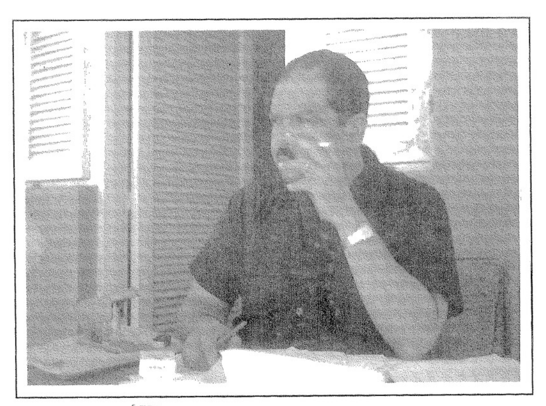


مذكرات صلاح نصر

الجـــزء الأول

الصعود



دار الخيال

مذكرات صلاح نصر
الصعود
الناشر: دار الخيّال
الغلاف: محمد الصباغ
الطبعة الأولى

مذكرات صلاح نصر

الجزء الأول

الصعود

مذكرات صلاح نصر
الجزء الأول
الصعود
طبعة كاملة: يوليو ١٩٩٩
رقم الإيداع: ٩٩٣٧ / ٩٩

دار الخيّال

تصميم الغلاف: محمد الصباغ
جرافيك: محمد كامل مطاوع
خطوط الغلاف: لمعى فهيم
كمبيوتر: دار جهاد
٣٥٦٤٧٨٣

مذكرات
صلاح نصر

الجزء الأول

الصعود

مطبوعات دار الخيّال



بسم الله الرحمن الرحيم

محتويات الجزء الأول

الإهداء

إلى روح أبى..

صلاح نصر

تصحيح التاريخ

فى حياة كل مؤسسة صحفية أو بحثية أو دار نشر كبرى.. علامات بارزة. تترادف مع اسم المؤسسة إذا ما ذكر، والحق إن مذكرات السيد صلاح نصر تعد بالنسبة لنا فى دار الخيال كذلك، فمنذ أن هدفنا إلى التنوير الفكرى والسياسى ونحن نسعى جاهدين إلى الحصول على عمل يكون علامة فى هذا السياق.. يضاف إلى مجمل الأعمال المتميزة والتى سبق وقمنا بنشرها.. وبتوفيق من الله عثرنا على مذكرات الراحل صلاح نصر الحبيسة طيلة الأعوام الثلاثين الماضية.. وهكذا شاءت إرادة الله أن تظهر بعض الحقائق المحجوبة وأن تتم براءات بعد إدانات لبعض الذين ظلمهم رفقاؤهم وابتخسوا من أقدارهم.. فى مسعى البحث عن نصرة فريق على آخر.. أو فى سبيل شخص الرئيس.. أى رئيس!!

إن صلاح نصر برواية صادقة وحقائق ثابتة يعيد وحده تصحيح جزء مهم من تاريخ مصر بعد الثورة فى ٢٣ يوليو.. ونحن نعلم أن هذه الحقائق سوف تزعج الكثيرين.. وسوف يكون لها من الدوى الهائل الكثير.. وسوف تعيد تصحيح الثوابت التى تلقيناها وترسبت فى عقولنا من فرط تكرارها.. ولكن لابد أن نقول أيضًا.. إن هذه الأوراق هى رؤية صلاح نصر.. من خلال نص كتبه بيده.. وليكن حكمنا على الرجل من خلال هذا

النص.. وليس من خلال هجوم حاد على الرجل ظل سائداً أعواما طوال.. وعلى هذا فنحن لا نعتنق آراء الرجل.. ولانتفق معه إلا بمقدار مانراه صادقا فيه من خلال هذا النص الذى تركه.. ولتكن محصلة الأمر فى النهاية أمام ضمائرنا نستبعد من عقولنا كل كلمة غير محايدة وكل حكم جائر.

ومذكرات صلاح نصر تنقسم إلى أربعة أجزاء.. الأول أطلق عليه اسم «الصعود» وفيه يتناول مولده وأسرته وانضمامه للكلية الحربية وكيف تعرف بعبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر وبداية تكوين تنظيم الأحرار وكذلك أحداث ليلة الثورة.. ثم طرد الملك وتكوين الوزارة الأولى ثم تنحية على ماهر وتشكيل وزارة الثورة الأولى.. وهذا الجزء من الأوراق يمتد حتى أزمة مارس وانقلاب المدفعية ثم إقالة نجيب وبداية انفراد عبد الناصر بالسلطة واستئثاره بها دون عن بقية أعضاء مجلس الثورة، ولقد سقطت فى مسلك عبد الناصر هذا ضحايا، كان أبرزهم يوسف صديق وخالد محيى الدين وصلاح سالم.. وهذا الجزء يختمه صلاح نصر بتعيينه نائبا لرئيس جهاز المخابرات العامة، ثم وقائع حرب السويس.

ولقد جاءت هذه الأوراق فى مجمل أجزائها الأربعة أشبه بالبانوراما السينمائية، وعمل صلاح نصر فيها أشبة بالمخرج السينمائى التسجيلى.. والحقيقة التى نراها أن صلاح نصر قد تناسى وهو يكتب هذه الأوراق أنه ضابط مخابرات، بل وكونه هو الأشهر والأول بين كل رؤساء جهاز المخابرات العامة فى مصر.. فلقد كتب الرجل هذه المذكرات بضمير المؤرخ والباحث.. والمحقق، وتوارى - إلى حد كبير- منهج وعقل وقلم مدير الجهاز.

إن الصفحات الأولى من هذه المذكرات تشى ببدايات تكوين شخصية صلاح نصر ويمكن اكتشاف اتساق الرجل مع نفسه من بداياته وحتى مماته .. يروى واقعة أثرت فى تكوينه فى سياق تدليله على فساد ما قبل الثورة فى ٢٣ يوليو فيقول:

«... أما فساد الحكم الحزبى فكان واضحا على جميع المستويات .. الوزير يقبل الرشوة والحقير يرتشى .. لا تقضى مصلحة إلا بالرشوة.. حتى القضاء وصلت إليه الرشوة.. أذكر حادثة تعيد إلىّ ذكرى أليمة.. قصة مصرع أخى المرحوم يحيى وهو فى نضرة شبابه.. كان قد تخرج من كلية الزراعة ورشح للتعيين معيداً بالكلية وكانت الآمال تبتسم له، ولكن القدر جاء كالصاعقة فهدم آماله.. كان يعبر شارع مصر والسودان أمام بيت أبى، فصدمه لورى يتبع شركة نقل القاهرة، ويقوده مهندس يهودى متهور، ودفع أخى حياته ثمنا لرعونة السائق الذى ثبت أنه كان يقود عربته بلا فرامل.. ورفع أبى قضية مدنية على الشركة، واستغرقت القضية سنوات عديدة.. ويشاء الله أن يكشف النقاب فيثبت لإدارة

التفتيش القضائى أن القاضى الذى كان ينظر فى القضية اتصلت به شقيقة اليهودى الحسناء، فحكم لصالح أخيها اليهودى ورفضت الدعوى.. وفى مرحلة التقاضى التالية أرسل الله لنا قضاة شرفاء، فصححوا أخطاء قاضى الدرجة الأولى».

إن هذه اللمحة من أوراق الرجل تعطينا الكثير عن طبيعة شخصيته والأسرة التى نشأ بها، وتسلمنا إلى وقائع أخرى فى الجزء الأول تنير لنا هذا النص الذى سوف نقرأه، وكذلك تقربنا من حقيقة الرجل، الذى كان اسمه فقط يبدو لنا مخيفا، فقد كان صلاح نصر منصفًا لأعدائه قبل أصدقائه... باحث عن الحقيقة دون تأثرات سابقة.. يحكى عن رحلته الدراسية إلى لندن فى أكتوبر ١٩٤٩ بمدرسة المشاة البريطانية فى قرية «وورمنستر» فيقول: «وقررت أن أندمج مع الشعب الإنجليزى.. كنت شغوفًا بأن أعرف طبيعة هذا الشعب الذى استعمر بلادى لما يربو على سبعين عامًا، وحمله من الويلات ما تنأى عن حملة الجبال.

كنت أمقت كلمة «إنجليزى» ولكن ما أن عشت فى بلاد هذا الشعب حتى تغيرت الصورة فى ذهنى.. لم أر فى هذا الشعب صورة الرجل القبيح المدجج بالسلاح يطعن المواطنين فى بلادى.. ولم أر فيه صورة الرجل الصلف المتغطرس يتعالى على الحكام المصريين، ويذل أعناقهم، ولم أر فى هذا الشعب صورة الساسة البريطانيين يعلنون الوعود الكاذبة، أو يخادعون الشعوب الصغيرة.. تغيرت الصورة كلية فى ذهنى إذ رأيت شعبًا يمقت الكذب والخداع بسيطا فى مظهره، منظما فى حياته، لا تحس هناك أنك غريب، فالمعاملة سواسية بين الناس، أمناء فى تعاملاتهم يقدرون المسئولية، إذا تحدثت إليهم لاحظت الأدب الجم الذى يتسم به أغلبية الشعب.. فهنا عرفت أن ثمة فارقا بين الشعوب وبين الحكام الذين يحكمونهم، وأدركت أن لعبة السياسة لعبة غير شريفة، لا تعبر فى الغالب عن أمانى الشعوب ولا عن طبائعهم.. حتى فى الديموقراطيات التى تدعى حكم الشعب للشعب، لا تعبر حقيقة عن أمانى الشعب وآماله.

وفى واحدة من اشتبكات الصحافة مع السياسة واستخدام السلطة لبعض الصحفين فى أدوار سياسيه يروى صلاح نصر: «وكان لمصطفى أمين فى ذلك الوقت جهاز مخابرات داخل أخبار اليوم يعمل لحساب المخابرات الأمريكية التى كانت تغدق على مصطفى أمين من الأموال الكثيرة نتيجة خدماته لها.. وكان عبد الناصر يعلم ذلك.. ولذلك وضع مصطفى أمين وشقيقه على أمين تحت الرقابه منذ أوائل الثورة حتى تورط فى قضية التخابر مع بروس تايلور سنة ١٩٦٥.

أعود للحديث عن صلاح سالم.. اتصل مصطفى أمين بعبد الناصر تليفونيا فى منتصف الليل بعد أن شعر الأول أن نهاية صلاح سالم قد أوشكت ليشارك فى الإجهاز عليه.. قال مصطفى أمين لعبد الناصر أن هناك مسألة خطيرة علم بها، وملخصها أن الصحفى صلاح هلال توجه إلى صلاح سالم فى استراحة القناطر، وعلم منه أن صفقة أسلحة روسية فى طريقها إلى مصر .

وثار عبد الناصر مما جعله يطلب الصحفى مصطفى أمين تليفونيا مرة أخرى ليستفسر منه عما وصله من معلومات.. وطلب منه أن يقص له تفصيليا ما قاله له الصحفى صلاح هلال.. وقام عبد الناصر بتسجيل هذا الحديث على شريط تسجيل واحتفظ بهذا الشريط لديه ليستخدمه ضد صلاح سالم كقرينة على خيانته وإفشاء أسرار تخص الدفاع عن مصر.

والواقع أن صفقة الأسلحة الروسية كانت قد ذاعت رائحتها وعرفت بين الضباط الأحرار إذ كان بعض أعضاء مجلس الثورة يقصون للمقربين إليهم ما يتفق عليه من قرارات».

إن صلاح نصر فى تصويره لصراعات أعضاء مجلس الثورة لاينسى أن يذكر استنكاره لمسلك أعضاء مجلس قيادة الثورة وعبد الناصر فى التخلص من نجيب يقول صلاح نصر: «كانت مظاهر الخلافات بين نجيب والمجلس غير خفية - كما قلت - وبدأ أعضاء المجلس قبل نشوب أزمة مارس بوقت كثير باستمالة الضباط الأحرار بجانبهم ضد نجيب فأخذوا يبثون فيهم صورة سيئة عن سلوكه، وأخذوا يشهرون به فيذيعون أنه مدمن خمر وأنه يقضى بعض السهرات الخاصة التى كان يعدها له الطبيب «صلاح فوزى» إلى غير ذلك من وسائل التشهير الرخيصة».

وفى الجزء الثانى - وهو ما يسميه صلاح نصر «بالانطلاق» - يتحدث عن الوحدة مع سوريا وبداياتها والأحداث التى وقعت فى مصر ما بين ٥٨، ٦٢، ثم حرب اليمن والتورط المصرى فى شبه الجزيرة العربية، وكذلك صراعات عبد الناصر ومعاركه مع القوى الكبرى ومد مجال مصر الحيوى فى أفريقيا وآسيا.. والعلاقات مع الزعماء السوفييت.. وهو هنا يذكر واقعة طريفة لها دلالتها على التحول فى فكر الرئيس عبد الناصر إلى النهاية الماركسية حسب ما يذكر صلاح نصر: «على أن ثمة نقطة أريد أن أوضحها، وهى أن فكر عبد الناصر قد تطور خلال سنين الثورة فأخذ يتحول من الفكر الليبرالى إلى الفكر الاشتراكى ثم أصبح الفكر الماركسى هو المتغلب على تفكيره فى السنين الأخيرة من حياته».

نعود إلى الواقعة التى حدثت فى زيارة عبد الناصر للاتحاد السوفيتى فى عام ٥٨ وكان يصحبه فيها صلاح نصر.. يروى فيقول: «.. ومن الحوادث ذات الدلالة لنظرة السوفييت للدين ما صدر من خروشوف حينما كان مجتمعا اجتماعًا خاصًا مع عبدالناصر فى بيته الريفى بإحدى ضواحى موسكو.. فبينما كانا منغمسين فى مناقشة بعض المسائل السياسية حان موعد صلاة الجمعة، فاستأذن عبدالناصر ليستعد للصلاة، ولكن خروشوف أجاب غير مكترث بأنه أصدر أوامره لخطيب موسكو كى يؤجل صلاة الجمعة حتى يحضر عبدالناصر.

وتعجب عبدالناصر وقال:

ولكن صلاة الجمعة تؤدى فى وقت محدد.

ونهض عبدالناصر للوضوء، وبينما عاد عبدالناصر من وضوئه كان خروشوف واقفا أمامه مشدوها وقد أمسك بمنشفة فى يده يقدمها لضيفه.

إن هذه المذكرات تحتوى على ثلاثة شخصيات محورية عبدالناصر وعامر وصلاح نصر، وهذا هو الخيط الذى يلضم أجزاءها الأربعة، وإذا كان صلاح نصر فى الجزء الثالث والذى أطلق عليه اسم «العام الحزين» قد رسم صورة دقيقة لشخصية الرئيس عبدالناصر.. ربما يكون بها بعض الرتوش السوداء لكنها صورة من شخصية الحاكم عن قرب.. جمعها صلاح نصر بحكم قربه الشديد من عبد الناصر.. إلا أن الرجل عندما سجل مذكراته لم يكن يشعر بحقد أو غل تجاه عبد الناصر يقول صلاح نصر عن العلاقة التى جمعته وناصر وعامر:

«لقد حوت هذه الأوراق كثيراً عن جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، وكان رحمهما الله بالنسبة لى زميلىّ كفاح ورفيقىّ سلاح وفضلاً عما كان يربطنا من وشائج صداقة وإخاء، لا أزال وسأظل حريصا على الوفاء لذكراها، بعد أن رحل الرجلان عن عالم الأرض».

ويذكر صلاح نصر الوقائع الأولى لانفصام عرى هذه الصداقة ويربط بينها وبين انفصام الوحدة مع سوريا.. فكأنما الحدث فصم من ضمن ما فصم تلك الصداقة المتينة التى جمعت بين الرجلين .. يقول صلاح نصر: «لقد كان وقع انفصال وحدة مصر وسوريا على عبدالناصر فظيعا وأصبح عبدالناصر يميل إلى الشك فى كل من يعمل معه، حتى فى أقرب الناس إليه، وازداد ولعه بحب الأستماع لأهل الدس. ولأولئك الذين يهوون الصيد فى الماء العكر.

واستمر الحال كذلك إلى أن حدث ما أطلقت عليه الفتنة الكبرى».

«ويهل عام ١٩٦٢ ليشتد التوتر بين عبدالناصر وعبدالحكيم، وذلك بعد أن أبلغ أحد الضباط عن قضية عرفت بقضية «حسن رفعت» والتى جعلت عبدالناصر يظن أن عامر يقوم بعمل تنظيم لحسابه الخاص.. وتزداد ريبة عبدالناصر فى معظم زملائه، فيحاول أن يسيطر عليهم عن طريق معرفة حياتهم الخاصة، فينشىء جهاز مراقبة تليفونى فى بيته فى منشية البكرى، يستطيع بواسطته أن يراقب خمسة أرقام تليفونية فى القاهرة فى وقت واحد، وكان عبدالناصر يقوم بنفسه بتشغيله فى بادىء الأمر ثم تركه لسامى شرف فيما بعد».

«وكانت عملية تشغيل الجهاز سهلة للغاية، لاتتعدى أن يقوم القائم بتشغيله بإدارة قرص تليفون عادى بالثلاثة أرقام اليمنى من نمرة التليفون المطلوب مراقبته، فتتم عملية المراقبة ذاتيًا وتسجل على شريط تسجيل».. ويؤكد صلاح نصر أن عبدالناصر قد استخدم هذا الجهاز بشكل موسع ويقول:

«ولقد استخدم عبدالناصر هذا الجهاز لمراقبة جميع زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة، كما استخدمه لمراقبة بعض الضباط الأحرار مثل كمال رفعت أو عباس رضوان وحسن تهامى ومحمد البلتاجى، ولم ينج من المراقبة كثير من الوزراء وعدد من الصحفيين، حتى أولئك الذين كانوا مقربين إليه ويمدونه بالمعلومات الخاصة عن المجتمع المصرى».

وربما لا يحتاج الأمر إلى توضيح أن المقصود هنا هيكل بالذات. ولكن الأمر انتهى إلى ما انتهى إليه بمصرع عبدالحكيم عامر.. وبينما يؤكد صلاح نصر فى الجزء الرابع بمقتل عبدالحكيم عامر فى جريمة دبرها ونفذها بعض المحيطين بالرئيس عبدالناصر يؤكد الذين وجهت إليهم اتهامات صلاح نصر بأنه حادث انتحار.

ويعبر صلاح نصر عن ذروة الخلاف بين عامر وناصر من خلال الحوار الذى يورد نصه فى الجزء الثالث فيروى:

«واستفحل الخلاف بين عبدالناصر والمشير وأصبح الوصول إلى اتفاق بينهما أمرًا عسيرًا.. بل بلغ النفور بينهما إلى قمته، كان المشير عامر قد قام بعد النكسة بتوزيع استقالته التى قدمها عام ١٩٦٢ على الصحافة وبعض أعضاء مجلس الشعب وكثير من المسئولين، كما اتصل بالسفير السوفيتى بعد مهاجمة السوفييت للقوات المسلحة المصرية وهدده بأنه سيفضح الروس ويبين تآمرهم فى الحرب، وكان يتردد على بيت عبدالحكيم كثير من المسئولين.. كل هذا أغاظ عبدالناصر إلى الحد الذى جعله ينفجر يوما فى حديث له معى.

قال:

«يظهر الحكاية مش نافعة.. أنا ها حولها إلى ستالينية وسأقضى على البورجوازية العامرية».

قلت لعبدالناصر:

«ياريس ميصحش تقول كده.. لايمكن أن تكون ستالينيا متخليش حد يدخل بينكما».

قال عبدالناصر:

عبدالحكيم لازم يبعد.. روح قول له يسافر يوغوسلافيا.

قلت:

«عبدالحكيم لن يوافق على ترك البلاد فى هذه الظروف كما أننى لاأستطيع أن أقترح ذلك على عبد الحكيم».

ووضعت نهاية عبدالحكيم. ثم تم تحديد إقامة صلاح نصر.. ثم محاكمته وإيداعه السجن فى أطول حكم ناله سياسى مصرى.. ليبدأ فى تدوين مذكراته.. التى وصلت إلينا وبدورنا نقدمها لكم.

ونجد أن الظرف السياسى موات فى ظل انفراجة الديمقراطية فى عهد الرئيس مبارك وفى ظل عدم مخاصمة التاريخ أن تنشر هذه الأجزاء الثلاثة وحتى الجزء الرابع الذى يجرى العمل به الآن والذى لو قدر له أن ينشر فربما يكون أجرأ عمل سياسى نشر باللغة العربية على الإطلاق.

ربما يكون هذا تقديما مبسطًا لمذكرات الرجل ولكننا نراه ضروريا لربط الأوراق فى أجزائها الأربعة بعضها ببعض، فهذه المذكرات تشتمل على أكثر من ألفى صفحة مخطوطة جرى العمل بها أكثر من عام ونصف كى تخرج إلى الأسواق فى صورة نرجو أن تكون مقبولة.. وهنا لابد أن نتوجه بالتحية لفريق العمل فى دار الخيال وكذلك كل العاملين فى مطابع عربية.. التى تم إنتاج هذه المذكرات بها.. وأخيراً تحية متجددة وشكر للمهندس محمد نجيب صلاح نصر ـ طالما هذا الكتاب يطبع ويقرأ ويوزع.

محمد الصباغ

أبى صلاح نصر

إن الإنسان لا يختار قدره.. ولكنه يستطيع أن يحدد هدفه، وأراد القدر أن أحمل أمانة أوراق صلاح نصر بعد أن رحل الرجل تاركاً تجربته؛ التى لا أظن أن ينكر أهميتها إلا مكابر.. فكان همى وهدفى أن أكون أهلاً لتلك الأمانة فعملت على أن تكون هذه الأوراق بين أيدى كل من يبحث عن حقيقة أو يريد أن يقيم تجربة «ثورة يوليو» التى لها أهميتها فى تاريخ مصر والمنطقة العربية، بل فى تاريخ شعوب لا يجمعنا معها مكان وإن جمعتنا معها ظروف وأقدار. وعندما بدأت فى تنفيذ ذلك قوبلت أوراق الرجل بالتعتيم والحجب، بل تعرض الرجل وهو فى رحاب ربه لحملات أبشع من التى تعرض لها وهو رهين المحبسين. وأحسب الظرف اليوم أكثرة حيدة وواقعية لنشر بعض أوراق صلاح نصر كبداية لنشر كل ما سطره الرجل.. وليس من همى بهذا النشر أن أدافع عن أبى ولا أن أبرئ ساحته.. ولا رغبة منى أن يتقدم بعض أبناء هذا الوطن بشكر أو ثناء فلم يطلب ذلك صلاح نصر وهو حى بل كان يوصينى.. ويعلمنى.. أن الثوار لا ينتظرون كلمة شكر حتى من الشعوب التى كافحوا من أجلها.. وعلمنى أيضاً أن قاضى الثوار ضمائرهم ولا يستطيع أن يثيبهم غير المولى سبحانه وتعالى.

أدعو الله أن يوفقنى لأضع كل ما كتبه صلاح نصر بين يد كل مهتم يرغب فى تقييم تجربة «ثورة يوليو» لنأخذ منها ما ينفع مصر.. ولننس الأسماء ونهتم بفحوى التجارب، فتاريخ الأمم لا يكتبه قلم واحد ولا يسيطر عليه فكر أوحد، ولكن ليستطيع المؤرخ التمحيص والتأمل يجب أن يكون بين يديه كل كلمة.. وكل موقف.. وكل وجهة نظر ليقيم التجارب ويستخلص الدروس.

وفق الله كل مصرى لما فيه خير مصر

محمد نجيب صلاح نصر

الصعود

الواقع أننى لم أفكر قط أن أنشر فى حياتى شيئاً مما سجلته عن ثورة ٢٣ من يوليو لأسباب عديدة : أولها أننى كنت أفضل أن تنشر فى ظروف يسودها اطمئنان النفس وصفاء الضمير الإنسانى، وثانيها أننى كنت أدرك مدى المشقة التى سوف أعانيها حينما أسجل أحداثاً قد يتطلبها العرض الأمين أن أنقد بعض الأخطاء، أو يظن البعض أننى عمدت الإساءة إليهم، وثالثها المشاق والصعوبات التى واجهتها فيما قبل من تعنت الرقابة فى عرقلة النشر، ومن تعسف الصحف المصرية وأجهزة الإعلام فى رفض الإعلان عن كتبى مع أنه عمل تجارى محض، وآخرها تجنبا لمظنة أو لتأويل حاقد بأننى أهاجم ثورة يوليو حينما أنقد أعمالها.

ولكننى عدلت عن فكرة الإحجام عن النشر بعد أن هبت تلك العاصفة الهوجاء، التى أرادت أن تقوض هذه الثورة، فتسابقت بعض الأقلام لتشويه صورتها، وتزييف حقائقها.. والغريب أن أغلب أصحاب هذه الأقلام الذين هاجموا الثورة بعد غياب عبدالناصر، هم الذين كانوا ينشدون له التراتيل، وينفخون له المزامير، ويترنمون لعبدالناصر بأنه ليس فى الإمكان أحسن مما كان.

وقد يكون من السذاجة أن يظن البعض أننى أهاجم ثورة ٢٣ يوليو حينما أحاول نقد بعض قرارات أصحاب القرار، أو أعرض لأخطاء انزلقت فيها الثورة، فأنا أحد الضباط الأحرار الذين شاركوا فيها، سواء بالإعداد أو بالتنفيذ أو بالمساهمة فى مسيرتها بجهد أترك للتاريخ تقييمه، ولذا فأنا لبنة من لبنات هذه الثورة ، وابن بار بها، فإذا ما تعرضت لنقد

الثورة فإننى بالتالى أنقد نفسى، وفى ظنى أن نقد النفس هو أعلى مراتب السمو الإنسانى.

ومن ناحية أخرى أوكد أننى لم أقصد الإساءة إلى أحد، أو تجريح أى إنسان، وإنما أمانة العرض فرضت علىّ أن أذكر الأحداث على حقيقتها وأن أسرد الواقع كما عايشته وعاصرته.

وها أنذا أقدم الجزء الأول من أوراقى، وهو يضم أحداث المرحلة الأولى من الثورة منذ الإعداد لها وقيامها حتى استكمال قواها وتدعيم رواسيها ، بعد أن قضت على أعدائها، وبعد أن أخمدت الفتن والانقسامات التى هددتها وانتصرت فى معركة التحرير، وتنتهى هذه المرحلة بحرب السويس سنة ١٩٥٦، ولقد أطلقت على هذا الجزء اسم «الصعود» على أننى حرصت على أن أتحدث بإيجاز غير مخل عن الصورة السياسية فى مصر فى فترة الحرب العالمية الثانية منذ عام ١٩٣٩ حتى عام ١٩٤٥، وهى فترة عاصرتها فى شبابي، حتى أوضح للقارئ ما كان يجرى فى مصر على يد الأحزاب السياسية، وأبين كيف كان السفير البريطانى يشكل الحكومات المصرية ويقيلها، وكيف نما سلطان القصر نتيجة فساد الأحزاب، حتى أصبح القصر ملاذ المنافقين ومزار النهازين.. ومن ثم يستطيع القارئ أن يقارن بين مناورات ديموقراطية الأحزاب التى كانت قائمة قبل الثورة، وبين الدوافع الثورية التى جاءت لتخلص البلاد من الفوضى والفساد.

وإن كنت قد تحدثت عن نشأتى وفترة شبابى بشىء من تفصيل فى هذا الجزء ، فلا مرد لذلك إلا رغبتى فى أن أوضح للقارئ أن الإنسان نتاج البيئة التى نشأ فيها، وأن للأحداث التى واجهها أثراً فى صهر شخصيته، فضلا عن أن تلك الفترة من العمر هى التى يتلقى فيها المرء التعليم والتوجيه، استعدادا لمجابهة مشكلات الحياة.

كذلك أريد أن أشدد على أن الثورات، خلال تطورها، تأكل بعض أبنائها كما فى الثورة الشيوعية، أو كل أبنائها كما فى الثورة الفرنسية أو ما شابهها.

فالحركات الثورية يهب أصحابها فى البداية بإيمان وعزيمة، وتضحية وشجاعة نحو الهدف المنشود، ولكن ما أن يتحقق الهدف حتى تبدأ الصراعات داخل الثورة، ويتسلل إليها النهازون ، فيتآمرون للقضاء على الذين صنعوا الثورة، ويلتفوا حول صاحب السلطة.

وهنا تهدد كل القيم الإنسانية فلا وفاء ولا زمالة، وقد يقتل الأخ أخاه وتحدث مآسٍ أشبه بما سجله التاريخ الطويل من غدر وخيانة، وتصبح الشعارات التى قام الثوار من أجلها مجرد أصداء لأشياء غير مستحبة.

وتوصد أبواب السجون والمعتقلات خلف الأحرار، ويتعرض كل من يعارض صاحب السلطة لأنواع متعددة من الأذى والمعاناة.. وفى النهاية تتم تصفية كل من شارك فى صنع الثورة، فطبيعة الثورات كالنار تأكل نفسها إن لم تجد ما تأكله، وهى تطيع دائماً قانون الطبيعة منذ وجدت الحياة على الأرض: الحياة تقتل الحياة والبقاء لأكثر الناس عدوانا.

ولقد عبر أبى - رحمه الله - عن هذه المعانى فى عدة أبيات شعرية نظمها بالإنجليزية وقد تأثر بما حدث لى فى أكتوبر سنة ١٩٦٧ ،حينما أودعت السجن الحربى خلال حركة التصفيات التى تعرض لها أغلب الضباط الأحرار فى تلك الفتنة التى أعقبت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ .

وأستسمح القارئ أن أضم هذه الأبيات فى هذا المؤلف، ذكرى لروحه ، عسى أن تكون عزاءً لصبره وإيمانه.

على أننى لم أسجل فى هذه الأوراق الأعمال العظيمة التى قامت بها المخابرات العامة فى عهدى أو ما أطلق عليها مخابرات صلاح نصر كما يحلو للبعض، إلا بالقدر الذى لا يخل بهذه الأوراق لأننى سجلت أعمال المخابرات التى أعتبرها فخراً لها ولرجالها مهما واجهت من أباطيل وأكاذيب، فى مؤلف خاص شامل أرجو أن يظهر يوما للقارئ العربى.

كما أود أن أنبه أننى حاولت قدر طاقتي، وجاهدت نفسى بكل السبل كى أبعد خصوماتى السياسية عن ذهنى، وأنأى بمحنتى عن أن تسيطر على تفكيرى وأنا أسجل هذه الأوراق، وهذا بالطبع أمر شاق على النفس البشرية، وبخاصة إذا أحسست أن أيدى الشر قد تكالبت عليها ظلما لتزهقها.. وحمدت الله أننى انتصرت على نفسى.

أسأل العلى العظيم أن يظهر كلمة الحق، ويزهق الباطل، وينير بصيرتنا ، ويطهر نفوسنا من الحقد، ويثبت أقدامنا ، حتى يتكاتف المخلصون لخدمة وطنهم والعمل على تقدمه ورقيه.

والله ولى التوفيق،

القاهرة فى أول مايو سنة ١٩٨٠

صلاح محمد نصر

Evolution of Revolutions

With oaths, with firm resolution, revolutionary movements rise up, All the team with equal faith and courage towords the gool hurry up. Once the gool is scored upstarts begin, like swallows in darkness appear, with plots against fellowship they dare to reap the ripe pear.

Once the agressors hold the rein of the offensive leadership.

They hurry in meanness to get rid of their sincerest friendship.

Like fires after burning all kinds of fuel existing around,

Revolutions begin to intrigue against faithful supporters with endless bound.

The cry of liberty , fraternity, equality and sound principles become hatful sounds,

Dungeons and Seaffolds prepared by the aggressors for their noblest opponants around.

Revolutions always obey the law of nature since life on earth began,.

Life kills life and the survival for the most aggressive man.

Moh . Nasr Elnigomy

11 . Nov . 1967.

تطور الثورات

بقسم لا يحنث، وبتصميم راسخ تهب الثورات..

ويهرع الفريق كله نحو الهدف المنشود بإيمان وشجاعة متساويان..

ولكن ما أن يتحقق الهدف حتى يظهر المتسلقون فى الظلام كالخفافيش..

يندفعون بالمؤامرات على الرفاق لجنى الثمرة الناضجة..

وما أن يمسك البغاة بعناق القيادة الباغية..

حتى يسرعوا فى خسة للتخلص من أوفى الأصدقاء..

مثل النار بعد أن تأتى على كل ما حولها..

تبدأ الثورات بالدس لأخلص الأعوان بوثبة لا حد لها..

وتصبح صيحات الإخاء والحرية والمساواة والمبادئ السامية أصواتا كريهة..

ويعد البغاة السجون والمشانق لأنبل المعارضين حولهم..

فالثورات دائماً تخضع لقانون الطبيعة منذ وجدت الحياة على الأرض، الحياة تقتل الحياة والبقاء لأشد الناس بغيا.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الأول

1

ذكريات الصِّبى والشباب

دار الخيّـــال

طفولتى وصباى

نشأت من أسرة ريفية المنبت تدعى النجومى، وإن كنت قضيت أغلب حياتى فى المدينة.. لم أنقطع عن القرية، إذ كنت أقضى فترة الصيف كله فى أحضان الريف.

يقول أبى فى أوراقه التى تركها، أن الأسرة نزحت من الجزيرة العربية بعد الفتح الإسلامى، واستقر المقام لبعضها فى شبرا البلد، ونزل آخرون ببلدة «أوليلة» مركز ميت غمر.. وتنتمى الأسرة لقبيلة عربية تدعى خزامة، وحينما نزحت إلى مصر عرفت باسم أسرة الشويخ نسبة إلى ولى الله الشيخ محمد الخزامى المدفون فى ضريحه ببلدة أوليلة وملحق بالضريح مسجده الذى أقيم مكان منزل الأسرة بعد انتقالها للإقامة بقرية سنتماى.. وتعتبر الأسرة الشيخ محمد الخزامى جدها الأكبر.

وحدث أن أحد الأجداد نقل إقامته إلى قرية سنتماى لأن الاتصال بالأرض الزراعية المملوكة له فى سنتماى أسهل اتصالا بها من أوليلة، ولايزال فرع من الأسرة يقيم بقرية أوليلة باسم أسرة زايد، أما الذين نزحوا إلى سنتماى فظلوا يحملون لقب الشويخ.

وفى عهد محمد على ظهرت حركة مقاومة له فى المنطقة لتمنعه من إرسال جنود مصريين لمحاربة إخوانهم المسلمين فى الغزوات التى شنها محمد على فى بلاد العرب وسوريا، والسودان وكان أحد زعماء حركة المقاومة جدنا سيد أحمد هلال الشويخ، وتحصنت حركة المقاومة فى بلدة كفور نجم من أعمال مديرية الشرقية.. واستمرت الحركة حتى انتهاء حروب محمد على عام ١٨٤٠، فعاد الجد سيد أحمد إلى سنتماى وعرف منذ ذلك التاريخ باسم سيد أحمد النجومى.

ولقد أنجب هذا الجد أربعة أبناء من بينهم جدى لأبى المرحوم الحاج نصر النجومى، وكان شيخ بلد وصهر العمدة.. وكان ميسور الحال فلا هو بالثرى البطر ولا هو بالمعوذ المحتاج.

ولدت فى فجر الثامن من أكتوبر عام ١٩٢٠ فى قرية سنتماى، وكان أبى المرحوم محمد نصر النجومى أول من خرج من القرية إلى العاصمة ليحصل على تعليمه الثانوى ثم العالى.. إذ التحق بالمدرسة التوفيقية الثانوية، ثم انتقل منها إلى مدرسة المعلمين العليا ليحصل على إجازة التدريس عام ١٩١٥، وتدرج فى وظائف التعليم حتى أحيل إلى التقاعد عام ١٩٥١ لبلوغة السن القانونية للتقاعد، وكان فى ذاك الوقت مراقبا للتعليم.

أما أمى فهى من قرية «دنديط» التى تبعد عن قرية أبى بما يقرب من كيلو مترين، وقد نشأت فى أسرة الجندى التى ظلت محتفظة بمنصب العمودية أكثر من ربع قرن من الزمان.. كان جدى لأمى شقيق العمدة، وكان ميسور الحال ويملك نصابا من الأرض يزيد قليلاً عما كان يملكه جدى لأبى.

كانت أجمل ذكرياتى تكمن فى رحلة الصيف.. إذ كان أبى يقوم بأسرته برحلتين كل عام.. رحلة الصيف ورحلة الشتاء.. فما أن تنتهى السنة الدراسية حتى يسرع أبى إلى القرية لنقضى فيها إجازة الصيف الدراسية الطويلة التى كانت تمتد إلى أربعة شهور.. فما تنقضى هذه الشهور الأربعة حتى نستعد لرحلة الشتاء... حيث نعود إلى قواعدنا فى المدينة، ليستأنف أبى عمله، ويستأنف أبناؤه دراستهم.

كنت أكبر إخوتى، ولذا كنت أثيراً عند أبى وأمى، شأن الولد البكر فى أية أسرة مصرية.. ومع ذلك فقد فرض علىّ هذا الوضع الذى لا شأن لى به، إحساسا بمسئولية تجاه إخوتى فى سن مبكرة.

تلقيت تعليمى الابتدائى فى مدرسة طنطا الابتدائية، أما تعليمى الثانوى فقد تلقيته فى ثلاث مدارس: طنطا الثانوية، وقنا الثانوية، وبنباقادن الثانوية بالقاهرة، ويرجع ذلك إلى أننى كنت أنتقل مع أبى كلما انتقل من مدينة إلى أخرى.

وهكذا أجد نفسى نشأت فى بيئة من الطبقة الوسطى، أو ما يطلق عليها البورجوازية الصغيرة.. لم أشعر بجوع أو حرمان، وفى الوقت نفسه حمانى ربى من بطر الأثرياء.

أمضيت طفولتى وصباى فى مدينة طنطا، وكان أبى وأمى متدينين، لاتفوتهما صلاة، ولا يسهو عليهما أداء فروض الدين، ولذا شببت أنا وإخوتى فى بيئة متدينة، تحرص على الصلاة والصوم والزكاة وغيرها من الفروض.

وعلى الرغم من أننى لا أجيد الرسم فقد استهوتنى الرسوم والصور الجميلة منذ طفولتى، وبخاصة صور الطبيعة.. ولذا دأبت على اقتناء مجموعة من صور الطبيعة والإنسان والحيوان.. وكان أبى شغوفاً بتصوير أسرته كل عام عند مصور أرمنى شهير فى مدينة طنطا، فهويت التصوير الفوتوغرافى وأنا فى السابعة من عمرى.. وفى يوم ما ابتكرت آلة تصوير من علب الكرتون الفارغة.. وبالطبع لم يكن لها أية علاقة بآلة التصوير أكثر من الشكل.. وحينما رآنى أبى وأنا أتخيل التقاط الصور، فاجأنى بآلة تصوير حقيقية ثمنها اثنا عشر قرشاً لاغير - كان ذلك عام ١٩٢٧.

وفرحت بهدية أبى، ومازلت أتذكر طرازها.. كانت تسمى «نورتون»، وكانت عبارة عن صندوق صغير فى حجم قطعة الصابون وصورها التى تنتجها مقاس ٣٥ مم، وكان الفيلم الذى يستخدم لها لايتعدى ثمنه عشرة مليمات، ومنذ هذا اليوم هويت التصوير الفوتوغرافى، وتطورت هوايتى حتى أصبحت أصور بأحدث آلات التصوير الفوتوغرافى والسينمائى، ولاتزال هذه الهواية محببة إلى نفسى حتى اليوم.

وحينما أهدانى أبى أول آلة تصوير قال لى: هذه هدية لك، أما نفقات هوايتك فدبرها من مصروفك اليومى.

كان أبى قد عودنى منذ الصغر أن أتحمل جزءاً من.النفقات ولو يسيراً، وكان يرمى من وراء ذلك أن أتعلم كيف أدبر نفسى بالمصروف الذى كنت أتسلمه صباح كل يوم.

وكانت أمى هى التى تسلمنى مصروفى اليومى، وأنا ذاهب إلى المدرسة الابتدائية صباح كل يوم.. كان قدره قرش صاغ أى عشرة مليمات، وهو مبلغ لا بأس به فى ذاك الوقت، فقوته الشرائية حينئذ كانت تعادل قوة شراء ثلاثين قرشا اليوم: وعدلت ميزانيتى لأشبع هوايتى، فكنت أحرم نفسى من بعض المتع لأشبع هوايتى.

وفى مرحلة دراستى الابتدائية، أذكر حادثاً كان له تأثير مباشر على مسلكى فيما بعد، إذ حضر إلينا فى مدينة طنطا من القرية بعض أبناء عمومتى الذين كانوا فى سن الشباب، ليشاهدوا مولد السيد أحمد البدوى على عادة أهل الريف.. وتعلقت بهم - وكنت فى العاشرة من عمرى - لأصحبهم إلى ساحة المولد.. ووافق أبى ومنحنى خمسة قروش. وبالطبع شاهدنا الألعاب المعروفة فى الموالد.. وعند لعبة «الأطواق» وقفت أتأمل الناس وهى تقذف أطواقا صغيرة على هدايا رصت على منضدة أمامهم.. ومن كان يستطيع أن يحيط الطوق بإحدى الهدايا يفوز بها.. وقررت أن أجرب حظى فربحت هديتين،

وفرحت بهـما.. ولما عدت إلى المنـزل رآهما أبى فى صباح الـيوم التالى، وسألـنى كيف أمضيت اللـيلة السالفة.. فما أن ذكرت لـه لعبة الطوق، حتى نهرنـى وأخذ يشرح لى أن هذا هو الميسر بعينه الذى حرّمه الله.. وبأسلـوب تربوى لايزال عالقا فى ذهنى حتى اليوم، أخذ يشرح لى فى بساطة مضار هذا السبيل.

وكان لهذا «الدرس» أثر كبير فى حياتى فلم أقرب هذا الأمر طوال حياتى.

ثمة حادث آخر انـطبع فى ذهنى طوال سنـى عمرى.. ففى السابعـة من عمرى رأيت أبى وأمى تذرف عـيونهما الدمـع.. فاستبد بى شىء مـن خوف وقلق، ووقفت أمـامهما واجما.. وسألت أمى عن سبب بكائهما فردت فى أسى: سعد باشا مات.. عدت فسألتها فى سذاجة: أهو قريبنا؟.

وتدخـل أبى فى الحديـث فقال: إنه قـريب كل مصـرى وكل مصريـة.. سألته بـبراءة الأطفال: وكيـف كان ذلك؟.. قال أبى محاولا أن يشـرح لى بأسلوب بسيط: سـعد باشا زغلول رئيس المصريين، وهـو المسئول عنهم جميعا، وعن حمايتهـم من الإنجليز المحتلين بلادنا، والذين يسلبون خيراتنا، ويجعلوننا نسير فى حياتنا وفقا لمشيئتهم.

وبالطبع لم أفهم أبعاد ما يريد أن يقوله أبى فعدت أسأله:

أليس لدى هؤلاء الإنجليز خيرات ليسرقوا خيراتنا؟

أجاب والدى: لو قابـلك صبى أكبر منك سنـا وأقوى منك بنية واغتـصب مصروفك اليومى عنوة فماذا تفعل؟

قلت: سأحاول أن أسترد منه نقودى.

قال والدى: قد لا تسـتطيع استرداد نقودك مـنه لأنه أقوى منك، وهؤلاء الإنجلـيز مثل هذا الصبى الذى سلبـك مصروفك عنوة...قاموا بالهجوم على مـصر غدراً، وأقاموا على أرضها رغم أنف المصريين، وبدأوا ينهبون خيراتنا من حبوب وقطن وكل ما تنتجه أرضنا ليستمتعوا بها.

قلت: إذن فهم لصوص.

أجاب والدى: لايختلفون عن اللصوص فى شىء.

وكانت الـصحف والمجلات هى أداة الإعلام الـوحيدة الميسـرة لجيلنا فى عـمرى هذا، وحتى بعد افـتتاح الإذاعة، لم يكن لهـا دور فعال فى بدء نشأتهـا، ولذا كان دور الإعلام فى توعية الناس حينئذ ضعيفا، وبخاصة أن نسبة كبيرة من السكان كانوا أميين.

كان أبـى يحرص علـى أن أقرأ صحيـفة الأهرام، وكـان يوجهنـى فيما أقـرأ. وكان الحديث الذى دار بين والدى وبينى قد أثار فى نفسى حب الاستطلاع، فدأبت على سؤال والدى عن الإنجليز والزعماء.. وكان أبى فى ذاك الوقت مدرسا للتاريخ فى مدرسة طنطا الثانوية، فـأخذ يشرح لى بأسلوب بسيـط يتناسب مع سنى دور سعد زغـلول فى الحركة الوطنية.. وتعلقـت بشخصية سعد زغلول فى سن مبكرة، ويـرجع الفضل فى ذلك لأبى، الذى كان يعتبر سعد زغلول مثلا أعلى فى الوطنية والكفاح.

وكانت رحلة الصيف إلى سنتماى ـ قرية أبى ـ شيئا مشهودا لى.. فالأسرة يستعد كل أفرادها للرحيل.. أبى وأمـى مشغولان فى إعداد الهدايا التى سيحمـلانها إلى ذويهما فى القرية.. وكان من عادة أبى أن يـحمل معنا هدايا رمزية من مدينة طنـطا، فهذا جوال كبير من الحمص، وهذا صندوق كبير من الحلوى التى اشـتهرت بها مدينة طنطا، وهذه بعض الثياب المزركـشة التى تبهر أعين الفـلاحات، مع بعض أدوات الزينة الرخـيصة من أساور وخلاخيل التى كان يتحلى بها نساء الريف.

وتبدأ رحلة الصيف بسيارة تنقلنا من مدينة طنطا، حتى مدينة زفتى ثم نعبرفرع دمياط فى قارب صغير إلى مدينة ميت غمر حيث نستقل سيارة أخرى إلى قريتنا.. وما أن تصل السيـارة إلى أطراف القرية ويـسمع الأهالى نـفير السيـارة، حتى يهرع النـاس من دورهم يحيـوننا، فى عيونـهم بهجة، وعلـى شفاههم بـسمات.. حتى إذا وصل الـركـب إلى دار جدى، نجد الأهل قد اصطفوا لاستقبالنا.

كنت حريصاً فى هذه الرحلة على أن أبتاع بـعض الهدايا الصغيرة لأترابى، كما كنت أحمل معى لهم كـرة قدم جديدة، فقد كونت مع هؤلاء الأصدقاء فـريق كرة قدم، وكنا ننتظر بدء الصيف، ليجتمع شمل الفريق ويبدأ التدريب على أرض جرن يمتلكه جدى، وكان ثمن الكرة لايتجاوز عشرين قرشا.

وكان أصدقائى الصبية مختلفى المشارب متباينى الحرف، فمنهم الطالب ومنهم الفلاح ومنهـم صبى الجمـال، ومنهم صـبى الترزى أو صـانع الأحذية.. كـانوا اثنى عـشر فرداً، جمعتهم كرة القدم فى رباط المحبة والإخاء.

وقد ظل هـذا الفريق مـنتظمـا على مر السـنين، حتى ذهـب أفراده مع الأيام لـكسب

قوتهم، فمنـهـم من ترك القرية بعد انتهـاء تعليمه وعين فى إحدى الوظـائف، ومنهـم من غادر القرية ليعمل فى إحدى الحرف، ومنهم من انشغل بزراعة الأرض أو ما شابه ذلك.

ولقد توطدت العلاقة بين أعضاء فريق كرة القدم هذا فأنشأنا فرقة تمثيل صغيرة، كان يقوم بعض أفرادها بـأداء ديولوجات ومنولوجات بسيطة فـى أرض الجرن، وكان البعض يقوم بأدوار تمثيلية صغيرة.. وكنا نختار الليالى القمرية، حيث يسطع القمر بنوره الفضى، فيضفى على المكان بهاءً وجمالاً.

وكان ما يبهجنى هو هذا الغداء البسيط الذى كان الفريق يتعاون فيه.. كل يحضر من داره نصيبا من طعام، وفى بعض الأحيان كنا نساهم فى شراء بعض الأطعمة المحفوظة من بقال الـقرية، كل حسب قـدرته.. لقد جمعـت الألفة والمحبة بـين هذا الفريق، فـلا زميل يستعلى على زميله، ولا أحد من هذه الجماعة يحس بشعور النقص... الكل سواسية.

وكان يستهوينـى جمال الريف الهادئ، فها هى الترعة التـى تمر أمام دارنا وتشق وسط القرية، ثم تلـف حولها فتجعلها كـالجزيرة خضراء عائمة.. وها هى أشـجار الصفصاف والتوت تصطف على جانبيها ليحتمـى الفلاحون فى ظلالها من هجير الشمس الحارقة.. بينما يسبح البط والأوز فى حبور على مياه الترعة الجارية.

وكان الصبـاح الباكر أجمل الأوقـات بالنسبة لـى، إذ كنت أتربع علـى الأرض على حافة التـرعة وقد أمسكت بسنـارتى لأصطاد سمكا صـغير الحجم لايسمن ولايـشبع من جوع ولكن كم كانـت بهجتى حينما كنت أشـد بوصة السنارة وقد اشتبكـت بها سمكة صغيرة فى حجم إصبع اليد... لقد علمتنى هذه الهواية الصبر والإصرار، فكثيرا ما كانت السمكـة الماكرة تبتلع الطـعم ويقطع الخيط، فـيخرج الخيط بدون الشص، فـأعاود الكَرة وأضع شصا آخر... وتـستمر المعركة بيـنى وبين الأسماك، محاولا فـى كل مرة أن أخفى الشص بشكل معين.

وتعلـمت من القريـة أشياءً كثيـرة أصبحت راسخة فـى ذهنى، لم تغـير منها بـهرجة المدينة، ولا حتى ما تلقيته من علم أو ما قرأته فى كتب، أو ما شاهدته فى رحلاتى الغفيرة إلى دول العالـم الكثيرة.

كان لقـريتى بالـذات الفضل الأول فى رسـوخ هذه العادات فـى ذهنى.. لقـد عرفت

قريتى التعاون قبل أن ينتشر بين أهل الفكر فى مصر.. فكان بها منذ أكثر من نصف قرن جمعية تعاونية كانوا يطلقون عليها النقابة وقد ساهم فيها كل فلاح. وكانت هذه النقابة تقوم بإمداده بالسماد والبذور، وتنتظر موعد الحصاد ليسدد كل فلاح ماعليه، فضلا عن أنها كانت تقوم بخدمات زراعية للفلاحين تشابه ما يقوم به اليوم رجال الإرشاد الزراعى.

وكان بالقرية مَضيفتان للأفراح والمآتم أقامهما الأهالى بجهودهم الذاتية، فكان أهل الفقيد لايتكلفون شيئاً أكثر من شراء كفنه.. وكان أهل القرية يتعاونون جميعاً لضيافة المعزين من أهالى القرى المجاورة.. كانت كل دار ترسل صينيتها إلى المضيفة وعليها ألوان كثيرة من الطعام.. كل حسب قدرته.. أما فى الأفراح فكان «النقوط» واجبا قبل أن يكون مجاملة، ويُعد دَينا لابد من رده فى مناسبة أخرى.. كان هذا النقوط يُعد بمثابة تعاون من أهل القرية، يخفف عن صاحب العرس ما تكبده من مصروفات الإعداد للزواج.

وتعلمت من أهل قريتى البساطة والسماحة والتسامح والمروءة.. إننى مدين لقريتى بأشياء لاتعد ولا تحصى، ولا أملك إلا أن أكون وفيا لها.

تأثرى بأبى وأمى

ولقد تأثرت بشخصيتين فى صباى وشبابى تأثرا بالغا.. شخصية أبى وأمى.. أما أمى فقد فقدتها وهى فى ريعان شبابها، وكنت لا أزال فى السابعة عشرة من عمرى كانت قد تجاوزت الثلاثين بقليل، إذ تزوجت فى الرابعة عشرة من عمرها على عادة أهل الريف.. وكانت أمى صديقة لى، أتحدث معها فى شئونى، وكانت توجه النصح لى فى رقة وحنان، وتسدى عطفها إلى.. كانت لى بمثابة النور الذى ينير طريقى.. وكان أجمل ما فيها حبها لأهل القرية.. كان بيتنا فى المدينة لايخلو يوماً من ضيوف القرية، وكانت بارة بأهلها وأهل زوجها، فلما انتقلت إلى رحمة الله ساد القريتين حزن وأسى عليها، لم أشهده من قبل.

كان موت أمى صدمة كبيرة لى ولإخوتى.. لقد عرفت لأول مرة فى حياتى ما هو الموت.. هذا الشىء الكريه الذى ينقض على الأسرة، فيفرق بين أحبائها بلا عودة، .. وما حزنت فى حياتى مثل حزنى عليها.

كنت فى السابعة عشرة من عمرى أنتظر ظهور نتيجة شهادة الدراسة الشانوية القسم الأول، أو ماكان يطلق عليها «الثقافة».. وكانت أمى ترقد فى فراشها منذ سنة تعانى من مرض السرطان الخبيث.. وإذ ببائع الصحف ينادى صباح يوم على «نمر التلامذة» .. إنها نتيجة امتحانى.. وفى لهفة أبتاع صحيفة الصباح وأجد رقم جلوسى بين الناجحين.

وأهرع أول ما أهرع إلى أمى لأبشرها بنجاحى، وكانت تنتظر النتيجة بفارغ الصبر، فأصدم بأروع ما صدمت فى حياتى.. دخلت حجرتها أبشرها بنجاحى لحظة توديعها للحياة، ولم أكن أدرى أنها ستفارق الحياة بعد دقائق.. كان وجهها الأبيض وقد تورد يشع نوراً، ولم يبد على وجهها النضر أى أثر لمرض.

وما أن سمعت أمى بنبأ نجاحى حتى احتضنتنى وقالت: الحمد لله.. الله معك. كانت ترقد على فراشها، بينما جلست بجانبها إحدى قريباتها.. ومامرت دقائق معدودة حتى كانت أمى قد لفظت أنفاسها، وسكتت إلى الأبد.

ولم أعرف أنها ذهبت إلى العالم الآخر، إلا بعد أن سمعت من كان بالبيت يصرخ أو يبكى.. كان أبى يقف فى غرفة مجاورة مع جدى لأمى ورأيتهما يبكيان.. وإخوتى الصغار لايدركون من الأمر شيئاً.

كان موت أمى أول نكبة أُصاب بها فى حياتى.. كنت أحس أن الحياة لم يعد لها طعم بدونها.. أصبت بحالة من الاكتئاب النفسى كادت تفتك بى، لولا أن عوضنى أبى من حنانه وحبه ما افتقدته بوفاة أمى، ولولا أن وهبنا الله، منحة النسيان التى بدونها ما تحملنا مصائب الزمان.. وأحسست بعد موت أمى بمسئولية كبرى نحو إخوتى.. شعرت أننى الأخ الأكبر ولابد أن أكون لإخوتى صدرا حنوناً.. وكان لموت أمى أثر على تكوينى، إذ كان أول درس فى حياتى لاختبار صلابتى.

أما أبى ـ رحمه الله ـ فكان مثال الأب الرءوف الصابر الذى يدرك رسالته نحو أبنائه.. لم يقصر مع أبنائه فى أى شىء، وكم كدّ وتعب لإسعادهم.. كان أبى شفوقاً حازماً.. أذكر حادثا لاتزال ملامحه عالقة فى ذهنى.. كنت فى السنة الأولى الثانوية بمدرسة طنطا الثانوية.. وكان يدرس لنا اللغة الإنجليزية مدرس إنجليزى يدعى مستر جون.. كان متعجرفا صلفاً، فاتفق تلامذة الفصل أن يلقنوه درسا.. كان الوقت ربيعيا،

وكان قد ارتدى بذلة بيضاء ناصعة من التيل الأيرلندى.. وكانت حصة إملاء.. فكان يمر بين المقاعد أثناء إملائه القطعة.. وينظر إلى كراساتنا.. اتفقنا أن نـذر المداد الأسود عليه بأقلامنا.. وجاء دورى فأخذت ريشتى وذررت المداد على سترته بينما كان يمر بجانبى.. وفجأة قهقه الطلبة بصوت عال.. فتعجب الرجل وأدرك ما حدث.

وخرج مستر جون فورا من الفصل، واستدعى ناظر المدرسة الأستاذ أمين كحيل وفورا قرر الناظر استدعاء أولياء أمورنا.. ووضع قـراره بأن يقوم ولى أمر كل تلـميذ بضرب ابنه فى حجرة النـاظر أمام المدرس الإنجليزى، وبأن يدفع أولياء الأمـور ثمن بذلة جديدة للمدرس.. وجاء إلى المدرسة أولياء أمور الطلـبة.. كان أبى مدرسا بالمدرسة فكنت أول من وقع عليه العقاب.. وأوسعنى أبى ضربا.. لـم يكن قد ضربنى من قبل، ولم يضربنى قط فى حياته سوى هذه المرة.

وعدت إلى البيت بعد انصراف المدرسـة.. ورفضت أن أتناول طعامى.. وحاولت أمى إقناعى فأصـررت على الرفض.. وشعرت أن ثمة صـراعاً يعتصر أبى من أجـلى، ولكنه أمسك عواطفه، وفى اليوم التالى صالحنى وأفهمنى خطأ ما قمت به.

كان أبى يُضـرب به المثل فى النزاهـة.. وكان حريصاً دقيـقاً فى عمله، فكـانت غرفة مكتبه من المـناطق المحرمة علينا جميعـا.. وفى يوم من الأيام لاحظته يغلق حـجرة مكتبه على نفسـه.. كان يضع أسئلـة امتحان.. وما أن انتهى مـنها حتى حفظـها فى أحد أدراج مكتبه وأغلقه بالمفتاح ثم وضع المفتاح فى جيبه.

وهناك قصة مـازالت راسخة فى عقلى حـتى اليوم.. كنت فى ذاك الوقـت فى الصف الثـالث الثانـوى بمدرسة قنـا الثانويـة، وكان أبى وكيـلاً للمدرسـة ومدرساً أول للـمواد الاجتماعية بها.. وكان بعض الموتورين مـن ناظر المدرسة الأستاذ محمود زكى قد أرسلوا شكاوى إلـى مكرم عبـيد سكرتـير حزب الوفد وهـو من أبناء قـنا، يتهـمون فيهـا ناظر المدرسة بتسريب أسئلة امتحان النقل.

وحضرت إلى المدرسة لجنة تحـقيق.. وفى مثل هذه التحقيقات يصـعب إثبات البرهان للبراءة أو الإدانة.. ولـكن جاء البرهان المبيـن بالبراءة.. كان أبى هو المشـرف على وضع

امتحان المواد الاجتماعية فى جميع سنوات الدراسة.. فجاء بأوراق إجاباتى فى التاريخ والجغرافيا وكانت من أقل النمر التى حصل عليها الطلبة.. كان استعدادى الدراسى رياضيا وكانت درجاتى فى الرياضيات والعلوم متفوقة.

وتنفس الناظر الصعداء، فقد نجا من المكيدة.. وأشادت اللجنة بنزاهة وأمانة العاملين بالمدرسة، ورفعت اللجنة تقريرها إلى الوزارة.

وبعد سنين استدعى والدى إلى وزارة المعارف لوضع امتحان فى مادة التاريخ فى شهادة الدراسة الثانوية، فاعتذر أبى للأستاذ عوض إبراهيم وكيل الوزارة على أساس أن أخاً لى كان من ضمن المتقدمين للامتحان، ولكن وكيل الوزارة أصر على أن يضع أبى أسئلة الامتحان وقال له: إن نزاهتك مشهود بها في الوزارة.. وذكّر والدى بحادث قنا.

تعلمت من أبى النزاهة والتسامح، وقد غرس أبى فى منذ الصغر حب الاطلاع.. كان يقول لى دائما ليس هناك فرق بين الناس سوى فى درجة العلم الذى حصلوه.. وكان يشجعنى على قراءة كتب غير الكتب المدرسية... وكان والدى يقرأ كثيرا، فتشبعت هذه الهواية فى نفسى.. وكان أبى يقرض من الشعر بالإنجليزية.. ومع أننى كنت لا أفهم فى صباى ما يكتب، فقد استهوتنى القطع التى كتبها حينما نضجت.. كان يكتب بإحساس صادق، وشعور مرهف، وكان أبدع ما أعجبنى تلك القطع التى كتبها فى المحن التى واجهته، وبخاصة ما حدث لى .. كتب عن الظلم الذى تعرضت له.. وكتب يناجينى وأنا خلف الأسوار.. كما كتب عن تطور الثورات.. وعن خداع الحكام .. كتب كل ما أريد أن أعبر عنه.. ولقد احتفظت بما كتبه ليتنى أستطيع نشره يوما ما.

أحمل لمدينة طنطا أجمل الذكريات، فهى المدينة التى شببت فيها، وهى المدينة التى قضيت فيها فترة صباى.. وما أحلى تلك الفترة من عمر الإنسان! فترة لايعرف فيها الإنسان شرور البشر، وخداع الأشرار، ومكر اللئام، ونفاق المتزلفين.. فترة لاتعرف سوى البراءة والحب والصفاء.

وكان الشىء الوحيد الذى يعكر صفو حياتى، أننى كنت أحصل على درجة ضعيفة فى الجغرافيا والتاريخ، فكان أبى يتندر ويقول: باب النجار مخلع.. إذ كان مشهودا لأبى بكفاءته فى مادته.. ولكنه لم يكن يميل إلى أن يدرس لنا مادته، ولم يسمح لى ولا لإخوتى أن نتلقى دروسا خاصة.. كان من مبدأه أن نشق طريقنا بأنفسنا.

والغريب فى الأمر أننى حينما نضجت، وبعد أن انتهيت من دراستى، أصبحت مادتا التاريخ والجغرافيا من أحب المواد إلى نفسى، وتعمقت فى دراستهما على نحو ما سأذكر فيما بعد.

ذكريات عن صعيد مصر

قضيت عام ١٩٣٥/ ٣٦ الدراسى فى مدينة قنا.. ولأول مرة فى حياتى أرى صعيد مصر.. كنت فى السادسة عشرة من عمرى وفى الصف الثالث الثانوى.. وقد قمت بزيارة مدن كثيرة فى الصعيد مع الرحلات المدرسية التى نظمتها المدرسة، ومع فريق كرة القدم الذى كنت عضوا فيه.

زرت أسوان فبهرنى جمالها الهادئ، وخزانها الشامخ الذى تتدفق منه مياه النيل باندفاع مهيب، فتكون قوس قزح بألوانه البهية.. وزرت الأقصر ودندرة وأدفو وكوم أمبو، فتذكرت عظمة تاريخ أجدادنا الفراعنة بما تركوه من آثار تليدة.. وشاهدت بدء نهضة مصر الصناعية فى المصانع القليلة التى كانت قائمة.. كذلك زرت القصير وسفاجة على البحر الأحمر، وأدركت ما يحويه هذا البحر من كنوز وثروات.

ولأول مرة فى حياتى أسمع عن الثأر القبلى بين الأسر.. إذ كانت مدينة قنا يقسمها خور مجرى جاف هو الحد الفاصل بين منطقتين تقطنهما قبيلتا «الحميدات والأشراف» وكان بينهما ثأر قديم استمر لأجيال متعاقبة.. وكان لايجرؤ فرد من القبيلتين المتناحرتين أن يجتاز هذا الخور إلى المنطقة الأخرى، إلا إذا أراد أن يفقد حياته.

وفى مدرسة قنا الثانوية صادفت شخصيتين كان لهما تأثير متناقض على نفسى، هما مدرسا اللغة الإنجليزية، أولهما يدعى مستر كروفورد، والآخر اسمه مستر جونسون.

أما الأول فكان أيرلندى الجنسية، دمث الخلق، فى سن الشباب، ذا روح رياضية، وكان الآخر إنجليزيا قحاً جاوز سن الشباب، صلفا متعجرفا، يتيه دوما بمفاخر الإنجليز، وينظر إلى المصريين نظرة ازدراء.

وجاء حادث أظهر معدن الرجلين.. ففى شهر نوفمبر من عام ١٩٣٥ صدر تصريح «هور» وزير خارجية بريطانيا، الذى أثار فى مصر كلها استياء مريراً وغضباً شديداً، فقامت المظاهرات فى البلاد احتجاجا على هذا التصريح.

وكان تصريح «هور» قد جاء فى أعقاب ظروف الحرب الإيطالية ـ الحبشية ـ بعد أن كان توفيق نسيم رئيس الحكومة المصرية قد أبلغ «هور» وزير خارجية بريطانيا منذ تولى الأول رئاسة الحكومة، بأن الشعب المصرى يريد إعادة دستور سنة ١٩٢٣، وإعادة الحياة النيابية على أساس هذا الدستور، كما أبلغه أن الحكومة المصرية تريد إبرام معاهدة مع انجلترا تحدد مركز كل من الدولتين إزاء الأخرى.

ولكن مرت شهور دون أن يتم أدنى تحرك.. وفى خضم القلق الذى ساد مصر، نتيجة اتهام الشعب وبعض القوى السياسية المعارضة توفيق نسيم بتآمره مع الإنجليز، أصدر «صمويل هور» وزير خارجية بريطانيا تصريحه المشهور، الذى أراد به أن يجبر مصر على قبول نظام يعود بمصر إلى عهد ما قبل استقلالها.

واجتاحت المظاهرات جميع أنحاء البلاد، وخرج طلبة مدرسة قنا الثانوية جميعهم فى مظاهرة صاخبة تهتف بسقوط تصريح «هور»، وبخيانة الإنجليز للقضية الوطنية.

وفى شرفة تطل على ملعب المدرسة الفسيح، كان يقف بعض مدرسى المدرسة، وبينهم مستر كورفورد ومستر جونسون، الأول وقد وضع على رأسه الطربوش المصرى الأحمر. بينما كان يتيه الثانى فى قبعته.

وبعد انتظام الدراسة، كان الطلبة قد قرروا الإضراب عن تلقى دروس اللغة الإنجليزية من مدرسين إنجليز.. ودخل مستر كروفورد الفصل بشوشاً، وبدأ يشرح الدرس، ولكن لم يستجب له أحد من الطلبة.. وفهم الرجل الأمر، فأغلق الكتاب الذى كان يحمله، وبدأ يتحدث معنا فى أمر آخر.. وقال لنا: «فلنناقش الأمر بالعقل.. أنتم معتصمون ضد الإنجليز وأنا لست إنجليزيا.. إننى أيرلندى.. وقضيتنا مع الإنجليز مثل قضيتكم معهم.. إننا أيضاً نطالب بالحرية والاستقلال.. ولكن الإضراب عن تلقى العلم ليس الوسيلة التى تحقق هذا الهدف.. بل العلم هو الذى يساعدكم على تحقيق أهدافكم.

وأخذ مستر كروفورد يحدثنا عن حركات التحرر فى بلده.. وسرعان ما تجاوب الطلبة معه، وأصبح صديقا لهم.. يخرج فى رحلاتهم، ويلعب التنس مع فريق التنس، ويحرص على حضور حفلات السمر التى يقيمها الطلبة.. لقد أحبه الطلبة وتعاطفوا معه.

لقد كان مستر كروفورد ثائرا، وتعلمت منه أشياءً كثيرة.. كان يبغض الإنجليز، وكانت كراهيته لهم واضحة فى علاقاته مع باقى مدرسى المدرسة الإنجليز.

أما مستر جونسون، فقد دخل أحد الفصول، ولما واجهه التلاميذ بالاعتصام، ترك الفصل واستدعى ناظر المدرسة، ولكن ما أن خرج الناظر حتى أخذ يستثير الطلبة، ويحدثهم عن فضل الإنجليز على المصريين فى تعليمهم وتثقيفهم ونقل النهضة البريطانية إلى مصر.. وهاج تلاميذ الفصل وماجوا، فترك الفصل بعد أن هددهم بأنه سيعمل على رسوبهم فى الامتحان.

كان مستر جونسون واجهة قبيحة للإنجليز.. وكان مستر كروفورد سفيرا ناجحاً لبلاده.

كان الأول قد قضى فى قنا خمس سنوات، وعرف عنه أنه يقوم بأعمال مريبة، فهو يخرج فى أيام الجمع والإجازات إلى الصحراء الشرقية، ويقوم بأعمال مسح لها.. وهو يسافر إلى البلاد المجاورة لقنا ويجمع معلومات عنها... ويبدو لى أنه كان أحد أفراد المخابرات البريطانية الذين كانت تبثهم بريطانيا فى الدول تحت ساتر معين لجمع المعلومات التى تحتاجها.

تعلقى بالجندية

وانتقلت إلى القاهرة مع أبى بعد عام قضيناه فى قنا.. والتحقت بمدرسة بنباقادن الثانوية، وروعت بموت أمى فى صيف هذا العام، فتركت فراغا أحسست به على مر السنين.

وقد آمنت بالغيبيات منذ هذه السن المبكرة، إذ رأيت فيما يراه النائم قبل موت أمى بشهور رؤيا صادقة.. رأيت صورة طبق الأصل لما حدث حينما وافاها الأجل.. رأيتها وهى تودع الدنيا فى اللحظة الأخيرة من حياتها.. ورأيت مأتمها وجنازتها، ورأيت النساء اللاتى كن يولولن ويندبن.. لم يكن هناك ثمة تغيير حتى فى صور الناس.. إنهم ذاتهم الذين رأيتهم يوم وفاة أمى.. ولم أكن أعرف الكثير منهم من قبل.

وزاد من إيمانى بالرؤيا ما رأيته بعد ذلك فى سنى عمرى على فترات متباعدة، كنت أرى أشياء فى منامى تحدث لى بعد فترة دون أدنى اختلاف، وهنا أريد أن أفرق بين ما أشاهده من رؤيا، وبين أضغاث الأحلام التى تنتابنى كما تنتاب أى إنسان.

إننى أحس فى الرؤيا كأن روحى تتركنى أثناء نومى، وتستبق الزمان والمكان، فترى ما يريد ربى أن تلم به روحى.. ولقد عززت الرؤيا من إيمانى بالله، وجعلتنى أحس بأشياء كثيرة مما وراء الطبيعة.

كنت قد بلغت السابعة عشرة من عمرى، وحصلت على شهادة الدراسة الثانوية القسم الأول.. وبدأت أفكر فى الكلية التى سألحق بها.. كان والدى يحثنى على أن ألتحق بكلية الطب بعد أن أحصل على شهادة إتمام الدراسة الثانوية القسم الثانى بعد عام، وكان لدى الاستعداد والرغبة لهذه الدراسة، لولا أن تغير فكرى فجأة فى صيف هذا العام.

كان لى عم رحمه الله، المرحوم الصاغ عبد الله نصر الذى توفى فى شبابه، وكان يكبرنى بسنوات قليلة .. وكان لى بمثابة أخ وصديق عزيز.. كان فى ذاك الوقت ضابطا حديث التخرج من الكلية الحربية وكنت أرى فيه مثلا أعلى للشهامة والوفاء والصدق والأخلاق النبيلة.. وكان لتقارب عمرنا أثر فى علاقتى الوطيدة به.. فقد كنت ألجأ إليه فى مشاكلى، وكنت أحس أن ثمة شيئاً يربطنا أقوى من رباط العمومة .. كان باراً بأهله، يتفانى فى صداقته، ويقدس الوفاء.. كان صورة ناطقة للرجل السوى.

ومن ثم بدأت رغبتى فى أن أكون ضابطا فى الجيش مثله.

دعانى عمى بعد وفاة أمى لقضاء شهر من إجازة الصيف معه فى قرية «بهيج» بالصحراء الغربية، كى يخرجنى من حزنى على أمى.. كان حينئذ قائد فصيلة من الهجانة تتبع سلاح الحدود.. وكان يعسكر بالفصيلة بالقرب من قرية «بهيج» على بعد نصف ساعة من الإسكندرية، ولاتبعد عن شاطئ البحر الأبيض بأكثر من ثلاثة كيلو مترات.

وهناك شاهدت الحياة العسكرية لأول مرة فى حياتى.. البروجى ينفخ فى بوقه فى الصباح الباكر آمراً الجنود كى ينهضوا من سباتهم.. ثم ينفخ فى البوق مرة أخرى كى يتناولوا الشاى والإفطار.. وبعد فترة أخرى تسمع نفخا آخر يجمعهم لطابور الصباح.. كل نفخة مختلفة عن الأخرى فى نغمتها وفى طولها.. والجنود تعودوا عليها ووعوها.

وأطل من شرفة غرفتى على ميدان الطابور الفسيح الذى يتوسطه علم مصر الكبير الأخضر ذو الهلال وثلاثة نجوم، فأستمتع بما يقوم به الجنود من تدريبات عسكرية أو رياضية.. لقد أحببت هذه الحياة، وأخذت تتأصل فى نفسى.. وأحببت الحياة فى الصحراء، فما أجملها فى ليلة قمرية حينما يشع البدر نوره الفضى على الرمال فيحولها إلى ذرات من لجين، بينما الصمت يعم المكان، فلا تكاد تسمع نغمة ولا نأمة.

وطلبت من عمى أن أشترك مع الجنود فى طابور الصباح، فجاء إلىَّ بملابس جندى هجانة، واشتركت معهم فى الصباح.. وفى بعض الأحيان كنت أخرج معهم فى دوريات على الهجين.. وكانت متعتى الكبرى أن أمتطى هجيناً يركض بى عبر الصحراء الشاسعة، فأدركت لماذا أطلقوا على الجمل: سفينة الصحراء.

وكانت قرية «بهيج» من أجمل الأماكن التى مازالت لها ذكرى فى حياتى، لقد أنشأ فيها بعض الأجانب المقيمين بالإسكندرية بساتين غناء، وشيدوا داخلها فيللات صغيرة أنيقة، جمعت بين الذوق الرفيع والفن البسيط.

وبهرتنى هذه الحدائق التى بدت كواحات خضراء وسط صحراء جرداء.. ولاحظت أن جميع أصحابها من الأجانب، فلم تستهو المنطقة مصريا واحدا. لقد جعل هؤلاء الأجانب من الصحراء القفر جنات تشتهيها الأعين، وتسر الناظرين.. وتمنيت فى تلك اللحظات أن يكون لى قطعة صغيرة فى هذه المنطقة..بضعة قراريط.. من الأرض.. كوخ بسيط يوفى مستلزمات الحياة.. لقد أحببت حياة الصحراء ولم أقض بها أكثر من شهر من الزمان.

الالتحاق بالكلية الحربية

وجاء عام ١٩٣٧/ ٣٨ الدراسى وأنا أتاهب للشهادة الثانوية القسم العلمى.. وهلَّ الصيف وقد أعلنت النتيجة كما تتوقعها إدارة المدرسة كل عام، فمدرسة بنباقادن الثانوية كانت نتائجها فى الشهادة الثانوية مائة فى المائة على مر السنين الطويلة.. لقد كانت المدرسة مزودة بمجموعة من أكفأ المدرسين منذ أن كانت تابعة للأوقاف الملكية، وكانت تتنافس دائماً مع زميلتها مدرسة الخديوى إسماعيل فى نتائج الشهادات الدراسية.

كانت الكلية الحربية هى الهدف الأول أمامى.. ولكن لم يكن من اليسير دخول الكلية الحربية دون وساطة على مستوى عال.. وكنت أمت بصلة قرابة إلى الفريق عثمان المهدى رئيس هيئة أركان حرب الجيش السابق، وكان حينئذ ياور الملك فاروق برتبة القائمقام.. وطلبت من والدى أن يتصل به للتوصية علىّ فى كشف الهيئة الذى يعقد لاختيار الطلبة الذين اجتازوا فحوص الكشف الطبى، واختبارات اللياقة البدنية.

ولكن والدى كانت لدية رغبة شديدة فى أن ألتحق بكلية الطب، فتظاهر بأنه سيحقق رغبتى، ووعدنى بأن يتصل بعثمان المهدى بعد نجاحى فى الكشف الطبى.

وطلب أبى منى أن أقدم صورة من أوراقى إلى كلية الطب من باب الحيطة.. وفعلا قدمت أوراقى بها وقبلت.. وكانت مصروفات هذه الكلية وتكاليفها تتعذر على كثير من الناس، فقد كانت المصروفات ستين جنيها وهو مبلغ لم يكن بالبسيط.

وفى الوقت ذاته قدمت أوراقى فى الكلية الحربية، واجتزت إجراءات الكشف الطبى، واختبارات اللياقة البدنية، فقد كنت أجيد لعبة التنس، وأمارس لعبة كرة القدم مع فريق المدرسة.. كما كنت أجيد السباحة التى كانت شرطا أساسيا لدخول الكلية الحربية.

وجاء موعد كشف الهيئة .. وكانت اللجنة التى شكلت له تتكون من اللواء إبراهيم خيرى وكيل وزارة الحربية رئيسا وعضوية كل من اللواء محمد صادق قائد قسم المحروسة واللواء حافظ عاطف رئيس إدارة الجيش، واللواء محمد فتوح مدير الكلية الحربية.. وكان البكباشى عمر طنطاوى أركان حرب الكلية يعمل سكرتيرا لهذه اللجنة.

وكان أبى لايرحب بقبولى فى الكلية الحربية، ولذا لم يتصل بعثمان المهدى، وأحسست بذلك فلجأت إلى عمى، وكان قد عمل ضابطاً مع كل من اللواءين حافظ عاطف ومحمد فتوح مدير الكلية، فوعداه خيراً.

كان على كل طالب أن يدخل أمام اللجنة، فيقوم سكرتير اللجنة بقراءة اسم الطالب، واسم أبيه ومهنته.. وبعد ذلك تقوم اللجنة بتوجيه بعض الأسئلة إلى الطالب، ثم تصرفه.

ومن الطريف أننى أحسست صباح يوم كشف الهيئة أننى لن أقبل فى هذه الدفعة، فقد رأيت أعداداً غفيرة من الطلبة المتقدمين ذوى أجسام طويلة، عريضى المناكب، بينما كنت نحيفاً، قليل الجسم.

وكنت أترقب دورى، وكان الطلبة يدخلون إلى القاعة التى تجتمع فيها اللجنة ثم يخرجون بعد عشر دقائق أو خمس.. وجاء دورى فنادوا على اسمى.. كنت قد حلقت رأسى كما تحلق رءوس الجنود، فبدا الشعر وكأنه يكاد ينبت.. واشتريت طربوشا طويلا مثل طربوش العسكريين، وضعته بميل على حاجبى كما يفعل الضباط.. وكنت قد تعلمت الخطوة العسكرية أثناء إقامتى مع عمى فى الصحراء الغربية.

وسمعت اسمى فى الميكروفون.. ودخلت على اللجنة بخطى عسكرية متئدة.. ووقفت أحيى اللجنة تحية عسكرية سليمة.. فابتسم أعضاء اللجنة.. وقرأ البكباشى عمر طنطاوى اسمى واسم أبى ومهنته.

وانتظرت الأسئلة، وقد تماسكت كى لا أتلعثم.. لقد أحسست برهبة المكان، إذ لم أمر بمثل هذه التجربة من قبل.

وإذا بى أفاجأ بأعضاء اللجنة يتهامسون مع رئيس اللجنة، وإذا بخيرى باشا رئيس اللجنة يقول لى: طيب.. اتفضل يا ابنى.

وخرجت وقد غامت الدنيا فى وجهى.. لقد أحسست أننى لن أقبل.. فاللجنة لم تسألنى أى سؤال.. وعدت إلى المنزل كسيف البال، وسألنى أبى: ماذا فعلت اليوم؟.. قلت له: سأحقق رغبتك وألتحق بكلية الطب..أظن أننى لن أقبل فى الكلية الحربية.. وشرحت له ماحدث، فلاحظت ابتسامة رضا على شفتيه.

ولكن القدر يلعب دوره فى حياة الإنسان.. لقد كنت قد فقدت الأمل فى الالتحاق بالكلية الحربية، وأخذت أستعد للالتحاق بكلية الطب، وإذا بخطاب مسجل يصل إلىّ أثناء غياب والدى خارج المنزل، وإذا بى أفض الخطاب فى لهفة، فأجده خطابا من الكلية الحربية، جاء فيه أننى قبلت فى دفعة أكتوبر عام ١٩٣٨، وعلى أن أقدم نفسى للكلية الحربية بعد أيام، وأحضر معى القسط الأول من مصروفات الكلية وقدره ثلاثون جنيها.. وكان قد أرفق بالخطاب كشف الملبوسات والأدوات المطلوبة التى ينبغى أن أصحبها معى عند تقديم نفسى للكلية.

وغمرتنى سعادة ما بعدها سعادة.. كدت أطير من الفرحة والبهجة.. وانتظرت عودة

أبى على أحر من الجمر.. وإذ أبشره بالنبأ السعيد، لم أقرأ على وجهه إلا صمتا وسكونا.. ثم قال لى بعد قليل: على بركة الله.. إنه قدرك.

فأعددت نفسى، وأخذت منه المصروفات، وقدمت نفسى للكلية، فكان بداية لقدر محتوم انقض على بعد مرور ثلاثين عاما.

كانت قد حدثت فتنة بغيضة عام ١٩٦٧، وحجزت خلف أسوار السجن.. وفى أول زيارة لأبى لى، تجاذبنا أطراف الحديث وإذا به يقول لى: ألا تذكر يا بنى كلمتى لك يوم قبولك فى الكلية الحربية، ألم أقل لك إنه قدرك؟

قلت له: حتى لو كنت التحقت بكلية الطب ما كان ذلك يدرأ السجن عنى لأنه قدرى.

وبالتحاقى بالكلية الحربية تبدأ مرحلة جديدة من حياتى.

شاب فى الكلية الحربية

ما أن وطأت قدماى فى مبنى الكلية الحربية، حتى خلعتُ ملابسى المدنية وارتديت ملابس الكلية ـ وهى عبارة عن ملابس جندى عادي ـ فى الصيف يرتدى الطلبة قمصانا من تيل كاكى اللون، وسروالاً كاكيا قصيرا وحذاء أسود برقبة وقالشين بلغة الطلبة حول سيقانهم.. فى الشتاء يستبدل القميص التيل بقميص من الصوف يرتدى فوقه فانلة صوف بنية اللون.. أما زى الخروج فكان يبهر الناظر إليه بألوانه الزاهية.. سروال من الجوخ الأزرق على جانبيه شريط أحمر، وحذاء أسود من الجلد اللامع.. أما السترة فتختلف فى الشتاء عن الصيف.. فى الشتاء كنا نرتدى سترا من الجوخ الأزرق مغلقة عند الرقبة.. وفى الصيف نستبدلها بستر من التيل الأبيض الناصع على نمط ستر الشتاء.

وتعلمت فى الكلية الحربية أشياء كثيرة، وتطبعت بطباع لم أعرفها من قبل.. أول ما تعلمته النظام، وكنت أميل فى البيت إلى الفوضى.. ألقى ملابسى بعد عودتى من المدرسة على سريرى، وكانت أمى تقوم بجمع ملابسى وتنظيمها، ثم تعلقها على مشجب وتحفظها فى الصوان.

واجهت فى الكلية الحربية حياة جديدة تختلف كل الاختلاف عن الحياة المدنية.. وكانوا يقسموننا إلى وحدات صغيرة يطلق على كل منها اسم «الصنف».. ويتكون كل صنف من سبعة أفراد يرأسهم طالب من القسم النهائى برتبة أمباشى، ويعاونه فى قيادة الطلبة طالب أو طالبان من القسم المتوسط.. أما بأقى الطلبة فكانوا من الطلبة الجدد أو ما يسمى بالقسم الإعدادى.

وتقابلت فى أول يوم مع مجموعة من الطلبة.. كان أمباشى الصنف الذى وزعت عليه هوالمرحوم عز الدين ذو الفقار، الذى ترك الجيش بعد تخرجه، وعمل مخرجا فى الحقل السينمائى.. وكان شخصيته محببة، دمث الخلق، يبدو كأنه شاعر.. أما طالب المتوسط فكان المرحوم عبد الحكيم عامر.. لم تختلف شخصيته كثيرا عن الصورة التى كان عليها وهو نائب رئيس الجمهورية.. كان طيب القلب، تبدو عليه إمارات المروءة والشهامة، حازما فى رفق.. وكان عبد الحكيم مسئولا عن تعليمنا نحن الطلبة الجدد كيف نستخدم الأدوات الجديدة التى تسلمناها.. كيف نلف القالشين على سيقاننا.. كيف نركب «البل» الذى نربطه على صدورنا لنحفظ به الذخيرة.. كيف ننظف بنادقنا ونعتنى بها.. كان كل طالب يتسلم بندقية طراز «لى انفيلد» منذ أول يوم يلتحق فيه بالكلية.. وكان عليه أن يرشدنا كيف ننظم فراشنا بعد قيامنا من النوم بنظام أشبه بنظام المستشفيات.. كيف ننظم ملابسنا داخل الصوان بشكل معين.

وكان الطلبة الجدد فى الصنف خمسة أفراد هم: صلاح سالم، سعيد الدفراوى، على الصغير، على وهبى، محمود عنتر وأنا، كان أول شئ تعلمته ـ كما قلت ـ هو النظام، فلم تكن لى دراية بهذه الأشياء، ولم أكن أميل إلى النظام، ولذلك كثيرا ما تعرضت لجزاءات الحرمان من إجازة يومى الخميس والجمعة، أو النزول إلى طابور زيادة عن الطوابير المقررة.

ومع الأيام تعلمت النظام رغما عن أنفى .. فالقيام من النوم بمواعيد، والإفطار بمواعيد، والطوابير وتلقى الدروس بمواعيد، والألعاب الرياضية بمواعيد.. وكل شئ بمواعيد.. حتى النوم بمواعيد.. فإذا ما نفخ البروجى بنوبة النوم، كان على جميع الطلبة أن يهرعوا إلى فراشهم، ومن يضبط مستيقظا يوقع عليه العقاب.

أما الشئ الثانى الذى رسخ فى نفسى فهو الصلابة.. كان برنامج كل يوم مشحونا منذ أن نستيقظ من النوم فى السادسة صباحا حتى نأوى إلى فراشنا فى التاسعة مساء.. وكان

الجهد الذى نبذله طوال اليوم يجعلنا نذهب فى المساء فى سبات عميق بمجرد أن نضع أجسادنا على أسرتنا.

وكان محرماً على الطلبة أن يتناولوا أى طعام غير الطعام الذى تقدمه الكلية فى الوجبات الثلاث... كان الطعام وفيرا ولكنه لايشجع على تذوقه.. وبالطبع كان هناك مرمى وراء إجبار الطلبة على تناول هذا الطعام، هو: تعويدهم على أن يتناولوا ما يتيسر لهم من طعام فى الميدان.

وقد حدث لى تطور فى الأسبوع الأول من التحاقى بالكلية الحربية.. ذلك أننى كنت شبه نباتى لا أطعم اللحم، ولا أتناول من الطيور غير قطعة صغيرة من صدر دجاجة.. وكنت أنفا فى تناول طعامى، فلما جلست على مائدة الطعام فى الكلية، صدمت من الطعام المقدم، وأصبت منه بقدر ما سمحت به شهيتى، ولم أقرب اللحم بالطبع، إذ كان منظره أقرب إلى قطع الكاوتشوك.. ولكن ما مر يومان أو أكثر بقليل، حتى أحسست بضرب من هبوط، وشعرت بقرصة الجوع، ولم يكن هناك طعام متيسر سوى هذا الطعام الذى تقدمه الكلية لنا.. ووجدت نفسى فجأة أطعم من أى طعام أمامى.. حتى اللحم الذى نبذته من قبل، مددت يدى إليه وأكلت منه.. حقا إن الجوع كافر.. وما أن مر العام الدراسى الأول حتى ذهبت أنفتى من الطعام بلا رجعة، وأصبحت لا أرفض أكل أى نوع من اللحوم.. ومن الطريف أن هذا الصنف الذى التحقت به ضم أربعة من الطلبة انضموا إلى تنظيم الضباط الأحرار بعد مرور ما يقرب من العشر سنوات على تخريجنا، هم عبدالحكيم عامر، وصلاح سالم، وعلى الصغير، وأنا.

وقد ربطتنى وشائج صداقة مع عبد الحكيم عامر منذ هذه الأيام، استمرت تنمو إلى أن فارق الدنيا فى فتنة عام ١٩٦٧ بيد أثيمة على نحو ما سأتحدث عن ظروف موته فى الجزء الرابع من هذه الأوراق.

وفى الكلية الحربية أذكر شخصيتين كان لهما أثر كبير على اتجاهاتى، الأول مدرس التاريخ فى مرحلتى القسم الإعدادى والمتوسط، وكان ضابطا تركيا سابقاً يدعى «يوسف بك»، وكان يرتدى الملابس المدنية.. كان صوته أجشا رتيباً يدعو إلى الملل والميل للنوم وبخاصة بعد جهد طابور أو طابورين، وبعد تناول إفطار يحوى عدسا أو فولا مدمسا.

كان يوسف بك يدرس لنا حروب نابليون بونابرت، وكان يطلق عليه «أخوكم نابليون».. فما أن يبدأ فى إلقاء محاضرته. ويقول: «أخوكم نابليون» حتى يصبح معظم طلبة الفصل فى سبات عميق..ويحس يوسف بك من تشخير بعض الطلبة أنهم فى واد آخر، فيصب لعناته فرادى، ويسب كل طالب بأقذع السباب.. كان يوسف بك شخصية فكهة يتندر بها الطلبة.. ولكن أسلوب تدريسه جعلنى أكره مادة التاريخ العسكرى فى تلك المرحلة.

أما الشخصية الأخرى، فهو المرحوم اليوزباشى أحمد عبد العزيز بطل حرب فلسطين، وكان يدرس لنا التاريخ العسكرى فى القسم النهائى.. وكان أسلوبه فى الشرح شيقا، يجعل الطلبة تنصت إليه بشغف، وكان قبل بدء إلقاء محاضراته يحدث الطلبة فى الوطنية، وفى واجبهم نحو وطنهم.. كان لبقا فى ضرب الأمثال التى تقرب المعارك التى يشرحها إلى ذهن الطلبة.. كان أحمد عبد العزيز مثلاً أعلى للجندية والوطنية، وقد استطاع هذا الضابط الصغير، أن يغرس فى نفوس كثير من الطلبة حب الوطن، وإنكار الذات فى سبيله.. ولقد تأثرت حقا بهذا الرجل، الذى عاش ومات فى سبيل وطنه.

وقامت الحرب العالمية الثانية فى صيف عام ١٩٣٩، وصدرت التعليمات بتخريج أكبر عدد من الضباط، ولست أدرى ماعلاقة الحرب العالمية الثانية بذلك، ومصر لم تكن مشتركة فيها.. ففى الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر عام ١٩٣٩، والقسم النهائى يتأهب للامتحان بعد شهرين لاحقين، جمعتنا إدارة الكلية فى طابور، وأعلن مدير الكلية اللواء محمد صادق أن دفعة نهائى سوف تخرج فى أول نوفمبر، أى بعد أسبوع ـ دون إجراء أى امتحانات ـ وأن نتيجة القسم المتوسط التى نقلنا بها إلى القسم النهائى هى التى ستحدد أقدمية الخريجين.

وساد الفرح والبهجة بيننا طلبة القسم النهائى.. لقد أصبحنا ضباطا فى جيش مصر.. وسمحوا لنا بإجازة قصيرة للتأهب وإعداد ملابسنا.

وفى ليلة التخرج وكنا نجتمع فى فصول الدراسة، مر علينا مدير الكلية، وأخذ يسأل الطلبة على التوالى عن المنطقة التى يرغبون الخدمة فيها.. قال البعض القاهرة، وقال البعض العريش، وقال البعض منقباد وقال آخرون الإسكندرية، فلم يعلق المدير على الإجابة، وبدت على شفتيه امتعاضة.

وقام طالب وقال: أريد الخدمة فى مرسى مطروح.

سأله المدير فى لهفة: لماذا؟

أجاب الطالب: لأحمى بلدى من أى هجوم من الغرب.

وابتهج مدير الكلية وقال: هذا الطالب هو الذى يعى مصدر الخطر على بلاده. فنحن لسنا مهددين سوى من الغرب.

كان مدير الكلية مصيبًا فى رأيه، فإسرائيل لم تكن قد قامت بعد، وحدودنا الجنوبية مع السودان آمنة .. أما الحدود الغربية فكانت الحدود المصرية التى أصبحت معرضة للخطر بعد نشوب الحرب العالمية الثانية.

وأمر مدير الكلية بترقية الطالب صلاح المراسى إلى رتبة الوكيل انباشى مكافأة له عن إجابته.. وشاء القدر أن تكون مرسى مطروح أول محطة عسكرية أخدم بها بعد تخريجى من الكلية الحربية.

فى الصحراء الغربية

احتفلت الكلية الحربية بتخريج دفعتين فى أول نوفمبر عام ١٩٣٩.. كانت أكبر دفعة ضباط تخرجت من الكلية الحربية منذ إنشائها.. كان عددنا يقرب إلى الثلاثمائة.

أقسمنا اليمين التقليدى أن نكون مخلصين للوطن والملك.. وقرأ كاتم أسرار حربية توزيع الناجحين على الأسلحة المختلفة.

وكنت تواقا أن أخدم فى سلاح المشاة، ولكننى فوجئت بتوزيعى على سلاح خدمة الجيش المسئول عن خدمات النقل والتموين، وعرفت فيما بعد أنهم انتقوا لهذا السلاح الطلبة الحاصلين على أعلى الدرجات فى مادة هندسة السيارات.. كان عددنا خمسة عشر فقط من الثلاثمائة طالب الذين تخرجوا.

وأرسلونا إلى الجبل الأصفر لنتدرب على قيادة السيارات وصيانتها، وبدأنا نتدرب على سيارات لوارى إنجليزية قديمة من طراز بدفور.. وكان المسئول عن تدريبنا الملازم أول عبد الرحمن أمين ـ الفريق عبد الرحمن أمين فيما بعد ـ وكان شاباً دمث الخلق مهذباً ومثلاً أعلى فى الجندية.

وما أن انتهت دورة التدريب التى استمرت ثلاثة شهور، حتى أرسلونى إلى لواء الأساس ـ المسئول عن تدريب الجنود المستجدين ـ لأقوم مع مجموعة من الضباط بتدريب دفعة جنود من المستجدين تحت قيادة البكباشى محمود فهمى عكاشة.

وفى أثناء ذلك طلبت إدارة تدريب الجيش تعيين اثنين من الضباط لحضور فرقة مخابرات فى إدارة المخابرات الحربية، فوقع الاختيار على الملازمين محمد بلبل وصلاح نصر.. وأمضينا شهرين فى هذه الدورة.. وكان من المفروض بعد الدورة أن نعين فى رئاسة السلاح، ولكن ما إن انتهت الفرقة حتى وزعنا على سرايا نقل.. ومن ثم سافرت إلى مرسى مطروح لأعمل فى سرية نقل تحت قيادة البكباشى محمود فهمى عكاشة، والتى كان عليها القيام بنقل وتخزين احتياطى الوقود والذخيرة للجيش البريطانى فى مناطق سيوة والقطارة والجارة بالصحراء الغربية.

كانت الطرق إلى هذه المناطق بمثابة دروب غير مرصوفة، وتعترض أجزاء كبيرة منها كتل حجرية، ولذا كانت رحلة القول الذى أقوده والمكون من ثلاثين عربة لورى قديمة طراز «موريس» الإنجليزية، من أشق الرحلات.. فمثلا كانت الرحلة من مطروح إلى سيوة التى تقترب من ثلاثمائة كيلو متر تقطع فى يوم ونصف، والرحلة من مطروح إلى منخفض القطارة الذى لايبعد أكثرمن مائة ميل عن مطروح تستغرق يوما كاملاً .. هذا فضلا عن أن المنطقة من السهل أن يضل فيها المسافر إذا لم يكن ملما بها.

وقد أفادتنى هذه الرحلات المتتالية كثيرا، إذ ألممت بالصحراء الغربية، وعلمتنى هذه الرحلات الشاقة الصبرعلى تحمل المشاق، والإلمام بخبايا الصحراء.

كانت الحياة فى مطروح مملة رتيبة، فما أن ينتهى الضباط من عملهم اليومى، حتى يضمهم ميس الضباط ليلا ليتسامروا، أو يمارسوا بعض ألعاب التسلية مثل النرد والدومينو والشطرنج، ومنهم من كان يجتمع حول مائدة الميسرحتى الصباح.

ولقد حدث تطور لى إزاء مادة التاريخ التى لم أكن أهواها. ذلك أننى قبل مغادرتى القاهرة إلى مطروح، انتقيت بعض الكتب من مكتبة أبى الزاخرة، وكان من بينها كتاب بالإنجليزية اسمه «محمد على والمسألة الشرقية». وحينما بدأت قراءة الكتاب استهوانى، إذ وجدت فارقا شاسعا بين ماتعلمناه فى المدارس، وبين ماقرأته فى هذا الكتاب.

كنت فى التاسعة عشرة من عمرى، وكان ذلك بداية لهوايتى للتاريخ.

فلما عدت إلى القاهرة فى إجازة موسمية، تناقشت مع والدى فى هذا الأمر، وأدركت كيف يزيف التاريخ وفقا لأهواء الحكام، وكان لأبى الفضل الأكبر فى استهوائى لقراءة التاريخ، فبدأت أقرأ الكتب التى اختارها لى، وكنت أستعين بمعجم إنجليزى - عربى فى المراحل الأولى لبداية قراءتى بالإنجليزية، ثم التحقت بالمعهد البريطانى لأرقى لغتى الإنجليزية.

وأدركت قيمة التاريخ فى حياة الأمم، فهو الذى يعطينا دروساً مستفادة من أخطاء الماضى حتى لاتتكرر مرة أخرى، وهو الذى يصور لنا حياة أمم صعدت وأمم وهنت أو اندثرت. كما يبين لنا أسباب صعودها وسقوطها؟

وبدأت أهوى القراءة بصورة عامة .. ففكرت فى إنشاء مكتبة خاصة بى.. وكنت أخصص جزءاً شهريا من مرتبى لشراء الكتب .. ومنذ ذلك الوقت استمرت هوايتى للقراءة واقتناء الكتب، فأصبحت لدى مكتبة ضخمة عززتها على مر السنين حتى بلغت مايقرب من عشرة آلاف كتاب عربى وأجنبى فى شتى العلوم والمعرفة.

وفى العاشر من شهر يونيو عام ١٩٤٠ أعلنت إيطاليا الحرب على انجلترا وانضمت إلى المحور. وكان يعسكر فى مطروح حامية بريطانية بجانب الحامية المصرية.. وفى هذه الليلة بالذات انقضت الطائرات الإيطالية على مطروح وقذفت بقنابلها بعض الأهداف العسكرية، كما ضربت بعض عربات السكك الحديدية التى كانت محملة بالوقود، فاشتعلت بعد أن انفجرت إحداها، وأصبحت مطروح فى هزيع الليل كأنها قطعة من نار.

وحدث خلاف بعد ذلك بين المصريين والإنجليز، فصدرت لقيادة مطروح العسكرية الأوامر بانسحاب قوات الجيش المصرى من مطروح، وتسليم المنشآت المصرية بها إلى الجيش البريطانى.

وخلال خدمتى بمطروح تأثرت بشخصية قائد المنطقة اللواء أركان حرب زكى كمال.. كان مثالا فى العلم والكفاءة العسكرية وإدارة الرجال التى تعد من الأسس الرئيسية للقائد العسكرى.. كان حازما رحيما، وصادقاً أمينا.. وقد قضت الظروف أن أعرض عليه بعد إجراء تحقيق معى، فعالج الأمر بحكمة، وأحسست أنه أب كريم قبل أن يكون قائدا حازماً.. ذلك أنه خلال إحدى رحلاتى من مطروح إلى سيوة، قمت فى

الصباح الباكر بعد أن عسكرت بقواتى فى منطقة فى منتصف الطريق بين مطروح وسيوة، وحاولت مطاردة بعض الغزلان التى كانت ترعى الأعشاب الصحراوية المجاورة بغرض اصطياد إحداها للجنود.. ولكن العربة تعطلت بعد أن توغلت بضعة كيلو مترات فى الصحراء نتيجة كسر ماسورة الوقود الموصلة لمضخة البنزين. وعبثا لم أوفق فى إصلاحها لأنها كانت تحتاج إلى قطعة غيار جديدة.

ولما تأخرت عن القول، تحرك باشاشويش السرية بالقول إلى سيوة، وأبلغ الرئاسة بأن الضابط فقد.. وأمضيت ليلة فى أحضان الصحراء.. لم يكن معى ماء ولا زاد، ولا حتى شىء أتدثر به لأحمى جسدى من لسعة برد الصحراء فى الليل.. فشربت من ماء الرادياتير المشبعة بالصدأ .. وظللت طوال الليل ساهراً داخل عربتى ويدى على زناد البندقية.

وفى الصباح الباكر رأيت أنواعاً عديدة من حيوان الصحراء منها ماهو أليف ومنها ماهو كاسر لم أر مثله من قبل.. ولم تقترب هذه الحيوانات منى، إذ كانت تتحرك فى الأفق أمامى على مرأى العين .

ولسوء الطالع لم تمر أى سيارة بى، فانتظرت فرج الله..وعند الظهيرة رأيت عربة من سلاح الحدود تجول فى المنطقة، فأخرجت منديلا من جيبى ووضعته على حافة البندقية ورفعتها إلى أعلى .. كانت العربة تبحث عنى .. وكان القلق يبدو على الجنود والضابط الذى كان مكلفاً بالبحث عنى.

وبعد عودتى إلى مطروح، أجرى تحقيق معى، وذكرت فى التحقيق القصة برمتها وعلى حقيقتها.

وعرضت على اللواء زكى كمال .. فما أن دخلت عليه المكتب، وكنت متوقعا جزاء رادعا، حتى كان يؤنبنى تأنيب الأب لابنه.. قال لى : إن صدقك فى أقوالك فى التحقيق، شفيع لك بأن أخفف عليك الجزاء، وليكن هذا درسا لك فى باكورة حياتك العسكرية.. ووقع الجزاء علىَّ.. سبعة أيام حجز قشلاق..أى أبقى محجوزا فى الثكنات سبعة أيام.

وفعلا كان هذا الحادث درسا لى فى حياتى، فلم أحاول الكذب طوال حياتى، حتى لو كان الصدق سيضرنى، وظلت صورة زكى كمال فى ذهنى صورة القائد العسكرى المثالى، الذى وعى فن إدارة الرجال.

صراع داخلى

فى أول عيد فطر بعد تخرجى من الكلية الحربية، تسلمت بالبريد عدداً من بطاقات المعايدة.. وحينما فضضتها وجدت بطاقة باسم مصطفى نصرت نائب دائرتنا الانتخابية.. ولم أكن رأيته أو أعرفه من قبل، لكنه اعتاد أن يرسل بطاقات تهنئة فى العيد إلى بعض الأسماء فى كل قرية من قرى الدائرة.. وكان مصطفى نصرت ـ وزير الحربية فيما بعد ـ يمتلك وأخوه حسين نصرت تفتيشاً زراعيا فى قرية ميت الفرماوى وهى من ضمن الدائرة الانتخابية أيضاً .. وكان كل منهما ينتسب إلى حزب فالأول وفدى، والثانى سعدى، وبذلك يضمنان استمرار أحدهما فى الحكم.

وكان النائب لايظهر فى دائرته إلا خلال المعركة الانتخابية، وأما باقى أيام السنة فيقضيها فى العاصمة.. ولا أذكر أن قام مشروع جماعى فى أى قرية بفضل النائب.. كانت خدماته تنحصر فى تقديم بعض الخدمات المتواضعة للذين يعاونونه فى المعركة الانتخابية، كتعيين موظف حكومى، أو نقل مستخدم، أو التوصية على آخر فى الترقية.. وقد سبقت قرى كثيرة فكر النائب، فقامت بعمل مشروعات اجتماعية بمجهوداتها الذاتية.. ولم تكن معركة الانتخابات إلا منتدى لتبادل مصالح فردية.. وبالطبع كان الفلاحون السذج يسيرون وراء رأى تجار الانتخابات، أو وراء الطبقة المتعلمة فى القرية التى كانت تتركز فى هيئة المعلمين بالمدارس الإلزامية، ولذا كان نائب الدائرة يوطد علاقته بهم، لما لهم من تأثير على الفلاحين.

وخلال دراستى الثانوية، اكتشفت أن هناك بعض الطلبة من الذين يتزعمون الإضرابات والمظاهرات، كانوا يتقاضون مرتبات شهرية من المصروفات السرية للأحزاب، ولذا كانت خيبة أمل لكثير من الذين كانوا يخرجون بدافع الوطنية، والحماس الشعبى، لقد أدركت أن المظاهرات والإضرابات يحركها أصحاب المطامع، لا أصحاب الحق .

أما فساد الحكم الحزبى فكان واضحاً على جميع المستويات . . الوزير يقبل الرشوة، والخفير يرتشى .. لا تقضى مصلحة إلا بالرشوة . حتى القضاء وصلت الرشوة إليه .. أذكر حادثة تعيد إلىَّ ذكرى أليمة .. قصة مصرع أخى المرحوم يحيى وهو فى نضرة شبابه

.. كان قد تخرج من كلية الزراعة، ورشح للتعيين معيداً بالكلية، وكانت الآمال تبتسم له، ولكن القدر جاء كالصاعقة فهدم آماله.. كان يعبر شارع مصر والسودان أمام بيت أبى، فصدمه لورى يتبع شركة نقل القاهرة، ويقوده مهندس يهودى متهور.. ودفع أخى حياته ثمنا لرعونة السائق الذى ثبت أنه كان يقود عربته بلا فرامل.. ورفع أبى قضية مدنية على الشركة، واستغرقت القضية سنوات عدة .. ويشاء الله أن يكشف النقاب، فيثبت لإدارة التفتيش القضائى أن القاضى الذى كان ينظر فى القضية اتصلت به شقيقة اليهودى الحسناء، فحكم لصالح أخيها اليهودى، ورفضت الدعوى.

وفى مراحل التقاضى التالية أرسل الله لنا قضاة شرفاء، فصححوا أخطاء قاضى الدرجة الأولى.

كانت هذه القضية صدمة لى فى بدء حياتى، إذ كنت أنظر إلى القضاء نظرة تقديس وإجلال، وكنت أومن بأن نزاهة هيئة القضاء كافية لمنع أى فساد أو إخلال فى باقى أجهزة الدولة، بل هى الكفيلة بحماية حقوق كل مواطن يلجأ إليها، حتى لو كان خصمه هو السلطان.

حادث آخر لا يزال فى ذاكرتى، راسخا فى نفسى.. حادث عن رشوة موظفى الدولة، حتى فى ظروف قد تنزع القسوة من قلوب العتاة.

كان صبى من أبناء الفلاحين قد غرق فى ترعة القرية، وأبلغت السلطات، وحضر مفتش الصحة فوجد الصبى ممدداً على حافة الترعة والفلاحات تندبن وتولولن حسرة عليه. وقرر الطبيب تشريح الجثة، ولكن الفلاحين بعقليتهم الساذجة، رفضوا أن يقوم الطبيب بواجبه .. وكادت تحدث مشاجرة تستخدم فيها العصى والفؤوس.. ولكننى لاحظت أحد أهالى القرية وقد مال على أذن الطبيب يهمس ببضع كلمات، ثم قام بتسليمه لفافة عرفت أنها شئ يسيل لعاب المرتشى .. لقد وضعوا له فى يده جنيهين فانتهى الإشكال، ووضع الصبى على منضدة التشريح، ورأف الطبيب بالجثة إرضاء للناس، وثمنا للأجر النجس الذى تقاضاه.. وبعد أن أعمل مشرطه قليلا ببطن الجثة، صرح بدفنها.

وعلى مستوى أكبر شاهدت رشوة الحكام.. كان شاب من قريتى قد حصل على دبلوم التجارة العليا فى أواخر الثلاثينيات. وكان التعيين فى وظائف الحكومة موقوفا لسنوات، ولم يكن فى قدرة هذا الشاب أن يمارس أى عمل حر.

وَكلَّ الشاب فى البحث عن عمل حتى وفق فى الحصول على وظيفة كاتب حسابات فى جمعية تعاونية فى مدينة الإسماعيلية بمرتب قدره ستة جنيهات، وكان زميله فى الحكومة يتقاضى ثمانية جنيهات شهريا.

وظل الشاب يعمل فى هذه الجمعية، حتى سعى إليه أحد الوسطاء، وعرض عليه تعيينه معاونا فى مصلحة الضرائب نظير مبلغ مائة جنيه، وهومبلغ لوقارناه بأسعار اليوم يوازى ألفين من الجنيهات. فبهذا المبلغ من المال كان يمكن شراء فدان من الأراضى الزراعية الجيدة.

ودار عقل الشاب، ورأى مستقبله فى مصلحة الضرائب ليرقى مأمورا للضرائب ثم رئيس المأمورية ثم مديراً عاماً إلخ.. ولكنه لم يكن يملك هذا القدر من المال، فقام أبوه برهن أجزاء من الأرض واقترض عليه بالربا.. وتسلم الوسيط الرشوة التى قيل أنها لأحد الوزراء .ولم يمر أسبوع إلا وكان الشاب فى عمله الجديد، يسدد للمرابى الرهن وماعليه من فوائد جسيمة.

وكان بجوار قريتى ضيعة كبيرة لرجل أجنبى يدعى رينهارت..كان من كبار تجار القطن وصاحب محالج للقطن .. وقد حول هذا الرجل ضيعته إلى قطعة من الريف الأوروبى ..وكان فى واقع الأمر حاكم هذه المنطقة الفعلى المسيطر على أصحاب الأرض والفلاحين ..فالمال له نفوذ وقوة قد تفوق قوة السلطة.

كانت هذه الضيعة أمامى منذ صباى صورة للمستغل الأجنبى الذى كان يمتص دماء الفلاحين المصريين، وكنت أسمع من أهل القرية كيف كانت خيراتهم تصل فى النهاية إلى فم رينهارت ومن على شاكلته.

وكان أبي أحد ضحايا هؤلاء.. ففى عام ١٩٣٠ تضخم الدين على أبى فرهن قطعة أرض فى قرية مجاورة كانت تبلغ الثلاثين فداناً . وكان بركليس المرابى اليونانى يترقب الحال، حتى اضطر أبى إلى بيع الأرض بأبخس الأثمان، لتسديد الدين وما استجد عليه من فوائد بلغت قيمة الدين أو تجاوزته.

هذه الصور وغيرها من صور عديدة جعلتنى أكره الاستعمار الذى أتى بهؤلاء الأجانب ليمتصوا دماء المصريين، وربما كنت لا أدرك فى ذاك الوقت الجانب الاقتصادى العميق الذى وعيته فيما بعد من دراساتى وخبراتى، ولكن التصق فى نفسى كره بغيض للاستعمار، ونوع من الاشمئزاز إزاء الفساد الذى كانت تتخبط فيه الأحزاب السياسية.

كنت أسمع كلمة ديموقراطية تتردد أمامى، وكانوا يقولون أنهاحكم الشعب للشعب،ولكننى فى شبابى لم أستطع أن أسبر أغوارها، فقرأت كثيراً عن نظم الحكم وأساليبها.. وأدركت أنه ليست هناك ديموقراطية حقيقية فى أى بلد من بلاد العالم .. وإن وجدت فهي ديموقراطية زائفة لاتحقق العدالة الاجتماعية، وهى فى أفضل ظروفها لاتحقق المساواة.

وحينما قرأت عن نظام الحكم الذى كان سائدا فى الولايات السويسرية، حيث كان الشعب بأكمله يجتمع كبرلمان يشرع القوانين، أحسست بسخرية ما بعدها سخرية، إذ قيل أن الشعب اجتمع فى إحدى هذه الولايات ليقرر رقصة شعبية، فاستغرق البرلمان شهورا يناقش ويجادل فى أدق تفاصيلها، بينما أقر البرلمان ميزانية الدولة التى هى أساس حياة الشعب بمجرد عرضها على البرلمان.

وأعجبنى ما قاله جيوفاني الإيطالى حينما وجه إليه سؤال عن الديموقراطية إذ قال: الديموقراطية ! أهى حكم الشعب للشعب؟.. أرونى الشعب.. أعطيكم عينى!

وزاد من صراعى النفسى ما واجهته فى خدمتى العسكرية فى بدئها.. كان الأمل يحدونى كى أخدم وطنى، وكنت أسمع أن الجندية أشرف ميدان يبذل فيه الإنسان أنفس النفيس.. أما يكفى أن يهب المرء روحه وحياته فداء للوطن.

ولكننى صدمت منذ أول وهلة .. كانت آثار البعثة العسكرية البريطانية قائمة داخل الجيش المصرى.. وكان لايزال لأعضاء البعثة سيطرة ما داخل الجيش.. سطوة معنوية على الأقل .. وبدا لى أن كثيراً من ضباط الجيش القدامى قد تأثروا من معاملة الإنجليز لهم.

أذكر أننى كنت أخدم كمدرس فى مدرسة المشاة التى تقوم بتدريب صغار ضباط المشاة على تكتيكات المشاة .. وجاء صول إنجليزى ليتابع مستوى التدريب وكان أحد ضباط المدرسة المشهود لهم بالكفاءة ـ الملازم أول عبدالمعطى راغب ـ يشرف على تدريب بعض الضباط على الطعن بالسونكى .. كان كل فرد يقوم بدوره فى طعن شاخص أمامه يمثل العدو.. وعلى مسافة ليست بالقصيرة، وبلهجة صلفة، جاء صوت قبيح يلحن بلكنة عربية ركيكة : زفت .. غلط.

والتفت جميع من كانوا فى ميدان التدريب إلى مصدر الصوت، فرأوا صول البعثة الإنجليزية يسير بجوار قائد المدرسة القائمقام عبدالحميد الجيزاوى .. ووجه الصول اللوم إلى الضابط المصرى، بعد أن أمسك ببندقية وطعن الشاخص.

وهنا أخرج الضابط من جيبه كتيبا صغيرا به تعديل لطعنات السونكى، ومصدق عليه من البعثة البريطانية..ولم يقبل الضابط الشجاع أن يوجه إليه الصول الإنجليزى أى لوم، لأن له قيادة مصرية.

ويحدث شىء غريب، إذ غضب قائد المدرسة المصرى، وأنَّب الضابط لأنه لايسمع نصيحة حضرة الصول الإنجليزى ـ على حد تعبيره ـ ولكن موقف الضابط كان مشرفا، وكاد الأمر يعصف بالضابط المصرى الذى حافظ على كرامته، وأوضح للصول الإنجليزى المتعجرف أن كل مصرى حريص على كرامته، لولا أن تدخلت رئاسة الجيش فى الأمر، بعد أن علمت أن جميع الضباط المصريين قد استاءوا من هذا الأمر.. ولأول مرة فى تاريخ الجيش المصرى يبعد صول إنجليزى من مصر.

وكان بعض الضباط القدامى يقصون علينا كيف كان الإنجليز يبطشون بهم، فبكلمة صغيرة من ملازم إنجليزى قد تعصف بمستقبل ضابط كبير، فضلا عن مسلك الإنجليز إزاء الضباط المصريين، إذ كانوا يشعرونهم بقصورهم، وبأن مستقبلهم رهن لمشيئتهم.

ولقد سمعت مناقشة عجيبة بين ضابط مصرى كبير، وآخر صغير برتبة اليوزباشى .. كان الضابط الكبير قد وجه كلمات قاسية للضابط الصغير فى طابور الصباح أمام جميع ضباط الوحدة وجنودها..فانصرف الضابط الصغير من الطابور احتجاجاً على تصرف الضابط الكبير.

وأحس الضابط الكبير بالخطأ الذى وقع فيه. فاستدعى الضابط الصغير واعتذر له أمام الجميع وقال له : أنت زعلان ليه يا فلان.. داحنا الإنجليز كانوا يضربوننا بالجزم. وبالطبع اشمأز كل من حضر طابور الصباح من مسلك قائدهم المزرى.

كانت البعثة العسكرية بيدها مصائر الضباط، فبيدها ترقياتهم وتعييناتهم وتنقلاتهم، وبمشيئتها تحيلهم إلى التقاعد أو الاستيداع .. وهكذا لم يكن الجيش الذى يشرف عليه الإنجليز جيشا وطنيا حقيقة.

حتى التدريب والتسليح والبعثات ..كل صغيرة وكبيرة كان للإنجليز القول الفصل فيها.. وكانت العاصمة تزخر بقوات الإنجليز والحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية، وكما

قلت كان تخرجنا مواكبا لقيام هذه الحرب.ولذا كنت أحس وزملائى من الضباط بالخزى ونحن نرتدى كسوتنا العسكرية، من انتشار جنود الاحتلال فى البلاد كالجراد.

لقد أثارت هذه الصور البغيضة فى نفسى سواء إزاء الإنجليز، أو إزاء ماكان يدور فى وطنى، ضربا من التمرد الكامن على هذه الأوضاع.

كنت أحس بثورة كامنة فى نفسى كادت تخنق أنفاسى.. ولكن ما أستطيع أن أفعله ولا حول ولا قوة لى؟ لقد كنت مجرد ضابط صغير يبدأ حياته العملية.

ومهما كان الأمر، فقد غرست هذه الصور فى نفسى انطباعاً برفض مناورات الأحزاب السياسية وعدم الثقة بها، كما بذرت فى روحى الكراهية لأى احتلال أجنبى في أي صورة كانت.

وذكرتنى هذه الصور بمعاهدة ٣٦ التى عقدت بين مصر وإنجلترا، والتى أطلق عليها النحاس معاهدة الشرف والاستقلال، كما ذكرتنى بالقاهرة وقد أصبحت كعروس ليلة زفافها، تزينت بالزينات وأقواس النصر، والجماهير كيوم الحشر تكدست على جانبى الطرق تستقبل المفاوضين الغزاة.

هل حقيقة كانت هذه المعاهدة معاهدة شرف واستقلال كامل أم كانت مجرد بداية لطريق الاستقلال ؟ الواقع لم تأت المعاهدة بكثير عن مبادئ لجنة «ملنر» التى وضعت سنة ١٩٢٠.. فالمعاهدة كانت مجرد تحالف لصالح الإمبراطورية البريطانية أولا، تقوم فيه إنجلترا بالدفاع عن مصر فى حالة الحرب، وتقدم مصر لحليفتها إزاء ذلك أراضيها وموانيها ومطاراتها وطرق مواصلاتها لتصبح تحت تصرف جيش بريطانيا.

وقد ربطت بريطانيا بهذه المعاهدة تسليح الجيش المصرى وتنظيمه بالنظم المستخدمة فى الجيش البريطانى، وهذا معناه استمرار مصر فى حاجتها للسلاح والخبراء من بريطانيا. فضلا عن أن تدخل البعثة البريطانية فى شئون الجيش المصرى سيحد من تحركه وكفاءة تدريبه .

ولست هنا فى مجال نقد المعاهدة، إنما أريد أن أقول أن العمل السياسى يجاوز فى مظهره الحقائق التى تكتنفه، فالعمل الدعائى الذى يقوم به الحكام، يغطى التنازلات التى يسلم بها هؤلاء الحكام..ويصبح الشعب صاحب الحق المسلوب فى جهل عما يدبره

الساسة إلى أن يأتى وقت يكتشف فيه الشعب خيانة الساسة أو على الأقل التفريط فى حقوق وطنهم.

ومع ذلك، ينبغى ألا نطمس من المعاهدة ماجاءت به من إيجابيات، فقد أصبحت مصر عضوا فى عصبة الأمم وتم إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة، وعاد الجيش المصرى إلى السودان بعد مقتل السردار الإنجليزى سير لى ستاك فى القاهرة عام ١٩٢٤ واستغلال بريطانيا هذا الحادث للتخلص من الوجود العسكرى المصرى فى السودان.

هذا فضلا عن أن معاهدة ٣٦ كانت بداية طيبة لتطور الجيش المصرى نسبيا وزيادة قوته، فقد توسعت الكلية الحربية فى قبول دفعات بالمئات بعد أن كان عدد المقبولين كل عام لايتجاوز العشرين.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الأول

2

من الحرب العالمية الثانية
إلى حرب فلسطين

دار الخيّـــال

موقف مصر عند نشوب الحرب

هَلَّ صيف عام ١٩٣٩، وأحس العالم بأن شبح حرب عالمية وشيكة النشوب.. لقد كانت ألمانيا الهتلرية قد أعدت قواتها المسلحة وراح هتلر منذ سنين قليلة يعلن أن قوات ألمانيا أصبحت قوة جبارة لاتقهر، ويلوح باستخدامها فى الحرب.

ومع أن هتلر عقد مع بريطانيا اتفاقا فى مدينة ميونخ فى عهد حكومة تشمبرلين، فقد كان هذا الاتفاق مجرد حبر على ورق، لم يراع هتلر احترامه، فراح يتحرش بأوروبا حينما طالب بالممر البولندى على بحر البلطيق وميناء «دانزج» الواقعة عليه ، وكانت معاهدة فرساى التى تلت الحرب العالمية الأولى قد قضت بحياد هذا الميناء.

وعلى الرغم من أن إنجلترا لم تكن على استعداد لدخول الحرب فقد أعلنت عزمها على شن الحرب لو تم العدوان على بولندا.

ولم يكترث هتلر لذلك، إذ بادر بإعلان الحرب على بولندا فى أول سبتمبر ١٩٣٩، ومن ثم قامت إنجلترا وفرنسا بإعلان الحرب على ألمانيا ولم يمر يومان على ذلك.

وكان هتلر يريد أن يضمن حياد روسيا، فأسرع بتوقيع ميثاق عدم اعتداء مع ستالين قبل قيامه بالهجوم على بولندا.

ومع أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع الألمان، فقد ارتبطت مع إنجلترا بمعاهدة صداقة وتحالف فى صيف عام ١٩٣٦ ونصت المادة الثالثة منها على أن يسرع كل طرف فى إنجاد الطرف الآخر بصفته حليفاً، لو اشتبك أحد الطرفين فى حرب. ولقد حددت هذه المادة مدى المساعدة التى تقدمها مصر ، فلم تنص على إشراك القوات المسلحة

المصرية فـى الحرب، بل اكتفت بأن تـقدم مصر إلى إنجلترا جـميع التسهيـلات التى فى وسعها وانحصر ذلك فى استخدام موانيهـا ومطاراتها وطرق مواصلاتها ـ كما ذكرت من قبل.

ومن ثم، لم تعلن مصر الحرب على ألمانيا ، حينما أعلنتها إنجلترا على الأخيرة، وكان ذلك فى مـصلحة إنجلتـرا التى رأت فى حيـاد مصر أثناء الحـرب نفعا أكبر لـها، إذ كان يكفيها أن تقوم مصر بتأمين سلامة قواتـها المسلحة، وقد تحقق ذلك بإعلان مصر الأحكام العرفية.

على أنه بمجرد قيام الحرب ظهر فى مصر رأى عام تأثـر كثيرا بالدعاية الألمانية المكثفة عن جيش هـتلر الذى لايقهر، وعـن مصير مصر فـى تلك الحرب وبخاصة لـو انضمت إيطاليا إلى ألمانيا، فقـد كان موسولينى يحلم باستعادة الإمبراطورية الـرومانية القديمة التى كانت تضم مصر.

واكتسحت القوات الألمانـية الأراضى البولندية من حدودها الغربيـة، وفى مدى ثمانية عشر يومـا من بدء الحرب استسلمـت الجيوش البولنديـة. وكانت الجيوش السوفيـتية قد اجتاحت حدود بولندا الشرقية، وتقدمت ثـم احتلت جزءاً من أراضيها، وبذلك أصبحت بولندا مقسمة كما حدث لها فى الماضى.

كانت مـعركة بولندا نـقطة تحول فى الحرب الـعالمية الثـانية، فما أن تم قهـر الجيوش البولندية، حتى تأهبت ألمانيا لغزو فرنـسا وإنجلترا. وكان لابد للقوات الألمانية أن تخترق أراضى بلجيكا المحايدة، إذ كان اجتياز خط «ماجينو» الفرنسى سيكلف الألمان تضحيات باهظة.. وكان هـتلر يعتمد على الحـرب الخاطفة، ولذا كان تطويق هـذا الخط والالتفاف من الأراضى البلـجيكية تجاه العاصمـة الفرنسية من الأمور الـيسيرة بالنسبة لـقوات هتلر المدربة على هذا النوع من الحروب.

وبالطبع لم يحترم هتلر حياد بلجيـكا، فالرجل الذى كان ينظر إلى المعاهدات على أنها مجرد قصاصات ورق ، لن يحترم أى مواثيق أو تعاهدات دولية وقت الحرب.

ولذلـك ما أن انـتهـى الألمان من بـولنـدا، حتى قـاموا بـتوجيه ضربـات عنـيفـة إلى بلجيكا..ولقد قاومت الجيوش البلجيكيـة مقاومة باسلة تساندها قوات ضخمة من الجيش البـريطانـى، ولكن الـقوات الألـمانية الـزاحفة كـالبرق، اسـتطاعـت أن تسـحق المقـاومة البلجيكـية، كما تغلبت على الجيوش الإنجـليزية، وكادت تبيد هذه الجيوش وتـلقيها فى

البحر لولا ما بذله الأسطول البريطانى والسفن التجارية وزوارق الصيد الإنجليزية فى إنقاذ فلول الجيش البريطانى «عند دنكرك» ، حيث تم بمعجزة إخلاء هذه القوات عن أرض المعركة.

وكنا فى مصر نتلهف على أخبار الحرب، وكان أغلب المصريين متعاطفين مع ألمانيا، نتيجة الكراهية الشديدة التى كان يكنها المصريون للإنجليز خلال السنين الطويلة من احتلالهم للبلاد.

لقد استطاع الألمان بهجومهم الخاطف أن يستولوا على بلجيكا وهولندا فى فترة وجيزة، ثم قاموا باحتلال الدانمرك بلا معارك.

وكنا ـ نحن الضباط المصريين ـ نجتمع فى ميسات الوحدات نناقش ما يجرى فى أوروبا من معارك، وأذكر أن رئاسة الجيش المصرى أصدرت تعليمات بالطوارئ، وأمرت جميع الضباط بمختلف الرتب المبيت فى وحداتهم وعدم مغادرة ثكناتهم.

وكان هذا محل تندر من الضباط.. فالحرب بعيدة عن مصر بآلاف الأميال، كما أن مصر لم تكن فى حالة حرب مع الألمان.. ومع ذلك فقد أصرت رئاسة الجيش المصرى على أن تذكر فى مقدمة الإشارة التى أرسلت للوحدات والتشكيلات السبب فى إعلان الطوارئ وهو اجتياح ألمانيا لبلجيكا.

وكنا نناقش مسألة موقف مصر من هذه الحرب الدائرة فى أوروبا. هل تنضم مصر إلى جانب إنجلترا وتعلن الحرب على ألمانيا، أم تقف على الحياد من هذا الصراع؟.. ما موقف إنجلترا من مصر بعد انتهاء الحرب لوكسبت انجلترا الحرب؟ هل ستبر بوعودها أم تنكث كعادتها؟ ما موقف ألمانيا من مصر لو انتصرت فى الحرب؟ هل ستضمها إلى إمبراطوريتها المنشودة، أم ستمنحها استقلالها؟

ولقد اختلفت الآراء، ولكن كان هناك شبه إجماع عدائى للإنجليز.. وكان أغلب الضباط المصريين ـ شأنهم شأن باقى الشعب ـ قد تأثروا بالدعاية الألمانية وبالانتصارات الساحقة الخاطفة التى حققها الألمان فى بولندا وهولندا وبلجيكا والدانمرك.

وكان هناك شبه تعاطف مع ألمانيا ، وبخاصة أن الإذاعة الألمانية كانت ترسل مايطمئن المصريين على مستقبل بلادهم، وتؤكد لهم أن ألمانيا تقدر موقف مصر الخاص، ولاترى فيما تقدمه لإنجلترا من عون فى حدود المعاهدة عملا عدائيا، لأن هذا العون ينفذ تحت سطوة الإنجليز المحتلين للبلاد.

لقد رسخ فى نفوس المصريين عامة الاعتقاد بأن الألمان سيتحقق لهم النصر فى الحرب. وكانت أنباء المعارك فى أوروبا تدعم هذا الظن، وحينما انتقلت المعارك من بلجيكا إلى فرنسا بدأت الصحف تنشر أنباء سقوط حصون فرنسا فى الشمال فى أيدى الألمان . كذا مطاردة الجيوش الألمانية للجيوش الفرنسية التى أخذت تتقهقر أمامها بلا مقاومة فى اتجاه باريس.

وازداد إعجاب الشعب المصرى بالألمان، كما تعاطف كثير من ضباط الجيش المصرى مع ألمانيا.. وفى هذه الآونة عين الفريق عزيز المصرى رئيسا لهيئة أركان حرب الجيش المصرى، وكان مولعا بالعقيدة العسكرية الألمانية، إذ تلقى فنونه العسكرية على يد الألمان، وكان متعاطفاً مع ألمانيا، بينما كان يكن كراهية شديدة للإنجليز.

وكان عزيز المصرى ذا شخصية قوية، وكفاءة عسكرية عالية، ووطنية متفانية، فجذب إليه إعجاب أغلب الضباط الشبان، ولذلك كان تعيينه فى منصب رئيس أركان حرب الجيش المصرى محل سخط من الإنجليز، الذين يعرفون حقيقة مشاعره تجاههم . ولذا انتهز الإنجليز فرصة رفضه إشراك القوات المصرية فى الحرب مع الإنجليز فأصروا على تنحية عزيز المصرى من منصبه، واستجاب على ماهر لرغبة الإنجليز وتخلص من عزيز المصرى .. وتوالت انتصارات الألمان ، فتمكنوا من احتلال النرويج فى شهر مايو سنة ١٩٤٠.

فى خضم تلك الظروف القاسية التى كانت تواجهها كل من فرنسا وانجلترا، تألفت وزارة قومية فى إنجلترا برئاسة ونستون تشرشل، اشترك فيها حزبا العمال والمحافظين، لمواجهة الموقف العسكرى المتدهور الذى صاحب وزارة تشمبرلين السابقة.

وكانت الجيوش الألمانية المتدفقة من شمال فرنسا فى اتجاه باريس، قد شارفت فى ذاك الوقت على الاقتراب من باريس، فقررت الحكومة الفرنسية نقل مقرها إلى بوردو، وإعلان باريس مدينة مفتوحة،حتى لا تتعرض للتدمير والتخريب.

وحدث تغيير وزارى فى فرنسا، إذ وجدت حكومة دلادييه نفسها مجبرة على الاستقالة، وتولى رئاسة الحكومة المارشال بيتان بطل معركة فردان فى الحرب العالمية الأولى.

كانت إيطاليا ترقب الموقف، وكان موسولينى قد أعلن منذ قرابة عام حياداً مزيفا، ولكن ما أن رأى فرنسا على وشك الانهيار أمام جحافل جيوش هتلر التى لا تقهر، حتى

قرر دخول الحرب، وقد ظن أن الحرب سوف تنتهي قريباً بانتصار هتلر، لعله يظفر بنصيب من المغانم عند عقد الصلح.

وكانت فرنسا على وشك أن تخرج من الحرب، ولم يغير من الآمر تولى بيتان السلطة، ذلك أن قوات فرنسا المسلحة لم يعد فى وسعها مقاومة زحف الألمان الكاسح ..ولذلك قام المارشال بيتان بالاتصال بالألمان ، وتم عقد الهدنة مع ألمانيا فى العاشر من يونيو عام ١٩٤٠، والتى بموجبها سمح للألمان باحتلال شمال فرنسا المتاخم لحدودها مع بلجيكا إلى جنوب باريس، كذا احتلال الشرق المتاخم لألمانيا إلى البحر المتوسط، على أن يترك ماوراء ذلك للفرنسيين.. وانسحبت حكومة بيتان إلى فيشي وأُطلق عليها حكومة فيشي.

ولم يعجب الإنجليز ماحدث، فبادروا بإقامة حكومة أخرى فى المنفى أطلق عليها اسم «حكومة فرنسا الحرة» ..وكان الإنجليز قد نقلوا الجنرال ديجول على متن إحدى الطائرات الإنجليزية إلى لندن حيث قام بتأليف حكومة فرنسا الحرة، وأعلن أن فرنسا لم تستسلم بعد، وستستمر فى القتال، وأن الهدنة التى وقعها المارشال بيتان هدنة زائفة.

وفى العاشر من شهر يونيو عام ١٩٤٠، أعلنت إيطاليا الحرب على إنجلترا وفرنسا، وأحرقوا مرسى مطروح ـ كما بينت سلفا.

كنت حينئذ من ضمن ضباط الحامية المصرية فى مرسى مطروح، وقد بذل الجنود المصريون فى تلك الليلة جهدا كبيرا لإخماد النار، واستطاعوا أن يوقفوا النار من التهام أهداف كثيرة.

على أن دخول إيطاليا الحرب فى ذاك الوقت، قلب الموازين بالنسبة لموقف مصر، فالقوات الإيطالية بقيادة الجنرال «جراتسيانى» كانت تربض على الأرض الليبية المتاخمة لحدود مصر، ومعنى ذلك أن إيطاليا سوف تتقدم نحو الحدود المصرية وتعبرها لتحارب الإنجليز.

وقد عزز هذا الظن ما أعلنه موسولينى من أن القوات الإيطالية سوف تضطر إلى دخول الأراضى المصرية لإخراج الإنجليز منها.. وكرر موسولينى فى بياناته أن إيطاليا سوف تحترم استقلال مصر، وأنها لاتعنى بأكثر من طرد الإنجليز المستعمرين.

لقد فعل نابليون بونابرت الشيء ذاته حينما قدم لغزو مصر، إذ أعلن أنه جاء إلى

مصر ليحرر المصريين من طغيان المماليك البغيض..ولكن لم يكن ذلك إلامجرد دعاية سخيفة ليثبت أقدامه فى مصر.

وفى مصر بدأ الموقف يتوتر بين الإنجليز والمصريين، فالمصريون بصورة عامة يرون فى انتصارات الألمان المتتالية وانهيار فرنسا، أن فرصة انتصار الإنجليز ضئيلة، هذا فضلا عن كراهيتهم التقليدية للإنجليز.

وانبثقت آراء متعددة حول موقف مصر من الحرب، وقد أصبحت قوات إيطاليا قريبة منها.. هل تدخل مصر الحرب لتدافع عن أراضيها؟ أم تظل باقية على الحياد؟

ومع أن على ماهر رئيس الحكومة أعلن أن مصر ستدافع عن نفسها لو اعتدى عليها، إلا أن الإنجليز كانوا لا يثقون فى نوايا على ماهر وحكومته.. وتدخل الإنجليز كعادتهم، فأبلغ سفيرهم فى القاهرة الملك فاروق أن حكومته تقف موقفاً غير ودى من انجلترا وطلبوا منه إقصاء على ماهر عن الحكم .

ورفع على ماهر استقالته إلى الملك فقبلها فوراً، وكلف حسن صبرى ـ الذى كان يرتبط بالسفير البريطانى وبالإنجليز بوشائج مودة ـ بتأليف الوزارة الجديدة.

وهكذا ترك على ماهر الوزارة ، ولم ينس أن يلقى بياناً قبل ذلك ندد فيه بموقف الإنجليز من مصر وبتصرف سفيرها غير اللائق، بتدخله فى شئون مصر الداخلية.

دور حسن صبرى القصير فى خدمة بريطانيا

كان حسن صبرى حريصاً منذ البداية على توطيد علاقته مع الإنجليز ولذلك أجرى اتصالا بالسفير البريطانى قبل أن يؤلف وزارته، كى يطمئن أن لندن راضية عنه وأن وزارته سوف يؤيدها الإنجليز، ويشدون من أزرها.

وبعد أن اطمأن رئيس الحكومة من السفير البريطانى إلى ذلك،قام بتأليف وزارة ائتلافية من السعديين والأحرار الدستوريين والمستقلين.

واجتمع مجلس الوزراء ليبحث موقف مصر من الحرب، وكان الرأى السائد فى أول جلسة من جلسات المجلس هو أن تعلن مصر الحرب على إيطاليا لو تقدمت بقواتها إلى مرسى مطروح.. أول مركز أمامى للجيش المصرى على الحدود الغربية.

ولم يكن الإيطاليون قد قاموا حينئذ بأكثر من مناوشات على الحدود الليبية المصرية، ولكن الحرب تطورت، وقامت القوات المسلحة الإيطالية بالإغارة على بعض الأراضى المصرية، ثم انسحبت إلى برقة.

وأثار السعديون فى الوزارة مسألة إعلان الحرب، فقالوا إن هذه الغارات تعنى أن الإيطاليين يتحينون الفرص للزحف نحو مرسى مطروح.. ولكن باقى الوزراء كانوا يخالفون زملاءهم السعديين فى الرأى، عملا بما قرره مجلس الوزراء بأن مصر لن تدخل الحرب إلا إذا وصلت القوات الإيطالية إلى مرسى مطروح ـ ذلك أن هناك مسافة شاسعة تبلغ ثلاثمائة كيلو متر بين مرسى مطروح والسلوم على الحدود المصرية الليبية ـ ومن ثم كانوا يرون أن مصر لاتملك من قوات الدفاع مايكفل لها الدفاع عن هذه المنطقة الشاسعة.

وتطورت الحرب، وقام الإيطاليون بالزحف تجاه مطروح فوصلوا إلى سيدى برانى التى تبعد عن مرسى مطروح بأكثر من مائة وخمسين كيلو مترا.. ومن ثم أصبح لابد لمجلس الوزراء من العودة إلى بحث موقف مصر من الحرب، فاجتمع المجلس للنظر فى هذا الأمر، وتحمس الوزراء السعديون وقالوا إن مصر ينبغى أن تعلن الحرب دفاعاً عن أراضيها، وبخاصة بعد أن تقدم الإيطاليون فيها .

وكان حسن صبرى رئيس الحكومة أداة طيعة فى يد الإنجليز، الذين طلبوا منه أن تبقى مصر بعيدة عن الحرب، لأنهم يرون فى ذلك مصلحة لهم.. ولذا أبدى رئيس الحكومة رأيه فى مجلس الوزراء، وقال أنه لايرى أن تعلن مصر الحرب على إيطاليا حتى لو بلغت قواتها القاهرة وذلك لتجنيب مصر ويلات الحرب.

ولكن السعديين أصرّوا على موقفهم، فقالوا أن عدم قيام مصر بالدفاع عن أراضيها يعنى التسليم بأن مصر خاضعة لبريطانيا التى تدافع عنها.

أما الأحرار الدستوريون، فكان موقفهم عكس ذلك، على أساس أن دخول مصر الحرب سيعرض منشآتها الحيوية ـ وفى مقدمتها خزان أسوان ـ لغارات الألمان والإيطاليين المدمرة، وسيسبب لمصر خسائر جسيمة لاتسطيع تعويضها قبل سنوات عديدة.

وفى ذاك الوقت أعلن الشيخ محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر أن هذه الحرب لا ناقة لمصر فيها ولا جمل، وقد تشبع كثير من المصريين بهذا الرأى الصادر من شيخ الأزهر.

وقرر حسن صبرى رئيس الوزراء أن يصوت على قرار إعلان الحرب داخل المجلس، فصوتت الأغلبية ضد هذا الرأى، ولم يصوت عليه سوى الوزراء السعديين الذين قدموا استقالاتهم من الوزارة بعد هذا التصويت.

وتعدلت الوزارة بخروج السعديين من الوزارة وبدون دخول وزراء جدد لتولى مناصب الوزارات التى خلت فقد شغلها بعض الوزراء من المجلس.

وحاول الدكتور أحمد ماهر أن يدافع عن رأى السعديين فى البرلمان، فعقدت جلسة لمناقشة موقف مصر من الحرب، وتحدث الدكتور ماهر فى هذه الجلسة أكثر من خمس ساعات. ولكن البرلمان خذل الدكتور ماهر، وذلك حينما طرح رئيس الوزراء مسألة الثقة، فصوت الأعضاء مع رئيس الحكومة، وبذا حصلت الوزارة على أغلبية كبيرة تؤيد سياستها. وبذلك قضى على الرأى المنادى بإعلان الحرب.

والغريب أن الإنجليز حاولوا إحراج صنيعتهم حسن صبرى فطلبوا منه اعتقال على ماهر بحجة أن نشاطه ضار بالمجهود الحربي.. ولكن حسن صبرى رفض طلب السفير، وهدد بالاستقالة لإحساسه بالنتائج الخطيرة التى قد تنتج من اعتقال على ماهر ، وغض السفير عن طلبه حرصا على بقاء حسن صبرى فى الوزارة.

ومع ذلك عاود السفير البريطانى الكرة بعد قليل فطلب إبعاد أشخاص معينة من القصر الملكى، زاعما بأن ميولهم معادية لإنجلترا واتهم الملك فاروق بأنه متعاطف مع المحور، وأن هناك أشخاصا من أصل إيطالى يعملون فى السراى، ومن المصلحة إبعادهم.

وبالطبع نظر الملك إلى هذا الأمر على أنه مساس بذاته، ولذا لم يقبل حتى مناقشته.. ولتخفيف وطأه التوتر بين السراي والإنجليز قام الملك بتعيين أحمد حسنين الأمين الأول للملك رئيسا للديوان، وكان أحمد حسنين محل ثقة من الملك، كما كان يرتبط بالإنجليز بعلاقات طيبة منذ تلقى علومه فى جامعة اكسفورد، ومنذ أن كان يعمل سكرتيرا للجنرال مكسويل فى الحرب العالمية الأولى.

وجاء شهر نوفمبر عام ١٩٤٠ حيث موعد دعوة البرلمان للدورة العادية الجديدة، ووقف رئيس الوزراء أمام الملك يلقى خطاب العرش ولم يمر سوى دقائق معدودات، حتى هوى الرجل على الأرض جثة بلا حراك.

وهكذا انتهى دور حسن صبرى القصير فى خدمة مصالح بريطانيا.

وزارة حسين سرى سيئة الطالع

وكلف الملك حسين سرى بتأليف الوزارة خلفا للمرحوم حسن صبرى، ولم .. [illegible] في برنامجها عن الوزارة السابقة ، كما لم يحدث بها سوى تعديل بسيط بدخول وزير جديد من الأحرار الدستوريين هو عبد الجليل أبو سمرة كما ضم وزيرا من المستقلين هو حسن صادق وكيل وزارة المالية الذى عين وزيرا للمالية .. كذلك لم يشترك السعديون فى الوزارة.

وفى الوقت ذاته أعيد انتخاب الدكتور أحمد ماهر لرئاسة مجلس النواب ، بعد معركة قامت بينه وبين إبراهيم الدسوقى أباظة .

وانقضى عام ١٩٤٠، والحرب دائرة بين المحور وانجلترا.. وعلى حدود مصر الغربية تقوم مناوشات عسكرية من الإيطاليين الذين يغيرون على الصحراء الغربية بعد السلوم حتى سيدى برانى، ثم يتراجعون إلى برقة بعد أن ألحق الإنجليز الهزائم بهم.

واستهل عام ١٩٤١ بأحداث كان لها تأثير مباشر على مصر.. إذ وردت الأنباء تفيد بأن قوات هتلر الظافرة بقيادة الجنرال روميل نزلت فى الأراضى الليبية، لتنجد قوات موسولينى من الهزائم المتلاحقة.

وكانت القوات الإنجليزية قد اتجهت إلى اتخاذ سبيل الهجوم على مواقع القوات الإيطالية داخل الأراضى الليبية، واستولت على بعض مواقعها الحصينة، كما قامت بتحصين بعض موانيها وبخاصة ميناء طبرق.

وقام روميل القائد الألمانى المظفر بالهجوم على مواقع الإنجليز الحصينة فى ليبيا وتغلب عليها، ثم استطاع فى معارك عدة خاضها فى ليبيا، أن يستولى على المواقع الحصينة التى كان الإنجليز قد استولوا عليها من قبل بعد هزيمة القوات الإيطالية.

واكتسب روميل شعبية كبيرة لدى المصريين إذ رسخ فى اعتقادهم أن روميل هو القائد المظفر الذى لايقهر، ولذا مال الكثير من المصريين إلى معارضة الرأى المحبذ لإعلان مصر الحرب على المحور.

وكان شعور المصريين هذا يقابله نفور من كثير من المصريين إزاء الإنجليز، ومن ثم كان رد فعل الإنجليز عنيفا تجاه ملك المصريين.. وكانوا ينظرون إلى كثير من ساسة مصر

نظرة ارتياب ، أمـا الملك فاروق فكانوا يرون أنـه محورى الاتجاه ، قد جمع إلى حـاشيته كثيـرا من الإيطالـيين أو الإيطالـيين المتمـصرين، الذيـن كانوا علـى حد قول الإنجلـيز ، يتجســسون لحساب إيطاليا. وكـلما لحقت بالإنجلـيز هزائم على يد المحور، كـلما بدوا أكثرصـلافة واستبداداً ، فـيزداد تدخلهـم فى شئون مـصر الداخليـة التى هى من صـميم أعمال السيادة المصرية.

وكان الإنجليز حريصين على أن يكون رئيـس الوزارة المصرية مواليا لانجلترا، بل وصل بهم الأمر إلى التـدخل فى تعيين كبار موظفـى الدولة فى المناصب الحساسة الـتى تؤثر فى اتخاذ القرارات السياسية.

وتسعـفنى الذاكرة بمـوقف استبدادى من انجـلترا إزاء المرشد الـعام للإخوان المسـلمين المرحوم الشيخ حسن البـنا.. فحينما قامت الحرب العالمية الثانـية ، كانت جماعة الإخوان المسلمـين قد مر فترة على نشـأتها وكان قد بدا فى الأفـق تعاطف كثير من المـصريين مع المحور، فرأى الإنجليز بذور خطر يكمن فى هذه الجماعة، وبخاصة فى مرشدها العام.

كانت جـماعة الإخوان المسلـمين قد أنشئت عـلى أساس أنها جـماعة دينية هـدفها النهوض بالأمة الإسلامـية عن طريق الدين، ودعوة المسلمين إلى التـمسك بأركان الدين الإسلامى، والعمل على أن تأخذ مصر بقواعد التشريع الإسلامى.

وكان الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان يعمل مـدرساً للغة العربية فى مدرسة المحمدية الابتدائية الأميرية، فأوعز الإنجليز إلى حسـين سرى رئيس الوزراء بنقل المرشد إلى مدينة نائية فى الصعيد، بحجة أن جماعته لها نشاط موال لإيطاليا ومعاد لانجلترا.

وأبعد الشيخ البنـا إلى مدرسة نائية، على أساس أن رجال التعليم كـان محرما عليهم ممارسة أى نشـاط سياسى.. ولكن حزب الأحرار الـدستوريين توسط للرجـل لدى رئيس الوزراء، حتى أعيد مرة ثانية إلى مدرسة المحمدية الابتدائية .

أذكر هذه الحـادثة لأبين مدى تـدخل الإنجليز فـى شئون بلادنا الـداخلية ، حـتى فى أبسط الأشياء.

ومع أن الإنجليز كانوا مطمئنين إلى حسين سرى فقد واجه الرجل كثيرا من المشكلات الداخلية التى كانت تزعزع ثقة الوزارة .. فكان النواب السعديون الذين لم يشترك حزبهم

فى الوزارة ، دائبى المثابرة على توجيه الأسئلة والاستجوابات للوزارة، وكانت هذه الأسئلة والاستجوابات تحد من تحرك الوزراء وتكلفهم جهدا ومشقة للرد عليها.

وفى الأسبوع الأخير من شهر مايو عام ١٩٤١ ، وقع حادث فى مصر زاد من توتر الموقف بين المصريين والإنجليز.. ذلك أن عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش السابق، الذى كان يميل إلى الألمان ويكره الإنجليز ـ كما نوهت سلفا ـ استقل وضابطان طياران هما حسين ذو الفقار صبرى وعبدالمنعم عبدالرءوف طائرة حربية من مطار ألماظة، واتجهوا إلى ليبيا للانضمام إلى الألمان فى قتالهم الإنجليز، ولكن الطائرة سقطت بهم فى الحقول عند قليوب، واستطاعوا أن يظلوا مختفين عن أعين الشرطة لعدة أسابيع، حتى تمكن البوليس السياسى من القبض عليهم فى منزل مدرس بإمبابة، وصدر أمر باعتقالهم.

وظل الثلاثة معتقلين لمايزيد على عام ونصف، ولم يفرج عنهم إلا فى عهد حكومة الوفد فى مارس من عام ١٩٤٢ .. حيث أبعد حسين ذو الفقار إلى السودان للخدمة فى الجيش ونقل عبدالمنعم عبد الرءوف إلى سلاح المهمات.. ومن ثم تم إبعادهما عن سلاح الطيران.. واكتفى بهذا الإجراء .

كان عزيز المصرى يتمتع بشعبية لدى كل من الشعب والجيش المصري.. ولذا كان هذا الحادث له وقع مؤثر لدى المصريين، فقد أعجبتهم محاولة عزيز المصرى وزميليه الجريئة للانضمام إلى الألمان لمحاربة الإنجليز أعداء مصر، كما أحسوا بنوع من التعاطف مع ركاب الطائرة الذين أصبحوا تحت رحمة البوليس السياسي.. أما بالنسبة للسلطة، فقد غضب رئيس الوزراء لوقوع مثل هذا الحادث فى عهد وزارته، واستاء لما قد يسفر عنه من توتر العلاقات بينه وبين الإنجليز فى وقت كان يرتاب فيه الإنجليز من أى مسلك للمصريين، وبخاصة بعد الهزائم التى منيت بها الجيوش الإنجليزية على يد رومل.

وفكر حسين سرى فى تدعيم وزارته، ومن ثم عمل جاهدا على إشراك السعديين فى الوزارة، وقد نجح فى ذلك فقام بتعديل وزارته فى أول أغسطس عام ١٩٤١، بعد أن اشترك فيها السعديون بعدد من الوزراء. على أن هذا التعديل لم يمنع توتر العلاقات بين الإنجليز والحكومة المصرية. فلم يتوان الإنجليز عن مهاجمة الملك بحجة أنه يميل إلى المحور ، كما اتهموا الإيطاليين الذين يعملون فى القصر بأنهم يساندون حكومة فيشي، ولايعضدون حكومة ديجول ـ التى سبق أن نوهت عنها ـ المرتبطة بالحلفاء.

وكان بعض الفرنسيين المقيمين فى مصر قد كونوا بها هيئات تناصر حكومة ديجول،

بينما كان ثمة البعض يساند حكومة فيشي ..ومن ثم أصبح الأخيرون موضع شك دائم من الإنجليز .وفي كثير من الأحوال ، تدخلوا لاعتقال من تحوم حوله الريب والشكوك من الفرنسيين.

وفي جلسة لمجلس الوزراء عقدت يوم الخامس من يناير عام ١٩٤٢، عرض على المجلس مسألة قطع العلاقات الدبلوماسية بين مصر وحكومة فيشي الفرنسية، إذ كان يغضب الإنجليز أن تستمر علاقة مصر بحكومة بيتان ، التي تناهض حكومة ديجول الفرنسية المقيمة في لندن.. ولقد اتخذ هذا القرار والملك غائب خارج القاهرة في رحلة قصيرة في البحر الأحمر.

كان الملك لايريد قطع العلاقات بين مصر وحكومة فرنسا في فيشي، ولكن مجلس الوزراء قرر وقف العلاقات دون قطعها..وغضب الملك من مسلك حكومته، وكان لابد من كبش فداء في هذا الموقف الحرج، فوقع الاختيار على صليب سامي وزير الخارجية.

وقدم وزير الخارجية المصرى استقالته، مما أغضب الإنجليز، واعتبروا أن هذا الإجراء عملاً غير ودى موجه إليهم بخاصة.

وقرر حسين سرى الاستقالة وقد أحس بأنه فقد ثقة الملك في وزارته . وشعر الإنجليز بنوايا حسين سرى، فأرسلت السفارة الإنجليزية إلى مصطفى النحاس رسولاً في الأقصر ، حيث كان يمضي بها بضعة أيام، وأبلغوه بأنهم يريدونه أن يتولى الوزارة ، تاركين له مطلق الحرية في تأليفها.

وكان القصر قد أشار على مصطفى النحاس، بعد أن أبدى حسين سرى رغبته في الاستقاله، كي يقوم بتأليف وزارة قومية تضم جميع الأحزاب المصرية.. واستاء الشعب من تدخل الإنجليز، فقامت مظاهرات في القاهرة، وتوجهت إلى السفارة البريطانية ، حيث هتفت بسقوط الإنجليز ، ونددت بالجيوش البريطانية التي تقهر أمام ا لجيوش الألمانية المظفرة.

ولقد عبرت المظاهرات عن استيائها في هتافات خاصة، فمثلاً كانت تنادى :« إلى الأمام يا رومل» .. «فليسقط المستبدون ».

وفي الثاني من فبراير عام ١٩٤٢ قدم حسين سرى استقالته للملك ومن ثم نشأ حادث ٤فبراير المشهود، الذى كان محل خلافات ومناقشات جدلية، حيث اختلفت الآراء فيه، وتشعبت وجهات النظر حوله.

وفى رأيى أن هذا اليوم المشئوم يعد نقطة سوداء فى تاريخ مصر، ويوماً حالكاً شديد السواد فى تاريخ علاقة انجلترا بمصر.ولن تنسى الأجيال المتعاقبة موقف أولئك الذين أعمتهم الأنانية والتسلط الذى يصل إلى حد الخيانة ، عن إنقاذ شرف مصر فى لحظة كانت تمر فيها البلاد بمحنة كانت تتطلب إنكار الذات والتعاون الكامل لوقف تدخل مستعمر كريه فى أدق الشئون الداخلية للبلاد.

٤ فبراير عام ١٩٤٢ يوم مشئوم

هذا اليوم له فى نفسى ذكريات سوداء، سواء فى لحظات متابعتى أحداثه؛ وكنت فى ذاك الوقت ضابطاً صغيرا فى الجيش برتبة الملازم أول، أو حينما كتبت عن هذا اليوم فى كتاب لى بالاشتراك مع الزميل كمال الحناوى عن الشرق الأوسط صدر بعد ذلك بعدة سنوات، وكدنا نفقد وظيفتينا نتيجة ما جاء بالكتاب عن هذا اليوم.

وليس هناك مصرى مثقف واحد من جيلى لم يتابع أحداث هذا اليوم المشئوم فى حينه، أو لم يقرأ عنه بعد ذلك ماكتبه الكتاب.

لقد ازدادت كراهيتي للإنجليز من تصرفاتهم فى هذا اليوم المشئوم ، وفقدت ثقتى فى الأحزاب بصورة مطلقة ، وأصبحت أدرك أن الديموقراطية التى كانت تمثلها ليست سوى ديموقراطية زائفة ، تصوغ بموجب الأغلبية التى تنالها ـ بطرق أيا كانت ـ ، مايحقق مصالح طبقة أو فئة .. بينما التنافس المدمر بين هذه الأحزاب، والحقد الكامن فى نفوس الساسة إزاء زملائهم ، كانا يضعان غشاوة على عيون رجال الأحزاب السياسية، فانحرفوا نحو تيار الأنانية والتخلى عن واجبهم الوطنى.

ولاتزال أحداث هذا اليوم المنكر واضحة ..أمام عينى ، ففى صباح الثالث من فبراير عام ١٩٤٢ ، أى بعد تقديم وزارة حسين سرى استقالتها بيوم واحد، نشرت الصحف المصرية أن الملك سيجتمع برؤساء الأحزاب السياسية، وأن الدعوة وجهت إلى كل من مصطفى النحاس رئيس حزب الوفد ، والدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية، وحلمى عيسى رئيس حزب الاتحاد، وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى، ومحمد حسين هيكل نائب رئيس حزب الأحرار الدستوريين.

وكان موعد الاجتماع قد تحدد بعد ظهر هذا اليوم.. وفاتح الملك النحاس ـ الذى كان قد وصل مبكراً ـ كى يقوم بتأليف وزارة قومية تشترك فيها جميع الأحزاب فى تلك الظروف الدقيقة التى تمر بها البلاد، والتى تتطلب تعاون كل القوى السياسية لحمل تبعات الظروف الدولية القائمة.

ويبدو أن الإنجليز كانوا قد بيتوا على شىء فى أنفسهم، فما أن علم السفير البريطانى بخبر استقالة وزارة حسين سرى حتى بادر بالاتصال بأحمد حسنين رئيس الديوان حينئذ، وأبلغه أن حكومته ترى فى ظروف الحرب القائمة أن من حقها أن تعرف سلفا من سيخلف الوزارة السالفة قبل أن يكلف بتشكيلها رسميا.. ومع أن رئيس الديوان ـ وهوصديق للإنجليز ـ قد أكد للسفير البريطانى أنه سيراعى فى اختيار رئيس الوزراء الجديد أن يكون صديقا للإنجليز،فقد أصر السفير البريطانى على طلبه.

كان هذا هو أول خيط فى الأزمة . إذ بدا واضحا أن السفير يتدخل فى شئون مصر الداخلية .. ولم يكتف السفير بذلك ، فبينما كان الملك مجتمعاً مع رؤساء الأحزاب السياسية بمصر يوم ٣ من فبراير فى قصر عابدين للتشاور فى الموقف بعد رفض النحاس تأليف وزارة قومية ، أبلغ السفير البريطانى رئيس الديوان الملكى أن انجلترا ترغب فى أن يؤلف النحاس الوزارة الجديدة على أية صورة.

واعتبر الملك موقف السفير البريطانى بمثابة تحد سافر لسلطات الملك الدستورية ومن ثم قام الملك بدعوة كبار الساسة المصريين للاجتماع بهم فى قصر عابدين، كان بينهم رئيس مجلسى الشيوخ والنواب، وزعماء الأحزاب السياسية ورؤساء الوزراء السابقون ، للتشاور فى الموقف الناجم عن مسلك السفير البريطانى .

وأبلغ الملك الحاضرين على لسان رئيس الديوان أن السفير البريطانى طلب مقابلة رئيس الديوان وسلمه إنذاراً هذا نصه: «إذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس (باشا) قد دعى لتأليف وزارة فإن الملك فاروق يجب أن يتحمل تبعة ذلك».. وتحدث الملك فقال:

«لقد دعوتكم لتتداولوا فى الموقف بعد أن سمعتم تفاصيل ماحدث».

وطلب الملك من الحاضرين أن يراعوا فى مناقشتهم الأمر اعتبار مصلحة مصر وحدها، وبين لهم أنه مستعد من جانبه أن يضحى بكل شىء فى سبيل مصلحة مصر وكرامتها واستقلالها.

وفى رأيى أن موقف الملك هذا مهما كانت دوافعه، كان موقفا يستحق الذكر فى لحظة من أحرج لحظات تاريخ مصر.

وخرج الملك من القاعة، وبدأ الحاضرون المداولة.. واستهل النحاس الحديث فقال إنه لم يعلم بأمر الإنذار البريطانى إلا وهو فى طريقه إلى القصر الملكى، وأنه على استعداد لتأليف الوزارة إذا عهد إليه الملك بتأليفها.

وحاول الحاضرون إقناع النحاس بتأليف وزارة قومية، ولكن النحاس أصر فى رفضه، وتمسك بموقفه، واستمرت المناقشات دون أن تصل إلى أى حل، وكان موعد انتهاء الإنذار قد قرب.. فاتفق الحاضرون على رفض الإنذار، لأنه يتنافى مع استقلال مصر وسيادتها.

ووضع قرار مكتوب، وقع عليه الحاضرون بمن فيهم النحاس.. وانفض الاجتماع، وطلب من الحاضرين ترك أرقام تليفوناتهم، إذ قد يستلزم الأمر دعوتهم مرة أخرى .. وكان رئيس الديوان قد حمل قرار رفض الإنذار إلى السفير البريطانى، وعاد إلى القصر.

ولم يلبث أن نفذ الإنجليز وعيدهم .. إذ قامت قوة بريطانية ضخمة بسد الطريق المؤدى من ثكنات الجيش المصرى بألماظة إلى القاهرة، كى تمنع تحرك أى قوات مصرية من ألماظة فى اتجاه العاصمة .. وأحاطت الدبابات البريطانية بقصر عابدين.

وعلم الناس بما حدث، فساد الذعر بينهم، بينما انتابت الضباط المصريين موجة من السخط والقلق.. وعرف الشعب أن دبابة بريطانية قد اقتحمت الباب الخارجى الحديدى لقصر عابدين، وصعد السفير البريطانى «مايلز لامبسون» ومعه الجنرال ستون قائد القوات البريطانية إلى غرفة مكتب الملك، تبعتهما قوة مسلحة من الجنود وقد شهروا أسلحتهم .

وقيل أن السفير البريطانى حينما دخل غرفة مكتب الملك، قدم إلى الملك ورقة تنازل عن العرش، وطلب إليه توقيعها.. ويقال أن الملك كان هادئاً ، فقال للسفير أنه مستعد لتوقيعها بعد أن يكلف من يكتبها على ورق لائق يصلح ليكون وثيقة تاريخية.

وقال الملك للسفير البريطانى : «لقد كلفت النحاس (باشا) منذ أمس أن يؤلف وزارة قومية، فهى فى رأيى أنسب الوزارات فى الظرف الحاضر، أما وإن أصررتم على أن يؤلف وزارة حزبية فسأكلفه بتأليف هذه الوزارة».

وأسقط فى يد السفير، فقد انتهت الأزمة ..وانسحب السفير ومعه الجنرال ستون، ثم

صدرت الأوامر إلى القوات البريطانية المحاصرة بالعودة إلى ثكناتها.. وقام النحاس بتأليف الوزارة فى ليلة الرابع من فبراير... وفى الصباح توجه النحاس والوزراء إلى مكاتبهم، وإذا بالمظاهرات تهتف للوزارة مهنئة مبتهجة، وكأن الناس قد نسوا قيام مظاهرات منذ يومين تهتف بسقوط الأسد البريطانى وتحيى تقدم رومل، وتكيل أقذع السباب إلى ملك بريطانيا.

وجلس النحاس يحكم، وقد وصل إلى كرسى الوزارة على أسنة رماح مستعمر، وهدير دباباته.

كان يوم ٤ فبراير يوما مشئوماً أصاب بسيادة مصر واستقلالها وكرامتها.. وأصبت كما أصيب آلاف من المصريين بخيبة أمل، وتبين لى قدرة الأحزاب السياسية على تحريك المظاهرات، وعلى تحويلها بين عشية وضحاها من مظاهرات معادية إلى مظاهرات مؤيدة.

على آن أبشع ما فى المأساة، ما قام به أنصار الوفد من ترويج فكرة سخيفة بأن قبول النحاس تأليف الوزارة فى ظروف الإنذار البريطانى، واقتحام الدبابات الإنجليزية باب قصر عابدين، يعد عملاً وطنياً عظيماً، أنقذ به النحاس عرش مصر واستقلالها.

وتساءل الناس : أين الجيش المصرى ؟ وأين حرس الملك؟ ولماذا لم يتحرك الجيش أو الحرس الملكى للدفاع عن الملك؟

ووصل الأمر إلى إثارة هذه التساؤلات بين الضباط.. وكثرت المناقشات واختلفت الآراء، فمن قائل أن العسكريين لاينبغى أن يتحركوا دون أوامر تصدر لهم من قادتهم العسكريين، ومن معارضين متحمسين قالوا بأن الضباط كان ينبغى عليهم أن يتحركوا من تلقاء أنفسهم للدفاع عن كرامة مصر..ألم تنتهك سيادة مصر واستقلالها ؟ وتعاطف أغلب الشعب والجيش مع الملك لموقفه..و أحس الوفد بهذه المشاعر ، وانتهز فرصة عيد ميلاد الملك فى الحادى والعشرين من فبراير عام ١٩٤٢، وأخرج مظاهرات وفدية تهتف بحياة الملك وحياة النحاس .. ولكن هذه المظاهرات فوجئت بكتل بشرية، وجمع غفير من ضباط الجيش وجنوده، وقد رابطوا فى ميدان عابدين يعبرون بلا هتاف عن تعاطفهم مع الملك ، وعن استيائهم من موقف الإنجليز البغيض، ومن موقف الوفد المشين.

الأحكام العرفية سيف الدكتاتورية المقنع

وسارت الحرب العالمية الثانية فى طريقها ، بينما الأحكام العرفية التى أعلنها الحكام المصريون تخدم أهدافها، و أهداف الحزب الحاكم على حد سواء.

إن الأحكام العرفية فى ظل الديموقراطية سيف مسلط على رقاب الشعوب، يجعل من الديموقراطية الحقة ديموقراطية زائفة، بل تحولها إلى ديموقراطية جامحة بل إلى ديكتاتورية مقننة.. وربما كان للأحكام العرفية مكان فى بعض الظروف، كأن تكون الدولة فى حالة حرب فهى تريد حماية جيوشها، وتحافظ على أمن مواطنيها من التخريب. المادى والمعنوى ، وهى قد تجوز أيضا عند قيام الثورات التى تجابه أعداء فى الداخل والخارج ولكن مهما كانت الظروف ، فإن استغلال الأحكام العرفية بواسطة من له سلطة الإدارة، تقوض أركان القانون ، وتدك الحرية فى أقوى معاقلها.

ولقد أشرت من قبل إلى محاولة السفير البريطانى « مايلز لامبسون » التدخل فى شئون مصر فى ظل الأحكام العرفية التى كانت قائمة منذ قيام الحرب العالمية الثانية، وذلك حينما طلب من حسن صبرى وحسين سرى رئيسى الوزارة على التوالى، أن يعملا على الحد من نشاط على ماهر السياسى.

ولماجاء النحاس بوزارته،عاود السفير الكرة، وطلب من مصطفى النحاس ما سبق أن طلبه من حسن صبرى وحسين سرى وأصدر النحاس أوامره بتحديد إقامة على ماهر فى مزرعته بالقصر الأخضر على مقربة من الإسكندرية حيث كان يقيم على ماهر.

وفوجئ على ماهر بقوة مصرية مسلحة تحيط بمزرعته ومنعته من مبارحة قصره.. وكان على ماهر وقتئذ عضوا بمجلس الشيوخ ويتمتع بحصانة نيابية ولذا اعتبر ذلك انتهاكاً صارخاً للحصانة البرلمانية التى يتمتع بها.

واستطاع على ماهر أن يفلت من رقابة أعين حراسه، ويتجه إلى القاهرة ليحتمى بالحصانة البرلمانية التى يتمتع بها.

وفى جلسة لمجلس الشيوخ، وقف على ماهر يريد الكلمة، ولكن محمد محمود

خليل رئيس المجلس منعه بعنف واضح، ولم يسمح له بالكلام، بحجة أن مايريد أن يقوله لم يرد فى جدول الأعمال.

وانفض المجلس ، واحتمى على ماهر بالمجلس ، ولما لم يجد أملا فى عرض الأمر، غادر المجلس ، فقامت الشرطة باعتقاله وأودعته فى معتقل بالسرو لايستطيع منه فرارا ولاحراكاً.

ومع أن كل هذه الأمور لم تناقش داخل المجلس، فقد كان يعلمها أغلب أعضاء المجلس، ولم ينبسوا ببنت شفة، إلى أن قام مصطفى الشوربجى عضو مجلس الشيوخ بعد عدة أيام بتقديم استجواب عما حدث.

وهاجم الشوربجى الحكومة فقال: إن اعتقال الأفراد على النحو الذى جرى لا يجيزه قانون الأحكام العرفية فما بال أن يحدث هذا مع رجل مثل على ماهرفهو رئيس وزراء سابق ورئيس ديوان ملكى سابق ويحمل قلادة فؤاد الأول، أرفع الأوسمة والنياشين. واستطرد قائلا:

«إن الدستور أصبح مجرد حبر على ورق بعد إهدار حصانة أعضاء البرلمان، إذ أصبحوا لايطمئنون إلى حريتهم، كما أن الحكومة انتهكت أحكام الدستور، باعتقالها أعضاء البرلمان».

ورد النحاس على الاستجواب بحجج واهية، منها أن على ماهر لم يستجب لقرار تحديد إقامته فى القصر الأخضر، وهرب من معتقله محاولا الاحتماء فى دار البرلمان، مما أجبر الحكومة على اعتقاله.

وقال النحاس أن السلطة المخولة له بموجب الأحكام العرفية لاعتقال الأشخاص الذين يرى لمصلحة الأمن والنظام اعتقالهم ، لاتفرق بين أعضاء البرلمان وغيرهم.

وهدد النحاس فى خطابه بأنه سوف يعتقل أى شخص أيا كان مركزه، لو قام بنشاط ضار بالأمن والنظام. وانتهى الأمر عند هذا الحد وأصبح اعتقال الأفراد فى ظل الأحكام العرفية أمراً عاديا فتم اعتقال كثير من الناس ، ولم يدر أحد بهم ، لأن الرقابة كانت تمنع نشر أى شىء عنهم، أو حتى أسمائهم.. على أن هذه الصورة لم تكن بدعة من بدع الوفد، ولا ابتكارا من ابتكارات النحاس، إنما كانت سنة الحكام الذين حكموا مصر على مر الأجيال، ولم يتغير الأسلوب فى جوهره، إنما تغيرت الوسائل مع التطور.

وها أنذا أجتر الذكريات منذ شبابى فأرى القانون ينتهك باسم الديموقراطية تارة، وباسم الشعب تارة، وباسم سيادة القانون تارة أخرى، والديموقراطية والشعب ومصلحة الوطن أبرياء من هذا القانون براءة الذئب من دم ابن يعقوب.

على أن أسوأ ما فى الأمر أن يطوع القانون لخدمة أغراض الحاكم.. قانون يفصل بالأبعاد والمقاسات كما يقوم صانع الحياك بتفصيل ثوب لايصلح إلا لإنسان معين.

لقد دأب حكامنا وشعبنا على التحايل على القانون الظالم، لا أن يثوروا عليه .. وقد يهاجم نظام بأنه ديكتاتورى لأنه يتغاضى عن تنفيذ القانون ولكن الأبشع منه هو أن يطوع القانون ليطبق على أناس معينين. وتلك هى أسوأ أنواع الدكتاتوريات المقنعة.. فبمثل هذه القوانين يستطيع الحكام أن يرفعوا رجلا من الحضيض إلى الذروة دون وجه حق، وأن يخسفوا به إلى أسفل سافلين ظلما وعدوانا.

انقسام الوفد

وسادت مصر موجة من الذعر والقلق ، زاد من حدتها تطور مجريات الحرب، فالقوات البريطانية ترتد من ليبيا والصحراء الغربية أمام زحف روميل القائد الألمانى..وبدا فى الأفق أن روميل سوف يدخل مدينة الإسكندرية وشيكا.

وبدت مظاهر انسحاب القوات البريطانية واضحة للناس ، فالاستعدادات الحربية قائمة على طرق التقدم والدفاعات تقام حول القاهرة، والغارات الجوية تشتد على العاصمة المصرية..و أصبح الاعتقاد سائداً بأن روميل سيتقدم نحو القاهرة بعد استيلائه على الإسكندرية.

وتواردت الأنباء بأن البريطانيين قد أعدوا خطة لنسف الجسور على النيل والقنوات المائية ولإغراق مديرية البحيرة، كى تصبح مانعا يعوق تقدم الألمان.. وهذا من شأنه أن يعرض البلاد لمجاعة مميتة.

كما جاءت الأنباء أيضاً تفيد بأن البريطانيين سوف يشعلون النار فى آبار البترول الموجودة بمصر إذا ما اجبروا على الانسحاب، مما يكبد الاقتصاد القومى المصرى خسائر فادحة .

وأثارت هـذه الأنباء نوعـا من الذعر بـين الناس ، وضـربا من القـلق لدى السـاسة، مماجعلهم يفكرون فى خطة يقنعون بها الإنجليز كى يتراجعوا عن هذا المخطط التخريبى.

ولكن الموقف العسكرى بدأ يتحسن مع الصـيف ، حينما توقف رومل عند العلمين، وبدأ الإنجليز يحصنون هذا الموقع الطبيعى الحصين الذى يمتد من غرب منخفض القطارة حتى التلال الممتدة على شاطئ البحر المتوسط.

فى هذه الآونـة، كانت وزارة النـحاس تتعرض لأزمـة سياسية داخـلية فى الـنصف الثانى من شهر مايو عام ١٩٤٢.. فقد أصبـح معروفا لدى الناس أن النحاس طلب من مكرم عبيد أن يستقيل، ولكن مكرم يـرفض الاستقالة.. كانت الأزمة تكمن فى أن ثمة خلافا قائماً بين مـصطفى النحاس رئيس الوفد، وبين مكرم عبـيد سكرتير الحزب.. ولم يكن باليسـير أن يستقيل مكرم عبـيد إذ كان لامفر من أن يعقبه انـقسام داخل الوفد، ولا سيمـا مكانة مـكرم داخل الحزب، فـهو الطاقة المحـركة للحـزب، ومحور نشـاط الوفد الحزبى والشعبى.

وكان العجيب فى الخلاف، ماكان يربط النحاس ومكرم من علاقات صداقة ووشائج أسرية متـينة منذ زمن بـعيد.. ولكن فى لـعبة السياسـة، فى كل عصر وفى كـل مكان ، لايكون للعواطف الإنسانية أى مكان، ويصـبح السلطان هو المحرك للقرارات.. والتاريخ القديم والحديث ملئ بآلاف الأمثلة لغدر أقـرب الأصدقاء بصاحبه، أو الاستهانة برابطة الدم، فكم مـن ملك قتل أباه أو أخـاه حفاظا على الـعرش، وكم من حاكم تـخلص من أقرب الناس إليـه وأخلصهم له، حينما تـهيأ له أن كرسى الحكم يتـأرجح.. كم من مآسٍ بشعة سجلها التاريخ فى لعبة السياسة الخؤونة.

لقـد أصر النحـاس على خـروج مكرم مـن حزب الوفد ..وكـان لابد لأحدهـما أن يخرج، فنجح النحاس فى لعبة السياسة، ولكنه خسر الكثير بعد خروج مكرم.

وخرجت الأخبـار تشير إلى أن حرم النحـاس السيدة زينب الوكيـل هى أساس هذا الخلاف، إذ أرادت أن تحقق لأخيها أحمد الوكيل بعض المزايا والمنافع التى تتسم باستغلال النفوذ ..ولكن مكرم رفض أن يـحيب لها مطالبها، فبدأ الخلاف بحفيـظة له فى نفسها ، تطورت إلى تأليب زوجها عليه.

إن التاريخ يدلل دائما على أن زوجة الحاكم لو تدخلت فى شئون الحكم أو فرضت سلطاتها على زوجها وهو يوجه أمور الدولة ، يكون ذلك بمثابة المسمار الذى يدق فى نعشه السياسى إن عاجلاً أو آجلاً.

وهكذا نجحت السيدة زينب الوكيل ـ بعد أن قاوم مكرم عبيد اتجاه الاستغلال والكسب لديها ـ فى تأليب زوجها عليه، فهدمت مايربطهما من صداقة قديمة طويلة ، أخرجت مكرم عبيد من الوزارة ليخلولها الجو تصنع ماتشاء.

وحدث انقسام داخل حزب الوفد، وكان مكرم عبيد له شخصيته المجاهدة، ولكن ظروف الحرب والأحكام العرفية، حددت نشاطه، وعرضته للاعتقال.. وحاول مكرم عبيد أن يستقطب بعض العناصر فى البرلمان بجانبه ، فلم ينجح إلا فى ضم مجموعة من الشبان المثقفين، وقليل من أعيان قنا، مسقط رأس مكرم.

وفى مثل تلك الظروف التى يحدث فيها الصراع على السلطة والانقسامات الحزبية ، تصبح المصلحة الذاتية ومدى النفع الذى يعود على الفرد هو الموجه لاتجاه أغلب الناس.. فهم ينظرون أين كفة السلطان الراجحة فينضمون إليها.. فكفة السلطان هى التى تحكم، وهى صاحبة العطاء، وهى التى ترفع وتخفض.

هذا لايمنع أن تكون هناك جماعات من الناس تؤمن بمبادئها ومستعدة لأن تضحى بحياتها فى سبيل هذه المبادىء وتحمل أثقال الكفاح: تشريد وتشهير واعتقال.. ولذلك لم ينضم إلى مكرم سوى مجموعة من الشبان كانت تعد ضئيلة بالنسبة للأعداد الضخمة التى تؤازر النحاس.

وفى خضم هذا الانقسام، كانت القوات الألمانية قد وصلت إلى مرسى مطروح واستولت عليها ، وبدأت تعزز ماحولها استعداداً لتحرك تال.

وساد الذعر بين صفوف فئات من الناس مثل المصريين الذين كانوا يشيدون بالإنجليز والحلفاء فى شعور واضح، أو الأجانب وبخاصة اليهود أصحاب رؤوس الأموال .. وفكر هؤلاء أن يفروا بأموالهم من مصر، ولكن تطور الحرب وازدياد شدة مقاومة البريطانيين فى شهر يوليو بث فى نفوسهم الأمن والطمأنينة.

وكانت الأحزاب السياسية المصرية ناقمة على حكم الوفد، فقامت بمهاجمة الإرهاب الذى تمارسه وزارة الوفد، وزاد من ضراوة الهجوم، ما استغلته الأحزاب من انقسام داخل الوفد .. فقد قام النحاس بإخراج مكرم عبيد من الوزارة ، ومهد لإخراجه بحملة عنيفة شرسة ، تتناسب مع قوة مكرم ، وتاريخ كفاحه.

أما الذين ساندوا مكرم عبيد وشايعوه فقد نكل بهم إذ أقصى النواب الذين قاموا بتأييده، بعد أن قدم طعنا بأنهم لم يبلغوا السن القانونية فأقر المجلس الطعن، وأبعدوا عن المجلس.. والغريب أن بعضا من هؤلاء كان المجلس قد أقر بصحة نيابتهم قبل انضمامهم لمكرم فبدا للناس أن كل من ينضم إلى مكرم سوف يبطش به أشد البطش.. صورة تتكرر كل يوم وإن اختلفت الأسباب والأساليب.

وبالطبع كان لابد لمكرم أن يحقد على النحاس وعلى تصرفاته، فالنفس البشرية حينما تستفز ظلما أو جوراً ، تمتلئ بالكراهية والحقد، وبخاصة لو تعرضت لإرهاب فكرى أوبطش مادى.. وماكان هناك سبيل أمام مكرم سوى أن يطعن النحاس فى نزاهته، وأن يبين للجماهير أسباب خروجه من الوزارة ، ويرد على الحملة العاتية التى قادها حزب الوفد ضد مكرم عبيد.

وفى ظروف الحرب تترعرع عادة السوق السوداء فيثرى منها التجار الجشعون وأصحاب النفوذ من ذوى النفوس الضعيفة .. كما أن استغلال النفوذ فى التجارة الخارجية، وفى عقد الصفقات والعمولات أغرى الكثيرين من أصحاب النفوذ كى يكونوا ثروات هائلة من العدم.

وحاولت الأحزاب أن تكشف هذه الأمور للشعب، فكان من العسير عليها أن تخاطب الشعب فى الصحف نتيجة الرقابة المشددة عليها، كما أن أى نشاط فى القاهرة كان تحت أعين الحكام مباشرة.

ولذا انتقل ممثلو الأحزاب إلى الأقاليم، حيث جمع أعضاؤها الناس لهم، وخطبوا

فيهم مندين بمسلك الحكومة التعسفى وتصرفاتها المريبة.. ولكن هذا النشاط كان محدودا غير مؤثر نتيجة تعقب رجال الأمن لممثلى الأحزاب.

وفجأة يخرج «الكتاب الأسود» الذى وضعه مكرم عبيد، وكان الكتاب يحوى ـ على حد قول مكرم ـ فضائح النحاس ووزرائه، من محسوبيات واستغلال الحكم للإثراء والكسب غير المشروع ـ وكان الهدف منه طعن النحاس فى نزاهته ، التى ظلت طوال السنين السابقة من حياته السياسية فوق الشبهات .

وأحدث الكتاب فى أنحاء البلاد دويا هائلا، بالرغم من أن الرقابة منعت الصحف حتى من الإشارة إليه.. ومع ذلك فقد وزع الكتاب فى أنحاء البلاد ، وأصبح من اليسير الحصول على نسخة منه.، وتجاوز الكتاب حدود مصر إلى أن وصل إلى انجلترا، فأخذت الصحف الإنجليزية تكتب عنه.

هذا يذكرنى بما حدث لى عام ١٩٦٧، وعامى ١٩٧٥، ١٩٧٦.. ففى عام ١٩٦٧ كان قد نشر لى كتاب من جزئين بعنوان «الحرب النفسية معركة الكلمة والمعتقد».. ومع أن الكتاب دراسة أكاديمية للحرب النفسية،ومع أنه كان قد وزع منه ما يقرب من ثلاثين ألف نسخة ، فقد صدرت التعليمات إلى الرقابة كى تسحب النسخ الباقية فى السوق، ويصادر الكتاب لمجرد أن اسم صلاح نصر موضوع على غلاف الكتاب.

وحدث ماهو أدهى من ذلك، ففى عهد ـ ما سمى ـ حرية الصحافة تكالبت جميع الصحف المصرية فأصرت فى عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ على أن ترفض الإعلان عن بعض الكتب لى، وتكاتفت أجهزة الإعلام لمحاربة كتبى ، لدرجة أن التليفزيون المصرى رفض أيضاً نشر الإعلان الذى يعد عملا تجاريا محضا يدفع أجر عنه.. ومع ذلك لم تمكث هذه الكتب سوى أسبوعين أو ثلاثة حتى نفدت من السوق وطبعت طبعات أخرى.

ويبدو أن الذين يتعنتون ويمنعون لايدرون أن الكتاب الذى يصادر أو توجه إليه الحرب، ينال رواجاً أكبر من الكتاب الذى يعلن عنه.

أخذ الوفد يفكر كيف يواجه «الكتاب الأسود» الذى أثار ضجة عنيفة فى أنحاء البلاد.. وكان من المتوقع أن يقوم الوفد إما برفع دعوى قذف على مكرم إذا كان كتابه يضم معلومات غير صحيحة ، وإما بالسكوت ومعنى ذلك أن الاتهام صحيح.

ولكن الوفد اتخذ سبيلا وسطاً بين هذا وذاك ..إذ أوعز إلى أحد أعضائه فى مجلس الشيوخ بالقيام بتمثيلية سياسية، فقام العضو بتوجيه أسئلة عن بعض ما جاء بالكتاب، فيقوم الوزراء بالرد عليها وينتهى الأمر.

ووجد مكرم عبيد أن الدوى الذى أثاره الكتاب سوف يتفتت مع أدراج الرياح.. ولذا بادر بتقديم استجواب فى مجلس النواب ، أعاد للكتاب ماكان قد بدأ يفقده من خلال مناورات الوفد داخل البرلمان.

وحاول أنصار الوفد من النواب الشبان أن يقاطعوا مكرم ولكنه استمر فى شرح استجوابه حتى انتهى منه.. وقام النحاس بالرد على الاستجواب، فكان ينتقى من الكتاب بعض النقاط الضعيفة ويرد عليها، ويظهر تفاهتها، فيدوى المجلس بتصفيق أنصاره.. وانتهى الرد وانتقل مجلس النواب إلى جدول الأعمال.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد.. كان لابد من طرد مكرم عبيد ومن شايعوه من عضوية مجلس النواب .. ومن ثم طعن فى مكرم عبيد على أساس أنه اقترف جرما يتنافى مع كرامة النيابة ، ولذا ينبغى فصله وإسقاط عضويته من مجلس النواب.

وتلى ذلك فصل معظم أنصاره من هذه العضوية، جزاءً لهم على مساندتهم لمكرم عبيد ومشايعتهم له.

هل وقف الأمر عند هذا الحد؟ وهل كان من الممكن ترك مكرم عبيد حرا طليقا؟ لقد رأى الوفد أن مكرم يدير نشاطاً ضاراً ، ولذا لاينبغى له أن يتمتع بحريته، فأصدر النحاس أمراً باعتقاله، وأودع معتقل السرو حتى ٧ من أكتوبر عام ١٩٤٤.

إقالة وزارة النحاس

بعد أن تخلص النحاس من نشاط مكرم باعتقاله، ومن مشايعيه بالبطش والإرهاب، استمر الوفد فى الحكم إلى أن أقال الملك وزارة النحاس فى السابع من أكتوبر عام ١٩٤٤.. وخلال تلك الفترة من حكم الوفد التى بدأت فى الرابع من فبراير عام

١٩٤٢، أى مايجاوز السنتين والنصف بقليل ، شابت حكم الوفد سمة عامة لاستغلال النفوذ والاستثناءات وما إلى ذلك من مظاهر الفساد السياسى.

وكانت ظروف الحرب العالمية الثانية، قد ساعدت على تفشى الرشوة والسوق السوداء، فضلا عن سياسة العنف التى ساعدت عليها الأحكام العرفية .. هذا فضلا عن مساندة السفير البريطانى مايلز لامبسون للوزارة التى أتى بها إلى الحكم.

وبالطبع تحمل المصريون ويلات الحرب ، فالإنجليز يستولون على خيرات مصر ليدفعوا بعجلة الحرب، بينما الحاكم المصرى يعتقل من يشاء بموجب السلطة المخولة له من الأحكام العرفية، والرقابة على الصحف تمنع الحقائق عن الشعب.. ويرى أغلب الشعب أناساً يثرون ثراءً فاحشاً غير مشروع، وآخرين يكافحون من أجل لقمة العيش.

وتطورت ظروف الحرب، فرجحت كفة الحلفاء، فما أن هلَّ خريف عام ١٩٤٤، حتى كانت جيوش الولايات المتحدة وانجلترا تقوم بإجلاء الألمان عن فرنسا، بينما كانت جيوش ألمانيا تتقهقر من ستالينجراد بعد مقاومة باسلة للجيوش الروسية، التى أخذت تتأهب بعد ذلك للتقدم نحو بروسيا الشرقية.

لقد ظهر فى الأفق بوادر تنبئ بانتصار الحلفاء.. وبدأ الإنجليز يفكرون فى تخفيف حدة سياسة العنف فى مصر، والتى غامروا من أجلها بحادث ٤ فبراير عام ١٩٤٢، ليجيئوا بوزارة النحاس.. وكانت العلاقات بين القصر والوفد قد بلغت من السوء أوجها، فما أن جاء خريف عام ١٩٤٤، حتى قام الملك فاروق بإقالة وزارة النحاس فى السابع من أكتوبر، وكلف الدكتور أحمد ماهر بتأليف وزارة ائتلافية ضمت الأحزاب غير الوفدية كلها: أى الهيئة السعدية والأحرار الدستوريين والحزب الوطنى والكتلة الوفدية ـ وكان مكرم قد أفرج عنه يوم إقالة وزارة النحاس.. ودخل الوزارة.

وكانت أول مهمة للوزارة هى إجراء انتخابات جديدة، وقد أسفرت نتيجتها عن فوز الهيئة السعدية بأغلبية نسبية على سائر أحزاب الحكومة، وبالطبع هزم الوفد فى هذه الانتخابات هزيمة نكراء.

واستقالت الوزارة، وقام الدكتور أحمد ماهر بتأليف وزارة جديدة، حدث بها تغيير طفيف عن الوزارة السالفة، وقام أعضاء الوزارة الجديدة بحلف اليمين بعد ظهر يوم ١٨ من يناير عام ١٩٤٥.

اغتيال أحمد ماهر وتأليف وزارة النقراشى

كانت سياسة مصر حتى ذاك الوقت هى «تجنيب مصر ويلات الحرب»، وقد اتبعت الحكومات السابقة هذه السياسة بينما كانت وجهة نظر الدكتور أحمد ماهر تؤيد سياسة إعلان الحرب على المحور كما نوهت من قبل.. لكن ظروف الحرب تطورت، إذ انتصر الحلفاء ولم يبق أمامهم سوى الحرب فى الشرق الأقصى.. وكان الحلفاء أو الخمسة الكبار كما أطلق عليهم: الولايات المتحدة الأمريكية، وانجلترا، وروسيا، وفرنسا، والصين، قد أقروا عقد مؤتمر فى مدينة سان فرنسسكو فى ٢٥ من أبريل عام ١٩٤٥، للنظر فى إنشاء منظمة دولية جديدة تحل محل سلفتها «عصبة الأمم» التى أخفقت فى منع نشوب الحرب.. وكانت حكومة الولايات المتحدة قد أبلغت الحكومة المصرية بذلك.

واجتمعت لجنة سياسية مصرية ضمت أكثر الساسة البارزين فى مصر من الأحزاب غير الوفدية، ومن المستقلين..وبعد عدة اجتماعات ودراسات اتفق المؤتمرون على اشتراك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو، ومن ثم وجب على مصر إعلان الحرب على اليابان بعد اندحار ألمانيا وإيطاليا، وذلك كى يمكنها أن تشترك فى هذا المؤتمر.

وأقر مجلس الوزراء إعلان الحرب على اليابان، وتقرر عرض الأمر على البرلمان فى جلسة سرية تعقد فى مجلس النواب ثم فى مجلس الشيوخ يوم ٢٥ من فبراير ١٩٤٥.

وفى يوم انعقاد البرلمان، أصدر النحاس بيانا فى جريدة البلاغ الوفدية، ندد فيه بسياسة الوزارة، واتهمها بأن إعلان الحرب سيكبد البلاد أضراراً جسيمة، تكاد تبلغ حد الخيانة.

وقام الدكتور أحمد ماهر بتعديد حجج الوزارة لإعلان الحرب فى مجلس النواب، واستمر عدة ساعات يتحدث ويفند، ثم انتقل إلى مجلس الشيوخ ليلقى كلمته.. ولكن ما أن تحرك فى البهو الفرعونى متجها من مجلس النواب إلى غرفة رئيس الوزراء بمجلس الشيوخ، حتى تقدم منه شاب يدعى محمود العيسوى ومد يده يسلم عليه، وحينما مد الدكتور أحمد ماهر يده ليحييه، أطلق هذا الشاب رصاصات إلى صدره، فهوى الدكتور أحمد ماهر جثة هامدة على الأرض.. وحاول العيسوى الفرار بعد أن أرهب المحيطين

برئيس الحكومة بإطلاق عدة رصاصات من مسدسه، ولكنهم استطاعوا القبض عليه.

وتشكلت وزارة جديدة برئاسة محمود فهمى النقراشى نائب رئيس الهيئة السعدية.. ثم عقدت جلسة سرية فى مجلس الشيوخ تليت فيها خطبة الدكتور أحمد ماهر بمجلس النواب قبل مصرعه. وقد وافق مجلس الشيوخ كما وافق مجلس النواب على إعلان الحرب على اليابان تمهيدا لاشتراك مصر فى مؤتمر سان فرنسسكو.

وفى ذاك الوقت كانت المفاوضات بين الدول العربية حول وضع ميثاق لجامعة الدول العربية قد انتهت، ووقع مندوبو الدول العربية على الميثاق فى الثانى والعشرين من شهر مارس عام ١٩٤٥.

وأعلنت مصر الحرب على اليابان، وأبلغ هذا الإعلان إلى واشنطن.. وتقرر أن يرأس وفد مصر رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى، ويضم عددا من كبار الساسة المصريين، ولكن تشكيل الوفد تعدل ليكون برئاسة عبدالحميد بدوى وزير الخارجية المصرية حينئذ.. ويبدو أن هذا التعديل جاء نتيجة الظروف الدقيقة التى كانت تمر بها مصر بعد مصرع الدكتور أحمد ماهر، ذلك أن غياب رئيس الحكومة خارج البلاد لفترة قد تطول، ربما قد تساعد على خلق جو من الاضطراب.

وعاد وفد مصر بعد توقيع ميثاق الأمم المتحدة، وعرض الميثاق على البرلمان فأقره، ومن ثم أصبحت مصر من الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة.

وفكرت الحكومة المصرية فى محاولة إعادة النظر فى معاهدة ١٩٣٦، وقد ظنت أن ما جاء بميثاق سان فرنسسكو سوف يعاونها على تحقيق استقلال مصر التام، ذلك أن الميثاق سالف الذكر قد قام أساسا على أن الدول الموقعة متساوية فى السيادة، لاتمس دولة كبرى سيادة دولة صغرى.

ومن ثم كانت المسألة الوطنية شاغل الوزارة الأساسى، فحاولت مفاوضة انجلترا كى تجلو قواتها عن أرض مصر، وتقرر حداً للنظام القائم فى السودان.. وكادت الوزارة تخطو خطوات نحو تحقيق هذا الأمر، لولا أن بدت داخل مجلس الوزراء بوادر نزاع وانقسام.

وذلك أن مكرم عبيد وهو رئيس الكتلة وسكرتير عام حزب الوفد السابق ووزير

المالية حينئذ، لم يتقبل رئاسة النقراشى للوزارة، وتذكر أنه كان يرأس النقراشى فى حزب الوفد. ولذا بدأ مكرم عبيد يشير بالاستقالة، ومعنى استقالته خروج الكتلة الوفدية من الوزارة فى مثل تلك الظروف الدقيقة التى تحتاج إلى تكاتف جميع الأحزاب.. ووصل أمر الخلاف إلى الملك فاروق، فحاول أن يوفق بين النقراشى ومكرم عبيد فى قصر القبة، وقد خرجا من لديه وقد بدا عليهما الاتفاق، ولكن الخلاف بينهما كان قد رسخ فى نفسيهما.

وقد أضعف هذا الخلاف الوزارة، فشجع المعارضة على تحريض طلبة جامعة فؤاد الأول على الإضراب.. ففى الأسبوع الأول من شهر مايو عام ١٩٤٦، أضرب طلبة هذه الجامعة، وقاموا بالتظاهر، وتحركوا من كلياتهم واتجهوا إلى قصر عابدين. ولما وصلت المظاهرات إلى كوبرى عباس، وتم حشد الطلبة فوقه، قامت الشرطة بفتح الكوبرى، فحصرت الطلبة عليه، ثم نشبت معركة عنيفة بين الشرطة والطلبة أصيبت فيها من الجانبين أعداد ليست صغيرة.

وخرجت الشائعات تقول بأن بعض الطلبة ألقوا بأنفسهم فى النيل فغرقوا، وبأن البعض لقى حتفه فوق الكوبرى. انتشرت الشائعات انتشار النار فى الهشيم، واستاءت جماهير الشعب، بينما امتلأت نفوس الطلبة بالحقد والكراهية للوزارة، وقرروا اتخاذ إجراء عنيف يزيل الوزارة من الحكم.

وجاءت الفرصة مواتية فى الحادى عشر من فبراير عام ١٩٤٦ عيد ميلاد الملك فاروق.. كان قد تقرر أن يضع الملك فى ذلك اليوم حجر الأساس للمدينة الجامعية لجامعة فؤاد الأول، وكان قد أعطى أسبقية فى البناء لبيت الطلبة.. وكان من المفروض أن يحضر الطلبة هذا الحفل، احتفالا ببناء بيت لهم سيرفع عن كاهل عدد كبير من الطلبة الوافدين من خارج القاهرة مشقة البحث عن سكن صالح على مقربة من الجامعة، ولكن الأنباء تناثرت بأن الطلبة سيقاطعون الحفل.. وسيثيرون ضروبا من أعمال العنف، فشددت الحراسة على الطرق التى سيخترقها موكب الملك إلى الجامعة، وحضر الملك الحفل متأخرا عن الموعد المحدد، أما الطلبة الذين حضروا الحفل فقد تم اختيارهم بواسطة رجال الأمن.

كانت صورة الحفل باهتة واجمة، تنم عن إخفاق الوزارة فى الحفاظ على الأمن، وتمت مراسم الحفل فى وقت قصير وانصرف الملك.

وأحس النقراشى بدقة الموقف فقدم استقالته وقبلها الملك. وكلف إسماعيل صدقى بتأليف وزارة جديدة.

السلطة السياسية فى يد القصر

قام إسماعيل صدقى بتأليف وزارته، وحاول أن تمثل الأحزاب فيها. فإسماعيل صدقى لم يكن له حزب سياسى يستند إليه، ومن ثم كان عليه أن يستند على تأييد الأحزاب الممثلة فى البرلمان.. ولكن حزبى الهيئة السعدية والكتلة الوفدية رفضا التعاون معه بحجة أن تأليفه الوزارة يعد خروجا على التقاليد الدستورية.. وقد اشترك الأحرار الدستوريون فى الوزارة بأربع وزراء.

هذا الوضع الغريب للوزارة جعل إسماعيل صدقى يمالئ القصر، ويتغاضى عن أمور تصدر من السراى تخرج على التقاليد السياسية المألوفة.. فعلى سبيل المثال، قام الملك بدعوة ملوك الدول العربية ورؤسائها لعقد مؤتمر فى أنشاص دون رأى الحكومة أو علمها.. ولم يحضر لطفى السيد وزير الخارجية المصرى هذا المؤتمر، واكتفى بحضور عبدالرحمن عزام أمين الجامعة العربية.. وبلغ الأمر أحيانا أن يتحدى الملك الوزارة تحديا سافراً.. فحينما حاول إسماعيل صدقى مجرد أن يلمح بالاعتراض على تعيين كريم ثابت فى منصب المستشار الصحفى للملك بحجة أنه كان يتقاضى مبالغ مالية معينة من المصروفات السرية، قام الملك بتحدى رئيس حكومته، وضاعف المبالغ التى كان يستولى عليها كريم ثابت من المصروفات السرية.

ولم تمضِ عدة شهور على تأليف الوزارة، حتى بدت فى الأفق نذر تهدد مركز الوزارة، نتيجة اختلاف أعضاء هيئة المفاوضات مع الإنجليز اختلافا جسيما.. وكان إسماعيل صدقى قد جاء بوزارته للدخول فى مفاوضات مع انجلترا بعد استقالة وزارة النقراشى.. وفكر القصر فى أن تشكل وزارة ائتلافية برئاسة خال الملك «شريف صبرى»، يشترك فيها حزب الوفد.. ولكن لم يكتب لهذه الوزارة أن تولد، إذ رفض الملك استقالة صدقى، واستمرت الوزارة فى تأدية مهامها بعد إجراء تعديل بها واشتراك السعديين بها.

ومع هذا، استمر الخلاف الشديد بين هيئة المفاوضات المشكلة لمفاوضة الإنجليز، وأصبح واضحا أن هذه الهيئة لن تتمكن من الوصول إلى قرار، فقام إسماعيل صدقى، وإبراهيم عبدالهادى وزير خارجيته (السعدى)، برحلة إلى لندن ممثلين لهيئة الوزارة وليس لهيئة المفاوضة، وانتهيا إلى مشروع اتفاق مع بيفن وزير خارجية بريطانيا عرف باسم مشروع «صدقى - بيفن»، تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى من اسميهما.

وقام صدقى بعرض المشروع بعد عودته من لندن على هيئة المفاوضات، ولكن تبين أن الخلاف استفحل، وأصبح التعاون داخل الهيئة مستحيلا، فقام صدقى بحل الهيئة، وبعرض المشروع على البرلمان. وأدى هذا الإجراء إلى قيام المعارضة بالهجوم على وزارة صدقى، وزاد من شدة الحملة التجاء صدقى إلى العنف، إذ قام - مستندا على فكرة مقاومة الشيوعية - باعتقال من ينسب إليه نشاط شيوعى، فضلا عن الحد من حرية الصحافة، بحجة الخطر الشيوعى على النظام.

وبطبيعة الحال كان لابد للعنف أن يقابل بالعنف، فقام طلبة الجامعة بالإضراب، وانتابت القاهرة حركة هستيرية من تفجير القنابل والمتفجرات فى الشوارع والأماكن العامة ليلا، مما أثار الذعر والرعب فى نفوس الناس.

وبدا أن الوزارة لن تستطيع الاستمرار فى هذا الجو من الرعب والفوضى، فقدم صدقى استقالته، وكلف الملك محمود فهمى النقراشى بتأليف وزارة من السعديين والأحرار الدستوريين.

كانت المسألة المصرية هى الشاغل الأول للوزارة، فقام النقراشى بإعادة الاتصال بلندن لاستئناف المفاوضات، ويبدو أن الإنجليز أرادوا أن يخدروا الحكومة، فأبدوا بعضا من حسن النية، بأن قاموا بسحب قواتهم من القاهرة والإسكندرية إلى منطقة قناة السويس.

ولما لم تأت المفاوضات بالنتيجة المنشودة، استقر الرأى على أن تعرض مصر خلافاتها مع بريطانيا على مجلس الأمن.. ففى صيف عام ١٩٤٧ تم عرض الخلاف، وقام مجلس الأمن بعد جلسات عديدة بإصدار قرار معلق، إذ تقرر تأجيل نظر المشكلة إلى أجل غير مسمى مع الاحتفاظ بها فى جدول أعمال المجلس.

فى هذا الوقت، كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة، تستعد للنظر فى مشكلة من أخطر المشاكل التى تهم الدول العربية جميعها، ذلك أن اللجنة السياسية التابعة للجمعية

العامة للأمم المتحدة، كانت قد عجزت عن الوصول إلى حل لمشكلة فلسطين يرضى العرب واليهود، فأحالت المسألة برمتها على الجمعية العامة.

وقامت الجمعية العامة بإصدار قرار بإنشاء دولة إسرائيل بأغلبية لم تبلغ الثلثين من عدد الأعضاء الحاضرين والمنصوص عنها فى ميثاق الأمم المتحدة ومع ذلك اعتبر القرار سليما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

ومن ناحية أخرى، أعلنت بريطانيا فى الأمم المتحدة أنها قررت إنهاء انتدابها على فلسطين، وسحب قواتها منها فى موعد نهايته ١٥ من مايو عام ١٩٤٨.. ومعنى ذلك أن تترك انجلترا فلسطين ليواجه العرب واليهود بعضهما البعض فى أخطر مشكلة قومية، أدت إلى حروب عدة بين العرب وإسرائيل فى مدى يزيد قليلا على ربع قرن من الزمان.

كانت الحرب العالمية الثانية قد انتهت منذ ثلاث سنوات بانتصار الحلفاء، وانتهى التزاوج المصطنع بين روسيا والغرب، الذى دام سنوات الحرب لمجابهة الخطر النازى، ومن ثم بدت فى الأفق بوادر الشقاق تدب بين دول الكتلة الشرقية بزعامة موسكو، وبين الكتلة الغربية بزعامة واشنطن.. وأخذ التوتر بين الكتلتين يزداد حدة إلى درجة أن سادت واشنطن اتجاهات بالتلويح بالحرب، للقضاء على روسيا الشيوعية قبل أن تتأهب للهجوم على الغرب.. كانت هذه بداية الحرب الباردة التى وصلت فى بعض الأوقات إلى حرب ساخنة فى بعض مناطق العالم على مدى ما يقرب من ربع قرن من الزمان.

وكانت مفاوضات النقراشى مع لندن حول المسألة المصرية لم تأت بنتيجة مثمرة، فتقرر الاحتكام إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وكان لابد فى مثل تلك الظروف أن تتحد كلمة القوى السياسية فى مصر وأن تنسى الأحزاب السياسية خلافاتها، وتتعاون فى حل المسألة المصرية.. ولكن أنانية الأحزاب وتعصبها الأعمى، عرقل أى أمل فى قيام وحدة وطنية بل ازدادت الخلافات الحزبية واشتدت حدة المناورات السياسية.

ومن ناحية أخرى كان الملك فاروق قد بدأ يفقد عطف الشعب الذى اكتسبه فى ٤ فبراير عام ١٩٤٢، إذ شجعته حاشية فاسدة على استمراء نزعته نحو السلطة المطلقة.. هذا فضلا عن أن الشعب بدأ يهمس بما كان يقوم به الملك من مغامرات غير مستورة،

كانت تهيئها له تلك الحاشية، وأخذ الناس يذكرون أسماء منها، مثل أحمد حسنين، وبوللى، وكريم ثابت وحلمى حسين ومحمد حسن.

وسمع الناس عن ملكهم أنه يرتاد الملاهى الليلية؛ ورآه الكثيرون فى ملهى «حلمية بالاس» وفى ملهى «أوبرج الأهرام»، وملهى «كارتيه»، وأخذ فاروق يجرى وراء أهوائه، فيقضى معظم لياليه على مناضد الميسر فى نادى السيارات، وغيره من الأماكن العامة.

وأخذت حاشية الملك تشجعه على الاندفاع فى نزواته، وتمادت فى مداهنته والتملق إليه، وتأليبه على الساسة المصريين، حتى أصبح الملك لا يكترث بأى معان، ولايهتم بمظهره العام كملك للبلاد.

وكانت وزارة النقراشى قد قررت بعد صدور قرار الأمم المتحدة بإنشاء دولة إسرائيل ألا تورط الجيش المصرى فى حرب لمنع تنفيذ هذا القرار، بحجة أن الإنجليز كانوا مرابطين على قناة السويس، ومن ثم سيكون الإنجليز وراء ظهر الجيش المصرى، يتحكمون فى خطوط مواصلاته وتموينه.

ومع ذلك فقد سمح للضباط المصريين أن يتطوعوا فى كتائب فدائية تحارب بجانب العرب.. ولكن هذا التطوع كان محدداً، فلم يسمح إلا لعدد قليل للتطوع فى هذه الكتائب، بينما رفضت طلبات كثيرة لضباط، كانوا متحمسين للقتال على أرض فلسطين.

على أن موقف مصر تغير فجأة، ففى اليوم الثانى عشر من مايو عام ١٩٤٨، أصدر الفريق محمد حيدر وزير الحربية وياور الملك الخاص أوامره ـ بناء على أمر ملكى خاص ـ إلى تشكيلات الجيش المصرى لتزحف إلى أرض فلسطين دون أن يخطر رئيس الوزراء، ودون أن يعرض قرار الحرب على البرلمان.

كان الفريق حيدر أثيرا عند الملك فاروق، ومحل ثقته، وكان الملك يظن أن منصب حيدر كوزير للحربية، سوف يؤمن له الجيش من أى تيارات تهدد العرش.. وكانت لمكانة الفريق حيدر لدى الملك أثر واضح فى أن يتملقه كبار ضباط الجيش.. ولكن الملك نسى شيئا مهماً، هو أن التيارات السياسية داخل الجيش يتزعمها صغار الضباط والضباط من الرتب الوسطى التى لاتزيد على رتبة البكباشى.. كما نسى أن العمل السياسى داخل الجيش يقوم على أساس العمل السرى فى خلايا صغيرة لاتعرف بعضها البعض، ومن ثم

اعتمد حيدر فى تأمين الجيش المصرى على كبار الضباط وولائهم له.. بينما كان تنظيم الضباط الأحرار يعمل دون أن يحس به أحد.

وكان من المفروض أن تنشأ أزمة وزارية نتيجة دخول القوات المصرية أرض فلسطين دون قرار البرلمان أو قرار مجلس الوزراء، ولكن النقراشى تغاضى عن هذه المخالفة الدستورية، وطلب عقد جلسة سرية للبرلمان يوم ١٢ من مايو، ليعرض عليه دخول الجيش المصرى أرض فلسطين.

ومن الواضح أن الملك حينما أمر بدخول الجيش المصرى فلسطين، كان يدور فى ذهنه أنه سيعيد مجد جده محمد على الكبير، وأنه أولى الملوك والرؤساء العرب بزعامة الدول العربية، ومن ثم كان عليه أن يكون سباقا فى تحريك جيشه لتحرير الأرض المقدسة.. كذلك كان يهدف من اشتراك الجيش فى الحرب أن يشغل الشعب والرأى العام عن المشاكل الدائرة فى داخل البلاد.. وكانت حاشية الملك هى التى تدخل فى روعه هذه الأشياء.

كانت الأمور تتطور حينئذ داخل مصر بشكل يدعو إلى القلق، ووصل الأمر أن قام ضباط الشرطة ـ وهم المسئولون عن الأمن ـ بالإضراب، واعتصموا فى حديقة الأزبكية.

وكان الموقف حرجا وبخاصة بعد أن أصدر الفريق محمد حيدر أوامره بنزول الجيش إلى داخل مدينتى القاهرة والإسكندرية لحفظ الأمن.. ويبدو أن الملك أحس بمدى خطورة نزول الجيش واحتمال قيامه بانقلاب عسكرى متعاونا مع الشرطة، فأسرع بتسوية مشكلة الشرطة.

إن التاريخ يدلل على أن كثيرا من الانقلابات العسكرية فى الدول النامية، حدثت فى ظروف استخدام الجيش لحفظ الأمن داخل العاصمة.

لقد أخذت سلطة القصر تزداد وتنمو حتى أصبحت السلطة السياسية الحقيقية فى البلاد، وأصبحت الوزارة مجرد سلطة إدارية تنفذ تعليمات السلطة السياسية.. وتجاوز القصر سلطاته، فكان يتدخل فى أدق التفاصيل، إذ كانت رغبات الملك تبلغ بواسطة حاشيته إلى الوزير المختص رأسا لتنفيذها.. وتسابق كثير من الوزراء لإرضاء الملك، بل وصل الأمر ببعض الوزراء إلى التزلف والتملق لرجال حاشية الملك، عسى أن يفوزوا بالرضا السامى.. وكانت سلطة محمد حسن السليمانى ـ خادم الملك الخاص ـ محل

تندر عام، لما كان له من سلطـان، يلتمس لديه الكبار تحقيق مطامعـهم عن طريق المداهنة والتملق.

ووصل داء الزلفى إلى رجال القـضاء، فكان بعض ممثلى العدالة يتهـافتون إلى القصر متجاوزين أصول الاتصال، فيعرضون على الحاشية ما يسبغ عليهم الرضا الملكى السامى.

كيف يطمـئن المتقاضون للعدالة ورجـال القضاء يستلهمون الأحـكام من ولى الأمر؟ وكيف يطمئن الفرد على أمنه ومصيره أمام قضاء معلق فى كفة رضاء صاحب النعم؟

ولم يقتصر تدخل القصر فى أعمال السلطة التنفيذية والقضائية فحسب بل تجاوز الحد أيضا ووصل إلـى السلطة التشريـعية، فكان القصر يـتدخل فى انتخابات رؤسـاء اللجان داخل البرلمان، وفى تبليغ أى رغبة سامية تتناقض مع أحكام الدستور وتنتهك أدنى أصول اللياقة.

وساعد علـى زيادة سلطة القـصر، أن كثيرا جدا من وظـائف الدولة لايتم الـتعيين أو الترقية فيها إلابـصدور مرسوم، فكبار رجال الجيش والبوليس والمـديرون يعينون ويرقون بمرسوم، والقضاة يعينون ويرقون وينقلون بمرسوم، والمناصب الكبرى فى الوزارات يصدر بها مرسوم.. ولذا أصـبح القصر مزار المتزلقين والـنهازين الذين يريدون تحقيـق أطماعهم من أقصر طريق.

لقد أصـبح للمـلك اليد الـطولى فى أمـور البلاد، وكان إذا أبـدى غضبه عـلى أحد الوزراء، فـلابد لهذا الـوزير أن يسـتقيل قـبل أن يُقال.. وكـثيراً مـا أدخل الملك الـنوازع الشخصيـة فى الأمور السياسية.. ولايزال فـى ذاكرتى حدثان لهما دلالـة أو معنى خاص، فهما يبينان كيف كانت تتحدد مصائر رجال الدولة فى جلسات الملك الخاصة.

كان الملك يـرتاد كثيرا ملهى «حـلمية بلاس» مع حاشـيته، ففى ليلة مـا رأى اثنين من ضباط الجيش برفقتهما سيدتان جميلتان، ويبدو أن الملك أعجب بإحداهما، فكلف أحد رجال حاشيته بدعوتهـا ولكنها اعتذرت، وكانت النتيجة أن نقل الضـابطان إلى منطقتين نائيتين خـارج القاهرة، ثم رضى عنهـما وضمهما إلى الحرس الحـديدى الخاص به الذى كان يستخدمه للدفاع عنه والتخلص من خصومه.

وهناك قصة أخـرى مشابهة حدثت فى المـكان ذاته، ففى ليلة أخـرى وفى المكان ذاته، كان يجلس أربعة وزراء فـى وزارة النقراشى وبعد قليل دخل الملـك وجلس على إحدى

المناضد، فانسحب وزيران وبقى اثنان هما عبـدالمجيد بدر وزير المالية واللواء أحمد عطية وزير الحربيـة.. واعتبر الملك أن بقـاءهما بمثابة عدم اكتراث به، وكانت النتـيجة إخراج هذين الوزيرين من الوزارة.

وبدأ الملك يحاول زيادة ثـروته بشتى الطرق مشروعة وغير مشـروعة، فمثلا ضم إلى الأوقاف الملكية عـشرات الآلاف من الأفدنة التى تديرها وزارة الأوقـاف، وكان المتزلفون يخسرون له مبالغ طائلة على منضدة الميسر.

كل هذه التـصرفات وغيرها كـان لها رد فعل سيـىء لدى جماهير الـشعب.. وأخذ الناس يتهامسون ثم يتحدثون بشكل سافر عن انحراف الملك، وعن مساندته لحاشيته التى تهيئ له هذا الانـحراف.. فبدأت شعبيته التـى اكتسبها عام ١٩٤٢ فى الهبـوط تدريجيا حتى فقد تعاطف الناس واحترامهم له.. وأخذت الأمور تتطور ليصبح الملك صورة قبيحة لدى أغلب الناس. وبالطبع كانت هذه الصورة تنتقل إلى أوساط الضباط، فيتحدثون بها، ويتشاور البعض فيما وصلت إليه البلاد من حالة الفساد والفوضى.

مـذكـرات صـلاح نـصـر
الجزء الأول

3

سنوات القلق والاضطراب

دار الخيّال

قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين

صادف إعلان إنشاء دولة إسرائيل فى الرابع عشر من مايو عام ١٩٤٨؛ مرور عام على اقتراحات أندريه جروميكو مندوب الاتحاد السوفييتى فى الأمم المتحدة.. وفى اليوم التالى نشبت الحرب.

ولأمر سريعا باقتراح جروميكو والآثار التى ترتبت عليه:

ففى يوم ١٤ من مايو عام ١٩٤٧، طالب جروميكو فى هيئة الأمم المتحدة بإنهاء الانتداب البريطانى فى فلسطين، وإعلان استقلال هذه البلاد، وتقسيم أراضيها إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية.

وقد لعب هذا الاقتراح دورا استفزازيا سواء بالنسبة للعرب أو اليهود، فالعرب عارضوا فكرة إنشاء دولة يهودية فى فلسطين، ولم يجرؤ أحد فى العالم العربى على الوقوف أمام الرأى العام العربى وبخاصة داخل الجامعة العربية، وإن كانت قيمتها حينئذ كمنظمة عربية فعالة لاتعد ذات بال.. أما بالنسبة لليهود فقد بلور هذا الاقتراح موقفهم، وأوضح لهم أن حلمهم الخاص بإنشاء دولة يهودية أصبح يلقى تأييداً ليس فى العالم الغربى فحسب، بل فى الاتحاد السوفيتى أيضاً.

وكان موقف الأمريكيين الذين كانوا يتمتعون بنفوذ ضخم فى الأمم المتحدة مائعاً؛ فقد كانت وزارة الدفاع الأمريكية وشركات البترول التى يهمها البعد عن إغضاب العرب، لا تؤيد فكرة إنشاء دولة إسرائيلية، وسارت وزارة الخارجية الأمريكية المنقسمة على نفسها حول هذا الأمر فى هذا الاتجاه.

وكان الرئيس ترومان هو الذى فرض وجهة نظره المؤيدة لليهود والفلسطينيين والتى أدت إلى موافقة الأمم المتحدة يوم ٢٩ من نوفمبر ١٩٤٧ بغالبية لم تصل الثلثين على تقسيم فلسطين؛ وإنشاء دولة إسرائيلية.

ولكن هذا المشروع اصطدم فى الأسابيع التالية بعقبات كثيرة، وتعرضت الحكومة الأمريكية التى اقترحت هذا المشروع لضغط شديد بقصد تعديله، وطلب منها التقدم باقتراح آخر يفرض الوصاية مؤقتا على فلسطين.

وتعقد الموقف وازدادت خطورته. وفى ذاك الوقت، فقد زعماء الأقلية اليهودية كل قدرة على الاختيار، إذ كان تأخير إنشاء دولة إسرائيل يعنى من وجهة نظرهم تشتت قواهم، كما أن إنشاء هذه الدولة سوف يؤدى بالتأكيد إلى خوض حرب ضد كل قوى الجامعة العربية.

ولم يكن زعماء اليهود فى فلسطين يستطيعون خوض غمار هذه الحرب، مالم يضمنوا أولا حياد الولايات المتحدة.. وقد ضمنوا هذا الحياد فى الأيام الأولى من شهر مايو عام ١٩٤٨، نتيجة تأييد الجنرال مارشال وزير الخارجية الأمريكى فى ذاك الوقت.

على أن القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر عام ١٩٤٧ بتقسيم فلسطين، قد أدى إلى نشوب حرب بين العرب واليهود أشبه بما يعرف بحرب العصابات، وكان الغرض منها حمل الأمم المتحدة على الرجوع عن قرارها.

ولكن حدث حادث أليم فى الوطن العربى، إذ تمت اتصالات سرية بين المسئولين فى شرق الأردن وبين زعماء اليهود بتحريض من الإنجليز، كان هدفها أن يضمن الأولون لأنفسهم السيطرة على الجزء الفلسطينى الذى سيظل عربياً.

وكانت الأمم المتحدة قد قررت إنهاء الانتداب البريطانى على فلسطين، ورأت لندن أن انسحاب القوات البريطانية من فلسطين سوف يحول مشكلة فلسطين إلى نزاع محلى، قد يتطلب من بريطانيا إعادة قواتها إلى فلسطين لفض هذا النزاع.

وكان الإسرائيليون قد منوا بخسائر فادحة على أيدى العرب فى شتاء عام ١٩٤٧/١٩٤٨.. وكان شهر مارس عام ١٩٤٨ أسوأ الشهور التى مرت بهم ولكن اليهود قاموا فى شهر أبريل بهجوم عنيف أجبر العرب على التفكير فى وسيلة فعالة لوقفهم عند حدهم، فاجتمع فى عمان يوم الرابع والعشرين من أبريل وفد عسكرى

يضم ممثلى الدول العربية للقيام بعمل مشترك فى فلسطين يوم ١٥ مايو، وهو اليوم التالى لإنهاء الانتداب البريطانى.

حرب عام ١٩٤٨

انعقد البرلمان المصرى، وأقر بالإجماع ـ بعد صدور قرار وزير الحربية ـ دخول الجيش المصرى فلسطين لتحريرها من يد «إسرائيل المزعومة» ـ وفى اليوم التالى أعلنت الأحكام العرفية، وفرضت الرقابة على الصحف، وكان الجيش المصرى قد عبر الحدود المصرية نحو فلسطين.

ومع ذلك أعلن اليهود قيام دولة إسرائيل. غير مكترثين بجيوش دول الجامعة العربية كلها التى دخلت أرض فلسطين.

وبالطبع كان يساند قيام إسرائيل الدول الكبرى، فما أن أعلن قيام دولة إسرائيل، حتى أعلنت واشنطن فوراً اعترافها بالدولة الجديدة، وتلى ذلك الاتحاد السوفيتى الذى اعترف أيضاً بقيام إسرائيل.

ولن أتحدث فى هذا المقام عن حرب عام ١٩٤٨، ولا عن المشكلة الفلسطينية، فذلك يخرج عن هدف هذه الأوراق إنما أعنى بخاصة بالحديث عن آثار هذه الحرب فى تهيئة الجو لنشاط تنظيم الضباط الأحرار الذى انتهى بقيام ثورة ٢٣ من يوليو، كذا بالحديث عن آ ثار هذه الحرب فى تطور الأحداث السياسية الداخلية.

فحينما قامت دولة إسرائيل، كنت أعمل مدرساً فى مدرسة المشاة بألماظة، وبعد أن دخلت الجيوش المصرية أرض فلسطين، طلب من إدارة المدرسة أن تفتح فرعاً متقدماً فى ميدان المعركة، وتم اختيارى من ضمن الضباط الذين قاموا بإنشاء فرع للمدرسة سالفة الذكر فى رفح وخان يونس بقطاع غزة.. وكانت مهمتنا تدريب ضباط المشاة الأصاغر على تكتيكات المشاة.

كنت فى ذاك الوقت برتبة اليوزباشى، أى نقيب، وقد مكنتنى ظروف عملى فى الميدان والالتقاء بعدد كبير من الضباط وتدريبهم، أن أقف على كثير من أسرار أحداث كثيرة .

كان تنظيم الضباط الأحرار لم يتشكل بعد، ولم تكن تكونت بعد هيئته التأسيسية.. كنت فى ذاك الوقت أتأهب لدخول امتحان مسابقة للالتحاق بكلية أركان حرب، وكان هذا يعتمد على جهد خاص من الطالب، فعليه أن يعد المراجع الكثيرة ، وعليه أن يحصل بنفسه على مستوى معين فى خمس أو ست مواد واسعة متشعبة.

وكان يعقد امتحان كل عام ليتم اختيار عشرين أو ثلاثين ضابطاً من عدد الضباط الذى كان يصل إلى الألف ، كى يلتحقوا بكلية أركان حرب ليدرسوا على مستوى عال فن القيادة و الحرب.

وجاءت حرب عام ١٩٤٨، فألغيت جميع الدراسات ، وتمت تعبئة الجيش كله لمواجهة الخطر الصهيونى.

كان يسود الضباط المصريين حماس جارف، بدافع من وطنية صادقة كامنة فى نفوسهم، ورغبتهم فى خوض غمار حرب لتحرير الأرض المقدسة.

وفى ميادين المعارك، كانت تتم لقاءات الضباط، يتناقشون فى شتى الأمور، وفيما يدور فى القاهرة من أمور سياسية .. كانت أوقات الهدوء النسبى أثناء توقف القتال هى أنسب الظروف للضباط كى يناقشوا مايصلهم من أنباء عن العاصمة، أو ما يلاحظونه فى ميدان المعركة.

ولقد زحفت القوات العربية فى أرض فلسطين من اتجاهات مختلفة، وكان جيش مصر يزحف ضمن هذه القوات العربية. ولعبت الدعاية والإعلام المصرى دوراً كبيراً فى التأثير على عقول الناس بأن الجيش المصرى سوف يلقى بالإسرائيليين فى البحر، وأنه على وشك أن يستولى على تل أبيب عاصمة إسرائيل المزعومة.

ولم تكن حرب عام ١٩٤٨ حرب سجال بين العرب واليهود، فالتيارات الدولية لعبت دوراً مؤثراً فى تطوير هذه الحرب.. فما كادت القوات المسلحة المصرية تقترب من تل أبيب بعد مرور مايقرب من الأسبوعين، حتى توقف الزحف المصرى بعد أن طالت خطوط مواصلات الجيش المصرى.

واستطاعت الجيوش العربية خلال أربعة أسابيع أن تسترد جزءاً مهماً من أراضيها..وأعلنت الأمم المتحدة الهدنة لمدة ثلاثة أسابيع من يوم الحادى عشر من يونيو إلى يوم التاسع من يوليو فاستطاع كل من الطرفين المتنازعين خلالها أن ينظم صفوفه، وأن يعيد تسليحه، إلا أن الهدنة أفادت الإسرائيليين كثيراً.

وأعلنت هدنة أخرى يوم الثامن عشر من يوليو، وقد تخللتها أعمال حرب العصابات وعمليات انتقامية، وجه الإسرائيليون معظمها إلى الجبهة المصرية في القطاع الجنوبى لفلسطين، الذى كان الإسرائيليون يهتمون به بصفة خاصة.

والغريب أن الإسرائيليين لم يكترثوا كثيراً بالقطاع الأوسط الذى تقع فيه جبهة الجيش الأردنى.. وقد توقف هذا الجيش الذى كان يطلق عليه «الفيلق العربى» بقيادة الجنرال الإنجليزى (جلوب) عن التقدم بعد أن حقق الأهداف الحربية التى كان يريدها الملك عبدالله، وهى الاستيلاء على القطاع الأوسط من فلسطين، وعلى مدينة القدس القديمة.

لقد أبدى الإسرائيليون فى صراحة عدم اهتمامهم بهذا القطاع وأخذوا يوجهون ضرباتهم الرئيسية إلى القوات المصرية فى الجنوب. والواقع أنهم كانوا قد وضعوا نصب أعينهم الاستيلاء على النقب، وهى فكرة دينية كانت تسيطر عليهم ، ومن يدرى فربما كانوا يفكرون أيضاً فى هذا الوقت فى الاستيلاء على شبه جزيرة سيناء، وربما فكروا أيضاً فى الاتجاه نحو قناة السويس كما فعلوا عامى ١٩٥٦، ١٩٦٧ فيما بعد.

وجدير بالذكر أن الهدنة الأخيرة التى فرضتها الأمم المتحدة لم تلق احتراماً كما حدث لسابقاتها، فاندفعت القوات الإسرائيلية نحو مصر لا تعوقها غير قدرتها على الحركة. ولكنها حينما غادرت الحدود الجنوبية التى عينتها الأمم المتحدة فى قرار التقسيم، تدخلت الولايات المتحدة وبريطانيا ، فقدمت واشنطن إلى الإسرائيليين فى نهاية شهر ديسمبر عام ١٩٤٨ إنذاراً طالبتهم فيه بالانسحاب من سيناء.. وفى السابع من يناير عام ١٩٤٩ تدخل السلاح الجوى البريطانى تدخلا مباشراً ضد إسرائيل.

والواقع أنه فى ذاك الوقت لم يكن يفصل الإسرائيليين عن قناة السويس غير عامل الوقت والرمال والحجارة.

وأذعنت إسرائيل .. وفى اليوم الرابع والعشرين من شهر فبراير ١٩٤٩ وقعت الهدنة فى جزيرة رودس . وفى العشرين من شهر مارس أعلن وقف إطلاق النار رسمياً، وظلت بذلك قناة السويس تحت سيطرة بريطانيا.

وكانت حرب فلسطين مظاهرة عسكرية، استخدمها ملوك العرب ورؤساؤهم لتحقيق أطماع سياسية شخصية.. ففاروق كان يحلم بالزعامة العربية، وبإعادة أمجاد جده محمد

على.. والملك عبدالله يطمع فى ضم الضفة الغربية للأردن إليه، وعبدالعزيز آل سعود يحلم بالخلافة الإسلامية ومنافسة الهاشميين فى العراق وشرق الأردن ولم يدفع ثمن هذه الحرب سوى الجيوش العربية التى استشهد منها على ساحة الأرض المقدسة آلاف الجنود والضباط.

وفى وسط هذه الأجواء، وبالحماس الذى كان يقاتل به الضباط والجنود المصريون، صدم الضباط والجنود المصريون ، حينما كانت الأسلحة تنفجر فيهم، وتبين أنها أسلحة فاسدة، تم شراؤها فى صفقات مريبة، كى ينتفع من ورائها قلة من أفراد خونة مرتشين. وتجاوز الهمس إلى آن وصل إلى اتهام الملك شخصياً بأنه وراء هذه الصفقات ، وأنه جنى منها منفعة مادية خاصة.

كان لهذه الأنباء تأثير سيىء على معنوياتنا نحن الضباط، الذين رأوا أكفأ ضباط الجيش، والأرواح العديدة للجنود والضباط تزهق على أرض المعركة، نتيجة خيانة الحكام واستهتارهم.

وشجع على إثارة هذه الفضيحة ما نشرته مجلة روز اليوسف، تعلن بأن لديها وثائق تدين بعض رجال الجيش فى صفقات الأسلحة الفاسدة، مما أدى إلى قيام النيابة بالتحقيق مع هذه الصحيفة ، ثم التحقيق فى موضوع الصفقات ذاته، حينما تبين للنيابة العامة أن لها أساساً. وزاد من الطين بله أن قام مصطفى مرعى عضو مجلس الشيوخ بتقديم استجواب لحكومة الوفد التى خلفت وزارة حسين سرى فى الثانى عشر من يناير عام ١٩٥٠، حول تلاعب فى صفقات الأسلحة والذخائر التى تم عقدها فى أوروبا لحساب الجيش المصرى.

والغريب أن فؤاد سراج الدين حينما قام يرد على الاستجواب باسم الحكومة، نفى ذلك ، وأعلن أن الوزارة أجرت تحقيقاً فى موضوع هذه الصفقات، وتبين أن لا مسئولية على من قاموا بعقد هذه الصفقات.

ومع ذلك، قام محمد محمود عزمى النائب العام بالتحقيق بنفسه فى موضوع صفقات الأسلحة الفاسدة بمعاونة بعض رجال النيابة، وأخذ ينشر فى الصحف المصرية تباعا بما ينم عن أن للقصر علاقة بهذه الصفقات، وأنه يتدخل فى التحقيق الذى يجريه.

وحينما استدعى النائب العام أدمزن جهلان منظم رحلة الملك إلى أوروبا من الخارج لسؤاله فى صفقة الأسلحة الفاسدة، استقبله فى المطار مندوب من القصر، وتوجه به إلى

النائب العام. ولم يستطع النائب العام بعد التحقيق معه أن يضعه على قوائم الممنوعين من السفر أو يقبض عليه لتدخل القصر باسم الملك.

وهكذا بينما كان البعض يثرى من الخيانة، كان الجيش يستميت فى القتال بما تيسر لديه من إمكانات، وبما ابتكر محلياً من أسلحة.. فمثلاً صممت وحدات من العربات المجنزرة كى تطلق قاذفات اللهب التى كانت قد استخدمت فى الحرب العالمية الثانية، ولكن الجيش المصرى لم يكن قد زود بها بعد .. واستطاعت إدارة البحوث المصرية أن تصنع هذه المعدات كذا سائل اللهب الذى يقذف منها.. وتم تدريب بعض الوحدات عليها.. وحينما استخدمت فى إحدى المعارك الحرجة ، كانت مفاجأة تامة لليهود، واستطاعت هذه القاذفات أن تحسم المعركة بحمم النار التى أصلت الجنود الإسرائيليين، فاحترق منهم من احترق، وفر الباقون ذعراً.

على أن ثمة عاملاً مهمًا برز نتيجة حرب عام ١٩٤٨ وكان له أثر كبير على تطور الأحداث الداخلية فى مصر.. ذلك أن قيام الحرب قد أعطى فرصة طيبة لتدعيم قوة جماعة الإخوان المسلمين، التى كانت تنظر إلى هذه الحرب على أنها حرب جهاد مقدسة.. تطوع للقتال فيها أعداد كبيرة من المنتمين لهذه الجماعة، واستبسلوا فى القتال ، بينما كان الآخرون يثرون بعقد الصفقات الفاسدة، أو يعبثون فى أسلوب إدارة المعركة التى كانت تدار فى بادئ الأمر من القاهرة.

وقام القصر والحكومة بمحاولة امتصاص غضب الجيش والشعب واستيائهما، فقامت أجهزة الدعاية بالإشادة ببطولات الجيش المصرى، واستبسال قوة الفالوجا المحاصرة فى الدفاع عن مواقعها، ورفض إلقاء سلاحها بالرغم من الظروف الحرجة التى كانت تحيط بها .. لقد أراد القصر والحكومة أن يحولا الإخفاق إلى نجاح.

وانتهت الحرب بعقد هدنة رودس ، وبينما كانت محادثات الهدنة جارية كانت الحال داخل مصرتنذر بأحداث جسام .. ففضلاً عن هذه الظروف الكئيبة التى اكتنفت حرب فلسطين، بدأ الشعب يتحدث علانية عن مسلك الملك الخاص، ويتندر بمغامراته التى أصبح رجل الشارع لايجهلها..وزاد استياء الشعب طلاق الملك للملكة فريدة، موعزاً ذلك إلى استهتاره فى حياته الخاصة، وإلى علاقاته الغرامية ببعض السيدات.

وكانت القاهرة قد تعرضت فى عهد حكومة النقراشى إلى بعض عمليات الإرهاب التى أثارت الذعر بين الناس . إذ كانت تنفجر بين حين وآخر بعض القنابل والمتفجرات

فى الطرق وفى دور السينما وفى الأماكن العامة.. وبالطبع كانت هذه الحوادث تنم عن تخلخل فى نظام الأمن وتسيبه.

واتهمت الحكومة جماعة الإخوان بأنها وراء تدبير هذه الحوادث، فقام النقراشى بحل الجماعة ، ومصادرة أموالها.. وكان رد فعل الجماعة سريعاً.. ففى صباح يوم التاسع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٤٨ بينما النقراشى يتجه إلى مكتبه فى وزارة الداخلية، أطلق عليه شاب من جماعة الإخوان وهو يتستر فى زى ضابط شرطة عدة طلقات أردته قتيلا فى مبنى وزارة الدخلية.

وهكذا نشبت المعركة بين الإخوان والحكومة، إذ لم تمض فترة طويلة، حتى قتل الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان أمام جمعية الشبان المسلمين فى منتصف شهر فبراير عام ١٩٤٩. كان المرشد قد دعى إلى الجمعية سالفة الذكر مساء إحدى الليالى، وتحدث مع رجالها، فلما انتهت زيارته، وهم بأن يستقل إحدى عربات التاكسى، أطلق عليه شخص الرصاص فصرعه، واختفى فى ظلمة الليل.

وأثار مصرع الشيخ البنا تساؤلات لا نهاية لها، وبخاصة نتيجة الإجراءات التى اتبعتها الحكومة مع جثمان المرشد العام .. إذ نقل الجثمان خفية من قصر العينى إلى منزل والده، ومنعت الحكومة إقامة مأتم له، وحددت عدد المشيعين لجثمانه إلى مقره الأخير.

وأصبح واضحاً للناس أن مقتل الشيخ البنا بمثابة ثأر من الحكومة لمقتل النقراشى . وبالطبع أسفر التحقيق عن حفظه لعدم الاستدلال على الجانى.

ولكن يد العدالة امتدت إلى الجانى بعد الثورة ، إذ أعيد فتح باب التحقيق فى القضية ، وقدم الأميرالاى محمود عبد الحميد مدير المباحث الجنائية فى فترة وقوع الجريمة إلى محكمة الجنايات عام ١٩٥٤، وحكمت عليه بالسجن خمس عشرة سنة، كما حكمت على آخرين من مساعديه بمدد مختلفة.

عودة الوفد للحكم

كلف الملك فاروق إبراهيم عبدالهادى نائب رئيس الهيئة السعدية بتأليف الوزارة بعد مصرع النقراشى، وكان يقصد من وراء ذلك ألا تتغير سياسة النقراشى، فالملك

لايريد انفراد حزب بالحكم ولاتغلب حزب علـى حزب، بل يريد وزارة قومية. كما كان الملك يولى اهتمامه بأمرين رئيسيين: مكافحة النشاط الشيوعى، والحد من نشاط الإخوان المسلمين الذين بدأت تقوى شوكتهم ويظهرون على المسرح السياسى كقوة لها فعاليتها.

ولكن وزارة إبراهيـم عبدالهادى جمحت بتأثير التعصب الحزبى إلى تـعديل الدوائر الانتخابـية لصالح المرشحـين السعديين الـذين سيخوضون المعركة الانتخابيـة التى كان مقررا لها أول يناير عام ١٩٥٠.

وغضب الملك من رئيس وزرائـه، وقام بقبول استـقالته أو بمـعنى أدق قام بإقـالته. وكلف الملـك حسين سرى بتـأليف وزارة قومية، وكانـت سياسة حسيـن سرى ألا يكون لحزب أغلبيـة مطلقة فى البرلمان. وتـألفت وزارة حسين سرى واشترك فـيها أربعة وزراء من كل من الدستوريين والوفديين والسعـديين، ولكن لم يمض أكثر من أربعة شهور أو أقل حتى قدم حسين سرى استقالته فى نوفـمبر ١٩٤٩ لإخفاقه فى التوفيق بين وجهات نظر الأحزاب إزاء تعديل الدوائر الانتخابية.

وقام حـسيـن سرى بتـأليـف وزارة محايـدة لإجراء الانـتخـابات، وجاءت نـتيـجة الانتخـابات بأغلبـية ساحقة غـير متوقعـة للوفد.. وكان لابـد لحزب الأغلبيـة أن يؤلف الوزارة.. وتـساءل النـاس: كيـف يحدث ذلـك ومازال فى أذهـانهـم حادث ٤ فبـراير وصورة إقالة الملك لوزارة النحاس.

وكلف الملك النحاس بتأليف الوزارة، وتعـجب الشعب كيف ستسير الأمور، وكيف سيرأ الصـدع بين القصر والوفد.. لقد وصـل الأمر أن أتهم القصر بالاعتـداء على حياة النحـاس.. ذلك أن النحـاس كان قد تعرض لحـادثى اغتيـال وهو خارج الحكـم.. ففى إحدى المرات أطلق الرصاص عليه وهو يستقل سيارته، وفى المرة الأخرى دبرت محاولة لنسف بيته فى جاردن سيتى.

ولم تتردد حرمه السيدة زينب الوكيل حينما سئلت، أن تشير بإصبع الاتهام إلى الملك شخصياً. وزاد الشعب من تعجبه حينما أشيع أن النحاس زعيم الأمة، أسعده أن يقبل يد الملك فى أول لقاء له معه بعد تكليفه بتأليف الوزارة.

انضمامى إلى الضباط الأحرار

على أننى قبل أن أتسلسل مع مجرى الأحداث، أستسمح القارئ أن أقطع الحديث، لأتحدث عن انضمامى إلى تنظيم الضباط الأحرار، وعن نشاطنا السرى للإعداد للثورة فى تلك المرحلة الدقيقة التى كانت تمر مصر بها.

فى ربيع عام ١٩٤٩، كنت قد عدت إلى القاهرة بعد أن أمضيت مدة خدمتى فى الميدان، واستأنفت عملى مدرساً فى مدرسة المشاة.. كانت الأحداث الحزينة - التى شرحتها سلفا - قد تركت فى نفسى جرحاً عميقاً.. نفسية ثائرة على الملك الذى أقسمنا له يمين الولاء عند تخرجنا من الكلية الحربية عام ١٩٣٩ لاستهتاره بمقدرات البلاد، وعدم ثقة فى الأحزاب والجماعات السياسية القائمة لتعصبها الأعمى وأنانيتها الحزبية التى طغت على المصلحة العامة للوطن، ولما استشرى فيها من فساد - كما شرحت سلفا.

حتى جماعة الإخوان المسلمين التى كنت معجبا برسالتها الدينية وبالتضحيات التى قدمها كثير من أفرادها فى ميدان الكفاح المسلح على أرض فلسطين، كان ينفرنى منها مانسب إليها من أعمال الاغتيال أو التخريب، فلم أكن أومن بهذا السبيل فى الكفاح.

كنت كالتائه لاأجد مخرجاً.. وإذا بصيدلى فى الجيش كانت تربطنى به صلات أسرية من عهد الصبى ثم انقطعت بنا الأسباب أتقابل معه بعد أربعة عشر عاما.. كان اسمه الدكتور محمود القويسنى، وكان والده شيخ جامع السيد أحمد البدوى فى مدينة طنطا .. رجلا فاضلا مؤمناً، وكانت أسرتانا متجاورتين فى السكن، ونشأت بينهما صداقة استمرت سنى صباى، ثم انقطعت الأسباب بين الأسرتين بعد نقل والدى من مدينة طنطا.

وفى مقابلات عدة مع القويسنى علمت منه أنه ينتمى إلى تنظيم شيوعى، وتشعب الحديث بيننا إلى ماكان يجرى فى مصر من فساد وظلم، وبأن لا أمل فى إنقاذ البلاد إلا بقيام ثورة اشتراكية، تطيح بكل هذه الأنظمة الرجعية الفاسدة، وتقيم مكانها دولة العدالة والمساواة.

وأعجبنى حديث القويسنى، ولم أكن حينئذ قد قرأت شيئاً عن الفكر الشيوعى، فقد كان من الصعب الحصول على مراجع حول هذا الموضوع ، فضلا عن أن الكتب الشيوعية

كان محظور تداولها، ومن كانت تضبط لديه أية مطبوعات منها، كان يعرض نفسه للسجن والاعتقال، ولذا كان لابد أن يتم تداول هذه الكتب والمنشورات بطريقة سرية .

وأعطانى القويسنى بعض الكتيبات والمنشورات التى استهوتنى حقا، وأكببت على قراءتها ولكنها لم تشف غلتى، ولم ينجح فى إقناعى، ومن ثم أخفق فى محاولته ضمى إلى هذا النشاط.

وفى ذاك الوقت، بدأت أستعد لدخول الامتحان التحضيرى لكلية أركان حرب، وهو الامتحان الأول الذى تصفى فيه الأعداد الكبيرة من الضباط المتقدمين للكلية..وكان الامتحان النهائى سيعقد فى شهر يونيو من عام ١٩٥٠ لاختيار الضباط الذين سيلحقون بالكلية للدراسة.

وكنت ارتبطت كما أوضحت سلفا ـ بعلاقة صداقة متينة مع عبد الحكيم عامر منذ عام ١٩٣٨ أثناء دراستنا فى الكلية الحربية، إذ كان مسئول الصنف الذى ضممت إليه عند الالتحاق بالكلية الحربية، وكان صلاح سالم زميلا لى فى الصنف والدفعة، وكانت تربطنى به وشائج صداقة، ولكن ظروف التنقلات كانت تقطع اتصالاتنا بين حين وآخر.

وفى لقاء من لقاءاتى المتعددة مع عبدالحكيم عامر فاتحنى فى الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار فوافقت بحماس . وفى إحدى المرات حضر عبد الحكيم برفقة صلاح سالم، وطلب استعارة سيارتى الخاصة.. كنت أملك سيارة فيات طراز عام ١٩٤٨، وكنت أطلق عليها اسم« سبيت فاير» تشبها باسم الطائرة الإنجليزية التى استخدمت فى الحرب العالمية الثانية.

وقبل أن أؤدى الامتحان الأول لكلية أركان حرب كان سلاح المشاة يعقد لضباطه فرقة تأهيل، وكان جمال عبد الناصر يدرس لنا مادة الشئون الإدارية.

لم تكن قد توطدت علاقتى بعبد الناصر بعد .. وكنت أعرفه كزميل فى القوات المسلحة، ونقطن بالقرب من بعض فترة عدة سنين ، إذ كان يقطن فى شارع الجلالى المجاور لشارع مصر والسودان عند تقاطعه مع شارع رمسيس ، وكنت أقطن فى أول شارع مصر والسودان عند تقاطعه مع شارع رمسيس.

وكنت قد قمت عام ١٩٤٩ بتأليف أول كتاب لى بالاشتراك مع الزميل كمال

الحناوى عن مادة الشرق الأوسط التى كان يمتحن فيها الطلبة المتقدمون للامتحان النهائى لكلية أركان حرب ، ونشرنا الكتاب بعنوان «الشرق الأوسط فى مهب الرياح».

وقد أقرت إدارة التدريب فى الجيش كى يكون هذا الكتاب مرجعاً من مراجع مادة الشرق الأوسط التى تدرس لطلبة كلية أركان حرب.

وفى أحد الأيام، وبعد أن انتهى جمال عبدالناصر من إلقاء محاضرة فى مادة الشئون الإدارية للطلبة المتقدمين لامتحان كلية أركان حرب، وجدته يسأل عنى، ثم انفرد بى وقال : ممكن نشرب قهوة عندك فى البيت؟ قلت له: بكل سرور.. متى تحب؟ قال : الآن إذا لم يكن لديك مانع.

واستقل معى عربتي الفيات، وتوجهنا إلى حدائق القبة حيث انتقلت إلى منزل جديد فى شارع الدويدار، أحد الشوارع المتفرعة من شارع مصر والسودان عند اقترابه من سراى القبة.

كان عبدالحكيم عامر قد حدثنى كثيراً عن جمال عبد الناصر، وكان يبدو من حديثه أنه يكن له حباً كبيراً وتقديرا عظيماً، ولما طلبت منه بعد ضمى إلى التنظيم أن أقابله أجاب عبدالحكيم بأنه سيرتب ذلك، ولكنه أوصانى أن أسلك سبيل الكتمان فى أى حديث يدور حول التنظيم .

وكانت تعليمات التنظيم تنص على ألايتحدث أى عضو مع أى أحد من الضباط حتى لو كان صديقاً له.. ولذلك حينما قامت الثورة ظهر أن لى أصدقاء قريبين كانوا منضمين للتنظيم مثل عباس رضوان وكمال الحناوى.. وكانت مفاجأة لنا جميعاً أن نرى أنفسنا فى تنظيم الأحرار ، وقد أخفى كل منا السر عن أقرب أصدقائه.. وكان هذا الكتمان عاملا حيوياً لعدم تسرب أى أخبار عن التنظيم.

أخذ عبدالناصر يجاذبنى أطراف الحديث وهو يرتشف قهوته، وبدأ الحديث عن كتاب الشرق الأوسط فى مهب الريح، وأخذ يشيد به وبالجهد الذى بذل فيه ثم ناقشنا بعض الموضوعات التى جاءت به مثل المسألة الشرقية، والفصل الخاص ببترول الشرق الأوسط وغير ذلك من الموضوعات.

وبالطبع لم يكن عبدالناصر يهدف إلى مناقشة الكتاب سالف الذكر، ولكنه كان يريد أن يتعرف بى، فما أن انتهينا من موضوع الكتاب حتى ذكر لى بصراحة، أنه سعيد

لانضمامى للضباط الأحرار، وبأنه يعرف كل ما دار بينى وبين عبدالحكيم عامر وصلاح سالم.

واستمرت علاقتى بعبد الناصر وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم.

وحدثت بعض التطورات .. إذ اجتزت امتحان كلية أركان حرب التحضيرى فى النصف الثانى من شهر سبتمبر ١٩٤٩، وبينما كنت أستعد للامتحان النهائى الذى كان سيعقد بعد ثمانية شهور، أعلن عن مسابقة لبعثة عسكرية لانجلترا فى تكتيكات المشاة.

سفرى لبعثة فى انجلترا

كانت التعليمات التى صدرت لى ألا أرتبط بأى تحركات إلا بعد إذن من التنظيم، وأحسست برغبة فى دخول امتحان البعثة، فعرضت الأمر قبل أن أقدم طلبى على جمال عبدالناصر، فشجعنى على دخول الامتحان وقال لى: لا تسمح أن تفوتك أى فرصة تعليمية .. وعاد فسألنى: ولكن هل ستستطيع أن تجمع بين البعثة وبين امتحان كلية أركان حرب النهائى.. أجبت : سيكون لدى أربعة شهور بعد عودتى من انجلترا ، وأظن أنها كافية.

وقدمت طلبا بدخول امتحان البعثة، وأجرى الامتحان بعد أسبوع، وتقدم إليه عدد من الضباط المرموقين فى سلاح المشاة برتبة الصاغ واليوزباشى، ليتم اختيار واحد منهم لإيفاده للبعثة.

وأعلنت النتيجة وفزت والحمد لله بالمرتبة الأولى فى امتحان المسابقة..ولم تمر أيام قلائل حتى كنت أغادر أرض الوطن لأول مرة فى حياتى، مبحرا على سفينة تركية اسمها «أضنه» إلى مرسيليا، حيث أستقل القطار إلى ميناء «كاليه» الفرنسى على بحر المانش، ثم كان على أن أعبر المانش بإحدى الناقلات البحرية إلى بلاد الإنجليز.

كنت سعيدا بهذه الرحلة سعادة مابعدها سعادة.. شاب فى التاسعة والعشرين من عمره، يسافر إلى بلاد كان السفر إليها يعد حلما جميلاً.. وكنت قررت أن أمضى فى باريس عدة أيام وأنا فى طريقى إلى لندن... كنت تواقا إلى أن أرى باريس التى قرأت

عنها كثيرا والتى كانوا يطلقون عليها مدينة النور.. وكنت أريد أن أرى الفرنسيين عن قرب.. هؤلاء الذين حضر أجدادهم إلى مصر بقيادة نابليون ليغزوا مصر بحجة تخليصها من ظلم المماليك .. كنت شغوفاً برؤية معالم باريس ومتاحفها الشهيرة ، وكنت أحلم بأن أرى ذلك البلد الذى قامت فيه ثورة الحرية.. الإخاء .. والمساواة.

وقضيت أسبوعا فى باريس وأنا فى طريقى إلى إنجلترا كدت لا أغفو فى تلك الفترة إلا لماما .. لقد كنت أريد أن أرى أكثر ما يمكن رؤيته..وبالطبع لم تكف هذه المدة فأجلت جزءا من برنامجى إلى مابعد انتهاء البعثة وعودتى إلى أرض الوطن.

كانت بعثتى ستبدأ فى السابع عشر من أكتوبر عام ١٩٤٩ بمدرسة المشاة البريطانية فى قرية «وورمنستر» وهى قرية جميلة هادئة تقع فى جنوب انجلترا وتبعد عن لندن ساعة زمنية بالقطار.

وقررت أن أندمج مع الشعب الإنجليزى.. كنت شغوفاً بأن أعرف طبيعة هذا الشعب الذى استعمر بلادى لما يربو على سبعين عاماً، وحمله من الويلات ما تنأى عن حمله الجبال.

كنت أمقت كلمة «إنجليزى»، ولكن ما أن عشت فى بلاد الإنجليز، حتى تغيرت الصورة فى ذهنى .. لم أر فى هذا الشعب صورة الرجل القبيح المدجج بالسلاح يطعن المواطنين فى بلادى.. ولم أر فيه صورة الرجل الصلف المتغطرس يتعالى على الحكام المصريين، ويذل أعناقهم، ولم أر فى هذا الشعب صورة الساسة البريطانيين يعلنون الوعود الكاذبة ، أو يخادعون الشعوب الصغيرة.

تغيرت الصورة كلية فى ذهنى، إذ رأيت شعبا يمقت الكذب والخداع، بسيطا فى مظهره، منظماً فى حياته، لاتحس هناك أنك غريب، فالمعاملة سواسية بين الناس، أمناء فى معاملاتهم، يقدرون المسئولية.. إذا تحدثت إليهم لاحظت الأدب الجم الذى يتسم به أغلبية الشعب.

فهنا أيقنت أن ثمة فارقاً بين الشعوب وبين الحكام الذين يحكمونهم، وأدركت أن لعبة السياسة لعبة غير شريفة، لا تعبر فى الغالب عن أمانى الشعوب ولا عن طبائعهم .. حتى فى الديموقراطيات التى تدعى حكم الشعب للشعب ، لا تعبر حقيقة عن أمانى الشعب وآماله.

كان لم يمر على نهاية الحرب العالمية الثانية أكثر من ثلاث سنوات، ومع التكاليف الباهظة التى كبدتها الحرب للخزانة البريطانية ، فقد استطاعت الحكومة البريطانية أن تقضى على مشكلات التموين بنظام دقيق فى استخدام البطاقات.. ولاحظت أن الشعب البريطانى لديه وعى كبير بالمسئولية الجماعية تجاه الدولة.. فلا سوق سوداء، ولامحاولة للغش والتدليس ، أو غير ذلك مما يظهر إثر الحروب.

وقد شدتنى عدة أحداث كان لها انطباع طيب فى نفسى، فهى تبين مدى حرص الإنجليز على أمانة العمل، وعلى احترام الحقوق والواجبات.

فمثلاً كان قائد مدرسة المشاة البريطانية يهوى صيد الأرانب البرية.. وكان يخرج للصيد فى عطلة آخر الأسبوع، ويرافقه فى رحلته ضابط طالب فى البعثة من ساحل الذهب (غانا) وكان يدعى كابتن «أوتو» .. وربطت رحلات الصيد الاثنين بصداقة متينة، حيث كان الثانى صياداً ماهراً.

وكان كابتن أوتو يظن أن هذه العلاقة ستفيده فى التقدير الذى سيحصل عليه عند انتهاء البعثة، فكان يزهو بين أقرانه بأنه سيحصل على أعلى تقدير.

وانتهت البعثة، فجمعوا جميع الطلبة من إنجليز وأجانب أمام مكتب قائد المدرسة.. وكان كل ضابط ينادى عليه ثم يدخل إلى مكتب القائد، ليقرأ له القائد التقدير والملاحظات التى كتبت فى تقريره.

وجاء دور كابتن «أوتو» فدخل إلى مكتب القائد، وقد بدت على وجهه بوادر السعادة، وارتسمت على شفتيه الغليظتين ابتسامة صفراء، ولكن ما أن خرج من مكتب القائد حتى أدرك الضباط زملاؤه التقدير الذى حصل عليه .. لقد خرج فى خطى متثاقلة وقد علت وجهه مسحة من اكتئاب.. وحينما سأله أحد رفاقه المنتظرين دورهم عن التقدير الذى حصل عليه، أجاب كابتن أوتو فى أسى : «جيم ناقص» أى أقل من المتوسط.

وثمة حادث آخر له مغزاه ودلالته.. فقد كان معينا لكل ضابط فى البعثة جندى إنجليزى يعمل كمراسلة له، يقوم بتنظيف غرفة نومه، ويشعل الفحم فى المدفأة، ويقوم بكى ملابسه وماشابه ذلك من مهام.

وفى إحدى الليالى رأيت أحد الضباط الأفريقيين، يؤنب الجندى المعين لخدمته وكان يدعى«لوفتون» لأنه تأخر عن موعده، واعتذر الجندى بأنه كان يتناول عشاءه، ولكن الضابط الأفريقى استمر فى تأنيبه له.. وحينئذ قال له الجندى الإنجليزى فى حزم : ياسيدى ، إن تناولى عشائى فى موعده حق لايستطيع حتى الملك أن يحرمنى منه.

وأعجبت بشجاعة الجندى البريطانى ، وتدخلت لإنهاء المشاحنة.

وحدث أثناء إقامتى فى المدرسة ، أن قام أحد الضباط الإنجليز ويدعى ميجور براون بالتندر على الملك فاروق أمامى فى ميس الضباط، ويبدو أنه كان ثملاً.. وتدخل الضباط الإنجليز الذين كانوا موجودين فى الميس، واعتذروا نيابه عنه، على أنه ثمل لا يعى مايقول.. ولكننى لم أقبل العذر.. إذ اعتبرت هذه إهانة لبلدى مهما كانت شخصية الحاكم الذى يحكمه.. وقدمت تقريرا فى الضابط سالف الذكر، وطلبت إلغاء بعثتى والعودة إلى أرض الوطن احتجاجاً على سفاهة الضابط البريطانى.

وفوجئت فى مساء اليوم التالى بجمع جميع طلبة البعثة ومدرسيها على العشاء على غير العادة، فالضباط يتناولون عشاءهم فرادى فى المدة التى تحدد للعشاء من الساعة السابعة إلى الساعة الثامنة.. وقام مدير المدرسة يتحدث قائلا إن الميجور براون ارتكب خطأ كبيراً مع زميل له فى الدراسة،واعتذر عن تصرف الضابط المذكور، وأمر الميجور براون بالقيام والاعتذار لى أمام جميع ضباط البعثة.

لقد كنت أومن أن من حق أى مواطن أن ينقد حاكمه ، ولكن الوطنى الشريف لايسمح لأجنبى أن يهين حاكمه مهما كانت صورته، فهذا الحاكم رمز لبلاده، وفى إهانة الأجنبى له إهانة لبلاده.

الملك يغضب على المعارضة

عدت من لندن فى منتصف شهر فبراير عام ١٩٥٠ بعد انتهاء البعثة، وكان مصطفى النحاس قد قام بتأليف وزارة وفدية فى الثانى عشر من يناير عام ١٩٥٠ بعد أن حاز الوفد فى الانتخابات على غالبية ساحقة ـ كما أشرت سلفا.

وكان الوقت قد أزف، واقترب موعد الامتحان النهائى للالتحاق بكلية أركان حرب واتصلت بعبد الناصر وعبد الحكيم عامر بعد عودتى، وقدما لى العون الكبير فى التأهب للامتحان، وتزويدى بالمراجع التى كان يتعسر الحصول عليها.

وأديت الامتحان فى يونيو ووفقنى الله سبحانه وتعالى، والتحقت بكلية أركان حرب لأقضى بها عاما كاملاً فى دراسة مكثفة.

جاء الوفد إلى الحكم، وكان الإنجليز راغبين فى إعادة المفاوضة مع مصر، للوصول إلى وضع مستقر، وبخاصة بعد أن اتجهوا إلى تخفيف أعباء تكاليف الاحتفاظ بقوات عسكرية كبيرة فى قواعدها فيما وراء البحار.. كما كانوا يريدون أن تتم المفاوضة مع حكومة تمثل الأغلبية.. ولذا ما أن جاءت وزارة النحاس الأخيرة، حتى أعلن فى خطاب العرش أن الحكومة ستبدأ التفاوض مع لندن.

على أن ثمة حادثاً ظهر فجأة خلال شهرمايو عام ١٩٥٠ هزّ القصر، وجذب التفات الشعب المصرى، إذ ظهرت الصحف صباح يوم وقد نشرت بياناً باسم كريم ثابت المستشار الصحفى للملك، يعلن أن الملكة نازلى أم الملك فاروق تعتزم تزويج ابنتيها القاصرتين الأميرتين فائقة وفتحية من فؤاد صادق ورياض غالى اللذين كانا يعملان فى سكرتارية الملكة. وكانت الملكة نازلى قد غادرت البلاد منذ مايقرب من أربع سنوات إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أقامت هى وابنتاها وحاشيتها..وكان الناس يعلمون أنها تعالج فى أمريكا، حتى فوجئوا ببيان المستشار الصحفى.

واندهش الناس لهذا النبأ، وتعجب البعض كيف سيتم الزواج بين فتحية ورياض غالى المسيحى، إذ لايجوز شرعاً تزويج مسلمة من مسيحى.. ومع أنه أعلن أن رياض غالى قد اعتنق الإسلام، فلم يخفف ذلك من استنكارهم للطريقة التى تم بها الزواج.

كان هذا الحديث مثار الناس قاطبة، وبخاصة أن الصحف المصرية استخدمته كمادة لترويج صحفها، فأخذت تنشر عنه كل مايصل إليها.

وكان الملك فاروق ناقماً على تصرف أمه، وحاول أن يعيدها والأميرتين من الولايات المتحدة، إذ طلب من حكومة واشنطن إخراجهن من بلادها، بعد أن أخفق سفير مصر فى واشنطن فى إقناع الملكة الأم بالعدول عما تنويه.. ولكن مساعيه أخفقت، فالقوانين الأمريكية لاتجيز للحكومة الأمريكية أن تتخذ مثل هذا الإجراء.

وبلغ سخط الملك على أمه أن طلب الملك من الأمير محمد على رئيس مجلس البلاط الملكى أن ينظر المجلس فى هذا الأمر.. واجتمع مجلس البلاط، وقرر التحفظ على أموال الملكة والأميرتين، وعين نجيب سالم ناظر الخاصة الملكية حارسا على أموالهن..

وقام الملك بحرمان الملكة والأميرتين من ألقابهن.

ولم تمض أيام قلائل من هذا الحادث، حتى صدم الرأى العام بما ظهر فى استجواب مصطفى مرعى للحكومة حول صفقة الأسلحة والذخائر الفاسدة ـ التى تحدثت عنها من قبل ـ وحول ذمة كريم ثابت المستشار الصحفى للملك، الذى قيل أنه استولى على خمسة آلاف من الجنيهات، من أموال جمعية المواساة بالإسكندرية بأمر من مديرها الدكتور أحمد النقيب.

وقبل أن ينتهى شهر يونيو من عام ١٩٥٠، كان الملك قد قرر السفر إلى أوروبا متنكرا باسم فؤاد باشا المصرى.. ليقضى الصيف فى مصيف دوفيل بفرنسا.. وجاءت الأنباء من دوفيل تقص روايات وقصصا عن مجون الملك.. غانيات تحتشد فى سهرات الملك، وموائد تدار حتى الصباح وتبعثر عليها الأموال بلاحساب، ومغامرات غرامية سافرة للملك كانت مجال للحديث عنها فى كل مكان فى العالم.

وأصبح الملك محل تندر صحف العالم أجمع، وانتشرت فى عواصم أوروبا أنباء هذه المغامرات، فاستغلتها الدعاية الأجنبية، وأخذت تثيرها للتشهير بالملك المصرى .

وصحب هذه الأحداث، إعلان زواج الملك من ناريمان التى كانت مخطوبة إلى الدكتور زكى هاشم الموظف بالسلك الدبلوماسى.. وتندر الشعب المصرى بقصة ملكهم الذى خطف خطيبة مواطن، وبالأسلوب الذى تمت به الخطبة.. فقد ذاع أن الملك بعد أن طلّق الملكة فريدة كلف نجيب الجواهرجى بالبحث له عن فتاة تصلح زوجة له.. وكانت ناريمان قد توجهت برفقة أمها إلى محل نجيب الجواهرجى كى تختار خاتما من الماس يقدمه لها خطيبها الدكتور زكى هاشم كهدية للزواج.

فلما رآها نجيب الجواهرجى اتصل فورا بالملك تليفونياً، وأبلغه أنه عثر على العروس المنشودة.. وحضر الملك توآ إلى متجر الجواهرجى، فأعجبته ناريمان.. وبعد أن تحدث إليها اختار لها خاتما ثمينا نادراً ثم وضعه فى إصبعها.

وهكذا تمت خطبة الملك لناريمان وقد استغل هذا الحادث أسوأ استغلال، فلما قامت

الدعاية بنشر هذا الحادث بجانب ما عرف عنه من مغامرات عاطفية ومن إتجار فى الأسلحة الفاسدة، ومن تدخل فى أمور الدولة وانتهاك للدستور، انقلبت صورته فى أعين الشعب، وأصبح صورة قبيحة لملك مستهتر يلعب بمقدرات شعب، وفقا لنزواته وأهوائه.

وانتهت أشهر الصيف حيث الهدوء والراحة، وعاد الملك إلى القاهرة وأصبح الناس يعرفون من أمور الملك الخاصة ما يدعو إلى السخرية والاشمئزاز، بالرغم من أن الحكومة كانت تمنع دخول الصحف الأجنبية المعادية إلى مصر، أو يقوم الرقيب بنزع الصفحات التى تنشر أنباء فضائح الملك. وحاولت المعارضة أن تقف أمام هذا التيار الجارف، فقررت أن توجه إلى الملك كتابا بمجرد وصوله إلى أرض الوطن.. وفعلا قام عدد من ممثلى الأحزاب المعارضة بتوجيه كتاب قاس عنيف إلى الملك موقع عليه منهم، وسلم إلى الديوان الملكى عند وصول الملك إلى الإسكندرية. وبالطبع لم يتقبل الملك الكتاب واشتاط غضبًا واعتبر الكتاب إهانة لذاته لن يغتفرها.

أما الحكومة وعلى رأسها النحاس، فقد اعتبرت أن ما قامت به المعارضة عمل إجرامي لن تسكت عليه، وقامت بمنع نشر الكتاب سالف الذكر فى الصحف، ومصادرة الصحف التى نشرته.

وعاشت البلاد فى حالة من القلق والسخط، وأصبح الشعب ساخطا على ما يجرى فى البلاد على يد الملك المستهتر، وحكومته التى تفرط فى حقوقها لإرضاء نزوات الملك.

خلية التنظيم فى العريش

قضيت عام ١٩٥١ فى كلية أركان حرب، وتخرجت منها فى أواخر الصيف.. كنت ارتبطت فى هذا العام بجمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم.. وكانت لقاءاتنا بين حين وآخر لتبادل المعلومات وتحليل ما يجرى فى البلاد، ومحاولة تجنيد ضباط للتنظيم، وتوزيع ما يعد من منشورات.

وبالرغم من أن دورتنا فى كلية أركان حرب كانت تضم ضباطا من التنظيم، فإننا لم نكن نعرف بعضنا البعض.. وكانت رئاسة الجيش قد قررت توزيع ضباط هذه الدورة

على الوحدات كى يرفعوا من مستوى التدريب بها، بدلا من إلحاقهم فى رئاسات الجيش أو رئاسات التشكيلات.

وعند التخرج عينت أركان حرب التدريب والعمليات للكتيبة الثالثة عشرة مشاة التى كانت تعسكر فى منطقة أبو عوجيلة بسيناء.. وكان عبدالحكيم عامر يعمل فى ذاك الوقت فى رئاسة المشاة، فعمل على تعيينى فى هذه الكتيبة لمصلحة التنظيم، فقد كان هو أيضا على وشك النقل إلى الفرقة الرابعة المشاة فى رفح.. كذلك ضم صلاح سالم إلى هذه الفرقة.

وسافرت إلى وحدتى الجديدة بعد أسبوع من التخرج فى كلية أركان حرب.. وقبل سفرى إلى سيناء، تم الاتفاق على أن يكون منزل البكباشى يوسف صديق فى العريش مركزا لاجتماع خليتنا.

وبدأت عملى الجديد فى الكتيبة.. وكانت تتخذ مواقع دفاعية فى منطقة أم كتاف على طريق العوجة ـ أبوعوجيلة.. وكانت أبوعوجيلة تبعد عن العريش على طريق العريش ـ الإسماعلية بحوالى خمسين كيلومتراً.. ولذا كان تحركنا إلى العريش من العمليات العسيرة، وبخاصة بعد أن ضم حديثاً على الكتيبة البكباشى كامل نور الدين الذى نقل من المخابرات الحربية ليعمل كقائد ثان للكتيبة.. وكان كامل نور الدين يميل إلى حب الاستطلاع وإلى دس أنفه فى شئون الآخرين.. ولكن الله يسر أمرنا، إذ نقلت الكتيبة إلى العريش بعد شهر، وأصبح الاتصال عملية ميسرة، فتحركات الضباط من العريش إلى رفح وبالعكس كانت عملية عادية لاتدعو للريبة.

وتجمعت خلية للتنظيم فى بيت البكباشى يوسف صديق بالعريش، وقد ضمت كلاً من الصاغين عبدالحكيم عامر وصلاح سالم، والبكباشى طيار جمال سالم والبكباشى عبدالمنعم عبدالرءوف، والبكباشى طيار بهجت مصطفى وأنا وكنت برتبة الصاغ حينئذ.

وبعد قليل نقل الضابط الحر صلاح سعدة من القنطرة إلى كتيبتنا بالعريش فانضم إلى هذه الخلية.

وكنت قد كلفت قبل أن أتحرك إلى سيناء، بأن أجند أكبر عدد ممكن من ضباط

الكتيبة بعد اختيار دقيق.. وكانت عملية صعبة للغاية، فأى خطأ فى الاختيار قد يؤدى إلى كشف التنظيم، أو يهدد نشاطه.

وحينما استلمت عملى بالكتيبة صدمت بمستوى التدريب الذى كانت عليه الكتيبة، وحاولت أن أتعرف على الضباط فى الكتيبة، ولم أستطع أن أضم فى بادئ الأمر للتنظيم سوى ضابطين هما اليوزباشى عمر محمد على والملازم أول سعيد حليم.

كان هدفى هو أن أرتقى بمستوى الكتيبة القتالى والثقافى، ولذا بدأت فى عمل برنامج للتدريب يستغرق فترة التدريب السنوية.. وكان قائد الكتيبة القائمقام أركان حرب عبدالفتاح سلطان قد نقل أركان حرب للفرقة الرابعة مشاة فى رفح، وعين بدلا منه القائمقام أحمد شوقى.. وكانت قيادته للكتيبة هى الاختبار العملى لترقياته المستقبلة، ولذا شجعنى على تنفيذ خطتى، ووضع كل إمكانات الكتيبة تحت تصرفى.

واستطعت أن أرتفع بمستوى الكتيبة التدريبى، فنالت الكتيبة المركز الأول فى التدريب.

وفكرت فى رفع مستوى الكتيبة الثقافى، فأنشأت مجلة شهرية كان يحررها الضباط والجنود، وكنا نطبعها فى إحدى المطابع الصغيرة بالأزهر وتدعى مطبعة الشبكشى.

وواجهتنا مشكلة التمويل، ولكن الضباط تحمسوا للفكرة وساهموا فى تكاليف طباعتها، كما ساهم «كنتين» الكتيبة بجزء من أرباحه لتمويل المجلة.

وظهرت المجلة فى العريش، ووزعت على ضباط الكتيبة وجنودها، كما أهدينا للوحدات الأخرى نسخا منها.. وكان يسير إلى جانب ذلك برنامج لمحو أمية كثير من الجنود، فاستطاعوا بعد وقت أن يقرأوا مجلتهم.

كانت مجلة كتيبتنا أول مجلة عسكرية مطبوعة ومصورة تظهر فى الجيش على مستوى الكتيبة.. وقد أغرت الفكرة بعض الكتائب الأخرى، فقامت بإصدار مجلتها الخاصة. والواقع أن إصدار هذه المجلة كان يهدف إلى تغطية نشاط الكتيبة السرى، فقد بدت الكتيبة وكأنها موالية للملك.

وأجهدت نفسى كى أجند للتنظيم ضباطا من الكتيبة فلم أوفق لاعتبارات عديدة منها: أن أغلب ضباطها لم يكن لهم اهتمام بالنواحى السياسية وبما كان يدور فى البلاد، كما أن بعضا منهم كان لايتورع أن يبلغ عن أى نشاط يلاحظه.

ولكن لم يمر وقت طويل حتى وجدت ضالتى المنشودة، إذ ضم إلى الكتيبة دفعة جديدة من الضباط حديثى التخرج من الكلية الحربية.. انضم خمسة ضباط برتبة الملازم ثان هم: نهاد منير، فؤاد عبدالحى، مصطفى أبوالقاسم، محمد على كامل، محمد السيد عفيفى.. ونجحت فى تجنيدهم جميعا لتنظيم الضباط الأحرار.

كنت آمل فى هذه المجموعة خيرا، فعنيت بتدريبهم، وأشركتهم فى المشروعات التدريبية، كما كنت أجتمع مع الضباط الأحرار فى الكتيبة لأنقل إليهم ما يصلنا من معلومات، أو أكلفهم بأى مهام يطلبها التنظيم.

وكنا نجتمع بحرص، حتى لايشتم أحد بنشاطنا، كما كانت تعقد الخلية الرئيسية اجتماعات أسبوعية فى منزل يوسف صديق المجاور لمحطة سكة حديد العريش.

وكاد البكباشى كامل نور الدين قائد ثان الكتيبة الثالثة عشرة أن يكشف اجتماعاتنا فى بيت يوسف صديق.. إذ كان معتادا أن يتوجه إلى محطة حديد العريش كل مساء لينتظر القطار القادم من القاهرة، ويتسلم من مندوب البريد القادم فى القطار خطابا، أو بعض الحوائج التى تصله من بيته فى القاهرة.

وفى إحدى الأمسيات لمح البكباشى كامل نورالدين عربتى الجيب العسكرية تقف بجوار منزل يوسف صديق.. وسأل السائق عنى، فعرف أننى داخل منزل يوسف صديق.

وفى صباح اليوم التالى وبعد طابور الصباح، بادرنى كامل نور الدين بقوله: أنت بتروح تعمل إيه ياحضرة الصاغ عند يوسف صديق.. أنتوا بتحششوا؟ ولم أسمح له بتكملة حديثه فقلت له: احترم نفسك يا حضرة البكباشى.. وتركته.

وأبلغت التنظيم بما جرى، فغيرنا موعد الاجتماع، وقررنا عدم ترك عرباتنا أمام منزل يوسف صديق.

وكنا ندرج أسماء ضباط الوحدات فى ثلاثة كشوفات: الكشف الأول يضم الضباط الأحرار الذين سيقومون بالعمل الإيجابى، والكشف الثاني يضم أسماء من لايشكلون خطرا بعد قيام الثورة، والكشف الأخير يضم أسماء الذين يعتقلون مع قيام الثورة.

ومن الطريف أن اسم كامل نورالدين كان مدرجا فى الكشف الخاص بالقسم الثالث.. فلما قامت الثورة، وتقرر بقاء الضباط من رتبة البكباشى فما فوق بمنازلهم إلى حين صدور تعليمات بشأنهم، حاول البكباشى كامل نورالدين أن يظهر تأييده ولكنه لم

يفلح.. وتذكرت ماقاله فى العريش فبادرته بقولى: فاكر اجتماعات العريش فى بيت يوسف صديق.. إنها كانت تعد لهذا اليوم.

ولم ينبس كامل نورالدين ببنت شفة.

ومرة أخرى كاد البكباشى المذكور أن يكشف نشاطنا.. فقد تسلمت عددا من صور منشور كى أقوم بتوزيعها بمعونة ضباط الكتيبة على بعض الوحدات المعسكرة فى العريش.. كنت قد عدت بهذه المنشورات ليلا إلى غرفتى فى ميس الضباط بالكتيبة، وكانت غرفة كامل نورالدين مجاورة لغرفتى.. وبينما أهم بدخول غرفتى وجدت كامل نورالدين أمامى وقد حملت المنشورات مطوية فى يدى.

وسألنى: جاى منين ياحضرة الصاغ، وإيه الأوراق اللى شايلها ؟ فلم أرد عليه ودخلت غرفتى وأغلقت الباب علىّ.. ثم أخفيت المنشورات داخل حشية حتى الصباح.. وقمت مبكرا وأعطيت هذه المنشورات لأحد ضباط التنظيم الذى قام بعد ذلك بتوزيعها.

وفى طابور الصباح قابلنى البكباشى المذكور، وعاتبنى فى تصرفى معه، فاعتذرت له بأننى كنت أعانى من صداع شديد فى رأسى.

أردت أن أقص هذين الحدثين لأبين المخاطر التى تحف بالعمل السرى، وبخاصة داخل قوات عسكرية نظامية، كل خطوة فيها محسوبة، وكل حركة فيها مراقبة.

سقوط حكومة الوفد وحريق القاهرة ٥٢

أعود للحديث عن حكومة الوفد، وعن الأحداث التى تطورت فترة خدمتى بسيناء. كانت الحكومة سائرة فى مفاوضاتها مع الإنجليز حول جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس.. تلك المفاوضات التى استغرقت فترة طويلة من الزمن بدون أن تصل إلى نتيجة، إن لم تكن وصلت إلى طريق مسدود، مما حدا بالنحاس أن يفكر بصورة جدية فى إلغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها.

وقد قام النحاس بإعلان هذا الإلغاء فى الثامن من أكتوبر عام ١٩٥١ فى خطاب له ألقاه فى مجلس النواب.. وذكر أن الحكومة المصرية تضع نصب عينيها كل الاحتمالات التى قد تنتج من إلغاء المعاهدة، وأنها نظمت خطواتها لتجعل إلغاء المعاهدة واقعا فعليا.

ولكن إنجلترا أعلنت تمسكها بمعاهدة عام ١٩٣٦، وبأنه لايجوز دوليا أن يكون إلغاء المعاهدات من جانب واحد.. ولـم يعبأ النحاس بما أعلنته انجلترا، فقـامت حكومته بإعداد التشريعات التى اقتضاها الإلغاء، ومنها تغيير الدستور بجعل لقب «ملك مصر والسودان» بدلا من لقب ملك مصر.

وأقر البرلمان الوفدى هذه التشريعات، ولم تعترض المعارضة على إلغاء المعاهدة، وإن كان الوفد لـم يعد الدولة إعداداً كافياً لمواجهة هـذا الموقف الخطير. ولـم تمر أسابيع قليلة، حتى قام الملك بتعيين حافظ عفيفى مدير بنك مصر رئيسا للديوان الملكى.. وأعلن رئيس الديوان عدم موافقته على إلغاء معـاهدة ١٩٣٦، وكان الوفد غير راض عن تعيين حافظ عفيفى رئيسا للديوان، ومن ثم أثار الوفد حملـة عنيفة على هذا التعيين استمرت فترة من الزمن.

وكان إلغاء المعـاهدة الورقة الرابحة التى يلـعب الوفد عليها، فأصرت الحـكومة على تنفيذه، وأصدرت أوامرها إلى الآلاف من العمال الذين يعملون فى المعسكرات البريطانية أن يتـركوا أعـمالهـم، وإلى المقـاولين والـتجار الـذين يـرتبطـون مع الجيـش الإنجلـيزى بتعهدات، أن يوقفوا التعامل معه.

وتوتر الموقف بين الحكـومة المصرية والإنجليز.. إذ رد الإنجليز على ذلـك بأن استجلبوا عمالا من قبرص ومالطة بدلاً من العمال المصريين واعتمدوا على تموين الجيش من خارج مصر.

وتحولت القطيعة السلمية إلى قتال مسـلح، إذ شجعت الحكومة على تشكيل فرق من الفدائيين من شباب الجامعات وشباب الإخوان المـسلمين، وبدأت هذه الفرق تقوم باغتيال من تصل إليهم أيديهم من الجنود الإنجليز.

ولـم يسكت الإنجليز على هذا النشاط، فقابلوه بمنتهى العنف والقسوة، ووصل الأمر أن أعلنـوا يومًا ما، أنهـم سيدمرون قريـة كفر عبده القـريبة من الســويس بحجة أنـها تأوى الفدائيين الذين يحاولون نسف محطة المياه القريبة منها.

وتحدت الوزارة الإنجليز، فأمر فؤاد سراج الدين وزير الداخلية قوات الشرطة بالسويس

أن تمنع الإنجليز من تحقيق مآربهم.. وبالطبع لم تستطع هذه القوة التى ليس لها خبرة بالحرب أن تقاوم القوات البريطانية المدربة، فقام الإنجليز بنسف قرية كفرعبده وإزالتها.

ولايجوز أن أمر على هذه الأحداث دون أن أتحدث عن معركة زيتية شل.. التي برهنت على تعاون المصريين عسكريين ومدنيين في أوقات المحن، ومدى تضحياتهم في سبيل الوطن.

ففي الثالث من شهر ديسمبر عام ١٩٥١ نشبت معركة بين المواطنين المصريين والقوات البريطانية عند مدخل السويس بجوار خزانات البترول الضخمة في المنطقة المعروفة بزيتية شل، وقد تحصن المواطنون المصريون بالمنازل، وانضم إليهم رجال الشرطة، وحاول القائد البريطانى أن يحاصر الأهالى وقوات الشرطة، فدفع بحوالى خمسين دبابة نحو معمل تكرير البترول الأميرى، وأرسل عددا من جنود المشاة الإنجليز محملين فى عربتين لاستطلاع الطريق.

وتقدم الجنود البريطانيون يطلقون النار فى جنون، ولكن قوات الشرطة والأهالى استطاعوا أن يقضوا على الجنود البريطانيين المحملين فى السيارتين، وعلى رأسهم الميجور «روز» الذى كان ينتمى إلى العائلة الملكية البريطانية.

وجن جنون الجنرال «أرسكين» القائد العام البريطانى عندما وصلته هذه المعلومات، فقرر الانتقام بعنف.. ومن ثم كانت عملية مذبحة الإسماعيلية التى دفع فيها جنود بلوكات النظام حياتهم أمام قوات الإمبراطورية البريطانية العدوانية.

لقد تحرش الإنجليز بالشرطة فى مدينة الإسماعيلية، إذ أمرت قوات بلوك النظام المصرية المجتمعة فى دار المحافظة المصرية بالإجلاء عن الدار، ولكن وزير الداخلية المصرى أمر بالمقاومة وعدم الاستسلام للإنجليز.

وفى يوم الخامس والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ أطلق الإنجليز مدافعهم على الدار، فقتلوا ما يزيد على ثمانين جنديا، وانتهى الأمر بانسحاب القوة المصرية مثخنة بجرحاها وقتلاها.

وسرعان ما انتشرت الأنباء عن هذه المجزرة الرهيبة غير المتكافئة من الإذاعة والصحف.

وفى صباح اليوم التالى كانت تسود البلاد موجة من الغضب والاستياء، احتجاجا على تصرف وزير الداخلية.. وأذكر أننا كتنظيم للضباط الأحرار ناقشنا الموقف المتدهور فى البلاد، ووصلنا فى تحليلنا النهائى إلى أن ما يحدث ليس إلا نتيجة للتطور الطبيعى للفوضى والفساد الذى استشرى فى القصر، وسكوت الحكومة على هذه المساوئ إيثاراً للدعة والسلامة.

كنا نتساءل: وما الحل؟ اقترح البعض الاغتيالات السياسية، ولكن كان الرأى الغالب يرى أن الاغتيالات لن تحل المشكلة، فهى أعمق بكثير من التخلص من أشخاص.

وكانت المنشورات التى يصدرها التنظيم بمثابة صحيفة أكثر منها أسلوب للإنذار والتهديد.. ووصلنا فى النهاية إلى أنه لابد من تغيير النظام.

وفى أحد المنشورات التى أصدرها التنظيم حدد برنامجه فى الست نقاط الشهيرة المعروفة.

وكان الإنجليز يتحكمون فى القطارات القادمة من غزة والعريش.. وفى بادئ الأمر أصدروا تعليمات، بأن تغلق نوافذ القطارات المارة فى منطقة القنال لدواعى الأمن، فما كاد القطار يصل إلى محطة قنطرة شرق حتى يتم إغلاق النوافذ إلى أن يصل القطار إلى محطة الزقازيق.. وتطور الأمر، بعد حوادث الفدائيين، فأصبح للإنجليز الحق فى تفتيش القطارات القادمة من سيناء.

ووصلتنا الأنباء بأن قوات بلوك النظام فى منطقة القاهرة تجمعت وتحركت فى شبه مظاهرة إلى جامعة فؤاد الأول (القاهرة)، واجتمعوا بطلبة الجامعة، وخطب البعض قائلا بأن الشرطة مهمتها حفظ الأمن وليست من واجبها محاربة الجيوش المسلحة.

وبعد أن انتهت الخطب، توجهت قوات بلوك النظام نحو مبنى مجلس الوزراء لتعلن احتجاجها، ثم اتجهت إلى قصر عابدين تعلن إستياءها للملك.. وبالطبع كان تجمهر الشرطة وزحفها فى شكل مظاهرة يعد عملا خطيرا، وينذر بأحداث جسام لايعلم مداها إلا الله.. فالشرطة قوات نظامية واجبها حفظ الأمن، وهى مسئولة عن إعادة النظام لا أن تقوم بالعصيان والتمرد. ولذا كان الناس يتنبأون بأن ثمة مجزرة سوف تحدث فى القاهرة لو نزل الجيش إلى الشوارع.

ولكن الملك خشى نزول الجيش، إذ توقع احتمال انضمام الجيش إلى قوات الشرطة،

مما قد ينجم عنه استيلاؤه على السلطة.. فالتاريخ ملىء بالأمثلة التى استولت فيها الجيوش على زمام السلطة حينما صدرت لها الأوامر بالنزول إلى الشوارع لإعادة النظام، لأن من الصعب أن يسدد الضابط أو الجندى سلاحه إلى صدور أبناء وطنه.. أليس هو واحد منهم؟ وفى الغالب ينضم الجيش إلى الشعب وينهي الفوضى، ويقضى على نظام الحكم المضطرب.

على أن الأحداث تطورت بعد ذلك بصورة بشعة، ولم ير الملك بدا من نزول الجيش لإعادة النظام إلى العاصمة التى أصبحت شعلة من نار.

فبينما كان الملك يقيم مأدبة ملكية لضباط جيشه احتفالا بمولد ولى عهده الأمير أحمد فؤاد وتقربا إلى الضباط ـ بعد أن وصلته أنباء عن نشاط لضباط يطلقون على أنفسهم اسم الضباط الأحرار ـ قامت جماعات من المخربين وأشاعت الفوضى فى القاهرة، وقامت بحرق متاجرها الكبرى وفنادقها وملاهيها وكل ماتصل إليهم أيديهم.. فاشتعلت النار، وأصبح وسط القاهرة قطعة من لهب، تنذر شررها بخراب لم تشهد مصر مثله من قبل فى تاريخها الحديث.

والغريب أن رجال الشرطة كانوا لايتعرضون للعابثين إن لم يشتركوا معهم، لقد بدأت هذه الجماعات بحرق كازينو أوبرا فى ميدان الأوبرا، ثم اتجهت إلى شارع فؤاد فأحرقت المتاجر الكبرى، ثم توجهت نحو فندق شبرد الشهير وأشعلت فيه النار.

وما هى إلا لحظات حتى كانت الجماعات من كل فج تشترك فى هذه الجرائم، وأندس اللصوص ليسرقوا ولينهبوا.. وانتشر الناس حتى وصلوا إلى شارع الهرم يحرقون ويخربون فيه إلى ساعة متأخرة من الليل.

وبينما كان الملك يولم ضباط جيشه ويعلن لهم أنه أهدى ولى عهده للجيش، كانت القاهرة تحترق.. واتجه إصبع الاتهام نحو الملك.. وتخيلت ما حدث لروما فى عهد نيرون.. لقد وقف نيرون على تلال روما يعزف قيثارته وهو يشاهد روما تصبح أطلالاً بناء على أوامره كى يعيد تشييدها.. وفاروق يأمر بحرق القاهرة لأسباب سياسية.

أى كارثة حاقت بمصر؟ لايعرف من قام بتدميرها وتخريبها وإحراقها. أهو الملك أم

الإنجليز أم بعض الجماعات المتطرفة؟ أم هى ثورة شعبية بلغ فيها الغضب الحناجر، فأخفق الناس فى التمييز بين مايضر وماينفع.

قيل إن الملك هو الذى دبر الحريق لإقالة الوزارة.. وقيل إن الحكومة هى التى دبرت الجريمة لتغطية كارثة الشرطة.. وقيل إن جماعات من مصر الفتاة والشيوعيين هم الذين بدأوا بالحريق.. كانت الصورة غير واضحة للناس ولا للجيش.

كانت القاهرة تحترق فى السادس والعشرين من يناير عام ١٩٥٢ والملك يولم ما يربو على الخمسمائة ضابط من الجيش والشرطة.. ابتهاجا بمولد ولى العهد أحمد فؤاد الذى جاء إلى الحياة فى السادس عشر من يناير.

ولم يكن فؤاد سراج الدين مدعوا بالحفل، فاتصل هاتفيا بوزير الحربية محمد حيدر الذى كان مدعوا بالوليمة وأبلغه بما يجرى فى القاهرة، ولكن حيدر لايحرك ساكنا حتى انتهاء الحفل.. وتوجه فؤاد سراج الدين إلى سراى عابدين وقابل الملك بحضور حيدر وحافظ عفيفى رئيس الديوان، ووافق الملك على نزول الجيش للسيطرة على الموقف.. على أن الغريب أن قوات الجيش لم تتحرك إلا بعد الخامسة مساء، وتوجهت إلى حديقة الأزبكية ومكثت بها حتى انتهى كل شىء.

واجتمعت خلية التنظيم بالعريش فور حريق القاهرة.. وناقشنا هذه الجريمة المفجعة، فليس هناك مصرى مهما بلغ به الغضب أو الاستياء يسره رؤية القاهرة مهد الحضارة خرابا يبابا.. إن الذين دبروا الحريق مهما كانت طينتهم خونة لايحبون مصر.

والعجيب أننى أثناء إعداد هذه الأوراق قرأت فى مذكرات نشرت للمرحوم حسن عشماوى عضو مكتب الإرشاد بالإخوان تلميحا بأن عبدالناصركانت له صلة ما بحريق القاهرة فى السادس والعشرين من يناير ١٩٥٢، ودلل على ذلك بحجة واهية هى أن عبدالناصر كان يمد الإخوان المسلمين بمادة الجلجنايت المتفجرة مساهمة من تنظيم الضباط الأحرار فى قتال الفدائيين المصريين للإنجليز.

ومن المعروف أن مادة الجلجنايت والبارود من المواد المستخدمة تجاريا فى المحاجر لقطع الأحجار، ومن المتيسر الحصول عليها، فضلا عن أن شهادة حسن عشماوى لايمكن أن تكون من الشهادات التى يعول عليها، فالعداء المرير الذى كان يكنه حسن عشماوى

لعبدالناصر بعد جولة الإخوان تجعل الإنسان حذرا فى فحص ما يدعيه أى فرد من الإخوان إزاء الثورة، كما لم تكن هناك أدنى مصلحة لدى عبدالناصر أو تنظيم الضباط الأحرار لحرق القاهرة.

لم يكن تنظيم الأحرار قد اكتمل كيانه، وكان موعد قيام الثورة المرتقب لايزال يحسب له ثلاث سنوات أخرى... كان حريق القاهرة مفاجأة تامة لتنظيم الأحرار، ولم يكن حتى فى مقدوره حينئذ أن يقوم بمثل هذا العمل.

كان تنظيم الضباط الأحرار يعاون الفدائيين الذين يقاتلون الإنجليز، وكان التنظيم يقر الكفاح ضد المستعمر، أما أن تحرق المنشآت والثروات القومية، أو بث الفوضى كى يتدخل المحتل أو المستعمر، فهذا يعد خيانة كبرى فى حق الوطن.

وأخذنا نقلب الأوضاع.. ولكننا لم نصل إلى قرار.. فالصورة باهتة غير واضحة.. لقد أفلت الزمام من الحكومة.. الشرطة متقاعسة عن تأدية واجبها لما أصاب رجالها فى دار المحافظة بالإسماعيلية.. لابد من نزول الجيش لحسم هذا الوضع المضطرب الذى قد يؤدى إلى نتائج مفجعة. ونزل الجيش إلى المدينة المحترقة، ولكن بعد أن أصبحت القاهرة خرابا وأطلالا.

واستاء الناس من ضباط الجيش.. وقال البعض أنهم كانوا يولمون فى القصر بينما كانت القاهرة تحترق.. وساد ضباط الجيش وجوم وغضب، بينما الضباط الأحرار يجتمعون ويجادلون ويناقشون: أين الحل؟

كانت الحكومة قد أصبحت بلا حول ولا قوة وسط هذه الفوضى، وكان لابد لها أن تترك الحكم، فقام الملك بإقالتها وكلف على ماهر بتأليف الوزارة.

بقى تساؤل واحد فى ظنى أنه يتردد على كل لسان.. من إذن الذى حرق القاهرة؟.

بالطبع لا أستطيع ولا يستطيع سوى من دبروا الجريمة بالإقرار عن المجرم الحقيقى.. إنما كشهادة للتاريخ سأبدى رأيا أتركه للمؤرخين عسى أن يصلوا يوما إلى الخطة المحكمة لحرق القاهرة.

فى غالب ظنى أن من حرق القاهرة أولئك الذين كانوا يريدون جنى ثمرة الجريمة.

لقد كان الاستعمار البريطانى قد وصل إلى حافة الهاوية من الضربات التى كانت تكيلها له أعمال الفدائيين، وكانت الفوضى قد عمت البلاد وحكومة الوفد ضعيفة

لاتستطيع الإمساك بزمام الأمور، وانتهت مهمة الوفد بالنسبة للإنجليز وبخاصة بعد أن أعلن النحاس إنهاء معاهدة ٣٦.. وكان السراى من جانب آخر قد تضاءل سلطانه، وفقد الملك فاروق شعبيته التى اكتسبها فى حادث ٤ من فبراير، بل أصبح الملك واجهة كريهة للشعب، ومثار تندر من أعماله.

واشتد الصراع بين السراى والوفد ـ كما بينت سلفا ـ ويبدو أن الملك تآمر مع الإنجليز فى وضع خطة محكمة مشتركة لهذه الجريمة، واشترك فيها البوليس السياسى، بهدف التخلص من حكومة الوفد، والقضاء على الحركة الوطنية التى اشتد أوارها.

إن الأحداث التى سردتها من قبل المصاحبة لحريق القاهرة تدعم هذا الرأى ، فما كان لأحد غير السراي والاستعمار مصلحة فى ارتكاب هذه الجريمة الشنعاء.

أزمة انتخابات نادى الضباط

وكانت انتخابات نادى الضباط فى يناير عام ١٩٥٢ هى المحك الذى أظهر قوة تنظيم الضباط الأحرار.. إذ تكتل التنظيم حول مرشحين معينين ونجح فى جعلهم يفوزون بالعضوية فى مجلس إدارة النادى، كذا ساند التنظيم اللواء محمد نجيب ليفوز برئاسة مجلس إدارة النادى.. ولم يرشح من الضباط الأحرار سوى خمسة ضباط فازوا بالعضوية فى مجلس إدارة النادى.

وقد يبدو للقارئ أن قضية انتخابات نادى الضباط مسألة تافهة لاتحتاج حتى للالتفات إليها، ولكن من يتعمق وراء هذه القضية يدرك أنه كانت تكمن فيها قوة الضباط الأحرار كتنظيم له كيان.

حقا كانت انتخابات النادى فيما مضى مسألة مظهرية شرفية، وجرت العادة لسنوات طوال ـ قبل نشوب الأزمة ـ أن تجرى انتخابات صورية هى أقرب إلى التعيين، تنتهى بفوز أسماء يرشحهم القصر الملكى.

وكانت عضوية النادى مسألة شرفية بحتة، ولكن الملك فاروق كان يختص هذا النادى برعاية خاصة، ويعده مكانا مناسبا ليلتقى فيه بالضباط وعائلاتهم ويتحدث

معهم.. وكان الملك يهوى المزاح مع ضباطه ويتبادل معهم النكات، فإذا ما أعجبته إحداها نسي وقاره وأخذ يقهقه بصورة لاتتناسب مع مكانته.. وربما كان الملك فاروق يرى فى تبسطه مع الضباط حينما كان يلتقى بهم فى النادى ضربا من ضروب التبسط قد يجذب الضباط إليه، ويجعلهم يحافظون على الولاء له، ولاينقضون العهد الذى أخذوه على أنفسهم عند بدء التحاقهم بالجيش بموجب قسم يؤدونه.

ولقصة نادى ضباط الجيش الكائن فى حى الزمالك تاريخ ظريف، فقد كان مبنى النادى منذ زمن بعيد سكنا خاصا للسردار الإنجليزى للجيش المصرى حتى مصرع السير لى ستاك سردار الجيش المصرى عام ١٩٢٤، وكان سفنكس باشا سردار الجيش المصرى هو آخر من شغله من القادة الإنجليز، ثم أخلى هذا السكن بعد توقيع المعاهدة المصرية - الإنجليزية عام ١٩٣٦، وظل شاغرا لسنوات حتى أمر الملك فاروق بوصفه قائدا أعلى للجيش المصرى كى يجعله ناديا للضباط عام ١٩٣٨.

وكان لابد من صدور لائحة تنظم شئون النادى، ومن ثم صدرت أول لائحة له عام ١٩٤١، قامت إدارة الجيش بصياغتها، ولم تراع فيها مصلحة الضباط بقدر محاولة سيطرة رئاسة الجيش على شئون النادى.

وكان من المفروض أن تقوم سلطة عليا للنادى تتمثل فى الجمعية العمومية التى تمثل مجموعة ضباط الجيش بالأسلحة المختلفة، ومن ثم عملت إدارة الجيش على السيطرة على هذه الجمعية عن طريق تعيين أعضائها بواسطة قادة الأسلحة بدلا من إجراء انتخابات عامة لها، وعن طريق الحد من عدد الجمعية العمومية بحيث لاتمثل إلا نسبة ضئيلة جدا من مجموع ضباط الجيش.

ولم تكتف رئاسة الجيش بهذه السيطرة، بل امتدت إلى إدارة النادى.. كان من المفروض أن تقوم الجمعية العمومية للنادى بانتخاب مجلس إدارة للنادى، ولكن رئاسة الجيش دأبت على أن تشكل بمعرفتها مجالس إدارات من الأسلحة المختلفة تقوم رئاسة الجيش بتعيينهم بين حين وآخر، وتغييرهم من وقت لآخر دون أية ضوابط أو روابط.

وكان اللواء محمد حيدر مدير مصلحة السجون محل عطف خاص من الملك، فعين فى وزارة النقراشى وزيرا للحربية وأنعم عليه برتبة الفريق.. والغريب أن مصلحة السجون التى كانت تتبع وزارة الشئون الاجتماعية نقلت معه إلى وزارة الحربية، ويرجع هذا النقل إلى أن حيدر كان يأمر بتسخير المسجونين فى تفاتيش الملك الخاصة دون أجر.

ولم يكتف الملك بهذا التكريم فأصدر أوامره بتعيين حيدر ياوراً خاصا له كمنصب شرفى بجانب منصبه كوزير للحربية.

ولكى يسيطر حيدر على نادى الضباط، استمر انتخابه كل عام رئيسا لمجلس إدارة النادى، حتى بدأ الصراع الخفى بين تنظيم الضباط الأحرار والملك.. وجاءت المفاجأة المذهلة للملك ـ التى اعتبرها تحديا سافرا له ـ حينما قام التنظيم بترشيح رئيس آخر للنادى أمام مرشح الملك اللواء حسين سرى عامر، وتقديم مجموعة من الضباط لعضوية النادى.

ولنتتبع أحداث أزمة النادى منذ بدئها.. ففى التاسع عشر من أكتوبر عام ١٩٥١، قام البكباشى (أ ح) محمد رشاد مهنا من سلاح المدفعية برئاسة اجتماع لمجموعة من الضباط تمثل الأسلحة المختلفة فى نادى الضباط بالزمالك لم يكن يتعدى عددها ثلاثين ضابطا للنظر فى الأوضاع غير السليمة المتعلقة بالنادى، ومحاولة إصلاحها.

ولما كانت الجمعية العمومية بموجب اللائحة هى السلطة المختصة لإجراء أية تعديلات باللائحة، كما أن دعوة الجمعية العمومية غير العادية لايمكن أن تتم دون أن يتقدم عشرون عضوا على الأقل بطلب إلى إدارة النادى يوضح أسباب الانعقاد، فقد تم اتفاق الحاضرين على توقيع هذا الطلب، وقاموا بتوقيعه ورفعه إلى إدارة النادى.

فى ذاك الوقت كان وضع الفريق محمد حيدر قائد عام القوات المسلحة مزعزعا، إذ كان قد أثير حوله عام ١٩٥٠ ما يشير إلى تدخله فى قضية الأسلحة الفاسدة مما جعله يقدم استقالته فى نوفمبر عام ١٩٥٠، ولكن الملك لم يشأ أن يتخلى عن رجله، فأعاده إلى منصبه فى ربيع عام ١٩٥١.

ولكن لم يمض فى منصبه سوى شهور قليلة حتى واجهته مطالب الضباط بإصلاح شئون ناديهم.. ولم يشأ أن يتحدى مشاعر الضباط عسى أن يكتسب شعبية فى الجيش تعيد إليه ثقة الملك.

ولذلك، وافق حيدر على طلب دعوة الجمعية العمومية غير العادية، وتم انعقاد الاجتماع فى الساعة الرابعة من مساء الحادى والثلاثين من ديسمبر عام ١٩٥١ بقاعة السينما بثكنات العباسية، للنظر فى التعديلات التى طرأت على قانون النادى.

وكانت هذه التعديلات قد أرسلتها رئاسات الأسلحة إلى إدارة النادى التى قامت

بجمعها فى صيغة مشروع بقانون مقترح أرسل إلى الأسلحة لأخذ رأى الضباط عليها قبل التصويت عليها من الجمعية العمومية.

كانت هناك مادتان فى القانون المقترح أثارتا النقاش والجدل، وكانت تكمن فيهما أسباب النزاع: أولى المادتين وهى المادة الثامنة، كانت تتعلق بتحديد الأسلحة التى تمثل فى مجلس إدارة النادى.. ومن ثم بزغ نزاع حول سلاح الحدود، لمحاولة ضمه كسلاح مستقل لبقية أسلحة الجيش، بالرغم من أن ضباطه منتدبون من أسلحة أخرى ممثلة فى مجلس إدارة النادى.. والواقع أن أغلب الضباط فى مساندتهم للرأى الذى يقول بأن سلاح الحدود ليس سلاحا قائما بذاته، كان يكمن فى تحدى الضباط لمدير سلاح الحدود الجديد اللواء حسن سرى عامر الذى أبعد بسببه من منصبه اللواء محمد نجيب مدير الحدود السابق، بعد أن أصر الملك على تعيين صنيعته اللواء سرى عامر فى هذا المنصب.

وكان اللواء سرى عامر تحوم حوله الريب والشبهات طوال مدة خدمته فى سلاح الحدود، فضلا عن اتهامه فى قضية الأسلحة الفاسدة والتحقيق معه بواسطة النيابة العامة.

أما المادة الأخرى فكانت المادة التاسعة، وتنص على أن تقوم الجمعية العمومية مجتمعة بانتخاب ممثلى الأسلحة المختلفة فى مجلس إدارة النادى، وهذا من شأنه أن يصبح الانتخاب صادقا ممثلا لإرادة الضباط، ولكن القصر خشى من تكتل الضباط واتحاد كلمتهم، فعمل على ترويج اتجاه آخر هو أن يقوم ضباط كل سلاح من أسلحة الجيش بانتخاب ضباطه على أساس أن كل سلاح أدرى بضباطه، ولم يكن هدفه من وراء ذلك سوى تفرقة كل الضباط.

فى ذاك الوقت أصدر تنظيم الضباط الأحرار منشورا تم توزيعه خلال معركة انتخابات النادى، هاجم فيه الأوضاع الخاطئة وبين الاتجاهات الدخيلة.. وقام التنظيم بنشاط يدعو إلى انتخاب الضباط المشهود لهم بالوطنية والسمعة الطيبة.

وحان موعد اجتماع الجمعية العمومية الذى أشرت إليه من قبل، وتولى رئاسة الاجتماع الأميرالاى جلال صبرى رئيس اللجنة التنفيذية للنادى، وبدأ يتلو مواد القانون الجديد المقترح.

وبالطبع ورد فى التلاوة ذكر المادتين الثامنة والتاسعة، فانقسمت الآراء وساد الهرج والمرج بين مؤيد ومعارض، وأفلت الزمام من رئيس الجلسة، ولم يعد فى قدرته السيطرة

على الجلسة.. واقترح البكباشى محمد رشاد مهنا إنقاذا للموقف، وحسما للنزاع أن يتم التصويت على وجهتى النظر المتعارضتين.

وتم التصويت، وفاز اتجاه إجراء الانتخابات بواسطة أعضاء الجمعية العمومية مجتمعين وعدم تمثيل سلاح الحدود فوزا ساحقا.

وفور إعلان التصويت، انسحب ضباط سلاح الحدود من الاجتماع معلنين احتجاجهم على قرار التصويت.

ونشب نزاع آخر نتيجة تنافس بين مرشحى سلاح الفرسان الأميرالاى حسن حشمت والبكباشى محمد إبراهيم فهمى، فقام الأول وقد جمع حوله عددا لابأس به من مؤيديه وأعلن أن سلاح الفرسان يرفض ترشيح ضابط منتدب خارج السلاح، إذ كان منافسه البكباشى محمد إبراهيم فهمى منتدبا إلى سلاح الحدود وكان فوزه فى الانتخابات متوقعا لتمتعه بسمعة طيبة، وشعبية بين الضباط لابأس لها.

وحسم البكباشى رشاد مهنا الموقف، إذ ناشد البكباشى محمد إبراهيم فهمى التخلى عن ترشيحه، فوافق الرجل وبذلك انتهت هذه الأزمة.

وفى الساعة السادسة مساء انتهى اجتماع الجمعية العمومية، على أن تعود للاجتماع فى الساعة السابعة مساء لإجراء الانتخابات.

وأجريت الانتخابات فى جو من التوتر، وأعلنت نتيجة الانتخابات عند منتصف ليلة آخر عام ١٩٥١ وبداية عام ١٩٥٢، وكانت النتيجة حقا فوزا ساحقا للضباط الأحرار، إذ تبين مدى انضمام الضباط من ذوى الرتب الصغيرة والمتوسطة إلى جانب التيار الوطنى، كما كان إبعاد ممثل سلاح الحدود من الانتخابات تحديا سافرا من الضباط للملك.

ولم يمر يومان حتى كان الفريق حيدر قد استدعى إلى مكتبه فى ثكنات قصر النيل كلاً من اللواء محمد نجيب رئيس مجلس إدارة النادى الجديد، والبكباشى محمد رشاد مهنا عضو مجلس الإدارة، واجتمع بهما إلى ساعة متأخرة من الليل، محاولا إقناعهما تنفيذ رغبة وأمر الملك بانضمام ممثل سلاح الحدود إلى مجلس إدارة النادى، ولكنهما حينما أرادا أن يبينا له أن ذلك ليس من سلطة مجلس إدارة النادى بل من سلطة الجمعية العمومية، استشاط الفريق حيدر غضبا، وأبدى لهما ضربا من التهديد.. وانتهى الاجتماع بعد منتصف الليل بساعتين دون الوصول إلى أى حل.

وفى الثالث من يناير عام ١٩٥٢ وجهت رئاسة هيئة أركان حرب الجيش خطابا إلى اللواء محمد نجيب بصفته رئيسا لمجلس إدارة النادى المنتخب، يُعلن فيه أنه تقرر اعتبار سلاح الحدود سلاحا قائما بذاته، وبناء عليه يصبح له الحق فى تمثيله فى مجلس إدارة النادى.

وأحس اللواء محمد نجيب بخطورة الموقف، فدعا إلى عقد اجتماع مجلس إدارة النادى يوم السبت ٥ من يناير.. وعرض اللواء محمد نجيب خطاب رئاسة أركان حرب الجيش على أعضاء مجلس الإدارة، فانقسمت الآراء فى بادئ الأمر بين مؤيد ومعارض، ولكن اللواء نجيب بين لأعضاء المجلس خطورة الموقف، وما قد يسفر عنه من مخاطر نتيجة تحدى رغبة الملك.. واقترح اللواء نجيب انتداب البكباشى محمد إبراهيم فهمى كحل وسط، ليمثل سلاح الحدود فى مجلس إدارة النادى إلى حين دعوة الجمعية العمومية.

ووافق مجلس إدارة النادى بالإجماع على الاقتراح.. وكان الفريق حيدر ينتظر قرار مجلس الإدارة فى إحدى غرف النادى على أحر من الجمر، فما أن انتهى مجلس الإدارة من إصدار القرار، حتى قام الفريق حيدر بإبلاغه للملك، ظنا منه أنه سيحوز رضاه، وسيجعله يكسب ثقته.. ولكن الملك لم يرض بذلك، فقد أحس بأن نتيجة الانتخابات بمثابة طعنة له، واعتبر كل ما حدث تحديا له.

لقد أحس الملك أن الجيش لايكن له الولاء، ومن ثم استمرت معارك خفية بين تنظيم الضباط الأحرار الذى كان يعمل فى الخفاء، وبين القصر الذى رأى فى ظاهرة انتخابات النادى صورة لتطورات قد تنجم عنها أحداث جسام.

وكان اللواء حسين سرى عامر قد اعتبر قرار مجلس إدارة النادى الخاص بتمثيل سلاح الحدود فى إدارة النادى نصرا خاصا له... ففى صباح اليوم الثامن من يناير عام ١٩٥٢ توجه اللواء حسين سرى عامر على رأس وفد من ضباط سلاح الحدود إلى قصر عابدين، للتعبير فى سجل التشريفات الملكية عن ولائهم للملك، بينما توجه رئيس أركان حرب الجيش فى اليوم ذاته ومعه مجموعة من قادة الجيش وكبار ضباطه إلى القصر أيضا ليقيدوا أسماءهم أيضا فى سجل التشريفات، معبرين عما يكنونه للملك من ولاء وطاعة.

محاولة اغتيال حسين سرى عامر

عاد اللواء حسين سرى عامر إلى مكتبه فى سلاح الحدود بكوبرى القبة، بعد أن عبر للملك فاروق عن ولائه، وتدفقت جموع المهنئين وأهل النفاق على مكتبه، وأحس اللواء حسين سرى عامر بنشوة عارمة من الفرح لم تدم طويلا.. فما أن انفضت وفود المهنئين، حتى استقل اللواء سرى عامر سيارته عائدا إلى بيته فى منطقة الزيتون. وما كادت سيارته تتوقف أمام منزله فى المساء، حتى انطلقت طلقات نارية عديدة نحو السيارة من أفراد تربصوا له بالقرب من منزله، وارتمى حسين سرى عامر داخل السيارة ونجا من الموت بأعجوبة، بينما أصيب سائقه بإصابات بليغة.

وغضب الملك، واهتزت دوائر الحكومة، وأمر الملك بإجراء تحقيق عاجل، وأشرف النائب العام بنفسه على التحقيق. وأشارت أصابع الاتهام فى بادئ الأمر إلى أناس أبرياء.. فاتهم كل من البكباشى محمد إبراهيم فهمى الضابط الذى انتدبه مجلس إدارة النادى الجديد لتمثيل سلاح الحدود فى المجلس، واليوزباشى مصطفى كمال صدقى وكان من رجال الحرس الحديدى للملك.

ومن المؤكد أن عبدالناصر هو الذى دبر حادث محاولة اغتيال اللواء حسين سرى عامر، واشترك فى تنفيذ هذه المحاولة كل من حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة، واليوزباشية حسن تهامى وكمال رفعت وصلاح دسوقى، وقد أقر عبدالناصر بتدبيره هذه المحاولة فى كتابه «فلسفة الثورة»، ذاكراً أنه أحس تحت وطأة أزمة ضمير بفكرة ثورة ٢٣ يوليو.

يقول عبدالناصر فى كتاب «فلسفة الثورة»:

«ووصلت إلى بيتى واستلقيت على فراشى، وفى عقلى حمى، وفى قلبى وضميرى غليان متصل. وكانت أصوات الصراخ والعويل والولولة والاستغاثة مازالت تطرق سمعى.

ولم أنم طوال الليل.. بقيت مستلقيا على فراشى فى الظلام، أشعل سيجارة وراء سيجارة، وأسرح مع الخواطر الثائرة، ثم تتبدد كل خواطرى على الأصوات التى

تلاحقنى.. وأقول لنفسى ومازلت أتقلب فى فراشى فى الغرفة التى ملأها الدخان وتكاثفت فيها الانفعالات:

وإذن!

وأسمع هاتفا يرد علىّ: وإذن ماذا؟

وأقول لنفسى فى يقين فى هذه المرة: إذن يجب أن يتغير طريقنا.. ليس ذلك هو العمل الإيجابى الذى يجب أن نتجه إليه.. المسألة أعمق جذوراً وأكثر خطورة وأبعد غواراً.

وأحس براحة نفسية، ولكن الصفاء ما يلبث أن تمزقه هو الآخر أصوات الصراخ والعويل والولولة والاستغاثة، تلك التى مازالت أصداؤها ترن فى أعماقى.

ووجدت نفسى فجأة أقول: ليته لايموت!

وأسعدنى أن الرجل الذى دبرت اغتياله قد كتب له النجاة.

... وإنما المشكلة الأساسية.. هى العثور على العمل الإيجابى!

وبدأنا نرسم الخطوط الأولى فى الصورة التى تحققت مساء ٢٣ يوليو، ثورة منبعثة من قلب الشعب، حاملة لأمانيه، مكملة لنفس الخطوات التى خطاها من قبل على طريق مستقبلة».

ومهما كان الأمر، ومهما كانت الدوافع التى بررها عبدالناصر، فمما لاشك فيه أنه كان يميل إلى العمل السرى حتى بعد قيام الثورة، وتوطيد أركانها، وبخاصة فى الدول التى كانت لاتساير سياسته على نحو ما سنوضحه فى حينه.

وزارات الشهور والأسابيع

بعد إقالة حكومة الوفد، كلف الملك على ماهر بتأليف الوزارة.. وكان على ماهر يميل إلى اشتراك الأحزاب السياسية المعارضة معه فى الوزارة، ظنا منه بأن تجمع الأحزاب حوله سيفيد مصر.. ولكنه لم ينجح، فقام بتأليف وزارة مستقلة لم يطل عمرها أكثر من خمسة أسابيع، إذ قدم على ماهر استقالته فى اليوم الأخير من شهر فبراير عام ١٩٥٢.

وكلف الملك أحمد نجيب الهلالى بتأليف وزارة مستقلة. وكان نجيب الهلالى من أقطاب الوفد، ولكنه اختلف مع النحاس ورفض الاشتراك معه فى وزارته الأخيرة.. فما أن تولى رئاسة الوزارة، حتى أخذ يندد بسياسة الوفد، ويطالب بحل مجلس النواب الوفدى، وبإجراء انتخابات جديدة.

واعتمد الهلالى فى حكمه على علاقة التفاهم مع القصر، بينما وقف موقف العداء من الوفد، وموقف التباعد من المعارضة. ومع ذلك لم تعمر هذه الوزارة كثيرا، إذ قدم الهلالى استقالته فى ٢٨ من يونيو عام ١٩٥٢، وكلف الملك حسين سرى بتأليف الوزارة، والواقع أن خروج الهلالى من الوزارة كانت نتيجة مؤامرة قام بتدبيرها أحمد عبود وكريم ثابت وأنطون بوللى للتخلص من وزارة الهلالى.. وقيل أنهم اجتمعوا فى باريس لتدبير المؤامرة، وأن عبود دفع مليونا من الفرنكات السويسرية ثمنا لرأس الوزارة.

وقام حسين سرى بتأليف الوزارة، ودخل فيها كريم ثابت وزيراً للدولة.. لقد أصبح الحكم فى مصر مهلهلا، فالحكومات تتعاقب دون أن تستطيع أن تعيد الاستقرار للبلاد.. والناس يتحدثون عن الفوضى والفساد الذى يسود البلاد، ويتوقعون أن أحداثا داخلية جسيمة لابد أن تفرض نفسها.. وأصبح الحديث عن الضباط الأحرار يدور داخل الجيش وفى وسط الهيئات، وجاء حادث نادى الضباط الذى تحدثت عنه من قبل، ليظهر للناس الصراع الخفى بين الملك والضباط الأحرار.

كانت هناك حالة من البلبلة الفكرية والتشوش تسود الجيش والشعب.. وكان حسين سرى يعلم بنشاط تنظيم الضباط الأحرار، دون أن يعلم الأسماء. وكانت انتخابات نادى الضباط هى المظهر الواضح لصراع الجيش، فاقترح حسين سرى على الملك أن يعين اللواء محمد نجيب رئيس النادى المنتخب وزيراً للحربية، ظنا منه أن فى ذلك علاجاً مؤقتاً للتذمر الذى كان يسود الجيش.. وفاته أن تنظيم الضباط الأحرار لم يكن ينتمى إليه نجيب فى ذاك الوقت.

ومع ذلك رفض الملك اقتراح رئيس حكومته ، واعتبر هذا الاقتراح بمثابة ضعف من رئيس وزرائه، سوف يغرى هذه الشرذمة من الضباط للمغالاة فى مطالبهم.

وقدم حسين سرى استقالته فقبلها الملك ممتعضا.. وقام بتكليف الهلالى بتأليف وزارة

جديدة.. وحاول الهلالى تعيين محمد نجيب وزيراً للحربية، فما كان من الملك إلا أن قام بتعيين فؤاد شيرين زوج أخته الأميرة فوزية وزيراً للحربية.

وكانت وزارة الهلالى آخر وزارة فى عهد فاروق . وأصبح موقف تنظيم الأحرار حرجاً، فأى تأخير فى تحرك التنظيم قد يمكن الملك من القضاء عليه .. ولذا كان لابد لنا أن نقوم بعمل شىء ما .. فحدث ماحدث ليلة ٢٣ يوليو على نحو ما سأبينه.

لقد تعاقبت أربع وزارات فى مدى ستة أشهر .. صورة لحكم مهلهل، تسوده الفوضى، ويسوده الصراع الدامى بين الملك والجيش .. ولذا كان لابد أن ينشب التصادم .. وقد حدث.

تحركات ماقبل ليلة الثورة

فى أواخر يونيو عام ١٩٥٢، صدرت الأوامر إلى الكتيبة الثالثة عشرة مشاة (كتيبتى) بالتحرك من العريش إلى معسكر العباسية بالقاهرة، بعد انتهاء مدة خدمتها فى سيناء.

وكان من المفروض وفقا لتنقلات وحدات الجيش، أن تبقى الكتيبة فى هذا المعسكر شهرين ريثما تستعد للتحرك إلى السودان، لتغير كتيبة أخرى انتهت مدة خدمتها بالسودان.

وكان العرف أن تقوم الكتيبة المنقولة إلى السودان بتسليم جميع معداتها، عدا البنادق والرشاشات الخفيفة وذخيرة الخط الأول.. وحينما تصل الكتيبة إلى الخرطوم تتسلم معدات الكتيبة التى ستغيرها .. وتعود الكتيبة الأخرى من السودان ببنادقها ورشاشاتها فقط.

ولذلك صدرت إلينا التعليمات من رئاسة الجيش بتسليم حملة الكتيبة وعرباتها المجنزرة ومدافعها واحتياطى ذخيرتها.

وكان تنظيم الضباط الأحرار قد قرر من قبل تأجيل قيام الثورة عامين على الأقل من موعد قيامها.. وفى أثناء حريق القاهرة كانت هناك نية لقيام الثورة فى شهر مارس عام ١٩٥٢، ولكن هذه الفكرة استبعدت ، إذ لم نكن قد تأهبنا بعد للعمل..وكان القصر قد بدأ يحس بنشاط الضباط الأحرار وتحديهم للملك فى انتخابات نادى الضباط.

ولذا أسرع الملك وأصدر أوامره بسحب الجيش إلى ثكناته، وبدأ يستخدم حرسه الخاص «الحرس الحديدى» فى تنفيذ عمليات الاغتيال ..وكان المرحوم اليوزباشى عبدالقادر طه أحد ضحايا الملك فى عمليات الاغتيال.

وكانت هناك صلة قبل قيام الثورة بين تنظيم الضباط الأحرار وبين تنظيم «حدتو» الشيوعى أو ما يطلق عليه الحركة الديموقراطية للتجمع الوطنى، وذلك عن طريق جمال عبدالناصر وخالد محيى الدين وأحمد حمروش، ومن المعروف أن عبدالناصر كان منضما إلى «حدتو» تحت اسم حركى يدعى «موريس».

وتطورت الأحداث بعد استقالة وزارة الهلالى الأولى فى ٢٨ من يونيو عام ١٩٥٢، مما عجل بموعد الثورة.. إذ بدأ الصراع بين تنظيم الضباط الأحرار والقصر يظهر على السطح . وأثارت انتخابات النادى غضب الملك ، وأخذت السلطة تسعى جادة لكشف التنظيم ، وأصبحت بعض الأسماء من ضباط الجيش معرضة للاعتقال والفصل، وكان من بينها بعض الضباط الأحرار.. ومعنى ذلك أن تنظيم الضباط الأحرار أصبح معرضاً للضرب من الملك.

ونشط البوليس السياسى فى مراقبة بعض الضباط الأحرار.. وفى منتصف يوليو تقرر ضرورة التحرك والقيام بعمل أى شىء.

كانت الكتيبة الثالثة عشرة هى القوة الرئيسية التى اعتمد عليها التنظيم فى الاستيلاء على السلطة ، وكانت تضم أكبر عدد من الضباط الأحرار.. ولكن الكتيبة كانت على وشك التحرك إلى السودان ..كما أنها قامت بتسليم أغلب معداتها، ولم يبق لديها سوى الأسلحة والرشاشات وذخيرة الخط الأول.

زارنى عبدالناصر وعبد الحكيم عامر فى منزلى فى منتصف يوليو ١٩٥٢ وناقشنا الموقف.. ووصلنا إلى ضرورة القيام بعمل إيجابى والتحرك للاستيلاء على السلطة.

سألنى عبد الناصر عن مدى استعداد الضباط.. قلت له: إننا جميعاً مستعدون للتحرك.

ودارت بعد ذلك اجتماعات يومية ، وتحددت ليلة ٢١/ ٢٢ يوليو للاستيلاء على السلطة .. ولكن العملية تأجلت أربعاً وعشرين ساعة لإتمام بعض الترتيبات ، وليس لأخذ رأى مرشد الإخوان كما يزعم البعض.

كان قد تم اجتماع موسع مساء يوم ٢٠ يوليو فى منزلى رقم ٢٠ شارع الدويدار بحدائق القبة، حضره مايزيد على خمسة عشر ضابطاً من التنظيم، أذكر منهم جمال عبدالناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق وزكريا محيى الدين وصلاح سعدة وعمر محمود، وبعض ضباط الكتيبة الثالثة عشرة من التنظيم وأنا.

وجلس الجميع فى حجرة الصالون ، ولما كانت الحجرة لاتتسع لهذا العدد، فقد افترش عبدالناصر على الأرض وجلس حوله بعض الضباط . وهنا فتح باب الصالون الموصل لبهو البيت فالتفت الجميع وقد ظنوا أن أحداً قد اقتحم عليهم الغرفة..ولكنهم رأوا طفلة فى الثانية من عمرها تطل على الحاضرين؛ إنها ابنتى سلوى.. نظرت إلى الحاضرين وابتسمت ثم رجعت.

واستبشر عبدالناصر بها. وقال: ابنتك حلوة ياصلاح . إن شاء الله بشرة خير.

وكانت سلوى أثيرة عند عبدالناصر منذ هذه اللحظة.. كان دائم السؤال عنها .. يحضر لها الهدايا الرمزية فى المناسبات وكلما رآها قال لها: رعبتينا واحنا بندبر الثورة.

كانت ابنتى سلوى تشعر بمدى العلاقة التى تربطنى بعبدالناصر، وحينما اختلفت مع عبدالناصر عام ١٩٦٧ وكانت فى السابعة عشرة من عمرها صدمت بمافعله عبد الناصر معى، وأدمى قلبها وهى ترى علاقة الأصدقاء تهدر على مذبح صراعات لعبة السياسة.

فى الاجتماع السالف الذكر شرح عبدالناصر الموقف العام، وقال: «إن نسبة النجاح ضئيلة جداً، فالملك متربص بنا، والإنجليز فى منطقة قناة السويس قد يتدخلون لضرب الثورة ، وأمريكا قد تتدخل بجانب الملك.. وقد يحدث تدخل من بعض وحدات الجيش.. ولكن لابد أن نتحرك».

واستطرد عبدالناصر يقول: «حتى لو أخفقنا وأعدمنا الملك، فإننا نكون قد مهدنا السبيل لغيرنا كى يعرفوا طريق الثورة ».

إزداد قدر عبدالناصر فى نظرى فى تلك اللحظة ..لقد رأيت أمامى صورة ثائر وطنى لايبغى سوى إنقاذ بلده من الهوة التى تردى فيها، وعلى استعداد أن يدفع حياته ثمناً لذلك.

وشرح عبد الناصر دور الكتيبة الثالثة عشرة الذى سأتحدث عنه بعد ذلك.

على أن ثمة حادثاً كاد يفشى هذا الاجتماع .. إذ كان يقطن فى منزل قريب من منزلى ضابط برتبة الصاغ يدعى محمود الجوهرى ولم يكن ينتمى إلى التنظيم .. ويبدو أنه رأى بعض الضباط الذين كانوا مجتمعين لدىَّ .. وبعد انصرافهم مرّ علىَّ، وسألنى : مين اللى كان عندك.. قلت له : لقد كنت أعرض سيارتى الخاصة للبيع، وحضر من يريد شراءها لمعاينتها وانتهى الحديث.. وفى صباح «٢٣ يوليو» سمع بيان الثورة الأول فاتجه إلى منزلى يسأل عنى ..ولكنه لم يجدنى.

على أن موعد الثورة تأجل أربعاً وعشرين ساعة ، إذ مرّ علىَّ الصاغ عبدالحكيم عامر ظهرا فى مقر الكتيبة بالعباسية.. وأبلغنى بقرار التأجيل .

وتقرر أن يعقد اجتماع عصر يوم ٢٢ يوليو فى بيتى حضره عبدالناصر ومجموعة من ضباط المشاة. ووضعت الخطة النهائية، ثم تقرر أن يعقد اجتماع آخر فى بيت الصاغ صلاح سعدة فى حى المنيل كى يبلغ باقى ضباط الكتيبة الخطة النهائية.

كان عبدالناصر قد بدأ يشرح الخطة والواجبات، حينما رن جرس البيت فخرجت مسرعاً أفتح الباب، وإذا أجد أمامى القائمقام أحمد شوقى قائد الكتيبة . وأصبت بنوع من الحرج والقلق، ووقفت أمامه مشدوها، فأحمد شوقى من الضباط الذين كان سيتم اعتقالهم، كما أننى لا أريده أن يرى الضباط الأحرار الجالسين فى الصالون.

وما كدت أدعوه للدخول ـ وكنت قررت أن أدخله غرفة مكتبى وهى بعيدة عن غرفة الصالون ـ حتى أخرجنى من دهشتى.. قال لى : «أنت مش عايزنى أدخل ياحضرة الصاغ؟.. مش عيب أنك متقوليش ....»!

فى تلك اللحظة رأيت الصاغ عبدالحكيم عامر يصعد الدرج الموصل إلى شقتى، خلفه، وقد بدت ابتسامة ذات معنى على شفتيه.. واستنتجت فوراً أن أحمد شوقى ضم للتنظيم.

وأخذ أحمد شوقى يعاتبنى داخل غرفة الصالون، ثم علمت كيف ضم إلى التنظيم صباح هذا اليوم.

كان أحمد شوقى مارا برئاسة المشاة، وإذا به يقابل اليوزباشى جمال القاضى من الضباط الأحرار، وكانت تربطه بأحمد شوقى علاقة قديمة. وتحدث جمال القاضى مع أحمد شوقى عن تنظيم الضباط الأحرار. وأظهر الأخير حماسا للانضمام إلى التنظيم ..

فأخذه الأول إلى عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، وبذلك أصبح أحمد شوقى عضوا فى تنظيم الضباط الأحرار صباح ليلة الثورة.

وكان أحمد شوقى يمت بصلة قرابة إلى اللواء أحمد طلعت حكمدار العاصمة، وخشى عبد الناصر أن يقوم أحمد شوقى بالتبليغ عن التنظيم، فعين معه الصاغ جمال حماد واليوزباشى جمال القاضى، وأمرهما بألا يتركاه حتى ساعة الصفر المحددة لتحرك القوات.

وكان أحمد شوقى ذكياً، فلم يدع أدنى شك يتطرق إليهما فاصطحبهما إلى منزله ، وما كان يتحرك أنملة إلا برفقة أحدهما.

ووضعت اللمسات الأخيرة للخطة، وانصرف الجميع كى يتجمعوا فرادى فى وحداتهم قبل الساعة التاسعة مساء قبل ساعة الصفر بثلاث ساعات .. لقد كانت ساعة الصفر منتصف ليل ٢٢/٢٣ يوليو عام ١٩٥٢.

خطة الاستيلاء على السلطة

كانت الخطة العامة التى تمت مناقشتها فى منزلى فى شارع الدويدار ، تتلخص فى الاستيلاء على رئاسة الجيش والإذاعة وبعض المراكز الحساسة.. بينما شكلت مجموعات من الضباط الأحرار لاعتقال كبار ضباط الجيش وإيداعهم فى مبنى الكلية الحربية القديم بشارع الخليفة المأمون.. وكان على سلاح المدفعية السيطرة على مداخل القاهرة المؤدية من منطقة القناة ومن منطقة الهايكستب والسويس . ويعاون المدفعية فى ذلك بعض الوحدات المدرعة. وكانت المهام التى كلفت بها الكتيبة الثالثة عشرة تحت قيادتى كما يلى:

أولاً : سرية مشاة ومعها تروب دبابات ألحق عليها من المدرعات بقيادة الصاغ صلاح سعدة تتحرك إلى مبنى سلاح الحدود فى كوبرى القبة لمحاصرته، ومنع أى تحرك منه، فقد كان يخشى أن يقوم اللواء حسين سرى عامر مدير الحدود ورجل الملك باستخدام قوات الحدود لضرب الثورة.

ثانياً : سرية مشاة بقيادة اليوزباشى عمر محمود على ومعه ثلاثة ملازمين تتحرك إلى

مبنى رئاسة أركان حرب الجيش فى كوبرى القبة (مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بعد الثورة) والاستيلاء على المبنى بالقوة لو لزم الأمر ، واعتقال من بداخله من الضباط.

ثالثاً : فصيلة مشاة بقيادة اليوزباشى جمال القاضى الذى ألحق على الكتيبة ليلة الثورة تتوجه إلى مبنى الإذاعة، وتستولى عليها، وتعدها لإذاعة أية بيانات تتطلبها الثورة، ومنع أى إذاعات معادية .

رابعاً : سرية توزع فصائلها على بوابات معسكر العباسية، لتمنع دخول أوخروج أى أفراد لا ينتمون للثورة.. وكان قد تقرر ألا يدخل المعسكر فى الصباح سوى الرتب الصغيرة والمتوسطة، أما الضباط من رتبة بكباشى فأعلى فكان عليهم أن يلزموا منازلهم لحين صدور أوامر أخرى.

خامساً : يتم اعتقال أى ضباط يحاولون التصدى لتحركات وحدات الثورة.

سادساً : ترسل فصيلة مشاة فى صباح ٢٣ يوليو إلى محطة الإذاعة فى «أبو زعبل» لحمايتها من أى تخريب.

سابعاً : ساعة الصفر الساعة ١٢ فى منتصف الليل.. وكلمة السر نصر.

وكان على الكتيبة الاتصال مساء ليلة التحرك بالصاغ إبراهيم الطحاوى فى سرية النقل الموجودة بالعباسية لاستلام اللوارى التى ستنقل الجنود، ولكن اليوزباشى كمال الموجى من سلاح خدمة الجيش هو الذى قام بتسليمنا اللوارى، ويبدو أن الطحاوى كلف بواجب آخر.. أما الذخيرة فقد تسلمتها الكتيبة من مركز تدريب اللواء السابع مشاة، وقام بهذه العملية البكباشى أحمد حمدى عبيد، واليوزباشى محمود الجيار.

وكانت كتيبة «مدافع الماكينة» الثالثة قد كلفت بتحرك سرية منها بقيادة البكباشى يوسف صديق وبعض ضباطها إلى مبنى رئاسة أركان حرب الجيش لتنضم إلى سرية الكتيبة الثالثة عشرة.. أما باقى كتيبة يوسف صديق فعليها أن تسد الطريق المؤدى من الهايكستب إلى القاهرة.

على أننى لن أتحدث عن دور المدفعية بالتفصيل ولا عن دور المدرعات لأنه لم يناقش تفصيلا فى خطة المشاة .. ولذا أترك لأصحابه أن يتحدثوا عنه.

وهكذا كـان الضباط الذيـن اشتركوا ليـلة الثورة من الكـتيبة الثـالثة عشرة هـم الآتية أسماؤهم بعد:

قائـمقـام أحمـد شوقـى ـ صاغ أركان حـرب صلاح نـصر ـ صـاغ صلاح سـعدة ـ يوزباشـى عمر محمـود على ـ م أول سعيـد حليم. م أول واصف لـطفى حنيـن (انضم للتـنظيم ليـلة الثورة) ـ ملازمـون ثوان نهاد منيـر، فؤاد عبد الحى، مـصطفى أبو الـقاسم، محمد على كامل، محمد السيد عفيفى.

وحينمـا سألت عبدالناصـر عن موقف الطيران قـال لى: اطمئن من موقـف الطيران، سوف تتم السيطرة على مطاراته الثلاثة الرئيسية فى القاهرة مصر الجديدة ـ ألماظة ـ غرب القاهرة.. كما أن دور الطيران لن يبدأ إلا فى صبـاح ٢٣ بعد أن ننجح فى السيطرة على القوات المسلحة.

سير الأحداث ليلة ٢٣ يوليو

لاحظت زوجـتى فى الأيام الأخيرة مـن قيام الثورة شـيئاً غير عادى يـحدث .. أناس يدخلون البيـت ويخرجون منه فى أوقات غير منـاسبة .. اجتماعات متتاليـة ..ولكنها لم تسألنى عن شىء إلى أن كان يوم الثانى والعشرين من يوليو.. رأتنى زوجتى أرتدى بزتى العسكرية فى المساء، وقد سحبت طبنجتـى الأميرية من درج مكتبى فى المنزل . لقدكانت الطبنجات الأمـيرية عهدة خاصة للضباط يحـتفظون بها فى منازلهـم.. وهنـا تقدمت منى وسألتنى : أنت رايح فين؟ وواخد طبنجتك ليه؟ قلت لها :خدمة نوبتجية.. لكنها كانت تعلم أننى لا أبيت فى المعسكرات منذ ترقيـت إلى رتبة اليوزباشى، وتقتصر خدمتى على خدمة ضابط عـظيم، الذى عليه أن يمر فقـط على المعسكر، دون أن أصطحب طـبنجتى معى.

ويبدو أنـها أحست أننى مـقبل على عمـل جسيم، فقالـت لى: «اوعى تكون هتـقتل حد».. ربماكان يدور فى خلدها ما يجرى من اغتيالات سياسية.

وطمأنتها إذ أوهمتها أن هناك حالة طوارئ لأن الإنجليز يريدون الهجوم على القاهرة،

ولذا قرر الضباط أن يتصدوا لهم .. ولكنها لم تـصدق فطلبت منى أن أقسم لها أننى لن أقتل أحداً.

وأقسمت لها بذلك، فلم تكن فى نيتـى أى شىء من هذا القبيل .. وقلت لها افتحى الراديو الساعة السادسة صباحاً ، وسوف تعرفين كل شىء.

كانت الساعـة قد بلغت التاسعـة مساء، وكنت أنتظر زكـريا محيى الدين ليـصحبنى بعربته إلى المـعسكر ، لأن عربتى كانت قد تـعطلت.. ومر علىَّ زكريا محـيى الدين فى التاسعة فودعت زوجتى.. كان البيت هادئاً .. وألـقيت نظرة أخيرة على البيت.. ولم أشأ أن أزعج أطـفالى.. وتركـت المنزل، وقد أحـسست أنـه ربما تكون هـذه النظرة هـى آخر عهدى بأسرتى .

وصلت مقـر الكتيبة الـثالثة عشرة، وحـضر جميع الضـباط الأحرار بها.. لم يـتخلف واحد منهم .. وبدأنا ننفذ الخطة بحماس.

حضر الـقائمقام أحمـد شوقى وبصحبـته الصاغ جمال حـماد فى عربة جيـب حوالى العاشرة مـساء، ولم يمكثا سوى دقـائق .وقال لى أحمد شوقى. أنـت صاغ أركان حرب وشغلتـك الحرب والعمليات ..وتـركنى واستقل عـربته مع جمال حمـاد ، ولم أر أحمد شوقى إلا فى صبـاح اليوم التالى ، حينمـا حضر محمد نجيب إلـى الكتيبة يهنئـها بنجاح الثـورة، إذ كان يرافقـه أحمد شوقـى فى عربتـه فى موكـب النصر الـذى كان يمر عـلى الوحدات.

كيف سنحرك الجنود؟ هل سنقول لهم أننا متمردون على الملك والحكومة وأننا ثائرون عليهم؟ بالطبع لن يطيعوا أوامرنا.

جمعنا الجنود فـى هدوء فى سكون الليل .. وأفهمناهم أن الإنجلـيز سوف يتحركون من منطقة القناة.. وأن الكتيبة سوف تقـوم بواجب الدفاع .. وأفهمهم الضباط أن السرية تتطلب أن يستعدوا فى هدوء حتى لايحس بهم العدو.

وبسرعة فـائقة كان الجنود مستـعدين للتحرك.. وتـوجه أحد الضباط إلى سريـة النقل وقابل اليـوزباشى كمال الموجى، الذى سـلمه العربات التـى تقل الجنود بينمـا كان مركز تدريب المشاة يمدنا بالذخيرة.

وفى تمام منتصف الليل كانت أول قوة تتحرك بقيادة الصاغ صلاح سعدة متجهة إلى مبنى سلاح الحدود فى كوبرى القبة.. تلتها باقى الوحدات بفاصل زمنى قصير. ولم تمر نصف ساعة حتى كانت جنود الكتيبة الثالثة عشرة قد وصلت أهدافها، واستولت عليها فى يسر ، ولم يبق فى الكتيبة سواى زميلى أحد الضباط.

على أنه فى مثل هذه الظروف تحدث أشياء غير متوقعة، إذ كان أحد ضباط المدرعات الأحرار يستعد للنزول إلى المعسكر، فارتابت والدته فى أمره ، وأبلغت شقيقه الأكبر ويدعى صالح محمود وكان ضابطاً كبيراً بالطيران، فقام بتبليغ السراى عن الحركة.

وأصدر اللواء حسين فريد رئيس أركان حرب الجيش أوامره باجتماع قادة الجيش فى رئاسة الجيش بكوبرى القبة لاتخاذ إجراءات مضادة للقضاء على التمرد. وكان هذا من حسن طالع الثورة، إذ تجمع البيض فى سلة واحدة. واستطعنا أن نعتقل قادة الجيش وهم مجتمعين برئاسة أركان حرب الجيش.

كان كبار قادة الجيش مجتمعين فى مكتب رئيس أركان حرب الجيش حينما كانت قوات الثورة تقتحم مبنى رئاسة الجيش.. وكادت قوات الثورة تشتبك مع بعضها البعض، إذ تحرك البكباشى يوسف صديق بقواته من الهايكستب ووصل إلى هدفه قبل الموعد المتفق عليه.. وقابله جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر عند منشية البكرى فتحركا معه إلى مبنى رئاسة الجيش.

وكان اليوزباشى عمرمحمود على من الكتيبة الثالثة عشرة قد وصل فى موعده، فوجد قوات يوسف صديق تقف عند بوابة مبنى رئاسة الجيش..و ظن أنها قوات معادية، فأمر جنوده بتعمير بنادقهم والاستعداد لإطلاق النار.

وأنقذ الموقف ظهور عبدالحكيم عامر الذى يعرفه عمر محمود.. فانضمت القوتان لاقتحام المبنى. وأمر عبد الحكيم عامر جندى الحراسة أن يفتح البوابة الحديدية للمبنى لكنه رفض، وأخرج عبدالحكيم طبنجته وهدد الجندى بقتله إذا لم يستجب للأمر، ولكن الجندى أصر على الرفض ، وكاد يصرخ مستنجدا بالقوة المرابطة داخل المبنى .

أصبح الموقف حرجاً، فأطلق عبد الحكيم النار على الجندى وأرداه قتيلا واقتحمت القوات المبنى ..ولم تلق أى مقاومة.

واتجه الضباط إلى مكتب رئيس أركان حرب الجيش فى الدور الثانى واعتقلوا الضباط

الموجودين.. وتوجهوا بهم فرادى إلى مبنى الكلية الحربية المواجه لمبنى رئاسة الجيش حيث تم التحفظ عليهم.

كان كل شيء يسير بعناية الله.. حتى المصاعب التى قابلتنا إنما دبرها القدر لتيسر سبل الثورة.

جاءنى البكباشى حمدى عبيد وهو من الضباط الأحرار بعد أن خرجت سرايا الكتيبة الثالثة عشرة إلى أهدافها، وأخبرنى أن اللواء رشدان محمد رشدان قائد اللواء السابع المشاة حضر إلى رئاسة اللواء مع أركان حرب البكباشى محمد ذهنى، وأنه بصدد استدعاء ضباط اللواء من منازلهم كى يتحرك بلوائه ويضرب قوات الثورة..و كان ابن اللواء رشدان ضابطاً برتبة اليوزباشى ومنضما إلى تنظيم الأحرار ، وخرج معنا ليلة ٢٣ يوليو.

وكان لابد من وقف تحرك اللواء رشدان، وقررنا أن نقصيه عن مراده..وحينما علم أن ابنه مشترك فى التنظيم عدل عن خطته وتم التحفظ عليه حتى الصباح.

وكان اليوزباشى جمال القاضى قد وصل إلى مبنى الإذاعة واستطاع أن يستولى عليها بسهولة ويسيطر عليها. وما أن هلَّ الفجر حتى كانت الخطة قد نفذت بنجاح ..وكنا قد وضعنا فى خطتنا احتمال لجوء الملك إلى القوات البريطانية ، فقمنا بسد الطرق المؤدية إلى القاهرة من منطقة القناة.

وكان الملك ووزراؤه يقضون أجازة الصيف فى مدينة الإسكندرية، كما كان السفير الأمريكى «كافرى» يقضى أيضاً فترة الصيف بالمدينة ذاتها؛ ولكن السفارة الأمريكية كانت تعمل فى القاهرة ببعض موظفيها.

وبعد أن علم فاروق بقيام الثورة، أرسل إلى الحكومة البريطانية فى لندن برقية يطلب منها سرعة التدخل، كما اتصل بالقائد العام البريطانى فى منطقة القناة يحثه على سرعة التحرك واحتلال مدينة القاهرة بالقوات البريطانية وضرب الإسكندرية بالبحرية البريطانية،وكأنه تذكر ضرب الإسكندرية عام ١٨٨٢ ولكن الولايات المتحدة أبلغت انجلترا أنها لن تسمح بأى تدخل أجنبى ، وأنها سوف تقاومه.

ولقد أسرع مجلس الثورة بالاتصال بالسفير الأمريكى، فأوفد على صبرى الذى كان يرتبط بعلاقة عمل مع الملحق الجوى الأمريكى إلى السفارة الأمريكية، حيث قابل الملحق

الجوى، وطلب منه أن يبلغ السفير الأمريكى أن حركة الجيش عمل مصرى بحت، وأن الحركة سوف تضمن أرواح الأجانب وممتلكاتهم، وأن البريطانيين لو تدخلوا فعليهم أن يتحملوا مسئولية الدماء التى ستراق. وطلب على صبرى من الملحق الجوى أن يقوم السفير الأمريكى بتبليغ هذه الرسالة للبريطانيين.

على أن لى تعليقا على هذا الحدث، فقد أثار بعض الموتورين أن الثورة كانت على علاقة بالأمريكيين قبل قيامها، مع أن إرسال على صبرى إلى السفارة الأمريكية جاء عارضاً بعد أن اقترح عبداللطيف بغدادى إرسال على صبرى للملحق الجوى لبث الطمأنينة فى نفوس الأمريكيين.

ويبدو أن واشنطن ولندن كانتا قد نفضتا أيديهما من الاعتماد على الملك فاروق .. إذ كانتا تعرفان ما وصلت إليه مصر من فساد وفوضى..وربما ظنتا أن قيام حكم وطنى نظيف فى مصر سوف يوقف أى تيارات شيوعية من الخارج ، وربما يساعد على انضمام مصر إلى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط التى تعزز من مكانة أمريكا فى المنطقة... ولذلك لم يتدخل الإنجليز والأمريكيون بالرغم من لجوء الملك إلى قائد القوات البريطانية وإلى السفير الأمريكى كافرى .

ولكن سرعان ماتكشف اتجاه الثورة المعادى للإمبريالية ولأى نفوذ أجنبى .. ومن ثم بدأ الصراع الخفى بين الولايات المتحدة والثورة الذى أخذ يتفاقم ويظهر على السطح على مر السنين.

كان عبدالناصر وعبدالحكيم عامر ويوسف صديق قد استقروا فى مبنى رئاسة الجيش، وأرسلوا عربة إلى بيت محمد نجيب لإحضاره، حيث كان منتظرا تحرك القوات.

وكان الضباط الأحرار فى منطقة سيناء والإسكندرية يعلمون بموعد الثورة، وكانت مهمتهم تأمين هذه القوات وترحيل الضباط غير الموثوق فيهم إلى القاهرة.

وكان بعض أعضاء مجلس الثورة خارج القاهرة، فما أن قامت الثورة حتى حضروا إلى القاهرة وتشكل مجلس أطلق على نفسه مجلس القيادة، روعى فى تشكيله ضم أعضاء الهيئة التأسيسية التى تشكلت عام ١٩٥٠ ، ثم ضم إليه بعض الأعضاء على أساس تمثيل أسلحة الجيش ومراعاة الأقدمية العسكرية على نحو ما سأوضحه فيما بعد.

وهل نور الصباح ، وإذا بالناس تسمع فى الإذاعة أول بيان للثورة يذيعه أنور السادات الذى حضر إلى مبنى القيادة بعد رجوعه إلى بيته مع السيدة حرمه من عرض سينمائى

انتهى عند منتصف الليل.. كان عبدالناصر قد مرّ عليه مساء ٢٢ يوليو فلم يجده وترك له مذكرة صغيرة مع بواب المنزل وعند حضوره إلى مبنى القيادة كادت قوات الثورة تعتقله، لولا أن ظهر عبدالحكيم عامر فسمح له بالدخول.

استقيظ الناس فى القاهرة ليجدوا الشوارع مزدحمة بالجنود والمدافع والدبابات.. وتساءلوا ما الخبر؟

وانتشرت الشائعات، فمن قائل أن الجيش قائم بتمرد على الملك.. ومن قائل أن بعض الضباط حاولوا التمرد ولكن السلطة اعتقلتهم قبل أن ينجحوا، وفى انتظار محاكمتهم.

وخرج بيان الثورة متأخراً عن الموعد المحدد له بساعة أو أقل، فأنهى الشائعات وعرف الناس أن الجيش قد ثار.

لقد صدر أول بيان للثورة باسم قائد حركة الجيش يعلن عن حدث جديد، وقد كلف عبدالناصر أنور السادات بتلاوة هذا البيان من الإذاعة:

«اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم.. وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش، وتسبب المرتشون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين.. وأما فترة مابعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد، وتآمر الخونة على الجيش، وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها.. وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا فى الجيش رجال نثق فى قدرتهم وفى خلقهم وفى وطنيتهم. ولابد أن مصر كلها ستتلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب.. وإننى أوكد للشعب المصرى أن الجيش كله اليوم أصبح يعمل لصالح الوطن فى ظل الدستور مجرداً من أية غاية.

وأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة أن يلجأ إلى أعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس من صالح مصر.

وإنى أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأموالهم، ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم.. والله ولى التوفيق».

وأخذت الإذاعة تصدر بيانات باسم الجيش تطمئن الشعب ، وتدعوه إلى الهدوء والسكينة، وتنذر من يحاول إثارة الفتنة أو القيام بأعمال تهدد سلامة البلاد وأمنها، كما توالت النشرات تطمئن الأجانب وبخاصة على أرواحهم وأموالهم.

مذكرات صلاح نصر
الجزء الأول

4

من السكرة إلى الفكرة

دار الخيال

فرحة النصر

كم غمرتنى السعادة صباح ٢٣ من يوليـو.. لقد زال كابوس جثم على صدورنا سنين طوال.. إنها فرحة الانتصار.. ليس انتصارا على القصر والسلطة الطاغية فحسب، بل فوز لأمل نحو مستقبل أفضل.

كان الملـك مقيمـا بالإسكنـدرية ـ كما أشـرت من قبل ـ وكـانت وزارة الهلالـى قد تألفت يوم ٢٢ من يوليو.. أى لم تمكث سوى أقل من يوم واحد.

كان أول هـدف للثـورة ـ على حد مـا جاء بأول بـيان ـ تطـهير الجيـش من الضـباط الكبـار، ومن كل من كانت تحـوم حوله أى شبهة، فـى سبيل إقامـة جيش وطنى، تحقـيقا لأحد مبادئ الثورة.

وكان مـرتضـى المراغـى وزير الـداخليـة فى حـكومـة الهلالـى الثـانيـة قد قـدم من الإسكندرية صـباح ٢٣ من يوليو وتوجه إلى مـكتبه فى وزارة الداخليـة، وظن المراغى أنه قادر على استقطاب الـثورة، فاتصل باللواء محمد نجيب فى مبـنى رئاسة الجيش، وطلب منه أن يحضر إليه فى وزارة الداخلية.

ويبدو أن مرتضـى المراغى كان لايزال يعيش فى حـلم سلطان وزير الداخلـية، ولكنه أفاق حينمـا طلب منه اللواء نجيب أن يحـضر هو إلى مبنى رئاسة الجـيش.. هل كان من المعقـول أن يذهب محمـد نجيب إلى المراغـى، وقد أصبح الأول يمـسك بزمام السـلطة، وقادراً على توجيه الأمور؟

ولما وجد المـراغى أن الزمام أفـلت منه، فـر عائدا إلى الإسكـندرية ناجـيا بنفـسه من الاعتقال.

لقد قمنا باعتقال كبار الضباط من القادة، وكان لابد أن نصفى الجيش من الرتب الكبيرة غير الموثوق فيها، فصدرت التعليمات للوحدات صباح الثورة، بأن تسمح للضباط حتى رتبة الصاغ بالاستمرار فى عملهم، أما الرتب الأعلى فقد صدرت إليهم التعليمات بالتزام منازلهم حتى تصدر أوامر خاصة بهم.

كانت المهمة التالية تشكيل وزارة مدنية تمارس السلطة، ولم يكن فى نية التنظيم أن يمارس الحكم، فعهد إلى على ماهر بتأليف الوزارة خلفا لوزارة الهلالى على نحو ما سأذكر فيما بعد.

ولقد أدى على ماهر دوره للثورة بنجاح.. لقد أصبحت السلطة السياسية والعسكرية فى يد تنظيم الضباط الأحرار.. وطلبنا من الملك عزل كثير من المقربين من حاشيته الذين كانت قد فاحت رائحتهم فى إفساد الحياة السياسية، وعلى رأسهم كريم ثابت وانطون بوللى وحلمى حسين.

وماطل الملك فى بادئ الأمر، ولكنه أحس بخطورة المماطلة على عرشه، وظن الملك أن مهادنة الثورة سوف تحفظ له عرشه، ولكن أحداث الثورات لاتقف عند حد.

وجاءت برقيات التأييد من جميع أنحاء البلاد، ومن جميع وحدات الجيش فى المناطق العسكرية المختلفة.

وكانت برقية جامعة الإسكندرية أول برقية تأييد تصل إلى الثورة، وكان الموقف لم ينقشع بعد عن صاحب السلطة الحقيقية.

لقد استقرت السلطة فى يوم ٢٣ يوليو للثورة، ولم يبق سوى عزل فاروق وإبعاده عن البلاد.

عزل فاروق وإبعاده عن البلاد

كان مبنى رئاسة الجيش صباح ٢٣ من يوليو والأيام التالية يعج بضباط الجيش وبرجال السياسة وبالصحفيين. كان المبنى أشبه بسوق مزدحمة ، اجتمعت فيها فئات مختلفة المشارب والأهواء، متباينة المصالح والمطامع. وفى مثل تلك الأحداث يهرع أصحاب المصلحة والنهازون عسى أن يغنموا من العهد الجديد، فإذا ما تعرضت السلطة لهزة أو

خطرما، انفضوا من حولها وكأنهم لاعلاقة لهم بها البتة. إن لم ينعتوها بأحط الصفات، ويصبوا عليها أبشع اللعنات.

كان مجلس القيادة منعقدا فى غرفة رئيس أركان حرب الجيش. وكان أغلب أعضائه قد لم شملهم، ولاحظت أن البعض حاول أن يفرض نفسه فلاقى من العنت والإهانة مايكرهه الإنسان الحر.

كان عبدالناصر قد استدعانى ظهر ٢٣ من يوليو، ودخلت غرفة الاجتماع فلم أر وجوها غريبة - مع أننى لم أجد أعضاء المجلس جميعهم - فجمال عبدالناصر كانت معرفتى به وثيقة منذ انضمامى إلى الضباط الأحرار، وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق وجمال سالم وصلاح سالم كنت أجتمع بهم فى خلية العريش، وزكريا محيى الدين تعرفت به فى الأيام الأخيرة من قيام الثورة، وحسن إبراهيم وكمال حسين وصلاح سالم من دفعتى فى التخرج بالكلية الحربية، أما أنور السادات وعبداللطيف بغدادى وحسين الشافعى فكانت معرفتى بهم معرفة الزمالة فى القوات المسلحة.

واحتضننى عبدالناصر مهنئا، كذا يوسف صديق، وحييت الجالسين، وقدمنى عبدالناصر قائلا: صلاح نصر.. قائد كتيبة التحرير.. ومنذ ذاك الحين أطلق على الكتيبة الثالثة عشرة اسم «كتيبة التحرير»، واستخدم نجيب وعبدالناصر وغيرهما هذا الاسم فى خطبهم.

كان نظام السرية الذى اتبعه تنظيم الأحرار فى تشكيل الخلايا أساس نجاح الثورة، فقد قابلت فى مبنى القيادة بعض أصدقائى من الضباط الأحرار، ولم يكن أى منا يعرف أن صديقه منضم إلى تنظيم الأحرار، وأخذنى عبدالناصر إلى غرفة المؤتمرات المواجهة لغرفة قائد الجيش وانفرد بى.

قال لى: ما رأيك فى عزل الملك؟

قلت له:لن يستقيم الأمر إلا بإلغاء النظام الملكى وطرد فاروق، وإلاسيتأهب للانقضاض علينا كما حدث فى العراق فى ثورة رشيد عالى الكيلانى.

سألنى عبدالناصر: نخشى تدخل الإنجليز أو الأمريكيين مع أننا قمنا بطمأنتهم..

قلت له: لا أظن أنهم سيغامرون على ورقة خاسرة.

ويبدو أن فكرة عزل فاروق لم تكن قد تقررت بشكل حاسم، فقال عبدالناصر لى: استعد للتحرك بكتيبتك فى أى وقت للإسكندرية.

وكنت قـد عينت رسمـيا صباح ٢٣ من يـوليو قائداً للـكتيبة الـثالثة عشـرة، بعد أن توليـت قيادتهـا من الثورة لـيلة الشـورة، وهو منصـب كان لايتولاه الـضباط إلا فى رتـبة القائمقام.

وفى مساء ٢٤ يوليو استـدعانى عبدالناصر إلى مكتبه فى كوبـرى القبة، وأخبرنى أنه قد تقرر عزل فاروق، وأن قوتين عسكريتـين سوف تتحركان إلى الإسكندرية صباح ٢٥ من يوليو لإجبار فاروق على التنازل عن العرش.

كان القول الأول تحت قيادتى ويـتكون من الكتيبة الثالثة عشرة مشـاة، وبطارية مدفعية وتروب دبابات ألحق علينا من قوات الإسكندرية.

أما القـول الثانى فوضع تحـت قيادة البكبـاشى عبدالمنعـم عبدالرءوف وهو يشـابه فى تكوينه للقول الأول.

وتولى قيادة القولين القائمقام أحمد شوقى الذى كان قد عين قائداً لقسم القاهرة.

كانت المعلـومات التى لدينا أن الملك يـقيم فى قصر المنتـزه، ولذا صدرت الأوامر لى بالتـحرك إلى الإسكنـدرية فى الصبـاح المبكر يـوم ٢٥ يوليو، والمبيت بقواتى فـى استاد الإسكندرية لـيلة ٢٥/ ٢٦، على أن أقوم بمحاصرة قصـر المنتزه فى الصباح المبـكر لليوم التالى أى صباح ٢٦ من يوليو.

تحركنا مع أول ضوء يوم ٢٥ من معسكر العباسية.. وعلى امتداد طريق الجيزة ـ الهرم ثم الـطريـق الصـحراوى المـؤدى إلى الإسكـندريـة، كانـت السيـارات المدنـية المـتجـهة للإسكندرية لتمضية فصل الصيف، تهدئ من سرعتها ثم يقوم الركاب بالتلويح بأيديهم من خارجها تحية لنا.. كنت أسمع بضع كلمات تشجعنا وتدعو لنا بالتوفيق.

كان الناس قاطبة متعاطفين معنا... وصلنا قبل غروب ٢٥ من يوليو إلى الإسكندرية، وعسكرنا فى استاد الإسكندرية.. وافترشنا الغبراء، ونمنا بملابسنا العسكرية.. وفى صباح ٢٦ يوليـو تحركت بقواتى لمحـاصرة قصر المنتـزه. كان قائد بطـارية المدفعية الـصاغ أنور ثابت، وقائد المدرعات الصاغ أحمد عطية.

وصلنا إلى مشـارف قصر المنتزه، واتخذت من مقـهى متواضع فى نهاية منـطقة المندرة مركز رئاسة لى.

وقمت بعمل استطلاع، ثم أصدرت أوامرى بنشر القوات حول القصر، وكان من المعروف حتى هذه اللحظة أن الملك يقيم داخل قصر المنتزه.

وما أن اتخذت الدبابات والمدفعية مواقعها، وما كادت تنتشر المشاة لتتخذ مواقع دفاعها حتى رأيت جنود الحرس الملكى وقد اعتلوا سور القصر المواجه للمندرة، وانتشروا عليه كالجراد استعداداً لإطلاق النار.

وقدرت أن القوة التى كانت تحت قيادتى تستطيع أن تدك القصر وتقضى على أية مقاومة، ولكننى حرصت على ألا يحدث أى اشتباك بين القوتين؛ منعاً من حدوث أى خسائر فى الأرواح.

وتوجهت بعربتى الجيب إلى بوابة القصر القبلية المواجهة للمندرة وقابلت يوزباشى نوبتجى الحرس الملكى، وتفاهمت معه وقلت له إننا مصريون قبل كل شىء، وإن فى قدرتى أن أقتحم القصر، ولكن ليس هناك داعٍ كى يزهق مصرى روح أخيه.

واستجاب الضابط فورا وقال: إننا ننتظر هذا اليوم، ثم أمر جنوده بالنزول من على سور القصر، وجمعهم وأخذ سلاحهم.

فى ذاك الوقت علمنا أن الملك كان قد غادر قصر المنتزه مساء الليلة السابقة إلى قصر رأس التين حينما علم بزحف الجيش من القاهرة.

وبينما كنت أقوم بمحاصرة قصر المنتزه، كان عبدالمنعم عبدالرءوف يحاصر قصر رأس التين.. ونجح عبدالمنعم عبدالرءوف فى مهمته بعد تبادل إطلاق النار بين قوات الحرس الملكى وقوات الثورة.

لقد وجد الملك أنه لاسبيل للمقاومة، وقد يعرض حياته وحياة الملكة زوجته وبناته وولى عهده الطفل إلى الخطر.

فى ذلك الوقت كان اللواء نجيب وجمال سالم وحسين الشافعى قد حضروا من القاهرة مندوبين عن مجلس القيادة للإشراف على عملية عزل فاروق.

وكان على ماهر فى الإسكندرية، ولم يكن يدرى ما نوته الثورة لعزل فاروق، ولذلك فوجئ بالقوات المحاصرة لسراى المنتره وسراى رأس التين.

كان على ماهر يباشر مهام عمله فى مكتبه ببولكلى، حينما توجه إليه اللواء محمد

نجيب صباح ٢٦ من يوليو وقدم إليه إنذار الجيش إلى الملك للتنازل عن العرش قبل الثانية عشرة ظهرا، ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة مساء.

وكان برفقة نجيب وثيقة التنازل عن العرش التى أعدها الدكتور عبدالرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة فى صيغة أمر ملكى.

وتوجه على ماهر إلى الملك وأقنعه بالتنازل عن العرش.. وبالطبع اعتذر على ماهر عن قيامه بمهمة توقيع الوثيقة لعلاقته القديمة بالملك، فكلف سليمان حافظ كى يقوم بهذه المهمة، فتوجه إلى قصر رأس التين وقابل الملك.

كان الموقف عصيبا.. وبيد مرتعشة وقع الملك على وثيقة التنازل فجاء توقيعه بيد مرتعشة.. وأعاد التوقيع مرة أخرى. وبذلك تنازل فاروق عن عرش مصر لولى عهده الطفل أحمد فؤاد.

وفيما يلى نص الرسالة التى قدمها محمد نجيب لعلى ماهر ليسلمها للملك:

من الفريق أركان حرب محمد نجيب.. باسم ضباط الجيش ورجاله إلى جلالة الملك فاروق الأول.

إنه نظراً لما لاقته البلاد فى العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعبثكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى أصبح كل فرد من أفراده لايطمئن على حياته وماله أو كرامته.

ولقد ساءت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم فى هذا المسلك حتى أصبح الخونة والمرتشون يجدون فى ظلكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير.

ولقد تجلت آية ذلك فى حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافربما أفسد الحقائق وزعزع الثقة فى العدالة وساعد الخونة على رسم هذه الخطى فأثرى من أثرى، وفجر من فجر، وكيف لا والناس على دين ملوكهم.

لذلك قد فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل عن العرش لسمو ولى عهدكم الأمير أحمد فؤاد على أن يتم ذلك فى موعد غايته الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم (السبت الموافق ٢٦ من يوليو ١٩٥٢ والرابع من ذى القعدة

سنة ١٣٧١) ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء اليوم نفسه. والجيش يحمل جلالتكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب من نتائج».

الإسكندرية في يوم السبت	توقيع
٤ من ذى القعده ١٣٧١هـ	**محمد نجيب**
(٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ميلادية)	فريق أركان حرب

وكان من رأى جمال سالم إعدام فاروق وألا يسمح له بمغادرة البلاد، أو يصطحب معه أى ممتلكات. ولكن نجيب لم يوافق.. ومن ثم ترك الأمر لمجلس القيادة فى القاهرة كى يبت فى الأمر. وغادر جمال سالم الإسكندرية فورا، وعرض الأمر على جمال عبدالناصر وبقية أعضاء مجلس القيادة المقيمين فى القاهرة، وتقرر السماح لفاروق بمغادرة البلاد.

لقد كان السفير الأمريكى «كافرى» قد أمن فاروق على حياته.. فضلا عن أن قتل فاروق سوف يدمغ الثورة بالدم فى أول عهدها.. وهذا ما كان يكرهه غالبية الضباط الأحرار.

وأقنع على ماهر الملك بالتنازل عن العرش لولى عهده الطفل أحمد فؤاد ظهر ٢٦ يوليو.. وفيما يلى نص الوثيقة:

«نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

لما كنا نتطلب الخير دائما لأمتنا، ونبتغى سعادتها ورقيها، ولما كنا نرغب رغبة أكيدة فى تجنيب البلاد المصاعب التى تواجهها فى هذه الظروف الدقيقة، ونزولا على إرادة الشعب..

قررنا النزول على العرش لولى عهدنا الأمير أحمد فؤاد، وأصدرنا أمرنا بهذا إلى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء للعمل بمقتضاه».

صدر بقصر رأس التين فى ٤ من ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٢٦ يوليو سنة١٩٥٢)

فاروق

وكان قد سمح بأن يصطحب الملك معه أى أغراض خاصة يريدها، ولذا قدم اللواء

عبدالله النجومى ياور الملك ـ وهو سودانى ـ ظهر يوم ٢٦ يوليو إلى قصر المنتزه، فسمحت له بالدخول إلى قصر المنتزه وجمع أغراض الملك، وخرج دون أن تفتش الحقائب أو التعرض له وفقا لتعليمات مجلس القيادة.

وفى الساعة الخامسة مساء علم الشعب من الإذاعة بتنازل الملك عن العرش ومغادرته البلاد على يخته الملكى المحروسة.. وكان الملك قد طلب أن يصحبه فى رحلته بعض أفراد حاشيته، ولكن مجلس القيادة رفض هذا الطلب، وصدرت التعليمات إلى قائد المحروسة بأن يعود مباشرة فور نزول الملك فى ميناء نابولى بإيطاليا.

واقتربت ساعة الرحيل..لحظة درامية لنهاية عهد.. ملك يفقد عرشه وقد احمرت عيناه من دمع ذرف حسرة على عرش تليد.

تحرك الملك إلى الرصيف الملكى فى قصر رأس التين، وسارت بجانبه الملكة ناريمان وابنها الطفل أحمد فؤاد ومربيته.. وعلى الجانب الآخر سارت بناته الأميرات الثلاث من الملكة السابقة (فريدة) ليستقلوا اليخت الملكى المحروسة ذا التاريخ العريق، فهذا اليخت الذى توارثته أسرة محمد على مخر عباب البحر المتوسط فى رحلات كثيرة، وبقوى محركة متباينة، بدأت بالشراع، ثم بالبخار، ثم بقوى الاحتراق الداخلى.

ولقد صرفت على هذا اليخت الأموال الطائلة لتجديده وتجميله فأصبح تحفة نادرة من تحف زمانه.

وعلى الرصيف الملكى ودع الملك وداعا لائقا.. إذ وافاه على ماهر رئيس الحكومة والسفير الأمريكى كافرى ليودعاه.. وفى تمام الساعة السادسة حضر اللواء محمد نجيب والبكباشى طيار جمال سالم والبكباشى حسين الشافعى من مجلس القيادة ومعهم القائمقام أحمد شوقى فأدوا التحية العسكرية للملك المعزول.

وصافح الملك فاروق اللواء محمد نجيب وقال له فى هدوء:

أتمنى لكم التوفيق فى مهمتكم الصعبة.

ثم صعد الملك إلى المحروسة.

حقا لقد كانت مهمة صعبة.. طريقها مفروش بالأشواك، وأساليبها تهدر الصداقات، ولعبتها خطرة لاتنجح إلا بالخداع.. كلها صراعات وتدور دورة الزمان، وتتكرر المأساة، ولكن دون عبر أو دروس.

وقف الملك على ظهر المحروسة يرنو إلى البلاد التى حكمها خمسة عشر عاما إلا ثلاثة أيام، وقد دار فى مخيلته شريط أحداث هذه الفترة من الزمان، وربما أحس براحة واليخت يتحرك ببطء وهو يبعد عن الميناء.. ما أصعب أعباء الحكم، وما أثقل قيود الملك.

وأظن أن الملك تذكر جده إسماعيل.. لقد رحل على اليخت ذاته معزولاً أيضا بعد أن حكم مصر ستة عشر عاما حكما مطلقا، ولكن شتان بين ما حدث لجده وبين ما حدث له، فإسماعيل عزله الإنجليز وولوا مكانه ابنه توفيق، أما فاروق فقد عزله الجيش باسم الشعب.

فى تلك اللحظات كان أغلب الشعب يهلل فى أنحاء البلاد فرحا جذلا بعهد جديد يأمل فيه الخير والرخاء، بينما كان البعض يبكى ويذرف الدمع مدراراً.. رأيت هؤلاء من خدم الملك وحاشيته فى قصر المنتزه.. أيا ترى كان هؤلاء يبكون الخير والمصلحة التى كانوا ينعمون بها فى ظل الملك، أم كانت ذفرة دمع وفاء لعِشرة أعوام طوال؟ الله أعلم بما فى قلوب الناس.

واحتفلت الثورة فى اليوم التالى باستعراض قوات الجيش فى شوارع الإسكندرية كانت مظاهرة عسكرية امتزج بها الشعب، وسارت فى شوارع الإسكندرية، والناس تهتف بلا نظام للأحرار. وعدنا إلى القاهرة بالقطار.. ووصلنا القاهرة قرب منتصف الليل.. وعدت إلى بيتى بعد خمسة أيام جسام.. وكان أول شىء قمت به أن أخذت حماماً ساخناً ودخلت فراشى لأرقد حتى الصباح.. كنت فى حاجة إلى راحة طويلة بعد عناء هذه الأيام.

وفى اليوم التالى استأنفت عملى كقائد للكتيبة الثالثة عشرة، ثم انتقلت منها قبل مرور عام إلى منصب مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة، ثم عينت عام ١٩٥٧ رئيساً للمخابرات العامة إلى أن قدمت استقالتى فى السادس والعشرين من أغسطس عام ١٩٦٧.

وكانت رحلة طويلة شاقة فى لعبة السياسة استمرت خمسة عشر عاماً،كلها أشواك وعقبات .. وانتهت بأسوأ مايحدث للإنسان .. مرض عضال فى القلب نتيجة جهد متواصل طوال سنين طوال، وسجن نصف قرن من الزمان لم يحدث فى تاريخ مصر، وتشهير رخيص شرس، ومطاردة فى رزقى ورزق أولادى بصورة بشعة.. كل هذه

الأشياء سأتحدث عنها فـى حينها، وسأتركها للتاريخ ليقرر حـكمه ، فقاضى الأحرار هو الله سبحانه، وضميرهم هو التاريخ الذى لا يقبل الزيف مهما طال.

مجلس الوصاية

انتهى حصـار قصرى المنتزه ورأس التين بـتنازل الملك فاروق عن العـرش لولى عهده الطفل الأمير أحمد فؤاد.. وكـان لعلى ماهر الفضل فى التأثير على فـاروق لتوقيع وثيقة التنازل .

وقبل أن يغـادر فاروق ثغر الإسكنـدرية مساء ٢٦ من يولـيو سنة ١٩٥٢ على يـخته الملكى المحروسة ـ الذى أطلق عليه اسم الحرية بـعد الثورة ـ كان قد ترك مظروفا مختوما بأسماء الأوصياء.

كانت مـشكلة الوصايـة أول مشكلة سيـاسية تواجهنـا ..ففى ٣٠ من يوليـو، أى بعد مغادرة فاروق البلاد بأربعة أيام، أرسل على ماهر رئيس الوزراء كتابا إلى سليمان حافظ وكيل مجـلس الدولة يطلـب فيه الرأى إزاء مشكلـة الوصاية الناتجـة عن عزل فاروق .. ذلك أن الدستور المـصرى كان ينص ـ فى حالة وفـاة الملك ـ على حتميـة تأدية الأوصياء اليمين أمام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين، باحترام الدستور والقوانين والمحافظة على استقلال الوطن وسلامـة أراضيه، والإخلاص للملك.. فى حين لم يـنص الدستور على الإجراءات التى تتبع فى حالة عزل الملك.

كما كان ينص الدستور على حتمية اجتـماع مجلسى البرلمان فى مدى عشرة أيام من تاريخ إعلان وفاة الملك، فإذا كان المجلس منحلا، ولـم يجتمع المجلس الجديد حتى اليوم العاشر من وفاة الملك، فإن المجلس المنحل يباشـر عمله حتى يتم اجتماع المجلس الجديد.. على أن يتولـى مجلس الوزراء سلطات الملـك الدستورية فى الفترة مـن وقت وفاة الملك إلى أن يؤدى أوصياء العرش اليمين.

وهكذا نشأت أمام الثورة مشكلة قانونية: هـل تطبق المواد الخاصة بالملك المتوفى على حالة الملك المعزول، أم تعتبر حالة العزل موقفا خاصا يتطلب إجراءً مستحدثاً..؟

قامت الثورة ، وكان البـرلمان الوفدى منحلا منذ أقال الملك حكومـة الوفد بعد حريق

القاهرة، فحاول الوفد الاستفادة من مواد الدستور.. ومن ثم بادر النحاس زعيم الوفد بمقابلة على ماهر رئيس الحكومة يوم ٣٠ من يوليو ، وعرض عليه باسم الوفد فتوى دستورية تحتم دعوة البرلمان المنحل إلى الاجتماع خلال عشرة أيام، للبت فى مسألة اختيار الأوصياء على العرش.

ولكن خصوم الوفد عارضوا وجهة نظره، ونادوا بإجراء انتخابات حرة مباشرة، كما أدانوا البرلمان المنحل لمواقفه المتخاذلة أثناء قيامه بواجبه.

كان الإخوان المسلمون أول من نادى بسقوط الدستور.. ففى أول أغسطس سنة ١٩٥٢، أصدر الإخوان المسلمون بيانا ناشدوا فيه الثورة الإصلاح، وقدموا مقترحات للإصلاح فى جميع المجالات .. ونص البيان على أن الدستور القائم لم يعد له كيان.

وطالب الإخوان بالمسارعة إلى عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد يستمد مبادئه من مبادئ الإسلام الرشيدة فى كافة شئون الحياة.

وعارض مكرم عبيد عودة البرلمان الوفدى المنحل متذكرًا خصومته مع النحاس، وطالب بتعديل الدستور على أن يقوم المجلس الجديد المنتخب بإجراء هذا التعديل.

أما الحزب الوطنى فقد أعلن فى أول أغسطس بيانا عارض فيه دعوة البرلمان الوفدى المنحل، وأعلن أن هذا البرلمان المنحل أصبح لا كيان له بعد حله ، وطالب بإجراء انتخابات حرة تأتى بمجلس جديد.

فى خضم هذه الظروف ، ظهر على ماهر رئيس الوزراء متأثرا بعدائه اللدود للوفد، ومحاولا احتواء الثورة، فبادر بمناورة سياسية، متعاونا مع سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة حينئذ والمنتمى للحزب الوطنى القديم.

ففى اليوم الثلاثين من يوليو، وهو اليوم الذى قابل فيه مصطفى النحاس على ماهر كتب الأخير إلى سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشار الرأى لرئاسة مجلس الوزراء محاولا أن يجد بديلا لدعوة البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد، عن طريق إقامة نظام وصاية مؤقت على العرش دون تحديد مدة زمنية معينة لتوليه مناصب أو لإجراء انتخابات جديدة.

ووجد سليمان حافظ الفرصة سانحة لضرب الوفد، فدعا إلى عرض اقتراح على

ماهر على الجمعية العامة لقسم الرأى .. وقد تم اجتماعها فعلا يوم ٣١ يوليو تحت رئاسة الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس المجلس ومن رجال الحزب السعدى.

وانتهى الاجتماع بفوز اقتراح عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل بأغلبية تسعة أصوات ضد صوت واحد هو صوت وحيد رأفت مستشار الرأى لوزارة الخارجية والعدل.

وأقرت الجمعية العامة بأن دعوة البرلمان الوفدى المنحل تعد باطلة وتخالف الدستور.. وأصدرت الجمعية فتوى بأنه لا مانع قانونياً من إقامة نظام لوصاية مؤقتة تنتقل إليه من مجلس الوزراء ممارسة سلطات الملك الدستورية، إلى أن تتولى هيئة الوصاية الدائمة هذه السلطات.

كما أفتت الجمعية العامة بإمكانية استصدار تشريع يقضى بأن فى حالة نزول الملك عن العرش وانتقال ولاية الملك إلى خلف قاصر ، يجوز لمجلس الوزراء إذا كان مجلس النواب منحلا، أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش من ثلاثة يتم اختيارهم من بين الطبقات المنصوص عنها فى المادة ١٠ من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ ، على أن تتوافر فيهم الشروط المبينة فى هذه المادة.

وقد نصت المادة سالفة الذكر على الفئات التالية: أفراد الأسرة المالكة وأصهارهم الأقربون ، رؤساء مجلس الوزراء الحالى والسابقون، رؤساء مجلس النواب الحالى والسابقون، الوزراء أو من تولوا مناصب الوزراء، رئيس وأعضاء مجلس الأعيان ورؤساؤه السابقون.

كما نصت الفتوى أيضا على أن تتولى هيئة الوصاية المؤقتة بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء سلطة الملك ، إلى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة.

وعرض اقتراح مجلس الدولة على الحكومة فأيدته، وحينما عرض الأمر على مجلس القيادة لقى ترحيبا من أغلب أعضائه . وكان عبد الناصر هو الوحيد الذى عارضه، فقد كانت تختمر فى ذهنه حينئذ فكرة أن نظام الوصاية المؤقت سوف يدعم موقف الحكومة فى اتخاذ إجراءات استثنائية سوف تنسب فى النهاية إلى مجلس القيادة.

ولما كانت القرارات فى مجلس القيادة تتخذ فى ذاك الوقت بالأغلبية، فقد وافق المجلس على الاقتراح، وكان بداية لاتجاه الثورة نحو ممارسة الحكم.

وكان عبدالناصر قد فكر فى إرضاء رشاد مهنا بتعيينه عضوا فى مجلس الوصاية..إذ

كان رشاد مهنا يتمتع بشعبية طيبة وسط الجيش وبخاصة بين ضباط المدفعية.. وكان له تاريخ فى الكفاح الوطنى ، إذ قام بتأسيس جماعة الضباط الوطنيين فى منتصف الأربعينيات، ولكن السراى اكتشفت هذا النشاط وقضت عليه فى مهده، بعد أن اندس فيه الضابط مصطفى كامل صدقى من الحرس الحديدى.

وكان عبد الناصر لا يكن ودا لرشاد مهنا، وربما يرجع ذلك لقوة شخصية رشاد مهنا ولأن عبد الناصر كان ينظر إليه كمنافس خطير، ومن ثم فكر عبد الناصر فى إبعاد رشاد مهنا عن الجيش ، وحينما جاءت فرصة تعيين مجلس الوصاية، كان رشاد مهنا أول من فكر فيهم عبد الناصر لتعيينه عضوا فى مجلس الوصاية كى يبعده عن الجيش.

ورشح مجلس القيادة الأمير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات، ولم يكن هناك أى مشكل دستورى فى تعيينهما ، إذ تنطبق عليهما شروط الترشيح وفقا للمادة العاشرة من الأمر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ ـ السابق التنويه عنه ـ ولكن حينما عرض اسم رشاد مهنا، برزت مشكلة عدم انطباق الشروط عليه.. ومن ثم استقر على تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات بصفة شكلية كى تنطبق عليه شروط المادة العاشرة سالفة الذكر.. وقد تم تعيينه فعلا فى هذه الوزارة يوم ٣٠ من يوليو سنة ١٩٥٢، وأصبح بذلك مؤهلا ليصبح عضوا فى مجلس الوصاية .

وتم تعيين مجلس الوصاية، ولكن سرعان ما اضطربت الأمور، وانتشرت بذور الانقسامات ، وانتهى الأمر بمحاكمة رشاد مهنا مع مجموعة من ضباط المدفعية فيما أطلق عليها مؤامرة المدفعية التى سأتحدث عنها فيما بعد .

وزارة على ماهر

على أنه لا يمكننى سرد الأحداث دون الحديث عن وزارة على ماهر التى كثر الحديث عن رئيسها، والتى اختلف الكتاب فى تقييمهم لدوره فى ثورة ٢٣ يوليو.

والواقع جاءت أكثر الكتابات متأثرة بالاتجاهات الأيديولوجية للكتاب، فمن قائل أنه جاء وخرج بعد شهر ونصف دون أن يساهم بشىء للثورة، أو يحدث تغييراً فيما كان سائدا، ومن قائل أنه اختلف مع رجال الثورة لأنهم أرادوا حل الأحزاب، وهذا يخالف ما

تعود عليه فى حياته السياسية التقليدية، وآخرون اتهموه بالدكتاتورية وبأنه أراد احتواء الثورة لحسابه، فتعاون مع سليمان حافظ ـ مستغلان عداءهما للوفد ـ فى القضاء على فرصة عودة الحياة النيابية بعد قيام الثورة.

والواقع أنه مهما كانت الآراء، فقد كان لعلى ماهر دور بارز فى مساندة تثبيت دعائم الثورة، وفى إحداث تغييرات جذرية لكثير من الأمور السياسية فى مدة لم تتجاوز شهرا ونصفا.

لقد هل علينا صباح ٢٣ من يوليو ، ولم يكن فى نية الضباط الأحرار ممارسة الحكم ـ كما بينت سلفا ـ وكان الملك لا يزال يباشر سلطاته الملكية ويقيم فى قصر المنتزه بالإسكندرية، وإن كان قد انتقل إلى قصر رأس التين حينما علم بوصول قوات عسكرية من القاهرة إلى الإسكندرية ـ كما وضحت سلفا.

وكان الرأى السائد فى مجلس القيادة ضرورة قيام الأحزاب بتطهير أنفسها قبل بدء أى حياة نيابية ..ولذا استبعدت فكرة تشكيل وزارة حزبية، ووقع الاختيار على على ماهر على أساس أنه لا ينتمى للأحزاب القائمة، كما أنه يستطيع أن يلعب دوراً فعالاً فى إقناع فاروق بالتنازل عن العرش.

كانت الثورة لا تريد سفح الدماء بقدر الإمكان، والثورات عادة ترتبط بالدم.. ومع أن بعض أعضاء مجلس القيادة مثل جمال سالم كان يميل إلى قتل فاروق، وآخرون كان من رأيهم محاكمته وإعدامه، فإن الرأى الغالب كان يرى الاكتفاء بتنازل فاروق عن العرش ومغادرته البلاد، لدرجة أنه سمح له بنقل ممتلكاته الثمينة من قصر المنتزه كما ذكرت سلفا.

والواقع أن على ماهر لعب دورا بارزا فى إقناع فاروق بالتنازل عن العرش لولى عهده الأمير أحمد فؤاد.. لقد نقل على ماهر فحوى وثيقة التنازل الموجهة من اللواء محمد نجيب إلى الملك فاروق المؤرخة بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٢، وشرح للملك خطورة رفضه التوقيع على وثيقة التنازل.

كان فاروق منهارا، واستسلم لعلى ماهر، ولم يشترط أكثر من أن يأخذ معه بعض مقتنياته، وأن يؤمن على حياته وعلى حياة أسرته، وأن يرحل على اليخت المحروسة برجال من البحرية اختارهم بنفسه.

وكان هذا مكسبا كبيراً للثورة فى بدئهـا، فالثورة فى أيامها الأولى كانت تواجه كثيرا من المشاكل الداخليـة وعدم الاستقرار، فالأحزاب القائمة كانت تتربص بـنا لتنقض على الحكم، وقد ظنـت أنها الوريثة الشرعـية للملك،بينـما كانت قوات الاحتلال البـريطانى لاتزال مرابطة فى منطقة القناة، والأمريكيون يراقبون الموقف بحذر، بعد أن أرسل فاروق طلب نجدة إلى كل من سفيرى واشنطن ولندن.

ولكن ما أن غادر فاروق ثغر الإسكندرية حتى بدأ على ماهر فى توطيد سلطته، فظن أنه قادر على احتواء الثورة لمصلحته..وكان أول إجراء قام به ، محاولته منع عودة البرلمان الوفدى لعـداوته التقليدية لـلوفد، متعاونا فى ذلـك مع سليمان حافظ فـى إصدار فتوى مجلس الدولة السالف التنويه عنها.

وكان مجلس القيادة قـد استقر على إجراء انتخابات للبرلمـان بعد ستة أشهر، أى فى شهر فبراير، واتفق المجلس مع على مـاهر على هذا الإجراء ..ولكن الأخير وجد أن هذا الإجراء سوف يحبط أطماحه وأطماعه ، فعمد إلى نشر بيان فى ١١ أغسطس هاجم فيه الأحزاب ، وتغافل عن موعد الانتخابات الذى تم الاتفاق عليه بين مجلس القيادة وبينه ، وقد أذيع هذا البيان بينما كان مجلس القيادة مجتمعا.

وما أن انتهى على ماهر من إذاعة البيان، حتى ثارت موجة من الغضب والاحتجاج بين جميع أعضـاء مجلس القيادة، مما حدا بالمجـلس إلى إصدار بيان ينقض بيـان على ماهر، ويحدد شهر فبراير موعداً لإجراء الانتخابات.

وهكذا كانت بذور الخـلاف قد بذرت بين مجلس القيادة ورئـيس الحكومة، وجاءت فتوى مجلس الدولة التى لم ترق عبد النـاصر وقلة من أعضاء المجلس ما فازداد التوتر.. وظهر عـلى المسرح الـسياسى شخـصيتان كـان لهما دور فى تـقويض وزارة علـى ماهر، واستعداد مجلس القيادة لإقالة على ماهر.

أما الشخـصية الأولى فهو سلـيمان حافظ وكيل مـجلس الدولة السيـاسى المحنك ذو الأطماع البـعيدة ، وخبير المنـاورات السياسية.. كان يكـن للوفد كراهية مـريرة، ومن ثم عمل على منع رجوع البرلمان الوفدى المنحـل بإصدار مجلس الدولة الفتوى الخاصة بعدم دستوريـة عودة المجلس النيـابى المنحل إلـى الاجتماع ، ثم تـضامن مع فتحـى رضوان فى التأثير على مجلس القيادة لإقالة على ماهر.

كان سليمان حافظ برجماتياً من الطراز الأول، وظهر اتجاهه للتعاون مع بريطانيا بعد العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، كما سنبين فى حينه.

وأما الشخصية الثانية فهو فتحى رضوان الذى كان معتقلا حينما قامت الثورة.. وقامت الثورة بالإفراج عنه فورا.

كان فتحى رضوان تربطه صلة قديمة بالبكباشى أنور السادات.. ففتحى رضوان كان محاميا لعزيز المصرى، وكان السادات على اتصال بعزيز المصرى.

واستغل سليمان حافظ فرصة الإفراج عن صديقه فتحى رضوان فأدخل فى روع على ماهر أن فتحى رضوان مقرب من رجال الثورة، وأن له دلالاً على كثير من أعضاء المجلس، مع أن علاقته لم تكن تتعدى أنور السادات.

فى وسط هذه الظروف، بادر فتحى رضوان بعد الإفراج عنه فى الاستعداد بأمل أن يلعب دورا بارزا فى الثورة ، فانتهز فرصة طلب الثورة من الأحزاب تطهير أنفسها، حتى قام بلعبة سياسية ماهرة، إذ دعا اللجنة العليا للحزب الوطنى فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ للاجتماع، ونجح فى التأثير عليهم لإصدار قرار بإعفاء اللجنة الإدارية للحزب من العمل، واختيار فتحى رضوان رئيسا للحزب الوطنى الجديد، متعاونا فى ذلك مع صديقه سليمان حافظ. وقد أدى هذا الإجراء إلى منازعات قضائية بين الحزب الوطنى القديم وبين ما سمى بالحزب الوطنى الجديد الذى رأسه فتحى رضوان .. ولكن لم يلبث أن صدر قانون حل الأحزاب السياسية فأنهى هذه المنازعة.

وحاول فتحى رضوان أن يستقطب الثورة عن طريق أنور السادات، فأوحى إليه أن يعين سليمان حافظ ضمن مجلس الوصاية، ولكن جهوده باءت بالإخفاق ، فقد كان مجلس القيادة قد قرر تعيين مجلس وصاية مكون من الأمير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات والقائمقام رشاد مهنا على نحو ما شرحت عند حديثى عن تشكيل مجلس الوصاية.

ولما أخفق فتحى رضوان فى تعيين صديقه بمجلس الوصاية ، اتجه اتجاها آخر، إذ بدأ يدق الأسافين لعلى ماهر، ويظهر وزراءه بمظهر الضعف . ولم يتوان فى الاتصال بأنور السادات، ولكن حينما لم ينجح فى فرض رغباته عن طريقه، اتجه إلى عبد الحكيم عامر،

وكان أقرب النـاس إلى قلب عبد الناصـر، فطلب مقابلـته عن طريق الصاغ عبـد المنعم النجار الذى كان يعمل قبل الثورة فى المخابرات الحربية.

ومع أن عبد المنعم النـجار لم يكن من تنظيم الضباط الأحرار ، فقـد أبلغ عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قبـل قيام الثورة بعض المعلومات، التى تهم التـنظيم، وكان يحذرهما من النوايا المبيتة من السلطة ، وقد حمل عبد الناصر وعبد الحكيم عامر له هذه المأثرة بعد قيام الثورة ، وأصبح من المؤيدين لها.

تقابل فتـحى رضوان مع عبد الحكيم عامـر حيث تحدث إليه فى جلسة اسـتغرقت ما يقرب من الساعة عـن تصوره لنظام الحكم، فما كان من عبد الحـكيم عامر إلا أن دبر له اجتماعا بأعضاء مجلس القيادة وكرر على مسامعهم كل ما قاله لعبد الحكيم عامر.

ونجح فتحى رضوان بحديثه المقنع فى التأثير على أعضاء المجلس ، وأوحى إليهم أنهم سلموا أعناقهـم إلى من لا يؤمن بالثورة،وقال إن على ماهر لم يـحدث أى تغيير ثورى ، وأنه كى يستـمر الدفع الثورى لابد من إقالـة على ماهر وإعادة تشكـيل وزارة جديدة من الشباب الـوطنى ذى الماضى النزيـه والكفاءة الفنية، واقـترح تشكيل وزارة جديـدة برئاسة صديقه سـليمان حافظ، كمـا طالب بإجراء إصلاحـات فى الإذاعة ومجال الدعايـة لنشر الوعى الثورى بين الجماهير.

وناقش مجلـس القيادة مسألة تشكيـل الوزارة الجديدة، واقتنع أغلب الأعـضاء بفكرة تعيين سليمان حافظ رئيسا للوزارة، ولكن الأخير وهو السياسى الداهية رأى أن مصلحته تكمن فى ألا يـرأس الوزارة الجديدة فى هذه الظروف الـتى لم تستقر بعـد ، ولذا اعتذر عن قبوله رئاسة الوزارة بحجة أنه لن يستـطيع أن يملأ فراغ على ماهر، واقترح أن يتولى أحد رجال الثورة رئاسة الوزارة ، ورشح محمد نجـيب لمنصب رئاسة الوزارة على أساس أن جمعه بين رئاسة الوزارة وقيادة مجلس القيادة سوف يضمن التعاون الوثيق بين الاثنين، ويعمل على دفع الثورة للأمام.

والواقـع أن مجلـس الـثورة حينـما تأثـر بآراء فـتحى رضـوان كانت تـواجهـه عدة اعتبـارات: أولها ظهـور بوادر من جانب كـثير من أعـضاء المجلس برغـبتهم فـى ممارسة الحكم بحجة أن الـثورة لن تدفع إلا بواسطة رجالهـا المؤمنين الذين قاموا بهـا، وثانيها أن مهمة على ماهر كانت مهمة مرحلـية وأدت دورها ولم تعد الثورة فى حاجة إلى خدماته، وآخرها أنه لابـد لمجلس القيادة أن يـصطدم بحزب الوفـد ـ حزب الأغلبية ـ طـالما تقرر

إبعاده عن الحكم.. ولذا حينما تقرر تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة محمد نجيب فى اليوم السابع من سبتمبر ١٩٥٢ بعد إقالة وزارة على ماهر، لم يكن مستغربا أن تضم الوزارة فتحى رضوان فضلا عن ترشيحه سبعة من زملائه قبلوا على الفور.

على أن ثمة نقطة مهمة ينبغى ألا أتركها، وهى أن تنديد فتحى رضوان بوزارة على ماهر كان متحيزا ومبنيا على دوافع شخصية.. فوزارة على ماهر لم تمكث أكثر من شهر ونصف فى الحكم شهدت أحداثا مهمة، اتسمت بمظاهر التغيير الجذرى، منها: دور على ماهر فى إقناع فاروق بالتنازل عن العرش ثم طرده من البلاد ، وتأليف هيئة الوصاية ـ التى أشرت إليها من قبل ـ وإصدار مرسوم بالعفو الشامل عن جرائم العيب فى الذات الملكية، وإلغاء الرتب والألقاب المدنية التى كانت تفرق بين مكانة الناس، ومطالبة الأحزاب بتطهير نفسها وتقديم برامج جديدة لها ،وظهور مشروع الإصلاح الزراعى ومناقشته جديا ـ على الرغم من عدم ارتياحه له ـ كل هذا وغيره حدث فى فترة قصيرة، وفى ظروف لم تكن الثورة قد استقرت بعد.. ولذا فإنه من التجنى الكبير أن نقلل من دور على ماهر فى نجاح الثورة، أو أن نهضم حقه فى الأعمال التى قام بها فى فترة حكمه القصيرة، وفى ظروف ثورة جديدة.

إعلان الجمهورية

ولقد واجهت الثورة منذ الأيام الأولى ثورات مضادة، استطاعت أن تعالجها وتقضى عليها فى مهدها ... وتبين لنا أنه لا مفر من هدم أسس النظام القديم بأكمله كى تستمر الثورة .. فكيف تستطيع الثورة أن تحقق أهدافها ـ وبخاصة بعد أن تبين لها أنها ستمارس الحكم ـ فى ظل نظام ملكى لايزال قائما، وفى ظل دستور عفا عليه الزمن.

كان على الثورة أن تسقط دستور ١٩٢٣ ، ففى العاشر من ديسمبر سنة ١٩٥٢ أعلن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ ،وقرار الثورة بتولى مهام السلطتين التنفيذية والتشريعية فى فترة انتقال يتم فيها وضع الدستور الجديد الذى يتفق وأهداف الثورة.

ومن ثم أصدر مجلس قيادة الثورة مرسوما فى ١٣ من يناير سنة ١٩٥٣ بتأليف لجنة من خمسين عضواً لوضع مشروع دستور جديد.

وكانت الخطوة التالية التخلص من القوى السياسية القديمة ، فأصدرت الثورة قانونا فى ١٦ من يناير سنة ١٩٥٣ بحل الأحزاب ومصادرة أموالها لصالح الشعب، وتحديد فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات.

وفى ١٨ من يناير سنة ١٩٥٣ أصدر مجلس الثورة مرسوما بقانون ينص على أن الإجراءات التى اتخذها «رئيس حركة الجيش» لحماية النظام تعد من أعمال السيادة العليا، إذا اتخذت فى خلال سنة من تاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، ومعنى ذلك أن هذه التدابير لا تخضع لرقابة القضاء.

ولكى تأخذ الثورة وضعها الدستورى وتكمل الشكل القانونى لاستيلائها على السلطة، قامت بإعلان دستور فترة الانتقال يوم ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣، وبموجب هذا الدستور انتقلت السيادة العليا إلى يد قائد الثورة، وأصبح من حقه تعيين الوزراء وعزلهم.. أما السلطتان التشريعية والتنفيذية فقد وضعتا فى يد مجلس الوزراء، وتشكل مؤتمر مشترك من مجلس قيادة الثورة، ومجلس الوزراء، ليسند إليه مسئولية وضع السياسة العامة للدولة، ومحاسبة الوزراء.

وهكذا أصبحت الثورة تجمع كل السلطات فى يدها، ولم يصبح أمامها أى عقبة سوى قيام النظام الملكى الذى يتناقض كلية مع أهداف الثورة، ولذا جاءت الخطوة التالية مدعمة لاستمرار الثورة. ففى يوم ١٨ يونيو عام ١٩٥٣ أعلن إلغاء النظام الملكى وقيام الجمهورية ، وتسلم محمد نجيب مسئولية رئاسة الجمهورية مع احتفاظه بسلطاته القائمة فى ظل الدستور المؤقت.

وأحس محمد نجيب بأن قوته سوف تضعف بعد تعيينه رئيسا للجمهورية، إذ أعفى من قيادة القوات المسلحة وتسلم قيادتها الصاغ عبد الحكيم عامر الذى رقى إلى رتبة اللواء عند تعيينه..ولم يجد نجيب أمامه سوى معارضة إعلان النظام الجمهورى مبرراً ذلك بأنه ينبغى أن يتم ذلك عن طريق استفتاء شعبى عام ، كما عارض فى أن يقفز عبدالحكيم عامر أربع رتب فى ترقيته إلى رتبة اللواء، موحيا للمجلس بأن هذا الإجراء سوف يثير نفوس الضباط ، ولكن جهود نجيب باءت بالإخفاق.

وبعد إعلان الجمهورية طالب محمد نجيب بعدة حقوق منها سلطة حق الاعتراض على أى قرار يجمع عليه أعضاء مجلس الثورة، ، وحق تعيين الوزراء وعزلهم ، وسلطة

ترقيات الضباط كما كان يحدث فى عهد فاروق، بل امتدت مطالبه إلى سلطة نقل الضباط فى الرتب العليا، وتعيين الملحقين العسكريين .

وكان رد مجلس الثورة على ذلك تجاهل متعمد من أعضائه، مع سوء معاملة وتشهير بسلوكه وسط الضباط الأحرار.. ومن ثم لم يجد نجيب أمامه سوى طريق واحد هو التقارب مع القوى السياسية القديمة بتبنى قضية الديمقراطية كما سأوضحه فيما بعد.

أيديولوجية ٢٣ يوليو

ما أن نجحت الثورة فى الاستيلاء على السلطة حتى ثار جدل داخل البلاد وخارجها حول طبيعة ما حدث يوم ٢٣ يوليو.. فالبعض قال أنها مجرد انقلاب محدود استهدف قلب نظام الحكم القائم أو بمعنى أدق الإطاحة بالملك فاروق، والقيام بضرب من الإصلاح وتطهير الحياة السياسية.. وقال البعض أنها ثورة ذات طبيعة خاصة تمهد لتطور تدريجى يحقق أهدافاً اجتماعية وسياسية كانت تصبو إليها نفوس غالبية الشعب.

والواقع الذى لا جدال فيه أننا كنا ـ كتنظيم للضباط الأحرار ـ لم يكن لدينا قبل نجاح الثورة أى مشروع للاستيلاء على السلطة وممارسة الحكم بعد القضاء على النظام القائم.. بل رسخ فى ذهن التنظيم مسألة تطهير الحياة السياسية فى مصر بعد الإطاحة بفاروق، وتسليم الحكم بعد ذلك إلى الطبقة البورجوازية الكبيرة التى كانت تحكم قبل الثورة.

وكان هناك مشروع بتأليف وزارة وفدية على أساس أن حزب الوفد كان يعد حزب الأغلبية، وذلك بعد أن يتم الحزب تطهير نفسه من العناصر التى أفسدت الحياة السياسية فى ربع القرن السابق للثورة.. وكان يوسف صديق صاحب هذا المشروع، وقد سجل أسماء الوزراء المرشحين بخطه، ولكن هذا المشروع سرعان ما وئد ولم يخرج للنور.

ولقد أطلق على ٢٣ يوليو تسميات كثيرة: الانقلاب.. الحركة.. الثورة .. ولم يحدد اسم لها فى بادئ الأمر.. حتى بيننا نحن الضباط الأحرار كان البعض يقول الانقلاب، والبعض الآخر يعبر عما حدث بالحركة المباركة، بينما كان آخرون يطلقون اسم الثورة على ٢٣ يوليو. حتى عبد الناصر وهو الزعيم الفعلى لثورة ٢٣ يوليو وصاحب أفكارها

على الرغم من محاولات البعض التشكيك فى ذلك ، كان يستخدم كلمة الانقلاب فى بادئ الأمر للتعبير عن ٢٣ يوليو.

ويصر البعض على أن عدم قيام أيديولوجية معينة مع بدء الثورة لا يجعل منها ثورة حقيقية.. بل مجرد انقلاب عسكرى هدفه تحقيق المبادئ الستة الشهيرة.. وقد نسى هؤلاء أنه ما كان مستطاعا فى ذاك الوقت أن تتم الإطاحة بنظام الحكم السابق وتنفيذ أيديولوجية معينة مرسومة قبل استيلائنا على السلطة وذلك لعدة أسباب، أولها أن تنظيم الضباط الأحرار تشكل من مجموعة من الضباط المختلفة المشارب والتفكير والاتجاه السياسى، فمنهم الماركسيون ومنهم من كان ينتمى لجماعة الإخوان المسلمين، ومنهم البورجوازى التفكير، ومنهم الليبرالى الاتجاه .. ومنهم من لم يكن لهم خط سياسى ولذا لم يكن فى استطاعة التنظيم أن يجمع هؤلاء الضباط حول أيديولوجية معينة محددة المعالم.. وثانيها كانت هناك قضايا مصيرية لها أهميتها مثل القضاء على الاستعمار الأجنبى وعملائه الخونة فى داخل البلاد، ومثل اتباع سياسة الحياد والابتعاد عن الأحلاف التى تقيد حرية البلاد، ومثل إقامة جيش وطنى قوى يستطيع أن يدافع عن الوطن.. ومن ثم كانت مسألة التحرير لها الصدارة.

وقد جذبت مثل هذه الأهداف أنظارنا وركزنا عليها كأهداف وطنية لها الصدارة والسبق.. وأخيراً لم يكن فى داخل التنظيم من يستطيع أن يقوم فى مرحلة الإعداد للثورة بعمل نظرية مدروسة متكاملة يتفق عليها الجميع.. ولذا آثرنا أن يسبق العمل النظرية، أى نأخذ من التطبيق النظرية التى تناسب بلادنا وظروفنا وتقاليدنا.

على أن أعضاء مجلس الثورة كانوا يفضلون استخدام لفظ انقلاب فى خطبهم وفى أحاديثهم.

ولنبدأ بما كان يقوله اللواء محمد نجيب رئيس مجلس القيادة، الذى كان من المفروض أن يعبر عن فكر الثورة، بغض النظر عن وضعه فيها ، وعن ظروف انضمامه إليها.

ففى الفترة من يوليو إلى أغسطس سنة ١٩٥٢ ، كان نجيب يتحدث عن الثورة على أنها انقلاب أو حركة نهضة.. وللدلالة على ذلك أقتبس من كلماته التى كان يقولها فى مناسبات عدة..

يقول نجيب: «أستطيع أن أوكد لكم أن حركتنا لا تنتمى لأى حزب سياسى بصورة

مباشرة أو غير مباشرة.. إنها حركة مستقلة تماما، هدفها الوحيد أن نضمن قيام حكومة سليمة تعمل لخير البلاد.. إن هذه الحركة التى قامت فى الجيش ليس لها أدنى علاقة بالشيوعية أو الفاشية.. إن مهمتها الأولى أن تقوم بتطهير الجيش من العناصر الفاسدة ، ثم تترك الحكومة تطهر نفسها ..إننا نريد أن نضع حدا للطغيان والفساد ، وأن ندعم مبادئ الدستور.».

ويبدو أن الكثيرين أكدوا أن يوم ٢٣ يوليو كان مجرد انقلاب نتيجة الأحاديث التى كان يدلى بها أعضاء مجلس الثورة، وعلى رأسهم عبد الناصر الذى كان يعد رأس الثورة المفكر. ففى خطاب ألقاه عبد الناصر يوم ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قال:

يوم ٢٣ يوليو لم يكن فى خاطرنا بأى حال من الأحوال أن نستولى على الحكومة .. ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة، والقضاء على حكم أعوان الأستعمار.

وكنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدأ السادس أو الهدف السادس من أهداف الثورة، وهو إقامة حياة ديموقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب ».

وفى الحقيقة لم يكن فى نية الثورة أن تستولى على الحكم صباح ٢٣ من يوليو، ولذا كان من الطبيعى ألا تكون هناك أيديولوجية سابقة.

وقد وضح ذلك عبد الناصرفى خطابه الذى ألقاه فى الاجتماع الأول للجنة التحضرية للمؤتمر الوطنى حينما قال:

احنا ظروفنا جت أن التطبيق الثورى.. تطبيقنا الثورى ، يمكن سابق النظرية.. ماكانش مطلوب منى أبداً فى يوم ٢٣ يوليو إنى أطلع معايا كتاب مطبوع وأقول أن هذا الكتاب هو النظرية.. مستحيل!.. لوكنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ماكناش عملنا ٢٣ يوليو، لأن مكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض».

ويربط الباحثون بين الانقلابات التى حدثت فى سوريا منذ انقلاب سامى الحناوى حتى انقلاب أديب الشيشكلى وبين ما حدث ليلة ٢٣ يوليو فى مصر، ويستشهدون بما أعلنه زعماء هذه الحركات ليدعموا فكرة الانقلاب. وترجيحها على فكرة الثورة.. فهؤلاء يقولون إن ما حدث فى سوريا عام ١٩٤٨ من نشوب أزمة سياسية تخللتها

مظاهرات صاخبة فى أنحاء البلاد تعلن استياءها، إنما كانت تعبر عن انفجار شعبى ضد رئيس الحكومة السورية جميل مردم ووزير دفاعه السابق أحمد الشرباطى الذى اتهم بالخيانة فى حرب فلسطين.

ويعزو هؤلاء الباحثون أيضاً نتائج حرب فلسطين والهزيمة التى لحقت بالعرب نتيجة خيانة الحكام وإتجارهم فى الأسلحة الفاسدة، إلى أنها السبب فى قيام هذه الانقلابات فى سوريا، ثم فى مصر.. وبالطبع لم تكن هذه أسبابا مباشرة، إنما كانت عوامل عجلت بقيام ثورة ٢٣ يوليو كما سأبين فيما يلى.

ويستشهد الذين يربطون بين الانقلابات السورية وبين ثورة ٢٣ يوليو بما أذاعه قادة هذه الحركات.

ففى الانقلاب السورى الذى تزعمه اللواء حسنى الزعيم فى ٣٠ مارس سنة ١٩٤٩، أعلن حسنى الزعيم أسباب قيام الانقلاب بقوله:

«إن انقلاب مارس سنة ١٩٤٩ هو النتيجة الطبيعية لزعماء فاسدين قاموا بإدارة شئون أرض الآباء وفقا لأطماعهم ومصالحهم الشخصية، كذا قيام زعامة دأبت على انتهاك الدستور الذى يضمن للشعب رفاهيته ومصالحه.. ولذا فإن هدف الانقلاب أن يعيد الحكومة الدستورية التى تحقق رفاهية الشعب وسعادته بعد أن يضع حداً للفساد».

وفى الخامس من ديسمبر عام ١٩٥١ أعلن أديب الشيشكلى قائد الانقلاب السورى الذى أطاح بحسنى الزعيم المعنى ذاته بقوله:

«لقد انقضى عهد السياسيين المرتشين والخونة.. إن هذه إرادة الجيش لأنها إرادة الشعب.. وباسم إرادتك أيها الشعب قرر الجيش أن يقوم بواجبه، بوضع مصالح الشعب فوق كل شيء».

ويجئ اللواء محمد نجيب فيقول فى أكثر من مناسبة فى الستة شهور الأولى من قيام ثورة ٢٣ يوليو:

«إن الشعب كله هو صانع حركتنا.. وليس الجيش سوى جزء من الشعب».

«إن حركتنا قامت منذ البداية على مبدأ إنكار الذات، وليس لى ولا لأى أحد من زملائى أية مصالح شخصية».

وقال عبد الناصر فى نهاية شهر ديسمبر سنة ١٩٥٢:

«إن الجيش من الشعب وإلى الشعب».

وفى مناسبات عدة كان أعضاء مجلس القيادة يؤكدون على أن المجلس قد حدد ستة شهور للعودة إلى الثكنات، بعد أن يعيد للبلاد حقها فى حكم نفسها وفقاً لإرادتها.

ويتضح من هذه التصريحات وغيرها أن مجلس الثورة المصرى كان يؤكد اتجاهه نحو الديموقراطية وإقامة حكومة دستورية، بل كان يسعى إلى سياسة حرية الأحزاب بعد تطهير أنفسها.

وأقتبس مما قاله عبد الناصر فى ١٧ من يونيو سنة ١٩٥٣ ما يلى:

«إن نوع الحكومة المناسب لمصر الحديثة هو هذا النوع الذى يقوم على أساس المبادئ الديموقراطية الحقة.. وينبغى أن توجه هذه الحكومة إلى خير الشعب فقط، وليست إلى الأطماح والمصالح الخاصة».

«ما الذى يدعونا إلى إقامة نظام ذى حزب واحد، أو إقامة سلطة دكتاتورية، بينما نجد أن الدول التى جربت مثل هذا النظام قد عادت إلى الحكم الديموقراطى، وإلى نظام تعدد الأحزاب؟».

«لماذا لا نترك ميدانا حراً لكل مذهب يهدف إلى خدمة خير الشعب؟ ومن ثم ينبغى أن نعتبر أن الفترة الحالية هى مجرد مرحلة انتقال، بينما نعد السبيل للعودة إلى الحياة الديموقراطية العادية».

كانت فترة الانتقال التى حددتها الثورة فى بادئ الأمر هى ستة شهور امتدت فيما بعد إلى ثلاث سنوات.. ولكن ما التصور الذى كان يتصوره عبد الناصر عودة إلى الحياة الديوقراطية؟ وما الأحداث التى حدت به أن يسلك السبيل الذى اتبعه؟

لقد أراد عبد الناصر أن يبرهن للشعب الذى أيد الثورة منذ أول يوم، أن الثورة متمسكة بالمبادئ الديموقراطية، ولذا عمد عبد الناصر إلى أن يضفى شرعية على ممارسة السلطة باتخاذ شكل ديموقراطى، ومن ثم أنشئت هيئة التحرير فى القاهرة، وهى تنظيم مشابه لهيئة التحرير التى قامت من قبل فى سوريا بعد انقلاب الشيشكلى.

على أن هيئة التحرير فى كل من مصر وسوريا لم تعتبر نفسها حزبا سياسيا، بل

تجمعا شعبيا يتركز فيه كل آمال الشعب، ويمثل كل القوى السياسية على مختلف المستويات، مما قد يساعد على ممارسة سياسة ديموقراطية وطنية.

ولقد أوضح جمال عبد الناصر طبيعة هذا التنظيم بقوله:

«إن هيئة التحرير ليست حزباً سياسياً أنشئ لمصلحة مؤسسيه، وهى ليست فى خدمة أى أطماح لأية قوة مهما كانت .. إنها أداة لتنظيم طاقات الشعب بطرق جديدة تقوم على أساس الفرد، فلا يمكن أن تقوم نهضة مالم يؤمن الفرد بنفسه وبطاقاته وبأرض أجداده».

وبينما أصبحت هيئة التحرير فى سوريا حزباً سياسياً يتنافس مع باقى الأحزاب السياسية، أصبحت هيئة التحرير فى مصر بمثابة الحزب الوحيد، أو بمعنى أدق الواجهة لتنظيم سياسى وأيديولوجى للحكم العسكرى الذى استمر فى فترة الانتقال.

ومع أنه كان ظاهراً أن فكرة هيئة التحرير فى مصر اقتبست مما حدث فى سوريا، فإن كلا من هيئتى التحرير فى سوريا ومصر اتخذت خطا مغايراً.

وحينما قام الشيشكلى بزيارة القاهرة سنة ١٩٥٢، عبر اللواء نجيب عن ذلك يوم الحادى عشر من ديسمبر ١٩٥٢ فى خطاب له بنادى الضباط تكريماً للشيشكلى بقوله:

«إننى أشكرك لأنك كنت البادئ بزيارتنا، ولأنك كنت البادئ فى القيام بانقلاب يشبه انقلابنا فى ظروفه وأهدافه.. إن الثورتين قد وجهتا إلى الغايات والأغراض ذاتها.. أن نضع نهاية للفساد، ونعيد بناء بلدينا».

ومع ذلك فإن ٢٣ يوليو اتخذت سبيلا مخالفا للانقلاب السورى الأخير وقد أثبتت الأحداث أن ما حدث ليلة ٢٣يوليو كان أكثر من مجرد انقلاب.. إنها ثورة.. فلها جانب أيديولوجى لم يكن قائما فى الانقلاب السورى.. كما أن الثوار فى مصر كانوا يميلون إلى استخدام كلمة ثورة بغض النظر عما استخدمه نجيب وعبد الناصر فى مناسبات معينة. هذا فضلا عن تشكيل مجلس ثورة فى مصر أمسك بزمام كل السلطة بعد أن تبين له أن لا أمل فى تسليم الحكم للقوى السياسية التى كانت قائمة... بينما استمر الانقلاب فى سوريا يتنافس مع القوى السياسية والسلطات المدنية.

ويدلل البعض على أن ٢٣ يوليو كانت مجرد انقلاب بقولهم إن مجلس الثورة المصرى لم يكن هدفه ممارسة السلطة، وإنما كان هدفه إسقاط الملك، وتطهير الحياة

السياسية وتسليمها إلى الطبقة ذاتها التى كانت تحكم قبل الثورة، وهى الطبقة البورجوازية الكبيرة.

ولكن الأحداث التى تلت يوم ٢٣ يوليو ، أثبتت أن ٢٣ يوليو ثورة تمت بطريق التدرج.

وليس بالضرورة أن تكون للثورة نظرية متكاملة قبل قيامها ، فقد يأتى التطبيق الثورى قبل النظرية، كما وضَّح عبد الناصر وفقا لما أشرت إليه سلفا.

وبلاجدال فإن عبد الناصر كان أيديولوجى الثورة، والعقل المدبر لها .. ولقد عبر بفكره فى كتاب فلسفة الثورة، التى وإن زعم أحدهم أنه واضع هذا الكتاب فإن الأفكار التى جاءت به هى من صميم فكر عبد الناصر، وإن الكاتب لم يتعد الصياغة.

ولقد بين عبد الناصر فى كتاب فلسفة الثورة أبعاد الثورة بقوله:

«.. وليس صحيحا أن ثورة ٢٣ يوليو قامت بسبب النتائج التى أسفرت عنها حرب فلسطين، وليس صحيحا كذلك أنها قامت بسبب الأسلحة الفاسدة التى راح ضحيتها جنود وضباط، وأبعد من ذلك عن الصحة ما يقال أن السبب كان أزمة انتخابات نادى ضباط الجيش».

«إنما الأمر فى رأيى كان أبعد من هذا وأعمق أغواراً».

ويحاول عبد الناصر أن يوضح الأسباب الحقيقية للثورة، التى لم يستطع الآخرون أن يلموا بها .. ذلك أن عبد الناصر يرجع بتاريخ الثورة إلى زمن بعيد عن تاريخ قيامها فهو يقول:

«يريد بعض الناس أن يعتبروا يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ بمثابة نقطة بداية لثورتنا، ولكن الحقيقة غير ذلك.. إن ٢٣ يوليو لم تكن سوى المرحلة الأخيرة للثورة.. إن بدايتها ترجع إلى الحادى عشر من يوليو عام ١٨٨٢ .. ففى هذا اليوم تعرضت مدينة الإسكندرية الوادعة إلى ضربها بالمدافع من المعتدين الإنجليز.. وتلى ذلك الاحتلال البغيض وثارت مصر، إذ قام أحمد عرابى الجندى القروى على رأس قوة من الضباط الأحرار والجنود لطرد المعتدين ..ولكن الثورة لم تحقق أهدافها .. وولدت الثورة من جديد وكانت لا تزال فى مهدها ، وكانت تحتاج إلى وقت لتنمو وتنضج قبل أن نستطيع أن نقرر قيامها . وهكذا فإن أول هدف للثورة منذ أول يوم فى حياتها، كان تحرير مصر».

ويعزو عبد الناصر السبب الرئيسى لقيام ثورة ٢٣ يوليو إلى استعباد الإمبرياليين وصنائعهم من سادة الأرض الإقطاعيين المصريين للشعب المصرى.. فهو يقول فى كتاب فلسفة الثورة:

« .. وهكذا يكون من هدف الثورة الرئيسى تحرير العبيد، أى الشعب، ونضعهم بدل سادتهم فى حكم البلاد.. إن الثوار المصريين شأنهم شأن الثوار فى الماضى يحلمون لإنشاء حكم الشعب.. إن ثورة ٢٣ يوليو، هى تحقيق للحلم الذى يحلم به الناس منذ بداية القرن الماضى.. أن يحكموا أنفسهم ، ويصبحوا سادة مصيرهم».

ويقول عبد الناصر: «إن الجيش يمثل الشعب لأن الجيش من الشعب وإلى الشعب».

وفى مناسبات عدة، كان عبد الناصر يؤكد فى تصريحاته تمسكه بنظام ديموقراطى حر، ويعد بعودة سريعة إليه .

ففى ١٧ من يوليو سنة ١٩٥٣ قال:

« إننى أومن بالديموقراطية الحقة، لأننى أومن أن الشعب له الحق فى اختياره المحض لكل ما يخص وجوده ومستقبله، ومن ثم أرى أن الشعب ينبغى أن يترك حرا كى يختار النظام المناسب لحكومته».

على أن الديموقراطية التى كانت فى ذهن عبد الناصر تختلف عن الديموقراطية الغربية المعروفة.. فعبد الناصر بينما يقول إن الثورة تهدف إلى إقامة حكم الشعب للشعب، كان يعلن أن الجيش هو الذى يختار الحكومة التى تحكم نيابة عن الجيش .

ومن الواضح أن هذه الديموقراطية تختلف تماما عن الديموقراطية الغربية، فهى نظريا ديموقراطية تتدرج من أسفل إلى أعلى كما فى النظام الشيوعى، ولكنها من ناحية التطبيق تصبح عبارة عن سلطة عليا تمارس السلطة كما فى النظام الفاشى.

يقول عبد الناصر فى كتاب فلسفة الثورة:

« لقد كنت أتصور قبل ٢٣ من يوليو أن الأمة كلها متحفزة متأهبة ، وأنها لا تنتظر إلا طليعة تقتحم أمامها السور ، فتندفع الأمة وراءها صفوفا متراصة منتظمة تزحف زحفا مقدسا إلى الهدف الكبير».

«وكنت أتصور دورنا على أنه دور طليعة الفدائيين، وكنت أظن أن دورنا هذا لا يستغرق أكثر من بضع ساعات، ويأتى بعدها الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير، بل قد كان الخيال يشط بى أحيانا فيخيل إلى أنى أسمع صليل الصفوف المتراصة وأسمع هدير الواقع الرهيب لزحفها المنظم إلى الهدف الكبير، أسمع هذا كله ويبدو فى سمعى من فرط إيمانى به حقيقة مادية وليس مجرد تصورات خيال... ثم فاجأنى الواقع بعد ٢٣ يوليو.. قامت الطليعة بمهمتها واقتحمت سور الطغيان، وخلعت الطاغية، ووقفت تنتظر وصول الزحف المقدس للصفوف المتراصة المنتظمة إلى الهدف الكبير وطال انتظارها .. لقد جاءتها جموع ليس لها آخر.. ولكن ما أبعد الحقيقة عن الخيال !.. كانت الجموع التى جاءت أشياعا متفرقة، وفلولاً متنافرة، وتعطل الزحف المقدس إلى الهدف الكبير، وبدت الصورة يومها قاتمة مخيفة تنذر بالخطر».

«وساعتها أحسست وقلبى يملؤه الحزن وتقطر منه المرارة أن مهمة الطليعة لم تنته فى هذه الساعة وإنما من هذه الساعة بدأت».

«كنا فى حاجة إلى النظام فلم نجد وراءنا إلا الفوضى.. وكنا فى حاجة إلى الاتحاد، فلم نجد وراءنا إلا الخلاف .. وكنا فى حاجة إلى العمل، فلم نجد وراءنا إلا الخنوع والتكاسل..ومن هنا وليس من أى شىء آخر أخذت الثورة شعارها الاتحاد.. النظام .. العمل».

على أن شخصية عبد الناصر تغيرت مع ممارسة السلطة، ففى بادئ الأمر، كانت تصريحات عبد الناصر غير واضحة متناقضة فى بعض الأحيان، ولكنه بعد أن غادر مصر للخارج فى رحلته إلى السعودية وسفره إلى مؤتمر باندونج، أحس بوعى جديد كرجل له رسالة إزاء العالم العربى والإسلامى كله، ومن ثم ألقى بنفسه فى نار السياسة الخارجية.

وكما قال عبد الناصر فى كتاب فلسفة الثورة: «فإن مسار الثورة توقف على عامل المكان أو المجال وعلى عامل الزمن .. والعامل الأخير يرتبط بخاصة بتاريخ مصر الداخلى».

ولقد أعلن عبد الناصر فى الكتاب ذاته:

«إن رسالة مصر يمكن أن تتحقق فى ثلاثة اتجاهات ، أعنى المنطقة العربية، والقارة الأفريقية، والعالم الإسلامى».

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلا لا مجرد كلام؟».

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك قارة أفريقية شاء لنا القدر أن نكون فيها، وشاء أيضا أن يكون فيها اليوم صراع مروع حول مستقبلها، وهو صراع سوف تكون آثاره لنا أو علينا سواء أردنا أم لم نرد؟».

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك عالما إسلاميا يجمعنا وإياه روابط لا تقر بها العقيدة الدينية فحسب، وإنما تشدها حقائق التاريخ؟».

«كل هذه حقائق أصيلة ذات جذور عميقة فى حياتنا لا نستطيع مهما نحاول أن ننساها أو نفر منها ».

وهكذا نجد أن أيديولوجية عبد الناصر حين قامت ثورة ٢٣ يوليو تبدو متناقضة مضطربة .. كانت تنبع من فكر عاطفى ، وإيمان دينى، أكثر من نبوعها من نظرية اجتماعية. ومن الواضح أن هذه الأيديولوجية لم تنتم إلى نظرية معينة، بل اقتبست من أيديولوجيات مختلفة قديمة وحديثة.

ولذا لا نستطيع أن نقول أن الثورة قامت على أساس نظرية أيديولوجية معينة، ولابد لنا أن نتتبع أحداثها وتطبيقاتها لنرى كيف تطورت ثورة ٢٣ من يوليو وتدرجت وفقا للظروف والأحوال التى فرضت عليها.

تشكيل الضباط الأحرار

وكان من الأخطاء الجسيمة التى تنسب إلى تاريخ الثورة، أنها لم تحفل بتسجيل أحداثها فى حينها، وبخاصة أحداث فترة الإعداد للثورة.. ولذا تحدث الكثيرون عنها سواء كانوا مشاركين فيها، أو مراقبين لها ..وتجاوز البعض حدود الحقيقة إما لإظهار نفسه بصورة البطولة، وإما ليبدو أنه عليم ببواطن الأمور، قريب من أصحاب النفوذ.. وخرجت على السطح صورة مشوهة متناقضة، كانت الأساس الذى بنى عليه البعض تنظيم الضباط الأحرار فى خيالهم.

فمن قـائل أن تنظيم الـضباط الأحرار يرجع إلـى عهد بعيد مـنذ قيام الحرب العـالمية الثانيـة.. ومن قائل أنه تم تشـكيله قبل ذلك عـام ١٩٤٢، إلى غير ذلك من المـعلومات التى لا أساس لها .

وساعد على بـلبلة أفكار الناس انتمـاء بعض الضباط الأحرار ـ قبل انضـمامهم إلى التنـظيم ـ إلى بـعض التيارات الـسياسيـة مثل جمـاعة الإخوان المسلـمين، أو إلى الـتيار الماركسى الذى كانت تمثله الأحزاب الشيوعية المصرية، والتى كانت تعمل بأسلوب العمل السرى، وناهيك عن تنظيم الضباط الوطنيـين الذى كان يتزعمه رشاد مهنا والذى كشفت السلطات عنـه النقاب فى أواخر الأربعينيـات، كذا الأحزاب التقليدية التـى كانت قائمة قبل الثـورة، وبخاصة أحزاب الوفـد والسعديين والأحرار الـدستوريين.. أما مـا يقال عن حركة عزيز المـصرى ومحاولته الهروب فى طـائرة حربية إلى أعداء الإنجليـز، فلم تكن سوى عملية صغيـرة محدودة، ولم يكن لها أدنى علاقة بتنظـيم الضباط الأحرار الذى لم يكن قد تكون بعد ، الـلهم إلا من ناحية انضمام بعض الضباط الـذين كانوا على اتصال بعزيز المصرى إلى تنظيم الضباط الأحرار وبعد تكوينه فيما بعد .

حقا كانـت هناك عدة تيارات سيـاسية داخل الجيش المصـرى قبل قيام الثورة، لـكنها كانت محصورة وضيقة، وكانت أغلب هذه التيـارات تركز على المسائل الحيوية المصيرية التـى كانت تـشغل الرأى الـعام المصـرى حينئذ وأهمـها قضـية التحـرير من الاحـتلال البريـطانى، وإقامة حيـاة ديمقراطية سـليمة تحقـق عدالة اجتماعـية، وتقضى علـى فساد الأحزاب التقليدية.

على أن تشكيل تـنظيم الضباط الأحرار بدأ حقيقـة فى حصاد حرب ١٩٤٨.. كانت هناك هـزيمة الجيوش الـعربية مـجتمعة أمـام عصابات إسرائيل، وفرض مجـلس الأمن الهدنة فى ظروف ليـست فى صالح العرب ، فضلا عن المعلومات الـتى ذاعت بين ضباط الجيش المصرى عن الأسلـحة الفاسدة، ومتاجرة الملك فاروق بأرواح ضـباطه وجنوده، كل هذا كان له أكبـر الأثر على تجمع كثير مـن الأفكار بين ضباط الجيش.. ولـم يكونوا فى حاجة إلـى أكثر من تجـمع كثير مـنهم فى تـنظيم يـعمل بالأسلـوب السرى، ويشـكلون أنفسهم فى خلايا أشبه بتلك الحلقات المعروفة فى العمليات السرية.

وهكذا قام عبد الناصر فى أواخر عام ١٩٤٩ بإنشاء نواة تتكون من ستة من الضباط، أطلق عليـها اسم « الهيئة التـأسيسية للضبـاط الأحرار» ضمت كلاً من البكـباشى أركان

حرب جمال عبد الناصر، والبكباشى عبد المنعم عبد الرءوف ، والصاغ أركان حرب عبدالحكيم عامر ممثلين عن المشاة، والصاغ حسن إبراهيم ممثلا عن الطيران، والصاغ أركان حرب كمال حسين ممثلا عن المدفعية، واليوزباشى خالد محيى الدين عن المدرعات.

على أن البكباشى عبد المنعم عبد الرءوف أُبعد عن الهيئة، ولم يفصل من التنظيم وذلك لمحاولته احتواء تنظيم الضباط الأحرار داخل جماعة الإخوان المسلمين التى كان ينتمى إليها.. ولذلك ظل يعمل فى إحدى خلايا التنظيم حتى قيام الثورة.

وقامت الهيئة التأسيسية بتكوين خلايا داخل الجيش، وكان كل عضو فى هذه الخلايا الرئيسية يكون بدوره خلية فى تشكيله أو وحدته العسكرية .

وفى عام ١٩٥١ اتسع نطاق رئاسة تنظيم الضباط الأحرار فأضيف إليه كل من الصاغ أركان حرب صلاح سالم وعبد اللطيف بغدادى.. وكان أنور السادات قد أعيد إلى الجيش وضم إلى تنظيم الضباط الأحرار، ووافقت الهيئة التأسيسية على ضمه إليها.. أما جمال سالم فقد ضم فى أواخر عام ١٩٥١ بعد عودته من الخارج على نحو ما سأبين فيما بعد.

والواقع أن الهيئة التأسيسية هذه ـ كما كنا نطلق عليها ـ كانت حبرا على ورق.. فمعظم أعضائها موزعين بين المناطق والتشكيلات العسكرية، وكانت تنقلات ضباط الجيش تحتم على التنظيم إعادة تشكيل الخلايا فى بعض الأحيان.

وللتاريخ فقد كان عبد الناصر هو العقل المدبر للتنظيم، بينما كان عبد الحكيم عامر هو الدينامو أو المحرك لنشاطه، وبلا شك كان له الفضل فى تجنيد أكبر عدد من الضباط الأحرار.

وقد كثر الحديث عن عدد الضباط الأحرار المنتمين للتنظيم، فبينما قال البعض إن التنظيم كان يضم ما لا يربو عن مائة ضابط من مختلف الأسلحة، قال آخرون بأنه وصل المائتين، وزعم قائلون بأنه أكثر من الخمسين بقليل.. وكل هذه التقديرات غير صحيحة..فحتى عام ١٩٥٥.. كان هناك عدد من الضباط الأحرار غيرمعروفين، فكلفنى عبد الناصر ـ وكنت أعمل حينئذ مديراً لمكتب القائد العام للقوات المسلحة ومسئولا عن التوجيه السياسى داخل القوات المسلحة ـ بحصر أسماء الضباط الأحرار.

وكنا قبل قيام الثورة ندفع اشتراكا شهريا قدره خمسة وعشرون قرشا كاشتراك رمزى وللصرف منه على طبع المنشورات الخاصة بالتنظيم، وكان نظام الخلايا لا يسمح لعضو

فى خلية أن يتصل بأى عضو آخر فى خلية أخرى أو حتى يتحدث مع أى إنسان دون إذن من رئاسة التنظيم.

وقد قمت بحصر أسماء الضباط الأحرار بالاستعانة ببعض أعضاء الخلايا، وكان عبدالناصر هو الشخص الوحيد الذى يعرف أغلب أسماء الضباط الأحرار وإن كان لم يرهم جميعاً.

ولكى يكون الحصر سليما قمنا بتقسيم الضباط الأحرار إلى مجموعتين: مجموعة اشتركت فى خطة ليلة الثورة وتنفيذها سواء بتحركها بقوات من الجيش، أو الاشتراك فى عمليات اعتقال كبار الضباط، وهذه المجموعة هى التى استولت على السلطة فى القاهرة صباح ٢٣ من يوليو ، ومجموعة أخرى تنتمى إلى تنظيم الضباط الأحرار ولكنها لم تشارك فى أحداث ليلة ٢٣ لكونها كانت خارج العاصمة موزعة على تشكيلاتها العسكرية فى المناطق العسكرية المختلفة ، وهذه المجموعة قامت بتأمين وحداتها صباح ٢٣ من يوليو.

وقد بلغ عدد الضباط الأحرار وفقا لهذه الكشوف ثلاثمائة وتسعة وعشرين ضابطا حرا ، اشترك منهم فعلا فى أحداث ليلة ٢٣ يوليو ما لا يربو عن ثمانين ضابطا حراً.

وفى مثل ظروف الثورة يدعى البعض بأعمال البطولة وينسبون لأنفسهم أعمالا لم يقوموا بها ، أو يزعمون بأشياء غير حقيقية، ولذا جاءت المعلومات عن أحداث الثورة خالية من الدقة بل مشوهة فى كثير من الأحداث.

وربما كان هذا ما دفعنى إلى أن أكتب بالتفصيل خطة تنفيذ الثورة ودور الكتيبة الثالثة عشرة مشاة وأسماء الضباط الذين اشتركوا فيها، لا للتباهى والتفاخر ولكن إقراراً للحق وتسجيلا للتاريخ، فقد ضاعت أسماء بعضهم فى نسيان التاريخ.

أعود للحديث عن رئاسة تنظيم الضباط الأحرار، الذى بلغ عددها تسعة أفراد، وقد ظلت هذه الرئاسة مجرد تنظيم على ورق حتى قيام الثورة.. وكان عبدالناصر يتصل بأفرادها وفقا للظروف والتطورات، وبخاصة أن نصف عددها كان يعمل خارج القاهرة فى السنة الأخيرة قبل قيام الثورة.. وكان هؤلاء منضمين إلى خلايا فى المناطق التى يعملون بها.

وكنا قبل الثورة نحاول أن نبحث عن رتبة كبيرة تصلح كى تكون واجهة مقبولة لتولى

رئاسة الثورة، فقد كانت معظم رتبنا العسكرية تتراوح بين رتب البكباشى والصاغ واليوزباشى والملازم.. أى أن معظم الضباط الأحرار كانوا من الرتب الصغيرة والمتوسطة.

وكان قد تم الاتصال قبل قيام الثورة باللواء أركان حرب أحمد فؤاد صادق، وكان يتمتع بشهرة مرموقة بعد تعيينه قائدا عاما للقوات المصرية فى فلسطين عام ١٩٤٨ بعد أن خلف اللواء المواوى القائد السابق.. كما كان يتمتع بشخصية محترمة، وكان من الضباط القلائل القدامى الذين درسوا فى كلية الأركان حرب، فضلا عن أنه كان ينتسب إلى أصل سودانى.

ولذا كان يعد اللواء أحمد فؤاد صادق واجهة مناسبة لتقديمه للشعب كقائد للثورة.. ولكن حدث ما خيب الآمال، فحينما فاتحه صلاح سالم فى الأمر بتكليف من الثورة اعتذر اللواء صادق وقال: أنا أقسمت يمين الولاء لمولانا الملك، ولكن إذا نجحت الثورة فسأكون أول من يساندها.

فطرحت هذه الفكرة جانباً.. والحق أن الرجل مع أنه رفض الانضمام إلى تنظيم الضباط الأحرار، فقد احتفظ بالسر، وكان فى استطاعته تبليغ الملك بنشاطنا، وبخاصة أنه كان محل ثقة من الملك.

واتجهت أنظار الثورة إلى شخصية أخرى.. ووقع الاختيار على اللواء أركان حرب محمد نجيب، وكان يتمتع بسمعة طيبة وكفاءة مشهودة.. وكان علينا كتنظيم سرى أن نجرى اختبارا لمدى شعبية نجيب فى الجيش، ولمدى قوتنا فى الصراع مع الملك، ومن ثم كانت أزمة انتخابات النادى التى تحدثت عنها سلفا.

على أن ثمة قصة حدثت لعبد الناصرفى عهد وزارة إبراهيم عبدالهادى عام ١٩٤٩ كادت تفشى بالتنظيم... ذلك أن عبدالناصر استدعى يوما إلى مكتب الفريق عثمان المهدى رئيس أركان حرب الجيش، وانتظر فى مكتب البكباشى عبدالعزيز فتحى مدير مكتبه.. وبعد فترة وجيزة استقل الثلاثة السيارة إلى مكتب رئيس الوزراء دون أن يعرف عبدالناصر سبب استدعائه. وأثناء انتظاره فى مكتب سكرتير رئيس الوزراء أحس عبدالناصر بنوع من القلق، إذ كان يحمل فى جيبه بعض الأوراق التى قد تكشف نشاطه السرى، فضلا عن بعض أسماء الضباط الأحرار، فاستأذن كى يذهب إلى دورة المياه..

وفى دورة المياه أخرج الأوراق ومزقها ثم ألقى بها فى المرحاض وعاد إلى مكتب السكرتير.

وأحس عبدالعزيز فتحى بأن عبدالناصر قد تخلص من بعض الأوراق فسأله: هل معك أوراق سرية؟ أجاب عبدالناصر: لقد تخلصت منها.

ودخل عبدالناصر لمقابلة رئيس الوزراء الذى حذره من أى نشاط سياسى، ولم يفه عبدالعزيز فتحى بشىء عن الأوراق.. وكان لهذا التصرف أثر طيب فى نفس عبدالناصر الذى ظل يذكر هذا الحادث على أنه ضرب من المروءة من عبدالعزيز فتحى.. فلما جاءت الثورة كان عبدالعزيز فتحى من الضباط الكبار القلائل الذين استمروا فى العمل، وكان محل ثقة كبيرة من عبدالناصر.

سردت هذا الحادث لأن عبدالناصر كان يعده من الأحداث المهمة، فلو قدر أن قام أحد بتفتيشه وعثر على هذه الأوراق لكانت أضرت كثيرا بقضية الثورة، وما أن تم للثورة النصر، حتى بدىء فى إعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة.. فبالإضافة إلى الأفراد التسعة الذين شكلوا الهيئة التأسيسية قبل قيام الثورة، أضيف فى الخامس عشر من أغسطس ١٩٥٢ إلى رئاسة التنظيم كل من اللواء محمد نجيب، والقائمقام يوسف صديق، والبكباشى زكريا محيى الدين، والبكباشى حسين الشافعى، والقائمقام عبدالمنعم أمين.

والواقع أنه لم يكن هناك تشكيل حقيقى للمجلس قبل قيام الثورة، فلما قامت الثورة أصبح من الضرورى إنشاء رئاسة تسير الأمور التى واجهت الثورة بعد الاستيلاء على السلطة.. وقد روعى فى هذا التشكيل تمثيل الأسلحة جميعها فى المجلس، ووضع عامل الأقدمية محل الاعتبار بقدر الإمكان وحتى لاتسود الفتنة بين الضباط الأحرار، وبخاصة بين الذين كانوا يطمحون للانضمام إلى المجلس، ويرون أنهم أحق من بعض الذين عينوا فى المجلس.

كان هذا التشكيل من الأسباب الرئيسية لتبرم كثير من الضباط الأحرار فى الأسلحة المختلفة، وفى أزمة اعتصام سلاح الفرسان عام ١٩٥٤، ثم المطالبة بإعادة تشكيل مجلس الثورة على أساس انتخاب حر يجريه الضباط الأحرار ويمثل الأسلحة المختلفة بنسب عادلة.

التباين الأيديولوجي داخل مجلس الثورة

كان لا مفر من أن يحدث الانقسام داخل تنظيم الضباط الأحرار بعد نجاحه في الاستيلاء على السلطة وتوطيد أركانه.. والواقع أن بوادر الانقسام ظهرت منذ طرد الملك فاروق من البلاد وإبحاره على اليخت الملكي المحروسة إلى إيطاليا عصر يوم السادس والعشرين من يوليو عام ١٩٥٢.

كانت بوادر الانقسام تكمن في عدم التوافق والانسجام داخل مجلس قيادة الثورة، وفي التباين الأيديولوجي الذي ينتمي إليه الضباط الأحرار.. وكما قلت من قبل لم تكن هناك أيديولوجية محددة واضحة يلتف حولها التنظيم.. هذا فضلا عن الأطماح الذاتية التي نشأت من تعيين بعض الضباط في مناصب مجلس قيادة الثورة أو مناصب حكومية أخرى.

لقد ذهبت السكرة وجاءت الفكرة.. كان الجميع يلتفون قبل ٢٣ يوليو حول فكرة واحدة هي تحرير مصر، وأسكرت الضباط الأحرار نشوة الانتصار، ولكن ما أن تسلم تنظيم الأحرار مقاليد إدارة البلاد حتى واجهته المشكلات، وبدأت الصراعات.

ولابد لنا كي نتبين أغوار الانقسام داخل الثورة، من أن نسبر أعماق تنظيم الضباط الأحرار.. لقد سبق أن قلت إن التنظيم جمع مجموعة من الضباط الوطنيين متبايني الفكر والثقافة والاتجاه حتى في المزاج الشخصي والطبيعة الذاتية بل إن كثيرا منهم لم يمر بتجربة سياسية، وكان انضمامه للتنظيم بدافع الوطنية المصرية المجردة.

ولأبدأ بالضباط الذين شكلوا ما أطلق عليه مجلس القيادة ثم تحول إلى مجلس قيادة الثورة، نجد أن مجموعة منهم انتمت إلى اليسار، وأخرى إلى اليمين، فمثلا انضم إلى جماعة الإخوان عام ١٩٤٥ أي قبل قيام تنظيم الضباط الأحرار كل من جمال عبدالناصر وكمال الدين حسين وعبداللطيف بغدادي وحسن إبراهيم وخالد محيي الدين، ولكن سرعان ما انفضت هذه المجموعة بعد حرب فلسطين عن الإخوان.

والغريب أن أحدهم وهو خالد محيي الدين قد تحول من أقصى اليمين إلى أقصى

اليسار حينما ترك جماعة الإخوان وانضم إلى تنظيم (حدتو) الشيوعى أو ما يطلق عليها «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى».

كما كان عبدالناصر على اتصال بهذا التنظيم الشيوعى، وذلك عن طريق القاضى أحمد فؤاد الذى ظل على اتصال بتنظيم الضباط الأحرار من خلال جمال عبدالناصر حتى قيام الثورة.

ولقد كانت وجهة نظر عبدالناصر فى اتصالاته بهذه التنظيمات أن يلم بأسلوب عملها ويقف على أسرارها، بدرجة أنه كان يرتبط بجماعة الحرس الحديدى التى شكلها الملك فاروق لأغراض سياسية، منها القضاء على خصومه.

روى لى عبدالناصر هذة القصة.. قال: جاءه الضابط مصطفى كمال صدقى.وحدثه فى الانضمام إلى جماعة الحرس الحديدى.. وفعلا حدد له عبدالناصر موعدا للانتظار عند تقاطع شارع مصر والسودان بشارع رمسيس.. وكان من المفترض أن تنتظره عربة من السراى تقله إلى مكان الاجتماع.

وتوجه عبدالناصر فى الموعد المحدد إلى مكان اللقاء ووجد العربة فى انتظاره، ولكن هاتفا مفاجئا جعله يقود سيارته الصغيرة بأقصى سرعة ممكنة.. وهكذا أفلت من الفخ كما يقول.. وقد سألته عن الدافع الذى جعله يغير فكره.. أجاب بأن غرضه كان الإلمام بدخائل هذه الجماعة، ولكنه خشى أن يتورط فى أعمال تتنافى مع ضميره ومبادئه.

على أنه يجدر بى أن أنوه عن تشكيل هذا الحرس الحديدى وكيف تم انتقاء ضباطه.

كان قد تشكل تنظيم سرى فى الجيش من الضباط أطلق على نفسه اسم «الضباط الوطنيين»، وكان زعيم هذا التنظيم البكباشى أ. ح/ رشاد مهنا (الوصى على العرش بعد قيام الثورة)... وكان رشاد مهنا من الضباط المشهود لهم بالكفاءة والسمعة الطيبة والوطنية.

كان هدف هذا التنظيم توعية ضباط الجيش لما كان يجرى من فساد فى البلاد والقيام بعمليات اغتيال لبذور الفساد.. وفعلا قامت هذه الجماعة بإصدار منشورات سرية نددت فى بعضها بفساد قيادة الجيش تحت رئاسة إبراهيم عطا الله رئيس أركان حرب الجيش فى ذاك الوقت، بل وصل الحد إلى قرار باغتياله.

ولكن لـم يكتب لهذا الـتنظيم الاستـمرار، إذ سرعان ما انكـشف للسلطـة ـ بعد أن وشى بهم أحد الصولات ـ وتم القبض على أفراد التنظيم تمهيدا لمحاكمتهم.

ولكن السراى لـم تقدم أفراد التنظيم لـلمحاكمة، وصدرت الأوامر بـالإفراج عنهم، وإعادتهم إلى الجـيش، ويبدو أن ذلك يرجع إلى عـدم رغبة السراى فى إثارة البـلبلة بين ضباط الجيش، ومحاولة احتواء هذه المجموعة لخدمة الملك.

ولذا لم يـكن غريبا أن ينـحى إبراهيم عـطا الله «الذى قـررت الجماعة اغتيـاله» من مركز رئيس أركان حرب الجيش ويعين بدلاً منه عـثمان المهدى الذى قضى أغلب خدمته فى ياوران الملك فاروق... ثم يجئ محمد حيدر من خارج الجيش ـ وهو ضابط سجون ـ ليعينه الملك فى منصب وزير الحربية، بأمل أن يسيطر له على الجيش.

ولكن هـذا التعيين لـم يكن موفـقا، إذ لقى استـياءً عاما بين ضـباط الجيش وبـخاصة الضباط من الرتب الـوسطى والصغيرة... وكان ذلك محل نقد وجـدال بينهم.. وحاولت السراى احتـواء تنظيم الضبـاط الوطنيين، ففـكرت فى إنشاء حرس سرى خـاص يحمى الملك، ويقوم باغـتيال خصومه من تنظيـم الضباط الوطنيين. وفعـلاً تم إنشاء هذا الحرس وعرف باسـم الحرس الحديدى استقـطب بعضا من ضـباط تنظيـم الضباط الوطنـيين عن طريق الـدكتور يوسف رشـاد الطبيب بـالخدمات الطـبية والذى انتـدب للسراى ليـعمل طبيبا خاصا للملك وياورا له.

ولقد قام هـذا التنظيم بـعدة عمليات إرهـابية منها إطـلاق الرصاص على مصـطفى النحاس فى ٥ أبـريل عام ١٩٤٨ فى محاولة فاشلـة لاغتياله، كذا محاولة نـسف منزله بسيارة محملة بالديناميت فى الخامس والعشرين من أبريل.

ومع أن هذا التنظيم لم يكن له أى انتمـاء رسمى للسراى أو الجيش، فقد كان محمد حيدر وزير الـدفاع يعلم به ويـباركه ويشد من أزره.. وكـان من أفراده البارزين الـضباط مصطفى كمال صدقى وعبدالرءوف نور الدين، وحسن فهمى عبدالمجيد، وسيد جاد.

وأعود للكلام عن مجـلس الثورة ، كان عبدالمنعم عبدالـرءوف شديد الولاء لجماعة الإخوان المسلمين، وكان يسعى إلى احتـواء حركة الضباط الأحرار داخل جماعة الإخوان، وقد استـمر ولاؤه لهذه الجمـاعة حتى بـعد قيام الثـورة.. وقد تمت محاكـمته فى قـضية

الإخوان عام ١٩٥٤ وحكم عليه بالإعدام، ولكنه استطاع أن يهرب إلى الخارج، أو بصورة أدق ساعده عبدالناصر على الفرار.

وكان يوسف صديق الذى ضم إلى مجلس قيادة الثورة بعد قيامها، ينتمى أيضا إلى الشيوعيين. وقد اشتم عبدالناصر رائحة خطر ازدواج الولاء داخل التنظيم حتى أثناء فترة الإعداد للثورة، ولذا أصر على استقلال التنظيم.. ومع ذلك كانت المناقشات الدورية التى كانت تجرى فى خلايا الضباط الأحرار تبدو منها بوضوح هذه الاتجاهات السياسية المتباينة.

على أن ما يدعو إلى الأسف وخيبة الأمل، أن كثيرا من أحداث الثورة التى تعرض لها بعض الكتاب فى ما أسميها «هوجة العملاء» ـ ظهرت مشوهة مبتورة إن لم تكن مزيفة متحيزة.. وبالطبع كان الهدف من هذه الحملة التشهير بثورة ٢٣ يوليو والتنديد بمكاسبها.. وادعى الكثيرون البطولة، ووصل الأمر أن البعض أسندوا إلى أنفسهم الزعامة والبطولة.. لقد شوهت الحقائق، والفارق بين الحقائق والأكاذيب خيط رفيع.. هو التلفيق... وقد نجح التلفيق إلى حدٍّ ما فى غسل أمخاخ كثير من الناس وإن كان إلى حين.

فمثلا وقف المحامى شوكت التونى عام ١٩٧٦ فى قضية الصحفى مصطفى أمين التى زعم فيها أنه عذب، فكال السباب والشتائم إلى ثورة ٢٣يوليو وإلى رجالها وعلى رأسهم عبدالناصر.... ووصل به الأمر أن قام فى محكمة الدرجة الأولى بسب عبدالناصر بأقذع السباب، ولم يمنعه القاضى مع أن ذلك يخرج عن آداب المرافعة.

ولم يكن غريبا بالطبع أن يصدر هذا من شوكت التونى الذى يحمل فى قلبه حقدا أسود للثورة وللطبقة الكادحة.. فضلا عن براجماتيته السياسية.. وهل يمكن للتاريخ أن ينسى موقفه فى سبتمبر عام ١٩٥٢ حينما رأى رئيس حزبه إبراهيم عبدالهادى فى موقف المغضوب عليه من الثورة، فأجهز عليه بالتعاون مع سامح موسى وأصدرا بيانا فى السادس من سبتمبر عام ١٩٥٢ أعلنا فيه: أنه نظراً لتراجع إبراهيم عبدالهادى وحامد جودة عن سابق موقفهما من التنحى، ولما كان الاستمرار فى مثل هذه الحركات من شأنه أن يفتت الوحدة، ويثير الفتن، فقد رأينا حسم الموقف، واعتبار كل من إبراهيم عبدالهادى ومحمد حامد جودة مفصولين من الحزب السعدى.. وظن صاحبا البيان أنهما سيرضيان الثورة، وأنهما سيرثان رئاسة الحزب، ولكن الرياح تأتى بمالا تشتهى السفن، فقد كانت

وحدة الحزب قد تفتت فعلا، وكانت الأيام تحمل معها تصفية الأحزاب السياسية القديمة كلها.

يجئ شوكت التونى، ويشترك فى التزييف حقدا على عبدالناصر، ويقول إن يوسف صديق هو الذى صنع ثورة ٢٣يوليو، ويستشهد بالكتب الصفراء التى خرجت لخدمة عملاء المخابرات المركزية الأمريكية.

هذا ما حدانى إلى تصحيح هذه الواقعة، وقد أكون قد شططت عن الموضوع، إنما توضيح الحقائق قد يغفر لى الشطط.

كان يوسف صديق من تنظيم الضباط الأحرار، وكان عضوا معى فى خلية العريش التى نوهت عنها سلفا.. وقيل أنه عين فى مجلس قيادة الثورة مكافأة له على استيلائه على مبنى رئاسة الجيش فى كوبرى القبة، وهذا غير صحيح؛ فقد سبق أن ذكرت دور يوسف صديق ليلة ثورة ٢٣ يوليو، وهو دور قام بمثله كثير من الضباط الأحرار.. لقد كان سبب تعيينه يرجع إلى أقدميته بين الضباط الأحرار، فقد كان برتبة القائمقام وإلى التوزيع النسبى لأعضاء مجلس الثورة بين الأسلحة المختلفة.

والواقع أن يوسف منصور صديق كان رجلا وطنيا.. ومع أنه كان ماركسيا واضحا، فقد كان يميل إلى تسليم السلطة للوفد حزب الأغلبية.. وكان جريئا فى آرائه، متحمساً لأفكاره، شجاعا فى مواجهة المواقف.. كان يوسف صديق واضحا مع نفسه ومع زملائه فلم يخف ماركسيته، ولم يحاول أن يسلك أسلوب المناورات، ولذا كان من أوائل الذين صفوا من أعضاء المجلس.

على أن ثمة عاملاً حيويا لايمكن أن أغفله فى هذا المقام، وهو العلاقة التى كانت تربط جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر منذ أمد بعيد.. كانت علاقتهما مضرب الأمثال، وثيقة متينة... وكان اعتماد عبدالناصر وثقته فى صديق عمره لا حد لها، وإن كانت قد اهتزت وتصدعت فيما بعد.. وكان تعيين عبدالحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة فى يونيو عام ١٩٥٣ وترقيته من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء ترجع أساسا إلى ثقة عبدالناصر فيه التى لا حد لها، وكان أكفأ ضباط القيادة حينئذ وأنسبهم لتولى منصب القائد العام للقوات المسلحة.

ولقد امتدت صداقتهما إلى أسرتيهما، فأطلق عبدالحكيم على ابنه الأكبر اسم جمال

وسمى عبدالناصر أصغر أبنائه عبدالحكيم..كان كل منهما فى كل مناسبة يشيد بالآخر.. وكان أبناء عبدالناصر إذا احتاجوا إلى شيء طلبوه من عبدالحكيم عامر..كانت العلاقة بين الاثنين علاقة وطيدة استمرت وتوجت بالمصاهرة فتزوج الطيار حسين عبدالناصر شقيق جمال عبدالناصر بآمال ابنة عبدالحكيم الكبرى.. وكان عبد الحكيم لايخفى حبه لعبدالناصر أمام أى إنسان.. كان يقول عن إيمان: «إن عبدالناصرفلتة من فلتات العصر لن تتكرر.. ولو استمرت نساء مصر تحمل وتنجب لنصف قرن من الزمان فلن يأت مثل جمال عبدالناصر».

وبالطبع لم يكن عبدالحكيم منافقاً ولا مداهناً، بل على العكس كان يتعامل مع عبدالناصر معاملة الند للند، وقد أدّى هذا إلى مشكلات كثيرة استغلها بعض المحيطين بعبد الناصر لتقويض هذه الصداقة.

وكان عبدالحكيم عامر محبوبا من ضباط الجيش حتى منذ قبل الثورة، ويرجع إليه الفضل فى تجنيد أكبر عدد من الضباط الأحرار.. كان شعلة متوقدة من النشاط والحركة، ومع أنه لم ينتم إلى أحزاب سياسية، فقد كان وعيه السياسى ناضجا من قراءاته ومن قربه لعبد الناصر.. كان عبدالحكيم عامر حتى بدء الخلافات بينه وبين عبدالناصر ـ والتى سأتحدث عنها فى حينها ـ أقرب الناس إلى قلب عبدالناصر وأكثر الناس معرفة بأدق أسراره.

ولقد انضم إلى مجلس قيادة الثورة ـ كما ذكرت سلفا ـ بعض الضباط الأحرار وكان عامل الأقدمية العسكرية هو العامل المؤثر، فمثلا ضم البكباشى حسين الشافعى إلى مجلس قيادة الثورة على أساس عامل أقدميته فى الجيش، فقد كان انضمامه إلى التنظيم أحدث من كثير من ضباط المدرعات، وكان من المفروض أن ينضم إلى المجلس بدلا منه الصاغ ثروت عكاشة.. ولكن خشية الانقسام طلب عبدالناصر من ثروت عكاشة أن يترك مكانه لحسين الشافعى، فوافق ثروت، وقال لعبدالناصر: إنه لايهتم بهذه الأمور.

أما القائمقام عبدالمنعم أمين فقد رشحه بعض ضباط المدفعية على أساس أن رتبته كبيرة، ولكنه مع ذلك كان محل سخط كثير من الضباط الأحرار.. وكان الكثير منهم يرى أنه أحق منه بعضوية المجلس.

كان عبدالمنعم أمين يمثل الرأسمالية داخل المجلس، وكان يدين بالولاء للولايات المتحدة، ويرى أن أفضل السبل لنجاح الثورة هو تعاونها المطلق مع واشنطن، وكيف لا

يتخذ عبدالمنعم أمين هذا السبيل وظروفه الاجتماعية تحتم عليه ذلك، فهو بورجوازى كبير يمتلك هو وزوجته السيدة محاسن سعودى عزبة فى المرج، أغلبها حدائق وبها فيللا أنيقة، كانت تجمع عبدالناصر وبعض أعضاء مجلس الثورة فى سهرة أسبوعية كل ليلة جمعة، وكانت حرمه سيدة أعمال من الطراز الأول، وعلى علاقة بالسفارة الأمريكية.. وكان بيتها تحفة نادرة، وأذكر فى أوائل الثورة أن قامت السيدة محاسن بدعوة أغلب أعضاء مجلس الثورة إلى دارها، حيث التقوا بكافرى السفير الأمريكى، وكانت بحكم اتصالها بالسفارة الأمريكية وموقع زوجها فى الثورة، تستطيع أن تيسر أعمالها عن طريق اتصالها بالوزراء المصريين فى الداخل، أو ممثلى الشركات الأجنبية فى مصر.

كان الضباط الأحرار يعرفون هذه الأمور، وقد أثار بعضهم هذا الأمر فى الاجتماع الأسبوعى الذى كان يعقده عبدالناصر لضباط الصف الثانى للثورة والذين كانوا يمثلون أسلحتهم المختلفة.

وكان عبدالمنعم أمين لايخفى وجهة نظره بضرورة قيام نفوذ لأصحاب رؤوس الأموال المصريين، وتشجيع رأس المال الأجنبى على دخول البلاد.. ولقد ظهر اتجاهه هذا فى محاكمات كفر الدوار، فقد كان عبدالمنعم أمين رئيس المحكمة التى حكمت بالإعدام على مصطفى خميس ومحمد البقرى.

وأثار ضباط الصف الثانى للثورة هذه المسألة فى اجتماعهم الأسبوعى، وذكروا لعبدالناصر أن عبدالمنعم أمين يحمى المصالح الرأسمالية، وأن الحكم الذى أصدره حكم جائر، لأن العمال لم يقوموا إلا بالإضراب، أما التخريب فكان من صنع الرأسمالية التى كانت تخشى على نفسها، فأرادت أن تظهر العمال على أنهم معارضون للثورة.

ووصل الأمر أن اتهم الصاغ عبدالحليم عبدالعال من الضباط الأحرار عبدالمنعم أمين فى اجتماعنا الأسبوعى بأنه تقاضى رشوة من الرجعية للحيلولة دون تنفيذ مشروع قانون التحكيم فى منازعات العمال الذى كان على وشك الصدور بدلا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ الذى يمنح صاحب العمل حق الفصل التعسفى، ويحرم العمال من حق الإضراب.. فما كان من عبدالناصر إلا أن جمع ضباط الصف الثانى للثورة فى مبنى القيادة بكوبرى القبة، كما استدعى عبدالمنعم أمين.. ولما بدأ الاجتماع وجه عبدالناصر الحديث إلى عبدالحليم عبدالعال وقال له: قل ما لديك من معلومات عن عبدالمنعم أمين.. وتحدث عبدالحليم عبدالعال فى مواجهة عبدالمنعم أمين وقال إن حافظ عفيفى

وراء هذا التخريب، وأنه سمع أن عبدالمنعم قد قبل الرشوة من الرأسماليين لوقف مشروع التحكيم سالف الذكر.. وبالطبع لم يكن من المستطاع إثبات مثل هذه التهمة.. وكل ما استطاع أن يفعله عبدالناصر هو إقرار قانون جديد، هو القانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمال الذى قرر مبدأ منع الفصل التعسفى بسبب النشاط النقابى.. ومهما كان الأمر، فقد كان عبدالمنعم أمين يمثل تيار الرأسمالية المتطرفة وانتهى الأمر بفصله من المجلس.

وكان أنور السادات من الذين عملوا فى الحقل السياسى منذ وقت مبكر، فكان على اتصال بعزيز المصرى، كما كان متصلا بجماعة الإخوان المسلمين، فضلا عن اتصاله بالحرس الحديدى عن طريق الدكتور يوسف رشاد طبيب الملك الخاص.

وقد انتهى نشاطة السياسى فى الجيش بفصله من الجيش عام ١٩٤٢، واستمر يعمل فى الحقل المدنى، وقضى جزءاً من هذه الفترة هاربا من السلطة.. ثم عاد إلى الجيش عام ١٩٥١ وضمه عبدالناصر إلى تنظيم الضباط الأحرار.

وإذا تحدثت عن الأخوين جمال وصلاح سالم، فلم يكن لهما ارتباط حزبى، وإن كانا يمثلان التيار الوطنى الدكتاتورى كما سيظهر من مسلكهما بعد قيام الثورة.

على أن جمال سالم لم ينضم إلى الضباط الأحرار إلاقبل نهاية عام ١٩٥١.. كان قد أمضى فى لندن ثلاث سنوات للعلاج وإجراء بعض العمليات الجراحية إثر حادث سقوطه بطائرة حربية كان يقودها.. وقد أثر هذا الحادث على عموده الفقرى.. ويقال إن الآثار التى تركها الحادث فى جسده كان لها أثر كبير على حالته العصبية وجموحه فى بعض الأحيان.

وبعد انضمام جمال سالم إلى الضباط الأحرار نقل إلى العريش، وانضم إلى خلية العريش..وكان الرجل صريحا، فلم يكن يتحدث كثيرا، وكان يستمع أكثر مما يتحدث.. وفى إحدى المرات حينما كنا نناقش بعض مسائل التنظيم صرح بقوله: لقد كنت بعيدا عن الأحداث فترة طويلة.. أريد أن أعرف أولا ما يدور.

وأخيرا أتحدث عن اللواء محمد نجيب الذى جاءت به الثورة ليلعب دوره كرئيس لمجلس القيادة وكرئيس للجمهورية فترة قصيرة من عمر الثورة.. لم يكن محمد نجيب ينتمى إلى أيديولوجية معينة، ولم يرتبط بأى حزب سياسى من قبل.

كانت سمعته كضابط كبير كفء طيبة، وكان يتمتع بشعبية مناسبة وسط ضباط الجيش وبخاصة ضباط المشاة، وقاتل فى حرب فلسطين وجرح، وأكسبته انتخابات نادى الضباط التى أجريت قبل الثورة شهرة انتشرت فى جميع أنحاء الجيش، ولم يكن مطلوبا من محمد نجيب إلا أن يكون واجهة طيبة للثورة.. وكان جميع ضباط الثورة يعلمون تماما مهمته، ومع ذلك فقد اكتسب اللواء نجيب شعبية ساحقة فى وقت قصير بعد قيام الثورة، مما جعلته يعد نفسه زعيم الثورة الفعلى، ومن هنا بدأت الخلافات بين محمد نجيب وباقى أعضاء مجلس الثورة، وأخذت الأمور تتطور حتى انتهت بعزل نجيب كما سيأتى فيما بعد.

هكذا نجد مجلس قيادة الثورة وقد تم تشكيله بعد قيام الثورة يضم تيارات واتجاهات فكرية مختلفة، كان لها تأثير واضح على مجريات الأمور.

هذه صورة مبسطة عن اتجاهات أعضاء مجلس قيادة الثورة، وهى تحمل بين ثناياها كل عوامل الانقسام والتفتت، فلا يمكن لجماعة تمارس الحكم أن تكون متنافرة الفكر بهذا الشكل، وبخاصة فى ثورة جاءت لتغير القديم وتأتى بالجديد الذى يحمل الأمل، ومع أن أغلب أعضاء مجلس قيادة الثورة كان لهم فكرهم المستقل، فقد تخلوا عنه تدريجيا، وأخذ مجلس قيادة الثورة يفقد قوته حتى تم إلغاؤه، ومن ثم بدأت عملية التصفية لأعضائه التى استغرقت سنين طويلة.

على أن ثمة نقطة أريد أن أوضحها، وهى أن فكر عبدالناصر قد تطور خلال سنوات الثورة، فأخذ يتحول من الفكر الليبرالى إلى الفكر الاشتراكى ثم أصبح الفكر الماركسى هو المتغلب على تفكيره فى السنين الأخيرة من حياته على نحو ما سأبين فى حينه.

هيئة التحرير أول تنظيم سياسى

بعد أن عدلت الثورة عن فكرة تسليم السلطة، وبعد أن قررت حل الأحزاب السياسية القديمة والسير قدما بالثورة، أصبح من الضرورة إنشاء واجهة سياسية فى صورة تنظيم يسد الفراغ الذى سيعقب حل الأحزاب.

ومن ثم برزت فكرة إنشاء تنظيم أطلق عليه هيئة التحرير فى أواخر عام ١٩٥٢، فى

ذاك الوقت كان الصراع بين اللواء نجيب وأغلب أعضاء مجلس الثورة قد بدأ يشم رائحته خلف الكواليس.. وكان لابد لهذا الصراع أن ينتهى إلى تصفيه قوة لأخرى، فلا يمكن لأى نظام سياسى أن يستمر فى الحكم ، والصراع على السلطة يتحكم فى رجاله.

وكان مجلس الثورة قد اعتاد أن يجتمع مرة كل أسبوع فى مبنى قيادة مجلس الثورة بالجزيرة، وخصص يوم الأحد من كل أسبوع لعقد هذا الاجتماع.. وفى داخل هذا الاجتماع ظهر أيضا الصراع على السلطة.

وكان لابد لعبد الناصر أن يحتوى شعبية نجيب التى اكتسبها من اتصالاته المستمرة بالجماهير.

أذكر أنه كان هناك حفل تخريج دفعة من الحرس الوطنى بجامعة القاهرة فى الثلاثين من ديسمبر عام ١٩٥٢.. وحضر هذا الحفل بطلا الصراع على السلطة نجيب وعبدالناصر.. وقد بدا فى هذا الحفل أن شيئا ما يعكر العلاقة بين الرجلين.. وكان عبدالناصر حينئذ يسيطر على الصحافة عن طريق اتصالاته الشخصية برؤساء تحرير الصحف أو عن طريق صلاح سالم وزير الإرشاد القومى الذى كان منضماً إلى جانب عبدالناصر فى صراعه مع نجيب.. ومن ثم بدأت الصحف المصرية، بناء على توجيه عبدالناصر، تحاول أن تتجاهل تحركات نجيب ونشاطه، وفى بعض الأحيان لم تخل الصحف من هجوم خفى على محمد نجيب بعد أن كانت الصحف تغطى نشاط نجيب فى الستة شهور السابقة بصورة ساعدت على نمو شعبيته.

ولنلق نظرة بسيطة على تشكيل هيئة التحرير وتنظيمها الداخلى لنجد أن نجيب قد أبعد عنها.

فبموجب لائحتها الداخلية، قسم أعضاء الهيئة إلى ثلاث مراتب: منضمين وعاملين ومنتسبين، وأنشئت منظمة تحتوى الشباب أطلق عليها منظمة الشباب يمكن أن ينضم إليها الفتيان الذين لم تتعد أعمارهم ثمانية عشر عاما.

وتم انتخاب جمال عبدالناصر سكرتيرا عاما لهيئة التحرير، وعين حسن إبراهيم مراقبا عاما، وحسين الشافعى مراقبا للمناطق، وإبراهيم الطحاوى سكرتيراً عاما مساعداً، وأحمد طعيمة مديرا للنقابات، ووحيد رمضان لمنظمات الشباب.

والواقع أن هيئة التحرير أنشئت لتغطية مرحلة معينة من مراحل ثورة ٢٣ يوليو.. فلو

ألقينا نظرة عاجلة على برنامج الهيئة وأهدافها، للاحظنا من أول وهلة، مدى القصور السياسى الذى اتسمت به، فلم يصل هذا البرنامج حتى إلى أكثر برامج الأحزاب السياسية تواضعا.

ولايرجع ذلك إلى قصور فى إدراك عبدالناصر، إنما كان يرجع إلى رغبته فى التدرج فى العمل السياسى، ومن المعروف عن عبدالناصر أنه كان مقتنعاً بسياسة «استنفاذ الغرض».

أذكر حينما ألغيت هيئة التحرير، وحل محلها الاتحاد القومى، كنت أستقل العربة بجانب عبدالناصر ومعنا عباس رضوان وكان فى طريقه إلى القناطر لقضاء بعض أيام فى استراحته بها.. وفى الطريق كنا نناقش هيئة التحرير، وحينما عرضت عليه بعض نواحى القصور بها علق على ذلك بقوله: «لقد أدت هيئة التحرير أغراضها.. لقد استنفذ الغرض من إنشائها، واستنفذ كثير من العاملين بها الغرض من دورهم.. وأعتقد أن هيئة التحرير قد أدت مهمتها التاريخية».

وكانت محافظة الدقهلية صاحبة السبق فى إنشاء أول فرع من فروع هيئة التحرير فى عاصمتها المنصورة.. لقد افتتح هذا الفرع فى أول يناير عام ١٩٥٣، وتلى ذلك إنشاء فروع عديدة فى مديرية الدقهلية وباقى المديريات.

وفى اليوم السابق لقرار حل الأحزاب السياسية، أى فى يوم الخامس عشر من يناير ١٩٥٣، أعلنت هيئة التحرير أول بيان لها عن ميثاقها وأهدافها وبرنامجها فى السياسة الداخلية.

وأعلن عبدالناصر فى الثالث والعشرين من يناير ١٩٥٣ ميلاد هيئة التحرير فى حفل أقيم بمناسبة مرور ستة أشهر على قيام الثورة.

كان الغرض من إنشاء هيئة التحرير واضحا فى البرنامج الذى أعلنته: التحرير من جميع أنواع الاستعمار، وإجلاء القوات الأجنبية عن وادى النيل، وتمكين السودان من تقرير مصيره دون أدنى تأثير خارجى، ودعم الصلات مع الشعوب العربية للوصول إلى تحقيق التعاون الفعال بينها فى شتى الميادين، وتقرير ميثاق جامعة الدول العربية.. أما فى المجال الداخلى فقد تضمن البرنامج: توجيه النظام الاقتصادى إلى مافيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج، واستغلال موارد البلاد الطبيعية، وتشييد

الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها، وكفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية، وتأمين المواطنين ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

ومن الواضح أن هذا البرنامج المتواضع كان يعبر عن منهاج الثورة فى ذاك الوقت، والذى لم يتجاوز تحقيق المبادئ الستة الشهيرة إلا بقليل.

وكان لابد للدعوة إلى هذا التنظيم السياسى، فبدأت زيارات عبدالناصر إلى الأقاليم للاتصال بالجماهير.. وفى رحلة إلى مديريتى الشرقية والدقهلية طلب منى عبدالناصر أن أصحبه، وبخاصة أنه كان قد قرر زيارة قريتى «سنتماى».. وكانت هذه المرة الثانية التى زارها عبدالناصر.. كانت الزيارة الأولى فى صحبة محمد نجيب حينما كانت الثورة تضعه فى واجهتها رمزا للثورة.

وفى بلدة ديرب نجم وهى المحطة السابقة لتحرك موكب الثورة إلى قريتى، طلب منى عبدالناصر أن أسبقه لأطمئن على الاستقبال.

وحضر عبدالناصر إلى قريتى، وكان تلاميذ المدارس الابتدائية قد اصطفوا لاستقباله أمام قاعة الاجتماعات التى أعدت لاستقباله.. أما جموع الأهالى والفلاحين فقد وقفوا زرافات ووحدانا من مدخل القرية حتى وسطها حيث مكان الاجتماع.

وما أن وصل ركب عبدالناصر إلى مشارف القرية حتى دقت الطبول والمزاميرتحية له.. وهجمت الجموع الغفيرة على عربة عبدالناصر تهتف محيية بطل الثورة.

وكان علىَّ أن أرحب بعبدالناصر وزملائى بكلمة، فألقيت كلمة قصيرة رحبت فيها بجمال عبدالناصر قائد الثورة وبزملائى من الضباط الأحرار.

ووقف عبدالناصر أمام الميكروفون ليتحدث فشكرنى ووجه كلمة إلى أهل سنتماى، ولم ينس أن يجاملنى فى هذه المناسبة فقال: «إننى سعيد بأن أزور قرية أخى صلاح نصر.. فصلاح نصر أحد العمد الرئيسية فى ثورة ٢٣ يوليو».

كان الغرض من إنشاء هيئة التحرير بناء تنظيم يعمل على تعبئة الشعب لتحقيق أهداف الوطن.. وهكذا حاولت هيئة التحرير ضم من يعمل على تحقيق هذا الغرض. وبالفعل انضمت إليها أعداد من الشخصيات السياسية المعروفة ومن الأحزاب المختلفة

ومن أساتذة الجامعات المصرية الثلاث، كما بادرت بالاتصال بنقابات العمال وهيئاتها لتوحيد صفوف العمال فى كتلة واحدة.

وفى بادئ الأمر كان انضمام الناس إلى الهيئة يتم بحماس وبأعداد كبيرة، فالهيئة جديدة وتمثل واجهة الثورة، ولذا كان أغلب من انضم إليها إما جذبه الحماس الوطنى، وإما جرفته الانتهازية السياسية.

وفى خلال عام ١٩٥٣، كان نشاط هيئة التحرير قد اتسع ، وبلغ عدد فروعها مايقرب من ألف ومائتى فرع فى أنحاء البلاد.

وينعت البعض هيئة التحرير بالقصور السياسى، ولكن الواقع أنها لم تكن تستطيع أن تتجاوز حدود الغرض الذى أنشئت من أجله، فالثورة كانت لاتزال تمر بمرحلة ميلادها، ولم يكن للثورة عند قيامها ـ كما أشرت من قبل ـ أيديولوجية واضحة، وكان التجريب والخبرة سابقين على النظرية.

والغريب أن حزب الوفد حينما قام بنشر برنامجه بعد قيام الثورة ، وصف نفسه بأنه هيئة سياسية ديموقراطية اشتراكية، تعمل على إقامة نظام اشتراكى اجتماعى، كما أشار الوفد فى برنامجه إلى التضامن مع دول أفريقيا وآسيا.

ومن ثم يتبين أن عبدالناصر لم يهدف فى هذه المرحلة إلى إقامة حزب سياسى بقدر ماكان يهدف إلى توحيد صفوف الشعب.. كما أن الثورة لم تكن قد بلغت مرحلة النضوج السياسى ، فلم يشر البرنامج مثلا إلى المسائل السياسية الداخلية والخارجية التى تدرجت مع تطور الثورة..فمثلا لم يذكر البرنامج مسألة الحياد الإيجابى ، ولا المسألة الفلسطينية ، ولا حتى عن الثورة الديموقراطية التى كان يمثلها الإصلاح الزراعى الذى بادرت الثورة بتنفيذه فور قيام الثورة.

الثورة الزراعية

وكان أول مشروع للإصلاح الزراعى الذى خرج إلى السطح بعد قيام الثورة مباشرة، والذى استندت إليه الثورة فى محاربة خصومها، وليد الظروف والأحداث ، وليس من ابتكار أحد من رجال الثورة.

كان المبدأ السادس من مبادئ الـثورة إقامة حياة ديموقراطية سليمة يتـطلب تغييرا فى برامج الأحـزاب القائمـة، فطلبـنا من هذه الأحزاب أن تـصدر برامجـها الجديدة لـيكون الشعب عـلى بينة منـها، وبالطبع كـان لابد أن تكون المسألـة الزراعية ضمن بـرامج هذه الأحزاب.

وقد تغيرت الظروف بـعد ذلك بما حدا بالثورة أن تغير مسـارها وتمارس الحكم، فقد قامت الأحزاب القديمة بعمل برامج جـديدة لها، نشرت فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢، أى بعد مضى خمسة أيام من قيام الثورة.

وتبين لنـا من هذه البرامج أن معالجة الأحزاب لـلمسألة الزراعية ترتكـز فى اتجاهين رئيسيين: اتجاه برفع الضرائب التصاعدية على جميع الدخول، وتبنى هذا الاتجاه الأحزاب القديمة التى مارست الحكم من قبل مـثل الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطنى القـديم، واتجاه آخر بتحديد الملكـية الزراعية وتبنى هذا الاتجـاه الأحزاب التى لم تمارس الحكم مثل الإخوان المـسلمين والحزب الوطنى الجديد الذى ألـفه فتحى رضوان، والحزب الاشتراكى لإبراهيم شكرى، وحزب الفلاح لأحمد قطب.

وكانـت تسود مجـلس الثورة فـكرة الأخذ بـالاتجاه الأول لعدة أسـباب.. منهـا: عدم الرغبة فى الحلول الجذرية والميل للسير بخـطى معتدلة نحو الإصلاح الاجتماعى، كما أن البلاد كانت تمرفى تطـور يحتاج إلى تشجيع الحافز الشخصى فـى ميدان الاقتصاد، فضلا عن أن مصادر الثـروة فى مصر لـم تستغلى بـعد استغلالاً سليماً، ورأى الـبعض أن تحديد الملكية الزراعية سوف يزيد من الصراع الطـبقى بين الفلاحين ـ الملاك الجدد ـ وبين الملاك القدامى أصحاب الأراضى التى ستوزع على الفلاحين.

ومن المؤكد أنه لـم يكن فى نـية الثورة عند قيامها تصفية طبقة المـلاك الزراعيين تصفية اقتصادية، بل كان الهدف هوالقضاء على نفوذها السياسى.. ولذا كان البحث يدور حول إقامة نـوع من العدالة الاجتـماعية ترفع عـن كاهل الفلاح مـاقاساه من الملاك الكـبار فى أزمنة طويلة.

وهكذا جاء مشروع الإصلاح الزراعى الأول وليـد الظروف، ففى يوم ٤ من أغسطس سنة ١٩٥٢، نـشرت جريدة الزمـان القاهرية مـقالا للدكـتور راشد البراوى تحـت عنوان «تحديد الملكية الزراعية أم رفع ضريبة تصاعدية»، تبنى فيه فكرة الدفاع عن تحديد الملكية الزراعية.

وقد ندد الدكتور البراوى فى هذا المقال بالإقطاعيين، وبين الفوائد التى ستعود على البلاد من تحديد الملكية الزراعية، فقال إن أثمان الأراضى سوف تهبط، وبالتالى تهبط الإيجارات، فتتجه الأموال إلى الاستثمار الصناعى حيث تنمو وتزدهر... كما بين أن هذا المشروع سوف يخلق طبقة من صغار الملاك، تقرب البون الشاسع بين طبقة كبار الملاك وبين الفلاحين المعدمين.

وقد شد هذا المقال انتباه عبدالناصر، فاستدعى الدكتور البراوى إلى اجتماع مجلس الثورة.. وفى الاجتماع عرض البراوى فكرته على أعضاء المجلس، وهى أن تحدد ملكية الأراضى الزراعية بما لايزيد على مائتى فدان.. وتحمس عبدالناصر للفكرة وطلب من الدكتور البراوى أن يضع مشروعا لقانون إصلاح زراعى.

وقد عكف الدكتور راشد البراوى لوضع المشروع، فانتهى منه فى اليوم ذاته وعرضه فورًا على عبدالناصر، ثم عقد مجلس الثورة اجتماعا لمناقشة المشروع، فلاقى بين معارضة وتأييد.. كان عبدالناصر على رأس المجموعة المؤيدة بينما أخذ نجيب الجانب المعارض.

ولاينكر نجيب موقف المعارضة للمشروع، ففى مذكراته التى نشرها بعنوان «كلمتى للتاريخ»، وضح نجيب موقفه صراحة بقوله:

«لقد عارضت المشروع المقدم فى مجلس الثورة، وقد شرحت وجهة نظرى وكانت تتلخص فى أنى لا أريد الطفرة، وأن رأيى أن تتم إعادة توزيع الأرض تدريجيا بفرض ضرائب تصاعدية، بأن تزيد الضرائب زيادة كبيرة على الأراضى التى تزيد مساحتها على مائتى فدان، مما سيجعل أصحابها يسارعون فى التخلص منها ببيعها.. والمشروع كما قدم يستلزم إنشاء وزارة للإصلاح الزراعى وأجهزة إدارية كثيرة مما سيكلف الدولة أموالاً كثيرة.. مع أن الضرائب التصاعدية ستزيد دخل الخزانة العامة، بينما سيثقل كاهل الفلاح بيروقراطية الموظفين الجدد.. وكان رأيى عدم إثارة العداوة بين أصحاب الأراضى القدامى والفلاحين المالكين الجدد للأراضى، مما سيثير حدة الصراع الطبقى، وهو ما كنت أعمل جاهدا على تجنيب بلادنا ويلاته، كما أن تفتيت الملكية بهذه الطريقة المتسرعة سيجعل الإنتاج ينخفض».

ولقد أحيل المشروع إلى مجلس الوزراء لمناقشته وكلف جمال عبدالناصر الدكتور البراوى بحضور جلسة مجلس الوزراء، فاصطحبه جمال سالم إلى مجلس الوزراء،

حيث قابل على ماهر فى مكتبه، ثم حضر جلسة مجلس الوزراء.. وبالطبع واجه المشروع معارضة فى المجلس، فلم تكن الحكومة مهيأة لتنفيذ مثل هذا المشروع الذى استغله كبار الملاك للهجوم على الثورة.

ولن أحاول بالطبع أن أقوم بتحليل علمى شامل لقانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الذى نشر مشروعه فى الصحف يوم ١٢ من أغسطس سنة ١٩٥٢، فهذا ليس من أهداف هذه الأوراق، كما أن هذا الأمر يحتاج إلى دراسة كبيرة قد تجذبنى خارج المخطط الذى رسمته لنفسى.. إن مايعنينى بالدرجة الأولى أن أوضح الدوافع والظروف التى جاءت بهذا المشروع، كما أبين البيئة التى برز فيها، وموقف القوى السياسية المختلفة من هذا القانون.

لقد أكدت من قبل أنه لم يكن فى ذهن الثورة فى بادئ الأمر تصفية الكيان الاقتصادى لكبار الملاك الزراعيين، ولكن هدفها كان تحطيم نفوذهم السياسى، وتحرير المزارعين من سيطرتهم السياسية.

وقد عبر عبد الناصر عن ذلك فى مناسبات عدة.. ففى خطاب له ألقاه يوم ١٩ من أبريل عام ١٩٥٤ قال:

« أمامنا الفلاح والعامل وصاحب الأرض وصاحب رأس المال ، ونحن نعمل للجميع ولا ننصر فئة على أخرى».

وفى خطاب آخر ألقاه يوم ١٥ من أبريل، أى قبل الخطاب السابق بأربعة أيام قال عبد الناصر:

« إن طلبنا الرئيسى لم يكن اقتصاديا، وإنما هو تحرير الفلاح من سيطرة السيد».. هذا هو مفهوم مجلس الثورة حينما كان يناقش مشروع الإصلاح الزراعى، فإذا ما عن لنا أن نقيم قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢، لوجب علينا أن نحلله فى ضوء هذا المفهوم.

كان مشروع القانون الذى قدمه مجلس الثورة للحكومة فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٢، يهدف إلى تحديد ملكية كبار الملاك الزراعيين ، وينص على حد أقصى قدره مائتا فدان لكل فرد ، ويتساوى فى ذلك العازب والمتزوج وصاحب الأولاد والذى لم ينجب.. وهذا القدر من الملكية كان يحقق دخلا سنويا لا يقل عن أربعة آلاف من

الجنيهات على الأقل، وهو دخل له قيمته فى ذاك الوقت.. وكان من الممكن أن يخرج القانون بتحديد هذا القدر ، ولكن حدث ما حدا بالثورة إلى تعديل الحد الأقصى للملكية وفرق بين الأعزب وبين من له أولاد، فرفع الحد الأقصى لمن له أولاد إلى ٣٠٠ فدان هذا بخلاف ما يؤول إلى الزوجة.

كانت الأحزاب السياسية التقليدية مثل الوفد والأحرار الدستوريين قد تخلت عن قضية كبار الملاك بأمل أن تكتسب شعبية قد تؤهلها للحكم ، وذلك قبل أن تقوم الثورة بحل الأحزاب.

فبعد نشر مشروع قانون الإصلاح الزراعى فى الصحف يوم ١٢ من أغسطس ١٩٥٢، قام بعض كبار الملاك بتأليف حزب جديد تألف من كل من: على المنزلاوى وعبد المنعم رسلان وأحمد قرشي وعباس سيد أحمد وحشمت كيرلس ويعقوب بباوى وتوفيق البدراوى ، ومحيى الدين البدراوى وحسن فودة وداود فودة وبرتى خياط ووهبة أديب وكمال نخلة ومحمود حمزاوى وحنا ويصا وأبادير يوسف وحسن مرزوق ومحمد مرزوق ومحمد الفار وأبو النصر الفار وعثمان على .

ولم يتوان أعضاء الحزب الجديد فى التحرك، فقابلوا على ماهر فى مكتبه برئاسة مجلس الوزراء يوم ٤ من سبتمبر سنة ١٩٥٢،وقدموا له مذكرة موقعة من كل من يعقوب بباوى وسامح موسى نيابة عن الحزب.

وبلاجدال، فقد لقى كبار الملاك عطفا وتشجيعا من على ماهر ، الذى بين لهم أثناء المقابلة أن قانون الإصلاح الزراعى سوف يوضع على أساس متين من التعاون ، وليس على أساس خلق صراع طبقى.

وبالطبع كان لايمكن لوزارة على ماهر أن تنفذ قانون الإصلاح الزراعى .ومع أن على ماهر حاول أن يبين أنه كان له فضل فى إقرار إجراءات المشروع بصفة عامة ونهائية قبل إقالة وزارته ، فمن المؤكد أنه لم يكن سعيدا بقانون الإصلاح، وما كان يمكن أن ينفذ القانون لو لم تبعد العناصر البورجوازية التى تضع العقبات أمام أول إنجاز من منجزات الثورة.

وقد بين عبدالناصر فى خطاب له ألقاه يوم ٢٥ من نوفمبر سنة ١٩٦١ أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى سبب إقالة وزارة على ماهر بقوله:

« كان رئيس الحكومة فى هذا الوقت يعطف على أصحاب الأرض ، ومجلس الوصاية أيضا فى جانب أصحاب الأرض، وعقد هنا فى مجلس الوزراء اجتماع مجلس الوصاية من أجل إقناعه بقانون الإصلاح الزراعى.. واجتمع مجلس الثورة بعد كده وقرر إقالة الوزارة المدنية الموجودة التى يرأسها على ماهر ، وإقامة وزارة أخرى تنفذ قانون الإصلاح الزراعى.. وأقيلت الوزارة ونفذ قانون الإصلاح الزراعى».

على أنه يجدر بى قبل أن أفند مزاعم حزب الملاك الجديد إزاء قانون الإصلاح الزراعى، أن أوضح عدة نقاط تميز روح قانون الإصلاح الزراعى، فالقانون لم يتعامل إلا مع فئة الملاك الكبار الذين يمتلك كل منهم أكثر من مائتى أو ثلاثمائة فدان.. وهذه الفئة بلغ عدد أفرادها ٢١١٥ مالكاً، بينما بلغ عدد أفراد الفئة الوسطى التى تملك من ٥٠ - ٢٠٠ فدان تسعة آلاف مالك، ولم يمس القانون الفئة الأخيرة الغالبة. ومعنى ذلك أن قانون الإصلاح الزراعى لم يطبق إلا على ربع عدد أفراد طبقة البورجوازية الزراعية الكبيرة.

كما أن القانون لم يصادر ما فوق الحد الأقصى للملكية، إنما قرر تعويضا للأراضى التى تستولى عليها الحكومة من الملاك بما يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض ، مضافا إليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار.. وعلى أن تقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية.

هذا فضلا عن أن القانون أباح لكبار الملاك حرية انتقاء ملكياتهم ، كما أباح لهم تقسيم مازاد على الحد الأقصى من أراضيهم إلى قطع صغيرة لا تزيد مساحتها على خمسة أفدنة ولا تقل عن فدانين وبيعها لصغار الزراع حتى أكتوبر سنة ١٩٥٣.

ولم يكتف القانون بتقديم هذه التسهيلات، بل نص على أن يؤدى التعويض بسندات على الحكومة بفائدة ٣٪ تستهلك فى خلال ثلاثين سنة ، وهى فائدة مناسبة وفقا لمستوى الأسعار السائد فى ذاك الوقت.

فإذا ما عدت للحديث عن المذكرة التى قدمها حزب كبار الملاك الزراعيين، أجد أن كثيرا من الدعاوى التى جاءت بها تحتاج إلى تفنيد .وبلا جدال كانت الأنانية والمصلحة الذاتية والدفاع عن نفوذهم هى الدوافع الأساسية وراء الاعتراض على قانون الإصلاح الزراعى.

ومن الغريب أن نجد أن هذه المذكرة تهاجم المشروع زاعمة بأنه يتعارض مع مبادئ الدين، وأنه من عمل المذاهب الحمراء اللا دينية التى تهدم حرية الفرد وتجعله آلة مسخرة مسلوبة الإرادة .. بينما جاء بيان الإخوان المسلمين الذى صدر فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ مؤيدا لتحديد الملكيات الزراعية ، ولم يقولوا أنه من عمل الشيطان كما قال حزب الملاك الكبار.

لقد جاء فى بيان الإخوان المسلمين سالف الذكر ما يلى:

«.. فإن الملكيات الكبيرة قد أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال وسدت فى وجوههم فرص التملك وصيرتهم إلى حال أشبه بحال الأرقاء، فلا سبيل إلى إصلاح جديد فى هذا الميدان إلا بتقرير حد أعلى للملكية وبيع الزائد عنه إلى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة . كما يتعين توزيع جميع الأطيان الأميرية المستصلحة والتى تستصلح على صغار الملاك والمعدمين خاصة».

ولقد بنيت حجة المذكرة التى قدمها الإقطاعيون على أساس أن العلاج الوحيد لمشكلة تذويب الفوارق بين الطبقات يكمن فى مبدأ الضريبة التصاعدية..وزعمت المذكرة أن توزيع الملكية سيقضى على اقتصاديات البلاد ورخائها ، وسيجعل الجميع فقراء، إذ سيقضى على الأغنياء ولا يغنى الفقراء.

هذه هى اللهجة ذاتها التى يهاجم بها أهل الردة الاشتراكية بعد مرور ربع قرن من صدور قانون الإصلاح الزراعى، حيث قامت حملة تشكيك فى إنجازات ثورة ٢٣ يوليو، فأطلقوا عليها اشتراكية الفقر، مع أن أغلبهم كان مباركا لها.

ومهما كانت الأسباب التى أبدتها مذكرة كبار الملاك، فقد بلغ الهجوم ذورته حينما ذكرت المذكرة أن قانون الإصلاح الزراعى مخالف للقانون والدستور، ولا يهدف إلا لشل الاقتصاد الزراعى ومناهضته.

ولم يكن أمام الثورة إلا أن تهيىء الظروف لتنفيذ القانون، فقامت بإقالة وزارة على ماهر، وأصدرت قانون الإصلاح الزراعى ، وجاءت وزارة جديدة برئاسة اللواء نجيب لتنفيذ المشروع.

الصراع بين السادة والعبيد

ما أن أعلن قانون الإصلاح الزراعى ،حتى ظن الكثيرون أن القانون خلص مصر من جميع مظاهر الإقطاع الذى استمر أجيالا يربض على أنفاس الفلاحين، الذين كانت تربطهم بسادة الأرض علاقات أشبه بعلاقة رق الأرض.. ولقد تركت هذه العلاقة آثاراً نفسية فى نفوس الفلاحين، الذين كانوا ينظرون إلى الملاك الكبار نظرة العبيد إلى سادتهم، ليس من الزاوية الاجتماعية فحسب، بل من الزاوية السياسية حيث كانت أصوات الفلاحين الانتخابية كلها فى جيب المالك الكبير الذى يتحكم فى أرزاق الفلاحين الكادحين.

ولذا لم يكن هدف مشروع الإصلاح الزراعى تحقيق عدالة اجتماعية فحسب، بل كان يهدف إلى تحقيق توازن سياسى.. فطالما كان الفلاح مرتبطا بصاحب الأرض ارتباط العبد بالسيد، فإن القوة السياسية سوف تتركز فى أيدى أصحاب الملكيات الكبيرة، ومن ثم سوف يستمرون فى السيطرة السياسية للمحافظة على مصالحهم وأطماعهم الخاصة.

ولذا ليس بغريب أن يتكتل الإقطاعيون ليدرأوا كابوس الإصلاح الزراعى الذى سوف يقضى على سلطاتهم وسيطرتهم السياسية.

وليس بغريب أيضا أن ينتفض الفلاحون حينما واتتهم الفرصة كى يحفظوا ما حرموا منه أجيالا وسنين طويلة.

ولقد أشرت من قبل إلى موقف على ماهر رئيس الحكومة من أصحاب الإقطاع وتعاطفه معهم بحكم تكوينه، مما حدا بالثورة إلى إقالة وزارته وتشكيل وزارة برئاسة اللواء نجيب.

وبعد أن أحس الإقطاعيون بأن محاولتهم السلمية للحفاظ على كيانهم قد باءت بالإخفاق، عمدوا إلى استخدام العنف الذى ساد عدة محافظات ، حيث خر كثير من الفلاحين صرعى فى ميدان هذا الصراع الدامى الذى نشأ بين الفلاحين وبين الإقطاعيين..

ولا يمكن لمن عاصر هذه الأحداث أن ينسى حادث عدلى لملوم الشهير، الذى عبر

عن مدى استماتة الإقطاعيين فى الدفاع عن مصالحهم، والذى كاد يصبح ظاهرة بارزة فى عدة محافظات، لولا معالجة الثورة لهذه المواقف فى حزم وصلابة.

فما أن مرت ثلاثة أيام على صدور قانون الإصلاح الزراعى،حتى قامت حركة تمرد بزعامة عدلى لملوم، الذى كان يملك ما يقرب من ألفى فدان من أجود أراضى صعيد مصر.. وكان يحكى عن والده الأساطير والقصص الخيالية .. كان حاكما مستغلا له الكلمة العليا على كل من يقطن فى أراضيه، وكان الفلاحون عبيدا له .. كانت إقطاعيته دولة داخل دولة، فهو يقضى بين الناس، ولديه سجن خاص يعاقب فيه من يخرج عن طاعته،وهو ولى النعم يغدق على من يشاء ويحرم من يشاء.. كان لملوم ذا سلطان مطلق فكيف يزول هذا السلطان؟

وورث عدلى لملوم الشاب ملك أبيه فى «منشاة لملوم» التى تبعد عن مغاغة بمسافة عدة كيلو مترات.. وباندفاع الشباب ، وظنا منه أنه يستطيع أن يقف أمام الحكومة كما كان يفعل أبوه، قام بعملية غزو لمغاغة فى الساعة الثامنة مساء يوم ١٣ سبتمبر سنة ١٩٥٢.

لقد قاد عدلى لملوم خمسة عشر رجلا من أتباعه وقد امتطوا صهوات خيولهم ودخلوا المدينة كالغزاة، فخطب لملوم الناس فى المقاهى، وهدد من يحاول أن يأخذ شبراً من أراضيه .. لقد كان يتحدى الحكومة، والناس لا تتعجب فقد رأوا من قبل صورا أعنف مما كان يجرى أمامهم.. ولم يكتف عدلى لملوم بذلك، بل عاود الكرة فى اليوم التالى.. ولم يكتف بالخطابة ، بل اتجه نحو مركز الشرطة وأخذ يطلق هو ورجاله نيران مدافعهم الرشاشة والبنادق فى الهواء للإرهاب.

وصدرت الأوامر إلى مركز الشرطة بالتصدى لهذه الفوضى ، فتم تبادل إطلاق النار بين رجال الشرطة ورجال عدلى لملوم وخرّ فرد أو أكثر صرعى ،فاستنجد عدلى لملوم بقوة أخرى من رجاله وأصبح الأمر معقداً.

وكان لابد للثورة أن تتخذ موقفا حاسما من هذه الفوضى، وإلا وُئِدَ مشروع الإصلاح الزراعى فى مهده، فلما عرف بأن عدلى لملوم استمرأ هذا العدوان، وحاول قتل ضابط شرطة، لم تجد الثورة بُدًا من القضاء على هذه الفتنة، فتم اعتقال عدلى لملوم ورجاله، وقضى على الفتنة فى مهدها ، ثم قدم عدلى لملوم أمام محكمة عسكرية عاجلة فى المنيا، فقضت بسجنه خمسة وعشرين عاما بالأشغال الشاقة.

كان هذا التصدى الحاسم من جانب الثورة لتمرد كبار الملاك السافر، بمثابة درس لهم، أيقنوا منه أن سبيل استخدام العنف لا جدوى منه، فالسلطة تستطيع أن تكبح جماح أى قوة تخرج عن القانون، وتقضى على أى تمرد غير منظم.

وكان قانون الإصلاح الزراعى أول مشروع إصلاحى للثورة، فلو أخفق فعلى الثورة أن تسلم وتترك للقوى القديمة زمام تسيير الأمور.

ومن ثم بدا كبار الملاك يفكرون فى سبيل آخر، يعرقلون به تنفيذ هذا المشروع، ووجدوا سبيل التحايل على القانون خير وسيلة لتحقيق مآربهم، فلما أعيتهم الحيل لجأوا مرة ثانية إلى استخدام العنف على نحو ما سأبين فيما يلى.

قلت إن كبار الملاك بدأوا يتحايلون على القانون، إذ قاموا بمحاولة طرد الفلاحين المستأجرين للأرض منذ مدد طويلة، عن طريق إرسال إنذارات إليهم ، والحصول على توقيعاتهم، وبذا يصبح من حقهم استصدار أحكام قضائية بطردهم من الأرض.

كان قانون الإصلاح الزراعى قد أباح للملاك أن ينذروا الفلاحين ، كما أن القيمة الإيجارية التى حددها القانون - وإن كانت عادلة حينئذ - أحس الملاك أنها مجحفة بهم،ومن ثم وجدوا أن من الأجدى لهم أن يقوموا بزراعتها.

كان أصحاب الأرض قبل صدور القانون يؤجرون الأرض وفقا لقانون العرض والطلب، ومن ثم كانوا يتحكمون فى الفلاحين، ووصلت قيمة إيجار الفدان فى بعض المناطق المزدحمة بالفلاحين إلى خمسين أو ستين جنيها. وكان الكثير من الفلاحين يدفعون هذه القيمة الإيجارية مقدما.. فلما جاء القانون وحد القيمة الإيجارية بسبعة أمثال الضريبة هبطت هذه القيمة إلى النصف أو الثلث.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ظن الفلاحون أن الأرض أصبحت ملكهم، فتقاعس كثير منهم عن تسديد الإيجار للملاك.

وهكذا ساد التوتر العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاك.

فى خضم هذه الظروف نشطت التنظيمات الشيوعية مثل «حدتو» و«الحزب الشيوعى المصرى».. وقد قامت الأولى بإصدار صحيفة «صوت الفلاحين» بهدف توعية الفلاحين بحقوقهم التى كفلها قانون الإصلاح ، وتوضيح أسلوب مقاومة تعسف ملاك الأرض.

وفى ظل نشاط العناصر اليسارية حاول الفلاحون أن يستولوا على الأرض التى يضعون أيديهم عليها..وكثيرا ما كان يردد الفلاحون القول بأن الثورة منحتهم الأرض

يزرعونـها، فهم الأصحاب الحقيـقيون لهذه الأرض، ومـن ثم فالملاك الـذين يستـغلون عملهم لا يستحقون عن هذه الأرض إيجاراً أو محصولا.

وقد أزعج قيـادة الثورة هذه الحالة مـن التوتر، فأسرعت بـإنذار من أطلقت عـليهم «ذوى الميول المتطـرفة» واتهمتهم بأنـهم يشيعون الفوضـى بين الفلاحين ، ويحـرضونهم على عدم دفع مستحقات الإيجار للملاك، وعلى عدم تنفيذ الالتزامات التى ينص عليها القانون ، والتى تنظم العلاقة بين المالك والمستأجر.

ومهما كان الأمر، فكان لابد أن يقع الصدام بين كبار الملاك،، والفلاحين، فالفلاحون الذين ذاقوا مرارة الظلـم الذى وقع عليهم من الإقطاع على مر السـنين، كان لابد لهم أن ينتفـضوا وقد واتتهم الفرصـة، كما أن قانون الإصلاح الزراعـى حينما بدأ تنفـيذه انقض على كبار الملاك كالصاعقة.

وكانت بلـدة كمشيش فى مـحافظة المنوفـية أول قرية ظهر فـيها محك الصـراع بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى.. فهناك كانت تعيش عائلة الفقى التى استطاعت على مر الأجيال أن تستولى عـلى ما يزيد على نصف مساحة الأرض فى هذا الـزمام، والتى تبلغ مايقرب من ألفين وخمسمائة فدان، وبالطبع كان السادة أصحاب الأرض يسيطرون على القوى السياسية، وعلى أصوات الفلاحين المستأجرين للأرض.

وكان نشـاط العناصر الـيسارية قد بث وعـيا بين الفـلاحين بأنهـم أصحاب الأرض الحقيقيون، وبدأت تظهر فى الأفق مظاهر لم يكن أحد من أهالى المنطقة يستطيع أن يقوم بها قبيل الثورة.

ففى أحد المآتم فى بلدة كمشيش، قام طالب يـخطب أهل كمشيش بعد انتهاء العزاء بقوله:

«يا أهل كمشـيش لقد آن لنا أن نسترد أرضنـا التى اغتصبها منا الـعمدة وأسرته.. إن أسرة العمدة أخذت أرضكم فى حوض الائتمان.. إن حكومة السعديين كانت تحمى هذه الأسرة وتتستر على طغيانها واستبدادها».

وساد التـوتر المنطـقة، وتشجـع الفلاحون أن يرفـعوا أصواتهـم التى خمـدت أجيالا، فانتهزوا فرصــة مرور بعض ضباط الثورة على المنـطقة فى طريقهم إلى قريـة زاوية البقلى قرية القـائمقام أحمد شـوقى ، ليصطفوا عـلى طول طريق الموكـب ليهتفوا لـرجال الثورة الذين حرروهـم من أغلال الإقطاع، وليهتفوا بـسقوط الإقطاع، الذى كتم أنفاسهـم أجيالا وسنين طويلة.

وظنت عـائلة الفقى أنـها لا تزال تعيش فـى مناخ التسلـط والقهر، وصلاح الفـقى هو عمدة كمشيش وسيدها المطاع ، ووالده أحمد الـفقى عضو برلمان سابق، ومن ثم انتظروا عودة الفلاحين الذين اصـطفوا على الطريق ليحيوا رجال الثـورة، وساقوهـم كالأنعام إلى دوار العمدة « مقر الحاكم الصغير»وأذاقوهـم عذاب الضرب المبرح.

ولـم يسكت الفلاحون كعادتهم السابقة، بـل اتجهوا إلى أقرب نقطة شرطة من قريتهم وهى نقطة البتانون، ولأول مرة يتجاسرون فيشكون العمدة ووالده.

وكأن الفلاحين كفروا بما قاموا به من حق مشروع، فـكيف يجرؤ العبيد على التطاول على السـادة! ومن ثم قرر العمدة الانـتقام، فجمع شـلة من العربان وأصحـاب السوابق، وأرسلهم إلى الحقول المجاورة لأرضه لاستفزاز الفلاحين.

وكان لابد من الصدام فى هـذا الصراع الدامى، إذ أطلق رجال عائلة الفـقى النار على الفلاحين المسالمين،فسقط منهم أربعة عشر قتيلا.

وقامت الدنيا فى القاهرة.. لقد سالـت الدماء فى عهد الثورة على أرض الريف .. وقامت النيابة بالتحقيق، وقامت الصحافة بـإرسال مندوبيها لإجراء تحقيقات صحفية عما يدور.

كان حادث كمشيش بمثابة الفتيل الذى أشعل الصراع فى مناطق أخرى بالريف ، إذ قامت مـعارك عنيفـة فى الشرقـية والغربيـة والدقهليـة ، سقط فـيـها بعض الشـهداء من الفلاحين .. وقبض فى إحدى المعارك فى قرية ميت أبوالحسن على سبعين فلاحا، ولكن النيابة أطلقت سراحهم.

وانتصر الـفلاحون بتنفيـذ قانون الإصلاح الزراعى ، وأدرك كبـار الملاك عدم جدوى العنـف ، فقاموا بـالتحايـل، فمثلا حـينما بدأ تـنفيذ المـشروع، وأخذت اللـجنة العـليا للإصلاح الزراعى تقدر الأرض التى سيتم الاستيلاء عليها ، عمد كبار الملاك إلى تعطيل آلات الرى، وإلـى التوقـف عن إمداد الفـلاحين بمـا كانوا يـحتاجونـه من سمـاد وبذور ونفقات الحرث والرى ، فى وقت كان الموسم الزراعى لا يحتاج إلى أدنى تسويف.

كمـا عمد كبـار الملاك إلى رفـع قضايا أمـام مجلـس الدولة وأمـام المحاكم العـادية مطالبين بإلغاء قرار الاستيلاء على أراضيهم.

ولكن الثورة كـانـت مصرة على تنفيـذ المشروع، ومن ثم قررت البورجوازيـة الكبيرة السعى إلى تصفية الثورة، وبدأت تخطط لذلك على نحو ما سيجىء فيما بعد.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الأول

5

أزمة مارس وصعود عبد الناصر إلى القمة

دار الخيّال

بذور الانقسام داخل الضباط الأحرار

الواقع أن الانقسام والصراع داخل الثورة له جذور متشعبة ممتدة منذ الأسابيع الأولى لقيام الثورة..فهناك أسباب متعددة متشابكة أدت إلى هذا الصراع، وإن ظلت مختفية تحت حماس النصر الذى أحرزته الثورة.. ولكن لم يمر وقت طويل حتى بدأت بوادر الصراع تطفو على السطح، وأخذت تستفحل وتشتد حتى وصلت إلى ذروتها فى مارس عام ١٩٥٤.

لقد بدأت الثورة مواجهتها للأمور صباح ٢٣ من يوليو، ولم يلبث أن تشكل مجلس قيادة يحمل بين طياته بذور الانقسام، ففضلا عن طبيعة تشكيله الذى جمع مجموعة من الناس متباينة الفكر والثقافة والمزاج، كان هناك بعض الضباط الأحرار الذين رأوا أنفسهم أحق من بعض الأفراد الذين عينوا فى مجلس القيادة، كذلك كان هناك بعض الضباط الذين انضموا إلى الثورة ليلة قيامها ظنوا أنهم سيكونون زعماء لهذه الثورة بحكم أقدميتهم العسكرية.

فمثلا حدث فى الأسابيع الأولى لقيام الثورة أن كنت متجها لمبنى القيادة العامة فى كوبرى القبة، وكنت أستقل سيارة بصحبة القائمقام أحمد شوقى الذى انضم إلينا ليلة الثورة لظروف شرحتها من قبل، وعند البوابة اعترضنا أفراد الحراسة، فما كان من أحمد شوقى إلا أن أخرج إلى الجندى الحارس إحدى صحف الصباح وكانت تنشر صورته، فعرضها على الجندى قائلا: «أنا القائمقام أحمد شوقى الرجل الثانى فى الثورة!».

وابتسمت من هذه الملاحظة..لقد ظن أحمد شوقى أنه سيكون الرجل الثانى بحكم

أقدميته العسكرية، لأنه كان فعلاً الرجل الثانى الذى يلى محمد نجيب فى الأقدمية العسكرية.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تفشت بين الناس ظاهرة كانت محل سخط وتندر فى الوقت ذاته.. ذلك أنه قد ظهر بين الناس اصطلاح «مندوب القيادة» .. فما من حفل يقام حتى نجد ضابطاً مندوبا عن الثورة ، سواء كان من تنظيم الأحرار أم لم يكن ، وقد انتشر هؤلاء الضباط فى الوزارات والمصالح يأمرون وينهون.. والواقع أن مندوب القيادة هذا نشأ نتيجة قرار مجلس الثورة بالإشراف المباشر على الوزارات، فعين لكل وزارة مشرف من أعضاء مجلس قيادة الثورة، كان هو بالفعل الوزير الحقيقى للوزارة.. وقام كل عضو من أعضاء المجلس باختيار مجموعة من الضباط تعاونه فى مهمته، ولما لم تكن لهم الكفاءة ولا الدراية بالعمل السياسى، فقد أخطأوا فى مهامهم، والتف حولهم النهازون، ومن ثم أدى ذلك إلى سخط الموظفين الأكفاء.

وكان أغلب الضباط الأحرار يعملون حينئذ فى التشكيلات لحماية الثورة، فلم يكن المجلس يستطيع أن يستغنى عنهم فى بدء الثورة، وكانوا يعتبرون أنفسهم صانعى الثورة، وأن الثورة قامت على أكتافهم، ولذا كانوا يرون أن لهم الحق فى معرفة ما يدور، ومحاسبة المخطئ.. فهم بحكم دورهم مسئولون عن الثورة.

ومن ناحية أخرى كان البعض منهم يحس بنوع من الحسد نحو بعض الضباط الذين عينوا فى مناصب ولم يكن لهم دور فى الثورة.. ولذا كان جمال عبد الناصر يراعى مشاعرهم، ويعمل حسابا لهم ، ومن ثم ابتدع فكرة المؤتمر الأسبوعى الذى كان يجمع فيه ممثلى الأسلحة من الضباط الأحرار، أو ما أطلق عليه «الخط الثانى » فى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، وكان يناقش معهم السياسة العامة للثورة، والمشكلات التى تواجهها ، كما كان لكل عضو فى المؤتمر الحق فى عرض أى اقتراح، أو مناقشة أية مسألة سياسية أوعسكرية.

وقد استمرت هذه المؤتمرات إلى ما بعد أزمة مارس، ثم أخذت تضعف حتى ألغيت تماما.. ومن المسلم به أن هذا المؤتمر الأسبوعى انبثق من ذهن عبد الناصر بعد قيام الثورة مباشرة، فقد احتفظ عبدالناصر لنفسه صباح الثورة بمنصب مدير مكتب القائد العام للقوات المسلحة ولم يكن يظهر مع نجيب إلا قليلا، حتى لو رافقه فى زيارة أو تحرك كان يحاول أن يصدره ويظل هو فى الخلف.. وكان عبد الناصر يقابل الضباط الأحرار فى

مكتبه ويتشاور معهم فى شئون الثورة، فلما عين عبد الناصر وزيرا للداخلية ترك هذه المهمة للصاغ عبد الحكيم عامر، إلى أن عين الأخير قائدا عاماً للقوات المسلحة فى الثامن عشر من يونيو ١٩٥٣ ، فاستلمت منه هذا المنصب، وخلفنى فيه عباس رضوان فى الثالث والعشرين من أكتوبر ١٩٥٦ بعد تعيينى نائبا لرئيس المخابرات.

لقد كان هذا المكتب حقيقة عبارة عن مكتب للتوجيه السياسى فى القوات المسلحة، فضلا عن مسئوليته لحماية الثورة،ولذا أسند إليه الإشراف على إدارة كاتم أسرار الحربية المسئول عن شئون الضباط ، وإدارة المخابرات الحربية المسئولة عن أمن القوات المسلحة وإدارة الشئون العامة والتوجيه المعنوى.

ولكى تسيرالأمور العسكرية فى طريقها السليم، ولأن عبد الناصر كان مهتما بالنواحى العسكرية فى الجيش، فقد أنشأ مكتبا عسكريا يختص بشئون الجيش العسكرية من عمليات وتدريب وتسليح، وكان هذا المكتب يعمل فى بادئ الأمركلجنة استشارية للقائد العام .وقد ضم هذا المكتب العسكرى عدداً صغيراً من الضباط المشهود لهم بالكفاءة العسكرية ، ورأس المكتب البكباشى أركان حرب محمد حافظ إسماعيل.

وحينما تولى عبد الحكيم عامر قيادة عام القوات المسلحة فى يونيو سنة ١٩٥٣، تم تنظيم مكتب القائد العام على أساس مكتبين: مكتب للشئون العسكرية ويرأسه البكباشى حافظ إسماعيل ، ومكتب للشئون السياسية والإدارية وتوليت أنا رئاسته.

وكان لابد أن يحدث احتكاك بين المكتبين نتيجة تشعب الاختصاصات وتشابكها، وبخاصة أن العمل السياسى داخل الجيش الذى كان يتولاه المكتب الثانى، كان شيئا جديدا أو غريبا على الجيش.

كانت الأقدمية العسكرية هى معيار التسلسل القيادى ، ولكن جاءت الثورة فأبرزت ضباطا برتب أصغر تعلو كلمتهم على الرتب الأعلى.

أذكر يوما أن عبد الناصر حينما كان يجتمع بضباط الخط الثانى من الثورة فى مبنى القيادة العامة فى أوائل الثورة، أصدر توجيها بأن يحضر هذا الاجتماع البكباشى محمد حافظ إسماعيل رئيس المكتب العسكرى ـ ولم يكن من تنظيم الضباط الأحرار ـ حتى يكون فى الصورة السياسية التى تتم مناقشتها فى هذا الاجتماع.

وما أن انتهى عبد الناصر من حديثه وانتظر أن يسأله أحد عن أى شىء غامض، حتى وجد محمد حافظ إسماعيل يقول له فى صيغة متعالية لأنه كان أقدم من عبدالناصر فى

ترتيب الضباط: «أنا رأيى يا عبد الناصر أن».. وهنا أنهى عبد الناصر المؤتمر.. وكانت هذه آخر جلسة يحضرها حافظ إسماعيل.

وأخذت الأمور تجرى إلى أن أدرك حافظ إسماعيل الفرق بين الأقدمية العسكرية والسلطة السياسية.. فعبدالناصر أصبح رئيسا للجمهورية بينما حافظ إسماعيل لا يزال عقيدا مديرًا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر الذى قفز فى الترقية من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء ثم إلى رتبة المشير.

فتنة المدفعية

وبدأت شوكة الضباط الأحرار تقوى داخل الجيش وأحس عبد الناصر بخطورتها، فقررمجلس الثورة ـ ولو يمر عام عليها ـ إبعاد جميع الضباط الأحرار عن القوات المسلحة، وكلف المجلس الصاغ صلاح سالم عضو مجلس الثورة كى يبلغ هذا القرار للضباط الأحرار.

وأحس الضباط الأحرار أن مجلس الثورة يريد التخلص منهم لينفرد بالحكم فكانت تجرى مؤتمرات سياسية داخل الوحدات، فصدرت أوامر بوقفها، ومع أن بعض الضباط الأحرار استجاب لرغبة المجلس، وأغرته بعض المناصب المدنية، فإن أغلبهم رفض ترك الجيش.

ولكن بعد أزمة مارس كلفنى عبد الناصر أن أجمع ممثلى الأسلحة من الضباط الأحرار وأعرض عليهم قرار مجلس الثورة بترك الضباط الأحرار القوات المسلحة والعمل فى الحقل المدنى.

ولقد جمعت ممثلى الأسلحة من الضباط الأحرار فى غرفة مؤتمرات القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة ، وعرضت عليهم القرار ، ولكن الغالبية لم توافق، وفضلوا الاستمرار فى العمل فى القوات المسلحة.

ومنذ هذا التاريخ شعر الضباط الأحرار أنهم تاركون القوات المسلحة بأية صورة.. ومن ناحية أخرى بدأ عبد الناصر فى التفكير فى طريقة أخرى، فأخذ يستقطبهم واحدا تلو الآخر فى الحقل المدنى على مدى السنين، حتى لم يبق فى القوات المسلحة أخيراً سوى عدد يقل عن أصابع اليدين.

كان تنظيم الأحرار يتشكل من مجموعات من الخلايا تضم ضباطا مختلفي الفكر والثقافة والسلوك والمزاج ، فمنهم من كان منتميا إلى تيارسياسي من تلك التيارات السياسية التي كانت سائدة قبل الثورة، ومنهم من كان بعيدا عن الحقل السياسي ، ومنهم من بلغ مستوى عاليًا من الثقافة العسكرية أو الأدبية أو السياسية ، ومنهم من لم يكترث بهذه الناحية.. هذا فضلا عن تباينهم في الطبيعة والشخصية..وكانت لهذه العوامل مجتمعة آثار نفسية لعبت دورًا لا يمكن تجاهله في الصراعات المتتالية التي قامت منذ قيام الثورة.

وكان أول صراع لاح في الأفق هو ما بدا في محيط الضباط الأحرار، فقد أصبح واضحاً وسط الجيش أن هناك خلافات بين محمد نجيب من جانب وبين أغلب مجلس القيادة من جانب آخر.

ولكي يلم المجلس بتفاصيل نشاط محمد نجيب قام بتعيين اليوزباشي إسماعيل فريد من الضباط الأحرار ياوراً لمحمد نجيب يتحرك معه في كل تنقلاته ، ولكن بعد مرور فترة قصيرة بدأ معظم أعضاء المجلس يرتاب في إسماعيل فريد ويعتبرونه أنه يمسك العصا من وسطها، مع أن إسماعيل فريد كان يحاول ألا يثير المشاكل، وألا يصعد الأمور التي كانت تعكر الجو بين نجيب وبعض أعضاء المجلس.

كان يتزعم الهجوم على محمد نجيب الأخوان جمال وصلاح سالم.. وكان عبد الناصر يرى في نجيب منافسا قوياً لزعامته، فقد أحس أن نجيب بدأ يكتسب شعبية كبيرة في الجيش وفي الأوساط الشعبية نتيجة رحلاته وجولاته التي قام بها ..فبدأ عبد الناصر في تقليم أظافر نجيب بمحاولة تقليص سلطاته.

في بادئ الأمر كانت الأصوات على القرارات داخل المجلس تتخذ بالأغلبية،ولذا نجح عبد الناصر في ضم أصوات أغلبية الأعضاء إلى جانبه..ومن ثم لم تنجم مشاكل جمة في إدارة دفة السياسة العامة.. ولكن الأيام جاءت بأحداث أكسبت محمد نجيب نفوذاً كبيراً ، فما كان من مجلس قيادة الثورة إلا أن فكر في إصرار بوقف مد هذا النفوذ.

وكما قلت من قبل كانت المشكلات الناتجة عن تيسير الأمور محل نقاش وجدل بين الضباط الأحرار في التشكيلات المختلفة، وكان تشكيل مجلس القيادة أول الأمور التي أثارت نفوس كثير من الضباط الأحرار، وظلت ظاهرة الاستياء كامنة في نفوس كثير من الضباط الأحرار الذين كانوا يرون أن تشكيل المجلس السليم ينبغي أن يقوم عن طريق

الانتخاب بين الضباط الأحرار مع مراعاة التوزيع النسبى لأسلحة الجيش ، حتى قامت مجموعة من الضباط بعرض هذا الاقتراح على مجلس قيادة الثورة.

وقد أثار هذا الرأى زوبعة داخل المجلس، وأحس بعض الأعضاء بخطورة الرأى على مراكزهم، وبخاصة أن بعض الضباط مقدمى الاقتراح كانوا يتمتعون بشخصية قوية ولهم شعبية كبيرة فى أسلحتهم.

وعقد مجلس القيادة اجتماعا عاجلاً لبحث هذا الأمر، فاتضح أن ثمة انقلابا على وشك أن يقوم برئاسة رشاد مهنا ، وقد التف حوله عدد لا بأس به من ضباط المدفعية، وبعض ضباط المشاة.. ولم يجد المجلس بُدّاً من القضاء على الفتنة فى مهدها، وبخاصة أن المهيمنين عليها من الضباط الأحرار، ويقف على رأسها شخصية كرشاد مهنا، الذى وإن كان لا ينتمى للتنظيم فقد كان يتمتع بشعبية مناسبة داخل الجيش ، كما كان له تاريخ وطنى منذ أن أنشأ تنظيم الضباط الوطنيين الذى اكتشف فى عهد فاروق، وقضى عليه قبل أن يستفحل أمره.

وقرر مجلس القيادة الضرب على أيدى هؤلاء الضباط ، فقام باعتقال ضباط المدفعية الذين حملوا راية العصيان وعلى رأسهم رشاد مهنا وقلة من ضباط المشاة، وأودعوا سجن الأجانب فى الخامس عشر من يناير سنة ١٩٥٣.

وكانت عملية السجن مجرد تحفظ ، إذ كان مسموحا للمسجونين السياسيين بكل شىء، وكان ضباط الثورة يقومون بزيارة زملائهم فى السجن ، بل إن عبد الحكيم عامر وهو قائد عام القوات المسلحة ذهب إلى السجن عدة مرات وقام بزيارة ودية لبعض الضباط الأحرار المسجونين.

وبالطبع كانت كل هذه الأشياء تنم على أن الثورة كانت تحمى نفسها بالتحفظ على من يخرج عليها .. ولم يكن هناك فى ذاك الوقت أى روح عدائية أو انتقامية فكل من خرج من السجن عين فى وظيفة مناسبة.. ولم تتعد مدة سجن الضباط المحكوم عليهم بالمؤبد أكثر من سنتين أو ثلاث.

وكان هناك حينئذ نوع من التندر حول هذا الأمر، فكان الضباط يقولون، «لو عاوز تروح مدير شركة اعمل انقلاب ولوصورى» !.

كان يوم الخامس عشر من يناير سنة ١٩٥٣ أول انفجار انفصالى داخل الثورة ولم يمض على قيامها أكثر من ستة أشهر .. والواقع أن هذا الحدث كان له تأثير كبير على

فكر مجلس القيادة الذى أحس بخطورة الضباط الأحرار على كيانه، ومن ثم بدأت فكرة التخلص من الضباط الأحرار وإبعادهم عن الجيش تختمر فى عقول أعضاء المجلس، وما أن استتب الأمر لعبدالناصر بعد أزمة مارس سنة ١٩٥٤، حتى كانت هذه الفكرة تنفذ وإن استنفدت منه عدة سنين.

أعود للحديث عن ما أطلق عليها مؤامرة المدفعية.. فما أن قرر مجلس القيادة اعتقال الضباط القائمين بها ،حتى تجمهر فى ميس المدفعية ما يقرب من خمسمائة ضابط أعلنوا عصيانهم احتجاجا على اعتقال زملائهم، وقرروا الاستمرار فى الاعتصام حتى يطلق سراحهم، بينما كانت تجرى اتصالات فى سلاح المشاة بواسطة البكباشى حسنى الدمنهورى، وفى المدرعات بواسطة البكباشى على النكلاوى ، لمحاولة مساندة زملائهم فى سلاح المدفعية.

كانت هذه الفترة من أحرج الفترات التى مرت بالثورة، فمن ناحية بدأ التصدع يدب بين صفوفها فى التشكيلات والوحدات العسكرية، ومن ناحية أخرى كانت الثورة تواجه معارضة، بعضها خفى وبعضها سافر من القوى السياسية التى كانت قائمة فى عهد الملك فاروق، وكان أى انقسام خطير داخل الثورة يسنح لهذه القوى الفرصة كى تثب على الثورة وتحاول القضاء عليها.

ولذا قرر عبد الناصر أن يتحرك فورا.. كانت أمامه مشكلة اعتصام ضباط المدفعية، وكان يرى تحركات مريبة فى المشاة والمدرعات من المحتمل أن يستفحل أمرها، وكان هناك تصدع داخل مجلس القيادة، فأغلب المجلس فى جانب ومحمد نجيب فى جانب آخر بينما يوسف صديق وخالد محيى الدين اتخذا جانباً ماركسيا، ولم يخفيا اتجاههما هذا ، بل كانا صريحين مع أعضاء المجلس ومع نفسيهما.

وكان لابد لعبد الناصر أن يتخذ قراراً قبل أن تستفحل الأمور، فقام بمساعدة الضباط الأحرار الموالين له بفض الاعتصام فى المدفعية سلميا بعد أن نجح فى إقناع الضباط بخطورة ما قام به ضباط المدفعية المعتقلون، ووعدهم بأن تحقيقا عادلا سوف يجرى.

وكانت الخطوة التالية أن يقوم عبد الناصر بإظهار قوة المجلس، فقرر محاكمة الدمنهورى والنكلاوى أمام محكمة خاصة شكلت من مجلس القيادة.. وأصدرت حكمها بإعدام كل منهما.. وكاد ينفذ الحكم فيهما، لولا معارضة كثير من الضباط الأحرار، وانقسام مجلس القيادة حول هذا الأمر.

وأشرف زكريا محيى الدين على تحقيق مؤامرة المدفعية، وتمت محاكمة ضباطها أمام محكمة خاصة شكلت من مجلس قيادة الثورة، حكمت بالسجن المؤبد على رشاد مهنا ، وبالسجن مدداً متفاوتة على تسعة من الضباط.

بداية التصدع داخل مجلس القيادة

وفى خضم هذه الأحداث كان التصدع قد بدأ يشق طريقه داخل مجلس القيادة.. ذلك أن تحركات اللواء محمد نجيب النشطة واتصالاته بالقوى السياسية وبالجماهير، أكسبته شعبية كبيرة جعلته يظن أنه القائد الفعلى للثورة، بينماكان المجلس ينظر إليه على أنه مجرد واجهة جماهيرية.

وبدأ نجيب يتصرف على أساس أنه زعيم الثورة،مما أثار زملاءه من أعضاء المجلس، واشتد الخلاف فكان المجلس يتجاهله فى كثير من المناسبات بينما كان البعض يسبه بأقذع الشتائم جهارا، وقد تزعم هذا الفريق الأخوان جمال وصلاح سالم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى بدت داخل المجلس معارضة ماركسية تزعمها كل من يوسف صديق وخالد محيى الدين.. وكان من الطبيعى أن يسفر هذا التباين الأيديولوجى عن صراع لابد أن ينتهى بتصفية مجموعة للأخرى.. وهذا ما حدث فعلا حينما استقال يوسف صديق فى أوائل الثورة، وبعد أن أعفى خالد محيى الدين من المجلس بعد أزمة مارس ٥٤ كما سيجىء فيما بعد.

كان يوسف صديق يحبذ منذ أول يوم فى الثورة تسليم السلطة إلى حزب الوفد (حزب الأغلبية) ، وقد قدم يوسف صديق إلى عبد الناصر اقتراحا بمشروع تأليف وزارة وفدية، ولكن هذا المشروع لم يخرج إلى النور، فقد قبع فى أحد أدراج مكتب عبد الناصر إلى الأبد ..ومع ذلك ظل يوسف صديق يعارض قانون تنظيم الأحزاب ، ويدعو للتمسك بالدستور، كما طالب فى عدة مناسبات برفع الرقابة عن الصحف وإنشاء اتحاد عام للعمال.

على أن ثمة نقطة ضعف اتسم بها مجلس الثورة، وكان لها تأثير مباشر على تذمر كثير من الضباط .. ذلك أن بعض أعضاء المجلس كان يروى الخلافات التى تحدث داخل

المجلس فـى جلساتـه مع الضبـاط أو مع أصدقائـه مما أحدث بلـبلة فكـرية لدى الضـباط الأحرار، نتيجة الآراء المختلفة المتباينة التى كانت تصلهم عن طريق أعضاء المجلس.

فلما قامت فتنة المدفعية فى يناير سنة ١٩٥٣، وتلاها تسرب التذمر فى المشاة ، أحس مجلس قيادة الثورة بخطر داهم يهدد مراكزهـم، وشعروا باحتمال قيام انقلابات عسكرية قد تستغـلها الأحزاب السياسيـة..فما كان من المجلس إلا أن أصدر قـرارًا بحل الأحزاب السياسية فـى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ ،وأعلن تحمله مـسئولية السلطة بتشكـيله مجلس قيادة الثورة بدلا من مجلس القيادة، وقرر عبـد الناصر أن الثورة لابد أن يحميها الجيش.. ولذا بدأ فى تكوين خلايا داخل القوات المسلـحة، كان هو المسئول عنها فى بادئ الأمر ثم انتقلـت إلى عبدالحكيـم عامر الذى كان يعمـل مديرا لمكتب الـلواء محمد نجيـب القائد العام للـقوات المسلحة، فـلما عين عبد الحـكيم عامر قائـداً عاما فى ١٨ من يونـيو سنة ١٩٥٣ عينت مكانه وأصبحت مسئولية هذا التنظيم من المهام الموكولة لى.

كذلك كان لابـد من إعداد بعض الوحـدات الموالية للثـورة فى القوات المسلـحة كى تكـون علـى أهبة الاستعـداد للتـحرك فـورا لمواجـهة أى انقـلاب..وقد تم إعـداد هذه الوحدات فى الأسلحة المخـتلفة، وكان لهذه الوحدات الفضل الأول فى القـضاء على فتنة مارس سنة ١٩٥٤ كما سيأتى فيما بعد.

وكان يـوسف صديـق قد وصل خـلافه مع المجـلس إلى الـذروة بعد اعـتقال ضـباط المدفعيـة، وقد أجبر على الاستـقالة من المجلس ، وأصبـحت تحركاته شبه مـقيدة، وإن لم يتوقف نشاطه الماركسى.

بداية النزاع بين نجيب ومجلس الثورة

على أن الأمـر الذى لا جدال فيـه هو أن ثورة ٢٣ يولـيو قامت عـلى أساس تشـكيل الخلايا داخل القـوات المسلحة بأفرعها الثـلاثة..فلما قامت الثورة وعرف مـعظم أفرادها، أصبحت مجموعة الضباط الأحرار الذين برزوا يشكلون قوة سياسية داخل الجيش.

وفى بادئ الثورة كان عـبد الناصر يعتمد علـى هـذه المجمـوعة فـى تـأمين القـوات المسلحة.. ولذا كـان عبد الناصر يقبع فى مـكتبه بكوبرى القبة يـحـرك الأشيـاء دون أن

يظهر أنه الرجل الأول، وترك اللواء محمد نجيب الواجهة الشعبية التى تتفاعل مع الجماهير.

وحتى فى زيارات اللواء نجيب لوحدات القوات المسلحة فى بادئ الثورة،كان عبدالناصر يترك الصدارة لنجيب، بينما كان عبدالناصر ينتحى جانبا فى المؤخرة أو بجواره، ليسأل الضباط عن أحوالهم وشئونهم.. وكنا نحن الضباط الأحرار نعرف أن عبدالناصرهو الرئيس الفعلى للثورة.

وبدأت شعبية نجيب تجتاح الشعب وجزءاً كبيرا من القوات المسلحة، وخشى عبد الناصر أن ينتزع نجيب الزعامة منه.. ومن ثم عين مجلس الثورة اليوزباشى إسماعيل فريد من الضباط الأحرار ياوراً لمحمد نجيب ليكون عينا لمجلس الثورة على نشاطه وتحركاته السياسية ـ كما ذكرت من قبل.

كانت الثورة فى بدايتها ـ شأنها شأن أية ثورة أخرى ـ يتميز رجالها بإنكار الذات، والاندفاع أساسا نحو مصلحة الوطن، ولكن الانقسام بدأ داخلها بعد قيامها، وبخاصة بعد أن عين بعض أعضاء مجلس الثورة وزراء.

وكانت هناك عقدة نفسية داخل الثورة، ففيها من ينتمى للثورة واشترك فى إعدادها وتنفيذها، كما ضمت الثورة بعد قيامها بعض الضباط الموثوق فيهم.

وكأية ثورة أيضاً بدأ الصراع على السلطة واضحاً ولم تمر ستة أشهر. لقد بدأ الانقسام مبكراً بين محمد نجيب من ناحية وبين أغلب أعضاء مجلس الثورة من ناحية أخرى.. ومع أن عبد الناصر كان يحرك الأشياء من خلف ستار، فإنه سرعان ما استفحل الصراع، وظهر على السطح.

كانت الثورة تواجه أعداء فى الداخل والخارج على حد سواء..ففى الداخل كانت هناك الأحزاب القديمة التقليدية والرجعية التى قضت الثورة عليها، وكان هناك أيضا الإخوان المسلمون الذين أرادوا احتواء الثورة،كما كان هناك الشيوعيون الذين كانوا يراقبون الأحداث حتى تسنح لهم الفرصة للانقضاض على السلطة.

لقد تفجر الصراع على السلطة داخل المجلس أولا، ثم تجاوز مجلس الثورة إلى قاعدة الضباط الأحرار.. كان أساس الصراع التسابق على السلطة، فبينما كان عبد الناصر يحرك الأمور من وراء الكواليس، كان نجيب يجول فى أنحاء البلاد، ويستقبله الناس

استقبال الأبطال.. وكان نجيب حريصا على أن تظهر الصحف والإذاعة نشاطه وخطبه التى يلقيها خلال زياراته للبلاد.. وأحس عبد الناصر بخطورة نجيب .. وكان يشاركه فى ذلك أغلب أعضاء مجلس الثورة، كان أغلب الشعب يظن أن نجيب هو قائد الثورة الفعلى.. ومع أن الصراع بدأ بخلافات غير ذات بال،إذ نشب خلاف حول تغطيةالصحف وأجهزة الإعلام لنشاط نجيب بصورة تظهره أنه قائد الثورة؛ فقد كانت هذه الخلافات بمثابة البذرة التى نبتت وترعرعت حاملة بين ثناياها جذور أزمة مارس، وجذور انقلابات المدفعية والمدرعات.

لم يمر سوى خمسة أشهر على قيام ثورة٢٣ يوليو، حتى بدا نجيب كأنه بطل الثورة فى أعين أغلب الشعب المصرى. وخشى عبد الناصر أن تستغل الأحزاب التقليدية وجماعة الإخوان المسلمين والشيوعيون هذه الخلافات فى تهديد أمن الثورة، فحاول عبدالناصر ألا يفجر الصراع بصورة عنيفة.

أذكر أنه فى الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ ، أن قام محمد نجيب برحلة إلى بلاد النوبة، حيث استقبل هناك استقبالا حاراً، وكان نجيب حريصًا على أن يظهر الحفاوة التى استقبل بها، فكلف اليوزباشى رياض سامى الذى كان قد اختاره نجيب ليعمل كمستشار صحفى له، بالاتصال بموظفى الإذاعة والصحف ليقوموا بإذاعة ونشر ما يريده نجيب. وساء هذا صلاح سالم وزير الإرشاد القومى، فصلاح سالم كان المسئول أمام مجلس الثورة عن برنامج الدعاية للثورة، وقد رأى أن اتصال نجيب رأساً بموظفى المصالح والإدارات التى تتبعه بمثابة تحد له كوزير مسئول. واستطاع صلاح سالم أن يؤلب المجلس على نجيب ، فبين لهم خطورة نشاط نجيب وتم الاتفاق على أن يجتمع المجلس باللواء نجيب بعد عودته من رحلته فى النوبة، لتحذيره من ظهوره أكثر من اللازم، ولكن الاجتماع لم يتم، فقد آثر عبد الناصر أن يفوت الفرصة على نجيب، حتى لا يستغلها أعداء الثورة.

وسنحت الفرصة لعبدالناصر لكى يضرب شعبية نجيب، ويذكره بأنه دخيل على الثورة، وليس له الحق فى الظهور كصانع للثورة. وكنت قد علمت من عبد الناصر أنه سيغادر القاهرة إلى الإسكندرية بصحبة كل من عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة والصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومى ، وذلك لحضور مؤتمر شعبى فى الإسكندرية.. وطلب منى عبد الناصر أن أكون دائما فى وضع الاستعداد حتى عودته من

المؤتمر، إذ كنت حينئذ أعمل مديراً لمكتب القائد العام ومسئولا عن أمن القوات المسلحة. كان ذلك فى الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣.. كان مقرراً أن يسافر الثلاثة فى القطار .. ولكن عبد الناصر علم بأن نجيب قرر السفر معهم فاستقر رأى عبدالناصر على السفر مع زملائه بالسيارات ، وترك نجيب وحده يسافر بالقطار.

وفى رحلة الإسكندرية لقى نجيب ما لا يحسد عليه، فلم يستقبل بالحفاوة التى كان يستقبل بها من قبل خلال جولاته فى القرى والمدن.

وفى أثناء المؤتمر ألمح عبدالناصر فى الكلمة التى ألقاها ما أثار نجيب .. ذلك أن عبد الناصر بأسلوب كنائى ناشد الحاضرين ألا ينخدعوا وراء أى منافق أو مخادع.. وبدت على نجيب علامات الغيظ والحنق، إذ أحسّ أن عبد الناصر لم يكن يقصد سواه.. حتى صلاح سالم عضو مجلس الثورة ووزير الإرشاد، والشيخ أحمد حسن الباقورى الذى كان يعد خطيب الثورة، لم يفتهما توجيه الهمزات واللمزات إلى محمد نجيب .

وأحس محمد نجيب أن هناك محاولات للحط من هيبته وإظهاره بمظهر الجوكر فى ورق اللعب، فأسر فى نفسه ما حدث، وبدأت جولة من الصراع الخفى، أخذت تشتد يوما بعد يوم، حتى تفجرت على السطح، وانتهت بالتخلص من نجيب ، بعد أن كانت كل السلطات قد تجمعت فى يديه.

تطور الخلاف مع نجيب

ازداد الخلاف بين محمد نجيب وأغلب أعضاء مجلس الثورة.. فكان المجلس فى بادئ الثورة يجتمع فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة مرة كل أسبوع.. كان يوم الأحد مخصصا لاجتماع مجلس الثورة ..وكانت القرارات تتخذ فى بادئ الأمر بأغلبية الأصوات. وكانت تبدو فى مناقشات المجلس اختلافات فى الرأى، كانت تزعج عبد الناصر، وبخاصة أن الصراع بينه وبين نجيب أصبح أمراً واقعاً.

وأراد عبد الناصر أن يفوت فرصة استغلال نجيب لهذه المسألة، فحاول أن يقنع باقى أعضاء المجلس أن يعقد اجتماع سابق لاجتماع يوم الأحد فى منزله تناقش فيه المسائل

بعيداً عن نجيب ، ويتم فيه الاتفاق على رأى واحد، فإذا ما عقد اجتماع الأحد. كان قرار المجلس إجماعيا لا تظهر فيه الخلافات ، ومن ثم يسقط فى يد نجيب ، ويصبح شبه معزول إزاء ما يتخذ من قرارات.. ولقد وافق أعضاء المجلس على اقتراح عبد الناصر.

كان الأخوان جمال وصلاح سالم أكثر أعضاء مجلس الثورة عداء لنجيب، وتهجما عليه.. وكثيرا ما كان يسمع سبابهما له فى كل مكان.

أذكر أنه أثناء مناقشة الخلاف بين مجلس الثورة وبين نجيب ، أن كان هناك بعض أعضاء مجلس الثورة مجتمعين ظهراً فى مكتب عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة.. وكان يربض على منضدة المكتب تمثال نصفى متوسط الحجم لمحمد نجيب مصنوع من الجبس.. وفجأة دفع جمال سالم فى ثورة غضب التمثال بقدمه، فسقط على الأرض وتهشم إلى قطع متناثرة.. والحق أغاظنى هذا التصرف، ووجدت نفسى أقول له: «هل تهشيم قطعة من الجبس سوف تحل المشكلة؟ أليس الأجدى أن تبحثوا عن حلول للمشاكل؟».

ولم ينبس جمال سالم ببنت شفة، وحسبت أن الأمر منتهيا.. ولكننى ما أن عدت إلى منزلى وتناولت وجبة غذائى، حتى رنّ التليفون ووجدت عبد الحكيم عامر على الخط. قال عبد الحكيم: «جمال سالم زعلان منك وبيقول إنك أهنته.. اذهب إليه فى السادسة مساءً فى مبنى القيادة العامة لتصفيا ما فى النفوس».

قلت لعبد الحكيم: «ليس فى نفسى شىء، وأننى لم أقصد إلا التعبير عن استيائى لشىء لايفيد ولا يجدى».

وبعد أن انتهيت من محادثة عبد الحكيم، طلبنى عباس رضوان على التليفون وقال : «جمال سالم فى حالة من الغضب الشديد، وأنه يهدد بقتلك لأنه يعتبر أنك أهنته فى مكتب عبد الحكيم».

ويبدو أن عباس كان قد كلفه عبد الحكيم بحضور لقائى مع جمال سالم.. وتوجهت فى الساعة السادسة مساءً إلى مكتبى فى القيادة العامة للقوات المسلحة.. كنت حينئذ أعمل مديراً لمكتب القائد العام للقوات المسلحة منذ الثالث والعشرين من يونيو سنة ١٩٥٣.. وما أن ولجت إلى غرفة مكتبى حتى وجدت جمال سالم يذرع الحجرة جيئة وذهابا كأسد هائج ، بينما كان عباس رضوان يجلس على أحد المقاعد فى الغرفة..

وكنت قد حملت معى طبنجتى ، حتى أدافع عـن نفسى لو تطور النقاش بين جمال سالم وبينى، أو حاول فى ثورة غضبه التى كان يفقد فيها سيطرته أن يعتدى على .

بادرت بالتحية، فرد عباس رضوان التحية، ولكن جمال سالم رد قائلا فى غضب بدا على وجهـه: لا سلام ولا كلام.. فلم أرد ..وما هى إلا لحظات حتى تقدم جـمال سالم نحوى وقال بـغضب: «ماذا كنت تـعنى بما وجهتـه لى من كلام قارص؟ هل كـنت تريد إهانتى ؟». أجبـته فى هدوء : «لم يدر فى خلـدى أبداً أن أهينك يا جمال فـنحن زملاء كفاح، وكانت تضمنا خلية واحدة».

وهنا تـغير وجه جمال سـالم وابتسم ، ومد يـده ليصافحنـى وقال : فلنصافـح بعض ..وصافحته وانتهت الأزمة.

حقيـقة لم أكن أعنـى إهانة جمال سـالم ، فقد كـان أحد أعضاء خلـيتى فى تنـظيم الضباط الأحرار، وكنت أعجب بكثير من آرائـه ، ولـم يكن يشوبه سوى سرعة الغضب ، وإفلات الزمام منه لأقل الأسباب .

ولقد نما التوتر بين نجيب من ناحية وبيـن عبد الناصر وأغلب أعضاء مجلس الثورة.. من ناحـية أخرى .. وكان أساس هذا الـتوتر هو إحساس عـبد الناصر أن نجيـب يريد أن يستأثر بالسلطة وحده ويسلبه زعامة الثورة.

ففى اجتماع تـم يوم الأحـد فى العشرين من شهر ديسمبر سـنة ١٩٥٣، عقده مجلس الثورة وحضره نجـيب، أثيرت أخطاء نجيب التى كـان يذيعها مجلس الثورة عـلى الضباط الأحرار، وبـاقى ضباط الجيش لجذبهـم إلى جانب مـجلس الثـورة . لقد أذيع أن نجـيب انفـصالى لا يـريد أن يعـمل إلا لمصـلحتـه الخاصـة ، وأنه يتـصل بالـرجعيـة التى تـريد الانقضـاض على الثورة، كمـا أنه يساند جمـاعة الإخوان المسلـمين التى تريـد أن تحتوى الثورة ، فضلا عن ضمه لبطانته أشخاصا يسيئون إلى الثورة.

وفى اجتمـاع العشرين من ديسمـبر جلس نجيب ليحـاسب حسابا عسيرا، فـوجه إليه جمال سـالم نقدا مريرا لـتصرفاته ، كـما تحدث عبد الـناصر عن دور نجيب فـى الثورة، وكيف تم ضمه للتـنظيم قبل قيام الثورة، ومع ذلك لم يراع أنـه دخيل على الثورة، وأراد أن يستأثر بالسلطة.

وكان بعض الأفراد المحيطيـن بنجيب محل مناقشة أساسية فى هـذا الاجتماع، فطالبه

عبد الناصر بالتخلص من بعض بطانته التى تسىء للثورة، وحدد له أسماء معينة: الدكتور صلاح فوزى الطبيب بالخدمات الطبية للقوات المسلحة، واليوزباشى محمد رياض سكرتيره الخاص ، واليوزباشى رياض سامى سكرتير نجيب للشئون الصحفية.

ولكن نجيب أصر على رفض هذا الاقتراح، ودافع عن هؤلاء بشدة، قائلا أنه لا يستطيع أن يبعد أفراداً لم يرتكبوا أية أخطاء.

ولم يصل المجلس إلى حل لهذه المشكلة، وامتد الاجتماع حتى تبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود..ولكن النقاش والجدال لم يصلا بالمجلس إلى قرار. وهنا بدا كأن عبدالناصر قد نفد صبره، فتحدث إلى نجيب مهدداً ومنذرا بقوله: «أنت عارف إزاى جبناك، واحنا نيتنا صافية، لأننا الذين فتحنا معك موضوع الخلاف سعيا لتسويته، ولكنك تصر على أن تمضى فى طريقك الانعزالى، ولا تريد أن تتعاون معنا لتحقيق أهداف الثورة.. هذا لا يمكن أن نسكت عليه ».

وأحس نجيب أن أعضاء مجلس الثورة يريدون أن يجعلوا منه طرطوراً أو حرفوشا ، فلم يستسلم وانتهى الاجتماع فى الفجر دون الوصول إلى أى حل .

وقد أسرَّ الرجل بعد ذلك لعبد الحكيم عامر الذى كان يكن له الأول حبا كبيرا، كان يتباهى به فى كل مكان . كان يقول : لو فتحوا قلبى لوجدوا فيه صورة عبد الحكيم منقوشة عليه .

ويبدو أن هذا الحب كان يرجع إلى عهد حرب فلسطين حيث عمل الاثنان معا.

اشتكى الرجل إلى عبدالحكيم قائلا: أتريدون أن تجعلوا منى طرطوراً ؟ أنا لست انفصاليا ، وأنا على استعداد أن أتعاون مع المجلس كما يريد، ولكن لا تجعلوا منى دمية يضحك الناس عليها .

وفهم عبد الحكيم عامر أن الرجل استسلم لرغبات المجلس .. ولكن نجيب كان يحمل فى سريرته إصراره على الاحتفاظ بشخصيته، والاستمرار رئيسا لمجلس قيادة الثورة.. لقد نسى الرجل نفسه ، ونسى أن الثورة هى التى جاءت به .

ولكن كيف تطورت الأمور إلى أن انتهت باستقالة نجيب وقبول استقالته، لقد ظلت السفينة تمخر عباب بحر الخلافات التى هدأت أمواجه إلى حين بعد أن بدا من نجيب أنه استسلم بعد مقابلة عبد الحكيم عامر له فى شهر يناير سنة ١٩٥٤.

وهبت العاصفة مرة أخرى فى شهر فبراير، إذ كان جمال عبد الناصر قد قرر أن يحضر الذكرى السنوية لوفاة الشيخ حسن البنا المرشد السابق لجماعة الإخوان المسلمين، الذى حدد له يوم الجمعة ١٢ من فبراير سنة ١٩٥٤. وعلم نجيب بهذا الأمر فقرر أن يحضر الحفل أيضا. ومعنى ذلك أن حضورهما معا سوف يظهر نجيب بأنه الرجل القوى الذى لا يزال يحرك الأشياء ، ولو امتنع جمال عبد الناصر عن الحضور تجنبا لمقابلة نجيب فى مناسبة مثل هذه، قد يفسر على أن عبد الناصر كان صاحب القرار بحل جمعية الإخوان المسلمين الذى صدر فى الثانى عشر من يناير سنة ١٩٥٤، وأن محمد نجيب كان مغلوبا على أمره، وأنه مساند لحركتهم .

كان مجلس الثورة قد أصدر بالإجماع قراراً بحل جماعة الإخوان المسلمين بعد أن تبين له أن الجمعية متجهة إلى استخدام أعمال العنف.. ذلك أن طلبة الإخوان المسلمين فى الجامعة تحرشوا ببعض الطلبة المنتمين لهيئة التحرير أول منظمة سياسية أنشأتها الثورة، ونشب صدام دام كاد يؤدى إلى أحداث مريرة.

ولقد شمل قرار الحل اعتقال حسن الهضيبى مرشد الإخوان كذا أعضاء القسم الخاص، وعدد من أعضاء الجمعية وصل إلى ما يقرب من خمسمائة عضو.

وشمل القرار أيضا فصل بعض الطلبة والموظفين المنتمين للإخوان المسلمين، وإحالة ضباط الشرطة الإخوان إلى التقاعد، وكان عددهم لا يتجاوز العشرين ضابطاً .

وأعلن عبد الناصر أنه أصبح لايستطيع أن يتعاون مع نجيب ، وهدد المجلس بأنه سوف يعود إلى الثكنات ،تاركا السياسة لمحمد نجيب حتى ينكشف أمره للشعب، ومن ثم يطالب الشعب مجلس الثورة بالعودة مرة أخرى .

وكما قلت فى مكان آخر، كانت هذه فكرة ساذجة ، أو مناورة سياسية بعيدة عن الذكاء لايمكن أن يعنيها عبد الناصر المحنك المدرب.

وقد أيد عبد الناصر فى اقتراحه عبد الحكيم عامر وصلاح سالم، بينما عارض آخرون هذا الاقتراح بحجة أن البلاد كانت تمر بظروف عصيبة فى الداخل والخارج ، كما أن مسألتى الجلاء وتقرير المصير فى السودان لم يتحقق منهما شىء بعد .. وكان جمال سالم يتزعم هذه المجموعة ، وشاركه فى هذا الرأى كل من عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين وزكريا محيى الدين.. أما أنور السادات وحسين الشافعى فلم يبديا أى رأى.

ولم يستطع المجلس أن يصل إلى قرار فى هـذه الأزمة ، فتقرر عقد اجتـماع آخر فى اليوم التالى .

كان عبدالناصر قد بلغ به الغضب ذروته، ويبدو أن الصراع بينه وبين نجيب قد أصبح على حافة الهاوية.

ومع أن طبيعة عبدالناصر أن يمد الحبل لعدوه ليشنق نفسه به، فقد خرج عن طوره، واتصل باليوزباشى إسماعيل فريد ياور محمد نجيب بالتليفون، وحدثه فى لهجة إنذار كى يحذر محمد نجيب من الذهاب إلى الاحتفال بذكرى وفاة حسن البنا.. ومع أن عبدالناصر كان من طبيعته أن يكتم مشاعره، فقد خرج عن طبيعته وأخذ يسب نجيب، وأوحى إلى إسماعيل فريد أن يبلغ نجيب هذا الشتائم.

لقد وصل الصراع بين عبدالناصر ونجيب إلى طريق مسدود، ولكن سرعان ما عادت طبيعة عبدالناصر فى ميله إلى ترك الأمور تحل نفسها مع الزمن، فعدل عن رأيه السابق فى التشدد مع نجيب، وقرر فى نفسه أن الزمن كفيل بحل مشكلته.

وأخذ الصراع داخل مجلس الثورة يزحف كالسرطان، والغريب أن جمال سالم الذى كان يعارض عبدالناصر فى كثير من الآراء فى بداية الثورة، أصبح أكثر أعضاء مجلس الثورة تحمسا للتخلص من نجيب، بدرجة أنه صرح بأنه على استعداد لأن يطلق النار على محمد نجيب ويخلص البلاد من شروره ـ على حد قوله ـ ثم يسلم نفسه للمجلس لمحاكمته، ويكون بهذا قد أدى واجبا وطنيا لمصر.

كان جمال سالم من طبيعته سرعة الهياج وسرعه الهدوء إذا تهيأت الظروف.. أذكر يوما ما فى بداية الثورة.. نزل جمال سالم من الطابق العلوى فى مبنى القيادة ليستقل عربته الجيب، فتأخر السائق عليه بضع دقائق، فأوسعه ضربا بالأيدى وركلا بالأقدام.. وبكى السائق وأفهمه أنه كان يتناول إفطاره، ووجد جمال سالم بجانبه اليوزباشى محمد فؤاد نصر أركان حرب القيادة فأخذ منه خمسة جنيهات أعطاها للسائق إرضاء له، وتعبيرا له عن اعتذاره.. وتعجب من رأوا المشهد من هذا التناقض السريع فى مسلك جمال سالم.

فى ذاك الوقت زاد من تفكك مجلس الثورة رغبة حسن إبراهيم فى التنحى عن العمل السياسى، وكان من أوائل أعضاء المجلس الذين لم يحبذوا الصراع على السلطة داخل

المجلس، وجاءت الفرصة التى تبرر استقالة حسن إبراهيم ذلك أن هيئة التحرير كان قد تم إنشاؤها، وعين حسن إبراهيم مراقبا عاما لهيئة التحرير أى الرجل الثانى بها، وكان من المفروض أن يكون اليد اليمنى لعبد الناصر فيها، والمشرف الفعلى على شئونها لانشغال عبدالناصر فى أمور أخرى، ولكن حسن إبراهيم تبين له أن عبدالناصر كان يعتمد على إبراهيم الطحاوى وعبدالله طعيمة فى إدارة شئون هذه المنظمة، متخطيا وضع حسن إبراهيم الذى لم يرض لنفسه أن يكون مجرد صورة، فأبدى رغبته لعبدالناصر للتنحى عن العمل السياسى، ولكن عبدالناصر نجح فى الضغط عليه للاستمرار فى العمل بحجة تماسك وحدة الصف فى الظروف العصيبة التى كانت تمر الثورة بها.

وتدهورت العلاقات بين نجيب وأعضاء مجلس الثورة، إذ أحس نجيب بأنه أصبح طرطورا، وأن أغلب أعضاء مجلس الثورة يعاملونه معاملة لاتليق بسنه ولا بمركزه.. وبلغ الأمر استهانة المجلس به، فكان يجتمع دون علمه إما فى مبنى قيادة الثورة وإما فى منازل أعضاء مجلس الثورة.

وهبت القشة التى قصمت ظهر البعير لتفجر الموقف.. ففى يوم ٢١ من فبراير سنة ١٩٥٤ حضر محمد نجيب إلى مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة لحضور اجتماع مجلس الثورة الأسبوعى (اجتماع الأحد).. وكان من المعتاد أن يصعد أعضاء المجلس إلى مكتب نجيب حيث كان يعقد الاجتماع، ولكن الرجل ظل ما يقرب من الساعتين ولم يصعد إليه أحد يخبره بالاجتماع، فأرسل سكرتيره الخاص اليوزباشى إسماعيل فريد إلى أعضاء مجلس الثورة الذين كانوا مجتمعين فى مكتب عبدالناصر ليستفسر عن سبب تأخرهم فى الصعود إلى نجيب لإجراء الاجتماع، فما كان من جمال سالم إلا أن ثار كعادته، وأخذ يسب نجيب ويلعنه، فانصرف إسماعيل فريد.

ومضى وقت طويل وأحس نجيب أن المسألة مقصودة وتعنى التحرش به والاستهانة به، فما كان منه إلا أن غادر مبنى مجلس قيادة الثورة، وآثر السلامة واحترام نفسه، وأحس بأنه أصبح لا مفر من أن يقدم استقالته، لقد أصبح التعاون مع أناس لايريدونه، أمراً إن لم يكن محالا فهو على الأقل مهين لكرامته.

وأصبحت مشكلة نجيب مسألة لابد من وضع حد لها، واستمر المجلس يجتمع بغير نجيب، ووجد المجلس أنه ليس أمامه سوى الدخول مع نجيب فى معركة حاسمة واقترح

تنحية نجيب عن رئاسة مجلس الوزراء وأن تقتصر مسؤليته على منصب رئاسة الجمهورية، وأن يعين عبدالناصر رئيسا لمجلس الوزراء.

وكانت شعبية نجيب والخوف من ردود فعل تنحيته عاملين من العوامل التى كانت محل البحث، فرؤى أن يؤخذ رأيه قبل إعلان المجلس قراره.

وأرسل المجلس وفدا إلى نجيب يتكون من جمال سالم وكمال الدين حسين وحسين الشافعى لإقناعه بالاكتفاء بمنصب رئيس الجمهورية، على أن يتولى عبدالناصر رئاسة مجلس الوزراء.. ولكن المهمة باءت بالإخفاق.

وفى اجتماع لمجلس الثورة عقد يوم الثالث والعشرين من فبراير لم يحضره نجيب بالطبع، فوجئ المجلس بحضور إسماعيل فريد، الذى قدم لكمال حسين مظروفا معنونا باسمه وسرى للغاية وشخصى.. كان كمال حسين يقوم بأعمال سكرتارية المجلس، فقام بفض المظروف، وعلم من محتوياته أنه عبارة عن استقالة لنجيب من جميع المناصب والسلطات المخولة له، مؤكدا أن مصلحة الوطن أملت عليه ذلك لأسباب لن يذكرها إلى حين.

استقالة محمد نجيب

وهكذا نرى أن الصراع بين محمد نجيب وبين أغلب أعضاء مجلس الثورة قد بدأ مبكرا، وأصبح واضحا للضباط الأحرار ما يجرى فى هذا الصراع.. لقد كان أغلب أعضاء المجلس يتجاهل نجيب كرئيس لمجلس قيادة الثورة، ووصل الأمر بالبعض مثل الأخوين جمال وصلاح سالم إلى قيامهما بسبه علنا أمام الضباط.

أذكر فى أحداث شهر فبراير سنة ١٩٥٤ حينما بدأت أزمة مارس تتبلور وتأخذ شكلها الذى تطور فى مدى شهر إلى أخطر أزمة داخلية واجهت الثورة، أن ثار جمال سالم فى مكتب القائد العام للقوات المسلحة، وأخذ يسب ويلعن نجيب بأقذع السباب.

وكان مكتب عبدالحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة يغص ببعض الضباط الأحرار، فوجه أحدهم وهو الصاغ ربيع عبد الغنى من سلاح المدفعية وأحد الضباط الأحرار عبارة إلى جمال سالم لم تعجبه إذ قال له حينما سمعه يسب نجيب «اللى مش

عاجبه يستقيل».. وإذا بـجمال سالم يمسك بربيع عبدالغنى ويـلطمه على خده.. وصاح ربيع عبدالغنى وقال: «بتضربنى يا جمال!» وتدخل الواقفون لوقف تدهور الموقف.

كانت مظاهر الخلافات بين نجيب والمجلس غير خفية كما قلت، وبدأ أعضاء مجلس الثورة قبل نشوب أزمة مـارس بوقت كثير باستمالة الضباط الأحرار بـجانبهم ضد نجيب، فأخذوا يبثون فيهم صورة سيئة عن سلوكـه، وأخذوا يشهرون به فيذيعون أنه مدمن خمر وأنه يقضى بعض السهرات الخاصـة التى كان يعدهـا له الطبيب صلاح فـوزى إلى غير ذلك من وسائل التشهير الرخيصة.

وانتشرت هـذه القصص بين الضبـاط الأحرار.. وفضلا عن ذلك قام أعـضاء المجلس بتصويره للضباط بصورة الرجل الذى يريد تـصفية الثورة لحسابه، وتعاونه مع أعداء الثورة وخصومها.

ونجح مجلس الثورة فى استمالة أغلب الـضباط الأحرار بالأسلحة المختلفة عدا سلاح الفرسـان الذى كان له وضع خاص، أدّى إلـى انضمام أغلـب ضباطه إلى جانـب نجيب؛ فبعـد قيام الثورة كلف البكـباشى حسيـن الشافعـى عضو مجلـس الثورة بقـيادة سلاح الفرسان بالإضافة إلى مسئوليته السياسية، وكان قائـدا تقليديا لم يهتم بالناحية السياسية، بينما انتهـز الرائد خالـد محيى الديـن فرصة عمـله كضابـط مخابرات الـسلاح، وأخذ يجذب إليه صغار الضباط وبخاصة الضباط الأحرار داخل سلاح الفرسان.

وبدأ خالد مـحيى الدين يبث فى عـقول الضباط مناقـشات عن الديموقراطيـة، موحيا إليهـم بأن مجلس الثـورة متجه نحو الـدكتاتورية، وأن خالـد محيى الدين يـعارض هذا الاتجاه، حتى تشبعت نـفوس الضباط بالنفور من مجلس الثورة، والتـفوا حول خالد محيى الدين، بينما حسين الشافعى لايدرى شيئا عما كان يدور داخل السلاح.

فلما ظهر الصراع بـين جانب نجيب وباقى أعضاء المجلس، استغـل خالد محيى الدين هذه الفـرصة وانضم إلى جانـب نجيب وبخاصة أن نجيب كى يكتسـب القاعدة الشعـبية والأحزاب الجماهيرية أخذ ينادى بالديموقراطية وضرورة إبعاد الجيش عن الحكم.

والواقع أن ظـروف الصراع بين الـثورة من ناحيـة وبين الوفـد والشيوعيـين والإخوان المسلمـين من ناحية أخرى، منـحت اللواء نجيب فرصـة ذهبية لنقل صراعـه المحدود على السلطة داخـل المجلس إلى القاعدة الجماهـيرية.. فما أن قام المجلس بـإصدار قراره بحل

جماعة الإخوان المسلمين، حتى استغل نجيب هذه الفرصة كى يكسب عطف جماعة الإخوان ـ وكانت لاتزال قوة يعمل لها حساب ـ وأراد أن يحرج مجلس الثورة فقدم إليه استقالته يوم الثالث والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٤، ومن ثم انفجر الموقف وكأنه كان بركانا كامنا.

والواقع أن محمد نجيب حينما قدم استقالته بحجة انتهاك الديموقراطية وتجاهل مجلس الثورة له، لم يكن يؤمن بالديموقراطية بقدر ما كان ميكافيليا فى تسخيرها لخدمة أطماحه.. فهو فى بداية قيام الثورة كان من أشد المهاجمين للأحزاب، بينما انقلب فى ظروف أزمة مارس إلى مدافع مستميت عنها.

وقد حاول نجيب أن يضم إليه القوى السياسية القديمة لتصفية الثورة، ولذا لم يكن أمامه سوى تبنى قضية كان قد هاجمها من قبل.. تلك القضية هى قضية الديموقراطية، فبينما كان نجيب من المساندين لاقتراح إرجاء الحياة الديموقراطية ثلاث سنوات فى الخامس عشر من يناير سنة ١٩٥٣، كان من المعارضين لقرار حل جماعة الإخوان المسلمين فى الخامس عشر من يناير سنة ١٩٥٤.

وانتهز نجيب الفرصة، وحاول استقطاب القوى السياسية التقليدية بجانبه، وكان يرى أنه باستقالته سوف يضع مجلس قيادة الثورة أمام بديلين: إما عودة الحياة النيابية حيث يمكنه عن طريق هذه القوى تصفية الثورة تدريجيا لحسابه، وإما قبول استقالته، ومن ثم تنشأ أزمة يكون له فيها الغلبة نتيجة تمتعه بشعبية سواء فى الجيش أو بين الشعب.

اعتصام سلاح الفرسان

وبعد أن قدم محمد نجيب استقالته، اجتمع مجلس قيادة الثورة للنظر فى أمر هذه الاستقالة، وانقسم المجلس فى الرأى، ففريق وعلى رأسه جمال عبدالناصر رأى قبول الاستقالة، وفريق آخر بزعامة جمال وصلاح سالم رأى إقالة نجيب، وإعلان ذلك على الشعب.

ولكن خالد محيى الدين اعترض على تنحية نجيب بأى شكل، مبينا للمجلس أن هذا الإجراء سوف يؤدى إلى قيام تمرد فى القوات المسلحة.

ولقد أثبتت الحوادث التى جاءت بعد ذلك أنه كان هناك اتفاق ضمنى بين نجيب وخالد محيى الدين الذى استطاع أن يجذب إلى جانب نجيب كثيراً من ضباط الفرسان منهم بعض الضباط الأحرار فى السلاح.

ويؤكد هذا الاتفاق ما قام به خالد محيى الدين من عرض استقالته فى جلسة مجلس الثورة التى عقدت مساء الثالث والعشرين من فبراير للنظر فى مسألة استقالة نجيب.. ولكن المجلس فوت عليه هذه الفرصة وطلب منه إرجاء استقالته حفاظا على وحدة المجلس أمام الشعب.. وقد وافق خالد محيى الدين مشترطا أن يعفى من مهمة إقناع ضباط سلاح الفرسان بتنحية محمد نجيب.

وأصدر مجلس الثورة قراراً بتعيين جمال عبدالناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة.

كان مجلس الثورة قد عقد اجتماعا يوم الثالث والعشرين من فبراير فى مبنى مجلس قيادة الثورة بالجزيرة، حضره بعض الضباط الأحرار من الصف الثانى.. وقد قام صلاح سالم بعرض مسألة النزاع بين محمد نجيب ومجلس الثورة، وقال إن مجلس الثورة ليس أمامه إلا ثلاثة حلول: إما أن يحل مجلس قيادة الثورة ويعاد تشكيل مجلس ثورة جديد، وإما قبول استقالة محمد نجيب، وأما التوفيق بين محمد نجيب ومجلس الثورة، وقد أوضح استحالة الحل الأخير.

وفى حماس غير مدروس، وبعاطفة الميل نحو الثورة، أبدى الغالبية من الضباط ميلهم إلى التوفيق بين محمد نجيب ومجلس الثورة. ولكن الصراع بين نجيب ومجلس الثورة كان قد وصل إلى طريق مسدود، فاستقر المجلس على قبول استقالة نجيب يوم الرابع والعشرين من فبراير، ونشرت الاستقالة فى الصحف صباح اليوم التالى الخامس والعشرين من فبراير.

وعلمت من بعض مصادرى من الضباط الأحرار أن اعتصاماً قام فى سلاح الفرسان بثكنات العباسية المواجهة لمبنى القيادة العامة للقوات المسلحة، وأن بعض الضباط الأحرار فى سلاح الفرسان تزعموا هذا الاعتصام وعلى رأسهم اليوزباشى أحمد المصرى واليوزباشى فاروق الأنصارى والملازم أول محمود عبدالعزيز حجازى، وقد قرر هؤلاء عقد اجتماع لضباط الفرسان مساء يوم الخامس والعشرين من فبراير.. ولقد نجحوا فى عقد الاجتماع، وطلبوا حضور حسين الشافعى لمناقشته فى مسألة استقالة نجيب.

وأبلغت عبدالناصر بالأمر، فقرر أن يذهب بنفسه لحضور هذا الاجتماع وحاول عبدالحكيم عامر أن يثنيه عن الذهاب إلى الفرسان، وأن يرسل بدلا منه حسين الشافعى لاستكشاف ما يدور، حتى لايتعرض لأى أقوال جارحة من بعض الضباط المتهورين.

كانت المعلومات التى بلغتنا صباح هذا اليوم تبين أن شبه تمرد قائم فى سلاح الفرسان، وأن بعض الضباط يناقشون ضباط السلاح فى مسألة محمد نجيب.. وقد انقسم الضباط إلى فريقين: فريق يهاجم نجيب ومسلكه الشخصى كرئيس للجمهورية، وفريق آخر هو الغالب ينقد مسلك الثورة الدكتاتورى، وبعض التصرفات الشخصية لأعضاء مجلس قيادة الثورة.

وتوجه عبدالناصر إلى سلاح الفرسان وحضر الاجتماع فى مساء هذا اليوم.. وهناك سمع نقداً لاذعاً من صغار الضباط، فقد ركز ضباط الفرسان على مسألة الديموقراطية التى دأب خالد محيى الدين منذ قيام الثورة على تلقينها للضباط الصغار فى سلاح الفرسان، مبينا لهم أن مجلس الثورة متجه إلى حكم البلاد حكما ديكتاتوريًا.. وقد استخدم خالد محيى الدين اللواء نجيب أداة لتحقيق أغراضه.

وحاول عبدالناصر أن يقنع ضباط الفرسان بأن مجلس الثورة يتبع الأسلوب الديموقراطى فى وضع القرارات، فهو يصدر قراراته بأغلبية الأصوات.. ولكن ضباط الفرسان كانوا يعنون ديموقراطية تنبع من الشعب وليست ديموقراطية الصفوة.

كان الموقف عصيبا بدرجة أن قام بعض الضباط بتجريح بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة فى تصرفاتهم مثل هياج جمال سالم واعتدائه بالضرب على بعض المواطنين، ومثل قصة غرام صلاح سالم بالأميرة السابقة فائزة التى شاعت بين ضباط الجيش، كما نقدوا ترقية عبدالحكيم عامر من رتبة الصاغ إلى رتبة اللواء دفعة واحدة.

كان قائد سلاح الفرسان فى ذاك الوقت اللواء عبدالعزيز مصطفى، وكان قد استلم قيادة سلاح الفرسان من حسين الشافعى الذى عين وزيراً للحربية.. وكان عبدالحكيم عامر قد اختار عبدالعزيز مصطفى ليتولى قيادة السلاح كضابط عسكرى محترف ومتفرغ خلفا لحسين الشافعى الذى تفرغ للعمل السياسى.

وكان اللواء عبدالعزيز مصطفى قد نقل بعد قيام الثورة مباشرة إلى مصلحة خفر السواحل من ضمن بعض كبار الضباط الذين استعين بهم فى مصلحتى خفر السواحل والحدود.

أعود للحديث عما كان يجرى فى سلاح الفرسان.. عاد عبدالناصر إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة حيث كان مجلس الثورة مجتمعا، وشرح للمجلس ما دار فى اجتماع سلاح الفرسان، ولخص مطالب ضباط الفرسان فى مطلبين: أولهما عودة محمد نجيب كرئيس لجمهورية برلمانية، وثانيهما استعجال مجلس الثورة للجنة الدستور كى تنتهى من وضع الدستور الجديد.

وبينما كان المجلس مجتمعا أوفدنى عبدالناصر إلى سلاح الفرسان كى أتابع ما كان يجرى هناك.. كان الضباط لايزالون مجتمعين والتوتر يسود الجو.. وانضم إلى الاجتماع بعض الضباط الأحرار من الأسلحة الأخرى.. وحينما وصلت إلى مكان الاجتماع كان اليوزباشى صبرى القاضى يتحدث إلى الضباط المؤتمرين، وكان ينقد تعيين ضابط برتبة الصاغ قائدا عاما للقوات المسلحة.. قال: «إن الأقدمية العسكرية ينبغى ألا تنتهك، وإن تعيين الصاغ عبدالحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة هو انتهاك لهذا التقليد».. وتوالى بعض ضباط الفرسان الحديث الذى لم يخرج عن ضرورة عودة محمد نجيب، والتمسك بالديموقراطية.

وعدت إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة التى كانت تعج بمئات من الضباط من جميع الأسلحة.. لقد انتشرت فى القوات المسلحة شائعة بأن سلاح الفرسان معتصم.. وجاء إلىّ اليوزباشى عبدالفتاح على أحد ضباط الفرسان الأحرار الذى كان مؤيداً لموقف مجلس الثورة، وأبلغنى أن الضباط قد أمروا وحداتهم بالاستعداد للتحرك، وأن الموقف كاد ينفجر داخل سلاح الفرسان، وأن الضباط فى انتظار رد عبدالناصر على المطلبين اللذين حملهما إلى مجلس الثورة.

ظل مجلس الثورة مجتمعا فى غرفة القائد العام للقوات المسلحة، وقد ملأ الضباط مبنى القيادة.. كما كانت غرفة مكتبى الفسيحة المجاورة لمكتب القائد العام والتى كانت فى حجم بهو كبير تغص بالضباط الأحرار.. وأخذت المناقشات الجانبية تدور بينهم، ولكن دون أن يفكر أحدهم فى أى اقتراح ينقذ الموقف.

وفى حوالى الساعة الواحدة صباحا خرج صلاح سالم من الاجتماع، وأعلن للضباط أن المجلس قرر عودة محمد نجيب رئيسا للجمهورية وتعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزراء، وعودة رجال الثورة إلى ثكناتهم.. أى تسليم مقاليد الحكم إلى محمد نجيب وخالد محيى الدين.. كما قال أنه سيبلغ محمد حماد مدير الإذاعة كى يذيع هذا القرار.

وحدث هرج ومرج.. وسمعت همهمة تعارض هذا القرار.. ولكن من الغريب أن هذه المئات من الضباط بدأت فى الانصراف خشية أن يحسب عليهم تواجدهم فى هذه الظروف.. لقد رحلوا كما يحدث فى أى أزمة سياسية منتظرين فى الغد الحكام الجدد.. ولم يبق فى مبنى القيادة إلا الضباط الأحرار الذين كانوا قد حضروا إلى مبنى القيادة منذ المساء المبكر.

وكلف مجلس الثورة خالد محيى الدين بالتوجه إلى منزل محمد نجيب فى الزيتون لإبلاغه قرار المجلس، وأوفد معه كلا من الصاغ عماد ثابت واليوزباشى عباس رضوان والملازم أول شمس بدران من الضباط الأحرار.

دخلت إلى مكتب القائد العام للقوات المسلحة حيث كان يجلس بعض أعضاء مجلس القيادة حول منضدة الاجتماعات، بينما كان عبدالحكيم عامر واقفا على مكتبه وقد بدا عليه الإنهاك والتوتر.. ونظرت إلى وجوه أعضاء مجلس قيادة الثورة، فلاحظت تعبيرات مختلفة.. كان عبداللطيف بغدادى وحسين الشافعى تذرف أعينهما بالدمع، بينما كان جمال سالم يذرع الحجرة جيئة وذهابا فى حالة عصبية، وكان زكريا محيى الدين يجلس فى هدوء يبدو على وجهه نوع من القلق.. أما عبدالناصر فكان قد ترك الغرفة واتجه إلى الغرفة المواجهة لمكتب القائد العام ـ وكانت تسمى غرفة المؤتمرات ـ حيث كانت تغص بالضباط.. كان عبدالناصر يعتلى منضدة المؤتمرات ويحدث الضباط عن القرار الذى اتخذه المجلس.

وبدأ الضباط الأحرار الذين لم ينصرفوا فى دخول مكتب القائد العام، وأخذوا يحاولون مناقشة أعضاء المجلس مبدين رأيهم بأن قرار المجلس يعنى تصفية الثورة.

فض الاعتصام

انتقلت إلى غرفة المؤتمرات حيث كان عبدالناصر يتحدث مع الضباط.. كان يتكلم بصوت جريح.. قال: «إن مصلحة مصر تكمن فى القرار الذى أصدره المجلس، وأن الثورة ستستمر بمبادئها سواء كان جمال عبدالناصر موجوداً أو غير موجود».. وأخذ بعض الضباط الأحرار الواقفين حوله يعترضون فى شكل احتجاجات فردية على قرار المجلس، وعلق البعض بأن ذلك معناه تصفية الثورة.

كنت واقفا بالقرب من عبدالناصر.. وأحسست كأن طائفا ألمَّ بى، يدعونى لأن أعمل أى شىء أنقذ به الموقف المتدهور.. وأرى أمامى شريطا سينمائيا سريعا عن الثورة، وأتبين أن مصر معرضة لاضطرابات دموية ولانقلابات عسكرية متتالية متباينة الفكر.. كانت سوريا أمامى مثالا، وتذكرت انقلابات حسنى الزعيم وسامى الحناوى والشيشكلى، وخشيت على مصر من الفتنة، فالضباط المتمردون فى سلاح الفرسان أغلبهم كان قد تأثر بفكر خالد محيى الدين الشيوعى، كما أن الخلفية للأحداث كانت واضحة أمامى، فإن قبول خالد محيى الدين للتعاون مع محمد نجيب لم يكن إلا تعاونا مرحليا سوف ينتهى بتصفية خالد محيى الدين لمحمد نجيب.. كما أن باقى الأسلحة لن تقف مكتوفة اليدين أمام عودة مجلس الثورة إلى الثكنات.. كانت الصورة أمامى توحى بأن مصر على أبواب حرب أهلية مريرة، ولذا كان تفكيرى سريعا وقرارى أسرع.

توجهت نحو باب غرفة المؤتمرات لأدلف منه إلى غرفة مكتبى، وإذا بعبدالناصر قد قرأ فى وجهى شيئا، فنادى علىّ وقال أمام الجمع المحتشد: «أوعى تعمل حاجة ياصلاح... لو حصل أى شئ سأضرب نفسى بالرصاص». ولم أنبس ببنت شفة.

توجهت إلى غرفة مكتبى وكنت قد قررت شيئا... أن أضرب العصيان فى مهده.. تخيلت أن الدبابة كأسد ثائر خرج إلى الشارع، إذا ما ضرب ضربة شديدة خر صريعاً.. كما أن الدبابات لو أمكن محاصرتها داخل ثكناتها أصبحت عديمة الجدوى.

كان فى غرفتى قلة من الضباط الأحرار.. وكان أول شئ فعلته أن اتصلت تليفونيا بالقائمقام محمد السيد عبدالرحمن قائد الكتيبة الثالثة عشرة مشاة حينئذ، وكانت على استعداد دائم للتحرك لمواجهة أى موقف.. وطلبت منه محاصرة مبنى الفرسان عند بوابات شارع الخليفة المأمون والعباسية.. وكلفت الصاغ سعد زايد ـ محافظ القاهرة فيما بعد ـ بتحريك وحدات من المدفعية المضادة للدبابات وقفل البوابات والمنافذ التى قد تخرج منها الدبابات.

وتمت التحركات بسرعة فائقة.. ففى مثل هذه الظروف يكون عامل الزمن العامل الرئيسى لنجاح المخطط.. وفكرت بأن طلعة جوية فوق سلاح الفرسان سوف تعزز المدفعية والمشاة.. فاتصلت بعلى صبرى وطلبت منه أن يخرج طلعة جوية تحلق فوق الفرسان دون أى اشتباك.

وأحس ضباط المدرعات بما حدث.. ووصلت الأنباء إلى عبدالحكيم عامر القائد العام بهذه الحركات بعد أن تمت، فأرسل يدعونى إلى مكتبه، وما أن دخلت المكتب حتى

وجدته واقفا خلفه وقد خلع غطاء رأسه.. وفى حركة هستيرية أخذ يعنفنى وسط الضباط الجالسين وقد أمسك فى يده بطبنجته.

قال عبدالحكيم: «ما تيجى تعمل قائد عام أحسن! أنا هأقتلك ولن أسمح أبدا بأن تحدث حرب أهلية، وأنا قائد جيش».

وفى لمحة بصركان جمال سالم قد أمسك بيد عبدالحكيم عامر، وأخذ منه طبنجته، فما كان من عبدالحكيم إلا أن خلع علامات رتبه وألقاها على الأرض.

قلت لعبدالحكيم فى هدوء: «أنتم مش استقلتم من المجلس ومن مناصبكم.. إللى بتعملوه ده هروب من المسئولية».

وقطع المناقشة أزيز الطائرات التى بدأت تحلق فوق منطقة العباسية.. لم يكن أحد من أعضاء مجلس الثورة يعرف قصة هذه الطائرات بعد، إذ كانوا يتساءلون عن كنه هذه الطائرات، فلما ذكرت لهم أننى الذى أمرت بإخراجها وبأننى المسئول عن ذلك، انشرحت صدور أغلبهم، وتغير الموقف، ورأيت فى عيون أغلبهم الفرحة والاطمئنان.. وبحماس شديد شدَّ جمال سالم على كتفى وقال : «برافو».. لقد انقلب الموقف رأسا على عقب.

وفجأة وجدت عبدالحكيم عامر يسأل عن خالد محيى الدين الذى كان قد توجه إلى محمد نجيب فى منزله ليبلغه بقرار مجلس الثورة.. وما هى إلا دقائق حتى كان قد حضر ودخل إلى مكتب عبدالحكيم عامر.

كانت مفاجأة غير سارة تنتظر خالد محيى الدين؛ ففى حزم وإصرار وجه عبدالحكيم إليه الحديث بقوله: اذهب يا خالد إلى سلاح الفرسان وأبلغ الضباط أنهم لو لم يسلموا أنفسهم فوراً سوف أصدر أوامرى لهذه الطائرات والأسلحة المحاصرة لمبنى الفرسان، بقصف المعسكر.

وأسقط فى يد خالد محيى الدين.. كان الوقت سحراً.. وعند هبوط خالد من الدور الثانى لمبنى القيادة متجهاً إلى مبنى سلاح الفرسان، قابله الصاغ وحيد جودة رمضان أحد الضباط الأحرار.. ومد خالد يده مصافحا، ولكن وحيد رمضان امتنع عن مصافحته وقام بسبه بقوله: أنا لا أمد يدى ليد خائنة شيوعية.. ولما وصل خالد إلى بوابة مبنى القيادة اعترضه البكباشى أحمد أنور قائد البوليس الحربى، وحاول أن يعتقله، ولكن عبدالحكيم

عامر كان يطل حينئذ من الشرفة فى الدور الثانى، فصاح على أحمد أنور، وأمره أن يترك خالد محيى الدين فى سبيله.

على أن ثمة نقطة أريد أن أوضحها هنا، وهى ما أثير حول عبدالناصر بأنه لجأ إلى حيلة عودة مجلس الثورة إلى الثكنات كى يبين للأسلحة المختلفة أن سلاح الفرسان قد قام بانقلاب شيوعى، ومن ثم تقوم الأسلحة بالانقضاض على الفرسان وإعادة مجلس الثورة.. فأولا تعد هذه حيلة ساذجة لا يمكن أن تصدر من عبدالناصر الذى عمل كثيرا فى العمل السرى، فبمجرد تنحى مجلس الثورة، كان أول إجراء سيقوم به نجيب وخالد محيى الدين هو اعتقال أعضاء مجلس الثورة وجميع الضباط المؤيدين لموقفه.. وثانيا فإن الإجراءات الخاصة بالتحركات التى أحبطت تحرك الفرسان كانت وليدة الظروف، كما أن الذين دبروها وقاموا بها ليسوا من مجلس الثورة، وإنما من الضباط الأحرار، ولم يعرضوا ما قاموا به على المجلس بل اتخذت كل الإجراءات على مسئولياتهم الخاصة، ولكن ربما كان عبدالناصر يدور فى ذهنه فكرة أنه بمجرد إعلان المجلس فإن القوات المسلحة سوف تهب لمناصرة المجلس.. وهذا ما حدث فعلا، وإن كان الذى قام بإحباط حركة الفرسان هم الضباط الأحرار أنفسهم.

أعود للحديث عن محمد نجيب.. لقد كان أبلغ بقرار مجلس الثورة الخاص بتنحى المجلس وإسناد المسئولية له ولخالد محيى الدين، ولكن بعد عودة خالد محيى الدين من منزل نجيب، ورجوع مجلس الثورة عن قراره، كان لابد من تغيير حرس محمد نجيب الموالى له.. فكلف المجلس عبدالمحسن أبو النور من الضباط الأحرار وقائد الحرس الجمهورى بسحب قوات الحرس الجمهورى، واستبدالها بقوات من الكتيبة الثالثة عشرة مشاة.. وكان لابد أن تتم هذه العملية دون أدنى اشتباك. كما كلفنى عبدالناصر أن أصطحب عبدالمحسن فى مهمته.

وقد تم نقل غيار الحرس الجمهورى، وكان يقدر بسرية مشاة فى لوارى وقفت على مسافة تقرب من الكيلومتر من منزل نجيب فى الزيتون.. وتوجه عبدالمحسن أبو النور بصفته قائد الحرس الجمهورى وأمر جنوده بوضع أسلحتهم فى السلاحليك لأنه سيتم غيارهم بسرية أخرى.. وجمع عبدالمحسن الجنود فى طابور وقام بنقلهم فى اللوارى المعدة وتحرك بهم بدون سلاح، بينما تقدمت قوة الكتيبة الثالثة عشرة لتقوم بمهمة

الحراسة.. وتمت عملية قطع الاتصالات التليفونية عن محمد نجيب، وبذلك تم تحديد إقامته فى منزله..

وبعد أن سيطر المجلس على الموقف، جال فى خاطر أعضاء المجلس فكرة احتمال قيام بعض الضباط بخطف محمد نجيب من منزله أو الاعتداء عليه واستغلال ذلك الموقف لصالحهم.. وسمع بذلك اليوزباشى كمال رفعت فاتجه بصحبة اليوزباشى حسن تهامى واليوزباشى داود عويس إلى منزل محمد نجيب، ولكن محمد نجيب عارض النقل فى بادئ الأمر، ولم يكن يعلم بتغيير الموقف.. وحاول أن يقنعهما بأن المجلس أرسل له خالد محيى الدين برسالة يطلب دعوته للعودة كرئيس للجمهورية، وعبثا بذل محمد نجيب جهدا كبيرا لإقصائهم عن نقله من المنزل، فدفعوه إلى عربة أسرعت بهم إلى ميس ضباط المدفعية بألماظة للتحفظ عليه.

وبدأت جماعات الضباط المتمردين فى سلاح الفرسان تفد إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة فى كوبرى القبة فرادى، وسلموا أنفسهم لمجلس الثورة، بينما كان مجلس الثورة يجتمع للنظر فى موقف خالد محيى الدين ومحمد نجيب.

واحتدمت المناقشات بين أعضاء مجلس الثورة حول هذه المسألة.. فاقترح جمال سالم - فى مواجهة خالد محيى الدين - بأن يتم اعتقال خالد محيى الدين ومحاكمته على أساس أنه بث الفتنة بين قوات الجيش، بتعبئة ضباط الفرسان بآرائه التى هددت الثورة، وقد أيده فى هذا الاقتراح كل من صلاح سالم وحسن إبراهيم، بينما اعترض على هذا الاقتراح عبداللطيف بغدادى الذى قال للمجلس إن خالد محيى الدين كان صريحا بالنسبة لآرائه، ولم يخف اتجاهه للمجلس، وأنه سبق أن قدم استقالته حينما وجد آراءه تتباين كلية مع آراء المجلس، ولكن المجلس لم يقبلها فى حينه.

أما زكريا محيى الدين - ابن عم خالد محيى الدين - فقد علق بأنه مستعد لاعتقال خالد محيى الدين وترحيله للخارج.

وحينما اقترح عبداللطيف بغدادى أن يقدم خالد استقالته ويسافر إلى الخارج، علق عبدالحكيم على ذلك بقوله أنه يوافق على الاستقالة، ويرى أنه لا داعى لسفره للخارج.

وتدخل عبدالناصر فى المناقشة، وأيد وجهة نظر عبداللطيف بغدادى ثم أثار نقطة مهمة، هى موقف نجيب، فبين للمجلس أنه ينبغى أولا أن يقرر المجلس هل سيبقى نجيب أم يبعد، لأنه إذا عاد نجيب فلن يكون هناك مجال لإبعاد خالد.

عودة نجيب رئيسا للجمهورية

تمت عملية إحباط تمرد الفرسان دون إطلاق طلقة واحدة، كما نقل نجيب إلى ميس المدفعية بألماظة، وكان الجهد قد بلغ قمته بأعضاء المجلس وبالضباط الأحرار المجتمعين، فقرر المجلس الخلود إلى الراحة والنوم، على أن يستأنف الاجتماع بعد ذلك مباشرة.

وقبل أن ينفض المجلس طلب عبدالناصر من المجلس تفويضه سلطة اتخاذ أى قرار قد تقتضيه الظروف فى تلك الساعات القليلة التى سيأوون فيها إلى فراشهم.

وكلفت أنا وعباس رضوان ـ وكان يعمل مساعدا لى بمكتب مدير القائد العام للقوات المسلحة ـ بالمبيت فى مبنى القيادة العامة بكوبرى القبة لمراقبة الأحداث.. وما هى إلا ساعات قليلة حتى عاد المجلس للانعقاد.. ورأيت صلاح سالم يدخل هائجا ويصيح: «لابد من عودة نجيب.. الشعب لايريدنا!».. وحينما دخل مكتب القائد العام للقوات المسلحة، وجه الحديث لزملائه وقال فى عصبية ملحوظة: «علينا أن نرحل..الشعب لا يريدنا.. لقد ألقى الناس الأحذية على عربتى وأنا فى الطريق إلى هنا».

كان صلاح سالم قد توجه بعد انفضاض المجلس إلى منزل سكرتيره جلال فيظى لينال بعض الراحة لديه خلال تلك الساعات القليلة التى قررها مجلس الثورة للراحة.. وفى طريقه من المنزل إلى مبنى القيادة رأى جموعا شعبية محتشدة فى ميدان عابدين تطالب بعودة نجيب حامى الديموقراطية وسقوط مجلس الثورة ممثل الدكتاتورية.. وكانت الجموع تهتف بحياة نجيب وتندد بالثورة، وتهتف هتافات عدائية ضد جمال عبدالناصر وصلاح سالم، وصلت إلى درجة السباب، كما قذق بعض الأشخاص عربته بالأحذية.. وكان لهذا الحادث أثر سيىء على نفسية صلاح سالم الذى كان أشبه بمن يهذى وهو يقص ما رأى على أعضاء المجلس، وكان مجلس الثورة قد أرسل حسن إبراهيم عضو مجلس الثورة إلى الإسكندرية للاجتماع بضباط المنطقة الشمالية.. وحينما اجتمع حسن إبراهيم بهم فى نادى الضباط، وحاول أن يجرح نجيب من ناحية تصرفاته الشخصية، ثار الضباط فى وجهه، ولم يسمحوا له أن ينال من محمد نجيب.. كان هناك كثير من الضباط موالين لمحمد نجيب، وبخاصة فى سلاح الفرسان.. وقد دافعوا عنه دفاعا مستميتا.. وعاد حسن إبراهيم إلى المجلس بخفى حنين، فكلف البكباشى صلاح الدين مصطفى من

الضبـاط الأحرار، للقيام بمـهمة الاتصال بضـباط الإسكندريـة، والتعرف على رأيـهم فى مسألة نجيب.

وبالطـبع كان هنـاك إجماع على مـساندتهـم لنجيب، وقـال له الضبـاط الأحرار فى الإسكندرية: «لقـد خرجنا ليلة ٢٣يوليو لمسـاندة الحرية والديموقراطية، فـكيف لانساند غيرالذى يقف بجانبها؟».

وأخيـراً قرر ضبـاط المنطـقة الشـمالية إرسـال وفد من الـضباط إلـى القاهـرة لمقابـلة عبدالـناصر وتبليـغه إصرار ضباط الإسكـندرية على ضـرورة عودة نجيب لمنصــب رئيس الجمهورية.

فى ذاك الوقت انتشرت همسات بين الضباط الأحرار حول مسلك بعض رجال الثورة، مثل علاقـة صلاح سالم بالأميرة فائـزة التى قيل أنه أنشأ مـعها علاقة عاطفيـة وساعدها على تهريـب أموالها للخارج.. كذلك مسـلك أخيه جمال سالم واعتدائـه على الناس.. كانت هـناك الحادثة المشهـورة التى تحكى قصـته مع على الـشمسى (باشا).. إذ اسـتدعاه جمال سالم يوما إلى مـكتبه فى مبنى مجلس الوزراء، لمناقـشة بعض الأمور، وإذا بموظفى مجـلس الوزراء يرون عـلى الشـمسى يـجرى بينـما جمـال سالم يـطارده وهو يصـيح: «اتفرجوا على بشوات مصر».. وكثرت الأحاديث عـن صفقات قامت بها السيدة محاسن سعودى حرم عبدالمنعم أمين.. كما تحدث بعض الضباط عن إدمان نجيب الخمر وسهرات كان يعدها بعض المحيطين به.

كان لمـثل هذه الـهمسـات أثر كبيـر على الـصراع الذى كـان دائرا فى أزمـة مارس، واستغل كل جانب هذه الهمسات فى التشهير والتجريح.

وظل صلاح سالم يحث مجلس الثورة على ضرورة عودة محمد نجيب، وقال: «إنه لو لم يعد نجيب فسوف تحدث مجزرة نـتيجة الصدام الـذى سوف يقوم بين الشـعب وبين الثورة».. ثم استطرد قائلاً:.. «بصفتى وزيراً للإرشاد القومى سوف أعلن هذا القرار!».

كان عبدالناصر أشبـه بالتائه فى تلك اللحظات، فلم يـعط قراراً، فما كان من صلاح سالم إلا أن أصـدر أوامره إلى الإذاعة بإعلان عـودة محمد نجيب كـرئيس للجمـهورية، وقد تم ذلك فعلا فى السادسة مساءً من يوم السابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٤.

وفى صباح اليـوم التالى خرجت الصحف كلـها، وقد نشرت بيانا من مـجلس الثورة يقرر بأنه دعا محمد نجيب إلى منصب رئيس الجمهورية البرلمانية المصرية.

وكان المجلس قد أوفد خالد محيى الدين إلى محمد نجيب مرة أخرى ليقنعه بعودته دون أن يشترك معه فى تأليف الوزارة.. ومع أن محمد نجيب أبلغ خالد محيى الدين أنه لن يقبل أن يكون رئيسا لجمهورية برلمانية، لأن معنى ذلك أن يكون مجرد دمية بلا سلطة، فقد أرسل نجيب رداً على دعوة المجلس بالموافقة على قبول المنصب.

بقى أن نتساءل: ما طبيعة الجموع التى اجتمعت فى ميدان عابدين تطالب بعودة نجيب؟ هل كانت جموعا شعبية خرجت بإرادتها؟ أم كانت وراءها تنظيمات سياسية؟ وإذا كان خلف هذه الجموع قوى سياسية، فلماذا أخذت موقف المدافع عن نجيب، وهو الذى وقف من الأحزاب القديمة المنحلة موقف المعارض شديد الوطأة؟.

من الثابت كما تحقق لنا بعد انتهاء الأزمة، أن هذه الجموع حركتها قيادات من الإخوان المسلمين، واشترك معها عناصر من الوفد، وبعض الأجنحة الشيوعية.. وكانت مساندتهم لنجيب لا ترجع أساسا إلى ظنهم بأنه يساند الديموقراطية، بقدر مصلحتهم فى ضرب مجلس الثورة وتصفية الثورة، لعلهم يجدون مخرجا وبخاصة بعد حل الأحزاب.

وهكذا قضى على تمرد سلاح الفرسان، وأخمدت المظاهرات، وعاد نجيب رئيسا لجمهورية برلمانية، ولم يشكل خالد محيى الدين الوزارة.. ومع ذلك فالصراع كان لا يزال قائما، ولم يحسم بصورة جازمة، فهناك قوى سياسية لاتزال تراقب وتترصد، وهناك الجيش منقسما بين مجلس الثورة وبين نجيب، وهناك الصراع بين نجيب والمجلس كامناً ينتظر أقرب الفرص لتفجره.

كان لابد من حسم النزاع، وأن يصفى فريق الآخر.. ومن ثم ترك الموقف للأقدار، حتى انتهى بتصفية المجلس لنجيب ولكل القوى المعارضة كما سأذكر فيما بعد .. على أننى أريد أن أقول إن اجتماع مجلس الثورة مساء السابع والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٤، حيث قرر دعوة نجيب للعودة كرئيس للجمهورية، بنى قراره على أساس ثلاثة اعتبارات:

أولا: أن النظام فى مصر أصبح جمهورية برلمانية، وقد تأيد ذلك ببيان أصدره مجلس الثورة فى صباح اليوم التالى.

ثانيا: إجراء انتخابات لإعادة الحياة النيابية فى مدى أقصاه فترة الانتقال التى سبق أن

حددها مجلس الثورة فى ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ بثلاث سنوات تنتهى فى ١٦ يناير سنة ١٩٥٦.

ثالثا: تشكيل جمعية تأسيسية تمثل قوى الشعب المختلفة وتقوم بمهمة البرلمان المؤقت، كما تراجع نصوص الدستور بعد وضعه.

تألب القوى السياسية على الثورة

عاد نجيب رئيسا لجمهورية مصر البرلمانية، ولكن النفوس كانت مشحونة لتفجير الصراع فى أى وقت.. وانتهزت القوى القديمة فرصة الخلاف بين نجيب والمجلس فاستغلت الموقف لصالحها. ومنذ بدء الأزمة كان عبدالناصر يحس بتربص هذه القوى بالثورة، وكان يرى أنه ليس هناك قوة تستطيع ضرب هذه القوى سوى القوات المسلحة .. ولذا كان عبدالناصر حريصا منذ قيام الثورة على ألا يبعد عن الضباط وبخاصة الضباط الأحرار.. والدليل على ذلك قيامه فى بدء الثورة بتحمل مسئولية مدير مكتب القائد العام، ثم نقل هذه المسئولية من بعده إلى صديقه الوفى عبدالحكيم عامر، ثم تسلمت منه هذه المسئولية بعد تعيينه قائدا عاما للقوات المسلحة فى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣. ولقد استمر اتصال عبدالناصر بالضباط عن طريق هذا المكتب، بل حاول يوما ما أن يجند طلبة من الكلية الحربية يلقنوا بالمبادئ الثورية، وكلف بهذه المهمة إبراهيم الطحاوى الذى كان يجتمع بهم فى نادى مصر بالزمالك على نحو ما شرحت فى مكان آخر.

أردت أن أوضح هذه النقطة لأبين أن عبدالناصر حينما قرر عودة المجلس إلى الثكنات، كان يكمن فى عقله شىء آخر، هو أن يقوم بثورة على نجيب من الجيش بعد أن يكشفه أمام الشعب، ولكن التحركات المفاجئة التى شرحتها سلفا غيرت من خطته.

وعلى كل حال فقد كانت الصورة واضحة أمام عبدالناصر ولقد نجح فى التخطيط لها،وعمل فى تأن وروية، متأثرا بحكمة «كونفوشيوس» الصينى التى كان يؤمن بها ويرددها كثيرا، والتى تقول: «إذا أردت أن تقتل عدوك فلا تذهب إليه، بل انتظره عند شاطئ النهر، وسيحمل التيار جثته إليك».. أو كما جاء بالمثل العامى المصرى المعروف: «مد لعدوك الحبل يشنق بيه نفسه».

كانت القوى السياسية التى تواجه مجلس الثورة، والتى بدأت تتحرك بعد استقالة نجيب تتمثل فى القوى الآتية:

أولا: الشيوعيون، وكانوا موزعين فى ثلاثة أجنحة رئيسية هى:

١ـ «حدتو» أو ما يطلق عليها الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى.

٢ـ الحزب الشيوعى المصرى.

٣ـ العمال والفلاحون.

ومع أن عدد الشيوعيين المصريين فى تلك الآونة لم يكن كبيرا فقد تغلبوا على النقص العددى بالتنظيم الجيد وبالتحرك السريع، وزاد من قوتهم تحالفهم مع الإخوان المسلمين وتقاربهم بعد أن التقوا معا فى سجون الاعتقال قبل قيام الثورة .. ولم يكن غريباً رغم التباين الأيديولوجى الكبير أن تظهر علاقات مودة بين بعض كبار الإخوان وبعض الشيوعيين المعروفين.

ثانيا: جماعة الإخوان المسلمين.. التى كان قد صدر قرار من مجلس الثورة بحلها فى الرابع عشر من يناير سنة ١٩٥٤، وذلك بعد محاولات عديدة من جانب عبدالناصر لإبعادها عن قرار حل الأحزاب، على أساس أنها ليست حزبا سياسيا يطبق عليه قرار مجلس الثورة.. وكان عبدالناصر حريصا على إبقاء الإخوان ، حتى تبين له أنهم بدأوا ينشطون بأعمال مضادة لمجلس الثورة، وقد ظهر له هذا النشاط فى مسألتين: الأولى اكتشاف مجلس الثورة اتصال الإخوان بمحمد نجيب لضرب الثورة، والثانية اتصالهم بالسفارة البريطانية لمناقشة مسألة الجلاء.. أما المسألة الأولى، فقد كشفت الثورة فى حينه عن تحركات للإخوان المسلمين فى الجيش فى أوائل يناير سنة ١٩٥٤، كما أن الإخوان انتهزوا فرصة النزاع بين نجيب والمجلس فعملوا على الاتصال به ليتعاونوا معا فى ضرب مجلس الثورة، ولقد أثبتت الأحداث هذا الاتصال وإن حاول كل جانب أن ينسب إلى الطرف الآخر أنه هو الذى تقدم للتعاون.. لقد ثبت لنا أن محمد رياض ياور محمد نجيب تقابل مع حسن عشماوى ومنير دلة عضوى مكتب الإرشاد أكثر من مرة وعرض عليهما وجهة نظر نجيب فى إصراره على تصفية مجلس الثورة، وعودة الجيش إلى ثكناته، وعودة الأحزاب وإقامة حياة نيابية.. ولكن الإخوان رفضوا عرضه، واقترحوا أن تتم تصفية مجلس الثورة، على أن يستمر نجيب فى الحكم منفردا، وتؤلف وزارة مدنية لايشترك فيها الإخوان، ولكن يؤخذ رأى الإخوان فى القوانين التى تصدر وفى تعيين المناصب الكبرى، كما اقترحوا تعيين رشاد مهنا قائدا عاما للقوات المسلحة.

كانت هـذه الاقتراحات تـسير مع مخـطط الإخوان، فهم لا يـريدون أن يشتـركوا مع نجيب فى حكـم غير مستقر فيتحـملون أخطاءه وهم لا يريدون المشـاركة بل الاحتواء .. ولذا كان مخـططهم الاستيـلاء على الحكم يكـمن فى مرحلة تـالية بعد أن يقـوم نجيب بتصفية مجلس الثورة فينقض الإخوان للاستيـلاء على الحكم بالقوة العسكرية التى بدأوا ينظمـونها داخل القوات المسـلحة.. والدليل على ذلـك ماكشف النقاب عـنه فى أوائل يناير عام ١٩٥٤، حينما علم مجلس الثـورة بأن حسن الهضيبى مرشد الإخوان قد عقد اجتماعـا فى منزل أحد الإخوان حـضره ضباط من الجيش والـشرطة، أذكر منهـم حسين حمودة وخلـيل نور الدين وصلاح شادى والصـاغ طبيب محمود غـراب ..وذكر المرشد للـحاضريـن أن اللواء نجيب اتصـل به يطـلب معـاونة الإخوان لـلقضـاء على الحـكم الدكتاتورى الممثل فى مجلس الثورة، وهذا يتطلب إنشاء شُعب إخوانية فى الجيش .

وكان البـكباشى أبو المـكارم عبد الحى هـو المسئول فـى جماعة الإخوان عـن الجيش، والصاغ صـلاح شادى عن الشرطة، ويـوسف طلعت عن المـدنيين.. ومن ثم تـم اجـتماع بعد ذلك فـى منزل أبو المكارم عبـد الحى حضره الضابـطان حسين حمودة وخـليل نور الدين ويـوسف طلعـت رئيس التـنظيم السـرى لبحث الأمـر وتبين بـعد مناقـشة الأمر استحالة القـيام بأى عمل إيجابى قبل مـرور سنة، فيوسف طلعت الذى جـاء بعد إبعاد الهضيبى لعبد الرحمن السندى ، ذكر أنه لا يستطيع أن يقوم بعمل شىء قبل مرور عام، يتمكن فيه من تجنيد آلاف من الإخوان لجانبه بعد الهزة التى حدثت بإبعاد السندى .. أما فى الشرطـة، فكان الأمر واضحا، فقد بـيَّن صلاح شادى أن التنظـيم لا يضم سوى تسعة عشر ضابـط شرطة.. وفى الجيش كـان من الواضح استحـالة تعبئة أى ضـابط، إذ كانت غالبية الضباط متحمسين الثورة ، كما كان هناك شعور سائد بأن أى شيء يحدث داخل القوات المسـلحة يلم به المجلـس سواء من الضباط الأحرار المـنضمين للتشـكيلات أو من ضباط غير معروفين على اتصال مباشر بجمال عبد الناصر.

ومع كل هذا فـقد أسرع الإخوان فى تأييد نجـيب ، واتجهوا إلى التعاون والـتقارب مع الشيوعيين بالرغم من احتلاف أيديولوجية كل منهما البينة.. وقد رحب الشيوعيون بهذا التقارب على أساس مرحلى .. فكل من الشـيوعيين والإخوان يظن أنه الوريث الوحيد للقوى السياسية التى قامت الثورة بتصفـيتها.. ومن ثم فليتعاونا أولا على ضرب الثورة، ثم يتصارعا بعد ذلك دون أى عراقيل أخرى .

ثالثا: الأحزاب التقليدية التى أصدر مجلس الثورة قراراً بحلها فى السادس عشر من يناير سنة ١٩٥٣، أى منذ سنة تقريبا من استقالة نجيب ، وتضم حزب الوفد الذى يمثل الأغلبية، وأحزاب الأقلية الأخرى مثل الحزب الوطنى والسعديين والكتلة.. وقد وقفت كل هذه الأحزاب موقفا معاديا لمجلس الثورة، وتناست خلافاتها مؤقتا، فلم تكن ذكرى حل الأحزاب ، ولا الاعتقالات التى قامت بها الثورة منذ عام لبعض الشخصيات المنتمين لها، تستطيع أن تجعلها تساند مجلس الثورة.

ولقد هبت هذه القوى ، وتحركت لمناصرة موقف نجيب بعد تقديم استقالته فى الثالث والعشرين من فبراير سنة ١٩٥٤. لا لسبب إلا الاستيلاء على ثمار النصر لصالحها، وإزاحة الثورة من طريقها، فأخرجوا المظاهرات الشعبية التى كانت تؤيد نجيب ، ولكن هذه التحركات كانت ذات فعالية غير مؤثرة لعدة أسباب منها: أن عبد الناصر نجح فى استلام زمام المبادرة فاستطاع أن يقضى على الأحزاب بحلها واعتقال بعض شخصياتها ومحاكمتهم، ومنها أنه استطاع أن يخمد فتنة الجيش ولو إلى حين ريثما يعد نفسه لجولة أخرى تصفى ما بقى من شوائب.

على أن ما يعنينى فى هذا المقام، هو تلك العلاقة الغريبة التى قامت بين الشيوعيين والإخوان مع أن أيديولوجيتهما على طرفى النقيض. فبعد أن كان الإخوان يهاجمون الشيوعيين ويتهمونهم بالإلحاد وإثارة الفتن والشغب، عدل الإخوان عن موقفهم هذا بعد أن جمعت بينهم معسكرات الاعتقال التى قضى فيها الإخوان المسلمون والشيوعيون فترات معا قبل قيام الثورة.. ومن المعروف أن حياة السجون تقرب السجناء حتى السياسيين المختلفين فى تفكيرهم، فعامل الإحساس بالظلم الذى يربطهم، وإحساسهم بالعداء للسلطة، يجعلهم يتناسون خلافاتهم إلى حد ما، ويساندون بعضهم البعض فى مواجهة السلطة.

لقد وقف سيد قطب - من أقطاب الإخوان - فى مؤتمر الإخوان الصحفى الذى عقد فى منتصف أغسطس سنة ١٩٥٢ بشأن المسجونين السياسيين، وطالب بالحرية للشيوعيين كغيرهم ممن كانوا يكافحون الطغيان.. واستطرد سيد قطب فى دفاعه عن الشيوعيين بقوله: «إنهم من الشرفاء الذين ينبغى أن نقارعهم الرأى بالرأى والحجة بالحجة، ولا نلقاهم بالحديد والنار».

ولكن سرعان ما انفرط عقد هذا الرباط الوهمى بعد نشوب حوادث كفر الدوار التى

سبق أن تحدثت عنها، والتى قامت بعد مرور ثلاثة أيام فقط من خطاب سيد قطب، فقام بمهاجمة الشيوعيين هجوماً شنيعا،ومداهنة الثورة، ووصم الشيوعيين بأنهم لا يختلفون عن القوى الرجعية التى تعاونت معها لضرب الثورة.

وللتدليل على هذا المسلك، أضع أمام القارئ جزءاً مما نشره السيد قطب فى صحيفة الأخبار القاهرية الصادرة بتاريخ الثامن عشر من أغسطس.. يقول سيد قطب:

« إن دعاة الشيوعية لا يعنيهم أن يصل الخير إلى الشعب، وإنما يعنيهم أولا وبالذات أن تنتصر الشيوعية.. وهم كانوا يجدون فى عهد الطغيان والفساد تربة صالحة لنمو البذرة الخبيثة، لأنها لا تنبت إلا فى المستنقعات..فما أن بدأنا عهدا من التطهير والإصلاح والعدالة قد طلع فجره، خافوا على البذرة الخبيثة ألا تجد المستنقع، فانضموا إلى القوى الرجعية لمكافحة العهد الجديد..».

واستطرد سيد قطب يقول:

«إننى لم أكن غافلا عن طبيعة الفكرة الشيوعية، ولا عن اتجاهها الأصيل، ولكننى كنت أحترم الضمير البشرى على ألا يكون من الدنس إلى حد أن يحارب عهداً كالعهد الذى أشرق فجره منذ أيام، ولكن كم يخطئ الإنسان فى تقدير مدى الدنس الكامن فى بعض قلوب الناس ».

ومهما قال سيد قطب، فما يعنينى هنا هو التحالف المؤقت الذى قام بين الشيوعيين والإخوان لضرب الثورة.. وفى رأيى أنها كانت سياسة انتهازية هدفها غرض مشترك هو إزاحة الثورة.. والغريب أن سيد قطب الذى كان يستميت فى الدفاع عن الثورة سرعان ما انقلب على الثورة التى كان يدافع عنها، حينما قرر الإخوان محاربة الثورة وضرب العهد الجديد الذى أشاد به من قبل..وقد انتهى الصراع بحل جماعة الإخوان المسلمين فى الرابع عشر من يناير سنة ١٩٥٤، فعاد التقارب مرة أخرى مع الشيوعيين، وتحول إلى شبه وفاق لمواجهة عدو مشترك هو الثورة.

قرارات ٤ ،٥ مارس

أحس مجلس الثورة بعداء القوى السياسية القديمة السافر، ومع أن مجلس الثورة عاد

للاجتماع برئاسة نجيب، فقد أحس بأن المعركة بينه وبين نجيب من ناحية، وبينه وبين القوى السياسية القديمة لم تنته بعد، ولابد لفصولها أن تتم على المسرح.

عاد نجيب منتصرا على الأقل من الناحية الشكلية.. وكان رأى عبد الناصر أن يمتص النقمة الجماهيرية التى ظهرت فى المظاهرات والاضطرابات التى نظمتها القوى السياسية القديمة لمناصرة نجيب، كما كان من رأيه أن أى إجراء جذرى قد يؤدى إلى اضطراب داخل القوات المسلحة لا يعرف مصيره.

ولذلك كان لابد أن يكتسب المجلس وقتا يستطيع فيه أن يتبين أبعاد هذا الصراع الدائر، ويراقب الأحداث عن كثب.. وكان قد انطبع فى ذهن أغلب أعضاء المجلس وبخاصة بعد إحباط حركة الفرسان، حتمية استمرار الثورة، وأهمية ممارستها الفعلية للسلطة.. ولكن كان على المجلس أن ينحّنى حتى تمر العاصفة.

ومن ثم اجتمع مجلس قيادة الثورة يوم الرابع من مارس سنة ١٩٥٤، وكان عبد الناصر قد قرر إجراء بعض التنازلات لامتصاص الغضب والاستياء الذى نتج عن المظاهرات، وتفويت الفرصة على نجيب الذى حمل شعار الديموقراطية لمحاربة المجلس وجذب القوى السياسية الأخرى إلى جانبه.. وأصدر المجلس قراراته التالية:

أولا : اتخاذ الإجراءات الفورية لعقد جمعية تأسيسية تنتخب عن طريق الاقتراع العام المباشر، وتجتمع خلال شهر يوليو سنة ١٩٥٤ على أن تتولى مهمتين : الأولى أن تناقش مشروع الدستور الجديد وتقره، والثانية أن تقوم بمهمة البرلمان المؤقت إلى أن يتم عقد البرلمان الجديد وفقا لأحكام الدستور الذى ستقره الجمعية التأسيسية.

ثانيا: إلغاء الأحكام العرفية قبل إجراء الانتخابات بما لا يقل عن شهر.

ثالثا: إلغاء الرقابة على الصحافة والنشر ابتداء من ٦ مارس فيما عدا الشئون الخاصة بالدفاع الوطنى.

والواقع أن هذه القرارات لم تأت جزافا، فقد كان يبدو واضحا أن المجلس سوف يرجع عنها لو سنحت الفرصة، وأنه وضعها تحت الظروف القهرية التى أدت إلى عودة نجيب.. وكان هناك تفكير حتى بعد عودة نجيب أن تجرى ثورة على الثورة تقوم بتطهير كل من وقفوا ضد الثورة ومحاكمتهم، وتعلن استمرارها فى الحكم.

ولقد تمت مناقشة هذا الأمر بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر فى منزل الأول قبل

انعقـاد جلسة الرابـع من مارس، ولكن هـذا الاقتراح استـبعد على أسـاس أن هذا الاتجاه سوف يشجع على قيام انقلابات متكررة كما حدث فى سوريا.

ولذا فإن فكرة التريث والترقب كانت هى الغالبة.. وقد تأيدت وجهة نظر عبدالناصر فيما بعد، فبعد صدور قرارات ٥،٤ مارس علم عبـد الناصر أن ثمة محاولة فى المدفعية يتزعمها البكباشـى عبد الحميد لطفى بالاشتراك مع البكباشى عبـد المنعم الخشاب للقيام بانقلاب عسكـرى متعاونان مع ضباط من سلاح الـفرسان ظنا منهما بأنـهم موتورون بعد ضرب حركتهم الأخيرة.

وفعلا قام الـبكباشى عبد الحمـيد لطفى ـ وكان الضبـاط يطلقون عليه اسـم «لخبيط» تندرا ـ بالاتصال باليوزباشى أحمد حمودة مـن سلاح الفرسان ومن ضباط مجموعة خالد محيى الدين التى كانت متزعمة الاعتصام، وكلفه بأن يبلغ خالد محيى الدين بأنه مستعد للقيام بانقلاب على مجلس الثورة بالتعاون مع المدرعات.. وطلب البكباشى عبد الحميد لطفـى من اليوزبـاشى حمودة أن يـستطلع رأى خـالد محيـى الدين، وعن مـدى ضمان انضمام الـفرسان للانقلاب المـزعوم.. ولكن خالد مـحيى الدين رفض فـكرة الانقلاب، وبخاصة بعد إخماد حـركة سلاح الفرسان.. وعلى كل فمهما كانـت دوافع خالد محيى الدين، فـقد أبلغ مـجلس الثـورة بما حدث، وتم إخماد انـقلاب عبد الحـميد لطـفى فى مهـده.. ونقل اليـوزباشى أحمـد حمودة بعـد ذلك إلى مكـتب القائـد العام لإبعـاده عن المدرعات.

كـانت الصـورة العامة توحى بأن مجلس قـيادة الثورة قد استسلم لمحـمد نجيب، ومن خلفه القـوى السياسية القـديمة المساندة له. وفى رأيـى أن التنازلات التى قدمهـا مجلس الثورة وبتـدبير من عـبد الناصر لم تكن سوى محاولة لكشف الـقوى المعادية التى ظلت فترة تحت سـتار النفاق السياسـى تداهن الثورة وتنافقـها، فما أن أعلن عن إلغـاء الرقابة على الصحف اعتبـاراً من السادس مـن مارس سنة ١٩٥٤، حتى كشفت هذه القوى عن وجهها، وظهر لمجلس الثـورة حقيقة هذه القوى التى كانت مستورة تحت قناع الزيف.

وشجع القوى المـعارضة على الهجوم علـى مجلس الثورة، مالا حظتـه من الاستسلام المتتالى من مجلـس الثورة إلى محمد نجيب، وظنت هذه القوى أن الـرياح قد هبت مواتية لسفينة نجيب ومعاكسة لفلك مجلـس الثورة.. ففى اجتماع المؤتمر المشترك الذى كان يضم مجلس الـثورة ومجلس الوزراء والذى عقـد يوم الثامن من مارس سـنة ١٩٥٤، تقرر أن

تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل استقالة نجيب، فقرر مجلس قيادة الثورة إسناد قيادة الثورة ورئاسة مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء فضلا عن رئاسة الجمهورية إلى محمد نجيب.

وهكذا عادت جميع السلطات إلى اللواء محمد نجيب، وبدا فى الأفق أن السفينة سوف تسير دون اضطراب، إذ بدأ مجلس الثورة يناقش الشكل الذى سيتحول إليه المجلس فى ظل النظام الجديد، فاستقر الرأى على إنشاء حزب يطلق عليه الحزب الجمهورى أو الحزب الاشتراكى الجمهورى.. وبدأ فعلا فى وضع برنامج للحزب، وكلف الدكتور راشد البراوى بوضع البرنامج بمعاونة البكباشى مهندس سمير حلمى والبكباشى مهندس محمد صدقى سليمان وبعض المدنيين ممن لهم خبرات فى المسائل السياسية.

ولكن القوى المعارضة للثورة التى تحدثت عنها سلفا كانت مصرة على ضرب الثورة ضربة قاضية، فقامت برفع شعارات عودة الجيش إلى الثكنات فوراً، وإعادة الحياة النيابية، وتأليف وزارة مدنية مكان وزارة الثورة.. وكان لابد لهذه القوى أن تقضى على ما استعاده مجلس الثورة من شعبية نتيجة القرارات التى أصدرها فى ٤،٥ مارس.. ولذا انتشرت حملات التشكيك فى نوايا الثورة، والإيحاء بأن الثورة لن تنفذ هذه القرارات.

ومن ناحية أخرى استمر التوتر بين نجيب ومجلس الثورة فى النمو، فمجلس الثورة ينظر إلى تصرفات نجيب نظرة ارتياب وشك وترقب، ومحمد نجيب يرى أنه جاء إلى مناصبه مسلوب السلطة الحقيقية، وأخذ يشكو بأن القوات المسلحة هى المهيمنة على الأمور، وأن قادة التشكيلات يكنون الولاء لعبد الناصر ومجلس الثورة دون نجيب.. ومن ثم خرج نجيب بفكرة مطالبته بتعيين قادة الوحدات حتى مستوى الكتائب بأمر جمهورى، كما طلب بسلطة ترقيات الضباط وتعيين الملحقين العسكريين، فضلا عن حقه فى الاعتراض على قرارات مجلس الوزراء.

وبالطبع كان نجيب يهدف من وراء ذلك إلى ضمان ولاء القوات المسلحة له..ومن ناحية أخرى كان يقلقه أمر تعيينه رئيسا للجمهورية، أو بمعنى آخر مجيئه رئيسا للجمهورية بالتعيين وليس عن طريق استفتاء شعبى يدعم مركزه.

وكان نجيب يضع فى ذهنه دائما أن من يملك حق التعيين يملك حق الإقالة، ولذلك كان يتوجس خيفة أن يقوم المجلس بإقالته فى أى لحظة بعد أن تستتب له الأمور، ومن ثم

أصر على أن يجرى استفتاء شعبى على رئاسة الجمهورية، ولكن الظروف لم تمكنه، إذ انفجر الموقف مع الأيام، وأصبحت المواجهة السافرة بين الثورة وخصومها أمراً حتميا.

ولم يكتف نجيب بهذه المطالب، بل عاد وأبلغ مجلس الثورة بطلبات جديدة أخرى وهى : أن يكون لرئيس الجمهورية ـ فضلا عن السلطات السابقة التى طالب بها ـ سلطات رئيس الجمهورية البرلمانية فى حالة حل البرلمان، وأن يجرى استفتاء شعبى على النظام الجمهورى قبل إقرار الدستور الجديد، وأن يقوم الشعب بانتخاب رئيس الجمهورية.

ذروة الصراع بين الثورة والمعارضة

ومع أن مجلس الثورة قد بدا وكأنه يتأهب للتحول إلى حزب سياسى يواجه التطورات السياسية الجديدة، فقد بدأ يظهر للضباط الأحرار على الأقل، أن ثمة لعبة شبيهة بلعبة القط والفأر يقوم بها نجيب وعبد الناصر، وأن تصفية أحدهما للآخر أمر واقع لا مفر منه.

وبدا لنجيب أنه انتصر على مجلس الثورة بعودته مدعما بتأييد شعبى ومن القوى السياسية التى عبرت عن مساندتها له من خلال المظاهرات.. واستغل نجيب هذا الموقف فتبنى الشعارات التى رفعتها هذه القوى لخدمة أغراضها، مثل عودة الجيش إلى الثكنات وإعادة الحياة النيابية والإفراج عن المعتقلين وغيرها.. وكان الخلاف والتوتر واضحين فى مسلك نجيب وعبد الناصر.. وكان من السهل أن تشم رائحة الصراع الذى كاد ينفجر، ففى المؤتمر الكبير الذى عقد فى نادى القوات المسلحة يوم التاسع من مارس، حيث دعا نجيب الضباط إلى ترك السياسة لإخوانهم المدنيين الذين ـ على حد قوله ـ يسعون للهدف ذاته، وهو تحقيق عزة البلاد وحريتها، وقف عبد الناصر يدحض هذه الفكرة فى إصرار وعزيمة، ويهاجم الرجعية والاستعمار، ويحمل ضباط الجيش مسئولية الدفاع عن الثورة.

قال عبد الناصر:

« لقد أشاع المغرضون بأن وحدتنا قد تفككت، وأذاع المضللون أن قوتنا قد تحللت، فخرجت الرجعية من جحورها يساندها الاستعمار، متحدين متكاتفين ضد الوطن العزيز

وأبنائه، وضد الثورة وأهدافها.. قام الرجعيون يضللون ويخادعون ويطالبون بإلاستبداد، ويناشدون الاستغلال، ويتهمون هذه الثورة بالزور والبهتان.. ولكنكم أنتم يارجال الجيش تؤمنون إيمانا قويا بأهداف الثورة، وتحسون إحساساً قويا بآلام الشعب، وتعلمون يقينا آمال الشعب، وأنتم الذين قمتم بثورة ٢٣ من يوليو، وأنتم الذين سترغمون الرجعية على النكوص على أعقابها».

واستطرد عبد الناصر يقول:

«... قالوا إن الثورة تصفى أعمالها ولكنى أقول إن الثورة تسير فى طريقها بقوة وشجاعة وحزم وعزم، وأن هذه الثورة ممثلة فيكم، وستحقق كل شىء ولن نخاف أبدا ولن نرهب أحداً، وأننا الآن أقوى مما كنا عليه فى الماضى».

ويبدو فى كلمات عبد الناصر سالفة الذكر إصراره على السير بالثورة إلى آخر الشوط.. ولكن هل كان ما يدور فى عقل عبد الناصر معروفاً على الأقل لأعضاء مجلس الثورة؟. وهل كان يميل فعلا إلى تنفيذ قرارات ٥،٤ مارس؟.

من الثابت أن قرارات ٥،٤ مارس صدرت تحت ضغط ظروف متفجرة معينة.. ولكن عبد الناصر كان يرى أن ما حدث ليس إلا ثورة مضادة، تكاتفت فيها القوى المعادية لضرب الثورة وتصفيتها، مستغلة الخلاف مع نجيب لتحقيق مصالحها.. ومن ثم فإن على الثورة أن تمرر العاصفة، ولا مفر من الصدام مع هذه القوى إذا كان للثورة أن تستمر.

ترك عبد الناصر الأمور تسير، ووقف موقف المترقب المترصد للأحداث، فبينما كان رجال الثورة ورجال الأحزاب والقانون يديرون مناقشات قانونية حول مستقبل الحياة الحزبية فى مصر، كان عبد الناصر يؤمن تماما بأن الحياة الحزبية القديمة كانت وبالاً على مصر، وبأن الثورة لابد أن تشق طريقها أولا لتحقق أهدافها التى قامت من أجلها.

وكان يساند عبدالناصر فى رأيه أغلب أعضاء مجلس الثورة عدا خالد محيى الدين ويوسف منصور صديق.. ومع ذلك فقد اختلف الاثنان فى رأيهما، فقد كان من رأى خالد محيى الدين أن الأحزاب القديمة قد أدت رسالتها وانتهت مهمتها، وأن الشعب فى حاجة إلى أحزاب جديدة تقدم برامج جديدة.. ومن ثم فإن رجال الثورة فى حزبهم الجديد - على حد قوله - يتمتعون بشعبية أكبر من رجال الأحزاب القديمة، وبخاصة بعد قرارات ٥،٤ مارس، ولذا كان يرى أنه لا خطورة من عودة الأحزاب القديمة.

أما يوسف منصور صديق فكان رأيه منذ أول يوم فى الثورة حتى أزمة مارس يميل إلى دعوة البرلمان الوفدى المنحل لتولى حقوقه الشرعية.. وفى أزمة مارس أبدى يوسف صديق بديلا لذلك بتأليف وزارة ائتلافية برئاسة الدكتور وحيد رأفت تضم الوفد والإخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين، وتكون مهمتها إجراء الانتخابات للبرلمان الجديد.

وكان واضحا أن الأمور تشير إلى سير الأحداث فى الخطوط المرسومة لها، ولكن بعد أن أعلن فى الصحف فى العشرين من مارس سنة ١٩٥٤، أن الثورة تعمل فى إعداد مشروع برنامج الحزب الجديد الذى أشرت إليه من قبل فوجئ الناس ببيان من نجيب فى جريدة الأخبار الصادر فى الرابع والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤، يعلن فيه أنه ليس فى نيته إنشاء حزب جديد.. واكتملت اللعبة فى اليوم التالى، حينما علم الناس من صحيفة المصرى الصادرة بتاريخ السادس والعشرين من مارس أن مجلس الثورة قرر فى الليلة السالفة عدم تأليف الحزب المزعوم.

هل حدث ذلك تلقائيا أم بطريقة عشوائية؟ أم بنى على أساس دراسة وفحص؟.. الواقع ليس هذا ولا ذاك، بل جاء نتيجة لتطور الأحداث التى صاحبت عودة نجيب إلى مناصبه، وقد توهم أنه أصبح سيداً للموقف.. فحينما نادى نجيب بعودة الضباط إلى ثكناتهم، انضم إليه بعض الضباط الذين رأوا فرصة فى الحصول على مغانم بمساندة نجيب، وبخاصة أولئك الذين كانوا يطمعون فى مناصب معينة ولم تتحقق أحلامهم.. فمنهم من أيد فى الخفاء، ومنهم من حاول أن يستغل الخلاف بين نجيب ومجلس الثورة لحسابهم الخاص، ومنهم من جاهر بالهجوم.

ولقد أشرت من قبل إلى محاولة البكباشى عبد الحميد لطفى من المدفعية القيام بانقلاب لصالحه، وإلى التفاف بعض ضباط المدرعات وقلة من ضباط المشاة حول نجيب.. ولكن لم يخرج إلى المسرح ليهاجم الثورة علانية سوى القائمقام أحمد شوقى الذى ينبغى للتاريخ قبل أن أتحدث عن مسلكه فى أزمة مارس، أن أقوم بشرح الدوافع التى دفعته إلى ذلك.. فالقائمقام أحمد شوقى كان قائدا للكتيبة الثالثة عشرة مشاة قبل الثورة، ولم يكن من تنظيم الضباط الأحرار على نحو ما شرحت من قبل عند حديثى عن تنفيذ الثورة والإعداد لها.. وكان أحمد شوقى.. أقدم الضباط الأحرار بعد نجيب بعد تجنيده ليلة الثورة كمابينت من قبل، وتوهم أنه الرجل الثانى فى الثورة، فتصرف على هذا

الأساس .. ولكنه وجد نفسه معينا قائداً لقسم القاهرة أو المنطقة المركزية كما تسمى الآن، وهي وظيفة إدارية أى قيادة إدارية للوحدات العسكرية القائمة فى منطقة القاهرة..ولم يستطع أحمد شوقى أن يخفى استياءه ونقمته على الثورة كلما تعين أحد فى منصب سياسى.

وكان يربط القائمقام أحمد شوقى بالقائمقام صلاح حتاتة قائد إحدى كتائب المشاة صداقة وطيدة، وكانا قد خدما معا فى منطقة العريش قبل قيام الثورة مباشرة، وبعد قيام الثورة استمر أحمد شوقى فى منصب قائد المنطقة المركزية حتى بداية أزمة مارس، فتوهم أن كفة نجيب راجحة، ومن ثم انضم إليه فى بداية الأمر سراً، وجذب معه أيضا القائمقام صلاح حتاتة وبدأ يروج لنجيب فى سلاح المشاة.. وأذكر يوما أن جمال عبد الناصر حضر إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة بعد عودة نجيب، وكان من المعتاد أن يمر عبد الناصر بالقيادة بين حين وآخر، سواء كان عبد الحكيم عامر القائد العام فى مكتبه أم كان غائبا عنه..وكثيرا ما كان عبد الناصر يحضر إلى مكتب القيادة ليعرف منى بصفتى مسئولا عن أمن القوات المسلحة ما كان يدور فيها.. فى هذا اليوم التفت إلىّ عبد الناصر أثناء حديثه عن بعض التحركات المريبة فى الجيش التى علم بها وقال : «إن أحمد شوقى بينط كتير فى المشاة وأنا هاقطع رجله».. وفهمت ما يعنيه عبد الناصر.. كان أحمد شوقى قد بدأ يحاول التأثير على بعض ضباط المشاة، فما كان منهم إلا أن أبلغوا عبد الناصر بنشاط أحمد شوقى.

وظلت الأمور دون حسم، وكلما توتر الموقف ازداد نشاط أحمد شوقى، إلى أن وصل به الأمر إلى مهاجمة مجلس الثورة على صحيفة المصرى الصادرة فى السابع والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤، حينما وثبت القوى المعارضة تحاول أن تجهض الثورة.

قال أحمد شوقى :

«هل كان من أهداف الثورة أن تحكم البلاد؟ هل كان من أهداف الثورة أن تكمم الأفواه وتقيد الحريات؟ هل كان من أهداف الثورة أن يزج بالمواطنين الجانى منهم والبرىء فى السجون وأن تملأ المعتقلات؟ هل كان من أهداف الثورة أن تقحم الجيش فى السياسة وفى كل مرفق من مرافق البلاد ؟ أليس من أبناء مصر من يستطيع القيام بالأعمال المعهد بها الآن لبعض ضباط الجيش حتى يتفرغ هؤلاء الضباط إلى النهوض بجيشنا المفدى لكى يتمكن من القيام برسالته..إذن عودوا إلى صفوفكم فى الجيش..».

ومن الواضح أن ماجاء فى هذا البيان مستقى مما كانت تسعى إليه القوى السياسية

القديمة التى انقضت على الثورة.وما من شك أن القائمقام أحمد شوقى لم يتحرك تلقائيا، بل كانت تحركه قوى تفهم حقيقة الموقف..أما هو فقد ركب الموجة لعله يجد فيها ما يعوضه عما كان يتمناه حينما انتمى للثورة ليلة قيامها.

على أن ظروف أحمد شوقى كانت تؤهله كى يسلك هذا السبيل، فهو يمت لعلى ماهر بصلة قرابة من الدرجة الثانية، وهو فى الوقت ذاته ابن خال اللواء طلعت مدير البوليس السياسى فى عهد ما قبل الثورة، كما أن ظروف انضمامه إلى الضباط الأحرار كانت تتسم بالمغامرة والمقامرة اللتين كانتا معروفتين عنه.

ولم يكن دور أحمد شوقى مؤثراً فى أحداث أزمة مارس سنة ١٩٥٤، فلم تكن له شعبية داخل الجيش أو حتى فى سلاح المشاة الذى ينتمى إليه، ولذلك سرعان ماتمت تصفيته بعد أن استدعاه جمال عبد الناصر إلى مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة بكوبرى القبة، وواجهه بنشاطه.

وتقرر إحالة أحمد شوقى إلى التقاعد، وكان يعانى من مشاكل مالية، إذ كان قد استبدل من معاشه مبلغا كبيرا، وأصبح الجزء الباقى من معاشه لا يفى بالتزاماته، فتقرر أن يصرف له فرق المعاش من المرتب وقدره ستون جنيها شهريا من حساب المصروفات السرية، وظل يصرف هذا المبلغ حتى تاريخ تقديم استقالتى فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٦٧، وبعد استقالتى استمر صرف هذا المبلغ.

أما موقف يوسف منصور صديق فيختلف عن موقف أحمد شوقى كثيرا، فهو من دعائم تنظيم الضباط الأحرار، ولكن ليس بالصورة التى صورها بعض الكتاب الماركسيين، إذ صوره البعض أنه صانع الثورة، وهذا بالطبع مجاف للحقيقة، ولم يتعد دوره دور عشرات من الضباط الأحرار الذين قام على أكتافهم إعداد التنظيم أو تنفيذ مخطط الثورة.. كما أن يوسف صديق يتميز بأنه صاحب فكر ماركسى واضح بينما كان القائمقام أحمد شوقى لا يهتم بمسائل الفكر وبعيداً عنها.. ولذا كان لرأى يوسف صديق تأثير ملحوظ على سير الأحداث، ففى السادس والعشرين من مارس نشرت له صحيفة المصرى حديثاً صرح فيه بقوله:

«إن الشيوعيين الموجودين بمصرهم الآن قوة لا يمكن إنكارها، إلا إذا أردنا الهروب من الواقع.. وإنهم كمصريين لهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم من المواطنين، وإن انجلترا وأمريكا فيهما شيوعيون».

وذهب يوسف صديق بعيدا فاستشهد بحديث لحسن الهضيبى المرشد العام للإخوان المسلمين حول تأييد الأخير للشيوعية بقوله:

«إن الشيوعية لاتقاوم بالعنف والقوانين، وأنه لامانع لدى من أن يكون لهم حزب ظاهر، لأن الإسلام كفيل بضمان سلامة الطريق التى تسكلها البلاد».

ومن ثم حينما قام يوسف صديق في الثالث والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤ باقتراح إقامة وزارة مدنية ائتلافية برئاسة وحيد رأفت لإجراء الانتخابات الجديدة كما وضحت من قبل، تبنت نقابة الصحفيين هذا الاقتراح، وضمنته ضمن توصياتها التى اتخذتها فى اجتماع مجلس النقابة الذى عقد فى السادس والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤، حيث طالبت بإلغاء الأحكام العرفية فوراً، كذا الأحكام التى صدرت من غير طريق القضاء العادى، وطالبت بالإفراج عن المعتقلين ومن بينهم الصحفيون من أعضاء النقابة.

وفى الأيام التالية، اجتمعت هيئات التدريس فى الجامعات. إذ اجتمعت هيئة التدريس بجامعة الإسكندرية يوم السابع والعشرين من مارس، كما اجتمعت هيئة التدريس فى كل من جامعتى فؤاد وإبراهيم ـ القاهرة وعين شمس على التوالى ـ فى الثامن والعشرين واتخذت قرارات مشابهة مضادة للثورة، فأصدرت جامعة الإسكندرية بيانا طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وحل مجلس قيادة الثورة فوراً وتأليف وزارة مدنية تتولى المسئولية لحين إجتماع الجمعية التأسيسية كما أصدرت جامعتا فؤاد وإبراهيم عدة قرارات تطالب بإلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة النيابية، والإفراج عن المعتقلين.. وبهذا يكون مد القوى المعادية للثورة قد تجاوز القوى السياسية إلى الجامعات.. وأسرع عبد الناصر لمواجهة الموقف، فقرر فى الرابع من مارس الإفراج عن بعض المعتقلين، ففى يوم الخامس من مارس أعلن فى حديث صحفى له أن فى نيته أن يفرج عن المعتقلين بعد بحث سريع لحالاتهم، وأنه سيعاد النظر فى الأحكام التى صدرت على المحكوم عليهم من محكمة الثورة، كما أن الذين لم يحاكموا بعد لن يقدموا للمحاكمة.

وفعلا تم الإفراج عن بعض الضباط الأحرار الذين كان قد حكم عليهم بالسجن فى قضية مؤامرة المدفعية (قضية رشاد مهنا) وهم البكباشى مصطفى راغب واليوزباشية محسن عبد الخالق، وسعد عبد الحفيظ ومحمد عبد الله.. كما صدر عفو صحى عن إبراهيم عبد الهادى وحددت إقامته فى منزله، وسمح لفؤاد سراج الدين بموجب قرار من مجلس الثورة بالعلاج فى مستشفى مجدى بالدقى.. ولكن من ناحية أخرى كان مصطفى النحاس لايزال معتقلاً، وكانت السيدة زينب الوكيل زوجته لاتزال تجرى محاكمتها، أما حسن الهضيبى وكبار رجال الإخوان فكانوا لايزالون فى المعتقل.

فى ذاك الوقت اتهم اليوزباشى مصطفى كمال صدقى ومجموعة من الشيوعيين فى قضية شيوعية، وكانوا ينتظرون المحاكمة.

وهكذا نجد أن الثورة المضادة ألقت بثقلها فى محاربة الثورة بهدف تصفيتها تصفية نهائية لارجعة فيها، ولكن الرياح تأتى غالبا بما لاتشتهى السفن.. فما هى إلا أيام معدودات حتى انقلب الموقف على عقبيه، واستطاعت الثورة أن تقضى على هذه الثورة المضادة، وتشق طريقها إلى الأمام فى مرحلة جديدة متباينة تماما عما كان يجرى على مسرح الأحداث.

قرارات ٢٥ مارس سنة ١٩٥٤

وسط هذه الظروف القاسية التى واجهت الثورة، كان عبد الناصر يفكر بعمق وبهدوء: كيف ينقذ الثورة من الوأدة التى هوت إليها نتيجة تكاتف الثورة المضادة؟ وكان يبدو حتى لبعض أعضاء مجلس الثورة أن عبد الناصر مغلوب على أمره، بينما كان فى الحقيقة يفكر فى اتجاه آخر، ويحس أن التسليم بأية تنازلات من شأنه أن يصفى الثورة تدريجياً.

ونبتت فى ذهن عبد الناصر فكرة أن يقوم بثورة على الثورة.. ثورة تستأصل خصومها وأعداءها بعد أن كشفوا النقاب عن جلودهم، سواء فى داخل الجيش أو فى القوى السياسية التى ألقت بثقلها فى الأيام الأخيرة محاولة ضرب الثورة فى الصميم.

كنت عند عبد الناصر قبل أن يتخذ المجلس قرارات ٢٥ مارس التى سأتحدث عنها فيما بعد، وكان أشبه بالتائه فى صحراء يبحث عن سبيل للنجاة، ولكنه كان يتحدث فى هدوء وبذهن حاضر.. وكنا نناقش مسألة تطور الأحداث، وكان يخشى أن الأمور لو تركت دون حسم فربما تؤدى إلى حرب أهلية، وبخاصة بعد أن أصبح فى القوات المسلحة شيع موالية لنجيب.

قلت له: لا مفر من الصدام للدفاع عن الثورة؟

سألنى: وكيف؟

قلت له: أن تقوم بثورة على الثورة، فإذا لم تقم بها أنت سيسبقك غيرك.

ويبدو أن حديثى هذا هو الشيء ذاته الذى كان يدور فى رأس عبد الناصر، فقد استمع لى بإمعان وقال:

«ولكن الشعب عبأه نجيب ضد المجلس - أى مجلس الثورة - ومن الصعب أن نفرض عليه شيئاً جديداً بعد ما أعلنا قرارات سنضطر للعدول عنها».

قلت له:

«فليقم بالثورة الصف الثانى».

وهنا أحسست أن عبد الناصر بدأ يتململ ثم سألنى:

«وما مصير مجلس الثورة؟».

قلت له بحسن نية:

«يعتقل الجميع فى بادئ الأمر، ثم يشكل مجلس الثورة برئاستك وبأعضاء من المجلس القديم بعد إبعاد غير المرغوب فيهم، وستكون عودتكم بناء على قرار الضباط الأحرار الذين يصرون على استمرار الثورة».

وفى آخر الحديث سألنى عبد الناصر:

«وإذا رفض الصف الثانى عودة المجلس القديم بعد اعتقاله ماذا يكون الموقف؟».

ولم أبد جوابا، فقد بدا لى لحظتها أنه يمكن أن يحدث ذلك.

واستمر عبد الناصر فى حديثه فقال:

«أوافقك على أن تحدث ثورة على الثورة ولكن بصورة أخرى.. علينا أن نضع نجيب أمام أمرين لا ثالث لهما: إما أن تصفى الثورة وتعود الأحزاب، وإما أن تسير الثورة فى خطها المرسوم.. ففى الحالة الأولى يمكن أن نقوم بثورة من داخل الجيش تضرب القوى المعادية التى كشفت عن وجهها، وفى الحالة الثانية نكون قد حققنا انتصاراً دون عناء».

وعلى أساس هذا التفكير، اجتمع مجلس الثورة يوم الخامس والعشرين من مارس ١٩٥٤ برئاسة محمد نجيب وحضور كل من جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وخالد محيى الدين وحسن إبراهيم وعبد اللطيف بغدادى وجمال سالم وصلاح سالم وأنور السادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى.

ولكى يبدو أمام نجيب أن المجلس منقسم فى الرأى، تقدم عبد الناصر باقتراح تصفية

الثورة، وتقدم عبد اللطيف بغدادى بالاقتراح الآخر أى استمرار الثورة، واتخاذ الإجراءات الحاسمة لحمايتها.

ففى ممارسة العمل السياسى، لاتكمن حقيقة الأشياء فيما يدور من مناقشات فى الاجتماعات، ولا فى القرارات التى تصدر، ولا فى الحجج التى يبديها الساسة فى مناقشاتهم، إنما تكمن الحقيقة فيما يدور بين الكواليس، وفيما يدبر فى الخفاء.. والمسرح السياسى فى هذا الشأن مثل مسرح عرض الروايات الذى يبدو عليه الممثلون فى أحسن صورة، بعد أن قام المخرج خلف الكواليس بالتخطيط والتدبير، وبعد أن قام الممثلون أيضاً خلف الكواليس بأشياء قد ينفر منها النظارة.

وكان من المتفق عليه قبل اجتماع مجلس الثورة أن يُعرض الاقتراحان بالصورة التى ذكرتها، وكان هناك خمسة أصوات مضمونة لجانب عبد الناصر هى أصوات كل من عبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين وأنور السادات وزكريا محيى الدين وحسين الشافعى.. ففى ذلك الوقت كانت علاقة عبد الناصر بعبد الحكيم عامر فى أوج قمتها، وكثيراً ما كان يتفق الاثنان قبل الاجتماعات على الأشياء، على أساس أن يبدو عبدالحكيم عامر معترضا فى بعض الأحيان على آراء عبدالناصر ولكن فى النهاية عند أخذ الأصوات فإن صوت عبد الحكيم عامر فى جانب عبد الناصر دائماً.. أما كمال الدين حسين فقد كان فى ذاك الوقت قريباً جدا من عبدالناصر.. وكان عبد الناصر يضرب به المثل فى إخلاصه ووفائه له ويقول: «إذا كان واحد فقط مخلص فى هذه البلد فهو كمال الدين حسين» ولذا كان صوت كمال الدين حسين مضمونا دائما بجانب عبد الناصر.. أما أنور السادات فكان عبد الناصر يثق فى مساندته ويقول: «أنا أدخل أى اجتماع وضامن صوت أنور معى».

والواقع أن عبد الناصر استطاع أن يجذب إلى جانبه حينئذ كلا من زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وإن اختلفت طبيعتهما.. واستطاع عبد الناصر فى ظروف مختلفة أن يفتت أى تكتل أو تجمعات شللية داخل المجلس ـ كما جاء فى أوراقى فى أماكن مختلفة.

وبالطبع كان موقف خالد محيى الدين لايختلف عما أبداه من قبل وهو التوفيق بين الاقتراحين المقدمين، وانضم إليه نجيب، ولكن عبد الناصر كان مصراً على أخذ الأصوات على الاقتراحين المقدمين.. فتم أخذ الأصوات على الاقتراحين، ففاز اقتراح عبد الناصر

بثمانية أصوات ضد أربعة أصوات هم: عبد اللطيف بغدادى، وحسن إبراهيم والأخوان جمال وصلاح سالم.

ومعنى ذلك انضمام محمد نجيب وخالد محيى الدين إلى جانب عبد الناصر حتى يبدوان أمام الشعب أنهما من أنصار الديموقراطية.

وبعد أخذ الأصوات أصدر مجلس الثورة القرارات التالية التى عرفت بقرارات ٢٥ مارس:

١ - السماح بقيام الأحزاب.

٢ - لايؤلف مجلس قيادة الثورة حزباً.

٣ - لاحرمان من الحقوق السياسية كى لاتؤثر على حرية الانتخابات.

٤ - حل مجلس قيادة الثورة يوم الرابع والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٤، وتسلم البلاد إلى ممثلى الأمة.

٥ - تنتخب الجمعية التأسيسية انتخاباً حراً مباشراً، وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة، وتكون الانتخابات حرة.

٦ - تقوم الجمعية التأسيسية بانتخاب رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها.

وأستميح القارئ عذرا كى أقف هنا وقفة بسيطة وأتساءل: هل كان عبد الناصر ومن قام بالتصويت بجانبه يعنون فعلا ما صدر من قرارات؟ وهل كان عبد الناصر مستعداً لتصفية الثورة بهذه البساطة؟ وهل كان هناك ما يعده عبدالناصر لجولة أخرى فى هذا الصراع القائم بينه وبين نجيب؟ وإذا كان هناك مخطط لضرب الثورة المضادة فهل بنى على أساس دراسة وتمحيص؟

أسئلة لابد وغيرها أن تدور فى رأس أى مراقب للأحداث.. فلا يمكن لعبد الناصر الذى كان يؤمن بالثورة وبزعامته لها أن يتخلى عنها بهذه البساطة.. وكنت من موقع الملاحظة والمشاركة أرى مايدبر، وأشارك فيما يدور.. لقد قرر عبد الناصر أن يضرب الثورة المضادة، وأن يسير بالثورة فى اتجاهها المرسوم، وما كانت القرارات التى صدرت إلا ضربا من المناورة، اكتسب به مجلس الثورة وقتا للتحرك والتخطيط.. والواقع أن الضربة التى وجهها عبد الناصر إلى القوى المضادة فى تلك اللحظات التاريخية، تعد من أبرع

الضربات السياسية التى استطاع بها أن يقضى على قوة كادت تعصف بالثورة من جذورها.. وإذا كان قد قيل على لسان البعض أن عبد الناصر كان بعيدا عن تدبير الأحداث التى جرت فى ذاك الوقت، فمن المؤكد أنه إن لم يكن المدبر المباشر لها، فقد كان الموجه لها.

لقد كانت الصورة واضحة أمامه قبل اتخاذ مجلس الثورة قرارات ٢٥ مارس، وكانت الظروف تهيئ له الفرصة كى يوجه ضربته للثورة المضادة لو أحسن استخدام الظروف، وقد أحسن استخدامها فكتب له النجاح فى النهاية.

ولنلق نظرة على أوضاع القوى المعادية له عند صدور قرارات ٢٥ مارس.. جماعة الإخوان المسلمين قيادتها مودعة فى السجون، ويكنون الكراهية لعبد الناصر ولنجيب على حد سواء.. فعبد الناصر قام بحل جماعتهم ووضعهم فى السجون، بينما يحاول نجيب إعادة الأحزاب التى يكن لها الإخوان العداء، ولذا كانت قوتهم حينئذ مهيأة كى يكتسبها من يسبق الآخر فى الصراع المحتدم داخل مجلس الثورة.

أما الوفد فكانت زعامته مضروبة وقاعدته العريضة ممزقة تحتاج لمن يقودها فى تلك الظروف، وكان مصطفى النحاس زعيم الوفد لايزال محدد الإقامة فى منزله، مما ترك اضطراباً سائداً وسط قاعدة الحزب الجماهيرية. كذلك كان الحال بالنسبة للشيوعيين، فحزب حدتو والحزب الشيوعى المصرى مشلولان نتيجة اعتقال قيادة الأول، وكثير من أعضاء الثانى.. وكان الشيوعيون يستهينون بنجيب ولايثقون فيه ويتندرون على مسلكه ويطلقون عليه اسم «البهلوان».

أما القوى المثقفة وتتمثل فى الجامعات ونقابة المحامين ونقابة الصحفيين، فكان موقفها عدائيا للمجلس منذ قرارات ٥،٤ مارس على نحو ما شرحت من قبل، وكان لابد لها من معالجة خاصة. وكانت نقابات العمل قوة هائلة لايستهان بها، وبعضها لها مطالب عمالية لايمكن أن تتحقق إلا على يد الثورة التى سوف تحررهم من الرأسماليين المستغلين.. ولذا كان العمال قوة يمكن أن تلعب دورا فى هذه الجولة لو أحسن قيادتها وتوجيهها.

على أن القوات المسلحة كانت أهم قوة كان يمكن الاعتماد عليها فى حسم النزاع فى تلك الظروف، وكان تأثير الضباط الأحرار عليها يؤهلهم للقيام بدور فعال فى حسم هذا الصراع.. ومع أن نجيب حاول أن يجذب إليه بعض ضباط القوات المسلحة وبخاصة داخل

سلاح المدرعات، فإن عبد الناصر تغلب على هذه المشكلة بالقضاء على فتنة المدرعات، وتصفية الضباط الموالين لنجيب فى الأسلحة الأخرى.

كانت هذه هى الصورة بعد صدور قرارات ٢٥ من مارس.. لقد بدأ التسابق واشتد الصراع بين نجيب ومجلس الثورة، فكيف لعب كل منهما دوره، وإلى أى مصير آلت بهما الأحداث؟.

إعادة جماعة الإخوان المسلمين

فى ذاك الوقت كان الملك سعود ـ عاهل المملكة العربية السعودية ـ يزور مصر زيارة قصيرة منذ الحادى والعشرين من مارس ١٩٥٤، وكان عبد الناصر قد تقابل معه من قبل حينما توجه إلى السعودية على رأس بعثة مصرية للتعزية فى وفاة والده الملك عبد العزيز آل سعود، وانتهز عبد الناصر هذه الفرصة فأدى العمرة، وناقش مع سعود بعض المسائل المشتركة.

كانت العلاقات السياسية حينئذ بين الرياض والقاهرة يؤمل منها الكثير، لمواجهة محور عمان ـ بغداد الذى كانت بريطانيا تعتمد عليه داخل سلسلة من الأحلاف لتدعيم سياستها فى منطقة الشرق الأوسط ـ وكان العداء التقليدى بين السعودية والهاشمية ممثلة فى الأسر الحاكمة فى العراق والأردن، كذا طموح سعود ليكون خليفة المسلمين فى العالم، هما أساس تقارب الملك سعود لعبد الناصر، ولذا حاول الملك سعود أن يبدو معاديا للأحلاف الاستعمارية التى كان عبد الناصر ينادى بمحاربتها.

وجاء الملك سعود إلى مصر وأزمة مارس فى عنفوانها، ولا تشجع على مناقشة مايدور فى رأس الملك، فالإخوان المسلمون، وهم الركيزة الأساسية التى سوف يعتمد عليهم سعود فى العالم الإسلامى لنشر دعوته، تم حل جماعتهم الرئيسية فى مصر، وأودع زعماؤهم السجون، كما أن الصراع بين نجيب ومجلس الثورة وصل إلى قمته، إلى حد أن شكى نجيب لسعود سوء معاملة المجلس له.. وعند توديع الملك سعود فى المطار، اعتدى جمال سالم على نجيب بالضرب، وطلب نجيب من سعود حمايته ـ على نحو ما سوف أذكر فى مكان آخر.

كانت الظروف السياسية حرجة للغاية، فبينما كان عبد الناصر يؤكد رفض تعاونه مع الوفد، وإصراره على استمرار حل جماعة الإخوان المسلمين، كان الملك سعود يطلب من عبدالناصر بشكل غير مباشر الإفراج عن المعتقلين من الإخوان، والسماح للجماعة بمزاولة نشاطها.

أما حزب الوفد فقد بادر أحمد الألفى عطية ـ أحد أعضائه البارزين بعد حل الحزب مع باقى الأحزاب ـ بالاتصال بإبراهيم الطحاوى وعرض عليه اقتراحا بأن ينضم مجلس الثورة إلى حزب الوفد بعد أن يقوم بتطهير صفوفه، على أن يعين عبد الناصر سكرتيرا عاما لحزب الوفد، مع استمرار النحاس رئيسا شرفيا، ولكن عبد الناصر أحس بمحاولة الوفد احتواء الثورة، ومن ثم رفض هذا العرض، وقرر الاستمرار بالثورة فى طريقها المرسوم.. وقال عبد الناصر كيف نشارك أحزابا أدناها بالفساد؟!.

أما الإخوان المسلمون فلم يكن لدى المجلس حينئذ أى فكرة لإعادتهم، ولكن الملك سعود تحدث مع جمال عبد الناصر خلال زيارته فى أمر الإخوان، وأبدى له أنه لايجوز أن يحدث فى مصر وهى زعيمة الدول العربية والإسلامية، مثل ما حدث للإخوان من حرمانهم من نشاطهم وإيداع قادتهم السجون.. وكان عبد الناصر حريصاً على إرضاء الملك سعود والتقارب معه فى تلك الظروف.. ولذا لم يمر يومان على ذلك حتى نشر فى الثامن والعشرين من مارس قرار مجلس الثورة بإعادة جماعة الإخوان المسلمين، وزال كل آثار قرار الحل السابق.. وكان قد أفرج عن حسن الهضيبى المرشد العام للإخوان، وجميع المعتقلين من الإخوان أثناء زيارة سعود لمصر.

كان عبد الناصر لايحارب فى جبهتين فى وقت واحد.. لقد وجد الفرصة سانحة كى يضرب القوى السياسية المعادية الأخرى، ومن ثم قام بمهادنة الإخوان، وإرضاء الملك سعود.. ومن الغريب أن الإخوان الذين أعادوا نجيب بمظاهرات ٢٨ من فبراير المشهودة، هم الذين نكصوا على أعقابهم وأداروا ظهورهم لنجيب، واتفقوا مع عبد الناصر.

كان عبد الناصر أسبق من نجيب فى تحركه، ففى الخامس والعشرين من مارس أوفد محمد فؤاد جلال وزير الإرشاد القومى على رأس وفد للتفاوض مع أقطاب الإخوان المعتقلين فى السجن الحربى على أساس التعاون مع الثورة وإنهاء الخلافات بينهما.. وتم الاتفاق بعد مفاوضات كانت تبلغ لعبد الناصر أولا بأول على الآتى:

أولاً: الإفراج فوراً عن جميع المعتقلين من الإخوان المسلمين سواء كانوا مدنيين أم عسكريين.

ثانياً: عودة الجماعة إلى ممارسة نشاطها بحرية كاملة وإعادة أموالها المصادرة ومبانى فروعها ومركزها العام.

ثالثاً: أن يصدر مجلس الثورة بياناً ملطفا يبين الأسباب التى دعت المجلس لحلها، ويعد ذلك إرضاءً للإخوان.

وزيادة فى إرضاء الإخوان، قام عبد الناصر بزيارة حسن الهضيبى المرشد العام فى منزله بعد الإفراج عنه فوراً، وقام الهضيبى بالتصريح بأن جماعة الإخوان ستكون عونا للحكومة على طرد الإنجليز من قناة السويس ورد اعتداءاتهم.. وكان نجيب من ناحية أخرى يظن أن الإخوان المسلمين الذين وقفوا بجانبه فى أحداث فبراير، ويرجع لهم الفضل الأكبر فى عودته، لن يديروا له ظهورهم، ولا يمكن أن ينسوا حل عبد الناصر لجماعتهم والتنكيل بهم بوضعهم فى السجون، ولذا كان نجيب على يقين من أن الإخوان سوف يساندونه فى أى صراع مقبل.

وحاول نجيب الاتصال بالمرشد العام للإخوان بعد الإفراج عنه، ولكن الأحداث كانت قد سبقت الزمن وأفلتت الفرصة، إذ كان قد تم اتصال عبد الناصر بالإخوان، وسويت الخلافات معهم ولو إلى حين.. وتهرب المرشد من نجيب، وقيل لنجيب المرشد يستحم، وانتظر نجيب بأمل أن يطلبه المرشد بعد خروجه من الحمام، ولكن المرشد لم يجر الاتصال.. وأعاد نجيب الكرة فى الاتصال فأخفق ولكنه لم ييأس، إذ قام بإرسال اليوزباشى رياض سامى سكرتيره الصحفى إلى المرشد كى يستفسر منه عن موقف الإخوان المسلمين فيما يدور من صراع داخل مجلس الثورة، ولكن الهضيبى تهرب بشىء من اللباقة من الإجابة على هذا التساؤل، فقد أبلغ الرسول بأن الإخوان لم يصلوا بعد إلى أى قرار.

وفى غالب ظنى أن موقف الإخوان يرجع إلى عدة عوامل أهمها: أولا شعورهم بأن كفة عبد الناصر داخل الجيش أصبحت أرجح من كفة نجيب بعد إحباط حركة الفرسان، ثانياً كراهيتهم لعودة الأحزاب السياسية القديمة واحتمال تقاربهم مع عبد الناصر، وأخيراً أنهم كانوا فى وضع يتطلب منهم الترقب والانتظار وبخاصة بعد حل جماعتهم واعتقال كثير منهم.. وبالطبع لم يكن الهضيبى يطيق احتمال عودة الوفد إلى الحكم برئاسة

مصطفى النحاس، ولقد قام المرشد بعقد مؤتمر لجماعة الإخوان فى القاهرة فى ٣٠ من مارس أى بعد الإفراج عنه مباشرة، وقام بالتنديد بالأحزاب القديمة، وبالآراء التى تنادى بعودتها، وأخذ يندد بالهيئات النيابية والأحزاب السابقة، متهما إياها بالفساد والمحسوبية والأنانية، ووصفها بأنها كانت تعمل لوجه الشيطان.

وقال المرشد أنه ينادى بالحياة النيابية، ولكن على أساس أن تكون حياة نيابية نظيفة سليمة يكفل فى ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الكلمة.

ولم يتعد نشاط الإخوان موقف السلبية، بينما قامت مظاهرات فى القاهرة معادية لنجيب خلال زيارة الملك سعود، قام بها العمال على نحو ما سأوضح فيما بعد.

ولقد ذكرت من قبل فى إيجاز موقف المثقفين أو «الإنتلجسياً»، فقد كان موقفهم عداءً سافراً لمجلس قيادة الثورة سواء فى هيئات التدريس الجامعية أو نقابات الصحفيين والمحامين أو حتى بين طلبة الجامعة.

ويعنينى هنا موقفان كان لهما تأثير واضح على مجلس الثورة:

أولاً: ما حدث عند عقد الجمعية العمومية غير العادية للمحامين بناء على طلب ما يربو على مائة عضو من أعضائها. فقد أثير فى هذا الاجتماع مسألة الاعتداء على بعض المحامين من رجال الشرطة العسكرية، وقرر المحامون ضرورة التحقيق مع هؤلاء وعلى رأسهم البكباشى أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية.. وفى نهاية الاجتماع اتخذ المحامون قراراً بالإضراب يوم ٢٨ من مارس استنكاراً لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين، كما قرروا المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية فوراً، وتشكيل وزارة مدنية لإجراء الانتخابات وإلغاء الأحكام الاستثنائية التى صدرت، وما ترتب عليها من آثار.

ثانياً: ما حدث فى جامعة القاهرة، إذ عقد طلبة هذه الجامعة مؤتمراً وطنيا فى الحرم الجامعى، أعلنوا فيه تأليف جبهة الاتحاد الوطنى من الطلبة الوفديين والاشتراكيين والإخوان المسلمين والشيوعيين. ويلاحظ هنا أن تآلف هذه الاتجاهات المتباينة، لم يتم إلا لهدف واحد هو الإجهاز على الثورة، إذ اتخذت هذه الجبهة قرارات بإلغاء مجلس قيادة الثورة فوراً دون انتظار الجمعية التأسيسية، وتأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات، والإفراج عن جميع المعتقلين فوراً، وإلغاء الأحكام العرفية.

دور العمال فى أزمة مارس

وسط هذه الظروف الحرجة، ظهرت على السطح قوى جديدة كان لها تأثير مباشر على حسم الصراع المائع بين محمد نجيب من ناحية وبين مجلس الثورة من ناحية أخرى.. ففى يوم السادس والعشرين من مارس أى اليوم التالى لقرارات ٢٥ مارس، علمنا بقيام مظاهرات فى حى شبرا قبل تأدية صلاة الجمعة.. ولم يكن معروفاً فى بادئ الأمر كنه هذه المظاهرات ولا اتجاهاتها، ولكن سرعان ما عرف أنها تضم عمال منطقة شبرا الخيمة الصناعية ويشترك فيها شيوعيون من تنظيم «طليعة العمال».. وقد استمرت هذه المظاهرات طوال النهار.. كما قامت فى الوقت ذاته مظاهرات من عمال منطقة حلوان، واتضح أن هذه المظاهرات كانت مؤيدة لموقف نجيب، وتطالب بعودة الحياة النيابية.. هذا الشعار الذى حملته كل قوى الثورة المضادة.

والواقع أن نجيب وعبد الناصر كانا فى صراع تسابق مع الأحداث.. وكان الموقف لايتحمل الاستمرار بهذه الصورة المضطربة التى سادت أنحاء البلاد، وقد شجع على إثارة الفتنة بعض الذين التفوا حول نجيب، فأخذوا يحرضونه على ضرب مجلس الثورة وتصفية الثورة.

فبعد قرارات ٢٥ مارس، عرض محمد رياض سكرتير نجيب على الأخير المشروع الذى كان اقترحه يوسف منصور صديق بتأليف وزارة ائتلافية يرأسها وحيد رأفت، وذلك بعد أن يقوم بإقالة الوزارة الحالية، وأبدى محمد رياض استعداده لأن يقوم بشبه انقلاب؛ بأن يتوجه إلى مبنى البرلمان أثناء انعقاد المؤتمر المشترك به، ومعه مجموعة من رجال الحرس الجمهورى وبعض الضباط الموالين لنجيب، فيقوم باعتقال مجلس الثورة، وإذا قاوموا فلن يتردد فى قتلهم.

ولكن محمد نجيب رفض هذا الاقتراح، فشخصيته المترددة لاتسمح له بالقيام بهذه المغامرة، كما كانت هناك وحدات عسكرية موالية لمجلس الثورة جاهزة للتحرك فى أى لحظة لمقاومة أى محاولة عدوانية على المجلس.. ومن ناحية أخرى ظن نجيب أن مجلس الثورة فى حالة انهيار تام وأنه سوف يستسلم له دون اللجوء إلى أعمال العنف.

وفضلاً عن ذلك كان القائمقام أحمد شوقى قائد قسم القاهرة ومجموعة من الضباط

الموالين لنجيب يتوجهون إلى منزله علانيـة ويحرضونه على أن يقوموا بتحريك وحداتهم للسيطرة على الأمور، واعتقال أعضاء مجلس الثورة وعلى رأسهم جمال عبد الناصر.

ولكن نجيب ظنا منه أن الـقوى السياسـية والشعبـية بجانبه، أصـبح يميل إلـى حسم الصراع عن طـريق هذه القوى، بدلاً مـن استخدام القوة التى قد تريق كثيـرا من الدماء، وتهيئ إلى انقلابات متتالية كما حدث فى سوريا من قبل.

ولقد قيـل الكثير عن حقـيقة ما قام به العـمال فى أزمة مارس سنة ١٩٥٤، فـتمسح الكثيرون فى شعار الديموقراطية وحاولوا أن يخفوا كثيرا من حقائق الأشياء، وتنصلوا من أعمال قـاموا بتدبـيرها، بينـما كانت هذه الأعـمال تعد فـى حينها مـن أعمال البـطولة، وكفاحا لإنـقاذ البلاد من وهدة الحـياة الحزبية القديـمة العفنة التـى عانت منها الـبلاد فترة طويـلة من الزمـان.. بل وصل الأمر إلـى أن الذين كانـوا يتدثرون بمـسوح الثوريـة عادوا فنفضوا هذه المسوح، وادعـوا أنهم كانوا يريدون عودة الحياة النيابيـة، وكأنه لم تكن هناك ثورة هبت لتقضى على فساد وتأتى بجديد يعيد إلى الشعب حقوقه المسلوبة.

وهنا أتـساءل: مادور كل مـن طرفى النزاع فـى تحريك مظـاهرات العمـال وحركات الإضراب والاعتصام؟ وما دور هيئة التحرير؟ وهـل كان للأحزاب السياسية القديمة دور فى هذه المظاهرات والإضرابات؟ وما موقف الضباط الأحرار فى خضم تلك الظروف؟

من الثابت وفـقا لرؤيتى للأحداث عن كثـب أن الأمور كانت لابد أن تنتهى بـتصفية فريق للفريق الآخر.. فـفى ذاك الوقت كان عبد الناصر مشغول الذهن بـتصفية نجيب وما حوله والسيـر بالثورة وفقا لأهدافها.. ومـن ناحية أخرى كان من الواضـح أن نجيب يدبر أمره لعمل انقلاب سياسى على المجلس.

كان نشاط نجيب معروفا لـلمجلس، فبيته فى الزيتون كان يغص بـالضباط الموالين له، الذين كـانوا يتوافـدون على منزلـه ويبدون استـعدادهم للـتحرك للقـضاء على مـجلس الثورة.. وكان يوسـف صديق يؤيد موقف نجيـب بعد أن استقال الأول من مجـلس الثورة فى يناير سنة ١٩٥٣ حتى أبعد لخارج البلاد فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٤.

ومع أن يوسف صديق كان ينكر أن له أدنـى اتصال بحركات المظاهرات والإضرابات التى قامت بعد صدور قرارات ٢٥ مارس، فإن هذا الإنكار بعيد عن الحقيقة.. فتحركات يوسـف صديق كـانت ظاهـرة، وثبت فعـلا أنه قابـل صاوى أحمـد صاوى رئيـس اتحاد نقابات النقل المشترك الذى قام بتنفيذ إضراب ٢٦ - ٢٩ مارس لصالح استمرار الثورة.

كان يوسف صديق قد قابل صاوى أحمد صاوى مرتين متقاربتين خلال النصف الثانى من شهر مارس وقبل صدور قرارات ٢٥ مارس، وطلب منه الاستعداد لتدبير إضراب لإقصاء مجلس الثورة وتأييد محمد نجيب، الذى سيقوم بمساعدة العمال لإنشاء حزب العمال، وتعويضهم بمبلغ عشرة آلاف من الجنيهات، لما يلحقهم من أضرار مادية نتيجة الإضراب.

وليس خفيا أن يوسف صديق كان يميل إلى حسم الأمور جذريا ولو باستخدام العنف.. أذكر أثناء مناقشتنا فى خلية منطقة العريش للضباط الأحرار فى أوائل عام ١٩٥٢ لنشاط الملك فاروق المضاد للضباط الأحرار، أن أثيرت مسألة تكليف الملك لبعض الضباط من حرسه الحديدى، بمراقبة نشاط الضباط الأحرار فى منطقة سيناء، وذكر اسم الصاغ حسن فهمى عبد المجيد من المدفعية على أنه المكلف بهذه المهمة من الملك، وكان رد فعل يوسف صديق سريعا فقال: لابد من التخلص منه حتى لو بقتله.. ولكن باقى أعضاء الخلية رفضوا اقتراحه، وأيدوا اقتراح مراقبة أى نشاط معاد لنا.

كان نجيب يظن أن حركات الإضراب التى سيقوم بها العمال تأييداً له، ستجبر مجلس الثورة على تنفيذ قرارات ٢٥ مارس، ومن ثم تتم تصفية الثورة، وتنضم إليه قوى الثورة المضادة، فيفوز بالمعركة.

ولكن نجيب سهى عليه ما كان يدور فى الطرف الآخر، فما أن تحدث يوسف صديق مع صاوى أحمد صاوى، حتى أسرع الثانى إلى أحمد طعيمة مدير النقابات بهيئة التحرير وأبلغه بما دار بينه وبين يوسف منصور صديق، فما كان من طعيمة إلا أن أبلغ عبد الناصر بما جاء به صاوى أحمد صاوى.

وحتى تلك اللحظة، لم يدر بخلد عبد الناصر أو مجلس الثورة أن يحرك العمال للقضاء على نجيب، بل على العكس كان جمال عبد الناصر يرى أن تعود الثورة إلى الصفوف، وتلجأ مرة أخرى إلى العمل السرى، وبالطبع كان يعد هذا حديثا ساذجاً، فجميع الضباط الأحرار أصبحوا معروفين للسلطة، كما أن نجيب سوف يقضى عليهم جميعاً بمجرد فوزه فى الصراع الدائر.

كان عبد الناصر يعتمد حينئذ على القوات المسلحة لحسم النزاع الدائر، وكان تنظيم الضباط الأحرار والضباط الموالين له ينتشرون داخل الوحدات كخلايا النحل، وكنت بحكم منصبى فى ذاك الوقت ومسئوليتى كمدير لمكتب القائد العام للقوات المسلحة،

وكمسئول عن أمن القوات المسلحة ونشر الوعى السياسى، قد أعددت العدة داخل الأسلحة المختلفة لمواجهة أى موقف عدوانى من أعداء النظام.

كان عبد الناصر قد قرر الكفاح فى سبيل الثورة لآخر رمق فى حياته، ولكن طبيعته كانت تميل إلى إخفاء نواياه، وكان لايصرح بها إلا بقدر ما تتطلبه الظروف للإعداد والتأهب، ولذا كان هناك أعضاء من مجلس قيادة الثورة لا يعلمون ما سيقوم به عبدالناصر، بينما كان هناك آخرون من الضباط الأحرار يدركون ما يرتب له عبد الناصر من التعليمات التى كان يصدرها لهم فرادى.

ولذا حينما أبلغ طعيمة عبد الناصر بما ذكره له صاوى أحمد صاوى، بدا على عبدالناصر عدم الاهتمام، ولم يشر بأى رأى، فعرض عليه طعيمة فكرة استدعاء رؤساء نقابات العمال للقيام بعمل مضاد.. ولم يمنعه عبد الناصر ولم يؤيده فى اقتراحه بل قال له أنه ليس مسئولاً عن حمايته، وأنه لا شأن له بما يفعله.

ومعنى ذلك أن عبد الناصر كان يعلم بتدابير هيئة التحرير، ويبارك ما يقوم به طعيمة وإلا لمنعه، ففى ظروف كثيرة أدق من تلك الظروف حاول عبد الناصر أن يمنع إجراءات كاد يقوم بها ضباط الثورة من الصف الثانى.. ففى أحداث ٢٨، ٢٩ من فبراير، حينما كان سلاح الفرسان على أهبة التحرك للقضاء على مجلس الثورة، أحس عبد الناصر بتحرك وحدات للقضاء على فتنة المدرعات، ومع ذلك حاول أن يمنعها ـ على نحو ما شرحت من قبل ـ مع أنه كان فى موقف أسوأ من موقف ٢٥ مارس.

أريد أن أقول إن عبد الناصر علم بتدبير هيئة التحرير ولم يمنعها أو يؤيدها إنما ترك الأحداث تسير، وفى قرارة نفسه أنها لو نجحت ستكون مفيدة لمخطط الثورة.. وفى الوقت ذاته لم يشأ أن يتحمل مسئولية الموافقة على عمل قد يلحق الأذى بمن يقومون به فى حالة إخفاقه.

قام أحمد طعيمة باستدعاء رؤساء النقابات العمالية يوم الجمعة السادس والعشرين من مارس سنة ١٩٥٤ إلى هيئة التحرير، وأبلغهم بقرارات حل مجلس الثورة وعودة الأحزاب وتصفية الثورة، وأوحى إليهم بالأضرار التى ستلحق بالعمال لو عادت الأحزاب القديمة، كما قام بالتشهير بمحمد نجيب وبمسلكه الشخصى وأثيرحول الرجل اتهامات رخيصة بذيئة، ووزعت أموال من هيئة التحرير على العمال قدرت بعد الأزمة بما يقرب من ثمانية آلاف من الجنيهات.

واقترح كامل العقيلى رئيس اتحاد نقابات عمال السيارات بعمل إضراب يؤيد استمرار الثورة.. ومع موقف عبدالناصر السلبى، فقد تمت فى هيئة التحرير مناقشة تنفيذ فكرة الإضراب.. وكان أول شيء فكر فيه الحاضرون: من سيتزعم الحركة؟ وما المكان الذى سيقوم فيه الإضراب؟

ووقع الاختيار على «صاوى أحمد صاوى» رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك كى يتزعم الإضراب، وتم اختيار مبنى الاتحاد للاعتصام به، على أساس أن الاتحاد يسيطر على شبكة المواصلات فى العاصمة، وأن اعتصام الاتحاد سوف يشل الحركة تماما.

وبعد اتخاذ قرار الاعتصام، توجه كل من رئيس نقابة عمال السيارات، ورئيس عمال الترام، ورئيس اتحاد المحال التجارية إلى جراج بولاق لسلنقل المشترك، حيث قابلوا صاوى أحمد صاوى، وأبلغوه بقرار القيادات العمالية لتزعم الإضراب، واختيارهم دار الاتحاد مقرا للاعتصام.

ووافق صاوى أحمد صاوى، وبدأ الاعتصام فعلاً فى الساعة السابعة مساءً، وتم استدعاء مجالس إدارات النقابات الأخرى لتشارك فى الإضراب.

ولقد قامت الإذاعة المصرية بدور مهم فى حركة الاعتصام، إذ أخذت الإذاعة المصرية بالتنسيق مع هيئة التحرير فى إذاعة قرارات النقابات بالاعتصام. ومن الملاحظ أن نص هذه القرارات كان موحدا تقريباً.. إذ جاء بها أن المعتصمين قرروا الإضراب عن الطعام وعن العمل والاعتصام حتى تجاب مطالبهم التالية:

١ - استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر.

٢ - عدم السماح بقيام الأحزاب.

٣ - قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والجمعيات والمنظمات إلى جانب مجلس قيادة الثورة بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى إصدارها.

٤ - عدم الدخول فى معارك انتخابية.

وهكذا نجح الاعتصام.. وكان للإذاعة تأثير كبير على الرأى العام.. ولم يشذ عن هذا الموقف سوى عمال الترام الذين استمروا فى عملهم، على الرغم من مشاركة زكى مخيمر رئيس النقابة المعتصمين فى دار الاتحاد.. ذلك أن بعض القيادات العمالية حرضت

عمال الترام على الاستمرار فى العمل، موحية إليها بأن حكم الثورة حكم دكتاتورى يريد فرض الحكم العسكرى على البلاد.. وقد أدى مسلك عمال الترام إلى قيام جماعات عمالية أخرى، فأوقفت مركبات الترام بالقوة، وقامت بالاعتداء على محمود فرغلى الشيوعى والذى تزعم حركة الاستمرار فى العمل.. ومن ثم لم يأت صباح اليوم التالى، حتى كانت جميع المواصلات قد توقفت تماماً فى القاهرة.

ومع أن حركة الاعتصام المؤيدة للثورة نجحت فى القاهرة، فقد حدثت فى جهات أخرى وبخاصة الإسكندرية تيارات معاكسة من اتحادات ونقابات عمالية كانت تؤيد تصفية مجلس الثورة وتطالب بعودة الحياة الديموقراطية، وكانت الإذاعة قد نسبت إلى بعضها أنها تؤيد مجلس الثورة، فأرسلت إلى دور الصحف تكذب ما أذيع، وتستنكر ما نسب إليها.

كما أصدرت نقابات عمال مصر مجتمعة بيانا رفعته إلى رئيس الجمهورية يؤيد قرارات ٢٥ مارس، ويطالب بإلغاء الأحكام العرفية وحل مجلس الثورة.

لقد حانت الفرصة كى يوجه عبد الناصر ضربته الحاسمة.. لقد نجح فى استقطاب الإخوان المسلمين وجذبهم إلى جانبه.. أما القوى السياسية الحزبية القديمة فكانت مشلولة عن القيام بأى عمل مؤثر، وأغلب الضباط الأحرار يحثون عبد الناصر للرجوع عن قرارات ٢٥ مارس.

وتحرك الضباط الأحرار، واستطاعوا أن يسيطروا على الموقف داخل التشكيلات، فقرروا يوم السابع والعشرين من مارس ـ أى اليوم التالى لإضراب العمال ـ الاعتصام فى ثكناتهم حتى تلغى قرارات ٢٥ مارس، واستطاعوا أن يجذبوا إليهم أغلب الضباط المترددين.. لقد بدأت كفة عبد الناصر تبدو أنها الراجحة، ومثلما حدث فى أحداث ٢٨، ٢٩ فبراير، انقلب الميزان وأصبح أغلب ضباط الجيش موالين لعبد الناصر.

أما الضباط الموالون لمحمد نجيب وكان أغلبهم من سلاح الفرسان فقد تم اعتقالهم، وتقرر تنحية خالد محيى الدين عن مجلس الثورة، وأبعد للخارج فى السادس من أبريل سنة ١٩٥٤، حيث عاش لمدة تقرب من السنتين، أما ضباطه فقد تم محاكمتهم أمام محكمة عسكرية وقضى عليهم بالسجن.

على أن من الطريف أن بعض الضباط الموالين لنجيب سرعان ما انقلبوا عليه، كما

حاول البعض الفرار، مثل القائمقام أحمد شوقى الذى لجأ إلى قصر الطاهرة حيث كان يقيم الملك سعود فترة ضيافته فى مصر، وطلب منه الحماية.

وسار التيار مع الثورة، فأسرع مجلس الثورة للانعقاد فى التاسع والعشرين من مارس، واتخذ قراراً بإرجاء تنفيذ القرارات التى أصدرها المجلس فى ٥ مارس، ٢٥ مارس حتى نهاية فترة الانتقال.. وأسقط فى يد نجيب، وشعر أنه خسر الجولة، ولكنه استمر يفقد سلطاته شيئاً فشيئاً، حتى تمت تنحيته عن رئاسة الجمهورية ـ كما سيجئ فيما بعد.

مأساة مجلس الدولة

فى ذاك الوقت وقعت مأساة فى مجلس الدولة عرفت بحادث الاعتداء على الدكتور عبد الرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة، بدعوى أنه سوف يقوم بجمع المجلس صباح التاسع والعشرين من مارس لاتخاذ قرار مضاد للثورة.. وبالطبع لم يكن هذا صحيحا، فالسنهورى كان منذ قيام الثورة مؤيداً لها، وهو الذى صاغ لها كل التشريعات التى تدعمها، كما أنه هو الذى ترأس هيئة الرأى فى مجلس الدولة وأصدرت فتواها فى الحادى والثلاثين من يوليو سنة ١٩٥٢ بعدم دستورية دعوة البرلمان الوفدى المنحل ـ وكان ذلك فى صالح الثورة ـ فضلا عن أن السنهورى هو الذى حاول التوفيق بين الثورة والإخوان بعد قرارات ٢٥ من مارس، حيث اجتمع مع عبدالحكيم عابدين السكرتير العام لجماعة الإخوان فى بيت الدكتور أحمد زكى، وعرض عليه الالتقاء مع مجلس الثورة، والتجاوز عن الخلافات القائمة .. بل إن السنهورى خلال أزمة مارس كان مؤيداً لموقف عبد الناصر، ملقيا اللوم على نجيب، ولذا لم يكن ثمة أى داع كى يقف السنهورى موقف العداء حتى المعارضة على الأقل من مجلس الثورة.

كان عبد الناصر يعلم مواقف السنهورى المؤيدة للمجلس، حتى حينما قرأ ما نشره الصحفى على أمين فى جريدة الأخبار بعددها الصادر فى التاسع والعشرين من مارس، بأن مجلس الدولة سوف يجتمع بصفته جمعية عمومية لاتخاذ قرارات خاصة، لم يصدق ما نشره على أمين، وبادر إلى التأكد من الدافع وراء هذا الاجتماع، فكلف الدكتور حسن بغدادى وزير التجارة والصناعة حينئذ بالاتصال تليفونيا بالدكتور السنهورى كى

يسأله عن سبب هذا الاجتماع العاجل، وقد تبين لعبد الناصر أن الاجتماع كان اجتماعاً عادياً لإجراء حركة ترقيات داخل مجلس الدولة.

ومع ذلك، ففى مثل هذه الظروف التى وقعت بعد قرارات ٢٥ مارس، يصبح الشك هو السائد بين الأطراف المتنازعة، ويصبح للدسيسة والوقيعة دور كبير فى تأليب النفوس حتى على أقرب المخلصين.

لقد كان لما نشره الصحفى على أمين فى جريدة الأخبار القاهرية رد فعل مؤثر على الموقف.. فالأخوان مصطفى وعلى أمين تاريخهما معروف من ناحية تمجيدهما للسلطة، والتنديد بمن يفقد مقاعد الحكم.

ولا أريد أن أعلق على ما كتباه فى أزمة مارس حينما شعرا أن الميزان ينقلب على نجيب، فقاما بتمجيد موقف عبد الناصر، واستنكرا موقف عودة الأحزاب، وطالبا باستمرار الثورة.

وكان الاثنان قد وطدا صلتهما بعبد الناصر منذ أوائل الثورة، وكان على أمين على صلة وطيدة بالبكباشى أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية حينما كانت الشرطة العسكرية سلطة لها قوتها فى بداية الثورة، فهى التى كانت تقوم حينئذ باكتشاف المؤامرات واعتقال السياسيين القدامى، وكل إجراءات الأمن السياسى.. وكان الأخوان أمين يعتبران أحمد أنور مصدر سلطة ومصدر معلومات لعلاقة أحمد أنور المباشرة بعبد الناصر.

وقد لعبت صحيفة الأخبار دوراً ملحوظاً فى أزمة مارس، وفى إشعال الفتنة، فمثلاً حينما أبلغ أحمد أنور على أمين - بعد قرارات مارس - بأن أيام نجيب أصبحت معدودات، أسرعت صحيفتهما (الأخبار) بنشر خبر بارز عن اتصال تليفونى جرى بين نجيب ومصطفى النحاس، جاء به أن الأول سأل الثانى عن صحته وصحة السيدة حرمه.. وبالطبع كان هذا الخبر يدخل ضمن المخطط الذى اتخذ لإضعاف شوكة نجيب، والإيقاع بينه وبين ضباط الجيش.

ولقد بدأت حادثة الاعتداء على مجلس الدولة، بأن استدعى البكباشى أحمد أنور قائد الشرطة العسكرية اليوزباشى حسين عرفة زوج أخته وقائد المباحث الجنائية العسكرية، وكلفه على مسئوليته الخاصة أن يمنع اجتماع مجلس الدولة حتى لا يصدر قرارات ضد الثورة.. وكانت المباحث الجنائية العسكرية قد اشتركت فى حملة التشهير

التى وجهت إلى نجيب، فقامت بطبع منشورات وتوزيعها، تضمنت مسائل جارحة لمحاولة التنديد بمسلك نجيب الشخصى، والإساءة إلى شعبيته التى كان يتمتع بها، كما قامت المباحث الجنائية العسكرية بمراقبة ضباط الفرسان الموالين لنجيب، كذا جميع الضباط الذين بدت منهم أية ميول لمساندة نجيب خلال أزمة مارس.

وكان السنهورى قد رشح كى يتولى الوزارة المدنية التى اقترح تأليفها لإجراء انتخابات الجمعية التأسيسية، مما جعل بعض ضباط الصف الثانى من تنظيم الأحرار يشكون أن السنهورى يلعب على وجهين.. وزاد من هذا الشك، ما قام به البكباشى جلال ندا حينما اقترح فى صبيحة السادس والعشرين من مارس أن يصدر نجيب بيانا بحل مجلس قيادة الثورة، وإقالة الوزارة، وتشكيل وزارة مدنية برئاسة الدكتور السنهورى لإجراء الانتخابات، على أن يقوم محمد نجيب بتقديم استقالته من كل مناصبه، ويشكل مجلس رئاسة برئاسة بهى الدين بركات يضم أحمد لطفى السيد وسليمان حافظ، للقيام بأعمال رئيس الجمهورية.. وكان هذا الاقتراح يعنى تصفية الثورة تماما.

وقد أدت هذه الصورة إلى حث بعض الضباط الأحرار أو الذين فى مواقع السلطة للتصرف تلقائيا.. وقام اليوزباشى حسين عرفة قائد المباحث الجنائية بتدبير جزء من المظاهرات، فارتدى بعض جنوده الملابس المدنية واتجهوا نحو مجلس الدولة يهتفون بسقوط الخونة.

بينما قامت بعض جماعات من مديرية التحرير وفقا لتوجيه من مجدى حسنين بالتوجه إلى مجلس الدولة للغرض نفسه. وتعاون الفريقان فى الأحداث التى تلت ذلك، بينما توجه وجيه أباظة إلى مطار ألماظة وطلب من قائد المطار براميل من البنزين لإشعال الحريق فى مجلس الدولة، ولكن قائد المطار رفض أن يلبى طلبه.

توجه اليوزباشى حسين عرفة بملابسه المدنية ـ وهو ليس من الضباط الأحرار وكان من ضمن الحرس الخاص للملك فاروق ـ إلى مبنى مجلس الدولة بالجيزة قبل وصول المظاهرات، وقابل سكرتير السنهورى، وعرفه بنفسه، ثم أخبره أنه يريد مقابلة رئيس مجلس الدولة، ليبلغه أن هناك مظاهرات عمالية معادية للمجلس على وشك الوصول إلى المبنى، نتيجة ما نشرته صحيفة الأخبار عن انعقاد المجلس لاتخاذ قرارات ضد الثورة.

ودخل سكرتير السنهورى إلى مكتب السنهورى وعاد ليبلغ حسين عرفة أن الرئيس السنهورى يقول إنه ليس هناك من يستطيع أن يفرض على مجلس الدولة ما يجب أن يفعله.

وأصر حسين عرفة على مقابلة السنهورى فسمح له، وقال عرفة للسنهورى إنه قادم ليخطره بالمظاهرات العدائية وشيكة الوصول لمبنى مجلس الدولة، ونصحه بأن يبقى فى المجلس حتى تأتى المظاهرات، فيتحدث إليها، ويشرح لها حقيقة الأمر فتنصرف.

وهنا يتضح أن الأمر كان مبيتا للاعتداء على الدكتور السنهورى، إذ حاول حسين عرفة أن يجبر السنهورى على الحديث للمظاهرات، كما كان فى وسعه أن يبعده عن طريق المظاهرات بالسماح له بالانصراف قبل وصول المظاهرات، وكان هناك فرق زمنى حوالى نصف ساعة بين وصول حسين عرفة، وظهور المظاهرات أمام مبنى المجلس.

ومن الثابت أن هذه المظاهرات كانت مدبرة من أحمد أنور، واشترك فيها بعض الضباط بدافع الحماس مثل مجدى حسنين ووجيه أباظة مدير الشئون العامة الذى اتجه إلى مطار ألماظة ـ كما بينت سلفا ـ وطلب صرف بنزين من البكباشى طيار عبدالرءوف عبد الحميد، بغرض حرق مجلس الدولة.. فاتصل البكباشى طيار عبد الرءوف عبد الحميد بصدقى محمود قائد القوات الجوية وأبلغه بالأمر، فأصدر إليه الثانى أمراً بعدم صرف أى وقود لوجيه أباظة.

وكان من المحتمل أن يخرب مبنى مجلس الدولة وتشتعل فيه النار وتأتى عليه، لولا وصول صلاح سالم عضو مجلس الثورة إلى مبنى المجلس وإنقاذ السنهورى.

ذلك أن حسين عرفة منع خروج السنهورى وأعضاء مجلس الدولة حتى وصول المظاهرات، ثم أصدر أوامره بفتح البوابة الخارجية للمجلس، وكانت موصودة.. وطلب حسين عرفة من السنهورى الخروج للمتظاهرين.. وما أن خرج الرجل من مكتبه حتى اعتدى عليه المتظاهرون بالضرب والسباب، وأخذوا يدفعونه أمامهم حتى وصل إلى حديقة المبنى، وتوالت عليه الاعتداءات.

واستطاع السنهورى أن يتصل بعبد الناصر تليفونيا، وشكا له ما يحدث، وبين له أنه معرض للقتل، فأرسل عبد الناصر إليه صلاح سالم الذى حضر إلى مبنى المجلس فى الساعة الواحدة والنصف ظهراً أى بعد نصف ساعة من وصول المظاهرات إلى مبنى مجلس الدولة.. واستطاع صلاح سالم أن يفض المظاهرة وينقذ السنهورى وأعضاء مجلس الدولة مما تعرضوا له من مهانة.. وخرج صلاح سالم بالسنهورى من المجلس لإسعافه من الإصابات التى لحقت به.

على أن ثمة مسألة هنا تحتاج إلى توضيح.. هل كان عبد الناصر على علم بهذا التدبير؟ ولماذا لم يتخذ أى إجراء مع من دبروا هذا العمل؟

لقد تنكر عبد الناصر لهذا التدبير، ونسبه إلى أحمد أنور ووجيه أباظة.. وقد استطاع أحمد أنور أن يقنع جمال عبد الناصر بأنه كانت هناك نية مبيتة كى يصدر مجلس الدولة قرارات ضد الثورة، وأنه لولا تحرك حسين عرفة لصدرت هذه القرارات.. فبعد الاعتداءات على السنهورى قام مجلس الدولة بكتابة مسودة لاتؤيد الثورة، وتمت قراءتها على المتظاهرين فهتفوا بسقوط الخونة والرجعية، فقام المجلس بعمل بيان جديد أخذه حسين عرفة وسلمه لصلاح سالم عند حضوره.

ومن هنا يتضح أن الهدف من هذه المظاهرات كان إجبار مجلس الدولة على إصدار بيان يؤيد مجلس الثورة ضد نجيب.. ويبدو أن ما ذكر لعبد الناصر عما حدث فى مجلس الدولة، جعله يميل إلى تصديق رواية المباحث الجنائية العسكرية وكان أن دفع السنهورى ثمن ذلك، فشمله قرار مجلس الثورة الذى صدر يوم الخامس عشر من أبريل بحرمان بعض السياسيين من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية لمدة عشر سنوات.

السلطة الفعلية فى يد عبد الناصر

أصبح الموقف بين عشية وضحاها يميل لرجحان كفة عبد الناصر ومجلس الثورة على كفة نجيب.. لقد بدأت حركات اعتصام العمال تتضح معالمها، وتجنى ثمرة ما قامت به، فسرعان ماساد إضراب عمال النقل جميع أنحاء البلاد، فشلت المواصلات، وتوقفت سبل الحياة، ولم تتحرك قطارات السكك الحديدية، فانقطعت البلاد عن بعضها البعض.

وكما رأينا كانت القوات المسلحة قد حددت موقفها، وأصبحت القوة الفعلية بجانب مجلس الثورة، ومع ذلك لم يستطع المجلس حسم الصراع وتنحية نجيب.. ذلك أن استمرار نجيب فى المجلس كان حيويا بعد قرارات ٢٨، ٢٩ فبراير.

لقد أحس نجيب بضعف موقفه، وشعر بأنه لن يلتقى مع مجلس الثورة لا من قريب ولا من بعيد، وأنه لامناص من تصفيتهم له.. فآثر أن يخرج الرجل بكرامته، وقدم

استقالته إلى مجلس الثورة، ولكن المجلس رفض بالإجماع قبول استقالته، وناشده الاستمرار رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس الثورة.. وكان محمد نجيب مرافقا للملك سعود فى زيارته للإسكندرية، وعادا معا بالطائرة إلى القاهرة يوم السابع والعشرين من مارس، وكان القائمقام أحمد شوقى ساعد نجيب الأيمن فى الجيش قد أحيل إلى التقاعد، وكان نجيب قد سمع همهمة بين الضباط بأن شيئا ما سيتخذ ضده.

فما أن وصل نجيب إلى القاهرة، حتى توجه إليه القائمقام أحمد شوقى، وأبلغه بأن الضباط ثائرين عليه ـ أى نجيب ـ وأن شائعات تروج فى الجيش بأن هناك نية مبيتة لقتلهما الاثنين.. وغادر نجيب منزله فورا، واتجه إلى قصر القبة حيث كان يقيم الملك سعود، وأبلغه بنية قتله، وطلب منه أن يصحبه هو والقائمقام أحمد شوقى إلى السعودية عند سفره صباح يوم التاسع والعشرين من مارس.

واتصل الملك سعود بعبد الناصر، ورجاه أن يحضر إليه، فتوجه إليه برفقة عبد الحكيم عامر، ووجدا نجيب لديه، فناقشا الخلاف بحضور الملك سعود، وهاجما نجيب أمام الملك هجوماً قاسيا عنيفا، مما جعل نجيب فى موقف يرثى له.

وناشد الملك عبد الناصر تماسك الوحدة واستمرار نجيب.. وتحت رجاء سعود، قبل عبدالناصر أن يستمر نجيب فى منصبى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الثورة.

وكان المجلس المشترك قد اجتمع عدا الوزراء المدنيين الذين قدموا استقالاتهم بعد صدور بيان ٢٥ مارس وهم: حلمى بهجت بدوى وعبد الجليل العمرى ووليم سليم حنا، وعباس عمار وحسن بغدادى، وقرر إرجاء تنفيذ قرارات ٥ مارس، ٢٥ مارس إلى نهاية فترة الانتقال، وتشكيل مجلس وطنى استشارى يمثل الطوائف والهيئات، ويحدد القانون تشكيله واختصاصاته.

وفى الساعة الخامسة من صباح اليوم التالى ـ الثلاثين من مارس ـ انتهى الإضراب العام بعد نشر هذه القرارات، وعادت الأمور هادئة.. وهكذا أصبح نجيب مقلم الأظافر، فافسح لمجلس الثورة الطريق لتصفية قوى الثورة المضادة فيما عدا الإخوان المسلمين.. وكان يوم الخامس عشر من أبريل سنة ١٩٥٤، هو بداية هذا المخطط، إذ اجتمع مجلس الثورة فى هذا اليوم وأصدر القرارات التالية:

١ - محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود الماضية، وإبعادهم عن العمل فى مجال السياسة، وحرمان عدد منهم من الحقوق السياسية.

٢- تطهير الصحافة.

٣ - منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام الدراسة بها.

٤ - البحث فى إصدار قانون لحماية الثورة والأسس التى يقوم عليها المجلس الوطنى ولم يتوان المجلس فى تنفيذ هذه القرارات، فأصدر فى اليوم ذاته قراراً يحرم من حق تولى الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولى إدارة النقابات والهيئات لمدة عشر سنوات، كل من سبق أن تولى الوزارة فى الفترة من السادس من فبراير سنة ١٩٤٢ إلى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ـ أى فى السنوات العشر السابقة للثورة ـ وكان ينتمى إلى حزب الوفد أو الحزب السعدى أو حزب الأحرار الدستوريين، أما من لم يكن ينتمى إلى هذه الأحزاب، فلا ينطبق عليه قرار الحرمان إلا بقرار خاص من مجلس قيادة الثورة.

وبموجب هذا القرار، قلمت الثورة أظافر الأحزاب، بإبعاد أقطابها عن الحياة العامة.

وجاء الدور على نقابة الصحفيين، وصدر قرار بحلها لفسادها وقيام سبعة من أعضائها بتقاضى مبالغ جسيمة من المصروفات السرية فى العهد الماضى، وقد صدر كشف بأسماء الصحفيين الذين تقاضوا مصروفات سرية منهم حسين أبو الفتح وإحسان عبد القدوس وفاطمة اليوسف وأبو الخير نجيب ومرسى الشافعى، وإبراهيم عبده، وعبد الرحمن الخميسى، ومحمد خالد، وكامل الشناوى.

ولم ينس مجلس الثورة حقد الأقلام التى انتهزت فرصة الاضطرابات التى حدثت فى أزمة مارس، فانهالت تشكك فى الثورة، وتؤلب الناس عليها.. وتقرر تطهير الصحافة.

وفى السابع عشر من أبريل تولى عبد الناصر رئاسة الوزارة، فتقلص نفوذ نجيب، وأصبحت السلطة الفعلية تكمن فى يد عبد الناصر.. ومنذ هذا التاريخ، تغيرت واجهة الثورة وأصبح عبدالناصر هو المحرك الفعلى لكل أجهزة الدولة وبدأت فى مصر مرحلة سياسية جديدة، بعد أن تم القضاء على الثورة المضادة.

أما نجيب فقد استسلم للأمر الواقع، وكان مجلس الثورة قد أرسل إليه وفداً يتكون من عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين وزكريا محيى الدين، لإقناعه بالاكتفاء بمنصب رئيس الجمهورية، بحجة أن مجلس الثورة متجه إلى اتخاذ موقف متشدد فى المرحلة المقبلة لمواجهة حالة الفوضى والتسيب التى سادت البلاد.. ورأى محمد نجيب أن

يبعد نفسه عن هذا الاتجاه، فعرض على الوفد اقتراحا باكتفائه بمنصب رئاسة الجمهورية، وقيادة مجلس الثورة.

وظل الهدوء يسود العلاقة التى تربط نجيب بمجلس الثورة، حتى تم توقيع اتفاقية الجلاء فى التاسع عشر من أكتوبر سنة ١٩٥٤.. وكانت الاتفاقية محل نقد مرير من بعض القوى المعادية، فقرر عبد الناصر القيام بجولة فى الأقاليم لشرح الاتفاقية وتفنيد اتهامات أعدائه، وشرح المكاسب التى ستجنيها مصر نتيجة إبرام هذه الاتفاقية.

وبدأ عبد الناصر جولته بمدينة الإسكندرية.. وفى ميدان المنشية، وبينما كان عبدالناصر يلقى خطابه المشهور، أطلق عليه الرصاص عضو من جماعة الإخوان المسلمين يدعى محمود عبد اللطيف، ولكن عبد الناصر نجا من الاعتداء.

ونقل الأثير صوت عبد الناصر، وهو يصيح بانفعال وبصوت متهدج، يطلب من الأكداس المتراصة من الشعب فى ميدان المنشية أن تثبت فى مكانها، ويعلن للناس أنهم جميعاً جمال عبد الناصر، وأنه لو مات فلن تقف الثورة.

وأصبح عبد الناصر بطل حادث المنشية، وعاد إلى القاهرة فى اليوم التالى بالقطار، واستقبله الشعب على طول الطريق بالحفاوة والتهليل، وفى القاهرة استقبل استقبالا تاريخيا حاراً.

وواتت الفرصة للتخلص من نجيب، فقد قيل أنه كان متعاونا مع جماعة الإخوان المسلمين فى تدبيرها، فاجتمع مجلس الثورة وقرر فى الرابع عشر من نوفمبر سنة ١٩٥٤ إعفاء نجيب من منصبه، وحددت إقامته فى منزل أعد له بالمرج.

وتقرر أن يتولى مجلس الوزراء سلطة رئيس الجمهورية، وأن يحرم نجيب من حقوقه السياسية لمدة عشر سنوات، واستمر عبدالناصر يرأس الوزارة إلى أن تم الاستفتاء عليه كرئيس للجمهورية عند الاستفتاء على الدستور الدائم.

الدستور الدائم

كان أول مشروع لدستور جديد قد قامت بإعداده لجنة من خمسين عضوا، تم اختيارهم من أشهر رجال القانون المصرى، ولكن هذا الدستور رفضته الحكومة، ومجلس

الثورة فيما بعد.. وكـانت المعالم البارزة فى هذا المشروع تكمن فـى إنشاء نظام برلمانى، يقوم عـلى أساس حريـة الانتخابات لـلسلطـة التشريـعية، كما أعـطى للمـرأة الحق فى التصويت إذا كانت على مستوى مناسب من التعليم، كما منحها حق الجلوس فى البرلمان إذا حصلت علـى شهادة جامعية.. وفى ينـاير سنة ١٩٥٦، صيغ مشروع جديـد للدستور بواسطة مجلس الثورة، وأصبح أمراً واقعاً بعد الموافقة عليه فى استفتاء عام.

ولقد عنـى فى الدستور الجديد بمـسائل القومية الـعربية والإسلامية، إذ وصـفت مصر بأنها جـزء من الأمة العربية، وأن الإسلام ديـن الدولة، وأن أهداف الثورة الستـة المعروفة أهداف لابد من تحقيقها. ولا مجال للتخلى عن أى مبدأ منها.

أما علـى الصعيد الاقتـصادى والاجتماعى، فـقد حدد النظـام دعائمه على أنـه نظام اشتراكى، بينما يترك مجالا واسعـا لرأس المال الخاص.. واتفق فى المشروع على أن يكون نظام الحكم رئاسياً، وأن يكون رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية.

ومن الملاحظ أن رئيس السـلطة التنفيذية حددت له سلطـات واسعة، كان من الواضح أن هدفها سيطرة رئيس السلطة التنفيـذية الذى هو فى الوقت ذاته رئيس الجمهورية على كل أمور الدولة.. فقد نص المشروع على أن يعين قائد الثورة رئيساً للجمهورية فى الفترة الأولى لضمان استمرار النظام وثورة ٢٣ من يوليو.

وبالطبع كان قائد الثورة حينئذ هو جمال عـبد الناصر بعد التخلص من محمد نجيب وصعود عبد الناصر إلى مركز القمة.

ويلاحظ أن الـدستور نص عـلى أن يكون هنـاك مجلس نـيابى من درجـة واحدة هو مجلـس الأمة، يقوم بانتـخاب رئيس الجمهـورية بأغلبيـة الأصوات، ويرشحه لاستـفتاء شعبى.. ومنح مجلس الأمة حق سؤال الوزير واستـجوابه وسحب الثقة منه، كما منح حق محـاكمة رئـيس الجمـهورية إذا فـقد الثـقة والاعتـبار.. ومن نـاحية أخـرى منح رئـيس الجمهوريـة حق حل مجلس الأمـة.. على أن النقطة المـهمة التى يجـب أن أبرزها هى أن مشروع الدستور حرم الأحزاب، ونص على إقامة تنظيم سياسى واحد تتحد فيه الجماهير الشعبية فى شكل اتحاد قومى يحل محل هيئة التحرير.

وقد نص على أن هذا الاتحاد القومى هو الذى يتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة.

كان هـذا الدستـور هو بدايـة السلـطة الفرديـة للحـكم.. فعـبد النـاصر هو رئـيس

الجمهورية، وهو رئيس السلطة التنفيذية.. والاستفتاء الشعبى تقوم به السلطة التنفيذية التابعة للثورة، ووزير الداخلية لابد أن يخرج النتيجة لتحقق غرضاً دعائياً سياسياً، ولذا جاءت النتيجة ٩٩٪، حينما أجرى الاستفتاء فى الخامس والعشرين من يونيو عام ١٩٥٦.

كذلك أعطى ترشيح الاتحاد القومى لعضوية مجلس الأمة الفرصة لالتفاف كثير من النهازين السياسيين، وكان حق الاعتراض على الترشيح، وشراء الذمم لبعض الأعضاء جعل من مجلس الأمة أداة تنفيذية أكثر من كونها أداة سياسية تشريعية، لها سلطة محاسبة السلطة التنفيذية ومراقبتها.

لقد كان مجلس الأمة فى الواقع أداة فى يد رئيس الجمهورية، يضفى له صفة الشرعية الدستورية الصورية.. وكان من المفروض أن ينعقد مجلس الأمة طبقا للدستور الجديد فى شهر نوفمبر عام ١٩٥٦، ولكن الأحداث التى جاءت مع العدوان الثلاثى، أجلت انتخابات أعضاء المجلس وانعقاده حتى يوم الثانى والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٧.

مــــذكـــرات صـــلاح نـــصــر
الجزء الأول

6

مباحثات الجلاء
وتقرير المصير

دار الخيّال

مباحثات الجلاء

كانت القضية الوطنية من أولى مشاغل ثورة ٢٣ يوليو منذ قيامها.. كان لابد من تحقيق استقلال البلاد استقلالا كاملا دون أدنى تدخل من بريطانيا التى كانت قواتها لا تزال تربض فى منطقة قناة السويس.. ولقد كانت المسألة الوطنية منذ ما قبل الثورة وحتى قيام الثورة هى القضية التى تتطلب حلا سريعا.. وكان لابد من الدخول مع الإنجليز فى مفاوضات كى تجلو بقواتها عن أرض البلاد.. وكان الضباط الأحرار قد ساهموا مساهمة فعالة قبل الثورة فى أعمال كتائب الفدائيين، الذين سببوا للإنجليز بعد إلغاء الوفد لمعاهدة ٣٦ أضراراً بالغة فى الثامن من أكتوبر سنة ١٩٥١.

وقد توطدت العلاقة فى هذه الظروف بين تنظيم الضباط الأحرار وبين الشيوعيين وجماعة الإخوان، بعد تأليف الكتائب التى شارك فيها الشيوعيون والوفد والإخوان المسلمون.. وقام تنظيم الضباط الأحرار بمعاونة هذه التشكيلات بإمدادها بالسلاح وتدريبها عسكريا.

فلما قامت الثورة دأب مجلس الثورة على حل هذه القضية، وبلا جدال كانت الثورة صارمة حازمة فى تحقيق هذا المطلب.. ونجحت الثورة فى أن تبدأ المفاوضات مع الإنجليز للوصول إلى حل يحقق لمصر الاستقلال الكامل.

لقد أدرك البريطانيون بعد قيام الثورة وزوال النظام الملكى القديم بما حمله من فساد، واستلام الضباط السلطة، أنهم لابد من خروجهم، وبخاصة أن هذه المجموعة من الضباط معروف عنها الوطنية، ولاتشوبها شائبة.. ومن ثم يمكنهم التفاوض معهم للوصول إلى اتفاق على الجلاء.

وبدأت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى فى الفترة من ٢٨ أبريل إلى ٦ مايو سنة ١٩٥٣.

كان الجانب المصرى يتكون من محمد نجيب رئيسا للوفد وعضوية كل من جمال عبدالناصر وعبداللطيف بغدادى وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم والدكتور محمود فوزى، أما الوفد البريطانى فقد تشكل من السفير البريطانى رالف ستيفنسون رئيسا، وعضوية كل من الجنرال بريان روبرتسون، ومارشال الجو ساندرز، والمستر كريزويل، والبريجاديردوف، والبريجادير هوب، وقائد السرب ديفيز.

واتضح من سير المفاوضات، أن بريطانيا كعادتها التقليدية فى المفاوضات السابقة، تحاول أن تضع من الاشتراطات مالا يحقق لمصر أكثر من استقلال صورى.. فهى أمام الرأى العالمى قد رضخت بمبدأ الجلاء عن منطقة قناة السويس، ولكنها أصرت على ألا تنزع قدميها من هذه المنطقة، إذ اشترطت بقاء قواتها فى صورة جديدة لاتختلف كثيرا عن الصورة التى كانت قائمة قبل المفاوضات، وأصرت على بعض التفاصيل الخاصة بصيانة القاعدة، وإعادة تشغيلها وقت الحرب.

وقد أدى ذلك إلى قيامنا بتشديد أعمال الفدائيين على القاعدة البريطانية التى كانت بدأت مع بداية الثورة، وتوقفت أثناء المفاوضات.. ومن المعروف أن البريطانيين فى محادثاتهم يحاولون دائما أن يقنعوا الجانب الآخر أن نواياهم طيبة وحسنة، ولكن التزاماتهم الدولية وظروف أمنهم، تفرضان بعض الإجراءات التى تتطلب تعاون الدول الصديقة.

ولنلق نظرة على تفسير الجنرال روبرتسون لفكرة ضرورة بقاء بعض القوات البريطانية فى منطقة القناة.. يقول الجنرال روبرتسون:

«نحن نعترف برغبة مصر فى إنهاء الاحتلال العسكرى البريطانى.. ونحن على استعداد لوضع قواتنا فى أى مكان آخر رغبة منا فى الوصول إلى اتفاق.. ولكننا مرتبطون بالتزامات تعاهدية تحتم علينا بمعاونة بعض بلاد منطقة الشرق الأوسط.. كما نهتم أيضا بمناطق البترول فى الشرق الأوسط. ويجب على كل جيش أن يحتفظ بقاعدة منظمة فى وقت الحرب تكون مزودة بالذخيرة قبل إمكان تشغيلها، وتتكون القاعدة من عدد كبير من الورش لإصلاح الذخائر التالفة والمستودعات، كما تحوى طرقا برية ومواصلات لسكك الحديدية وأجهزة للتخاطب بالإشارة ومحطات لتوليد الكهرباء

ومنشآت لتخزين البترول وخطوط أنابيب للبترول ومعسكرات ومستشفيات وما يتبعها من أشياء أخرى وقوات إدارية، وما يتطلب كل ذلك من استعدادات لحمايتها من الهجوم الجوى.. وأن وزارة حربيتنا لتغمرنا دائما بسيل من التعليمات تخطرنا فيها عما يجب أن نفعل، وعن التدبيرات والتغييرات التى يجب أن تتخذ.. ويستلزم هذا تواجد هيئة فى هذه المستودعات تكون على علم بهذه التعليمات وفى خدمة الحكومة البريطانية، تشرف على تنفيذ هذه التعليمات على الوجه المرضى».

وعلى هذا الأساس اقترح الوفد البريطانى بقاء بعض الخبراء البريطانيين فى القاعدة، لأجل غير محدد لإدارة منشآت القاعدة وصيانتها.. وحرص البريطانيون فى مناقشاتهم على التفرقة بين منطقة القاعدة وبين القاعدة ذاتها.. فالقاعدة تشمل المنشآت التى أقامها البريطانيون فى المنطقة، أما المنطقة فهى الأراضى التى تقع فى زمامها أو عليها هذه المنشآت، بما فى ذلك الطرق المائية والبرية والمنشآت الحكومية والأهلية وغير ذلك.. وقد طلب الوفد البريطانى أن يكون إشراف الحكومة المصرية على المنطقة دون المنشآت البريطانية التى ستكون تحت إشراف البريطانيين.

وبالطبع أغضب هذا الاقتراح الوفد المصرى، وأصر أعضاء الوفد على انسحاب البريطانيين الكامل.. فهذا الوضع لايختلف عن سابقه فى شىء اللهم إلا فى الشكل.. لقد استبدل البريطانيون الاحتلال العسكرى السافر باحتلال جديد تمثل فى الفنيين والخبراء الذين سيديرون هذه المنشآت.

وكان فى ذهن عبدالناصر ألايسمح بإقامة أى قاعدة أجنبية على أرض مصر.. هذا فضلا عن أن بقاء هذه القاعدة فى منطقة القناة سوف يهدد أمن مصر القومى فى أى ظرف من ظروف تطور الأحداث فى المنطقة، ناهيك عن إمكان استخدام هذه القاعدة كمركز تجسس متقدم لبريطانيا.

وليس غريبا أن تنتهى هذه المفاوضات بالإخفاق، وقد عبر عن هذا الإخفاق الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية المصرى بخطاب شديد اللهجة للوفد البريطانى قال فيه الدكتور فوزى:

«إننى لا أكون صادقا فى تعبيرى عن وجهة نظر الفريق المصرى، إذا لم أذكر لكم مقدار ما نشعر به من الاستياء بسبب بقائنا إلى اليوم فى لف ودوران.. وفى اعتقادى أننا قد حددنا مركزنا تحديداً كافيا بالنسبة للمسائل الرئيسية، وبينا فى غير لبس أن الحكومة

المصرية لاتستطيع مجرد التفكير فى بقاء الفنيين الأجانب زمنا غير محدد، بل ولا إلى وقت طويل.. كما بينا فى جلاء أيضا أننا لانستطيع التفكير فى وجود أية رقابة أو إدارة لغير المصريين.. فما الفائدة إذن من السير فى تمحيص الكلمات، إذا لم نكن متفقين على الأسس من الآن؟ فإذا أردتم مهلة للتفكير أو الاتصال بلندن، فلكم ماتريدون».

وتوقفت محادثات الجلاء إلى أن عادت فيما بعد، وانتهت باتفاقية الجلاء.. وكان الوفد المصرى قد فصل مسألة السودان عن مسألة الجلاء فى المفاوضات، حتى يتيسر للوفد التركيز على مسألة الجلاء، دون تشعبات، وسأعود للحديث عن مسألة السودان حينما أتحدث عن حق تقرير المصير للشعب السودانى.. على أنه فى تلك الفترة التى شهدت إصرار الجانب المصرى وتشدده فى المفاوضة، حاول الإنجليز استخدام قوى أخرى للضغط على رجال الثورة.. فقد كانت جماعة الإخوان المسلمين هى القوة السياسية التى كان لها وزنها فى ذاك الوقت بعد صدور قانون حل الأحزاب، كما أن البريطانيين كان لايزال فى أذهانهم موقف الوفد منهم وقيامه بإلغاء معاهدة سنة ٣٦ فى أكتوبر سنة ١٩٥١ وما ترتب عليه من أحداث.. ولذلك اتجه البريطانيون نحو الإخوان المسلمين لجس نبضهم على أساس احتمال الوصول معهم إلى ما أخفقوا فى الوصول إليه مع وفد مجلس الثورة.

ففى أثناء المرحلة الأولى من المفاوضات، قام مستر جراهام من السفارة البريطانية بالاتصال بالدكتور محمد سالم الموظف فى شركة النقل والهندسة، وعرض عليه رغبة المستر إيفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية فى الاجتماع ببعض أقطاب الإخوان.. وقد أبلغ محمد سالم هذه الرغبة إلى صالح أبورقيق عضو جماعة الإخوان الذى عرض الأمر على المرشد، فوافق الأخير على أن يقوم صالح أبورقيق بمقابلة إيفانز ليقف منه على مايريده.

وتمت المقابلة فعلا فى بيت محمد سالم بالمعادى، حيث تحدث مستر إيفانز فى مسألة القضية الوطنية، وعرض استعداد الإنجليز للجلاء بشروط حددها كما يلى:

«الجلاء التام فى مدة معينة، وتسليم قاعدة منطقة السويس مع الاحتفاظ بخبراء فيها، وحق العودة إلى القاعدة فى حالة هجوم معاد على إحدى الدول العربية».

ولم تتعد الأسس الرئيسية التى عرضها إيفانز على الإخوان ماقاموا بعرضه على الوفد الرسمى، سوى فى تفاصيل ليست على درجة من الأهمية.. والحقيقة أن إيفانز هذا كان

من رجال المخابرات البريطانية الذين ينتشرون فى أعمالهم تحت ساتر معين، شأنه فى ذلك شأن رجال المخابرات الذين يعملون خارج بلادهم تحت سواتر مختلفة: دبلوماسية وتجارية وثقافية وغيرها.

على أن الغريب فى الأمر أن تحاول قوة الاحتلال أثناء تفاوضها مع السلطة الشرعية فى البلاد، أن تناور وتتصل بقوى أخرى لاتملك سلطة المحادثة أو توقيع القرار.

وهنا أتساءل: هل تمت هذه الاتصالات دون علم السلطة الشرعية فى البلاد، أعنى الثورة؟ وإلى أى مدى وصلت هذه الاتصالات؟ وهل كان لهذه الاتصالات تأثير على المفاوضات التى كانت جارية بين الإنجليز والثورة؟

للإجابة على هذه التساؤلات، سوف أتتبع خطوات هذه الاتصالات وسيرها. فبعد المقابلة الأولى سالفة الذكر، تمت مقابلة ثانية بين حسن الهضيبى المرشد ومستر إيفانز فى منزل الأول، حيث عرض الثانى على الأول المسألة ذاتها التى عرضها فى الاجتماع الأول.

كما تمت مقابلتان أخريان بين إيفانز وأبورقيق، ولم يخرج الحديث فيهما عما تم فى اللقاءات السابقة.. وكان حسن عشماوى ـ وكان محل ثقة عبدالناصر ـ قد أبلغ عبدالناصر عن هذه الاتصالات، وبين له أن المرشد سوف يتحدث معه عن هذا الأمر عند التقائه به.

على أن الأمر الثابت هو أن اتصال الإخوان بإيفانز تم دون تفويض من الثورة، ولكن من ناحية أخرى قاموا بتبليغه لعبد الناصر خلال فترة هذه الاتصالات عن طريق حسن عشماوى، كما عرف عبدالناصر بتفاصيلها أثناء اجتماعه هو وبعض أعضاء مجلس الثورة بمندوبين عن الإخوان.. ذلك أنه بعد اتصال الإخوان بالإنجليز تم لقاء حضره من جانب الثورة جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم وكمال الدين حسين، ومن جانب الإخوان حسن الهضيبى وصالح أبورقيق ومنير دلة وحسن عشماوى.. وفى هذا الاجتماع قدم الهضيبى لجمال عبدالناصر تقريراً مكتوبا عن اتصالات صالح أبورقيق بمستر إيفانز.

ومعنى ذلك أنه لم يكن هناك مجال لاتهام الإخوان بالتآمر مع الإنجليز ضد الثورة نتيجة اتصالهم بهم، وإن كانوا قد قاموا بهذه الاتصالات فى بادئ الأمر دون تفويض من الثورة السلطة الشرعية.. وفى الاجتماع الذى تم بين أعضاء مجلس الثورة وأعضاء

الإخوان سالف الذكر، لم يغضب عبدالناصر ولا أحد من أعضاء مجلس الثورة الذين حضروا الاجتماع من مسلك الإخوان، ولم يتهموا الإخوان بالخيانة، وإن كان عبدالناصر قد حذر المرشد من خطورة أية اتصالات جانبية مع الإنجليز لبحث أية مسائل تتعلق بالقضية الوطنية.. كان يدور فى ذهن عبدالناصر شىء عبر عنه بقوله للهضيبى:

«إن الإنجليز سيحاولون الاتصال بالناس كى يأخذوا منكم موافقات، ويأخذوا من الناس موافقات، ويجابهونى بهذه الموافقات ويحرجونى».

أردت أن أوضح هذه النقطة لأن بيان مجلس الثورة الذى صدر فى الخامس عشر من يناير سنة ١٩٥٤ بحل الإخوان، حوى ما يشير إلى اتهامهم بالتآمر، إذ جاء به:

«ثبت لرجال الثورة أن هناك اتصالا تم بين بعض الإخوان المحيطين بالمرشد وبين الإنجليز».

ولكن لانستطيع أن نلقى هذا الاتهام جزافا، وإن كان حل الإخوان المسلمين يرجع إلى أمور أخرى ستأتى فى حينها.. أمور وليدة الظروف والأحداث فى هذا الصراع الدامى الذى نشب بين الثورة من جانب وبين جماعة الإخوان المسلمين من جانب آخر.

ولقد وقفت اتصالات مستر إيفانز بالإخوان عند حد فلم يكن الإخوان يملكون القوة ولا السلطة لتوقيع أى اتفاقات مع الإنجليز.. وفى رأيى أن الإنجليز كانوا يريدون الضغط على المفاوضين المصريين على أساس أن يجدوا من يتساهل معهم فى النقاط التى أصرّ على رفضها المفاوضون المصريون.. فنظرة سريعة على مادار بين إيفانز والإخوان من ناحية وبين الثورة والوفد البريطانى من جهة أخرى، تبين لنا أن المفاوضات مع الإخوان كان نطاقها أوسع من المفاوضات التى جرت مع الثورة.. ذلك أن المفاوضات مع الإخوان اتسمت بالسرية مع قوة غير شرعية، وهنا يكون للمفاوض حرية الدخول فى تفاصيل وأشياء لايرتبط بها ولايلتزم بشروط، أما المفاوضات الشرعية، فكل كلمة بحساب، وكل تصريح يلزم صاحبه بما صرح به.

لقد ناقش إيفانز مع الإخوان مسائل تفصيلية لم يصل إليها الوفد البريطانى إلا بعد أن عادت المفاوضات الرسمية، وانتهت بتوقيع اتفاقية الجلاء المعروفة التى تم توقيعها فى ١٩ من أكتوبر سنة ١٩٥٤ مع أنتونى ناتنج وزير الدولة البريطانى للشئون الخارجية، وقام بالتوقيع عليها من الجانب المصرى أعضاء وفد المفاوضة الذين جاء ذكرهم سلفا.

كان ملخص المعاهدة أن تنسحب القوات البريطانية من مصر.. وبالطبع ألغيت معاهدة ١٩٣٦، وما يترتب عليها.. وقد تم الاتفاق على أن يتم انسحاب القوات البريطانية من القناة على مدى عشرين شهرا من تاريخ توقيع الاتفاقية.. أما القاعدة فيعهد إلى أمر صيانتها لبعض الخبراء من الفنيين البريطانيين الذين لن يزيد عددهم على ١٢٠٠ خبير فنى، يرتدون الأوفرول أثناء قيامهم بعملهم، على أن يسمح لهم بارتداء الزى العسكرى فى حالات خاصة، بعد موافقة القائد المصرى الذى سيعهد إليه بتولى قيادة القاعدة.. وتم الاتفاق على أن يسمح بالعودة لتشغيل القاعدة فى حالة تعرض مصر أو إحدى الدول العربية الموقعة على اتفاقية الأمن العربى المشترك أو تركيا لهجوم خارجى، على أن تسرى فعالية الاتفاقية لمدة سبع سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية.

ولقد تم التوقيع على التعهدات العامة لهذه الاتفاقية بوساطة أنتونى هيد وزير الحربية البريطانية فى ٢٧ من يوليو سنة ١٩٥٤، قبل التوقيع النهائى الذى أشرت إليه سلفا.

وفى الثالث عشر من يونيو سنة ١٩٥٦، تم جلاء القوات البريطانية عن أرض مصر. بعد أن ربضت على أنفاس مصر أكثر من سبعين سنة سوداء.

واحتفل بجلاء القوات رسميا يوم ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٦ فى مدينة بورسعيد برفع العلم المصرى على سارية مبنى البحرية بها، الذى كانت تحتله القيادة البريطانية، وقام جمال عبدالناصر برفع العلم المصرى بعد أن قام بتقبيله، وجموع المصريين من حوله تشع فى قلوبهم الفرحة والأمل والانتصار.

التنافس بين المهدية والميرغنية

ولقد صاحب مسألة الجلاء عن مصر، قضية تقرير وضع السودان الذى لم يثر إلا قبل قيام ثورة ٢٣ يوليو بسنوات قليلة، وذلك حينما كانت الحكومات المصرية المختلفة تحاول يائسة التفاوض مع انجلترا بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر، وتقرير وضع للسودان.. وكما بينت سلفا، لم تشمر هذه المفاوضات عن نتائج ملموسة، فلما قامت ثورة ٢٣ يوليو وجرت المفاوضات بين الثورة والإنجليز حول جلاء القوات البريطانية عن مصر، أثيرت مسألة تقرير المصير فى السودان، وانتهت المفاوضات بتوقيع اتفاق فى الثانى

شر من فبراير سنة ١٩٥٣، وتطورت الظروف إلى أن انتهى الحكم الثنائى فى أول يناير سنة ١٩٥٦، وحصلت السودان على استقلالها.

وفى رأيى أن هذه النتيجة ترجع إلى تفاعل عوامل ثلاثة أساسية: أولها رغبة الوطنيين السودانيين فى حكم بلادهم بأنفسهم، وثانيها رواسب أخطاء الحكم الثنائى الذى كانت تباشره كل من مصر وبريطانيا، وآخرها إصرار بريطانيا على انفصال السودان عن مصر تحقيقا لسياسة فرق تسد التى كانت تمارسها فى السودان.

على أننى كى أفى مسألة تقرير وضع السودان حقها، أرى أنه لامندوحة من الرجوع إلى الوراء أستقصى ظروف السودان وأحواله منذ أن ظهر بشكله الحالى على خريطة العالم.

ومن الواضح أن كثيراً من العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية عملت على عرقلة تطور الحركة الوطنية فى السودان.. فالسودان بوضعه الراهن نتاج صناعى غير طبيعى لغزوات القرن التاسع عشر، ودبلوماسية الدول الكبرى.. فهو يضم الشعوب الزنجية والنيلية التى كانت تعيش فى النيل الأعلى، وهى شعوب متباينة فى اللغة والدين كما أنه يمتد إلى الشمال السودانى الذى يفوق الجنوب فى التقدم والمدنية، ويدين أغلب سكانه بالإسلام، ويتحدثون العربية.. ولقد مزج الحكم الثنائى هذا التجمع السكانى من الشعوب المتباينة الأصل والجنس والتاريخ تحت إدارة أجنبية مشتركة.

والواقع أن شمال السودان الذى يتحدث العربية هو الذى حمل لواء البعث الوطنى، الذى واجهته عقبات نتيجة ظروف السودان، فالمساحات شاسعة، وطرق المواصلات وعرة، وحياة رجل المدينة تختلف اختلافا بينا عن حياة الفلاح الذى يزرع أرضه على جانبى النيل أو فى مناطق الأمطار.. وهذا يختلف أيضا عن حياة الرعاة الذين يرعون البقر أو الإبل.. ومع هذا فقد نشأت الوطنية السودانية فى هذا المجتمع، وأصبح لها قوة ساحقة.. فمثلا نشأت المهدية عام ١٨٨١ كحركة شبيهة بحركة الوهابيين التى ظهرت فى الجزيرة العربية، تهدف إلى الإصلاح الدينى، ولكنها سرعان ما اكتسبت قوة سياسية، واشتبكت فى حرب مع الإدارة المصرية فى السودان.. وقد استطاعت المهدية أن تطيح بالنظام المصرى، وقامت دولة المهدية التى استطاعت أن تسيطر حقيقة على شمال السودان وبعض المناطق النهرية فى الجنوب. وبالرغم من أن الإصلاحات الدينية لم تتحقق وبخاصة بعد

موت المهدى عام ١٨٨٥، وبالرغم من أن المهدية واجهت بعض المقاومة فى عهد خلفاء المهدى، إلا أن الدولة لم تتحلل وظهرت على المسرح عام ١٨٩٨ نتيجة الحملة المصرية الإنجليزية بقيادة كتشنر.

ولقد غرست المهدية فى نفوس السودانيين الوطنية السودانية التى تتلخص فى: الثورة على الحكم الأجنبى، والحفاظ على دولة السودان المستقلة.. وقد نجحت حملات المهدية التبشيرية وهجراتها فى توسيع نفوذها ونشر مبادئها فى مناطق مجاورة كانت متمسكة بتقاليدها. وكان السودانى قبل ظهور المهدية عضوا فى ثلاثة مجتمعات: قبيلته وطريقته الدينية والسودان المصرى.. وجاءت المهدية ونجحت فى الإطاحة بالإدارة المصرية، وأخضعت الطرق الدينية، كما أضعفت سلطة القبيلة التقليدية.. وفى عام ١٨٩٨ عاد الحكم الأجنبى، فانتعشت الطرق الدينية تلقائياً، وعادت سلطة القبيلة.

ولكن الحوادث التالية أثبتت أن التنظيمات السياسية والدينية والاجتماعية التى غرست فى التقاليد السودانية كأساس لخلق قوة مادية لم تستطع الدوام.. فالمهدية لم تلق فى تاريخها الطويل إجماعا من السودانيين على كونها قوة سياسية تستطيع أن تقود الحركة الوطنية السودانية وحدها.. فجماعة «العلماء» السودانيين الذين نال بعضهم تعليمه فى الأزهر بالقاهرة، كانوا يدينون برسالة المهدى فى نجاحه العسكرى أكثر من اقتناعهم بآرائه الفقهية ورؤيته الدينية.

كما أن زعماء الطرق انقسموا فى وجهات نظرهم، ولكنهم كانوا يميلون إلى الاعتقاد بتهديد المهدية لنفوذهم الخاص.. ومنذ البداية واجه المهدى مقاومة من عائلة الميرغنى، التى تمارس نفوذها على الطريقة الختمية، والتى كانت تنشر نفوذها وسيطرتها شرق السودان وتتمتع بعطف الإدارة المصرية.. وقد أخذ نفوذ المهدية يضعف بعد وفاة المهدى، ففى بداية عهد الحكم الثنائى، كانت المهدية كتنظيم لاكيان لها، ومن ثم انتعشت الطرق القديمة وبخاصة الختمية التى جاء على رأسها السيد على الميرغنى ابن زعيم الختمية الذى حارب نمو المهدية فى شرق السودان.. على أن المهدية بدأت تنتعش بعد الحرب العالمية الأولى، بعد أن شب السيد عبدالرحمن المهدى بن المهدى فى عهد الحكم الثنائى بعد حياة معاناة طويلة، وأصبحت الحكومة تعطف عليه، بالرغم من أنها كانت ترقب بحذر نمو المهدية.

ولقد واتت السيد عبدالرحمن المهدى فرصة ذهبية حينما دخلت انجلترا الحرب ضد تركيا فى الحرب العالمية الأولى، إذ طلب الحاكم العام البريطانى من السيد عبدالرحمن المهدى أن يعلن الجهاد المقدس على الأتراك، معتمدا على ذكرى أبيه المقدسة.. وخلال العشرين سنة التالية، اكتسب السيد عبدالرحمن اعترافا صريحا به وبطريقته من الحكم الثنائى، وأصبح ذا ثراء كبير، بما امتلكه من أراض، كما تمتع بنفوذ ضخم فى منطقتى النيل الأبيض وغرب السودان.

وحينما ظهر الرعيل الأول من الوطنيين السودانيين فى العشرينيات والثلاثينيات، بادر عدد مناسب من الزعماء بالتقرب من السيد عبدالرحمن.. وهكذا أصبح السيد عبدالرحمن يتمتع بوضع ثنائى، فبالنسبة إلى أعضاء طريقته، كان يتمتع بوضع مقدس على أساس أنه ابن المهدى المنتظر، وبالنسبة للوطنيين السياسيين كانوا ينظرون إليه كمنافس بارز للسيد على الميرغنى الذى لم تكن له أطماح سياسية، وإن كان يتمتع بنفوذ دينى.

وخلال الثلاثينيات والأربعينيات حدث تغير فى وضع السيد عبدالرحمن المهدى والسيد على الميرغنى بالنسبة للحركة الوطنية، إذ صعد السيد عبدالرحمن إلى القمة، وأخذت أطماحه وقدراته الظاهرة تحذر كثيرا من السودانيين، الذين خشوا إعادة المملكة المهدية فى شخصه.. وقد ظل السيد على الميرغنى منافس السيد عبدالرحمن المهدى بعيدا عن مسرح السياسة، ولكنه كان يراقب صعود المهدى السريع، ويتنافس معه فى اكتساب عطف الحكومة.. ولذا بدأ السيد على فى تدعيم روابطه مع مصر فى وقت كان النفوذ السياسى المصرى فى ذروته.. وهكذا تغير ميزان القوى، وأصبح السيد على الميرغنى يمثل المعارضة لحكومة الحكم الثنائى أكثر من السيد عبدالرحمن، ولذا التفت الحركة الوطنية السياسية حوله، كما ارتبطت به.

هذا يفسر التناقض الواضح فى نتيجة الانتخابات العامة التى أجريت عام ١٩٥٣، حينما هزم حزب المهدى الذى كان ينادى بالاستقلال الشامل أمام حزب كان ينادى بإصرار بالاتحاد مع مصر.. وقد شجع هذا رجال الثورة المصرية على التفاؤل بأمل الاتحاد مع السودان، فضلا عن تطورات سياسية أخرى فى الأحزاب السياسية السودانية سأتحدث عنها بالتفصيل.

وكان رجال الثورة المصرية معذورين فى تصور تقديرهم لأبعاد الأحوال السياسية فى السودان، فاتجهوا إلى سياسة أدت فى النهاية إلى كراهية شديدة للمصريين، وإلى رغبة فى الانفصال عن مصر والاستقلال - كما سأوضح فيمايلى من أوراق.

تطور الوطنية السودانية

وكان عام ١٩٣٨ يعد حقا بداية للتنظيم السياسى السودانى، وذلك حينما تم إنشاء «مؤتمر الخريجين العام» فى الثانى عشر من مارس سنة ١٩٣٨، وكان يضم الخريجين، أى الأفراد الذين أكملوا على الأقل المرحلة المتوسطة من التعليم، بغرض تطوير الرفاهية العامة للدولة.

ومع أن حكومة السودان حينئذ رفضت الاعتراف بالمؤتمر كواجهة سياسية تمثل وجهة نظر السودانيين، فقد جاءت الحرب العالمية الثانية لتمنح المؤتمر فرصة للتحرك، ففى عام ١٩٤٢ كانت الحرب العالمية تمر بمرحلة دقيقة للغاية، وكان على انجلترا أن تتساهل مع الشعوب التى تحكمها.. ومن ثم تقدمت لجنة مؤتمر الخريجين فى الثالث من أبريل سنة ١٩٤٢ بمذكرة إلى الإدارة المدنية بالسودان، كان أول مطلب فيها يمس صميم موضوع مستقبل السودان، إذ نص على أن تقوم الحكومتان المصرية والإنجليزية فى أول فرصة ممكنة بإصدار إعلان مشترك يمنح السودان داخل حدوده الجغرافية حق تقرير المصير بعد نهاية الحرب مباشرة.

ولكن الإدارة المدنية فى السودان أجابت على هذه المذكرة بما يخيب الآمال.. فالحكومة لم تكن مستعدة لمناقشة إعادة النظر فى نظام الحكم الثنائى مع أى تكتل من الأفراد.. ومن ثم أبلغت الحكومة المؤتمر أنها دائبة على دراسة خطط وتنفيذها لتربط السودانيين بمصالحهم الخاصة، ولتحقق الرفاهية العامة، وتطور البلاد وشعبها.

وبالطبع كان هذا الإعلان الملتوى لايحمل إلا أوهاما وسرابا، مما جعل المؤتمر يعيد التراسل مع الحكومة، ولكن دون جدوى.. على أنه فى تلك المرحلة انقسمت الحركة الوطنية السودانية إلى ما أطلق عليهم «المعتدلون» برئاسة السيد إبراهيم أحمد الذى كان يثق فى دعوة الحكومة، وبين ما أطلق عليهم «المتشددون» بزعامة إسماعيل الأزهرى الذى كان يرى أن خداع الحكومة موجه إلى السوادنيين المتعلمين بخاصة.

ومن هذا المنطلق أخذ نفوذ الأزهرى ينمو، حتى ظهر على المسرح السياسى كشخصية سياسية قيادية فى الأربعينيات، وقام بتشكيل حزب بزعامته أطلق عليه «حزب الأشقة» هدفه الاتحاد مع مصر.

وقد عمل هذا الحزب متحالفا مع طريقة الختمية بزعامة السيد على الميرغنى، بينما ظهرت مجموعة أخرى من تجمع الخريجين تحت رعاية السيد عبدالرحمن المهدى فانشأت حزب الأمة وأصبح السيد صديق المهدى ابن السيد عبدالرحمن رئيسا لهذا الحزب.. وكان هدف هذا الحزب الاستقلال التام للسودان.

ولقد انضم ما أطلق عليهم بالمعتدلين إلى الطريقة المهدية، بغرض الاستفادة من المكانة الدينية لدى كثير من السوادنيين، ذلك أنه فى مذهب المهدية يحدد المجتمع الإسلامى بأولئك الذين يؤمنون برسالة المهدى، أما باقى المسلمين الذين لا يؤمنون برسالته فيعدون هراطقة كفرة.. واستمر النزاع بين الأطراف المتصارعة، حتى تقدم بعض الأعضاء المستقلين لمؤتمر الخريجين بمشروع قبله الطرفان المتنازعان، وينص على إقامة حكومة ديموقراطية حرة متحدة مع مصر ومتحالفة مع بريطانيا.

وفى مارس من عام ١٩٤٦ توجه وفد يمثل جميع الأحزاب السودانية إلى القاهرة، ولكن المحادثات مع المصريين أخفقت، إذ لم يقبل المصريون سوى برنامج حزب الأشقة الذى كان ينادى باتحاد السودان مع مصر تحت التاج المصرى، ومن ثم غضب ممثلو برنامج الاستقلال، وعادوا إلى الخرطوم، وقد انقسم الوطنيون السودانيون بصورة مريرة أشارت إلى صراع عنيف مقبل.

وجاء عام ١٩٤٨ ليشهد صراعا سياسيا عنيفا فى السودان، وذلك حينما رأت الحكومة السودانية إقامة جمعية تشريعية ومجلس تنفيذى كوسيلة لربط السودانيين بالإدارة البريطانية فى الخرطوم، إذ رفضت الحكومة المصرية أن تعترف بهذا التعديل فى الدستور السودانى، فقامت الحكومة البريطانية من جانب واحد، بإعلانها إجراء انتخابات للجمعية التشريعية.. واستغل حزب الأشقة هذا الموقف، فقام بمقاطعة الانتخابات التى أجريت فى شهر نوفمبر، وتسيير مظاهرات تندد بالجمعية التشريعية على أنها عميلة لبريطانيا.. وفى إحدى المظاهرات التى قامت فى أم درمان أعتقل الأزهرى، وأمضى مدة فى السجن.

ومع أن حزب الأمة فاز فى الانتخابات، واستطاع أن يسيطر على الجمعية التشريعية فى ظل ظروف من الفوضى والاضطراب، فقد انخفضت شعبيته نتيجة علاقاته مع الإدارة المدنية البريطانية.. ومن ناحية أخرى أدت الظروف السياسية غير السليمة التى كانت سائدة فى مصر، إلى رغبة كثير من السودانيين فى الابتعاد عن الارتباط الوثيق بمصر..

وتشكلت ما أطلق عليها الجبهة الوطنية، التى كانت لاتهدف إلى أكثر من وضع «الحكم الثنائى» فى ظل التاج المصرى.. وقد ساند هذه المجموعة السيد على الميرغنى.

وبدا الأزهرى لبعض الوقت وكأنه فى طريق الخسوف إذ حدث انقسام عام ١٩٥١ بين الأزهرى مؤسس الحزب، وبين زعيم منافس له هو السيد محمد نور الدين.. واستمرت الحياة السياسية السودانية تعانى صراعات ونزاعات حزبية، حتى قامت ثورة ٢٣ يوليو، وظهر محمد نجيب الذى يرتبط بالسودان بصلات رحم، فجذب إليه كثيرا من السودانيين.. واندمج حزب الأشقة والجبهة الوطنية فى الحزب الوطنى الاتحادى بزعامة الأزهرى، كما ظهر تنظيم جديد هو الحزب الجمهورى الاشتراكى، الذى أعلن بيانه فى ديسمبر سنة ١٩٥٢، معارضا الاتحاد مع مصر، أو قيام ملكية مهدية.. ولكن نفوذ هذا الحزب كان لاقيمة له فى مجرى الأحداث الدائرة.

اتفاقية تقرير المصير ونتائجها

كان النظام الثورى فى مصر موافقا على مبدأ تقرير المصير فى السودان، ولقد حاولت الثورة المصرية الاتصال بجناحى الحركة الوطنية السودانية، كذلك دارت مفاوضات إنجليزية مصرية، انتهت بتوقيع اتفاقية فى الثانى عشر من فبراير سنة ١٩٥٣.. وقد نصت الاتفاقية على تحديد فترة انتقال لاتزيد على ثلاث سنوات، وخلال هذه الفترة تصفى الإدارة الثنائية، وفى نهايتها يتم تقرير المصير.

وكانت المؤسسات التى ستقوم فى فترة الانتقال قائمة أساسا على دستور الحكم الذاتى لعام ١٩٥٢، ولكن بإضافة تغييرات جوهرية معينة.. ذلك أن سلطة الحاكم العام سوف تمارسها لجنة خماسية تتكون من عضوين سودانيين وعضو من كل من مصر وبريطانيا والباكستان.. ولقد أنتفت مسئولية الحاكم العام إزاء الجنوب، ولكن حل محلها فى الاتفاقية عبارة باهتة تتحدث عن مسئوليته: «كى يضمن معاملة متساوية وعادلة لكل سكان السودان» ،بينما أكدت الاتفاقية على مبدأ جوهرى: «المحافظة على وحدة السودان كأرض واحدة».

كما نصت الاتفاقية على أن تجرى انتخابات البرلمان تحت إشراف لجنة دولية تتكون

من ثلاثة من السودانيين، وواحد من كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ومصر، ويرأس اللجنة هندى. ولقد تم إجراء الانتخابات خلال شهرى نوفمبر وديسمبر سنة ١٩٥٣.. ويبدو أن حكومة الإدارة استهانت بقوة الأزهرى وبشعبيته، ولم تقدر قيمة الحزب الوطنى الاتحادى، بينما تغالت فى تقدير فرص نجاح حزب الأمة، وما أطلق عليهم «الجمهوريون الاشتراكيون» الذين اعتمدوا فى الانتخابات على أسماء قبلية شهيرة أو على الأعيان المحليين.

وتمت الانتخابات، وفاز الحزب الوطنى الاتحادى بواحد وخمسين مقعدا من سبعة وتسعين فى مجلس النواب، وانقسمت المعارضة، فحصل حزب الأمة على اثنين وعشرين مقعداً، وحصل الجمهوريون الاشتراكيون على ثلاثة مقاعد فقط.

أما فى مجلس الشيوخ، فقد حصل الحزب الوطنى الاتحادى على اثنين وعشرين مقعداً من الثلاثين مقعداً المنتخبين، بينما حصل حزب الأمة على ثلاثة مقاعد، ولم يحصل الجمهوريون الاشتراكيون على مقعد واحد، وقد دخل واحد من الحزب الأخير المجلس بالتعيين.

وخلال إجراء الانتخابات، أعلنت مصر مرات متتالية أن الإداريين البريطانيين يؤثرون على أصوات الناخبين، ولكن نتيجة الانتخابات جاءت تفند هذا الزعم بانتصار الحزب الوطنى الاتحادى الذى كان يرفع شعار الوحدة مع مصر.. وأدى فوز الحزب الوطنى الاتحادى إلى خلق جو من التوتر والحساسية داخل السودان.. وكان على البرلمان السودانى الجديد أن يقوم باختيار رئيس الوزراء، ففى السادس من يناير عام ١٩٥٤، قام المجلس باختيار إسماعيل الأزهرى، وبعد ثلاثة أيام، قام الأزهرى بتأليف مجلس من الوزراء، جميع أعضائه ينتمون إلى الحزب الوطنى الاتحادى.

وهكذا انسلخ حزب الأمة عن السلطة، ومع ذلك استمر هذا الحزب يتمتع بقوة تنظيمه وبعلاقاته بالطريقة المهدية.

وبالطبع كانت الإدارة البريطانية لاتنظر بعين الارتياح إلى الحزب الذى جاء إلى الحكم، وبخاصة أن الحزب أظهر فى لحظات انتصاره بعض مظاهر المرارة إزاء الحكام البريطانيين.

ومهما كان الأمر، فبقيام حكومة الأزهرى، بدأت مرحلة الانتقال التى سوف يصفى خلالها إدارة الحكم الثنائى.. وكانت المعاهدة البريطانية المصرية قد نصت على تشكيل

لجنة سودنة تتكون من ثلاثة أعضاء سودانيين يختارهم الحاكم العام من قائمة يقدمها رئيس الوزراء بالاشتراك مع عضو مصرى وآخر بريطانى.. وكانت مهمة هذه اللجنة كما نصت الاتفاقية: أن تهيئ الجو الحر والمحايد المطلوب لتقرير المصير، ولقد حددت وظائف هذه اللجنة فى ملحق خاص، بتوضيح أكثر: «إن مهام لجنة السودنة استكمال سودنة الإدارة والبوليس وقوة الدفاع السودانى وأية مناصب حكومية أخرى قد تؤثر على حرية السودانيين وقت تقرير المصير.. وسوف تعيد هذه اللجنة النظر فى مختلف المناصب الحكومية بهدف أن تلغى أو تحد من أى مناصب غير ضرورية يشغلها المصريون أو البريطانيون الرسميون».

ولما كانت أغلبية لجنة السودنة من السودانيين الذين يعينهم الحزب الاتحادى الوطنى، فقد تمكنت هذه اللجنة من ممارسة مهامها بكفاءة.. ففى خلال عام ١٩٥٤، تم انهاء خدمة جميع البريطانيين الرسميين الذين يشغلون مناصب فى الإدارة، كذلك عدد من الضباط المشرفين على الجيش والشرطة.. أما فى المصالح الفنية مثل التعليم والزراعة والطب وغيرها، فكانت عملية استبدال الإنجليز بالسودانيين تسير بسرعة ملموسة.. وكان عام ١٩٥٥ بمثابة عام «الخروج» للرسميين البريطانيين من المصالح الفنية، ومع ذلك استمر أفراد من البريطانيين يعملون فى خدمة الحكومة السودانية، وبخاصة فى مجال التعليم، وكانت العلاقات الودية تربط بينهم وبين السودانيين.

على أن العلاقات، بين الحزب الوطنى الاتحادى والمعارضة أخذت تسوء إلى أن وصلت إلى ذروتها فى شهر مارس سنة ١٩٥٤.. ففى بداية هذا الشهر، كان قد تقرر افتتاح الدورة الثانية للبرلمان السودانى، الذى سوف يحضره ممثلون عن بريطانيا ومصر.

ولكن القوى المعارضة لمبدأ الوحدة مع مصر، قامت بتنظيم مظاهرات ضخمة ضد الوفد المصرى الذى وصل مطار الخرطوم ليشترك فى حفل الافتتاح.. كان الوفد المصرى برئاسة محمد نجيب ويرافقه صلاح سالم عضو مجلس الثورة.. وما أن فتح باب الطائرة، حتى كانت الحشود المعادية تعرب عن غضبها، ويبدو على وجوهها نذر الشر.. ومن ثم قامت الحكومة السودانية بنقل الوفد المصرى فى هدوء دون أن يمر وسط المظاهرات فى طريق غير متوقع إلى القصر.

كان المهديون قد أحضروا مئات القبائل المهدية لهذه المناسبة، فانطلقت إلى وسط المدينة فى مظاهرات صاخبة، حيث وقع صدام بينها وبين الشرطة السودانية، وقتل عدد من الأفراد بينهم ضابط سودانى وآخر إنجليزى.. وتأجل افتتاح البرلمان إلى يوم ١٠ من مارس، وأعلن الحاكم العام الطوارىء، وعاد الزوار الكبار إلى أوطانهم فوراً.

كانت مذبحة أول مارس صدمة للرأى العام السودانى، وأصيب حزب الأمة فى هيبته، حينما حكم على عضو بارز منه بالإعدام، ثم خفف إلى السجن أربعة عشر عاما لتنظيمه أعمال الشغب.

ولكن من ناحية أخرى ظهر لحكومة حزب الاتحاد الوطنى أن أى سياسة للاتحاد مع مصر، سوف تكبد السودان تكاليف باهظة، وربما قد تؤدى إلى حرب أهلية.

وقل الحماس للاتحاد مع مصر لدى الأزهرى وجناحه لاعتبارات أخرى، إذ استطاع الأزهرى بمساعدة مصر أن يزيل سيطرة الإنجليز عن السودان، وبعد أن أمسك بزمام السلطة أخذ يقل ميله للاتحاد مع مصر الذى تصوره حينئذ على أنه سيكون خضوعا لمصر.. فضلاً عن أن موجة سادت أنحاء السودان تشير بأن مصر تقوم برشوة السياسيين السودانيين، ووصل هذا الأمر إلى رجل الشارع، فكان أى حديث عن الوحدة مع مصر معناه أن هناك شبهة برشوة لبيع استقلال السودان للمصريين الذين يحاولون شراء ذمم السودانيين.

وفضلاً عن ذلك، فإن التطورات فى مصر وقتئذ جعلت السودانيين يفقدون الثقة فى مصر، فمحمد نجيب وهو على رأس الثورة المصرية كان يتمتع بشعبية ضخمة لدى السودانيين لرابطة الدم التى تربطهم به، فهو من أم سودانية وكان السودانيون ينظرون إليه كبطل قاد ثورة مصر.. وكانت رابطة الدم ترضى غرور الوطنية السودانية بأن قائد ثورة مصر نصفه سودانى.

فى ذاك الوقت كان الصراع بين محمد نجيب ومجلس الثورة فى مصر فى الأيام الأولى من شهر مارس، قد جعل السودانيين يراقبون ما يجرى فى مصر بعين من القلق وعدم الارتياح، فلما تم إبعاد محمد نجيب عن الحكم نهائياً فى الرابع عشر من نوفمبر سنة ١٩٥٤، نظر كثير من السودانيين إلى هذه المسألة على أنها مسألة كرامة وتحد.

لقد أصبحت الثورة المصرية فى أعين السودانيين ليست عملا بطوليا وطنياً، بل مجرد دكتاتورية عسكرية، لا يمكن مقارنتها بالديموقراطية البرلمانية السائدة فى السودان.

وأبدى الشيوعيون السودانيون سخطهم لقيام الثورة المصرية بسجن طالب سودانى شيوعى فى مصر.. كما أدى إعدام بعض أقطاب الإخوان إلى استنكار كثير من السودانيين لما اتبعته الثورة مع الإخوان المسلمين من محاكمات وأحكام بالإعدام والسجن.

وبدأ إسماعيل الأزهرى يتجة اتجاها جديدا، فـأخذ يميل نحو فكرة استقلال السودان الكامل.. والواقع أن موقفه كان معقداً نتيجة أن الحزب الوطنى الاتحادى، كان حزبا مركبا يحتوى على وجهات نظر متباينة.

ففى ديسـمبر سنة ١٩٥٤، قام الأزهرى بطـرد ثلاثة وزراء ينتمون إلـى الجناح الذى كان ينادى بالاستقلال.. ولكن خلال الشهور التالية كان العداء يزداد نحو مصر، فقطعت المفـاوضات مع مـصر حـول مياه الـنيل فـى أبريل سـنة ١٩٥٥. وبـصورة سافـرة، نادى الأزهرى بضرورة استقلال الـسودان، وحينما قام وزيران سودانيان يحبذان فكرة الوحدة مع مصر، بادر بطردهما فى شهر يونيـو سنة ١٩٥٥... كان أحد الوزيرين السيد محمد نور الدين الذى كان قد انفصل عن حزب الأشقة منذ عام ١٩٥١.

وقام السيد نور الدين والمعارضة باتهام رئيس الحـكومة بالدكتاتورية ولكن صيحاتهم ذهبت مع أدراج الرياح.

على أنه فى الوقت ذاته، كانت هناك عاصـفة على وشك أن تجتاح السودان الجنوبى.. ذلك أن الإجراءات الانتخـابية التى جاءت بالحزب الـوطنى الاتحادى إلى السلطـة لم تلق ارتياح الجنوب، إذ كانت تتعارض مع طابع الشعـب وكيانه هناك، ففى الجنوب يعيش فى معظم المناطق قبائل غير متعلمة لا اهتمام لها بأمور السياسية التى تجرى فى الشمال.

ومن ناحية أخـرى كان الحاكم ومأمورو المديريـات الإنجليز قد رحلوا، وحل مـحلهم مسئـولون من الشـمال.. وكان هؤلاء فـى موقف لا يحـسدون عليـه، فضلاً عن كـونهم يتحملـون مسئولية جديدة لا درايـة لهم بها، فقد أصبحـوا يعملون وسط قبائـل تختلف لغاتهـا وعاداتها ومظهـرها الدينى عن الـشمال.. ويرجع ذلك إلـى عهد الحكم الثنائى، حيـث كان التحـرك من الجنوب إلـى الشمال وبـالعكـس غير مسـموح به إلا فى أضـيق الحدود.

وقد أدت هذه السياسة مـع الزمن إلى سوء تفاهم بين الشمـال والجنوب.. وزاد الطين بله أن الجنوبيـين فقدوا حكامهم الإنجليز الـذين تعودوا عليهـم، وأصبحوا لا يـقتنعون بمن حل مكانهم من الشمال.

وحاول البعض من زعماء الجنوب أن يتعاون مع القاهرة، ففى الثانى من أغسطس سنة ١٩٥٥، أعلن ثمانية منهم من القاهرة أنهم يـعملون لاستقلال الجنوب، على أن يربطهم

بالشمال اتحاد عام.. وكان هذا أكبر خطأ وقعت فيه مصر، فقد بدا للشمال أن المصريين يريدون إشعال حرب أهلية فى السودان، حتى لو كان على حساب إخوانهم العرب فى الشمال، الذين يرتبطون مع المصريين برابطة اللغة والدين والرحم.

ولكن بعد مرور أقل من أسبوعين، حدثت أحداث مفاجئة قلبت الموازين، ذلك أن تمرداً نشب فى الفيلق الاستوائى من قوة دفاع السودان.. كانت دوافع التمرد تكمن فى شقين: الشق الأول شعور معاد للشمال، والشق الثانى خوف من التحول الوشيك إلى الشمال المجهول.

ومن ثم انتشرت أعمال الشغب فى أنحاء البلاد، وفقد كثير من الشماليين حياتهم، كما فرت أعداد كبيرة من الجنوبيين خلال الحدود.

ومع أن التمرد استسلم بلا شروط فى السابع والعشرين من أغسطس، فإن إعادة النظام والقانون فى الجنوب تمت تدريجياً.. وكان للتمرد وما أعقبه من مأساة أثر على تفكير الحكومة فى الشمال، إذ اتضح لها مدى المسئولية الجسيمة فى تحمل تبعة إدارة الجنوب.. كما كان لهذا التمرد تأثير أيضاً على مسلك حكومة الثورة فى مصر إزاء مسألة السودان.

وبينما كانت تجرى هذه الحوادث فى الجنوب، كانت كل من القاهرة ولندن والخرطوم مشغولة فى تنفيذ المراحل الأخيرة المؤدية إلى تقرير مصير السودان.. وكانت الاتفاقية المصرية ـ البريطانية لسنة ١٩٥٣ قد وضحت الإجراءات بدقة.

ففى أى وقت خلال فترة الانتقال المحددة بثلاث سنوات، يمكن للبرلمان السودانى أن يصدر قراراً يوضح رغبة السودانيين فى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ تقرير المصير.. وعلى الحاكم العام أن يعلن الدولتين الشريكتين فى الحكم فى السودان بهذا الأمر وعلى البرلمان بعد ذلك أن يصدر قانوناً لانتخاب مجلس تأسيسى.

ولضمان حرية انتخابات هذا المجلس، كان على لجنة دولية الإشراف على الانتخابات، وفى الوقت ذاته تقوم بريطانيا ومصر بسحب قواتهما العسكرية من السودان.. وحينما يجتمع المجلس التأسيسى، عليه أن يقرر مستقبل السودان سواء يختار الارتباط مع مصر فى أى شكل، أو يختار الاستقلال الكامل.

وبحلول شهر يونيو عام ١٩٥٥، كان واضحاً أن فترة الانتقال كانت تصل إلى

نهايتها، ومن ثم اجتمع ممثلون عن مصر وانجلترا فى القاهرة، لمناقشة تشكيل اللجنة الدولية التى ستشرف على الانتخابات.

فى ذاك الوقت كان نجيب قد تم إبعاده عن الحكم، ومن ثم عاد التوتر بين مصر والسودان، وقامت مصر بتقديم اقتراح بأن يترك للبرلمان السودانى اختيار اللجنة الدولية.. وقد وافقت انجلترا على ذلك، فقام البرلمان فى ٢٢ من أغسطس باختيار اللجنة التى تتكون من ممثلى سبع دول محايدة.

وكان البرلمان السودانى قد أصدر قراراً فى ١٦ من أغسطس بإجلاء القوات المصرية والبريطانية عن أرض السودان، وعبرّ رئيس الحكومة السودانى عن أمله فى أن تجرى الانتخابات فى شهر ديسمبر.

ولكن سرعان ما فقد السودانيون اهتمامهم بالإجراءات التى جاءت فى الاتفاقية.. ففى الثالث عشر من أغسطس، قام السيد على الميرغنى باقتراح عمل استفتاء عام يقرر مستقبل البلاد، ووافق السيد عبد الرحمن المهدى على هذا الاقتراح من ناحية المبدأ، ولكنه عبر عن رغبة السودانيين الأكيدة فى الحصول على الاستقلال التام.

وفى التاسع والعشرين من أغسطس أصدر البرلمان السودانى قراراً يطلب من دولتى الحكم الثنائى السماح بعمل استفتاء عام.. وقد وافقت مصر فى الثلاثين من أكتوبر، وتلى ذلك موافقة بريطانيا فى السابع من نوفمبر.. وفى اليوم التالى طلبت الحكومة السودانية من دولتى الحكم الثنائى عمل استفتاء وانتخابات لجمعية تأسيسية.. وقد تمت الموافقة على ذلك فى الثالث من ديسمبر، بشرط أن تشرف اللجنة الدولية على إجراء هذه العملية.

وأخذت الأمور تسير نحو تحقيق المصير فى يسر، ولم يعد فى سلطة الحكومتين البريطانية والمصرية أكثر من التصديق على قرارات البرلمان والحكومة السودانية.

وتم انسحاب القوات المصرية والبريطانية فى منتصف شهر نوفمبر، أعقبته مغادرة الحاكم العام للسودان.

وفى التاسع عشر من ديسمبر أصدر البرلمان السودانى قراراً يعلن استقلال السودان، وطلب من بريطانيا ومصر الاعتراف بهذا الاستقلال، وانتقلت السلطات الدستورية للحاكم العام إلى لجنة عليا تتكون من خمسة من السودانيين واحد منهم من الجنوب.

وأسدل الستار على عهد الحكم الثنائى فى أول يناير سنة ١٩٥٦، حينما أنزل علم مصر، وعلم بريطانيا الوطنى لآخر مرة بحضور رئيس الحكومة السودانى، وارتفع علم جمهورية السودان يرفرف فوق الخرطوم، عاصمة جمهورية السودان المستقلة.

صلاح سالم قربان السودان

على أنه لايمكننى أن أمر على مسألة السودان، دون أن أتحدث عن صلاح سالم الذى لعب دورا كبيراً فى مسألة تقرير المصير، والذى بذل جهداً مضنيا على مدى ثلاث سنوات فى العمل على وحدة وادى النيل.. هذا الشعار الذى كان مرفوعاً فى مصر، والذى كانت تهدف إليه حكومة الثورة، مثلما سعت إليه الحكومات المصرية السالفة.

كان صلاح سالم عضو مجلس الثورة ووزير الإرشاد القومى ومسئولاً عن شئون السودان.. وكانت سياسة الثورة منذ أبرمت الاتفاقية المصرية البريطانية عام ١٩٥٣ تتلخص فى وحدة مصر والسودان.. وكانت الظروف حينئذ مواتية تبشر بأمل كبير فى تحقيق هذا الهدف.

ولكن القوى السياسية المتصارعة داخل السودان، ورغبة إنجلترا فى انفصال السودان عن مصر، والأخطاء التى وقعت فيها مصر وبخاصة عدم المحافظة على الوحدة الوطنية داخل السودان، وصرف الأموال الطائلة لبعض القوى السياسية والتى اعتبرها كثير من السودانيين بمثابة رشوة مقنعة لشراء الذمم، ناهيك عن موقف الجنوب الذى انتهى بتلك المجزرة الدامية.. كل ذلك وغيره مما تحدثت عنه من قبل، قد أوصل المسألة السودانية فى صيف عام ١٩٥٥ إلى طريق مسدود، وأصبحت مسألة الوحدة لاجدوى منها، إذ ازداد النفور نحو الوحدة مع مصر، حتى من أولئك الذين حملوا شعار الوحدة طوال السنين السابقة مثل الحزب الوطنى الاتحادى برئاسة إسماعيل الأزهرى.

وبعد مذبحة الجنوب ـ التى تحدثت عنها سلفا ـ أصبح الموقف خطيرا فى الشمال، وتوقع عبد الناصر أن تقوم حرب شبه أهلية تنتقم من المصريين المقيمين بالسودان.

فى ذاك الوقت طلب صلاح سالم من عبد الناصر أن يعقد مجلس الثورة المصرى ليضعه فى الصورة التى وصلت إليها الأحوال فى السودان، وليوضح للمجلس أن

الإخفاق الذى حدث فى السودان إنما وقع نتيجة مؤامرة حيكت للتخلص منه، وشارك فيها على حد قوله بعض أعضاء مجلس الثورة، وبعض الأفراد المسئولين فى أجهزة الدولة.

وتقرر عقد اجتماع مجلس الثورة برئاسة عبد الناصر يوم الخامس والعشرين من أغسطس للنظر فى هذه المسألة الحيوية.. وكان صلاح سالم قد أبدى لعبد الناصر قبل الاجتماع رغبته فى التنحى عن مسألة السودان، بحجة أنه أصبح ورقة لعب محروقة، بشرط أن تتغير سياسة مصر إزاء السودان، فيبادر عبد الناصر بإعلان استقلال السودان الذى أصبح أمرا واقعا سواء رضيت القاهرة أم أبت.

كان صلاح سالم بطبيعته المعروفة متحمسا لأفكاره، سريع التأثر والغضب.. ومع المجهود المضنى الذى بذله فى السودان لتحقيق الوحدة، أحس صلاح سالم فى المرحلة الأخيرة من تطور المسألة السودانية أن عبد الناصر يريد أن يحمله وحده تبعة الإخفاق فى سياسة السودان، ومسئولية الأحداث الأخيرة التى جعلت الانفصال أمراً واقعاً لامحال.

وفى الاجتماع سالف الذكر وجه صلاح سالم الاتهام بأن هناك من تآمر عليه للتخلص منه، باتباع سياسة معارضة لما كان متفقا عليه إزاء السودان، وبسكوت عبد الناصر على مسلك المتآمرين عليه مع علمه به.

كان الاتهام ينحصر فى أن عبد الناصر قرر أن يذبح صلاح سالم قربانا على مذبح المسألة السودانية، مستخدما فى ذلك بعض أعضاء مجلس الثورة وقد حددهم صلاح سالم وهم زكريا محيى الدين وعبد الحكيم عامر وأنور السادات، وموحيا من وراء ظهره لبعض الأفراد لعرقلة جهود صلاح سالم، وقد اتهم صلاح سالم أيضاً عبد القادر حاتم الذى كان يعمل مدير الاستعلامات .. كما وجه صلاح سالم الاتهام إلى على صبرى مدير مكتب جمال عبد الناصر، وحسين ذو الفقار صبرى شقيق على صبرى وعضو لجنة الحاكم العام فى السودان، وعبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان.

ورأى صلاح سالم أن أسلم وسيلة لإنقاذ موقف السودان المتردى أن يقدم استقالته من جميع وظائف الدولة التى يشغلها، أى بمعنى آخر، يتنحى عن العمل السياسى.. ولكن عبدالناصر فى مقابلة مع صلاح سالم حاول أن يقنعه كعادته كى يستمر عضوا فى مجلس الثورة حفاظاً على تماسك المجلس أمام الشعب.. ولكن صلاح سالم أحس أنه سيكون مجرد رقم بين أعضاء مجلس الثورة، الذى اعتاد صلاح أن يتهكم على أغلب أعضائه

بسخرية، وكان لايخفى ذلك، فكثيرا ما كان يسخر من بعضهم فى وجوههم وأمام زملائهم من الضباط الاحرار.

هذا فضلاً عن إحساس صلاح سالم بأن عبدالناصر نجح فى استقطاب معظم مجلس الثورة لجانبه استعداداً للانفراد بالسلطة. وربما كانت إحساسات صلاح سالم فى هذه الناحية سليمة إلى حد ما. إذ كان يدور فى ذهن عبد الناصر تصفية أعضاء مجلس الثورة واحدا بعد الآخر.. ولقد بدأ بيوسف صديق متهما إياه بالشيوعية، ثم خالد محيى الدين فى أزمة مارس، ثم جاء دور صلاح سالم ليحرقه فى مسألة السودان.. وسيجىء الدور على الباقين فى ظروف أخرى. ولكن اتهامه بالتآمر ضده كان مبالغاً فيه.

كانت سياسة مجلس الثورة المصرى فى السودان قد أخفقت نتيجة العوامل التى أفضت فى شرحها سلفا.. وبالطبع كان هذا الإخفاق سينسب إلى جمال عبد الناصر، الذى أصبح حينئذ رئيساً للثورة بعد الإطاحة بنجيب، وكان لايمكن لعبد الناصر أن يظهر وقد أضاع السودان، فالرأى العام فى مصر كان متحمسا للوحدة مع السودان، وكان أغلب الشعب متشبعا بفكرة قيامها نتيجة سياسة الإعلام الخاطئة التى كانت قائمة حينئذ.

كانت شخصية عبد الناصر قديرة على التأثير على أغلب أعضاء مجلس الثورة، وحينما كان يريد أن يتخذ قراراً، كان يتفق مع بعض أعضاء المجلس قبل اجتماعهم على اتجاهاته إزاء المسألة التى سوف تبحث.

كان عبد الناصر قد قرر أن يتخلص بين نفسه من صلاح سالم، ولقد سمعته يقول لعبد الحكيم عامر فى آونة الأزمة: «صلاح سالم أصبح حالة ميئوس منها لاعلاج لها» وكان عبد الحكيم عامر يحاول أن يهدئ من غضب عبد الناصر، ويذكر له أن صلاح بذل جهدا جباراً فى السودان، وأن إقصاءه سيسبب مشاكل جمة سواء بالنسبة لمسألة السودان، أو بين ضباط الجيش.

كان قرار عبد الناصر للتخلص من صلاح سالم مبنيا على عدة عوامل أهمها: عدم انسجام صلاح سالم مع أغلب أعضاء مجلس الثورة، ومعارضته الدائمة لعبد الناصر ومهاجمته له بأنه يريد الاستئثار بالسلطة عن طريق استقطاب أعضاء المجلس، وأخيرا انفراد صلاح سالم ـ على حد قول عبد الناصر ـ بالعمل فى السودان مما أدّى إلى الموقف المتدهور.

وأخذ عبد النـاصر يهاجم صلاح سالم فى الخفـاء، فيندد بمسلكه الشخـصى، ويتندر أمام بعـض الضباط الأحرار بـقصة صلاح سـالم الغراميـة مع الأميرة فائـزة شقيقـة الملك فاروق.

وبعد مناورات بين جمال عبد الناصر وصلاح سالم، تم الاتفاق على أن يقدم صلاح سالم استقالـته لمجلس قيادة الثورة من جميع مـناصبه التنفيذية، للإيحـاء للرأى العام بأن هناك تغييرا فى سياسة مصر إزاء السودان، على أن يستمر صلاح سالم عضوا فى مجلس الثورة حفاظاً على تماسك المجلس.

واشترط صلاح سالم لقبول استقالته شروطا ثلاثة:

أولاً: أن يعلن مجـلس الثورة الموافقة علـى استقلال السودان بعد تـطورات أغسطس، التى جعلت فكرة الوحدة مع السودان خيالا أكثر منها واقع.

ثانياً: أن يتوجه عبـد الناصر إلى الخرطوم فوراً ليعلن فى البـرلمان السودانى الذى كان منعقداً حينئذ استقلال السودان، وبهذا يرد على الدعايات المغرضة التى سادت فى السودان تندد بمصر وتتهمها بأنها تريد استعمار السودان والسيطرة عليه.

ثالثاً: مساءلة جميع المصريين الذين عمـلوا على عرقلة جهود الوحدة، والذين اتهمهم صلاح سالم صراحة بأنهم يعملون لمصلحة بريطانيا والإمبريالية الأمريكية.

والواقع أن مجلس الثورة لم يكن ـ كفريق ـ مـتابعا للأحداث والتطورات التى كانت تجرى فى السودان، ولـم تكن المسائل تدرس حينـئذ على أساس تقديرات تقـدمها أجهزة المعـلومات والـتخطـيط.. كمـا كانت السـياسة المـصرية إزاء الـسودان، سيـاسة ارتجالـية اجتهادية، ولـذلك حينما تأزمت الأمور وقـرر عبد الناصر عقد مؤتمـر ٢٥ من أغسطس، كان الهدف منه أن يقوم صلاح سالم بوضع أعضـاء مجلس الثورة فى الصورة القائمة التى كانت تسود السودان حينئذ.

وفاجأ صلاح سـالم مجلس الثورة بـاستقالته، وكان أسـلوب عبد الناصر فـى معالجة أمور أعضاء المجلس، بعد أن يـجمع مجلس الثورة برمته، ويعرض علـيه المشكلة بعد أن يكون قد اختمر فى عـقله القرار الذى يريده، وبعد أن يكون قد ناقـشه مع بعض أعضاء المجلس الذى يضمن أصواتهم ـ كما بينت فى مكان آخر.

وعرض صلاح سالم الموقف المتأزم فى السودان، وتحمل مسئوليته بشجاعة واعتبر نفسه مسئولاً عما حدث فى السودان، وبخاصة مذبحة الجنوب التى جاء ذكرها من قبل. لقد قرر عبد الناصر أن يضحى بصلاح سالم، فهو من وجهة نظره قد استنفد أغراضه، وهو مبدأ كان يعمل به عبد الناصر ولايخفيه، ويعرفه كثير من الضباط الأحرار سواء بالنسبة للأشخاص أو المؤسسات.

لقد أصبح صلاح سالم ورقة محروقة، لايستطيع عبد الناصر أن يلعب بها على منضدة لعبة السياسة.

وكان من رأى صلاح سالم بعد تطور أحداث أغسطس سنة ١٩٥٥، أن تبادر مصر بإعلان استقلال السودان، وأن يقوم بذلك عبد الناصر شخصياً، حتى يبدو أنه بطل استقلال السودان.

كان صلاح سالم مخلصاً فى هذه النصيحة، وقد اقتنع عبد الناصر فى بادئ الأمر بهذا الرأى، ولكنه تراجع عنه فوراً، فقد بدا أمام عينيه أنه سيصبح فى التاريخ الزعيم الذى سلّم بانفصال السودان.

ومن ناحية أخرى تبادرت إلى ذهن عبد الناصر صورة ما.. كيف سيواجه الشعب المصرى بهذا القرار؟ وكيف يقنع المصريين بأن أمل وحدة وادى النيل الذى عاشوا فيه قد أخفق فى تحقيقه لأسباب خارجة عن إرادته وعن قدراته؟ لقد تبين له كيف سيستغل خصومه هذا الموقف ضده.. ومن ثم عدل عبد الناصر عن اقتراح صلاح سالم بإعلان عبد الناصر استقلال السودان، وكان عبد الحكيم عامر قد اقترح عليه أن يؤجل هذا الإعلان حتى يمهد الرأى العام المصرى لهذا القرار، بشرح تطور الظروف السائدة فى السودان.

كانت الصحافة المصرية وأجهزة الإعلام ـ كعادتها ـ تبالغ فى حقائق الأشياء، وتعطى صورة غير حقيقية عن الأشياء، فكانت صورة أحداث السودان فى عقول المصريين تبشر بأمل الوحدة، نتيجة عملية غسيل المخ التى قامت بها الصحافة المصرية وأجهزة الإعلام، فى الوقت الذى كانت كراهية السودانيين للمصريين قد سادت فى الشمال السودانى، وأصبح كل سودانى يدعو إلى الوحدة مع مصر مشبوها، فهو إما عميلاً لمصر وإما مرتشيا من حكامها.

لم يكن أحد من رجال الثورة المصرية يجرؤ فى بداية الثورة على المجاهرة بالتصريح باستقلال السودان وانفصاله.. فقد عاش الشعب المصرى يتوق إلى يوم الوحدة مع السودان، وإن كانت هناك بعض الآراء داخل المجلس بدأت تحس بعد تطور الأمور فى السودان نحو الاستقلال، بأن من الخطورة فرض الاتحاد.

وأخفقت السياسة المصرية فى عهد الثورة فى تحقيق وحدة مصر مع السودان نتيجة الظروف التى شرحتها بالتفصيل، فكان لابد أن يكون هناك كبش فداء.. وكان كبش الفداء صلاح سالم.

وأحس صلاح سالم بأن ثمة مؤامرة تحاك من حوله، وظن أن عبد الناصر كان يعمل فى اتجاه استقلال السودان، بينما هو تاركه يعمل فى اتجاه آخر لاجدوى منه.

كما ظن صلاح سالم أن عبد الناصر يحرك من طرف خفى بعض أجهزة الدولة وأفرادها لتحقيق هدف القضاء عليه.

ومن ثم عملت عدة أجهزة متنافرة فى مصر فى المسألة السودانية، وبالطبع حينما يتشابك عمل مثل هذه الأجهزة فى مسألة سياسية دون تنسيق أو تخطيط، لابد أن يكتب لجهودها الإخفاق.. فالتنافس المدمر الذى ينشأ فى مثل هذه الأجواء، لامناص من أن يدمر ما يريده أصحاب القرار.

وكان صلاح سالم قد عبر فى مرات عديدة عن تحمله مسئولية السودان، وذكرأنه لايريد أن يتدخل أحد فى مسئولياته، وإلا لن يصبح مسئولاً عن عمل كبير سيتوقف عليه مصير العلاقة بين مصر والسودان.

وكم من مرات عديدة تذمر صلاح سالم لعبد الناصر من أن هناك من يعملون ضد المخطط الذى ينفذه، وهو مخطط الثورة المتفق عليه.. وحدة مصر والسودان.

كان صلاح سالم يتهم زكريا محيى الدين بأنه يحرك مندوبيه وعملاءه فى المخابرات العامة التى كان يرأسها حينئذ، للاتصال بالسياسيين فى السودان ليعرقلوا الخط الذى يتبناه صلاح سالم، كما كان يتهم عبد القادر حاتم المسئول عن ركن السودان حينئذ بأنه ينفذ سياسة زكريا محيى الدين، وأن عبد الناصر راضٍ عن هذا المسلك، لأنه لا يحاسب حاتم على مسلكه.. وكان صلاح سالم كثيرا ما يسب حاتم وينعته بالانتهازية، وبأنه عميل للإمبريالية الأمريكية، وأن زكريا محيى الدين يسانده ويزكيه عند عبد الناصر.

وزادت من ظنون صلاح سالم إزاء المؤامرة المحاكة ضده، أن تصادف أن قام أنور السادات بإيفاد الصحفى أحمد قاسم جودة ـ وكان من حزب الكتلة المنحل ـ إلى السودان، بناء على توصية من عبد الناصر ليتعرف على ما يجرى فى السودان، فقام قاسم جودة بالاتصال ببعض السياسيين فى السودان، وعاد ليشرح لمجلس الثورة سوء الموقف وتدهور الأحوال، مما لايوحى بأى أمل نحو الوحدة.

وثار صلاح سالم واتهم أنور السادات بأنه ضالع فى المؤامرة التى حاكها عبد الناصر ضده للتخلص منه، وأعلن أن هؤلاء جميعاً يعملون ما يحقق سياسة الإنجليز والاستعمار الأمريكى.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وجه صلاح سالم الاتهام إلى كل من حسين ذو الفقار صبرى عضو لجنة الحاكم العام بالسودان، وإلى عبد الفتاح حسن نائب وزير الدولة لشئون السودان، وحمدى عبيد من الضباط الأحرار ورئيس أركان حرب القوات العسكرية فى السودان.

وطالب صلاح سالم عبد الناصر بمساءلة أولئك الذين عملوا ضد سياسة الثورة، ليتضح هذا المخطط الذى أدى إلى إخفاق سياسة مصر فى السودان.

ولقد ثار عبد الناصر وغضب من اتهام صلاح سالم لعلى صبرى مدير مكتبه بأنه ينفذ سياسة أمريكا بالتعاون مع شقيقه حسين ذو الفقار صبرى.. وقد اعتبر عبد الناصر هذا الاتهام إهانة شخصية له، فعبد الناصر لم يكن يسمح لأحد بنقده أو مهاجمة أحد من الذين يعملون معه، بل كان لايغفر لأحد أن ينقد أى تصرف له.

والغريب أن عبد الناصر كان يعتبر على صبرى أنه ذو ميول أمريكية، وذلك قبل تعيينه مديرا لمكتبة، وكان عبد الناصر متردداً فى تعيينه، إلى أن أقنعه عبد الحكيم عامر، وكان على صبرى فى ذلك الوقت يعمل فى مكتب القائد العام للقوات المسلحة مسئولاً عن شئون الطيران.

ومع أن المسألة السودانية كانت قد وصلت فى السودان إلى طريق مسدود، وأصبح لا أمل فى قيام اتحاد بين مصر والسودان، بل أصبح أكرم لمصر أن تعلن استقلال السودان، بعد أن أصبحت كل القوى السياسية فى السودان ـ حتى الحزب الوطنى الاتحادى ـ تميل إلى الاستقلال، فقد اجتمع مجلس الثورة فى السادس والعشرين من شهر أغسطس سنة ١٩٥٥، وقرر عدم السماح باستقلال السودان.

لقد كانت فترة الانتقال التى حددت لتقرير المصير فى السودان قد وصلت إلى نهايتها فى شهر يونيو عام ١٩٥٥، وأصبح تشكيل اللجنة الدولية التى ستشرف على الانتخابات أمراً واقعاً.. زد على ذلك أن البرلمان السودانى كان قد قام باختيار هذه اللجنة الدولية فى الثانى والعشرين من شهر اغسطس من سبع دول. وكما ذكرت من قبل، كان البرلمان السودانى قد أصدر فى السادس عشر من أغسطس قراراً بإجلاء القوات المصرية والبريطانية عن أرض السودان.

ولما أحس عبد الناصر فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ بإخفاق قضية وحدة مصر والسودان، تراجع عن رغبته فى الإشراف على مسألة السودان.. إنه بطبيعته وتكوينه الزعامى لايسمح بأن يسند إليه أى إخفاق أبداً، مع أنه فى الواقع كان مسئولاً بصفته رئيساً لمجلس قيادة الثورة، المفروض أن يكون مسئولاً عن السياسة الخارجية.

واقترح عبد الناصر لحل الأزمة الناشبة أن يمنح صلاح سالم أجازة إجبارية، ويبعد عن مسألة السودان، كما تقرر إبعاد عبد الفتاح حسن، وتأجل تنفيذ هذا الأمر بالنسبة لحسين ذو الفقار لكونه عضوا فى لجنة الحاكم العام للسودان.

واستطاع عبد الناصر أن يقنع أغلب أعضاء مجلس الثورة على قبول استقالة صلاح سالم، منتهزا فرصة الخلاف القائم فى المجلس نتيجة اتهام صلاح سالم لبعض أعضائه بالتآمر عليه، واستمراره فى التهكم على أغلب أعضائه، فكانت فرصة مواتية لتأليب أعضاء مجلس الثورة عليه، إذ كانت نفوسهم مشحونة ضده، فقرر المجلس بالإجماع منح صلاح سالم أجازة، أى تنحيته عن مسئولياته.

ولكن صلاح سالم ثار على القرار ولم يقبل هذا الوضع، وطالب بحسم الأمر، وتحديد مدى مسئوليته من مسألة السودان، وبخاصة أن الأمور كانت تتطور هناك بسرعة كبيرة، وفى اتجاه خطير إزاء العلاقات السودانية.

كان صلاح سالم قد صرح بضرورة اشتراك موسكو فى لجنة تقرير المصير، وكان صلاح سالم يرتبط مع السفير الروسى فى القاهرة بروابط ودية، ولذلك اعتقد صلاح سالم أن زكريا محيى الدين وعلى صبرى عملا على الإجهاز عليه لاعتقاده بأن ميولهما أمريكية، وأن هناك مؤامرة كبرى مخططة فى واشنطن للتخلص منه.

كذلك اتهم صلاح سالم أنور السادات وزكريا محيى الدين بأنهما ينفذان سياسة أمريكا وبريطانيا فى هدمه لتعاطفه مع موسكو.

وفى أثناء هذه الظروف كان السفير البريطانى فى القاهرة قد طلب مقابلة صلاح سالم فى الثامن والعشرين من أغسطس للتحدث معه فى مسألة تقرير المصير فى السودان، وكان عبد الناصر قد أوكل شفاهة مسألة الإشراف على شئون السودان إلى عبد الحكيم عامر، حتى يصل مجلس الثورة إلى قرار فى مصير صلاح سالم.

واعتبر صلاح سالم هذا الإجراء من عبد الناصر بأنه بمثابة تنحية له، أو حتى وصاية عليه، وهو وضع لايقبله، وقد هدد صلاح سالم بأنه سوف يعتذر عن مقابلة السفير البريطانى، وسوف يبلغه بأنه أصبح غير مسئول عن مسألة السودان.

فى ذاك الوقت كانت تنتاب صلاح سالم ثورة جامحة، وكان من الممكن أن يفعل أى شىء، حتى لو هدم المعبد على من فيه، وطلب صلاح سالم عبد الحكيم عامر على التليفون. فلم يجده بمكتبه، وكنت فى ذاك الوقت أعمل مديراً لمكتب عبد الحكيم، وتحدثت تليفونيا مع صلاح سالم، وأحسست أنه يعانى من ثورة نفسية عنيفة.. كان يسب ويلعن.

سألنى صلاح سالم وهو يصيح فى هياج: فين حكيم ياصلاح؟.. قلت له: لم يصل بعد.. سألته عن سبب غضبه.. أجاب: جمال عبد الناصر عاوز يذبحنى بسكينة تلمة بعد كل إللى عملته وأديته للبلد دى.. هو مش عامل رئيس الثورة ومسئول عن سياسة البلد.. ومجلس الثورة إللى ملبسهم عمم وبينفذوا له كل حاجة..!

حاولت أن أهدئ من روعه، ولكننى لم أنجح.. وطلب منى أن أبلغ عبد الحكيم عامر ضرورة الاتصال به لأمر بالغ الخطورة.

وحضر عبد الحكيم عامر إلى المكتب، وأبلغته بمحادثة صلاح سالم، فاتصل به عبد الحكيم..

سألت عبد الحكيم: مزعلين صلاح ليه؟.

أجاب: السودان فشل فيه.

قلت: دى مسئولية المجلس كله.

قال: سأذهب إليه.. انت عارف صلاح عصبى ولايتفاهم .. سأحاول أن أفعل شيئاً.. المسألة أكبر من شخص صلاح سالم.. إزاى هنواجه البلد بضياع السودان.

وبالرغم من أن عبد الحكيم عامر كان متعاطفاً مع صلاح سالم، فقد استطاع

عبدالناصر أن يقنعه ويؤثر عليه بضرورة ذهاب صلاح سالم.. ولذلك حينما صدر القرار الخاص بصلاح سالم كان عبد الحكيم فى جانب عبد الناصر.

كانت إجراءات استقلال السودان تسير فى الخرطوم بخطى سريعة ملموسة، وكان الإنجليز يساعدون على إتمام عملية الانفصال - كما ذكرت من قبل - وحينما أصدر البرلمان السودانى فى التاسع والعشرين من أغسطس قراراً بعمل استفتاء عام يقرر مستقبل البلاد، بادرت بريطانيا بالمعاونة على تنفيذ هذه السياسة.. وصرح مسئول بريطانى بأن بريطانيا لا تمانع قط فى مبدأ الاستفتاء.. فهل يمكن للقاهرة بعد هذا الموقف أن تظهر على المسرح بموقف المعارض لاستقلال السودان؟

لقد انتهت مسألة السودان، وأصبحت القضية مسألة وقت ليتم إعلان استقلال السودان.. أصبحت المشكلة الآن التى تواجه مجلس الثورة المصرى هى مشكلة صلاح سالم، فأجمع المجلس على منح صلاح سالم أجازة، مع الاحتفاظ بسرية القرار.

وأعلن استقالة عبد الفتاح حسن أو بمعنى أدق إقالته من منصبه، كما وافق مجلس الثورة على تنحية حسين ذو الفقار صبرى، على أن يترك الأمر لعبد الناصر لتعيين من سيحل محله.

أما مشكلة حمدى عبيد فسوف تحل تلقائيا بعد انسحاب القوات المصرية من السودان، الذى كان قد تقرر - كما بينت سلفا.

وأجريت مناورة داخل المجلس، كى يتولى عبد الناصر شئون السودان، ولكن دهاء عبد الناصر مكنه من أن يتخلص من هذه المسئولية ويسندها إلى زكريا محيى الدين، بحجة أنه يرأس جهاز المخابرات العامة حينئذ، الذى يستطيع أن يخدم مسألة السودان بما لديه من إمكانات.

وكان عبد الناصر قد أوفد عبد الحكيم عامر إلى صلاح سالم لتهدئته، وصحبه فى هذه الزيارة القائمقام أحمد أنور من الضباط الأحرار، والذى كان له دلال خاص لدى عبدالناصر.

وأبلغ عبد الحكيم عامر صلاح سالم بأن المجلس لم يتخذ أى قرارات ضده؛ لا من ناحية الاستقالة ولا من ناحية تنحيته عن مسألة السودان، أو حتى منحه أجازة إجبارية.

ونجح عبد الحكيم فى تهدئة صلاح سالم الذى كان ثائراً، فأخذ يسخر من أعضاء

مجلس الثورة، ويطلق على كل منهم اسمـا ساخرا.. وقد استطاع عبد الناصر أن يستغل هذه الحادثة فى إثارة حفيظة زملائه من أعضاء مجلس الثورة.

حاول عبد الحكيم عامر أن يلطف من الجو الـكئيب الذى غشى المجلس، فأخذ يشرح وجهة نـظر صلاح سالـم فى يسر، ولـم ينقل مـا قاله صلاح سـالم عن زملائـه.. ولكن عبـدالناصر لـم يشأ أن يتـرك العاصفـة تمر بسـلام، ففى اجتـماع الثامـن والعشريـن من أغسطس الذى جلس فيه عبد الحكيم عامر يلطف من نفوس الأعضاء الثائرين الغاضبين على صـلاح سالم، تدخل عبـد الناصر فى الحديـث وقال: «لازم الإخوان يعرفوا مـا قاله صلاح سالم عنهم».

وذكر عـبد الـناصر لـهم أن أحـمد أنور نـقل لـه صورة كـاملة عـما حـدث، وأخذ عبدالناصر يتحدث عما قاله صلاح سالم عنهم.

وثار أغلب أعضاء المجلس وأعلنوا أنه لايمكنهم التعاون مع صلاح سالم بعد اليوم.. وهكذا نجح عبد الناصر فى ذبح الثور الأحمر.. لـكن أعضاء مجلس الثورة سهى عليهم الحكمة التى تقول: «لـقد أكل الثور الأبيض حينما أكل الثور الأحمـر».. لقد كان عليهم الدور للتصفية، ولسوف يتم أكلهم واحداً بعد الآخر.

وتيقن صلاح سالم أنه تقرر ذبحه قربانا على مـذبح المسألة السودانية، فقرر بين نفسه أن يهدم المعبد على من فيه.. كان يدور فى عقلـه أن يجمع الصحفيين الأجانب، ويعلن استقالتـه من المجلس وتنحيته عـن مسألة السودان، ويشرح لـلصحفيين أسباب اسـتقالته، مشيراً إلى مؤامرة الاستعمار الغربى لفصل السودان عن مصر.

ولكن عبـد الحكيم عامر اسـتطاع أن يهدئ من روعـه، ويبين له المخاطـر التى سوف تتعرض لها مصر والثورة نتيجة هذا الإجـراء.. وطلب صلاح سالم من عبد الحكيم عامر أن تعلن استقالته من عضوية مجلس الثورة، ومن جميع مستولياته الوزارية، على أن يعلن هذا على الملأ، لأنه لا داعى لإخفـاء أمر سيعلمه الناس، وليس من المصلـحة التستر على أمر سوف يؤدى إلى نشر شائعات لامبرر لها، ستضر بالثورة وبتاريخه.

وكان صلاح سالم يقطن فـى سكن أميرى داخل ثكنات العباسية، فـطلب السماح له بالاحتفاظ به على أن يدفع إيجاره المحدد، وأن يحتفظ بسيارته الحكومية لاستخدامها لأنه لايملك سيارة، وأن تستمـر إقامته فى استراحة القناطر لفترة كى يبـعد عن مقابلة الناس، منعا للقيل والقال الذى قد يزيد النار اشتعالاً.

وأعلن صلاح سالم لعبد الحكيم عامر أنه لايريد أن يقابل أى عضو من أعضاء مجلس الثورة، إذ انعدمت الثقة بينه وبينهم، واتهمهم جميعاً بأنهم تآمروا على حرقه والتخلص منه.

وفى مقابلة لى مع صلاح سالم قال لى:

«على كلٍ فإننى طلعت أرجل منهم فلم أنقل لجمال ما كان يقوله هؤلاء عنه..

ومهما حدث فلن أسلك مسلكهم فى الدس والوقيعة».

كان متأثرا وغاضباً فأخذت أهدئ من نفسه، وسرعان ما هدأ.. فصلاح سالم بطبيعته يغضب سريعا ويهدأ فى أقصر فترة.

فى ذاك الوقت، كان جمال سالم فى رحلة فى الخارج لزيارة إندونيسيا زيارة رسمية، ولم يعاصر هذه الأزمة العاصفة، وخشى عبد الناصر أن تزداد حدة الأزمة بعد عودته، ولكن جمال سالم عبر بعد عودته من الخارج أن مصلحة مصر والثورة فوق مصلحة الأشخاص، وأنه لن يتأثر بما حدث داخل المجلس.

كان صلاح سالم على يقين بأن واشنطن لها دخل فى إسقاطه لاتصاله بالروس، ولسعيه للإفراج عن الشيوعيين السودانيين المسجونين فى مصر، ولمحاولته إقناع السفير الروسى فى القاهرة كى تبيع موسكو أسلحة لمصر مقابل سلعتى القطن والأرز، وانتهت مأساة صلاح سالم، وقفز عبد القادر حاتم قفزة أخرى، فأوكل إليه عبد الناصر مسئولية الإشراف على وزارة الإرشاد.

ونجح حاتم فى أن يبدى ولاءه لعبد الناصر، فسار مع عبد الناصر، وكان زكريا يظن أنه رجله لأنه هو الذى دفعه من ضابط فى سلاح خدمة الجيش إلى ضابط فى المخابرات حتى أصبح مديراً للاستعلامات.

على أن ثمة مسألة جوهرية لابد أن أذكرها، لأبين كيف كان عبد الناصر يعتمد فى جمع معلومات إضافية من مصادر غير مصادره الرسمية مثل المخابرات ووزارة الخارجية وغيرهما.

لقد كان عبد الناصرشغوفا بمعرفة أخبار خاصة عما يجرى فى النوادى وبين أوساط خصومه .. كما كان تواقا أن يعرف الحياة الخاصة لزملائه من أعضاء مجلس الثورة والضباط الأحرار.. وكان يعتمد فى مصادره لذلك على مصدرين أساسيين: أولا: بعض

الصحفيين المقربين منه مثل مصطفى أمين فى بادئ الثورة وهيكل فيما بعد، ثانياً:جهاز مراقبة التليفونات الخاص الذى كان قد أنشأه فى منزله بمنشية البكرى، وخصصه لمراقبة تليفونات زملائه، وبعض الشخصيات التى تهمه، وكان عبد الناصر يشرف على هذا الجهاز بنفسه فى بادئ الأمر ثم تركه لسامى شرف فيما بعد.

فى ذاك الوقت كان مصطفى أمين أحد عملاء عبد الناصر المزدوجين الذين يسمح لهم بالاتصال به. يتصل به ويبلغه عن أخبار الناس فى مصر وبخاصة أعضاء مجلس الثورة.

وكان مصطفى أمين كعميل مزدوج يخدم عبد الناصر والمخابرات المركزية الأمريكية وقد استمر على هذا المنوال حتى نبذه عبد الناصر هو وأخاه على أمين سنة ١٩٦١ لعمالة الأول لأمريكا والثانى لبريطانيا.

وكان لمصطفى أمين فى ذاك الوقت جهاز مخابرات داخل أخبار اليوم يعمل لحساب المخابرات الأمريكية التى كانت تغدق على مصطفى أمين من الأموال الكثيرة، نتيجة خدماته لها.. وكان عبد الناصر يعلم ذلك.. ولذلك وضع مصطفى أمين وشقيقه على أمين تحت الرقابة منذ أوائل الثورة، حتى تورط فى قضية التخابر مع بروس تايلور سنة ١٩٦٥ ولذلك قصة مريرة سجلتها فى مؤلف خاص بعنوان «الجاسوسين التوأمين» منعته الرقابة المصرية من النشر عام ١٩٧٥.

أعود للحديث عن صلاح سالم.. اتصل مصطفى أمين بعبد الناصر تليفونيا فى منتصف الليل بعد أن شعر الأول أن نهاية صلاح سالم قد أوشكت ليشارك فى الإجهاز عليه .. وقال مصطفى أمين لعبد الناصر إن هناك مسألة خطيرة علم بها، وملخصها أن الصحفى صلاح هلال وهو أحد رجال مصطفى أمين فى دار الأخبار توجه إلى صلاح سالم فى استراحة القناطر، وعلم منه أن صفقة أسلحة روسية فى طريقها إلى مصر.

وثار عبد الناصر، مما جعله يطلب الصحفى مصطفى أمين تليفونيا. مرة أخرى ليستفسر منه عما وصله من معلومات، وطلب منه أن يقص له تفصيليا ما قاله له الصحفى صلاح هلال.

وقام عبدالناصر بتسجيل هذا الحديث على شريط تسجيل واحتفظ بهذا الشريط لديه ليستخدمه ضد صلاح سالم كقرينة على خيانته وإفشاء أسرار تخص الدفاع عن مصر.

والواقع أن صفقة الأسلحة الروسية كانت قد ذاعت رائحتها وعرفت بين الضباط الأحرار. إذ كان بعض أعضاء مجلس الثورة يقصون للمقربين إليهم ما يتفق عليه من قرارات.

فى ذاك الوقت ـ أى بعد أن أبلغ مصطفى أمين هذا الخبر لعبدالناصر ـ أعلن جون فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا أن لديه معلومات موثوق بها تؤكد أن موسكو عقدت مع بعض دول الشرق الأوسط صفقة أسلحة ؛ وأن هذا العمل من جانب روسيا لن يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولى.

واجتمع مجلس الثورة فى أواخر أغسطس ليجهز على صلاح سالم، فقرر المجلس الموافقة على استقالة صلاح سالم لأنه لم يعد صالحا كعضو فى مجلس الثورة، وأقنع عبدالناصر أعضاء مجلس الثورة بعدم الموافقة على احتفاظ صلاح سالم بمسكنه في ثكنات العباسية خشية التفاف الضباط حوله.. ومن ثم تقرر نقله إلى بيت في الزمالك، أما باقي طلبات صلاح سالم فقد أجيبت.

وهكذا انتهى دور صلاح سالم السياسى كعضو فى مجلس الثورة وفى السلطة التنفيذية على أن ما أريد أن أذكره للتاريخ هو أن صلاح سالم ليس وحده الذى هفا لسانه وتحدث عن صفقة الأسلحة، فأغلب أعضاء مجلس الثورة وحتى عبدالناصر تحدث عن هذه الصفقة لبعض المقربين إليهم، وطالما خرج السر عن اثنين فقد شاع.

لقد كان صلاح سالم بلا منازع رجلاً وطنيا، بذل في مسألة السودان مجهودا مضنيا ربما ما استطاع غيره أن يبذله.. لقد كان شعلة ذكاء ونشاط. وإذا كانت مسألة السودان لم تتحقق كما كانت تراود ذهن عبدالناصر، فلم يكن صلاح سالم وحده المسئول، إنما المسئولية تقع على مجلس الثورة كله.. وكان صلاح سالم مجرد قربان وكبش فداء للسياسات الخاطئة.

مذكرات صلاح نصر

الجزء الأول

7

الثورة وصراعات الأحزاب

دار الخيّال

الثورة ترفض وصاية الإخوان المسلمين

أشرت من قبل إلى أن عبدالناصر رفض منذ قبيل الثورة مبدأ ازدواج الولاء داخل الثورة، أى لايكون لأى ضابط ينتمى لتنظيم الضباط الأحرار، أى ولاء لأية هيئة سياسية أو حزبية أخرى.

ومع أن ثمة اتصالا كان قائما بين الإخوان والثورة قبل قيام الثورة على نحو مابينت من قبل، فضلا عن أن جماعة الإخوان المسلمين رحبت بالثورة عند قيامها، فقد حاول الإخوان بعد ذلك فرض وصايتهم على الثورة، من ثم كان لابد من الخلاف والصراع.

ومن المؤكد أن الإخوان كان لديهم علم بحركتنا ليلة قيامها. وقيل أن المرشد العام للإخوان حسن الهضيبى لم يكن على بينة بتفاصيلها، وأن الثورة تأجلت يوما أو يومين حتى يعرض الإخوان الأمر على الهضيبى الذى كان يقيم فى الإسكندرية فى ذلك الوقت، للحصول على موافقته.

ولكن هذا مجاف للحقيقة، فالتأجيل كان يرجع إلى بعض الترتيبات الإدارية الخاصة بالثورة، وليس إلى أى سبب آخر.. لقد كان قد تقرر أن تقوم الثورة ليلة ٢١/٢٢ يوليو، ولكن الوحدات التى ستتحرك كان ينقصها بعض الإعدادات والتجهيز، كما كان كثير من الضباط الأحرار على غير علم بعد بالحركة.. فرأينا تأجيل الموعد يوماً، حتى تستكمل هذه الترتيبات.

كانت العلاقات بين الثورة والإخوان طيبة عند قيام الثورة، ولذا ما أن أعلنت الثورة، حتى بادر الإخوان، فأصدروا بيانا فى أول أغسطس سنة ١٩٥٢ رحبوا فيه بالثورة وأبدوا أملهم أن تقوم بإصلاح ما أفسده العهد السالف.

لقد طالب الإخوان بعد عزل الملك بتطهير كل من شاركه فى إفساد الحكم، وقد جاء هذا فى البيان تحت بند التطهير الشامل الكامل مايلى:

«لقد أصبح لزاماً أن تمتد يد التطهير إلى هـؤلاء الحكام فنبادر إلى تنحيتهم عن الحياة العامة، وحرمانـهم من مزاولة النشاط السياسـى، حتى يقدموا للمحاكمـة عن كل مايوجه للملك السـابق من اتهامات، وما يعاب عليه من تصرفات، وما تظهره الملـفات الحكومية اليوم وبعد اليوم من مظاهر البغى وسوء الاستـغلال، حتى يكونوا عبرة لكل من يلى أمور هذه البلاد، إذ يوقنون أن عقاب الشعب المتربص أحق بأن يُبغى من نقمة الملك المتسلط».

كذلـك طالب الإخـوان بإلغـاء الأحكام الـعرفية وسـائر القـوانين الـرجعيـة المنافـية للحريات، وتحريم ما حرم الله، وإلغاء مظاهر الحياة التى تخالف ذلك.

ولقد طالب الإخـوان بتغير جذرى فى المجتـمع، ومع أنهم رفضوا فكـرة عودة البرلمان الوفدى المنحل، كراهية فى الأحزاب القديمة التى وصـمتها بالفساد والرجعية، فقد طالبوا بعودة الحياة النيابية على أساس دستور جديد تقوم بوضعه جمعية تأسيسية.

وفى بداية الـثورة، وبعد أن قررت الثـورة التصدى لممارسـة الحكم، كان عبدالـناصر يرحب بتعاون الإخوان مـع الثورة، ولكن الإخوان يبدو أنهم فضلـوا الحكم من وراء ستار لأسبـاب عدة منهـا: أن الثورة لم تـقم علـى أيديولوجـيتهـم وهذا أمر حيـوى لقبولـهم الاشتراك فى الحكم، كما أنهـم لو اشتركوا فى الحكم سيتحملون مسئولية جميع أخطاء الثورة فى وقت لم تكن قد استقرت فيها بعد.

وقد بدت هذه الرغبة فـى الوصاية خلال اجتماع عبدالناصـر بمرشد الإخوان فى منزل صالـح أبو رقيـق بعد نـشر مشروع قـانون الإصلاح الـزراعى.. وقد أبـدى المرشد بـعد الاجتماع اقتراحاً بأن يكون الحد الأقصى للملكـية خمسمائة فدان، بينما كان المشروع قد حددها بمائتى فدان.. وأثـناء الحديث ألمح المرشد العام للإخوان لعـبد الناصر بأن الإخوان على استعداد لتأييد الثورة، لو قامت بعرض الأمور على جماعة الإخوان قبل إقرارها.

ولـم يفت عبدالناصر هذه الملاحظة فقال للمرشد:

«.. وإن هذا يعنـى وضع الثورة تحت وصاية الإخوان، وهـوَ أمر رفضته الثورة ولـكننا نقبل المشورة فى السياسية العامة مع كل المخلصين من أهل الرأى».

وجاء أول صراع خفى بين الثورة والإخوان فى السابع من سبتمبر سنة ١٩٥٢، حينما

قرر مجلس القيادة إشراك بعض الإخوان المسلمين فى وزارة نجيب التى جاءت بعد إقالة على ماهر، إذ اتصل عبدالناصر بالهضيبى وعرض عليه أن يشترك الإخوان فى الوزارة بثلاثة من الوزراء، على أن يكون الشيخ أحمد حسن الباقورى واحدا منهم .. فوافق المرشد على الشيخ الباقورى ورشح اثنين آخرين هما أحمد حسنى، وكمال الديب.

وحدث بعد ذلك أن توجه إلى عبدالناصر كل من حسن عشماوى ومنير دلة، وقدما أنفسهما على أنهما مرشحا المرشد العام، وكان عبدالناصر على علاقة وطيدة بالأول منذ قبيل الثورة، ولكنه لم يقبل هذا الترشيح على أساس أنه قد تم الاتصال بالشيخ أحمد الباقورى وأحمد حسنى للاشتراك فى الوزارة.

ورفض مكتب الإرشاد اشتراك الإخوان المسلمين فى الوزارة، وقام المرشد بتبليغ هذا القرار إلى عبدالناصر، الذى أصرّ على دخول أحمد الباقورى وأحمد حسنى الوزارة.

وكان رد فعل مكتب الإرشاد عنيفاً، إذ قام بفصل الشيخ الباقورى من هيئة الإخوان لقبوله الاشتراك فى الوزارة.

ومع ذلك فقد ظلت العلاقة بين مجلس الثورة والإخوان تتسم بالمهادنة، فلم يهاجم الإخوان المسلمون الثورة فى ذاك الوقت،كما أن مجلس الثورة حرص على أن يفسح المجال أمام الإخوان، كى لاينطبق على جماعتهم قانون تنظيم الأحزاب السياسية رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ .. لقد نصت فقرة فى المادة الأولى لهذا القانون بأنه لا تعد الجمعية أو الجماعة التى تقوم على محض أغراض علمية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية حزبا سياسياً.

كما نص القانون على أن تخطر الجماعات والأحزاب السياسية وزير الداخلية بمزاولتها النشاط السياسى.

وفى بادئ الأمر حاول الإخوان الخروج بحل يسمح لهم بمزاولة النشاطين الدينى والسياسى فاقترح شطر الهيئة إلى قسمين : قسم يمثل حزباً سياسياً ويخطر عن نفسه، وقسم دينى يحتفظ بصفته كجماعة دينية.

ووفقا لهذا الاقتراح بادر المرشد العام فى أواخر سبتمبر، بإيداع أموال الهيئة وقدرها ٧٩٣٥ جنيها مصريا بالبنك العربى، قبل أن تبلغ جماعة الإخوان عن قانون الهيئة،أو حتى عن أسماء الأعضاء المؤسسين.

ولقد أثار هذا الإجراء مشاحنات ومجادلات داخل الهيئة التأسيسية للإخوان، فطالبت

بعقد الجمعية التأسيسية للإخوان المسلمين مرتين.. وفى المرة الثانية تغيب المرشد لمرضه، فقام بعض أعضاء مكتب الإرشاد ـ ويمثلون الأغلبية ـ وقرروا التبليغ عن الجماعة كحزب كامل.. وقد تم التبليغ عن ذلك فى الثامن من نوفمبر سنة ١٩٥٢، وهو اليوم التالى لانعقاد الجمعية التأسيسية.

وقد اقتصرت أسماء المؤسسين على ثلاثة أسماء هم: محمد حسنى عبدالباقى ومحمد خميس حميدة، ومحمد فهمى أبو غديرة..ويرجع السبب فى هذا التحديد إلى أن المرشد لم يكن حينئذ مدرجا فى جدول الانتخابات.

ولقد أغضب هذا التصرف مرشد الإخوان فهدد بالاستقالة، ما لم تراجع الهيئة التأسيسية ما أصدرته من قرار ..واعتكف المرشد فى منزله، وكاد بعض كبار الإخوان ينجحون فى إقناع الهيئة لانتخاب مرشد جديد، ولكن مسألة الاستقالة انتهت بمقابلة عبد القادر عودة وكيل جماعة الإخوان للهضيبى وسويت المسألة، واستمر المرشد فى موقعه.

والواقع أن عبدالناصر فى إفساحه المجال لجماعة الإخوان المسلمين الفرصة كى تبتعد عن العمل الحزبى، كان يهدف إلى ضرب عصفورين بحجر واحد : أولا إبعاد الإخوان عن حقل العمل السياسى فيتخلص من الوصاية الإخوانية على الثورة، وثانياً أنه كان يريد الجماعة أن تبقى جماعة دينية تؤيد الثورة تأييداً معنويا وبخاصة فى العالم الإسلامى.

وكما أشرت من قبل، كانت الثورة تسير حثيثا فى تثبيت وضعها القانونى، وانتهى الأمر بعد سلسلة إجراءات، بإعلان دستور فترة الانتقال التى تحدثت عنها فى مكان آخر، وقد جعل هذا الدستور السيادة العليا فى الدولة فى يد قائد الثورة بدلامن يد الوصى على العرش الأمير محمد عبدالمنعم.

ولكن جماعة الإخوان المسلمين كانت مصرة على أن تعمل فى الحقل السياسى، بحجة أنه لايمكن الفصل بين الدولة والدين، كما لم يخرج من ذهنها مسألة الوصاية على الثورة، ولذا جاءت الأحداث لتطور هذه الرغبات إلى صدام عنيف محتوم تحدثنا عنه فى أماكن أخرى.

ولذا استغل الإخوان فرصة مرور الثورة بظروف حرجة قبيل أزمة مارس، حيث كان الصراع الخفى قائما بين مجلس الثورة وبين نجيب، وحيث تعرض مجلس الثورة لهجوم

مرير من كل القوى السياسية فى مصر، فضلا عن حركة التمرد التى نشبت فى سلاح المدفعية وعن تذمركثير من الضباط داخل الجيش بصفة عامة، فتحركوا بأمل أن يحققوا ما أخفقوا فى تحقيقه بعد قيام الثورة.

لقد قام منير دلة وصلاح شادى بزيارة عبدالناصر فى مكتبه، وعرضا عليه تكوين لجنة من هيئة الإخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها.. ولكن عبدالناصر رفض هذا الاقتراح فى إصرار وحزم.

وخلال حديث صلاح شادى مع عبدالناصر قال الأول:

«حبذا لو كان الحاكم يستطيع أن يقرب نفسه للشعب ويعرض عليه المشروعات أو الأفكار بحيث يكون مؤمنا بها مقتنعا بأغراضها».. وهنا قال له عبدالناصر:

«لقد سبق أن بينت للمرشد أننا لن نقبل الوصاية».

صراع داخل الإخوان المسلمين

لقد كانت مسألة الوصاية التى يريد الإخوان فرضها على الثورة تنمى من ميل عبدالناصر إلى كبح جماحهم، وكان عبد الناصر يحس بأن الإخوان يعدون أنفسهم للدخول معه فى صراع حاد، وأن موقف الترقب والتربص الذى اتخذوه مؤقتا؛ لابد أن يتطور إلى مجابهة بين الإخوان والثورة.

وكان تنظيم الإخوان السرى الذى عرف باسم «النظام الخاص» يسبب قلقا مستمرا لعبدالناصر، على أساس احتمال استخدام هذا التنظيم فى عمليات تفرض سياسة الإخوان على الثورة.

وفعلا لم يتوان عبدالناصر فى طلبه من الإخوان حل هذا التنظيم الذى يعد الطليعة الثورية لجماعة الإخوان، والمنفذ لعملياتها السياسية.. وماكان أحد يستطيع أن ينكر قوة هذا التنظيم، ومدى نفوذه على سياسة الجماعة.. وقد كان هذا الجهاز هو الذى أعطى لجماعة الإخوان سمة التطرف والعنف، إذ قام أفراد هذا الجهاز بعمليات اغتيال سياسية وأعمال تخريب فضلا عن كونه جهازاً يعد بمثابة قوة جيش وشرطة تحمى الجماعة، ويعد الأفراد للجهاد المسلح.

ولا غرو فقد كان قلق عبدالناصر من هذا الجهاز له اعتباره .. ولقد أخفق عبد الناصر فى إقناع الإخوان بحل هذا التنظيم.. ولكن صراعاً داخل الجماعة، جعل عبدالناصر ينتهز فرصة هذا الصراع ليستفيد منه.

ذلك أن صراعاً عنيفاً قام بين حسن الهضيبى مرشد الإخوان وعبدالرحمن السندى المشرف على هذا الجهاز السرى منذ عهد حسن البنا مرشد الإخوان الراحل.

كان عبدالرحمن السندى يرى أنه أحق من المرشد لتوجيه الدعوة، فهو على حد قوله دخيل على الجماعة حديث عليها، فضلا عن أن السندى بصفته مشرفا على التنظيم السرى يعد الموجه الحقيقى لقوة الإخوان.

أما حسن الهضيبى فقد استغل بعض الأخطاء والجرائم التى نسبت إلى الإخوان من اغتيال وتخريب، ونسبها إلى السندى واعتبره المسئول الأول عن هذه الجرائم والأخطاء.. لقد استمر المرشد يندد بسياسة السندى التى كان يرى أنها انحراف عن خط الجماعة الأصلى.

وبالطبع لم يكن فى استطاعة الهضيبى أن يحل التنظيم السرى دون أن يحدث انقساماً داخل الإخوان، فالسندى يتمتع بشعبية داخل الجماعة، وأعضاء التنظيم السرى يدينون له بالولاء.

ولقد أخفقت جهود المرشد وأعضاء الهيئة التأسيسية للإخوان لتنحية عبدالرحمن السندى من الإشراف على التنظيم الخاص..وظل الموقف هكذا حتى عين محمد خميس حميدة فى فبراير سنة ١٩٥٣ نائباً للمرشد.

وبذل خميس حميدة جهدا جباراً فى تسوية الخلافات الناشئة نتيجة هذا الصراع.. ولكن عبد الرحمن السندى الذى كان قد قبل أن يترك إشرافه على التنظيم، ليعمل فى قسم الرياضة، علم بما يقوم به المرشد من إنشاء جهاز خاص يرتبط بالولاء له.

وكانت نتيجة عدم الوفاق، أن قام السندى بالتنحى عن إشرافه على التنظيم، والاكتفاء بالعمل فى قسم الرياضة، وأصبح تحالفه هو وفريقه بجانب عبدالناصر تحالفاً سلبيا، لايحقق أهداف عبدالناصر فى منع الإخوان من فرض وصايتها على الثورة.

لقد انتصر الهضيبى فى هذا الصراع داخل الجماعة، وأصبح صاحب الكلمة فى

التنظيم السرى.. وأحس عبد الناصر بمدى الخطورة التى ترتبت على هذا التغيير فى وقت كانت الثورة تتفاوض مع الإنجليز للوصول إلى حل للقضية الوطنية.

ولذا قرر عبدالناصر حسم أمر التنظيم السرى.. وكان أن استدعى إلى مبنى مجلس قيادة الثورة فى الجزيرة وفدا من الإخوان ضم كلاً من محمد خميس حميدة والسيد سابق وأحمد حسن الباقورى ومحمود عبد اللطيف، وتقابل الوفد الإخوانى مع وفد من مجلس الثورة تكون من جمال عبدالناصر وكمال الدين حسين وصلاح سالم وأنور السادات.

وتناول عبدالناصر الحديث عن التنظيم السرى فقال لوفد الإخوان : «إن هناك تشكيلات للإخوان فى القوات المسلحة والشرطة، والثورة لاتريد هذه التشكيلات لأنها سوف تسبب اضطرابات وفوضى».. ولما كان عبدالناصر يعلم الكثير عن هذا التنظيم فقد أخذ يتحدث معهم بصفة عامة عن الفوضى التى قد تنتج نتيجة قيام هذه التشكيلات.

ومع أنه كانت هناك حقيقة تشكيلات إخوانية سرية فى القوات المسلحة وفى الشرطة، ومع أن الثورة كانت تعلم بجزء كبير من هذه التشكيلات فقد أنكر المرشد بعد أن أبلغه وفد الإخوان باقتراح عبد الناصر، أن هناك تشكيلات إخوانية داخل الجيش، وأن تشكيلات الإخوان فى الشرطة أعدادها صغيرة وسوف يأمر بحلها ومنع أى تشكيلات بها.

على أن هناك حدثاً ينبغى ألا أسهو عنه، كان له تأثير مباشر فى جعل عبدالناصر يبادر إلى عقد اجتماع الجزيرة سالف الذكر، ويطلب حل التنظيم السرى.. ذلك أن عبد الناصر كان قد قام برحلة سياسية إلى الصعيد ليلتقى بالجماهير فى الفترة من ٢٣ ـ٢٧ مارس سنة ١٩٥٣. وأثناء عودته قام بزيارة مديرية بنى سويف حيث أقيم له سرادق ضخم امتلأ بالناس.. وفى السرادق فوجئ عبدالناصر بصيحة الحرب تطلقها مجموعة من الفدائيين الإخوان..و انزعج عبدالناصر من هذا المسلك الذى يعنى التحدى والتصدى، وقرر تصفية أعمال العنف.

ومع أن الهضيبى أنكر وجود تشكيلات فى الجيش والشرطة، فقد قام بإنشاء جهاز سرى يدين له بالولاء، ومعنى ذلك أن طلب عبدالناصر لم يستجب الإخوان إليه.

واستمر الصراع كامنا بين السندى ومجموعته وبين المرشد ومجموعته، حتى تفجر حادث مروع.. ففى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ تلقى أحد أعضاء الإخوان المعارضين لفكرة

التعاون مع الثورة ويدعى المهندس فايز عبداللطيف، طرداً فى شكل هدية من الحلوى بمناسبة المولد النبوى الشريف وقد انفجر هذا الطرد الذى كان محشوا بالديناميت فى المهندس المذكور وشقيقه الأصغر.. فما كان من المرشد إلا أن عقد اجتماعاً فى اليوم ذاته دعا إليه كبار رجال الإخوان وعلى رأسهم كل من سيد سابق، خميس حميدة، محمد فرغلى، أحمد زكى ومحمود الصباغ، وطلب الحاضرون من السندى أن يتنحى.

وتحت ضغط الحاضرين، أحس السندى بأن السبيل الوحيد أمامه هو التنحى، فانسحب من الاجتماع هو وأنصاره، بعد استجابته لطلب المرشد.

وكان لابد للمرشد من تعيين رئيس للجهاز السرى، فلم يمض يومان حتى كان قد اختار يوسف طلعت الذى اتهم فيما بعد فى حادث المنشية الذى أطلق فيه النار على عبدالناصر، ليكون مشرفا على التنظيم السرى.

ويرجع هذا الاختيار إلى أسباب شخصية محضة، فيوسف طلعت كانت تربطه بالمرشد علاقة وثيقة قبل أن يصبح مرشداً، وكان ليوسف طلعت فضل كبير فى انتخابه مرشدا للإخوان ..وكان لابد للمرشد من السيطرة سيطرة تامة على التنظيم السرى، فكون جهاز الإشراف على التنظيم من أفراد يثق فيهم ثقة كاملة، وأصبح جهاز الإشراف يتكون من: إبرهيم الطيب المسئول عن القاهرة وأحمد حسنى المسئول عن الأقاليم، وصلاح شادى المسئول عن الشرطة، وأبو المكارم عبدالحى المسئول عن الجيش.

وتشكلت اللجنة العليا من الجهاز، وهى تمثل السلطة العليا للجهاز من : سيد سابق وخميس حميدة، ومحمود الصباغ ومحمد فرغلى، وأحمد زكى.. وبذلك أصبح المرشد مهيمناً تماما على التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين.

وهنا يجد عبد الناصر بعد تحدى الإخوان له ورفضهم حل التنظيم السرى أنه لامفر من نشوب معركة حاسمة بين الثورة والإخوان.. وقد وقع الصراع، وانتهى بتصفية الجماعة.

الوفد والثورة

أنتقل للحديث عن علاقة الثورة بحزب الوفد منذ قيامها حتى صدور قرار حل الأحزاب. وسبق أن نوهت بأن يوسف صديق عضو مجلس القيادة أعد مشروعاً لتأليف

وزارة وفدية فى بداية الثورة، كما شرحت عرض أحمد الألفى عطية عضو الوفد بإدماج الثورة فى حزب الوفد بعد تطهير صفوفه.. ولكن كلا المشروعين رفضهما عبد الناصر على الرغم من أن الوفد كان يمثل حزب الأغلبية.. فقد كان عبدالناصر واضحاً فى خطه وهو إبعاد الثورة عن أية وصاية من خارج الثورة، أو ذوبانها فى أية هيئة سياسية من العهد السالف.

وقامت الثورة فى الثالث والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢، وطرد فاروق فى السادس والعشرين منه.. وكان مصطفى النحاس رئيس الوفد وفؤاد سراج الدين سكرتير عام الحزب يقيمان فى أوروبا عند قيام الثورة للراحة والاستجمام.

ولم يحضر النحاس فوراً بعد إعلان قيام الثورة، بل انتظر حتى مغادرة الملك فاروق أرض الوطن فى السادس والعشرين منه.

وفى غالب ظنى أن النحاس انتظر حتى يثق من أنَّ الوضع أصبح مهيئاً له لاستلام السلطة بصفته زعيما لحزب الأغلبية، وقد نسى أن هناك ثورة قامت لتقضى على العهد السالف، وتطبق مبادئها الجديدة التى تتناقض كلية مع أسلوب مناورات الأحزاب.

وقطع النحاس رحلته فى الخارج، وحضر إلى القاهرة وبرفقته فؤاد سراج الدين وتوجها فوراً من المطار إلى مبنى القيادة العامة فى كوبرى القبة لمقابلة أعضاء مجلس القيادة، وإبداء مساندتهما للثورة.

ولم يخف النحاس نواياه إزاء رغبته فى تسلم السلطة، وقد أبداها قبل أن يصعد إلى الطابق الثانى من مبنى القيادة العامة حيث كان يقيم أعضاء مجلس الثورة.

فما أن ولج مدخل المبنى حتى استقبله اليوزباشى محمد فؤاد نصر أركان حرب القيادة، وظنه النحاس أنه من رجال الثورة فبادره بقوله:

«إن مصر تفخر بما قمتم به، وقد أديتم رسالتكم وعلينا أن نكمل المشوار».

وصعد النحاس وزميله فؤاد سراج الدين إلى الطابق العلوى لمقابلة أعضاء مجلس القيادة.. كان الإرهاق يبدو على وجوه كل من كان فى مبنى القيادة سواء من أعضاء مجلس القيادة أو من الضباط الأحرار الذين شاركوا فى تنفيذ الثورة منذ الثالث والعشرين من يوليو.. لم يكونوا قد ذاقوا طعم النوم عدة أيام، ولم يسكنوا إلى الراحة.. فكسى

الإنهاك والتعب وجوه كل الضباط، وبدت على وجوههم غلالة من الفتور ظن النحاس أنها مبيتة، ولذا لم تكن المقابلة دافئة.

وأبدى النحاس ترحيبه لأعضاء مجلس القيادة، وأعلن تأييده للثورة ومساندتها، والواقع أن هذا التأييد كان مساندة كبيرة للثورة، فقد التفت القاعدة العريضة من أعضاء حزب الأغلبية تؤيد الثورة التى باركها زعيمها.

ولكن مع ذلك لم تحقق هذه المساندة نوايا الوفد فى استلام الحكم، إذ كان عبدالناصر مصراً على ضرورة أن تقوم الأحزاب القديمة بتطهير صفوفها، وهذا يعنى حدوث انشقاق داخل الأحزاب، فضلا عن أن عبدالناصر كان يهدف من وراء ذلك تعرية الأحزاب أمام الشعب لما ارتكبته من مفاسد سياسية، وانحراف عن الخط الوطنى، ومن ثم تضعف شوكة الأحزاب، ويفقد الناس الثقة فيها.

وهكذا لم يمر أسبوع واحد على الثورة، حتى طالب مجلس القيادة من الأحزاب السياسية القديمة فى الحادى والثلاثين من يوليو سنة ١٩٥٢، أن تعلن برامج جديدة واضحة للشعب وأن تقوم بتطهير صفوفها قبل أن يسمح للأحزاب بممارسة الحكم، وقيام الحياة النيابية.

وكانت دعوة التطهير طعما ابتلعه حزب الوفد كغيره من الأحزاب، فقد اجتمعت هيئة الوفد وقررت إجراء التطهير داخل الحزب تقرباً من الثورة، وظنا أن الحزب بعد قيامه بحركة التطهير سوف يصبح الحزب المؤهل لتولى السلطة.. وتحقق ماكان يبغيه عبدالناصر، إذ حدث انشقاق داخل الحزب، وقام فؤاد سراج الدين يعارض فكرة التطهير، وساندته قلة من الحزب، ونادى بأن تقوم به سلطة قضائية.. ولكن الوفد قرر بالأغلبية إجراء عملية التطهير، وأصدر فى الرابع من أغسطس سنة ١٩٥٢ قائمة بأسماء الذين قرر الوفد طردهم وعددهم أربعة عشر عضواً.

وأعلن الوفد أن التطهير الذى قام به إما لأسباب تتصل بنزاهة الحكم، وإما نتيجة عدم الانضباط الحزبى.

وذكر الوفد أن أعضاء البرلمان الذين فصلوا من الهيئة الوفدية، يرجع ذلك إلى استغلالهم عضويتهم فى عقد صفقات تجارية.

وقد أدت حركة التطهير إلى انقسامات خطيرة داخل حزب الوفد، وأصبح يضم

الحزب عدة شيع، ومجلس الثورة يراقب مايجرى، ويدعم الانقسام بأن يعلن بين حين وآخر أن الأحزاب لم تستجب للثورة، ولم تقم بتطهير صفوفها كما ينبغى.

فمثلا أعلن اللواء محمد نجيب فى التاسع من أغسطس سنة ١٩٥٢ على صفحات جريدة المصرى: بأنه غير راض عن الطريقة التى اتبعها الوفد فى تطهير صفوفه، كما نوّه بأنه غير راض عن الطريقة التى استجابت بها الأحزاب لتطهير صفوفها من عناصر الفساد الذى يعد شرطاً حيوياً للعودة إلى حكومة برلمانية قديرة وأمينة على مصر.

على أنه بصدور قانون تنظيم الأحزاب فى التاسع من سبتمبر سنة ٥٢، أصبحت الأحزاب ملزمة بإيداع أموالها فى المصارف، وقد نص القانون على أن تقوم الأحزاب بتقديم إخطار عن تكوين الحزب إلى وزير الداخلية، مشفوعا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه والمؤسسين له وموارده المالية.. وقد أعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الحزب، ويعرض فى هذه الحالة على القضاء الإدارى.. وقام الوفد بإيداع أمواله فى أحد البنوك، وبذلك أصبح مصدر تمويله تحت رقابة الثورة.

وصدر تشكيل الوفد الجديد وقد خلا من أسماء معروفة على رأسها فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام، وكانت الثورة قد اعتقلتهم، ومن ثم رؤى التريث فى ضمهم حتى يتبين ما سوف يسفر عنه الاعتقال.. ولقد وافق النحاس على هذا الإجراء رغم أنفه محافظة على تماسك حزب الوفد، وحينما أرسل فؤاد سراج الدين استقالته للحزب بعد صدور التشكيل الجديد، رفض النحاس والهيئة الوفدية البرلمانية قبول استقالته .

على أننى قبل أن أشرح التطورات التالية، أود أن أعرض لأمر مهم حيوى كان محك الاختبار بين الثورة والوفد.. ذلك هو موقف الوفد من مشروع قانون الإصلاح الزراعى الذى أعلنته الثورة.

كان مجلس الثورة قد أعلن فى بدء قيام الثورة أنه سيعمل لإعادة الحياة النيابية فى ظل الدستور، وكان النحاس يأمل أن يستلم السلطة من الثورة . فلما مرت الأيام وأحس النحاس أن الثورة تتلكأ فى تسليم السلطة، وبدا منها أنها تعد نفسها لممارسة الحكم، حاول النحاس أن يذكر الثورة بوعودها، فكلف فؤاد سراج الدين أن يتصل باللواء نجيب ليذكره بوعود الثورة.

وكان اليوزباشى عيسى سراج الدين أحد أقارب فؤاد سراج الدين ومن الضباط

الأحرار، هو حلقة الاتصال بين مجلس الثورة وفؤاد سراج الدين.. وعن طريق هذا الضابط تم لقاء بين بعض أعضاء مجلس الثورة وفؤاد سراج الدين فى منزل اليوزباشى عيسى سراج الدين..وكان هذا الأسلوب متبعاً فى أوائل الثورة، بأن تتم لقاءات سياسية فى منازل الضباط الأحرار.

وفى هذا الاجتماع حضر من مجلس الثورة كل من جمال عبدالناصر وعبدالحكيم عامر وصلاح سالم وعبداللطيف بغدادى وكمال الدين حسين، كما حضره أيضا القائمقام أحمد شوقى الذى كان يطمع فى الانضمام إلى مجلس الثورة، بعد اشتراكه فى الثورة ليلة قيامها، وكان يمت بصلة قرابة لعلى ماهر.

وفى هذا اللقاء تمت بعض مناقشات كان أهمها مشروع قانون الإصلاح الزراعى.. وكان فؤاد سراج الدين قد أبدى فى هذا الاجتماع بعض الملاحظات عن تعيين أقارب بعض رجال السلطة الذين طهروا من مناصبهم ثم عينوا فى مناصب أخرى حساسة، وضرب بذلك مثلاً اللواء أحمد طلعت حكمدار الإسكندرية الذى طهر من الشرطة وعين مراقباً لوزارة التموين لقرابته لعلى ماهر وأحمد شوقى.

وأبدى فؤاد سراج الدين بعض التحفظات على مشروع قانون الإصلاح الزراعى، فقال : إن تنفيذ المشروع سوف يؤدى إلى تدهور بالثروة الزراعية، لأن تفتيت الملكيات سوف لايبيح للمالك الصغير مايتاح للمالك الكبيرمن إمكانيات تربية الأعداد الكبيرة من الماشية، كما أن رتب القطن سوف تتدهور نتيجة ضعف إمكانات الفلاح الصغير.

ومهما أجرى من مناقشات، فقد أرسل مشروع قانون الإصلاح الزراعى إلى الحكومة ونشر كما سبق أن ذكرت.

ودار نقاش داخل حزب الوفد، فكان هناك من يؤيد المشروع وقد أخذ النحاس هذا الجانب، وكان هناك من يعارضه، وقد أخذ فؤاد سراج الدين هذا الجانب.

وفى يوم الخامس من سبتمبر، كانت الغالبية فى هيئة الوفد تؤيد المشروع وأعلن الوفد موافقته عليه، مع إبداء ملاحظات وتعديلات يسيرة تقرر إبلاغها إلى المسئولين.

على أن من الملاحظ أن حزب الوفد الذى شهد له ـ تاريخه الطويل ـ مواقف عديدة تعبر عن صموده أمام الضغوط وإصراره على قبول التحديات، كان ينحنى أمام ضغوط الثورة، ويرضى بتنازلات متتالية.. فقد تنازل أول مرة حينما قام بتطهير بعض أعضاء

الهيئة الوفدية استجابة لإرضاء الثورة، ثم قدم تنازلا آخر بسكوته عن اعتقال بعض أعضائه البارزين وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين، وها هو يستعد للتنازل مرة ثالثة لطرد النحاس رئيس الحزب، لولا تطور الأحداث.. ذلك أن سليمان حافظ نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، انتهز فرصة مايتمتع به من سلطان، لإشباع رغبته فى ضرب حزب الوفد ـ عدوه اللدود ـ فى شخص زعيم الحزب، فقام بإبلاغ الدكتور محمد صلاح الدين بأنه أصبح لامفر من استبعاد مصطفى النحاس من كل تنظيمات الوفد الجديدة.

وساد حزب الوفد هرج ومرج فى جميع أنحاء البلاد، وأثيرت مناقشات حادة حول بقاء النحاس زعيما للوفد، ووصل الأمر إلى تشبث لجان الوفد بالنحاس حتى لو أدى ذلك إلى حل الحزب.

ولم يكن هذا التأييد وحده هو الذى دعم مركز النحاس كرئيس للوفد، بل جاءت الرياح من الجنوب تحمل معارضة الحزب الوطنى الاتحادى فى السودان، لإبعاد النحاس عن زعامة الوفد. ومعنى ذلك احتمال تصدع العلاقات بين مصر والسودان فى فترة من أحرج الفترات التاريخية.

وظن الوفد أنه سوف يحرج مجلس الثورة نتيجة هذا التأييد، سواء فى الداخل أو الخارج، فقرر أن يتحدى الثورة تحدياً سافراً . ففى يوم السابع عشر من سبتمبر سنة ١٩٥٢، دعا الوفد إلى عقد اجتماع، وقرر عدم تقديم إخطار إلى وزير الداخلية.

وقام بالتوقيع على هذا القرار كل من مصطفى النحاس وعبد السلام فهمى جمعة، وعلى زكى العرابى، وعبدالفتاح الطويل، وأحمد حمزة، ومحمد محمد الوكيل .. وكان قد اعتذر ثلاثة أعضاء عن حضور الاجتماع لمرضهم .. ولما تم الاتصال بهم تليفونيا وافقوا على القرار .

ولكن هل امتثلت الثورة لهذا القرار؟! وهل عملت حسابا للوفد وهو يمثل حز ب الأغلبية؟ لقد قرر مجلس الثورة أن يتصدى لهذا التحدى فى إصرار، فنشر بلسان المجلس تصريحا يندد بمسلك الوفد وبمناوراته الحزبية، ووصف ماحدث بأنه تهليل أجوف، لايهدف إلا تحقيق رغبة لاستثناء رئيس الوفد وبعض أعضائه من تطبيق قانون الأحزاب الذى وافق الوفد عليه من قبل.. وفى إصرار، أعلن المجلس : إن مصر اليوم لاتعرف الاستثناء ولن تعرفه.

ولم يكتف المجلس بذلك، بل قرر أن يتحدى النحاس فى شعبيته، فقام محمد نجيب بعدة رحلات إلى الأقاليم أُستقبل فيها استقبالا رائعا، وفى «سمنود» مسقط رأس النحاس، كان استقبال نجيب استقبالا تاريخيا، مما جعله يصرح بأن الأحزاب السياسية القديمة قد لفظت أنفاسها، وأن الجماهير تتوق إلى رؤية مصر وقد تخلصت من هذه الأحزاب.

ولم يستطع الوفد أن يجابه تيار الثورة، فتراجع عن قراره السابق، وقام فى السادس من أكتوبر بتقديم إخطاره إلى وزير الداخلية، وعين مصطفى النحاس رئيسا فخريا مدى الحياة، وأصبحت الهيئة التأسيسية للوفد تتكون من عبدالسلام فهمى جمعة رئيساً، وعضوية كل من عبدالفتاح الطويل وزكى العرابى ومحمد الوكيل وأحمد حمزة.

على أن الوفد الذى كان يفكر بعقلية ماقبل الثورة، دفع بعدم دستورية القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بتنظيم الأحزاب السياسية وأمام محكمة القضاء الإدارى بدا واضحا سفور الصراع بين مجلس الثورة والوفد، وقام فحول فقهاء الوفد بتفنيد عدم دستورية القانون.

لقد كان الوفد لايزال يعيش بعقلية ماقبل ثورة ٢٣ يوليو، وكأنه لم تقم ثورة، فقررت الثورة ممارسة الحكم بنفسها.

وفى أثناء عرض قضية الخلاف على قانون الأحزاب، قام محامى الحكومة وقال فى دفاعه: «إذا حل حزب الوفد فهوكشخصية معنوية تؤول أمواله».. .. فماكان من إبراهيم فرج الوزير الوفدى إلا أن قاطعه محتدا وقال : الوفد لن يحل، ولاتستطيع أنت ولا سليمان حافظ حله.. الوفد تحله الأمة وتبقيه الأمة!

واستمر صراع الوفد مع الثورة سافرا، حتى قامت الثورة بحل الأحزاب فى السادس عشر من يناير سنة ١٩٥٣، فذهب الوفد مع باقى الأحزاب فى ذمة التاريخ.

تطور علاقة الشيوعيين بالثورة

وكان متوقعاً بعد قيام الثورة أن تحوز الأحزاب الشيوعية على تأييد الثورة، وأن تقوم الثورة برد اعتبار الشيوعيين الذين قاسوا فى عهد فاروق عذاب السجون والتشريد،

فتطلق سراحهم وتتعاون معهم فى تحقيق الأهداف الوطنية، التى كان يسعى إليها جميع القوى السياسية، وإن اختلفت أساليب كل منها وتحليلاتها للمسألة المصرية.

وكان لابد للثورة فى أول عهدها ـ وقد جاءت لتقضى على مظالم العهد البائد ـ أن تفتح أبواب السجون والمعتقلات، لتطلق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين من القوى السياسية المختلفة، وعلى رأسهم الشيوعيون الذين تعاونوا مع الثورة قبل قيامها، تعاوناً وثيقاً فى مجالات عدة.

ولقد قامت الثورة فعلا يوم الخامس والعشرين من يوليو أى بعد يومين من قيامها، بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ومن بينهم الشيوعيون. وكان لهذا الإجراء تأثير طيب على القوى السياسية، ولم يقلل من قيمته سوى استثناء أربعة عشر شيوعيا، لم يطلق سراحهم.

وكان الرأى السائد فى مجلس قيادة الثورة حينئذ أن يطلق سراح الجميع، ولكن تقارير الداخلية التى كانت كثيرا ما تغالى فى درجة خطورة الأفراد، أضعفت من رأى الجناح الذى كان يؤيد داخل مجلس القيادة الإفراج عن جميع المعتقلين .. ويلاحظ أن المباحث العامة لم تكن قد أنشئت بعد، وكانت التقارير التى عرضت قد استخرجت من ملفات البوليس السياسى الذى كان قائماً قبل الثورة.

ومهما كان الأمر، فقد حظيت الثورة منذ لحظة قيامها بتأييد تنظيم «حدتو»، وإن كانت تطورت العلاقة بين الثورة وحزب «حدتو» فيما بعد نتيجة للظروف والأحداث.. أما الحزب الشيوعى المصرى وطليعة العمال فكان لهما موقف مختلف. فعند قيام الثورة، قام الحزب الشيوعى المصرى بتأييد الثورة فى منشورات يومية يصدرها، يدعو فيها إلى تآخى الشعب مع الجيش، وإلى إطلاق الحريات والإفراج عن المسجونين السياسيين واستئناف الكفاح المسلح ضد المحتل، وهذه أهداف لاتتعارض كلية مع مبادئ الثورة.. ولكن بعد طرد فاروق من البلاد، وتنازله عن العرش لولى عهده الطفل الأمير أحمد فؤاد، تحول هذا التأييد إلى عداء سافر، فقد كان من رأى الحزب الشيوعى ضرورة محاكمة فاروق، والانتقال من الملكية إلى إعلان الجمهورية ..كما كان الحزب الشيوعى المصرى يرى أن اتصال أعضاء مجلس الثورة بالسفارة الأمريكية قبل قيامها يضفى على الثورة اتجاها يمينيا، وهو أمر لايقره الحزب، ولذا بادر الحزب الشيوعى إلى الهجوم على الثورة، فأصدر بياناً هاجم فيه حركة الجيش تحت عنوان «الخدعة الكبرى».

وهكذا استمر الحزب الشيوعى فى مواقف عدائية للثورة منذ هذا التاريخ وأعنى السادس والعشرين من يوليو سنة ١٩٥٢.

أما «طليعة العمال» فقد تحفظ تنظيمه فى علاقته مع الثورة منذ بدايتها، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها: أولا ارتياب التنظيم فى اتجاه الثورة، واحتمال أن تكون مجرد انقلاب عسكرى يمينى. ثانيا اتصال الثورة بالسفارة الأمريكية عن طريق على صبرى الذى كان له اتصال بحكم عمله قبل الثورة بالملحق الجوى الأمريكى. ثالثا أن التنظيم انتابه الشك نتيجة عدم تحرك الإنجليز المرابطين فى منطقة القناة لإنقاذ الملك، مما جعل التنظيم ينظر بعين الشك إلى علاقة الثورة ببريطانيا، وأخيراً فإن تنظيم طليعة العمال كان مرتبطا بقوى سياسية أخرى مثل الوفد، ولذا كان عليه أن يتعرف على موقف الثورة من حزب الوفد، ومن قضية الحرية بصفة عامة.

هذه هى الصورة العامة لعلاقة الثورة بالشيوعيين فى الأيام الأولى لقيامها فمن مؤيد للثورة إلى مترقب متحفز لها، إلى متأرجح بين التأييد والمعارضة.

على أنه لم تمر ثلاثة أسابيع على قيام الثورة، حتى تطورت الأحداث إلى بث الصراع بين الشيوعيين والثورة.. إذ قام عمال مصانع كفر الدوار بحركة إضراب لتلبية مطالب شرعية لهم.. وتطور الإضراب إلى عمليات تخريب لبعض المعدات ..وسرعان ما صور الموقف على أنه عملية تخريبية قام بها العمال، لإظهار عدائهم لحركة الجيش.

وكان لابد للثورة أن تعيد النظام، فقامت قوات الأمن بالتحرك إلى منطقة المصانع، ودارت معارك بين العمال والشرطة أسفرت عن قتل جنديين. وكانت الصورة حينما قامت الإضرابات غير واضحة، فقد أشار إصبع الاتهام إلى أن الشيوعيين وراء هذه الإضرابات وأعمال التخريب، كما بدت فى الأفق رائحة مؤامرة رجعية هدفها إساءة العلاقات بين الجيش وبين الحركة العمالية. عن طريق إظهار مدى الأخطار التى ستصيب الصناعة القومية نتيجة ترك الحبل على الغارب للعمال.

وقد أيد هذا الاتجاه تلكؤ مأمور مركز كفر الدوار حينئذ فى القيام بواجبه حينما علم بالإضراب، بحجة انتظار أوامر من مديرية الأمن فى هذا الشأن . وقد بلغ المخابرات العسكرية حينئذ ـ وكان جهاز المخابرات الوحيد حينئذ ـ أن حافظ عفيفى وابنه أمين حافظ عفيفى وراء أعمال التخريب.

وقبض على بعض المتهمين، وقدموا لمحكمة عسكرية برئاسة القائمقام عبدالمنعم أمين عضو مجلس الثورة، والذى كان بحكم ظروفه البيئية والطبقية يمثل الرأسمالية فى أعلى درجاتها ـ كما بينت من قبل.

وقضت المحكمة العسكرية بإعدام مصطفى خميس ومحمد البقرى، ونفذ الحكم فيهما بعد أن صدق عليه محمد نجيب رئيس قيادة الثورة.

ما حقيقة الإضرابات؟ ومن كان وراء أعمال التخريب التى و قعت فى المصانع؟ وما هدفها؟ وإلى أى مدى أثر إعدام خميس والبقرى على العلاقة بين الثورة والشيوعيين؟

لاجدال، فإن الرأسمالية المصرية أحست منذ أول يوم فى الثورة، بمدى الأخطار التى ستتعرض مصالحها لها، وبخاصة أن من أهداف الثورة القضاء على الرأسمالية المستغلة .. كما أن الرأسمالية تنبأت بدور الحركة العمالية بعد أن تقوم الثورة، وبمدى الأضرار التى ستلحق بأصحاب الصناعات، ولذا لم تتوان فى خلق المشكلات أمام الثورة.

وجاء أول محك لها مع الثورة فى حوادث كفر الدوار ، فانتهزت فرصة قيام العمال بإضراب يعبر عن مطالب شرعية، وحولت هذا الإضراب إلى تخريب يوحى للثورة بأنه من عمل الشيوعيين.

ولكن الشيوعيين ـ وقد أحسوا بهذه المؤامرة الرجعية الخبيثة ـ بادروا بتبرئة ساحة الحركة العمالية من تهمة التخريب.. ذلك أن أحمد طه سكرتير الهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات عمال مصر دعا الهيئة إلى اجتماع فورى بعد قيام هذه الحوادث، وقامت الهيئة بإصدار بيان جاء به:

«أنها تستنكر بشدة الأعمال التخريبية التى شجع عليها أذناب الاستعمار والمأجورون ومثيرو الفتن والقلاقل، وأنها تهيب بولاة الأمور أن يأخذوا المارقين والمندسين فى صفوف العمال بالشدة الكفيلة بوقف دسائسهم».

وقد تبين للثورة أن الرجعية وراء هذه المؤامرة، وتم القبض فعلا على أمين حافظ عفيفى الذى أشار إصبع الاتهام إليه.. ولكن دعاية الرجعية أرادت أن توهم الرأى العام بأن التخريب من عمل الشيوعيين، وأن خميس والبقرى شيوعيان، قادا الإضراب، وحرضا على أعمال التخريب والقتل.

ومع أنه وجهت تهمة القتل مع سبق الإصرار إلى المتهمين، فقد ثبت من أقوال الشهود

أن جريمة القتـل وقعت فى مظاهرة غير التـى كان فيها المتهمون، وأن القـبض على أحد المتهمـين تم قبل وقوع جريمـة القتل ولقد أيـدت ذلك تقارير المخابرات الحـربية.. ومع ذلك فقد أصدر عبدالمنعم أمين رئيس المحكـمة حكمه بإعدام كل من خميس والبقرى، لأسباب ذكرتها حينما تحدثت عن أعضاء مجلس الثورة.

كان لابد من تصديق قائد مجلس قـيادة الثورة على الأحكام ..فأرسلت الأوراق إلى اللواء محمد نجيب للتصديق عليها. وبادرت الأحزاب الشيوعية كى تمنع من تنفيذ حكم الإعدام علـى أساس أنهما ضـحايا للرأسـمالية المـصرية التى قـامت بمؤامرة التـخريـب، مؤكدة براءتهما مما نسب إليهما من اتهام.

وقضت الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنـقابات بعقد مؤتمر تحضيرى للمؤتمر العام فى الإسكندرية ، ثم تـوجه أعضاء المؤتمر إلى مقر «المنطـقة الشمالية» العسكـرية فى ثكنات مصطفى باشا بالإسكندرية، وقابلوا البكـباشى عاطف نصار مندوب القيادة العامة وقدم له أحمد طه سكـرتير الهيئة التأسيـسية وعضو اللجنة المركزية لحـزب «حدتو» مذكرة بما اتخذه المؤتمر من قرارات فى هذا الشأن.

ولكـن هذه الجهود لـم تكلـل بالنجـاح، إذ نفذ حـكم الإعدام فـى كل من خمـيس والبقرى بـعد التصديق على الحـكم من نجيب بصفـته رئيس مجلس قيـادة الثورة.. وقد حدث خلاف داخل مجلس الثورة حول تنفيذ حكم الإعدام، وانقسم المجلس إلى فريقين: فريق يـرى تنفيذ الحـكم حتى لاتتـكرر مثل هذه الأعـمال التخريـبية وبخاصـة أن الثورة ستواجه مـؤامرات وأعمالاً تخريـبية من أعدائها، وفـريق آخر يرى أن يخفـف الحكم إلى الأشغال الشاقـة المؤبدة.. ولما كانت القرارات تـتخذ داخل مجلس الثـورة فى ذاك الوقت بأغلبية الأصوات، فقد تغلب الرأى المنادي بتنفيذ حكم الإعدام.

كان تنفيذ حكـم الإعدام على خميس والبقرى، كذا أسلـوب الإعلام الذى قام بنشر هذا الحادث، لـهما أثر سيىء فى الرأى العام بصـفة عامة، ووسط الـشيوعيين والقوى التقدمية بـصفةخاصة.وقامت الصحف والمجـلات بنشر صور التقطت يوم تـنفيذ الحكم، منها صور التابوتين اللذين ضما جسدى المحكـوم عليهما بعد تنفيذ الحكم، وقد أضفت هذه الصور ومـا نشرته الصحـف من تحقيق حول تـنفيذ حكم الإعـدام انطباعاً سيـئاً فى نفوس أغلب الجماهير، ودمغت الثورة بأنها تميل إلى الدم.

أما بالنسـبة للشيوعييـن فعلى الرغم من استيـائهم البالغ لإعدام عضـوين من الحركة

العمالية فى قضية سياسية، فقد كان لدى حزب «حدتو» على الأقل وهو أهم الأحزاب الشيوعية حينئذ أمل فى رأب الصدع بين الثورة والحزب، وشجعهم على هذه الاتجاه موقف بعض الضباط اليساريين فى مجلس القيادة من حركة العمال.

ففى أثناء حوادث كفر الدوار كان محمد نجيب قد أصدر قراراً باعتقال جميع الشيوعيين فى مدينة الإسكندرية، كى لايتمكنوا من المرور على المصانع، ولكن حينما علم عبدالناصر بهذا الأمر، قام بإلغاء هذا القرار.

صدامات بين الشيوعيين والثورة

ولم تقف علاقة الشيوعيين بالثورة عند هذا الحد، إذ جاءت الأحداث لتطور من هذه العلاقة حتى أدت إلى صدام سافر بين الشيوعيين والثورة، أخذت تشتد درجته حتى بدأ الخلاف بين مجلس الثورة واللواء محمد نجيب.. فحينما انضم الإخوان فى أزمة مارس إلى نجيب فى صراعه مع مجلس الثورة، حاول عبدالناصر أن يجذب الشيوعيين لجانبه فخفف من وطأة الضغط عليهم ـ على نحو ما سيجىء فيما بعد.

على أنه بعد حوادث كفر الدوار ، وما واكبها من خلافات بين الشيوعيين ومجلس الثورة، صدر قانون تنظيم الأحزاب السياسية فى سبتمبر سنة ١٩٥٢، فظن تنظيم «حدتو» أن الفرصة أصبحت مواتية لإنشاء حزب سياسى علنى بدلا من نشاط العمل السرى غير المشروع.. وفعلا بدأ تكوين حزب سياسى تحت اسم «حزب التحرر الوطنى» يضم جميع العناصر الديموقراطية والوطنية التقدمية..وبينما كانت اللجنة المكلفة بوضع برنامج الحزب تتأهب لإعلان قيام الحزب فى مؤتمر عام ، خرج قانون حل الأحزاب كى يقوض كل هذه الجهود.

وتعرضت العلاقات بين الثورة والشيوعيين لأزمة أخرى، فحينما صدر القانون رقم ٢٤١ لسنة ٥٢ الصادر فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، بالعفو الشامل عن الجنايات والجنح والشروع فيها التي ارتكبت لسبب أو لغرض سياسي وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد فى المدة بين ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦: ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، طبق هذا القانون على جميع المعتقلين عدا بعض الشيوعيين الذين أشرت إليهم من قبل.

وقد كان لهذا القرار تأثير مباشر على علاقة الشيوعيين بالثورة، إذ تزعزعت الثقة بينهما، وبدأ الشيوعيون ينظرون إلى الثورة على أنها حركة يمينية خانت قضية الحرية والديموقراطية.

وجاء قانون حل الأحزاب في شهر يناير سنة ١٩٥٣، ثم قامت الثورة بقطع وشائجها مع الشيوعيين، حينما بدأت في القبض على أعضاء تنظيم «حدتو» وإغلاق صحفهم.. وكانت الثورة قد قامت بالعمل ذاته مع بعض أعضاء حزب الوفد، وكان هذا بمثابة إنذار للشيوعيين دق ناقوس الخطر فهرب منهم الكثيرون، استعداداً للكفاح السرى.

وقرر الشيوعيون مهاجمة الثورة والبدء فى العمل السرى، واتهموا الثورة بأنها خانت مبادئها التى أعلنتها من قبل، ونددت بأنها ساعدت الاستعمار الأمريكى والرجعية الوطنية فى معركة الحرية والديموقراطية.

وأصدر تنظيم «حدتو» نداءً إلى الأحزاب والقوى الوطنية كى تتضامن لإسقاط الدكتاتورية العسكرية، وإعادة الحياة الديموقراطية، واستئناف القتال المسلح.

وكان تنظيم «حدتو» قد أعاد الدعوة لإنشاء الجبهة الوطنية الديموقراطية بعد نجاح الثورة مباشرة لحمايتها وتأمين مسيرتها، ولكن الأحزاب السياسية الأخرى لم تستجب لدعوتها، فاقتصر تكوينها داخل نطاق العمال والطلبة والفلاحين.

على أن الغريب فى الأمر، محاولة الشيوعيين الاتصال بالإخوان المسلمين للانضمام إلى هذه الجبهة..وقد قبل الإخوان الدعوة، ولكنهم شرطوا انضمامهم بشروط خاصة، ذلك أنه لما كان من المحال أن ينضم الإخوان المسلمون إلى جبهة تضم الشيوعيين والوفد، اقترحوا بأن يتم الاتصال بين مندوبى الجبهة وشباب الإخوان المسلمين من الطلبة.

والواقع أن تنظيم «حدتو» كان أنشط الأحزاب الشيوعية المعارضة للثورة بعد فتور العلاقات بين الشيوعيين وحركة الجيش وتكوين الجبهة..ففى ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ أعلنت الجمهورية، فما كان من الجبهة إلا أن أصدرت منشوراً بعنوان «نريد جمهورية ولكن ديموقراطية»، هاجمت فيه دكتاتورية الجمهورية الجديدة.

وجاء ٧ من سبتمبر سنة ١٩٥٣ ليذكر الناس بمرور عام على إعدام خميس

والبقرى، فقامت الجبهة بإصدار كتيب صغير، زين غلافه بصورة خميس ونشر الكتاب بعنوان : «٧ سبتمبر ،خميس لم يمت».

ولقد حاول القاضى أحمد فؤاد ـ الشيوعى ـ أن يقرب بين عبدالناصر والشيوعيين، لعقد اجتماع بين الطرفين تتم فيه مناقشة قضية الحرية والديموقراطية . ولما كان أحمد فؤاد محل ثقة عبدالناصرمنذ قبيل قيام الثورة، فقد نجح فى عقد اجتماع فى منزله حضره ممثلو «حدتو»، حيث بينوا لعبد الناصر ضرورة الاعتماد على الجماهير الشعبية وإطلاق الحريات.

ولكن مجلس الثورة كان قد قرر حل الأحزاب السياسية ، ومعنى ذلك لن يكون هناك حزب شيوعى علنى .. وقد صحب تشكيل محكمة الثورة ، وقرار محاكمة السياسيين القدامى توجيه ضربة إلى الشيوعيين، إذ قامت الثورة باعتقال زعمائهم، وإغلاق صحفهم ضمن حملة واسعة وجهت إلى القوى السياسية الأخرى ، وكان للشيوعيين نصيب الأسد فى عدد المعتقلين، إذ بلغ عذد الشيوعيين المعتقلين مايقرب من نصف مجموع المعتقلين.

واستمرت عملية اعتقال الشيوعيين فى أنحاء البلاد.. إلى أن جاء شهر مارس وبداية أحداث أزمة مارس المعروفة ـ والتى تحدثت عنها بالتفصيل سلفاً ـ فقامت الثورة باعتقال ٣٧ شيوعيا منهم موظفون وطلبة،كما قامت أجهزة الأمن بالكشف عن خلايا شيوعية فى طنطا وكفر الزيات وشبرا البلد.

وجاء عام ١٩٥٤ ليهيئ ظروف التقارب بين الشيوعيين ومجلس الثورة، ففى أحداث ٢٨،٢٧ فبراير بدا واضحا انحياز الإخوان المسلمين لجانب محمد نجيب، وكانوا فعلا القوة السياسية التى ضغطت بمظاهراتها لعودة نجيب بعد تطور الخلاف بينه وبين مجلس الثورة .. وكعادة عبدالناصرفى ألا يفتح أكثر من جبهة فى وقت واحد فقد حاول التهادن مع الشيوعيين ، وبخاصة بعد أن بدا له موقف الإنجليز المتشدد، وموقف أمريكا المتميع.

لقد كان قد مر مايقرب من عام على بدء المفاوضات المصرية ـ الإنجليزية، ولم تكن قد أسفرت عن نتيجة مثمرة، بل ظهر أن أمريكا كانت متورطة لحد ما مع انجلترا فى وضع العراقيل أمام المفاوضين المصريين.

وهكذا قام عبدالناصر بتكليف اليوزباشي حسين عرفة رئيس المباحث الجنائية العسكرية التابعة للشرطة العسكرية التى كان يقودها صهره البكباشي أحمد أنور، للاتصال مع زعماء «حدتو» المعتقلين فى السجن الحربى، وجس نبضهم وتوضيح أن حركة الجيش ثورة وطنية.

ورافق اليوزباشي حسين عرفة ضابط آخر هو اليوزباشي أحمد محمود من المخابرات الذى كان مسئولاً عن قسم الشيوعية،وقد حاول الاثنان إقناع زعماء حدتو بالتعاون مع الثورة فى سبيل الكفاح ضد الإنجليز..وقد حضرهذه اللقاءات كل من زكى مراد وكمال عبدالحليم وأحمد طه وأحمد رفاعى ومحمد شطا وآخرين.

كان عبد الناصر يهدف من هذه اللقاءات تحقيق هدفين: أولهما اجتذاب الشيوعيين إلى جانبه فى تلك المرحلة الدقيقة التى كان يواجه فيها كل القوى السياسية تقريبا ، وثانيهما إحداث انقسام داخل الحركة الشيوعية، مما يضعف شوكتها، وجعل الطرف المتعاون معه خاضعا له.

ولقد نجح اليوزباشي حسين عرفة فى إقناع الزعماء الشيوعيين المعتقلين فى السجن الحربى بطابع الثورة الوطنى، وباتجاهاتها التقدمية المتمثلة فى قانون الإصلاح الزراعى، كما بين لهم المخاطر التى تتعرض لها الثورة من الرجعية، التى تحاول بكل طاقاتها ضرب الثورة لإعادة النظام الرجعى البائد.

وحدث خلاف فى وجهتى النظر حول قضية الحرية والديموقراطية، فبينما أبدى حسين عرفة وزميله أنه لايمكن تحقيق حريات ديموقراطية فى بلد مستعمر، رد عليه زعماء «حدتو» بأنه لايمكن تعبئة القوى الوطنية من غير حريات وديموقراطية.

وفى ذاك الوقت كان هناك وفد مصرى قد توجه إلى موسكو، لإجراء محادثات اقتصادية ، وقد ألمح عبدالناصر كنوع من الضغط على الإنجليز، بأنه على استعداد أن يتعامل مع الشيطان، كما فعل تشرشل إبان الحرب العالمية الثانية.

ففى النصف الأول من شهر مارس سنة ١٩٥٤ صرح عبدالناصر لكارل فون فيجاند مراسل صحيفة هرست الأمريكية بـ: «إن مصر ليست منحازة نحو روسيا، لا فى علاقاتها السياسية، ولافى علاقاتها الاقتصادية ولكن انجلترا هددت بقطع تموين مصر مما تحتاج إليه فى تجارتها الدولية ..وهذا ما اضطرنا إلى السعى للحصول من روسيا على

مانحتاج إليه من منتجات بترولية فى مقابل قطن مصر..وإننى كى أجنب الشعب المصرى من تناول طعامه نيئا، مستعد لابتياع البترول حتى من الشيطان! ولا أشك أن تشرشل يفعل مثلى إذا كان فى ظروف مشابهة».

واستطاع حسين عرفة أن يقنع قادة «حدتو» المعتقلين فى السجن الحربى بإصدار بيان يؤيد الثورة، ويستنكر القوى المعارضة لها، على أساس أن نفرج عنهم دون قيد أو شرط.

وفعلا صدر بيان من زعماء «حدتو» المعتقلين فى السجن الحربى، ألمحوا فيه إلى ظهور بوادر تقدم من النظام ، ودعوا فيه القوى الوطنية إلى الوحدة حول برنامج من ثلاث نقاط: استمرار النضال الوطنى ضد الاستعمار البريطانى، والمكاسب الاجتماعية لقانون الإصلاح الزراعى، وتأمين الحياة الديموقراطية.

وقد أُمرر البيان على الشيوعيين المعتقلين فى السجن الحربى، فقام بالتوقيع عليه عشرون فردا، وسلم البيان إلى مجلس الثورة.

ولم تسفركتابة البيان عن شيء فى علاقة الشيوعيين بعبد الناصر، فقد حدث تمزق داخل تنظيم «حدتو»، استغله عبدالناصر فى ضرب الشيوعيين، واستمر الصراع بين الثورة والشيوعيين ، إلى أن دخلت العلاقات بينهما فى مرحلة جديدة بعد تقارب القاهرة من موسكو ،وصدور القوانين الاشتراكية ـ على نحو ما سأبينه فى حينه.

مـــذكـــرات صـــلاح نـــصـــر
الجزء الأول

8

النزاع بين الثورة والغرب

دار الخيّـــال

نبذ الأحلاف الاستعمارية

لم تعان منطقة فى العالم من استغلال الاستعمار لأجيال طويلة، مثلما عانت الشعوب العربية على مر التاريخ ..ولأعود إلى الوراء عدة قرون.. لقد ظلت الشعوب العربية ترزخ تحت وطأة حكم الإمبراطورية العثمانية الوبيل على مدى أربعة قرون على الأقل ، تتحمل شعوبها أعباءً فوق طاقتها، وتقع فى براثن حكم هو بمثابة حكم السادة للعبيد. وتخلصت هذه الشعوب من طغيان الدولة العثمانية، لتقع بين براثن قوى استعمارية استغلتها أسوأ استغلال، إذ قامت هذه القوى بتقسيم البلاد العربية بينها، وحولتها إلى أسواق تصرف فيها سلعها المنتجة، وتحتكر فيها المواد الخام التى تنتجها هذه البلاد ، وتجعل منها مراكز لاستثمار رأس المال.

ولقد أدى احتكار القوى الأجنبية المجحف للثروات الطبيعية لهذه البلاد، كذا استثمار رأس المال المستغل بها، إلى وقف التنمية الاقتصادية بها، و إلى عرقلة نمو القوى الإنتاجية فيها، مما أدى إلى ازدياد فقر الغالبية من الشعب.

ومع أن الدول العربية نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد وقعت تحت وطأة نوع آخر من الاستعمار، استعمار اقتصادى عانت بسببه من رزخ الاحتكارات الأجنبية .. ولذا لم يكن غريباً أن نرى الدول العربية التى تملك مصادر بترولية ضخمة تعتمد على الدول الرأسمالية الكبرى ، التى تحكمت فى حقول بترولها، ومصادر ثرواتها الطبيعية.

وكان لابد لهذه القوى الاستعمارية أن تعقد اتفاقات ومعاهدات مع بعض هذه الدول العربية ، لتبرر احتلال قواتها الأجنبية لأراضيها.

على أنه بخروج الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية كدولة عظمى، ازدادت احتكاراتها فى المنطقة العربية، إذ ارتفعت استثماراتها فى بعض الدول العربية عشرة أضعاف عما كانت عليه من قبل، فقد استطاعت الولايات المتحدة أن تطرد الإنجليز والفرنسيين المنافسين لها من الأسواق العربية، واستماتت الاحتكارات الأمريكية للسيطرة على اقتصاديات البلاد العربية وإخضاعها لنظامها.

وقد استطاعت الولايات المتحدة فى ظل ما أطلقت عليه المساعدات الفنية والاقتصادية التى جاءت بها النقطة الرابعة فى برنامج ترومان، أن تفرض اتفاقات جائرة على كل من المملكة العربية السعودية والعراق والأردن وغيرها.

وبموجب هذه الاتفاقات حاولت الاحتكارات الأمريكية أن تضمن مركزاً ممتازاً لرأسمالها فى الدول العربية، وأن تجذب هذه الدول إليها فى تحالفات سياسية وعسكرية.

ولقد اتخذت منافسات الاحتكارات الأجنبية فى البلاد العربية على مصادر المواد الخام وعلى الأسواق وميادين استثمار رأس المال طابعاً مريراً.. فحتى قيام الحرب العالمية الثانية، كانت الاحتكارات الإنجليزية تسيطر على ٨٠,٩ فى المائة من بترول الشرق الأوسط، بينما كانت الاحتكارات الأمريكية لاتسيطر على أكثر من ١٢,٨ فى المائة.. ولكن الموقف تغير بعد الحرب، ففى عام ١٩٥٢ وصلت أسهم الولايات المتحدة فى بترول الشرق الأوسط إلى ما يقرب من ٦٦٪ اقتطعته من نصيب ماكان يملكه الإنجليز..

وبالرغم من التناقضات التى كانت قائمة بين القوى الاستعمارية، فقد اتفقت هذه القوى على التعاون معا، خوفا من نمو حركات التحرر الوطنية فى هذه المنطقة.

ومن ثم استماتت هذه القوى فى ربط دول المنطقة فى تكتلات وتحالفات ومعاهدات ومواثيق، بأمل أن تستطيع أن تسحق أية حركات تحررية، وأن تستخدم أراضيها ومصادرها البشرية لخدمة أغراضها الخاصة.. وهذا يوضح تماماً المشروعات العديدة التى قدمها الغرب لتحقيق تكتلات سياسية عسكرية فى المنطقة.

على أن محاولات جذب هذه القوى الاستعمارية لدول المنطقة العربية إليها ، تعكس حالة التوتر التى كانت تسود بعض المحتكرين، لتدعيم مراكزهم فى هذه البلاد على حساب الآخرين.

وهكذا نرى انجلترا تبذل جهوداً جبارة غير مثمرة لإنشاء مشروع «سوريا الكبرى» الذى كان من المفروض أن يضم سوريا ولبنان والأردن وفلسطين..أو لإنشاء «الهلال الخصيب» الذى يضم الدول سالفة الذكر مع العراق.. كذلك حاولت بريطانيا أن تستخدم جامعة الدول العربية لتحقيق أغراضها.

وتجىء الولايات المتحدة لتستخدم قوتها فى تدمير هذه المشروعات البريطانية، بمحاولة إنشاء تكتل من الدول العربية، يخدم أغراضها الخاصة بحجة «الدفاع عن الشرق الأوسط».

وهكذا ظهرت على مسرح السياسة الدولية محاولة أمريكية لتنظيم ماأطلق عليه «قيادة الشرق الأوسط» بالاشتراك مع كل من الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وتركيا.. وكان القصد من هذا الاتفاق، أن تضع الدول العربية أراضيها وقواها تحت تصرف قيادة قوات الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط.

ولكن الشعوب العربية قاومت هذه الخطط، فأعلنت مصر وسوريا وبعض الدول العربية الأخرى رفضها اقتراح إنشاء قيادة الشرق الأوسط.

وازداد ارتياب العرب فى نوايا القوى الاستعمارية، حينما قامت تركيا بتوقيع معاهدة مع باكستان فى ٢ من أبريل ١٩٥٤، فقاموا بمهاجمة أى تحالف عسكرى.. وهبت المظاهرات فى كثير من الدول العربية تندد بهذه الأحلاف.

ومن ناحية أخرى أعلنت اللجنة السياسية التابعة لجامعة الدول العربية رفض الدول العربية للانضمام إلى ميثاق تركيا ـ باكستان.. وفى ديسمبر عام ١٩٥٤ صدق مجلس الجامعة العربية على هذا القرار.

واضطرت الدوائر الأمريكية والإنجليزية أن تلجأ إلى استخدام تكتيكات جديدة فى تنظيم الكتل العسكرية فى الشرق الأوسط، فبدلا من أن تفرض هذه الأحلاف على الدول العربية من الخارج، قامت بمحاولات كى تخرج هذه الأحلاف بمبادأة من داخل دول الشرق الأوسط ذاتها.

ومن ثم قام رئيسا حكومتى تركيا والعراق بجولة واسعة فى الدول العربية، وانتهت جهودهما بعقد معاهدة عسكرية فى ٢٥ من فبراير سنة ١٩٥٥ بين العراق وتركيا،

وكانت تركيا قد ارتبطت من قبل بمعاهدة مع الباكستان، فضلا عن كونها عضوا فى حلف شمال الأطلنطى.. وقد أثار إعلان المعاهدة سالفة الذكر غضباً صاخباً داخل الدول العربية، كما نددت الشعوب العربية بنورى السعيد رئيس حكومة العراق الذى طعن الشعوب العربية فى ظهرها بخنجر الاستعمار.

وسارت مظاهرات ضخمة فى كثير من الدول العربية وبخاصة فى سوريا ولبنان ـ وحتى فى العراق ـ وعارضت اتفاقية تركيا ـ العراق ..وقد ردَّد المتظاهرون شعارات معادية للإمبريالية، وطالبت بإلغاء هذا الحلف المجحف، وبوحدة الدول العربية كى تضمن أمنها وسلامتها.

على أن انفراد العراق بالعمل الذى انتهك ميثاق جامعة الدول العربية، أجبر حكومات مصر وسوريا والسعودية أن تبرم اتفاقية بينهما تقوم على تبادل التعاون العسكرى والاقتصادى ، إما لإعادة تشكيل جامعة الدول العربية دون العراق، وإما لإنشاء تجمع جديد من الدول العربية.. وقد نصت هذه الاتفاقية على ألا ينضم الأعضاء المشتركون فيه إلى حلف تركيا ـ العراق أو إلى ميثاق مشابه له.

كان مجلس الجامعة العربية قد دعا إلى عقد اجتماع غير عادى فى شهر أكتوبر سنة ١٩٥٥ لمناقشة مشروع جونسون لاستغلال مياه نهر الأردن.. وفى لقاء مساء يوم ١٠ من أكتوبر بين عبدالناصر والأمير فيصل ولى عهد السعودية فى عشاء بمنزل عبدالناصر، طلب الأمير فيصل من عبد الناصر تشكيل لجنة عسكرية مشتركة من مصر والسعودية، كى تقوم بتسويق أسلحة للجيش السعودى حتى تستطيع السعودية أن تفى بتعهداتها فى الاتفاقية العسكرية سالفة الذكر.. وقد وافق عبدالناصر على طلب الأمير، وتشكلت اللجنة فعلا، وسافرت إلى أوروبا لتأدية هذه المهمة.

وكان عبدالناصرقد تقابل أيضا مع كل من سعيد الغزى رئيس وزراء سوريا ووزير خارجيتها ، واللواء شوكت شقير رئيس الأركان السورى فى هذا العشاء.

وعرض شوكت شقير على عبدالناصر اقتراحا بعقد اتفاقية عسكرية ثنائية بين مصر وسوريا.. وكان شوكت شقير قد ناقش هذا الاقتراح خلال إقامته فى مصر مع اللواء محمد إبراهيم رئيس أركان حرب الجيش المصرى.

وتساءل عبدالناصر عن موقف الحكومة السورية والبرلمان السورى من مشروع هذه الاتفاقية، فأجاب سعيد الغزى بأنه حصل على موافقة مجلس الوزراء، وأنه يضمن موافقة البرلمان السورى، حيث إن الرأى العام السورى كان مهيأً لقبول مثل هذه الاتفاقية.

وحينئذ أعلن عبدالناصر للوفد السورى أنه وقع اتفاقية مماثلة للمشروع المقترح مع السعودية.

وكانت الولايات المتحدة وتركيا والعراق قد دعت الحكومة السورية كى تنضم إلى حلف العراق، وأغرتها بوعود لتقديم معونات اقتصادية، ولكن سوريا لم تقع فى الشرك.. ففى ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٥، تم توقيع ميثاق دفاع مشترك بين سوريا ومصر فى دمشق، كما وقع ميثاق مشابه بين مصر والسعودية.

حلف بغداد

وكان دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة قد ورث مشروع اتشيسون الخاص بقيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، الذى كانت مهمته تنظيم دفاعات إقليم الشرق الأوسط ضد الهجوم السوفييتى.. كان المشروع يتركز حول مصر لأسباب جغرافية، ولوجود القاعدة البريطانية الضخمة على الجانب الغربى من قناة السويس، التى تم إنشاؤها على مدى سنوات طويلة،وتكلفت أكثر من أربعة ملايين جنيه استرلينى، وكانت تعد أعظم قاعدة عسكرية فى العالم.

ومع ذلك لم يستطع الأمريكيون إقامة قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط حول هذه القاعدة العملاقة، لأن المصريين لم يقبلوا ذلك، بل على العكس كانوا يطالبون دائماً بجلاء البريطانيين عن القاعدة نهائياً، وكذلك عن منطقة القناة حيث عسكرت القوات البريطانية عشرات السنين.

وأملاً فى تنفيذ مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط، ضغط جفرسون كافرى سفير الولايات المتحدة فى القاهرة على بريطانيا فى فبراير سنة ١٩٥٣ لتسوية الخلاف

الذى كان قائماً بينهـا وبين مصر حول مسألة السودان، كما ضغط علـيها فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ للجلاء عن السويس.

كانت المسألة المصرية تشغـل بال العالـم الغربى بـعد قيام ثـورة ٢٣ يوليو، فـدعت واشنطن الإنجليز إلى مفاوضة الثورة مباشرة، وذهب إيدن إلى واشنطن ليتفق مع أيزنهاور على سـياسة مشتركـة تجاه مصر، وكان غـرضه من هذه الزيـارة الضغط على مـصر، بأن يوضح لها أن هناك جبهة غربية مشتركة فـى سياستها نحو مصر، ولكن رسالة أيزنهاور التى أرسلها إلى الحكومة المصرية فى شهر مارس سنة ١٩٥٣، بينـت استعداد الولايات المتحدة للعمل على تحقيق مطالب مـصر الأساسية، بشرط ألا يضع المصريون عراقيل أمام مشروعات الغرب الخاصة بالدفاع المشترك عن الشرق الأوسط.

ولقد أدركت الـقاهرة مقدماً أن هنـاك تباينا فى وجهـات النظر بين الولايـات المتحدة وبريطانيا تجاه حل المشكلة المصرية.

وكانت المفاوضات بين مصر ولندن قد توقفـت فى ٦ من مايو نتيجة إصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقواتـها فى منطقة قناة السويس وإصرار مصـر على إجلاء هذه القوات من أراضيها. وكان لابد أن تتدخل الولايات المتحدة وتقوم بدور الوسيط، ففى النصف الأول من مايو سـنة ١٩٥٣، حضر دالاس إلى القاهرة ومـعه مشروع ضخم للدفـاع عن الشرق الأوسط، يمثل فى أهميته للمنطقة ما يمثله حلف شمال الأطلنطى للدفاع عن الغرب.

ولكن القاهرة استقـبلت مشروع دالاس بفتور، كما لو كانت تعـرف مضمونه قبل أن يغـادر دالاس واشنطـن.. وفسرت الـقاهرة المـشروع بأنه خـطة استـراتيجية تهـدف إلى الاحتفـاظ بسيطرة الأنجلو ـ ساكسـون العسكريـة على الشرق الأوسـط، محافظـة على مصالحهم البترولية فى المنطقة.

وفشلت مهمة دالاس، وطـويت جميع مشروعات الغرب فى مصـر إلى حين .. وبعد مضـى ثلاثة أيام مـن توقيع اتـفاقية الجـلاء بين مـصر وبريطـانيا فى ٢١ مـن يوليو سـنة ١٩٥٤، بدأت مفاوضات أخرى بـين الولايات المتحدة ومصر.. كان الأمريـكيون يظنون أنه طالما حـصل الرئيس عبدالنـاصر على مبدأ سحب الـقوات البريطانية مـن بلاده، فهم يستطيعون إقنـاعه بالاشتراك فى حلف عسكرى يواجه الاتحاد السوفـييتى، ولقبول إرسال بعثة عسكرية أمريكية إلى مصر.

وكان الإنجليز يرون أن تحقيق مثل هذه الخطوة كفيل بأن يضمن الدفاع عن قناة السويس بالأسلحة الأمريكية، ويستطيع البريطانيون أن يسحبوا قواتهم من القاعدة وهم فى غاية الاطمئنان على مصالحهم، التى ستكون فى رعاية أبناء عمومتهم الأمريكيين.

ولكن عبدالناصر لم يقنع بجلاء القوات البريطانية عن مصر فحسب، بل طالب أيضاً بجلائها عن جميع الدول العربية.. وهكذا ظهرت إذاعة صوت العرب بصورة جديدة.. إذاعة يومية مدتها أربع ساعات تهاجم الإمبريالية فى العالم العربى والحكام العرب الذين يرحبون ببقاء بريطانيا فى المنطقة.

ولم تقتصر حملة العداء على الإمبريالية فى المنطقة العربية فحسب، بل تعدتها أيضا إلى الدول الإسلامية والأفريقية..وكما بينت سلفا حينما تحدثت عن أيديولوجية الثورة، فقد امتد نفوذ عبدالناصر وتشجيعه لحركات التحرر الوطنى إلى أفريقيا وآسيا.

ففى شهر يوليو سنة ١٩٥٤، بدأت إذاعة مصر تذيع باللغة السواحلية، حملات دعاية لإثارة المواطنين الأفريقيين فى مستعمرات بريطانيا فى شرق أفريقيا. بالطبع كانت مثل هذه الأعمال من جانب مصر حجر عثرة فى مستقبل العلاقات المصرية البريطانية، طالما رغبت بريطانيا فى الاستمرار كقوة إمبريالية، تحتفظ بقوات وقواعد على الأراضى العربية، لتحمى مصالحها البترولية فى العراق والخليج الفارسى.

ولم يبعد عن ذهن البريطانيين قط، ما قامت به حكومة مصدق فى إيران سنة ١٩٥١، حينما حاولت تأميم شركة الزيوت الإنجليزية ـ العراقية، ومن ثم ثبت الاعتقاد بضرورة مرابطة قوات لبريطانيا تحمى مصالحها فى المنطقة.

وكان دالاس قد عمد قبل تأميم قناة السويس إلى إقامة «الحزام الشمالى» من تركيا وباكستان.. فتركيا كانت مناوئة للسوفييت على خط مستقيم، وكانت أمريكا تخطب ود الباكستان عن طريق المعونة العسكرية على أن تسمح لها الباكستان بإقامة قواعد جوية تمكن قاذفات القنابل الأمريكية من الوصول إلى مناطق من الاتحاد السوفييتى، ما كان يمكن الوصول إليها بدونها.

ولقد كتب أحد المؤرخين الأمريكيين فى أواخر سنة ٥٣ يقول:

«لم يعد هناك أدنى شك فى أنه أصبح بمقدورنا أن نعتمد على باكستان كأحد الأعمدة الأساسية التى يرتكن عليها الحزام الشمالى».

واستناداً على هذا التحالف التركى الباكستانى قام حلف بغداد عام ١٩٥٥ نتيجة اتفاق تركى عراقى، أعقبه دخول بريطانيا فى شهر فبراير، ثم دخول باكستان بصفة رسمية فى شهر يوليو، ثم انضمام إيران فى ١٢ أكتوبر.

وفى يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٥٥، قامت مجلة «تايم» بالاحتفال بتضييق الخناق حول العالم الشيوعى بأن نشرت خريطة مرسوما بها سلسلة حديدية ضخمة تمتد من حلف مانيلا «حلف جنوب شرقى آسيا» عبر باكستان والعراق وإيران وتركيا، حتى تصل إلى حلف شمال الأطلنطى، وأطلقت على هذه السلسلة اسم نظام «الأمن الجماعى» الذى يمتد حول الكرة الأرضية، ويتخذ من الولايات المتحدة مركزاً له.

ومن المعروف أن العراق كانت أقرب حليف عربى لبريطانيا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، حينما وضعت تحت الانتداب البريطانى بعد إزاحة الحكم التركى، وتقسيم الإمبراطورية العثمانية البائدة بين المنتصرين، فوضعت سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسى، وذهبت فلسطين وشرق الأردن لبريطانيا، بينما استعادت المملكة السعودية استقلالها.

وكان نورى السعيد منذ أن حصلت العراق على استقلالها عام ١٩٣٠، الركيزة التى تعتمد عليها بريطانيا فى توجيه سياسة العراق.. وكان نورى السعيد العميل الوفى لبريطانيا، الذى يظن بأن العرب لايمكنهم أن يعيشوا دون مساعدة بريطانيا، سواء فى التسليح أو فى التوجيه.

فلما جاء عبدالناصر، ونادى بإجلاء القوات البريطانية عن المنطقة كلها، أبدى نورى السعيد فتوره وغضبه من عبدالناصر.. وما أن عرضت بريطانيا اقتراحها بالاحتفاظ بقاعدة جوية فى العراق، ودخول العراق فى حلف يضم بريطانيا والعراق وتركيا وباكستان ـ والولايات المتحدة لو أمكن ـ بادر نورى السعيد بالموافقة على هذا المشروع، ولم يجد أى مبرر لرفضه.

ولكن عبدالناصر كان لديه من الأسباب المقنعة لرفض مبادرة بريطانيا، فهذا المشروع

لم يكن سوى الفكرة ذاتها التى قدمتها بريطانيا لمصر عام ١٩٥١ للدفاع عن الشرق الأوسط، والتى رفضتها حكومة مصر فى ذاك الوقت، كما أن هذا الحلف سوف يربط العراق مع حلف شمال الأطلنطى.. ولما كانت العراق عضوا فى جامعة الدول العربية، فإن ارتباط العراق بأى أحلاف سوف يعرض حياد دول الجامعة العربية إلى المخاطر، والدخول فى نزاعات لاتعنى الدول العربية.

ولكن خصوم عبدالناصركانوا يغرسون فى نفوس العرب فكرة أن عبدالناصر يريد الزعامة العربية، وأن العراق بمواردها البترولية وبعلاقاتها الطيبة مع بريطانيا، يمكنها أن تنشئ جيشا قويا يجعلها الدولة العربية الأولى، ومن ثم ينتقل مركز الثقل السياسى من القاهرة إلى بغداد.

ولقد ظل هذا الاعتقاد يرسخ فى عقول بعض الساسة العرب، بدرجة أن عبدالكريم قاسم الذى أطاح بالملكية فى العراق ألح لى حينما كنت فى زيارة للعراق بعد ثورة ١٩٥٨ مباشرة بهذه الفكرة.

وبالطبع فإن هذا التبرير يعد تبريرا ساذجا، فتجربة بريطانيا فى تسليح القوات العربية مقيدة بضوابط وحدود معينة، كما أن موقع مصر وتاريخها وتراثها يجعلها مركز الثقل السياسى العربى فى المنطقة العربية.. ولكن نورى السعيد حاول التشكيك فى سياسة عبدالناصر التى كانت تنادى بوحدة العرب واستقلالهم.

وكان لحلف بغداد آثار بعيدة على كثير من دول العالم، إذ غضبت الهند لأن تسليح الولايات المتحدة لباكستان كان معناه تقريب موعد الحرب بين الهند والباكستان بسبب الخلاف على مشكلة كشمير، ولذلك بدأت الهند تحول ميزانيتها من خطط التنمية التى كانت البلاد فى أشد الحاجة إليها إلى عمليات شراء الأسلحة.

كذلك أدّى تسليح الولايات المتحدة لباكستان، إلى ارتماء أفغانستان فى أحضان الاتحاد السوفييتى طلبا للسلاح ولقروض التنمية.. كذلك أثيرت عداوة كل الوطنيين العرب على الحلف نتيجة انضمام بريطانيا إليه.. وزادت مرارة التنافس العائلى بين عاهلى العراق والمملكة العربية السعودية.. كذلك أثار غضب مصر وحلفائها الاسميين فى ذاك الوقت سوريا واليمن.

وقد أفزع هذا الحلف أيضا إسرائيل، لأنه كان يتضمن تسليح العراق تسليحا ثقيلا بواسطة الولايات المتحدة التى رفضت إعطاء إسرائيل أسلحة على سبيل التعويض.

كما أثار هذا الحلف غضب تيتو فى يوغوسلافيا الذى اعتبر أن هذا الحلف لايخدم مصالح العرب، وإنما يثير بينهم التفرقة بقوله: «لا أظن أن هذا الحلف يمثل حائطا أو سوراً ضد أحد..».

النزاع بين عبدالناصر ونورى السعيد

ولقد بذل عبدالناصر محاولات جادة لإبعاد العراق عن الحلف، وكان يأمل فى إقناع نورى السعيد بالابتعاد عن الأحلاف الاستعمارية، فبادر بإرسال الصاغ صلاح سالم وزير الإرشاد القومى المصرى فى جولة بالدول العربية فى منتصف أغسطس سنة ١٩٥٤، بقصد منع انضمام العراق للحلف.. وحمل صلاح سالم معه توجيهات عبدالناصر بأن يعالج الأمر مع حكام العراق بالحكمة والروية.

وقابل صلاح سالم فى سرسنك كلا من فيصل ملك العراق الشاب، وولى عهده عبد الإله، ونورى السعيد رئيس الحكومة الداهية، وقد أوضح صلاح سالم لهم فى جو يسوده الهدوء، أن القاهرة تعارض قيام حلف بغداد، على أساس أنها ترى أن تطور الأحداث فى المنطقة يتطلب فسحة من الوقت لإعادة تقييم سياسات الغرب وبريطانيا بخاصة إزاء العالم العربى، ولذا فمن الحكمة ألا تتورط الدول العربية فى هذه الآونة بأية التزامات أجنبية.

ولكن نورى السعيد لم يوافق على اقتراح صلاح سالم، وقال له إن العراق مهدد من روسيا الشيوعية ومعرض لتغلغل شيوعى يهدد أمنه، ولذلك يحتاج إلى معونة خارجية لمجابهة هذا التغلغل.

ورد عليه صلاح سالم بقوله:

هل من المنطق أن نحاول وقف تغلغل الشيوعية فى العراق، بالتورط فى أحلاف أجنبية، يرفضها الرأى العام القومى، ويعتبرها بمثابة استسلام للإمبريالية؟

كان يدور فى ذهن نورى السعيد السياسى العجوز ذى الناب الأزرق ضرورة ارتباطه

ببريطانيا، ومن ثم استخدم مناوراته السياسية، ونجح فى أن ينهى اجتماع سرسنك، بإصدار بيان مشترك يكتنفه الغموض، وكان البيان ينص على مايلى:

«إن العراقيين والمصريين سوف يبحثون السبل التى تدعم ميثاق أمن الجامعة العربية، وإن عليهم أن يناقشوا هذا الأمر مع الولايات المتحدة وبريطانيا».

وقد أزعج عبدالناصر بيان سرسنك، فبادر فى تبليغ سفير بغداد فى القاهرة بأن بيان سرسنك يتعارض كلية مع سياسة مصر إزاء الاستقلال الوطنى.

وكان صلاح سالم قد عقد مؤتمرا صحفيا بعد اجتماع سرسنك، ووجه إليه أحد الصحفيين سؤالا ذا مغزى:

«هل تعارض مصر رغبة دولتين عربيتين أو أكثر فى الاتحاد فى شكل ما؟».

وبالطبع كان يعنى هذا الصحفى مشروع الهلال الخصيب، فلما ردّ صلاح سالم على سؤال الصحفى بأن مصر لا تمانع قط فى قيام وحدة بين دولتين عربيتين أو أكثر، فسّر على أن مصر لا تمانع فى قيام مشروع الهلال الخصيب.

وغضب عبدالناصر من إجابة صلاح سالم، ومن ثم انتهز فرصة توقيع المعاهدة المصرية ـ البريطانية عام ١٩٥٤، فبادر باستخدام إذاعة صوت العرب لمناشدة الأمة العربية كى تنتهج نهج مصر، وتنهى الاحتلال الأجنبى.. كما أعلن عبدالناصر أنه سوف يقاوم بكل السبل أية محاولة من العراق تهدد وحدة العرب.

وكان نورى السعيد قد حضر إلى القاهرة وقابل عبدالناصر، وأبلغه أن العراق لايمكن أن تعتمد على العرب لحماية أمنها واستقلالها.

ورد عبدالناصرعلى نورى السعيد بقوله:

«إننى أؤيد وجهة نظرك إزاء ضعف الجامعة العربية، ولكن هذا لا يعنى أن يزيد العرب من ضعفهم بتشجيع الإمبريالية للسيطرة عليهم وضرب بعضهم بالبعض..».

ولم يتوان نورى السعيد فى الخروج من المأزق، فانتهز فرصة عقد اجتماع لوزراء خارجية العرب، وأوصى إلى موسى شهبندر وزير خارجيته بأن يعقد مؤتمرا صحفيا فى القاهرة بعد انتهاء المؤتمر، ويعلن فيه بأن العراق لن تنضم فى أحلاف مع تركيا والباكستان، ولكنها سوف تعيد النظر فى المعاهدة القائمة بين العراق وبريطانيا على نحو

ما فعلت مصر، وأن هذا التعديل سوف يضمن التزام العراق بقاعدة جوية بريطانية على أراضيها لو وقع هجوم على إيران.

وفى أول يناير سنة ١٩٥٥، أى بعد مرور أيام قليلة من مؤتمر وزراء الخارجية، أعلن نورى السعيد فى البرلمان العراقى، أن العراق سوف يرتبط مع بريطانيا فى معاهدة ثنائية، قد يدخل فى حسابها أمن تركيا وإيران، ولكنه لن يورط أى شريك للعراق داخل الجامعة العربية.

وأحس عبدالناصر أن نورى السعيد يقوم بخدعة سياسية كبرى، فبادر بكشف مخطط نورى السعيد فى الإذاعة المصرية.. ولم تمر أكثر من خمسة أيام على بيان نورى السعيد فى البرلمان العراقى، حتى انكشفت اللعبة، إذ توجه عدنان مندريس رئيس الحكومة التركية إلى بغداد على رأس وفد ضم وزيرى الخارجية والمواصلات وتسعة أعضاء من الجمعية الوطنية التركية.. وفى ١٢ من يناير صدر بيان مشترك من بغداد جاء به:

«إن تركيا والعراق قد اتفقا على توقيع ميثاق دفاع متبادل فى أقرب فرصة، وإنهما يأملان أن تنضم إليهما الدول الرشيدة الأخرى فى المنطقة، وأنهما سيبذلان قصارى جهدهما لمحاولة إقناع هذه الدول للتوقيع على هذه المعاهدة تلقائيا».

وشعر عبدالناصر بمواطن الخطر الكامن فى إغواء باقى الدول العربية للانضمام إلى هذا الحلف، فبادر باستخدام سلاحه المعهود من صحافة وإذاعة للهجوم على الحلف، وهداه تفكيره إلى إنشاء محور داخل الدول العربية يواجه به هذا الحلف، وعثر على ضالته فى السعودية كحليف قوى وغنى، مستغلا عداء السعودية التقليدى للإدارة الهاشمية فى العراق والأردن، وخلافاتها مع بريطانيا حول واحة البريمى.

إخفاق عبدالناصر فى مقاومة قيام حلف بغداد

ولجأ عبدالناصر إلى القيام بعمل عربى مشترك، فدعا إلى عقد اجتماع فى القاهرة

يحضره رؤساء وزراء الدول العربية المستقلة حينئذ وهي: العراق وسوريا ولبنان والسعودية والأردن واليمن وليبيا ومصر.. وعقد أول اجتماع فى القاهرة يوم ٢٢ من يناير، وحضرت جميع الوفود عدا العراق الذى غاب عن الاجتماع فى الخمسة أيام الأولى من الاجتماع، ثم ظهر فجأة على المسرح برئاسة فاضل الجمالى رئيس حكومة سابق، والذى يكن لمصر عداء مريراً.

وفى الاجتماع الأول، اقترح كل من فارس الخورى عن سوريا وسامى الصلح عن لبنان وتوفيق أبوالهدى عن الأردن، تأجيل اتخاذ أى قرار حتى يحضر وفد العراق.. وبدا فى جو المؤتمر عدم استعداد ممثلى هذه الدول بالتنديد بسياسة نورى السعيد، بل إن السوريين ألقوا فى المؤتمر بيانا متناقضا جاء به:

«أنه بالرغم من أن سوريا لن تنضم إلى أى تحالف أجنبى، فمن العبث أن يعارض السوريون فى هذا المؤتمر قيام العراقيين بعقد هذا التحالف، طالما كان مثل هذا القرار غير ملزم لأية حكومة سورية مستقبلا».. والواقع أن هذا البيان كان يعكس حالة الاضطراب التى كانت تسود سوريا، فمنذ أن حصلت سوريا على استقلالها من الفرنسيين عقب الحرب العالمية الثانية، تعرضت إلى أربعة انقلابات عسكرية وأحد عشر تغييرا وزاريا فى مدى ثلاث سنوات.

والواقع أن ارتباط حزب البعث السورى بالجيش، وقناعة الحزب بأن الجيش هو الذى يستطيع أن يقوم بأى تغيير سياسى فى سوريا، كان لهما تأثير مباشر على قيام هذه الانقلابات.

ولنعد إلى الوراء.. إلى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ حينما التحق «بجيش الإنقاذ» أكرم الحورانى وبعض الضباط مثل عدنان المالكى ومصطفى حمدون وعبدالغنى قنوت.. فنشأ بين هذه المجموعة من الضباط وبين أكرم الحورانى نوع من التقارب تحول مع الزمن إلى صورة من المشاركة والتشاور.

وعلى أثر هزيمة سنة ١٩٤٨، اجتمع محاربو «جيش الإنقاذ» تحت قيادة العقيد طه الهاشمى العراقى، وقرروا رفض قبول وقف إطلاق النار والهدنة، وأرسلوا مندوبين عنهم إلى دمشق يبلغون شكرى القوتلى بعزمهم على الاستمرار فى القتال، ولو أدّى بهم ذلك إلى احتلال دمشق وخلع القوتلى من منصب الرئاسة السورية.. وكان من أبرز

مجموعة جيش الإنقاذ عدنان المالكى وأديب الشيشكلى وعبدالغنى قنوت ومصطفى حمدون ووصفى التل وفوزى القاوقجى.

فى ذاك الوقت كانت الولايات المتحدة تسعى إلى إقامة صلح دائم بين العرب وإسرائيل، وهو أمر لم يكن فى استطاعة أى زعيم عربى حينئذ أن يعرضه أو يجرؤ على الجهر به. وبموجب هذا الاعتقاد قامت المخابرات المركزية الأمريكية بالمساعدة فى تدبير انقلاب عسكرى قاده حسنى الزعيم الضابط السورى المزهو بنفسه، المغرور بقدراته، فأطاح بالقوتلى فى مارس سنة ١٩٤٩.. وقد دعم الحورانى حسنى الزعيم الذى ظن أنّ فى استطاعته تحويل هزيمة العرب سنة ١٩٤٨ إلى نصر عن طريق مفاوضاته الشخصية مع بن جوريون.

ففى الليلة التى تقرر فيها العصيان على قرار وقف إطلاق النار والزحف لاحتلال دمشق، حضر حسنى الزعيم إلى مقر قيادة جيش الإنقاذ فى الجبهة، ليبلغ المتمردين بأنه سيقود انقلابا عسكريا على شكرى القوتلى، ويعلن لهم أنه متضامن معهم فى الرأى باستئناف القتال بأى ثمن. ونفذ حسنى الزعيم حركته، بموافقة ضباط جيش الإنقاذ وبمباركة أكرم الحورانى، ولكن حسنى الزعيم سرعان ما نكث بعهوده، إذ تراجع عن استئناف القتال، واحتال على كبار ضباط الجبهة فدعاهم للاجتماع به فى دمشق حيث قام باعتقالهم، وسرح بعضهم مثل أديب الشيشكلى وعدنان المالكى وغيرهما.

وكان حسنى الزعيم تواقا فى بادئ الأمر للارتباط مع العراق، ولكنه بعد زيارته لمصر وترحيب الملك فاروق به، أصبح أكثر عداء للعراق.

والواقع أن فكر حسنى الزعيم كان مشوشا، بدرجة أن الحورانى الذى بارك انقلابه، لم يعد فى استطاعته أن يتابع مناوراته السياسية الغريبة. ومن ثم قام انقلاب عسكرى آخر بتحريض من حزب الشعب السورى بقيادة سامى الحناوى، أطاح بحسنى الزعيم، واتجه لتدعيم الوحدة مع العراق.. ودار الزمن دورته، وإذا بأديب الشيشكلى ضابط جيش الإنقاذ يستولى على السلطة فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ بتدعيم من أكرم الحورانى.

وفى السنتين الأوليين من الأربع سنوات التى حكمها، فضل الشيشكلى أن يبقى خلف المسرح يمارس السلطة، ولكنه اضطر أن يظهر على المسرح نتيجة المعارضة المستمرة

من حزب الشعب لسياسته الخاصة بالتقارب مع السعودية والفرنسيين حكام سوريا السابقين.

ففى نهاية سنة ١٩٥١، قام الشيشكلى بطرد مجلس الوزراء السورى واستقال رئيس الجمهورية مجبرا، واستلم الجيش مسئوليات الحكم فى سوريا. وبهذا الانقلاب الذى يعد الانقلاب الرابع فى تاريخ سوريا منذ عام ١٩٤٩، بدأت الخطوة الأولى لشل نشاط كل الأحزاب السياسية، وفرض الشيشكلى نفسه رئيسا للجمهورية.

على أنه ما أن انفرد الشيشكلى بالسلطة سنة ١٩٥٢، حتى أظهر عداءه للبعثيين، ومن ثم بدأ ضباط البعث حينئذ فى تدبير انقلاب للإطاحة بحكم الشيشكلى، أشرف على إعداده وتنفيذه الضابطان عدنان المالكى وعبدالغنى قنوت.. ولكن المحاولة أخفقت، فقام الشيشكلى باعتقال عدنان المالكى وعبدالغنى قنوت ورياض المالكى، وفر الحورانى ومشيل عفلق والبيطار إلى بيروت ومنها إلى روما.

والواقع أن الصراع بين البعث والشيشكلى أخذ بعد ذلك يسلك سبيلين جديدين: الأول عن طريق إقامة جبهة مع الأحزاب السورية التقليدية ـ الشعب، الكتلة الوطنية ـ عرفت بميثاق حمص، ولم يشترك الشيوعيون فى هذه الجبهة لأنهم كانوا قد قرروا دخول الانتخابات الصورية التى أجراها الشيشكلى والتى قاطعتها الهيئات السورية.. أما السبيل الثانى فكان يكمن داخل الجيش، حيث قامت مجموعة من صغار الضباط البعثيين بتدبير انقلاب للإطاحة بالشيشكلى على الرغم من غياب اثنين من كبار ضباطهم خارج الجيش.

لقد وجدت سوريا نفسها فى ظل حكم الشيشكلى منهكة من الحكومة العسكرية، وساخطة على التزوير فى الانتخابات، وناقمة على الفضائح والرشوة والسرقات التى كانت تسود البلاد بصورة شبه علنية.

وتسابق خصوم الشيشكلى للإطاحة به، فبينما حاول حزب الشعب الاتصال ببعض كبار الضباط المؤيدين له مثل فيصل الأتاسى وعمر خان لتدبير انقلاب عسكرى يهدف إلى إقامة اتحاد مع العراق، كان ضباط البعث بدورهم يدبرون انقلابا لحسابهم.

وسبق البعث حزب الشعب، ففى ليل ٢٧ ـ ٢٨ فبراير (شباط) سنة ١٩٥٤، نجح بعض الضباط البعثيين فى تدبير انقلاب عسكرى على الشيشكلى.. ولقد بدأ الانقلاب من حلب حيث تحرك الضابط مصطفى حمدون قائد سرية من المشاة فى حلب وبمعاونة

الملازم أول محمد عمران بسريتهما إلى محطة إذاعة حلب.. ومن هناك صدر البلاغ الأول للانقلاب بهذه العبارة:

«هنا الرئيس مصطفى حمدون يخاطبكم».

وكان أول المؤيدين أمين الحافظ قائد سرية مشاة درعا، ثم تجاوب بعد ذلك الضباط المعسكرون فى جبل الدروز لنداء رفيقهم.. وكان بينهم عدنان حمدون شقيق مصطفى حمدون وكنعان جويد ومحمد هواش، وقد قاموا باعتقال رؤسائهم وأرسلوا رسولا إلى الشيشكلى يبلغه أنهم زاحفون لاحتلال دمشق لو لم يغادر البلاد.

وكان عفلق والحورانى والبيطار قد عادوا إلى سوريا، ووقفوا مع زملائهم أعضاء جبهة ميثاق حمص، وانتهى الأمر بهروب الشيشكلى خارج سوريا.

وكان رد فعل الانقلاب البعثى فى مصر عنيفا، إذ قامت إذاعة صوت العرب بمهاجمة الانقلاب، وأخذت تدافع عن أديب الشيشكلى، وقد اعتبر حزب البعث هذا الموقف بمثابة عدوان وتدخل فى شئون سوريا، فأعد مظاهرات ضخمة سارت فى دمشق وحلب مستنكرة إعدام الإخوان المسلمين فى مصر، وطالبت بعودة الحريات للإخوان.

وهكذا نجد أن سوريا كانت ممزقة أساسا بين أولئك الذين يساندون حزب الشعب المحافظ الذى كان يميل إلى الاتحاد مع العراق، وبين حزب البعث الذى يحبذ وحدة شاملة للعرب على أساس مبادىء اشتراكية.

وحينما حضر فارس الخورى إلى القاهرة فى يناير سنة ١٩٥٥ لحضور مؤتمر رؤساء وزراء العرب، وجد نفسه فى موقف لايحسد عليه، فهو لايريد أن يغضب البعث أو حزب الشعب، ومن ثم لم يقم بتزكية انضمام سوريا للتحالف الجديد، كما رفض توجيه أى تنديد للعراق.

أما لبنان فقد وقع تحت إغراء وضغط ماديين.. ذلك أن عدنان مندريس خلال عودته من بغداد مر ببيروت، وعرض على حكومة لبنان المكاسب التى سوف تحصل عليها لبنان لو انضمت إلى حلف تركيا ـ العراق، ولإغراء حكومة لبنان قال مندريس إن تركيا لديها عشر فرق مجهزة بأحدث المعدات، وتمتلك خمسين ألف جرار تعمل فى الأرض، وكل هذا بفضل رعاية الولايات المتحدة وكرمها.. كما ألمح بأن تركيا على استعداد لمساعدة العرب ضد إسرائيل لو وافقت الدول العربية على توقيع معاهدة مع العراق وتركيا.

ومع أنَّ كميل شمعون رئيس جمهورية لبنان حينئذ كان معروفاً عنه ولاؤه الشديد للغرب، فقد نجح مندريس فى التأثير على سامى الصلح رئيس وزراء لبنان كى لايندد بسياسة نورى السعيد.

وهكذا، لم يكن غريبا أن يقف سامى الصلح فى مؤتمر رؤساء وزراء العرب بالقاهرة متبنيا مصلحة الولايات المتحدة، ويقول أن واشنطن حذرته من أنها لن تقدم أية معونة للعرب لو أصرّوا على معارضة الأحلاف الأجنبية.

وأدخل مندريس فى روع شمعون أن عداء عبدالناصر لنورى السعيد يرجع أساسا لطموحه فى السيطرة على العالم العربى، ومحاولة نورى السعيد وقف أطماع عبدالناصر.

وكان موقف الأردن لايختلف كثيرا عن موقف سوريا، إذ قال الوفد الأردنى أنهم يكرهون الأحلاف الأجنبية، ولكنهم لايستطيعون التنديد بمبادأة نورى السعيد طالما اعتمدت الأردن على منحة بريطانيا للاحتفاظ بالفيلق العربى الذى يقوده الجنرال جلوب الإنجليزى.

ولم تمر أسابيع قليلة على المؤتمر حتى كان توفيق أبوالهدى يفاوض الإنجليز فى لندن لإعادة النظر فى المعاهدة الأردنية ـ الإنجليزية.. وكان الإنجليز يصرون على أن أى تغيير فى هذه المعاهدة، لا يمكن أن ينظر إليه إلا كسبيل لإقامة نظام دفاع جديد عن الشرق الأوسط.. ومعنى ذلك أن الأردن إذا أراد أن يحصل على المنحة البريطانية فى المستقبل فعليه أن ينضم إلى حلف تركيا ـ العراق.

وهكذا أخفق عبدالناصر فى إقناع رؤساء وزراء سوريا ولبنان والأردن كى يهاجموا مبادرة نورى السعيد فى اجتماع لجامعة الدول العربية لكنه داوم على معارضة الحلف بإصرار دائب.

وكان يرسخ فى عقل عبدالناصر أن الغرب لن يسمح لتركيا بمساندة العرب ضد إسرائيل، إن لم يجّر تركيا فى تحالف مع إسرائيل على مر السنين، وهكذا كان يرى أن حلف بغداد المقترح ليس إلا ابتكارا لتفتيت العالم العربى وربطه بمصالح الغرب.

وكان عبدالناصر يظن أن العرب إذا استطاعوا المحافظة على وحدتهم، فإن الغرب سوف يجبر ـ وهو يحافظ على مصالحه الخاصة ـ على مد العرب بالمعونة الاقتصادية وبالأسلحة، لردع أى معتد، ولمكافحة أى تمرد داخلى.

ولكن العراق كانت سادرة فى نهجها، ففى مؤتمر رؤساء الدول العربية ذكر فاضل الجمالى أن جامعة الدول العربية لم تستطع حماية العراق، ولذا فإن معونة الولايات المتحدة وبريطانيا ضرورية للعراق.

وحاول الجمالى إغراء الدول العربية، فقال إنَّ الولايات المتحدة سوف تغير سياستها لصالح العرب، وأن الرئيس الأمريكى أيزنهاور قد أكد له شخصيا فى مقابلة معه فى البيت الأبيض، أن الولايات المتحدة لن تقدم أية معونة مستقبلا للصهيونية، وقد تبحث عن نوع من التعاون مع العرب.

ولكن عبدالناصر كان يرتاب فى مثل هذه الوعود، ومع ذلك لم يستطع أن يعبئ دول الجامعة العربية لمناهضة سياسة العراق، اللهم سوى السعودية خصم الهاشميين التقليدى، والمملكة اليمنية.

واتجه عبدالناصر إلى تدعيم جامعة الدول العربية، فاقترح إنشاء قيادة عسكرية مشتركة، تقوم بتنسيق التدريب والمواصلات، وتتعاون فى صناعة الأسلحة، وتحدد التزام كل دولة فى حالة قيام الحرب مع إسرائيل.. ورحب رؤساء وزراء سوريا ولبنان والسعودية بهذا الاقتراح. ولكن الجمالى هدم المشروع بإصراره على أن العراق لايزال يحتفظ بحقه فى الدخول فى أى تحالفات أجنبية يراها ضرورية له.

وكما بينت من قبل كان موقف سوريا ولبنان متخاذلا، ولم يختلف موقف الأردن كثيرا، ولكن عبدالناصر برَّر موقف الأردن بأنه يرجع إلى الارتباطات الخاصة التى تربط بريطانيا بالأردن.

ولذلك نجد أن عبدالناصر شن حربا نفسية حامية الوطيس ضد العراق وسوريا ولبنان، وحمل لواء هذه الحرب إذاعة «صوت العرب» التى قامت بتحريض شعوب هذه البلاد على الثورة على حكامهم الذين خانوا شعوبهم لحساب الإمبريالية.

وقد ركزت إذاعة «صوت العرب» على الهجوم على حكام العراق الذين ينفذون خطط الإمبرياليين التى تهدف إلى السيطرة على المنطقة العربية من خلال إسرائيل، الجسر الذى يمتد إلى المنطقة، ومن خلال عملاء الإمبريالية مثل كميل شمعون ونورى السعيد.

على أنـه زاد الطين بلـه، ما حدث فى لقـاء عبدالنـاصر مع أنطونـى إيدن حينـما مر بالقاهرة فـى شهر فبراير سنة ١٩٥٥ فى طريـقه إلى بانجوك لحضور مؤتمر منـظمة حلف جنوب شرق آسيا.. ذلك أن عبدالناصر أبدى لإيدن رغبته فى أن تقوم علاقات ودية بين مصر وبريطانيا، ولـذا ليس هناك داعٍ لأن تتدخل بريطانيا فى شئـون العرب الداخلية عن طريق ربـطها بأحـلاف أجنبيـة.. ولكن إيدن خيـب ظن عبدالـناصر وقال لـه ببرود: إن بريطانيا لن تتخلى عن نورى السعيد حليفها الوفى.

ولم تمر سوى أيام قـليلة حتى تم إعلان توقيع تـركيا والعراق على المعاهـدة الرسمية فى ٢٤ من فبرايـر، والتى عرفت باسم حلف بغـداد، وانضمت بريطانيا إلـيه فى أبريل، تلى ذلك انضمام الباكستان وإيران فيما بعد خلال هذا العام.

ونشبت حرب مريرة بين عبدالناصر ونورى السعيد، استخدم فيها عبدالناصر أسلوب العمل السرى، إذ قام بإرسال طاقم خاص تكـون من حسن تهامى وكمال رفعت وصلاح الدسوقى إلـى بغداد للقيام بـعمليات التخـريب لبعض المنشـآت العراقية احتجـاجا على مسلك نورى الـسعيد إزاء علاقاته مع الإنجليـز. ونسبت الحكومة العراقـية هذه الأعمال إلى كمال الحناوى الملحـق العسكرى المصرى فى بغداد حينذاك، وطلـبت سحبه على أنه شخص غير مرغوب فيه.

لقد كان عبدالناصر يميل إلى استخدام العمل السرى فى تحقيق أغراض سياسية.

عبدالناصر والتنظيمات السرية فى القوات المسلحة

كان عبدالناصر يعتمد اعتماداً كبيراً فى تـأمين حكمه على القوات المسلحة، وبالطبع كان الضباط الأحرار فى السنين الأولى للثـورة هم الدرع الذى يحمى الثورة من أعدائها، فلما قرر عبدالناصر التخلص منهم وتصفيتهم ـ كما شرحت من قبل ـ قام بإنشاء خلايا سرية موالية له داخل القوات المسلحة من بعـض الضباط الموالين له، وكانت مهمتهم رقابة ما يجرى داخل القوات المسلحة من ناحية الأمن.

وكان مكتب الشئون العامة فى القيادة العامة للقوات المسلحة مسئولاً عن تأمين القوات

المسلحة، ولكن عبدالناصر لم يكتف بذلك، فقام بتشكيل خلايا أخرى عن طريق سكرتيره سامى شرف.. وكثيرا ما كان يتقابل عبدالناصر سراً مع ضباط هذه الخلايا لرفع روحهم المعنوية وكسب ولائهم له. وقد أدى هذا إلى خلق نوع من الحساسية بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر، أخذت تزداد على مر الأيام حتى تحولت إلى مجابهة صريحة. ذلك أن عبدالناصر حاول أن يعد جيلا من طلبة الكلية الحربية ينشئه على الولاء الشخصى له، كى يعتمد عليه بعد تخرج هؤلاء الطلبة، وقد أوكل هذه المهمة إلى الصاغ إبراهيم الطحاوى من الضباط الأحرار، والذى كان يعمل فى منصب السكرتير العام المساعد لهيئة التحرير.

بدأ الطحاوى فى إنشاء تنظيم طلبة الكلية الحربية عام ١٩٥٥، واستطاع أن يجند عددا صغيرا من طلبة الكلية الحربية.. وكانت النواة الأولى تتكون من الطلبة توفيق عويضة، وعاطف عرفة وحسن رفعت وخالد علم الدين ونصر مصطفى مهدى، ومحمد عبدالجواد عامر. وكان الطحاوى يجتمع بالطلبة فى نادى مصر بالزمالك مرة كل أسبوع خلال إجازة آخر الأسبوع، ويبث فيهم روح الولاء للزعيم.. وكان يذكرهم بأنهم تنظيم عبدالناصو الخاص، وبخاصة بعد أن تقرر خروج الضباط الأحرار من القوات المسلحة.

كان الغرض من هذا التنظيم أن يكون بمثابة الدرع الاحتياطى الذى يحمى عبدالناصر، ولذلك قيل لأفراده أن مهمتهم مقاومة أى انقلاب فى القوات المسلحة عن طريق الرقابة وكتابة تقارير عما يجرى داخلها.. وقد وعد هؤلاء الأفراد بأنهم سيعينون فى المراكز الحساسة التى تسيطر على القوات المسلحة.

وقد عهد بتوجيه هذه الجماعة أيديولجيا، إلى شخص يدعى الشيخ «دنيا»، كان يزعم بأنه يتنبأ بالغيب، وقد حصل على ثقة عبدالناصر، حينما تنبأ له بموعد قيام حرب ١٩٥٦.

والعجيب أن عبدالناصر كان يثق فى هذا الرجل ثقة كبيرة، وقد ادعى الأخير أنه على وشك الانتهاء من ابتكار جهاز يتحكم فى توجيه الأشعة الكونية، التى يمكن استخدامها ضد إسرائيل لتخرب اقتصادها وتقضى على الحياة بها.

وقال الشيخ دنيا أن تحرير فلسطين سيتم على يد عبدالناصر، الذى سيقود جيشه، وقد حمل جهاز الأشعة الكونية الذى سيبتكره الشيخ المذكور، فتحدث المعجزة وتفنى إسرائيل.

استمر تنظيم طلبة الكلية الحربية يعمل فى الخفاء، حتى تم اكتشافه عام ١٩٥٦، وعلم به عبدالحكيم عامر قائد القوات المسلحة.. وتفجر الموقف بمجابهة بين عبدالناصر وعبدالحكيم عامر.. قال عبدالحكيم لعبدالناصر: إن تنظيم الطلبة كى يقوموا بعمل سرى سوف يقضى على النظام داخل القوات المسلحة، ومن الخطورة تكليف شبان فى مثل هذه السن كى يقوموا بأعمال سياسية داخل القوات المسلحة.

وألقى عبدالناصر المسئولية على إبراهيم الطحاوى.. وحل التنظيم وتخرج الطلبة من الكلية الحربية.. وأصبحوا ضباطا فى الجيش.

وتشاء الظروف أن يجتمعوا بعد تخرجهم بسنين ليحاولوا إنشاء تنظيم خاص بهم داخل القوات المسلحة، ولكنه اكتشف فى مهده على نحو ما سأذكره فى حينه.

وعموما فقد كانت التنظيمات السرية داخل القوات المسلحة سلاحا ذا حدين، فالبرغم من أنها أفادت فى كشف كثير من الأنشطة المعادية داخل القوات المسلحة، إلا أنها أدّت إلى خلق الشللية داخل القوات المسلحة، وأثرت على كفاءة القوات المسلحة، لاعتماد القيادة السياسية على الولاء أكثر من الكفاءة.

غارة غزة نقطة تحول

بينما كان عبدالناصر يفكر فى وضع خطط لمواجهة حلف بغداد، قامت إسرائيل يوم ٢٨ من فبراير بهجوم مدبر على القوات المصرية المرابطة على شريط قطاع غزة.. وهنا رسخ فى ذهن عبدالناصر أن حلف بغداد وغارة غزة ليستا سوى جزء من مؤامرة غربية كبرى لتدمير ثورة ٢٣ من يوليو، ولإعادة سيطرة الإمبريالية الغربية على الوطن العربى بأكمله.

والواقع أن غارة إسرائيل على غزة كانت بمثابة الصخرة التى تحطمت عليها آمال عبدالناصر فى حسن نوايا الغرب.. كان عبدالناصر حتى غارة غزة لديه أمل بأن يرتبط مع الولايات المتحدة بعلاقات طيبة، وبأن تبدى واشنطن استعدادها لمده بالأسلحة، فضلا عن معونة اقتصادية مناسبة.

وقد تم بالفعل عقد اتفاقية بين مصر والولايات المتحدة فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤،

لمد مصر بمعونة اقتصادية قيمتها أربعون مليونا من الدولارات.. وساعد على تنمية الآمال لقيام علاقات طيبة بين القاهرة وواشنطن، مسلك حكومة أيزنهاور إزاء النزاع العربى الإسرائيلى. ففى ربيع عام ١٩٥٤، نشر هنرى بايرود مساعد وزير الخارجية الأمريكى بيانا فى الصحف الأمريكية موجها لإسرائيل، صرّح فيه بأن إسرائيل كى تعيش فى سلام مع جيرانها العرب، عليها أن تكف عن سبل الغزو.. وندد «بايرود» بمسلك إسرائيل إزاء التعويضات، فبينما تستخدم إسرائيل التعويضات الألمانية لتنمية اقتصادها، لم تفكر فى تقديم أية تعويضات للاجئين العرب.

كان لمثل هذه التصريحات آثار طيبة فى عقد آمال لصداقة حقيقية مع واشنطن، ولكن غارة غزة قضت على كل أمل أو تفاؤل لقيام علاقات صداقة بين البلدين.. ذلك أن عبدالناصر نظر إلى الغارة الإسرائيلية على غزة وقيام حلف بغداد، على أنهما بمثابة هجوم موجه إلى شخصه.

ومع ذلك فقد استمر عبدالناصر يأمل فى تحسين علاقاته مع الولايات المتحدة، وكان لديه أمل كبير فى الحصول على معونة واشنطن ولندن لبناء السد العالى، ولكن جهوده كلها باءت بالإخفاق، ووجد نفسه مجبراً للاتجاه نحو موسكو.

وجاءت غارة غزة لتجعل عبدالناصر لايثق فى بريطانيا والولايات المتحدة، وبدأ ينظر إليهما بعين الشك والريبة.

حقا لم يكن عبدالناصر راغبا فى انتهاك الهدنة الدائمة القائمة بين العرب وإسرائيل، كما كان يدرك استحالة تسوية المسألة الفلسطينية بالطرق السلمية، وعدم قدرة العرب حينئذ على تحرير الأرض العربية المحتلة، ولذا كان يرى تجميد الموقف بين العرب وإسرائيل حتى يصبح العرب قادرين على تحرير الأرض العربية.

وكان عبدالناصر يرى أن الفلسطينيين أحق بتحرير أراضيهم، وأن على الدول العربية أن تتحد لتكون قاعدة آمنة لانطلاق الفلسطينيين نحو أهدافهم، وعليها أن تجعل قضية فلسطين قضية قومية تشارك فيها كل دولة عربية بجهودها السياسية والاقتصادية والعسكرية.

وكان عبدالناصر يكره فكرة الصهيونية بقيام دولة يهودية عنصرية، تجعل من أى مواطن غير يهودى مواطناً من الدرجة الثانية.. ولكنه كان يدرك أن إسرائيل قامت بجهود

الدول الكبرى، وأنها خلقت لتبقى، فالذين قاموا بإنشائها فى قلب الأمة العربية، سوف يستميتون فى المحافظة عليها، وحمايتها من أى تدمير من جيرانها العرب.

على أن صدامات الحدود كانت تشكل نوعا من التوتر الحاد بين العرب وإسرائيل، واستمرت هذه الصدامات فى عهد بن جوريون الذى كان يفضل انتهاج سياسة المدفع لفرض إرادة إسرائيل على جيرانها.

ولايمكن لعربى أن ينسى ماقامت به إسرائيل فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٣، حينما قامت بشن هجوم على معسكر للاجئين الفلسطينيين فى قطاع غزة، أسفر عن مقتل عشرين عربيا وإصابة ستين آخرين بجراح منهم نساء وأطفال.. ولم تكتف إسرائيل بذلك فبعد شهرين من هذا الحادث، قامت القوات الإسرائيلية مرة أخرى بالهجوم على إحدى القرى الأردنية وقتلت اثنين وستين من سكانها العزل من أى سلاح.

وذهب بن جوريون وتولى موسى شاريت رئاسة الوزارة الإسرائيلية فى يوليو سنة ١٩٥٤، وظهرت فى الأفق بوادر تفاؤل تسود المنطقة، كما عرف عن موسى شاريت ميله إلى تسوية المشاكل بالطرق السلمية. وبالفعل لم يحدث أى صدام على الحدود الإسرائيلية ـ العربية منذ أن تولى شاريت الحكم.

ولكن بن جوريون لم يهدأ بعد انسحابه من الحكم، فانتهز فرصة بدء المفاوضات المصرية ـ البريطانية ، فعمل على تقويضها، بأن أرسل بعض العملاء الإسرائيليين إلى القاهرة والإسكندرية للقيام ببعض العمليات التخريبية.. وقد استطاع هؤلاء العملاء أن يفجروا بعض القنابل فى مكتبة الاستعلامات الأمريكية بالقاهرة، وفى بعض دور السينما بالقاهرة والإسكندرية.. كان هدف بن جوريون الإيحاء إلى الأمريكيين والبريطانيين بأن النظام المصرى يفتقر القدرة فى المحافظة على أمن البلاد.

وعاد بن جوريون فى منتصف شهر فبراير سنة ١٩٥٥ ليتولى منصب وزير الدفاع الإسرائيلى.. ومع ذلك كان عبدالناصر يأمل فى أن يستطيع شاريت منع صدامات الحدود، ولكن الموقف تفجر يوم ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥، حينما قامت قوة إسرائيلية ـ بناء على أوامر من بن جوريون وزير الدفاع الإسرائيلى ـ بعبور خطوط الهدنة، وقامت بتدمير بعض مراكز رئاسة الجيش المصرى الممتدة على شريط غزة، وقتلت ثمانية وثلاثين فردا كما أصيب أربعون آخرون بجراح.

ومع أن الجنرال بيرنز رئيس مراقبى الهدنة، قدم تقريرا إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ذكر فيه أن غارة غزة، أعدت ودبرت بواسطة السلطات الإسرائيلية، فإن إسرائيل احتجت وقالت إن الغارة على غزة كانت رداً على اعتداء كمين لقوة مصرية على دورية إسرائيلية كانت تتحرك داخل الأراضى الإسرائيلية.

ولم يقف عبدالناصر مكتوف اليدين بعد قيام إسرائيل بالغارة على غزة، فقام باتخاذ سلسلة من الإجراءات والقرارات: فأولا قرر عبد الناصر أن يحصل على أسلحة بأية طريقة لردع أية هجمات إسرائيلية مستقبلا، وثانيا أن يعد بعض الفدائيين ويدربهم على حرب العصابات لتوجيههم داخل الأراضى الإسرائيلية للقيام بعمليات ردع لإسرائيل، وثالثا أن يدعم التضامن العربى بسلسلة من المعاهدات بين مصر وحليفاتها من الدول العربية، وأخيرا أن يستكمل حرب الكلمة بحملة تآمرية تخطط لحث العراقيين على الثورة على حكومتهم العميلة للإمبريالية.

خيبة أمل عبدالناصر فى الغرب

وسط هذه الظروف اتجه عبدالناصر مرة ثانية إلى واشنطن ولندن لمده بما يحتاجه من أسلحة.. ولكن الإنجليز لم يلتفتوا إلى قائمة الأسلحة التى قدمها لهم عبدالناصر بعد توقيع اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤، كما لم تظهر فى الأفق أية دلائل عن استعداد واشنطن لمد مصر بكميات مناسبة من الأسلحة، وفقاً لوعد أيزنهاور لرجال الثورة قبل توقيع اتفاقية الجلاء سنة ١٩٥٤.

وكانت واشنطن قد أوفدت بعثة عسكرية أمريكية إلى مصر، لمناقشة مسألة إمداد القوات المسلحة المصرية بالأسلحة، ولكن دالاس قرر بعد مضى عدة أسابيع من المناقشات أن واشنطن لن تمد مصر بالأسلحة الأمريكية مالم تشترك فى نظام دفاعى للغرب عن منطقة الشرق الأوسط.

وبالطبع عارض عبدالناصر هذه الفكرة واعتبرها أنها محاولة أمريكية لتعبئة موارد مصر لتحارب بها أعداءها، بينما لو تورطت مصر فى أعمال حربية مع عدوتها إسرائيل، فإنها لن تجد أية معونة غربية لردع إسرائيل.. وقال عبدالناصر: «إن أى تعاون دفاعى بين

الغرب والدول العربية ينبغى أن يقوم على أساس وحدة متكاملة للعرب لا على أساس تعاون فردى».

ولكن الأمريكيين لم يقتنعوا بفكرة عبدالناصر، إذ تدخل فى خطة الدفاع الأمريكية عن المنطقة دول ليست عربية مثل تركيا وإيران والباكستان.

وازداد غضب عبد الناصر حينما أعلنت واشنطن فى شهر أبريل موافقتها على إمداد نورى السعيد عدو عبدالناصر بما يحتاجه من أسلحة. ولم يكن موقف بريطانيا من عبدالناصر بأفضل من موقف واشنطن، وكل ما فعلته أنها قررت تأجيل شحن دفعة دبابات طراز سنتوريان إلى إسرائيل، كنوع من الحظر على شحن الأسلحة إلى منطقة الشرق الأوسط بعد غارة إسرائيل على غزة.

أما فرنسا فكانت تقوم بمد إسرائيل بأسلحة تجاوزت الحد الذى اتفق عليه بين لند. وباريس وواشنطن، للمحافظة على ميزان القوى فى المنطقة، بينما كانت مصر تعانى من نقص كبير فى الأسلحة.

كانت إسرائيل تكرر دائما الشكوى بأنها محاطة بدول عربية معادية تفوقها قوة وعددا، مع أن الواقع يخالف ذلك، فبينما كانت إسرائيل تتسلم شحنات متتابعة من الأسلحة من فرنسا، كانت القوات المسلحة العربية وبخاصة مصر تعانى نقصا واضحا.. وبينما كانت جيوش دول الجامعة العربية لا تتعدى مائتى ألف جندى نصفهم مصريون، كان فى استطاعة إسرائيل أن تعبئ ربع مليون جندى فى مدى ثمانى وأربعين ساعة.

ومع أن عبدالناصر حاول أن يوسط واشنطن ولندن لمنع فرنسا من التمادى فى مد إسرائيل بالأسلحة، فإن جهوده باءت بالإخفاق، وقامت فرنسا بتوقيع اتفاقية مع إسرائيل فى شهر يوليو سنة ١٩٥٤ لتمدها بطائرات نفاثة تفوق أية قوة جوية عربية فى السرعة والتسليح.

كانت فرنسا قد فقدت سيادتها على سوريا ولبنان، وكان وجودها فى شمال أفريقيا معرضا للتهديد، ومن ثم لجأت فرنسا إلى مساعدة إسرائيل عدوة العرب كى تكسر شوكتهم. وفسر عبدالناصر تردد الإنجليز والأمريكيين سواء فى التدخل لمنع فرنسا من التمادى فى تسليح إسرائيل، أو فى عدم استجابتهم لإمداده بما يحتاجه من أسلحة، بأنه

تحالف بين الـغرب وإسرائيل ضد الـعرب، أو على الأقل ضد الدول الـعربية التى يمـثلها عبدالناصر.

ولم تسـتطع لندن أو واشـنطن أن تبعـد هذه الأفكار عن عـقل عبدالنـاصر، ذلك أن العـالم كان يـتعرض لحرب بـاردة بين قطبى المعـسكريـن موسكو وواشـنطن، وكـانت الشيوعية الدولية هـى البعبع الذى يخيف واشنطن، ولذا كانت واشنـطن تنظر إلى الحياد على أنه نوع من العداء لها، فهى ترى أن من ليس معها فهو عدوها.

ولذلك، لم تقـدم واشنطن لعبد الناصر الـذى كان يمثل الوطنيين العـرب سوى معونة اقتصادية... ومع أن عبد الناصر كان يأمل أن يبر الرئيس أيزنهاور بوعده، فقد وصل إلى نتيجة بأن المعسكـر الشيوعى هو البديل العملى الوحيد للـغرب لإمداد العرب بالأسلحة التى يحتاجونها .

مؤتمر باندونج

ولقد واتت عبد النـاصر الفرصة فى مؤتمر باندونج الذى عقد فى أنـدونيسيا، وحضره ثلاثـون دولة آسيويـة وأفريقيـة، حصلت عـلى استقـلالها حديـثًا، لتظـهر على المسرح السياسى كقـوة محايدة غير منحازة، ويرجـع الفضل الأكبر لعقد هذا المؤتمر إلى كل من نهرو رئيس حكومة الهند وشواين لاى رئيس حكومة الصين الشعبية.

غادر عبد الناصر فى شهر أبريل من عام ١٩٥٥ مصر للخارج فى رحلة لأول مرة فى حياتـه ـ إذا استثنـينا خدمـته فى السودان فـى بدء حياتـه العسكـرية واشتراكـه فى حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ثم رحـلته القصيرة للسعودية للتعزية فـى وفاة الملك عبد العزيز آل سعود ـ ليحضر مؤتمر باندونج .

وفى لـيلة رحيـله طلـب منى أن أمـر عليه بمـنزله فـى منشـية البكـرى ومعى عـباس رضوان.. كنت فى ذاك الوقت أعمل مديراً لمكتب القـائد العام للقوات المسلحة (للشئون العامـة) وكان (الصاغ) عـباس رضوان يعـمل مساعـدًا لى .. وكان من مـسئوليـات هذا المكتب مـنذ قيام ثورة ٢٣ يولـيو أمن القوات المسلـحة ، أو بمعنى أدق أمن الـثورة، حيث كان الجيش فى الواقع الدرع الذى يحمى الثورة فى مهدها.

وطال اللقاء إلى ما يقرب من الساعتين، وأخذ عبد الناصر يحدثنا عن أمور عدة كانت تقلقه وتشغل باله.. كان عبد الناصر حلو الحديث له قدرة فائقة في الحديث لساعات طويلة دون أن يمل أو يكل .. وأنقل من مذكرتي أهم النقاط التي تحدث عنها.

تحدث عبد الناصر عن الاعتداءات المتكررة من إسرائيل ، وعن سلسلة الغارات التي قامت بها على الأراضي العربية منذ أكتوبر عام ١٩٥٣.. وكان هجوم إسرائيل المسلح في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٥٥ على المنشآت العسكرية القائمة على شريط غزة والتي تحدثت عنها سلفًا، له أثر واضح على تفكيره.

لقد كشفت هذه الغارة لعبد الناصر ضعف القوات المسلحة المصرية، وكان عبد الناصر قد وعد ضباط جيشه بتسليح حديث، ونمو في حجم الجيش، تحقيقًا لمبدأ إنشاء جيش وطني قوي، الذي جاء ضمن مبادئ الثورة الستة.. ولما كان عبد الناصر يحتاج للجيش حينئذ لتأمين الثورة، فقد أقلقه احتمال فَقْد ولاء الجيش لو تركه بهذه الصورة الضعيفة.

كانت حاجة عبد الناصر إلى أسلحة لتدعيم دفاعاته وضمان ولاء جيشه هي شاغله الأول.. ولكنه تيقن أن الأسلحة لن يستطيع الحصول عليها من الغرب، فقد أخفق مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة - كما بينت من قبل - والواقع أن حاجته الفورية للسلاح، جعلته يجري بحثًا شاملاً لمسألة علاقة مصر بالقوى الكبرى.. ويتجه إلى اتخاذ موقف الحياد.

تحدث عبد الناصر عن تصوره الأساسي للسياسة المصرية الخارجية فأشار إلى أنه من المهم للدول الصغرى أن تحافظ على استقلالها من سيطرة الدول الكبرى، وأن تتجنب الانحياز إلى أي منها.. ثم قال إن الحقيقة البارزة الكبرى للموقف الدولي تكمن في الصراع بين كتلتين عظميين، الغرب تحت زعامة الولايات المتحدة، والكتلة الشيوعية تحت زعامة الاتحاد السوفييتي .. وكان يرى أن تعادلهما التقريبي في إمكاناتهما العسكرية مفيد للدول الصغرى وبخاصة الدول العربية .. كما بين أنه لن يسمح للاتحاد السوفييتي ولا الولايات المتحدة بأن يحتل أحدهما منطقة ذات أهمية استراتيجية مثل منطقة الشرق الأوسط.

واستطرد قائلاً: إن السبيل الوحيد أمام العرب هو الحياد، كي يفلتوا من التورط في الانحياز لإحدى هذه الكتل. وانتقل بعد ذلك للحديث عن تورط مصر بثقلها الاقتصادي مع الغرب، فلسنوات طويلة كان معظم محصول القطن وهو مصدر أساسي

لمصر فى التبادل التجارى كان يباع فى الأسواق الغربية التى بدأ فيها الطلب على القطن المصرى ينكمش.

وتفرع الحديث إلى مسائل أخرى داخلية ، ثم أبدى هواجسه من احتمال الاعتداء عليه أثناء الرحلة، فالغرب من وجهة نظره كان قد بدأ ينظر إليه نظرة خطورة على مصالحه.

وبصوت هادئ حزين، لم يخل من عزيمة وإصرار، أوصانا بمصر وبالثورة، وبأن نساند عبد الحكيم عامر فى أى موقف ينشأ بين المجلس (مجلس الثورة) لو لم تكتب له السلامة بالعودة، فعبد الحكيم عامر من وجهة نظره هو الذى يستطيع أن يسير بالسفينة إلى بر الأمان.. ولقد تأثرنا بحديثه فأدمعت عينانا، ووعدناه بأننا سنبذل حياتنا فى سبيل العمل بوصيته والمحافظة على استمرار الثورة.

وسافر عبد الناصر فى رحلته، وفى طريقه إلى باندونج اجتمع مع نهرو صاحب مبدأ حياد آسيا.. وقد اكتشف عبد الناصر أن زعماء الدول المنبثقة حديثاً فى آسيا وأفريقيا يتفقون مع آرائه ـ أى الخوف من التورط فى صراع الدول الكبرى ـ ويشاركونه آماله فى تشكيل توليفة قد تجد الشعوب الحديثة فيها سبيلاً لتنمية اقتصادية واجتماعية وتمكنها من أن تلعب دوراً فى تشكيل المسائل الدولية.

ولقد أصغى هؤلاء الزعماء إليه باحترام كمتحدث عن وجهة نظر عربية وليس كمجرد زعيم مصرى .. وكان من الأمور البارزة فى هذا المؤتمر اتصاله مع شواين لاى ممثل جمهورية الصين الشعبية فى المؤتمر الذى استطاع بمهارته أن يضفى على أعضاء المؤتمر إحساساً بأن الصين تواقة إلى تحقيق رفاهية للدول الأفريقية والآسيوية المنبثقة حديثًا.. وقد أقنع شواين لاى الكثيرين من الزعماء بأن الشيوعيين يريدون بكل مشاعرهم مساعدتهم على منع الإمبريالية من إعادة السيطرة على بلادهم.

ولقد استطاع عبد الناصر فى صيف سنة ١٩٥٥ أن يطور من مبدأ الحياد، بحيث يتناسب مع إطار القومية العربية، وأصبح يعرف هذا المبدأ بمبدأ الحياد الإيجابى.

وكان عبد الناصر يأمل فى ازدياد الطلب على القطن المصرى من الكتلة الشرقية ومن الدول غير المنحازة فى آسيا، فضلاً عن أن دول الكتلة السوفيتية كانت قد أصبحت تنتج سلعاً مصنعة بكميات أكبر مما تحتاجه السوق. ولذلك وصل عبد الناصر إلى نتيجة بأن الطريق كان واضحاً أمام مصر كى توازن بين علاقتها الاقتصادية بين الغرب والشرق..

ومن ناحية أخرى كان يرى أنه من المرغوب فيه تـنمية تجارة مصر مع الدول غير المنحازة، وبذا تستطيع مصر أن تحرر تجارتها فى ثلاثة اتجاهات .

الروس يظهرون على السطح

فى مؤتمـر باندونج لقى عـبد الناصر حـفاوة بالغـة من شواين لاى.. وتبـادلا وجهات النظر.. وحينما قام شواين لاى بسؤال عبـد الناصر عن الموقف فى الشرق الأوسط، انتهز عبد النـاصر الفرصة ليـعبر له عن مدى الـتهديد الذى تواجـهه مصر ؛ن إسرائيل، وعن حاجة مصر الماسة للأسلحة، وعن إخفاقه فـى الحصول عليها من الغرب، دون التفريط فى سيادة مصر.. وهنا سأل عبد الناصر شواين لاى عما إذا كانت الصين يمكنها أن تمد مصر بالأسلحة.. ولـكن شواين لاى ذكر لعبد الناصـر أن الصين تعتمد على مـوسكو فى هذا المجال ، واقترح عليه أن يطلب الأسلحة مباشرة من موسكو.

وعاد عبـد الناصر إلى القـاهرة بعد انتـهاء مؤتمر بانـدونج وكان برفقته صـلاح سالم عضو مجلس الثورة .. وبـعد عدة أيام من عودة عبد الناصر، اتصل دانيـيل سولود السفير الروسى فـى القاهرة بـصلاح سالم ، وأبلـغه أن بكيـن أبلغت موسـكو حاجة الحـكومة المصرية للأسلحة وقد ردت موسكو بأنها ترحب بطلب الحكومة المصرية للأسلحة، وأنها على استعداد لمدها بأية كمية من الأسلحـة بما فى ذلك الدبابات والطائرات الحديثة، على أن تدفع مصر ثـمنها أقساطًا مؤجلـة فى شكل سلع من القطـن والأرز المصرى.. وفضلاً عن ذلك، أبدى السفير الروسى استعداد موسكو لمعاونة مصر فى أى مشروع صناعى مثل بناء السد العالى، لتخزين المياه الزائدة من ميـاه النيل، ومد مصر بقوة كهربية، المتولدة من مساقط مياه المشروع.

ولنتساءل: لماذا غيرت روسيا سياستها إزاء منطقة الشرق الأوسط؟ أليست روسيا أول من انضم إلى الولايات المتحدة للاعتراف بإسـرائيل عقب إعلان قيامها مباشرة، وأول من انضم إلى واشنطـن أيضاً للموافقة على تقـسيم الأمم المتحدة لفلسطين؟ ألـيست موسكو هى التى كلـفت تشيكوسلوفـاكيا لمد إسرائيل فى حـرب ٤٨ بالأسلحة التى تمكـنها من النصر فى حربها مع الدول العربية؟

كانت موسكو ترى أن إسرائيل دولة تقدمية قامت وسط دول عربية رجعية ولذا ينبغى مساعدتها، ولكن الأحداث تطورت فى المنطقة إذ قامت الثورة المصرية فى يوليو سنة ١٩٥٢، وانتشرت دعوة التحرر فرأت موسكو مساعدة الدول التى تسعى للتحرر، بهدف أن تضمها إلى معسكرها.

ولقد ساعدت الأحداث على تغيير موقف روسيا من إسرائيل، ففى شهر فبراير سنة ١٩٥٣ انفجرت قنبلة فى السفارة الروسية فى تل أبيب، فبادرت موسكو بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب، وفى شهر مارس استخدمت حق الفيتو على قرار فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، يؤكد حق إسرائيل فى المرور عبر قناة السويس.

وانتهز السوفييت فرصة مساومة الغرب للعرب لمدهم بالأسلحة وحاولوا أن يبدوا كالملائكة الذين يقدمون العون دون أى ارتباطات أو شروط.

ولم يكن عبد الناصر متحمساً فى بادئ الأمر لعرض السوفييت، فهو لم ينس مواقفهم السالفة من العرب، كما أنه كان يخشى أن تتحكم موسكو فى السوق المصرية إذا ما رهن محصول الأرز أو القطن لتسديد ثمن الأسلحة، وتذكر ما فعله الإنجليز من قبل فى سوق القطن المصرية، وتحكمهم فيه لصالح الغزالين البريطانيين.. هذا فضلاً عن أن القوات المسلحة المصرية تعودت على استخدام الأسلحة والمعدات الغربية، ومعنى ذلك إعادة تكوين جيش جديد بأسلحة جديدة ، وبعقيدة عسكرية جديدة.

ولكن الأحداث تطورت، مما جعل عبد الناصر يتجه إلى موسكو.. ففى شهر مارس سنة ١٩٥٥، تجمعت حشود تركية على الحدود السورية ، فأسرعت القاهرة بإذاعة إنذار لتركيا تحذرها من تهديدها لأية دولة مجاورة تعارض الانضمام إلى حلف بغداد.

ومع أن عبد الناصر حذر لندن وواشنطن عن طريق سفيريهما فى القاهرة، بأنه سيلجأ إلى موسكو لإمداده بما يحتاجه من أسلحة ، فإنهما لم يكترثا لتهديداته.. ومن ثم اتخذ عبد الناصر قراره بالاستجابة لعرض موسكو ، وبدأت المناقشات بين صلاح سالم وسولود السفير السوفييتى.

وفى نهاية شهر يونيو اقترح سولود على صلاح سالم أن تقوم الحكومة المصرية بدعوة ديمترى شيبلوف لزيارة القاهرة بمناسبة عيد الثورة الثالث، وكان شيبلوف قد خلف مولوتوف كوزير للخارجية السوفيتية، ولعب دوراً مهماً فى عقد صفقة الأسلحة.

وصل شيبلـوف إلى القاهرة فى شهر يولـيو سنة ١٩٥٥ بناء على دعـوة من القاهرة، وفى أيام قليلة قدم مشروعاً لاتفاقية تستطـيع مصر بموجبها أن تشترى أسلحة روسية بما قيمـتها ٨٠ مليـون دولار ، متضـمنا ذلك مقـاتلات طراز ميـج وقاذفات طراز الـيوشن، ودبابات طراز ستالين ومعدات أخرى ، على أن تدفع قيمتها بالقطن المصرى.

ومع أن الصفقـة كانت من الناحية الـرسمية مع الحكومة الـتشيكية فإن الأسلـحة التى ستورد لمصر سـتكون روسية الصنع.. ولقد سـافر وفد عسكرى إلى براغ برئاسـة العقيد محمد حافظ إسـماعيل مدير مكتب القائـد العام للقوات المسلحة وعضـوية كل من قائد الجناح مـحمد شوكت والـصاغ عباس رضوان، للـتفاوض على الأسـلحة التى وعـد بها السوفييت.

وقام عبد الـناصر فى ٢٧ من سبتـمبر بإعلانه للعـالم الخارجى أنه قد وقع اتـفاقاً مع السوفييت لإمداده بأسلحة روسية مقابل الدفع بالقطن المصرى.

وبعقد صفقة الأسلحة التشيكية ، كسـر عبد الناصر احتكار الغرب للسلاح الذى كان يعد علامة مميزة فى علاقة الغرب بالعرب منذ أن بدأوا فى تكوين جيوش حديثة.

وقابل الغرب إعلان الصفقة فى بادئ الأمر بالغضب والاستياء، ولكنه حاول فيما بعد السعى فى جو مـن القلق، للبحث عن وسيلـة تقلب التغيير الذى حـدث فى تاريخ مصر السياسى.

ولكن الغرب لـم يجد حقيقة أية وسيـلة، ذلك أن عقد صفقة الأسـلحة وجد صدى مؤيدًا فى كـل دولة عربية. حتى بالـنسبة للرجل العـادى العربى، كانت صفقـة الأسلحة بمثابة ضـربة معلم من عبـد الناصر كسرت احتكـار الغرب للسلاح، وبذلـك أكّد سيادة العرب، أما بالنسبة لـكثير من الزعماء العرب الموالين للغرب، فـقد رأوا فى هذه الصفقة لعبة سياسية ماهرة، استخدمها عبد الناصر ليضرب الكتلتين بعضهما ببعض.

وأخذت الأسلحة السوفيتية تتدفق إلى مصر، بـينما كانت القوات البريطانية تجلو عن قناة السويس، وفقاً لاتفاقية الجلاء التى أبرمت عام ١٩٥٤.

ولقـد احتفـل بإتمام الجـلاء فى يونـيو عام ١٩٥٦، وأجـرى عرض عسـكرى كبـير للقوات المسـلحة المصرية ضم كميات ضخمة من الأسلحـة السوفيتية الجديـدة، واستغل عبد الـناصر هذه الفرصـة، فأقنع بعض الـدول العربية بـالاشتراك بقوات رمزيـة فى هذا

العرض، فسارت فى العرض سرية من فيلق الجيش العربى الأردنى بزيها العربى الجذاب، وسرية هجانة سودانية بملامح جنودها التى تعبر عن الطيبة والإصرار، ووحدات من قوات الانزلاق على الجليد اللبنانية بأزيائهم البيضاء التى كانت تنصع تحت شمس القاهرة الساطعة.. كل هذه القوات تحركت تحت سماء القاهرة المشرقة مع القوات المصرية كرمز للمشاركة الوجدانية لهذه المناسبة التاريخية.

وعلى المنصة التى أعدت فى ميدان عابدين أمام قصر الملك فاروق الذى شهد أحداثاً بارزة فى تاريخ مصر الحديث، منذ ثورة عرابى حتى ثورة يوليو ٥٢ جلس ديمترى شيبلوف وزير خارجية السوفييت فى المنصة الرئيسية كضيف شرف، مزهواً كالطاووس كلما مرت دبابات ستالين الصاخبة وكلما سمع فى السماء أزيز الطائرات الميج الخاطفة.

أما الملحقون العسكريون لدول الغرب، وإن تظاهروا بعدم الاكتراث، فقد بدا عليهم الاهتمام وهم يعدون ويتفحصون كل قطعة سلاح تمر أمامهم.

وبالطبع كان العرض من وجهة نظر الغرب يدل على أن مصر سوف تدخل مع بريطانيا فى مرحلة جديدة من العلاقات معتمدة بدرجة كبيرة على السوفييت، بينما كان السوفييت يرون فيه انهيار هيبة الغرب، وسبيلاً لفتح جديد لعلاقات أوثق بين السوفييت والعرب.

أما عبد الناصر الذى كان صاحب العرض، فكان يجلس وفى ذهنه شيء آخر .. لقد أكد ما يجرى أمامه صحة سياسته فى الحياد، هذا المبدأ الذى كان يريد أن ينشره بين الدول العربية.

آمال وأحلام كانت تجرى فى عقول مختلفة ، كلها متباينة ومتناقضة، ولا تدرى بما ستجيء به الأيام من أحداث وتطورات.

صدامات الحدود

كان قرار عبد الناصر بدفع الفدائيين داخل الأراضى الإسرائيلية من أهم القرارات التى اتخذها عبد الناصر بعد غارة إسرائيل على غزة.. وقد أدى ذلك إلى وقوع موسى شاريت تحت ضغط عنيف داخل إسرائيل كى يرد على أعمال الفدائيين المصريين، ولكن

تردده أدى إلى استقالته، وخلفه بن جوريون فى رئاسة الوزارة الإسرائيلية فى نوفمبر سنة ١٩٥٥، وعاد شاريت مرة أخرى وزيراً للخارجية ، وبعد سبعة شهور تالية ترك منصبه وحلت مكانه جولدا مائير.

وعاد بن جوريون للحكم ليجدد منهاجه فى استخدام العنف، إذ أعلن أن إسرائيل سوف تستخدم القوة - إذا تطلب الأمر - لفتح الممر البحرى إلى إيلات الذى أغلقته مصر سنة ١٩٤٨. ولم تكتف إسرائيل بالانتقام من الفدائيين، بل عملت على زيادة التوتر باستخدام سبيل الإثارة، كانت الدبابات والعربات المدرعة الإسرائيلية تندفع نحو نقط الدفاع المصرية، ثم يقوم أطقمها بالصياح وصب اللعنات على المدافعين المصريين.

وبالطبع كان المدافعون يردون على هذه الإهانات، فما كان من الإسرائيليين إلا أن يقوموا بمحو هذه النقط.

وبالرغم من هذه الإثارات التى أغضبت القادة العسكريين المصريين، فقد ظل عبد الناصر يكبح جماح تلك القيادات، فهو لا يريد أن يدخل فى مواجهات عسكرية مع إسرائيل فى وقت ومكان غير مناسبين .. فالجيش المصرى يحتاج إلى شهور عديدة للتدريب على الأسلحة الروسية التى وعدته بها موسكو، كما أنه لم يشأ أن يدخل فى مغامرة غير مدروسة. ومن ثم اقترح عبد الناصر على الجنرال بيرنز رئيس مراقبى الهدنة التابع للأمم المتحدة، أن يسحب كل طرف قواته كيلو متراً واحداً من خط الحدود المعين.

ومع أن إسرائيل رفضت هذا الاقتراح على أساس أنه يفقدها سيادتها على أرضها، فقد قبل عبد الناصر سحب القوات المصرية بأمل ألا يتورط فى اشتباك كبير مع إسرائيل.

ومن ناحية أخرى، كان لابد لعبد الناصر ألا يظهر بمظهر المتقاعس عن الرد على هجمات إسرائيل، أمام ضباط جيشه وإزاء اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم قرر فى أبريل سنة ١٩٥٥ أن يدفع بالفدائيين المصريين داخل الحدود الإسرائيلية.

كانت أعمال الفدائيين المصريين بمثابة ذريعة لإسرائيل، استغلها بن جوريون كى يقوم بعدة عمليات انتقامية ضد أعدائه.

ففى شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ - وكان شاريت لا يزال رئيساً للحكومة - اندفعت القوات الإسرائيلية نحو شريط غزة، وقامت بقتل تسعة وثلاثين من المصريين والفلسطينيين فى هجوم على قرية خان يونس، وذلك انتقاماً من أعمال الفدائيين التى

قامت قبل الغارة بيومين، والتى تسببت فى قتل سبعة من الإسرائيليين وتدمير محطة اللاسلكى.

وفى الشهر التالى قامت إسرائيل باحتلال منطقة العوجة المنزوعة السلاح، والتى تتحكم فى تقاطع طرق يعد ذا أهمية حيوية لأى مهاجم من الطرفين، وفى شهر أكتوبر أغارت القوات الإسرائيلية على موقع «الكونتيلا»، وفى شهر نوفمبر بينما كان بن جوريون يعلن مبادرة باستعداده لمقابلة عبد الناصر فى أى مكان لمناقشة أية تسوية مشتركة، قامت إسرائيل - ولم يمر أكثر من أربع ساعات على هذا البيان - بالهجوم داخل سيناء من قاعدة «العوجة» التى سبق أن استولوا عليها، وكبدوا المصريين خسائر فى الأرواح بلغت سبعين قتيلاً.

وفى شهر ديسمبر حول الإسرائيليون اعتداءاتهم إلى سوريا فقاموا بغارة بالقرب من بحيرة طبرية، وقتلوا خمسة وستين سوريًا، رداً على مضايقات السوريين لبعض زوارق الصيد الإسرائيلية.

ولم يفعل عبد الناصر شيئاً أكثر من إعلان تحذير لإسرائيل، يذكرها بأن أى هجوم آخر نحو سوريا، سوف يجعل مصر تقوم بعمل مضاد للدفاع عن شقيقتها سوريا.

وردّ بن جوريون على ذلك بتجديد تهديده لتحويل مجرى نهر الأردن لرى النقب، بحفر قناة فى المنطقة المنزوعة السلاح على الحدود السورية ، ولم يمنع بن جوريون من تنفيذ مشروعه هذا سوى ضغط أمريكى، استغله بن جوريون فى طلب معونة عسكرية ضخمة شملت خمسين طائرة نفاثة، ودبابات ثقيلة، ومدفعية.

وفى أبريل سنة ١٩٥٦ ، كانت القوات الإسرائيلية تتحرك مرة أخرى لضرب قواعد الفدائيين فى شريط غزة ، وكبدت العرب خسائر فى الأرواح بلغت ثلاثة وسبعين قتيلاً من المصريين والفلسطينيين، وأسرع داج همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة بالتوجه إلى القاهرة وتل أبيب للحد من حدة التوتر.

لقد حاول عبد الناصر الابتعاد عن أية مواجهة كبيرة مع إسرائيل ، ولكنه وجد نفسه فى السنة والنصف التالية لغارة غزة، وقد أصبح لا يجابه بن جوريون فحسب، بل أصبح أيضاً فى صدام مع دالاس وإيدن اللذين رأيا فى حياد عبد الناصر ستاراً روسياً موجهاً ضد مصالح بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

تدهور العلاقات مع بريطانيا وفرنسا

ما أن اقتربت سنة ١٩٥٥ من نهايتها، حتى أحست لندن وواشنطن، أن سياسية الضغط على عبد الناصر لن تمكنهما من فرض نفوذهما على مصر، ولذلك نجدهما يصدران قرارهما بتمويل السد العالى بالمشاركة مع البنك الدولى.

كان عبد الناصر يعول كثيراً على مشروع السد العالى، ويعده كأحد إنجازات الثورة، ولذا ما أن صدر قرار لندن وواشنطن سالف الذكر، حتى بادر بإرسال عبد المنعم القيسونى وزير ماليته على رأس وفد من الفنيين إلى الولايات المتحدة، لمناقشة مشروع بناء السد العالى.

ومع أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا لا تزالان ممتنعتين عن مد عبد الناصر بالسلاح الذى يحتاجه، فقد قرر الرئيس أيزنهاور رفض طلب إسرائيل بمدها بخمسين طائرة نفاثة، عدا كمية من الدبابات وبعض المعدات الثقيلة، كى توازن ما ستقوم روسيا بمده لمصر من أسلحة.

ولكن الأحداث تطورت لتثير النزاع بين عبد الناصر والغرب، فبالرغم من الوعود التى أعلنتها كل من واشنطن ولندن للمساهمة فى بناء السد العالى حدث ما خيب الآمال.

ففى شهر نوفمبر من عام ١٩٥٥، قام رئيس جمهورية تركيا بزيارة عمان، حيث حث الملك حسين على الانضمام لحلف بغداد، موحياً إليه بالمزايا والفوائد التى ستعود على الأردن لو انضمت للحلف، ولذلك نرى الملك حسين يبادر بعد انتهاء زيارة الرئيس التركى بتبليغ لندن بأن الأردن على استعداد للانضمام للحلف، لو أمدتها بريطانيا بالأسلحة التى تحتاجها.

وكان رد فعل الحكومة البريطانية سريعاً، إذ قامت بمد الملك حسين بعشر مقاتلات طراز فامبير.. وفى السادس من ديسمبر قام الجنرال تمبلر رئيس هيئة الأركان البريطانى بزيارة عمان، بمهمة أن يعد الأردن بمدها بمعدات تكفى تسليح فرقة مشاة وأخرى مدرعة، فى مقابل إبرام اتفاقية جديدة، تحل محل المعاهدة الأردنية ـ الإنجليزية، التى حاول توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردنى إعادة النظر فيها منذ سنة سابقة.

وحاول إيدن أن يخدع عبد الناصر، إذ كلف «تريفيليان» سفيره فى القاهرة بتبليغ عبد الناصر أن انجلترا لن تحاول الضغط على الأردن كى تنضم إلى حلف بغداد .. ولكن محادثات تمبلر مع الملك حسين أظهرت خلاف ذلك.

كان عبد الناصر يرتبط حتى ذاك الوقت بالسفير البريطانى فى القاهرة بعلاقات طيبة، وكان يظن أن تريفليان لم يكن لديه أى فكرة بنوايا إيدن.

واتضحت نوايا إيدن الخادعة لعبد الناصر، حينما استقال أربعة وزراء أردنيين احتجاجاً على انضمام الأردن للحلف.. وبعد أيام قليلة قام هزاع المجالى المعروف بميوله نحو الغرب، بتأليف حكومة جديدة جاءت كى تعمل على الارتباط مع العراق.

وكان رد فعل عبد الناصر سريعاً .. إذ لجأ إلى استئناف حرب الكلمة ضد انجلترا والعراق.. كما أصدر أوامر بالبدء بالعمليات السرية على مسرح العراق ـ كما ذكرت من قبل.

وقام عبد الناصر بالهجوم على بريطانيا، واتهم القوى الإمبريالية بمحاولتها عزل مصر عن أخوتها من الدول العربية، عن طريق الضغط عليها أو محاولة رشوتها.

وهاجم عبد الناصر هزاع المجالى ، وندد بعمالته وخدمته لمصالح الإمبريالية مما أدى إلى استقالة حكومته بعد عدة أيام، وقد خلفه فى رئاسة الوزارة سمير الرفاعى الذى أعلن تواً معارضته لأى أحلاف جديدة ، والذى اتجه نحو القاهرة ليجرى محادثات مع المصريين.

واعتبر عبد الناصر ذلك نصراً له ، دعمه ما قام به الملك حسين حينما طرد الجنرال جلوب الإنجليزى من منصبه كقائد للفيلق العربى، وأمره بمغادرة الأردن فى مدى أربع وعشرين ساعة. وكانت إذاعة القاهرة قد هاجمت الجنرال جلوب، واتهمته بالتآمر لضم الأردن إلى حلف بغداد، وأطلقت عليه الإذاعة المصرية اسم «عميل إسرائيل» الذى يعادى العرب.

وكان العقيد المصرى صلاح مصطفى الملحق العسكرى فى الأردن، قد لعب دوراً كبيراً فى طرد جلوب، وكان له نشاط كبير بين ضباط الأردن كما كان له نشاط سياسى فعال سواء داخل الأردن أو داخل إسرائيل، مما أدى إلى أن دفع حياته ثمناً لذلك فى

عملية اغتيال رخيصة، إذ وصله طرد معبأ بمتفجرات.. ولم يراع صلاح مصطفى قواعد الأمن، فانفجر الطرد فيه ، وخرّ صريعاً.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، نظر إيدن إلى طرد جلوب على أنه نتيجة دسائس عبد الناصر فى المنطقة، الذى سوف يدمر المصالح البريطانية كلها فى الشرق الأوسط، والذى ينبغى أن يقضى عليه فى أسرع وقت. وزاد من الطين بله الحرب النفسية التى شنها عبد الناصر على كل من لندن وبغداد.

كان تمبلر قد حذر الأردن من سحب المعونة البريطانية، إذا ما رفضت الأردن الانضمام إلى حلف بغداد. وبادر عبد الناصر فاقترح على كل من سوريا والسعودية، أن تساهم الدول الثلاث مصر وسوريا والسعودية فى دفع المعونة البريطانية للأردن ، إذا ما قرر إيدن منعها عن الأردن.

واحتج السفير البريطانى فى القاهرة على ذلك، وقال إن هذا الإجراء لا يهدف إلا تدمير المعاهدة البريطانية ـ الأردنية، وضرب مصالح بريطانيا فى المنطقة.

وأخذت العلاقات المصرية ـ البريطانية تتدهور، حتى وصلت إلى الحضيض فى أبريل سنة ١٩٥٦ ، وكانت بداية لعداء شخصى استحكم بين إيدن وعبد الناصر وصل ذروته فى حرب السويس سنة ١٩٥٦ ـ كما سيجئ فيما بعد .

لم يكن إيدن هو الذى يكن العداء المرير لعبد الناصر فحسب، بل كان «جى موليه» رئيس الحكومة الفرنسية أيضاً أشد ضراوة فى عدائه لعبد الناصر، إذ كان ينظر إليه على أنه الشيطان الذى يهدد مصالح فرنسا فى المنطقة، والذى ينبغى القضاء عليه قبل أن يستفحل خطره.

كان موليه مقتنعاً بأن عبد الناصر كان المسئول الوحيد عن قيام ثورة الجزائر الوطنية التى بدأت فى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٤ ، وقد غالى موليه فى الدور الذى شاركت به مصر لمساعدة ثورة الجزائر، واعتبر أن عبد الناصر دكتاتور يريد أن يشيد إمبراطورية لنفسه، ونسى أن الشعب الجزائرى هبّ ليحصل على استقلاله، وليحارب من أجله حرب مصير، استشهد فيها مليون شهيد جزائرى.

لقد قدمت مصر معونة فعالة لثورة الجزائر ، وكانت قوة دافعة لها، إذ أمدتها بالسلاح، وعاونتها فى تدريب الثوار، وفى مجال الدعاية .. وكانت عملية نقل السلاح إلى الجزائر

من أخطر وأدق العمليات.. ولا أفشى سراً إذا قلت أن هناك شهداء من المخابرات المصرية فقدوا فى عرض البحر بعد إغراق السفينة التى كانوا ينقلون عليها الأسلحة إلى الجزائر.

كانت فرنسا تنظر إلى الجزائر على أنها امتداد طبيعى لأرض فرنسا ولم ينظر الفرنسيون إليها كمستعمرة فرنسية، ولم يفكروا قط فى ترك الجزائر يوماً ما.. فلما هبت الثورة الجزائرية ، تعاطفت فرنسا مع الحكومة الصهيونية إغاظة للعرب، وبخاصة بعد أن تخلت فرنسا مجبرة عن انتدابها عن سوريا ولبنان فى نهاية الحرب العالمية الثانية، وحصولهما على استقلالهما.

وفى عهد الانتداب البريطانى على فلسطين، كانت فرنسا تعاون الحركة الصهيونية، إذ ساهمت فى تدريب الهجناة ـ جيش إسرائيل السرى حينئذ ـ وقامت بإمداده بالسلاح خلال صراعه مع سلطة الانتداب البريطانى فى منتصف الأربعينيات.

وحينما قامت بريطانيا بمحاولة لمنع هجرة اليهود من موانىء أوروبا إلى إسرائيل ، رفضت الحكومات الفرنسية المتتالية طلب بريطانيا بمنع هجرة اليهود من الموانىء الفرنسية إلى فلسطين.

كانت فرنسا متحيزة تحيزاً واضحاً فى معاونتها لإسرائيل.. إذ قامت قبل عقد صفقة الأسلحة الروسية لمصر، بتزويد إسرائيل بكمية ضخمة من الأسلحة ، ضاربة بعرض الحائط سياسة التوزيع المتوازن للأسلحة فى الشرق الأوسط، الذى تم الاتفاق عليه بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة سنة ١٩٥٠.. وحينما رفض أيزنهاور تلبية مطالب بن جوريون الخاصة بمد إسرائيل بأسلحة وطائرات نفاثة لمواجهة صفقة الأسلحة الروسية لمصر، بادرت فرنسا بتزويد إسرائيل بالأسلحة التى رفض الأمريكيون إمداد إسرائيل بها.

وأسرع عبد الناصر فى الرد على هذا الإجراء، بأن عقد صفقة أسلحة تضمنت مقاتلات ميج، وبلغت قيمة الصفقة حينئذ ما يزيد عن ٣٠٠ مليون من الدولارات.

كانت فرنسا قد فقدت ممتلكاتها فى آسيا وشمال أفريقيا، ولم يبق لها سوى الجزائر التى تعتبرها امتداداً لأرض فرنسا، ومن ثم أحس موليه أن مستقبله السياسى يتوقف على مدى قدرته على الاحتفاظ بالجزائر.

وكان بن بيللا ـ زعيم ثورة الجزائرـ قد حضر إلى مصر يطلب معونة عبد الناصر،

وقد لقى ترحيباً كبيراً من عبد الناصر، وارتبط معه بصلات صداقة متينة، وقدم له عبد الناصر العون الكبير، الذى أغضب فرنسا ، وأثار حفيظة جى موليه.

ولكن نوعاً من التقارب بدا فى الأفق بين فرنسا ومصر، حينما قام كريستيان بينو بزيارة مصر فى شهر مارس سنة ١٩٥٦، وبعد أن تقابل بينو مع عبد الناصر، تغير فكر الأول عن الثانى ولم ير فى عبد الناصر ما كان يصوره موليه بأن عبد الناصر صورة لطاغية يريد أن يشيد لنفسه إمبراطورية فى المنطقة العربية بل رأى فيه صورة عربى وطنى، يؤمن بأن تقرير المصير حق أصيل من حقوق الشعوب.

كان لزيارة بينو لمصر أثر واضح على أحداث الثورة الجزائرية ،فقد اقترح عبد الناصر عليه إجراء مفاوضات للوصول إلى تسوية للقضية الجزائرية.. وبعد عودة بينو إلى فرنسا أقنع رئيس حكومته بأن يوافق على عقد سلسلة من الاجتماعات السرية بين زعماء جبهة التحرير الجزائرية وبين اثنين من الفرنسيين لمناقشة شروط التسوية.

ولكن المعلومات عن هذه الاجتماعات تسربت للصحافة الفرنسية فتراجع موليه خوفاً من الرأى العام الفرنسى، واستدعى ممثليه ، واشتد القتال عنفاً فى الجزائر .. وقامت القاهرة بتمجيد الثوار الجزائريين، والتنديد بالربع مليون جندى فرنسى الذين يحاولون قمع ثورة الأحرار الجزائريين بقوة السلاح.

وفى ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ قام عبد الناصر بتأميم قناة السويس، فكاد موليه أن يفقد عقله ، وقرر أن يضرب ثورة الجزائر، فى قيادتها.

كانت السلطات الفرنسية قد منحت زعماء جبهة التحرير الجزائرية طيراناً آمنا بين الرباط وتونس كى يجتمعوا مع حكام المغرب وتونس للتشاور. ولكن الفرنسيين غدروا بالزعماء الجزائريين، فأجبروا طائرة كانوا يستقلونها من المغرب للنزول فى الجزائر، وقاموا باعتقالهم بمجرد نزول الطائرة على الأرض، وتم ترحيلهم إلى فرنسا حيث أودعوا أحد السجون.

كان هذا الحادث الصخرة التى تكسرت عليها العلاقات الفرنسية ـ المصرية، إذ فقد عبد الناصر الثقة فى الفرنسيين، وقرر أن يقدم كل المعونات الممكنة لجبهة التحرير الجزائرية، حتى يتم تحرير الجزائر العربية.

دالاس يسحب عرض السد العالى

وكان مشروع السد العالى أحد المنجزات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو، ومظهراً مهمًا من مظاهر سياستها الداخلية. ذلك أن الثورة كانت تواجه فى مصر مشكلة النمو السكانى الرهيب، فحينما جاءت الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢ كان تعداد سكان مصر قد بلغ ثمانية عشر مليون نسمة، بينما لم تزد رقعة الأرض منذ أيام محمد على لتواجه النمو السكانى الهائل.

كانت مساحة الأراضى المنزرعة تبلغ مساحتها فى عهد محمد على أربعة ملايين من الأفدنة ، بينما لم يزد عدد سكان مصر حينئذ على أربعة ملايين نسمة.. وكان لابد للثورة أن تبحث عن مشروع لزيادة رقعة الأراضى المنزرعة.

كان مشروع السد العالى قد وضع على أساس أنه سوف يسمح بزراعة مليون فدان جديدة، ويحول ما يقرب من ثلاثة أرباع مليون فدان من رى الحياض إلى رى دائم.

وكان المشروع يهدف إلى الاحتفاظ بمياه الفيضان التى تلقى فى البحر سدى لاستخدامها فى سنى الجفاف، هذا فضلاً عن الطاقة الكهربية التى ستتولد من إنشاء السد العالى لاستخدامها فى تصنيع البلاد.

ولذلك قامت الثورة فى الشهور الأولى من قيامها بالاتجاه إلى ألمانيا الاتحادية لإعداد مشروع للسد العالى.. ومع أن الحكومة الألمانية وافقت على الفكرة، فقد ظهرت على السطح مشكلة التمويل، فالمشروع يحتاج إلى تمويل ضخم، بينما كانت خزانة مصر تفتقر إلى العملات الأجنبية التى يحتاجها المشروع. ومن ثم اتجه عبد الناصر إلى واشنطن ولندن والبنك الدولى لمعاونته فى تنفيذ المشروع.

وفى عام ١٩٥٥ ، بعد أن قام البنك الدولى بدراسة المشروع، اتفقت كل من واشنطن ولندن على تمويل المشروع بالاشتراك مع البنك الدولى، الذى كان سيدفع نصف العملات الصعبة، التى يحتاجها المشروع بينما تتكفل حكومتا واشنطن ولندن بالنصف الآخر .

كان كل من إيدن ودالاس تواقان للمساهمة فى تمويل المشروع، فالأول كان يريد إبعاد الدب الروسى عن المنطقة، كما كان يكره أن يترك الروس فى مصر أثراً فنياً

تتحدث عنه الأجيال المقبلة فى زهو، بينما تتذكر ضغوط الغرب عليها، أما دالاس فكان يشك فى قدرة الروس على تنفيذ المشروع ، فى الوقت الذى كان يتوق فيه إلى استعادة نفوذ أمريكا فى مصر، بمحاولة اكتساب الشعبية التى فقدتها منذ رفضها إمداد مصر بالسلاح الذى تحتاجه.

ولقد ساهم يوجين بلاك رئيس البنك الدولى فى حث أيزنهاور على مساهمة واشنطن والبنك الدولى فى تنفيذ المشروع.. كان بلاك فى زيارة لبعض الدول العربية منها مصر، وبعد عودته إلى واشنطن أقنع أيزنهاور بأن مصر هى المفتاح لأية تسوية فى الشرق الأوسط.

وفى نوفمبر سنة ١٩٥٥ أقر الخبراء المشروع، وسافر عبد المنعم القيسونى وزير مالية مصر إلى واشنطن، كى يبدأ المفاوضات مع يوجين بلاك وممثلى الحكومتين الأمريكية والبريطانية. وفى شهر ديسمبر أعلن البنك الدولى أنه سوف يقدم بالاشتراك مع دولتين غربيتين التمويل اللازم لبناء السد العالى.

كان المشروع بأكمله سيتكلف ألف مليون من الدولارات، منها أربعمائة مليون من الدولارات بالعملة الصعبة.. وكان على البنك الدولى أن يقدم فى المرحلة الأولى من المشروع قرضاً قدره مائتا مليون من الدولارات بالعملة الصعبة.. وأن تقدم واشنطن ولندن ما قيمته سبعون مليوناً من الدولارات. ولكن المشروع ارتطم بالعراقيل منذ البداية، ذلك أن الغرب قدم مذكرة تفسيرية وضع فيها شروطاً مجحفة كأساس لتنفيذ المشروع.

كانت الشروط التى جاءت بالمذكرة التفسيرية تتلخص فى أن تتعهد مصر بتركيز تنميتها فى مشروع السد العالى، وتخصيص ثلث دخلها لمدى عشر سنوات لهذا الغرض.. كما كان على مصر أن تفرض رقابة لمنع التضخم نتيجة المصروفات الضخمة من الأموال العامة التى سوف يحتاجها المشروع.. وطالبت الشروط بأن تجرى عقود الإنشاء على أساس المنافسة مع إبعاد الكتلة الشرقية كلية عن المشروع، وأن تتعهد مصر بأن لا تبرم أى اتفاقات، أو تحصل على أى قروض دون موافقة البنك الدولى.

وأحس عبد الناصر بأن قوى الغرب تسعى للسيطرة على اقتصاد مصر واضعاً فى ذهنه ما حدث لمصر فى عهد الخديو إسماعيل من ابتزاز وضياع استقلال مصر.. فهو إذا سلم بالشروط التى قدمها الغرب لبدء المرحلة الأولى من مشروع السد، فإنه سوف

يتعرض فى المرحلة التالية لشروط أشد إجحافاً، قد تؤدى إلى سيطرة الغرب على اقتصاد مصر، ثم التسليم فى النهاية باستقلال مصر.

ورفض عبد الناصر هذه الشروط فى غضب، فبادر دالاس بإيفاد يوجين بلاك رئيس البنك الدولى إلى القاهرة، كى يشرح لعبد الناصر الدوافع وراء هذه الشروط. وقابل يوجين عبد الناصر وحاول أن يقنعه بدبلوماسية رجل المصرف أن يوافق على الشروط التى جاءت فى المذكرة التفسيرية ، ولكن عبد الناصر رفض فى إصرار أن يسلم بأى إشراف مالى من الخارج على خزانة مصر.. وما أن وصلت دالاس أنباء إخفاق مهمة بلاك، حتى أبرق إلى كيرميت روزفلت ممثل المخابرات المركزية الأمريكية فى أثينا، كى يطير فوراً إلى القاهرة لتهدئة الموقف.

كان كيرميت روزفلت يعمل فى القاهرة قبل نقله إلى أثينا، وكان يرتبط مع عبد الناصر بعلاقات طيبة أثناء إقامته فى مصر، حيث كان يعمل فى السفارة الأمريكية تحت ساتر دبلوماسى.. ولم يكن عبد الناصر يجهل أن كيرميت روزفلت من ضباط المخابرات الأمريكية ، وكانت له مكانة خاصة فى السفارة الأمريكية، وشهرة كبيرة فى تدبير الانقلابات، فهو الذى دبر انقلاب إيران الذى أطاح بحكومة محمد مصدق المعادية للإمبريالية وأقام حكومة إيرانية موالية للغرب برئاسة الزاهدى.

وانضم كيرميت روزفلت إلى بلاك محاولاً إقناع عبد الناصر بما يريده البنك الدولى، ونجح بلاك أخيراً فى إقناع عبد الناصر على الموافقة على بعض حقوق البنك فى الإشراف على الإجراءات التى تكفل عدم حدوث تضخم فى مصر.

وفى ٨ فبراير سنة ١٩٥٦ أعلن البنك الدولى أنه تم الاتفاق على أن يقوم البنك الدولى بمد مصر بقرض قدره مائتا مليون من الدولارات.

ولكن الأحداث تطورت لتقلب الأوضاع .. ففى نهاية عام ١٩٥٥، أرسل دالاس خلال المراحل الأولى من مناقشات مشروع السد العالى، روبرت أندرسون المليونير الأمريكى كمبعوث له إلى منطقة الشرق الأوسط، كى يقنع عبد الناصر وبن جوريون باحتمالات الوصول إلى تسوية.

ولكن صادف زيارة أندرسون هجوم إسرائيلى على سوريا فى ديسمبر سنة ١٩٥٥ مما حدا بعبد الناصر أن يبلغ المبعوث الأمريكى استحالة جلوس مصر وإسرائيل على منضدة واحدة، وبخاصة بعد هجوم إسرائيل المتكرر على الأراضى العربية.

لقد أحس دالاس بمرارة نحو عبد الناصر، الذى دمر مهمة أندرسون، كما بدأ حماس دالاس لبناء السد العالى يفتر نتيجة مواقف عبد الناصر من صفقة الأسلحة الروسية وحلف بغداد.

والواقع أن دالاس نظر إلى مشروع السد العالى بنظرة شخصية من عبد الناصر، فهو يرى أنه المسئول عن هدم كل مخططاته فى منطقة الشرق الأوسط... كما كان دالاس يشك فى قدرة الروس على تشييد السد العالى، ولذلك قرر ألا يحقق لعبد الناصر حلم بناء هرم جديد.. وكان يظن أن الشعب المصرى سوف يطيح بعبد الناصر لو أخفق مشروع السد العالى.

وبعد عودة بلاك من القاهرة إلى واشنطن قابل دالاس الذى كان قد قرر بين نفسه ألا يقدم العون لعبد الناصر.. لقد أبدى دالاس ليوجين بلاك مخاوفه من أن اقتصاد مصر لن يستطيع أن يتحمل المصروفات الباهظة التى سيتكلفها المشروع.. وهنا ردّ بلاك على زعم دالاس بأن اقتصاد مصر ليس أسوأ مما كان عليه الحال، حينما أمره دالاس بالتوجه إلى القاهرة لمفاوضة عبد الناصر، ولكن دالاس أنهى المناقشة بقراره أنه لن يساعد عبدالناصر.

ومن ناحية أخرى كان إيدن قد أعلن حرباً نفسية شعواء على عبد الناصر بعد أن طرد الملك حسين جلوب من قيادة الفيلق العربى الأردنى فى شهر مارس، فقد ظن أن عبد الناصر وراء كل المتاعب التى تواجهها بريطانيا فى منطقة الشرق الأوسط.

وأخذ رجال المخابرات الأمريكية بالاشتراك مع نظرائهم البريطانيين فى تدبير انقلاب فى مصر على نظام عبد الناصر، مشابه للانقلاب الذى أطاح بحكومة مصدق فى إيران.

وكان خروشوف السكرتير العام للحزب الشيوعى السوفييتى، وبولجانين رئيس الوزراء السوفيتى، قد قاما بزيارة رسمية للندن لإجراء محادثات مع الحكومة البريطانية.. وخلال الزيارة، صرح إيدن بأن بريطانيا قد تلجأ إلى القتال - إذا لزم الأمر - لحماية مصالحها البترولية فى الشرق الأوسط.

كان يكمن فى هذا التصريح تهديد مستتر للروس الذين كانوا قد أتموا عقد صفقة الأسلحة الثانية مع مصر.. وكان خروشوف لا يريد نسف محادثاته مع لندن، فحاول أن يظهر حسن نوايا السوفييت، بأن صرح فى مؤتمر صحفى عقده قبل مغادرته لندن ما يشير

إلى أن روسيا على استعداد أن تساهم مع الأمم المتحدة فى فرض حظر على إمداد المناطق المضطربة مثل الشرق الأوسط بالسلاح.

وقد أقلق عبد الناصر هذا التصريح ، إذ خشى أن ينجح الغرب فى الضغط على السوفييت، فيوقفوا إمداده بالسلاح.. ولذا حاول أن يتجه إلى مصدر آخر لا يخضع لحظر الأمم المتحدة ، ووجد ضالته فى الصين الشعبية.. ولكن الصين لا تستطيع أن تمد عبد الناصر بالأسلحة، فهى ما زالت تعتمد على الروس، فى هذا المجال، ولا تستطيع أن تقوم بأكثر من وسيط بين مصر والسوفييت. وبالرغم من الصداقة التى ربطت بين شواين لاى وعبد الناصر فى مؤتمر باندونج، فإن مصر ما زالت غير معترفة بالصين الشعبية.

وقرر عبد الناصر الاعتراف بالصين الشعبية، وأعلن ذلك فى ١٦ من مايو سنة ١٩٥٦، معلناً تبادل السفراء بين حكومتى بكين والقاهرة وهاج دالاس وثار، وازداد سخطه على عبد الناصر.

والغريب أن إسرائيل كانت قد اعترفت بالصين الشعبية عام ١٩٥٠ دون أن تسبب أدنى إزعاج لواشنطن، وذلك فى عهد الرئيس ترومان الذى كان يبارك كل ما تقوم به حكومة إسرائيل من أعمال... فلما جاء الرئيس أيزنهاور قل تحيزه مع إسرائيل، وازداد تعاطفه مع العرب ، نتيجة اعتراف إسرائيل بالصين الشيوعية.. التنين الأصفر الذى يرهب حكومة واشنطن.

وماطلت واشنطن فى الرد على التعديلات التى عدلها عبد الناصر فى شروط المذكرة التفسيرية الملحقة بمشروع السد العالى، وفسر عبد الناصر ذلك بأنه عداء سافر وتحد، ولذلك استدعى عبد الناصر أحمد حسين سفيره فى واشنطن إلى القاهرة وأبلغه أنه سوف يمكنه الحصول على العملات الصعبة الضرورية لبناء السد من دخل قناة السويس التى سيقوم بتأميمها، لو رفضت واشنطن تمويل المشروع.

وقام أحمد حسين سفيرنا فى واشنطن بتحذير عبد الناصر من أن الغرب سوف يسحب عرضه للمعاونة فى السد العالى، فقرر عبد الناصر وضع واشنطن فى موقف لاتستطيع منه التراجع، إذ أبلغ سفيره بأنه قرر سحب اعتراضاته على ما جاء بالمذكرة التفسيرية، وقبوله الشروط التى جاءت بها. وعاد أحمد حسين إلى واشنطن، وقابل دالاس يوم ١٩ من يوليو وأبلغه أن عبد الناصر وافق على الشروط الأنجلو- أمريكية..

ولكن دالاس كان قد قرر سحب العرض الأمريكي، ولم يهتم بتبليغ السفير المصرى أن الروس على استعداد لتنفيذ مشروع السد ، لو قامت واشنطن بسحب عرضها.

ووفقاً لذلك، أجاب دالاس بعد الاستماع للسفير المصرى بأن حكومة الولايات المتحدة، قد وصلت إلى قرار بأن اقتصاد مصر لا يستطيع أن يتحمل أعباء بناء السد العالى ، ومن ثم قررت حكومة واشنطن سحب عرضها بتقديم المعونة المالية.

وبعد أربع وعشرين ساعة أخرى، أعلن إيدن أن بريطانيا قررت سحب عرضها أيضاً.

ولما كان اكتتاب البنك الدولى يتوقف على مشاركة بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أصبحت مشاركة البنك الدولى غير قائمة ، وظن دالاس أنه هدم المعبد على عبد الناصر ، ولكن الواقع أن دالاس هدم المعبد على النفوذ الغربى ليس فى مصر فحسب، بل فى العالم العربى أجمع.

تأميم قناة السويس

أعلن البنك الدولى فى ٢٣ من يوليو أن عرضه لتقديم قرض لتمويل بناء السد العالى، أصبح غير قائم بعد سحب واشنطن ولندن عرضيهما.

فى ذلك الوقت كان عبد الناصر يجتمع مع تيتو ونهرو فى جزيرة بريونى على ساحل الأدرياتيكى اليوغسلافى.. وقد أثارته هذه الإجراءات، فعاد فوراً إلى مصر.. وألقى فى الإسكندرية يوم ٢٦ من يوليو ـ وهو ذكرى تنازل الملك فاروق عن عرشه ومغادرته أرض مصر ـ خطاباً تاريخياً مثيراً أمام جمع حاشد فى الإسكندرية.

وكان من أبرز النقاط التى وضحها عبدالناصر سيطرة القوى الغربية فيما مضى على الدول العربية.. وعاد فأكد أنه بعد أن تحققت حرية مصر السياسية، وبعد أن اتحد أبناء الشعب المصرى فى تحالف وطنى يعارض الإمبريالية والطغيان والسيطرة والحكم الجائر والاستغلال، أصبح الغرب يضع مصر فى حسبانه.

وتحدث عن المشاكل التى ناقشها فى بريونى مع تيتو ونهرو: مشكلة ألمانيا فى أوروبا،

مشكلة الصين فى آسيا، مشكلتى فلسطين والجزائر اللتيـن تهمان الدول العربية والشعب العربى بأجمعه.

وبين عـبدالناصر فى خـطابه أن آراء تيتو ونـهرو كانت متمـشية خلال المناقـشات مع الخط الـعربى، وأن العـرب استطاعـوا بذلك أن يسـتولوا علـى حصن آخر، وأن يـؤكدوا وجودهم فى العالم.

كان على عبدالناصر أن يعيد تقييم علاقاته مع الغـرب، إذ رسخ فى ذهنه أن الغرب لن يتوانى فى اقتنـاص أى فرصة لإخضاع مصر والدول العربية والسيـطرة عليها، كما أن محاولة الغرب جر مصر إلى تحالف دفاعى قد أكدت جانبا نفسيا فى تفكير عبدالناصر بأن الغرب مُصر على تقييد حرية مصر فى العمل .

وكان مايزعج عبدالنـاصر ويقلقـه هو تدفق الأسـلحة إلى إسرائـيل بكميـات تفوق مايسمح به الغرب للـعرب، مع الفارق الشاسع بين القوى البشرية لـلجانبين، على أن ما زاد النار اشتعالا موقـف دالاس من سحب عرض الولايات المتحدة لتمـويل السد العالى، وما ترتب عليه من انسحاب بريطانيا والبنك الدولى.

كان عبدالناصر يأمل أن يسد السوفييت الفراغ الذى تركه الغرب، وكان من المتوقع أن يقوم عبدالناصر بزيارة الاتحاد السوفييتى فى الشسهر التالى لتأميم القناة ، مما تتيح له فرصة الالتقاء مع خـروشوف.. ولكن أزعجه تصريح شـبيلوف وزير خارجية السـوفييت الذى أعلنه بعـد يومين من إعلان دالاس سحبه لـعرض تمويل السد العالـى، إذ قال إن موسكو غير مهتمة بالمشاركة فى مشروع السد العالى.

وكان عبدالناصر يظن فى بادئ الأمر أن البـنك الدولى هو الذى غير وجهة نظره إزاء قدرة مصر على بـناء السد العالى، وأنه هو الذى دفع دالاس لسـحب العرض.. ولذلك ظن عبد الناصر أن بلاك قد خدعه حينما حـثه على الموافقة على الشروط التى جاءت فى المذكرة التـفسيرية. ولكن عبـد الناصر تيقن فيـما بعد أن بلاك لـم يؤخذ رأيـه فى سحب عرض التمويل، ومن ثـم عادت العلاقات الودية بين عبد الناصر ورئـيس البنك الدولى، بعد أن قام عبدالناصر بمـهاجمته وتشبيهه بدلسيبس صاحـب مشروع قناة السويس، الذى جاء إلى مصر كمصاص دماء أجنبى، ليستغـل موارد مصر وجهد شعبها فى خدمة أطماع إمبريالية القرن التاسع عشر.

على أن فكرة الحصول على العملة الأجنبية عن طريق تأميم قناة السويس لم تكن فكرة حديثة تماماً، إذ كان يدور فى ذهن عبدالناصر بعد توقيع معاهدة الجلاء فكرة الاستيلاء على شركة قناة السويس فى مرحلة تالية.. فهو يرى أن مصر كدولة مستقلة، لايمكنها أن تسمح لقوى أجنبية أن تسيطر على أهم مورد من موارد دخلها القومى.. ولم يكن عبدالناصر راضياً عن الحالة الراهنة التى تم الاتفاق عليها عام ١٩٤٩ بين شركة قناة السويس والحكومة المصرية، والتى رفعت الشركة بموجبها عدد المديرين المصريين إلى خمسة مقابل خمسة وعشرين عضوا فرنسيا وإنجليزيا، وفضلا عن زيادة المدفوعات إلى مصر إلى ٧٪ من الأرباح الضخمة التى تحصل عليها الشركة .

كان عبدالناصر يرى أن هذه الشروط مجحفة بحقوق مصر وبسيادتها، وحاولت الشركة أن تغرى عبدالناصر برفع نسبة الأرباح التى تدفعها الشركة لمصر، لو وافق على مد مدة الامتياز إلى ما بعد عام ١٩٦٨ وهو تاريخ انتهاء امتياز شركة قناة السويس.

ومع أن عبدالناصر كان يشعر بأن لديه من الأسباب المعنوية ما يبرر قيامه بالاستيلاء على شركة قناة السويس . فلم يكن واثقاً من أن هذا الإجراء سوف يحل مشكلة بناء السد العالى، فقد كان عليه أن يعوض المساهمين فى الشركة، مما يجعل ما يتبقى من دخل القناة لايكفى لبناء السد.

وحتى لو فرض أنه أمكن الحصول على دخل القناة الذى بلغ عام ١٩٥٥ «٩١ مليون دولار»، فقد كان لا يزال يحتاج إلى المساعدة الفنية لتشييده.

وكان عبدالناصر قد هاجم واشنطن يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٥٦ فى خطاب له ألقاه بمناسبة افتتاح خط أنابيب جديد يمتد من السويس إلى القاهرة.. قال عبد الناصر: «حينما أذاعت واشنطن الكذبة بأن اقتصاد مصر غير سليم، واجهتهم وجها لوجه وقلت لهم موتوا بغيظكم، فلن تستطيعوا أن تفرضوا أنفسكم على مصر».

وتغلب عبدالناصر على مايواجهه من عقبات المعونة الفنية، إذ اتجه إلى موسكو عن طريق سفيرها فى القاهرة ييفيجينى كيسليف . ووصلت السفير السوفييتى حينئذ تعليمات بأن يبلغ عبدالناصر أن موسكو على استعداد لمساعدته فى بناء السد العالى.

ومع أن عبد الناصر كان متصلا بموسكو للتفاوض على بناء السد العالى، فإنه لم يتحدث معهم كلمة واحدة عن نواياه لتأميم قناة السويس.. حتى فى الداخل لم يتحدث مع أحد فى هذا القرار إلا فى آخر لحظة.

ففى القطار الذى استقله عبدالناصر وبعض زملائه إلى الإسكندرية يوم ٢٦ من أغسطس لإعلان قرار التأميم فى خطاب ألقاه فى ميدان المنشية، عرف عبد الحكيم عامر قائد عام القوات المسلحة بقرار التأميم لأول مرة.

وقد ترك هذا الأمر أثرا سيئاً فى نفسية عبدالحكيم عامر، وقال لعبد الناصر: أما كان ينبغى أن تبلغ هذا القرار للقائد العام للقوات المسلحة فى وقت مبكر ليقرر عما إذا كانت القوات المسلحة تستطيع أن تحمى الغرض السياسى الذى قررته؟.

كان عبد الناصر يميل إلى إخفاء نواياه حتى عن أقرب زملائه..كان يخشى أن تتسرب أية معلومات تفسد خطته..وهكذا نجده يستدعى المهندس محمود يونس الذى كان عليه أن ينفذ قرار التأميم ، ويبلغه بما ينبغى عمله، ويطلب منه مراعاة السرية التامة.. لقد سلمه عبدالناصر مظروفاً مختوما وطلب منه أن يفتح المظروف حينما يسمع فى الإذاعة ذكر اسم دلسيبس أثناء إلقاء عبدالناصر خطابه فى الإسكندرية .. وعلى محمود يونس ومساعديه أن يتحركوا إلى مكاتب الشركة فى الإسماعيلية والسويس وبور سعيد، وينفذوا التعليمات الأخيرة.

وفى الخطاب الذى ألقاه عبدالناصر يوم ٢٦ من يوليو سنة ١٩٥٦ فى الإسكندرية، ذكر عبدالناصر المستمعين بالمهانة التى كان يفرضها المستعمر على الشعب المصرى قبل قيام الثورة.. قال عبد الناصر: «لقد أعادت الثورة للشعب كرامته، بعد أن كان قد سلبها المندوب السامى البريطانى ثم السفير البريطانى.. فيما بعد...»

وأخذ عبدالناصر يبرر فى خطابه الأسباب التى دفعته للجوء إلى الروس لشراء أسلحة روسية بعد غارة إسرائيل على غزة فى فبراير سنة ١٩٥٥، فقال للمستمعين أنه سواء كانت هذه الأسلحة شيوعية أم غير شيوعية، فهى فى مصر تصبح أسلحة مصرية.

وأشار عبدالناصر فى خطابه إلى أن واشنطن أرادت أن تعاقب مصر لأنها رفضت الدخول فى أحلاف عسكرية ، كما أرادت أن تفسد علاقاتها الاقتصادية مع الدول التى تتعامل معها.

وجاءت العبارة التى كان متفقا عليها مع محمود يونس:

«لقد أشعرنى مستر بلاك أننى أجلس أمام فرديناند دلسيبس ».. واستطرد عبدالناصر يقول:

«ووفقا لتوجيهات دلسيبس القاسية مات ما يزيد على مائة ألف عامل مصرى اشتركوا فى حفر القناة.. قناة لا تخصهم ولا تخص بلدهم، ولكن تخص شركة أجنبية، امتصت الأرباح العائدة لا لصالح مصر ولكن لزيادة ثراء أصحاب الشركة».

«ولكن أيام الاستغلال الأجنبى قد ولت، ومن ثم ينبغى أن تعود القناة وأرباحها إلى مصر».

وقرأ عبدالناصر قرار التأميم ، وأنهى خطابه بصيحة هزت الجماهير: «سوف نبنى السد العالى، وسوف نعيد حقوقنا المسلوبة».

لقدكان تأميم قناة السويس بمثابة ضربة معلم لاستقلال العرب.. لقد أصبح عبدالناصر البطل الذى لاينافس فى ميدان التحرير والقومية العربية.

وامتدت شعبية عبدالناصر فى أنحاء العالم العربى، ولكن نورى السعيد وأصحاب الأحلاف كانوا فى واد آخر ينظرون إلى عبدالناصر على أنه رجل القلاقل والفوضى والاضطراب.

لقد ذكر إيدن فى مذكراته التى نشرها بعد عشر سنوات من حرب السويس أنه ـ بعد سماعه نبأ التأميم فى حفل عشاء خاص كان يحضره نورى السعيد والأمير عبدالله ـ الوصى على عرش العراق فى ذاك الوقت ـ قال :

«إن المصرى وضع إصبعه على قصبتنا الهوائية، وإننى أفضل أن أرى الإمبراطورية تسقط فى ارتطامة واحدة بدلا من أن أراها تفتت قطعة وراء قطعة».

ولقد أثبتت جريدة الصنداى تايمز اللندنية هذا التعليق فى سلسلة تحقيقاتها عن ظروف حرب السويس التى كتبها هيوم توماس.

ومن صيغة هذا التعليق العصبى لإيدن، يمكن أن تشم رائحة الحرب النفاذة، لقد قرر إيدن منذ اللحظة الأولى التى سمع فيها بقرار تأميم قناة السويس أن يتجه إلى الحرب للقضاء على عبدالناصر ونظامه.

مذكرات صلاح نصر
الجزء الأول

9

العدوان الثلاثى على مصر

دار الخيّال

ردود فعل تأميم القناة

ما أن أعلن عبدالناصر قرار تأميم قناة السويس فى ٢٦ من يوليو، حتى ثارت موجة من الغضب فى كل من فرنسا وبريطانيا، وصدر قرار سريع فى كل منهما بأن سيطرة عبدالناصر على القناة لا يمكن قبولها. وقامت العناصر الإمبريالية وأبدت امتعاضها نتيجة فقد هذه الشركة ذات الأرباح الطائلة، مع أن القناة كان مقدراً لها أن تعود إلى مصر فى عام ١٩٦٨.. وكان أكثر الأمور حيوية بالنسبة للغرب وقوع خطوط ناقلات البترول لغرب أوروبا تحت رحمة مصر.

فى ذاك الوقت كانت الجمعية الوطنية الفرنسية قد عقدت جلسة فى باريس خلال الليل، للنظر فى طلب جى موليه رئيس الحكومة بزيادة اعتمادات النفقات العسكرية المدرجة فى الميزانية.. وكان موليه يستعد لإلقاء خطاب وطنى أمام مجلس ثلاثة أرباعه يقرون مبدأ الزيادة لمواصلة حرب الجزائر.. ولكن الدوائر السياسية الفرنسية الحاكمة كانت ترفض فكرة استعراض القوة لضرب العرب.

أما فى داونج ستريت ـ مقر الحكومة البريطانية ـ فقد كان إيدن قد دعا الملك فيصل ملك العراق ونورى السعيد رئيس وزرائه إلى حفل عشاء محدود ـ كما ذكرت من قبل.

وخلال العشاء حمل رسول نبأ التأميم إلى إيدن الذى قرأه على ضيوفه أثناء العشاء.. وهنا قام نورى السعيد الرفيق القديم للورنس وموسى شاريت، ونصح إيدن بأفضل رد يمكن أن يوجه إلى عبدالناصر. قال نورى السعيد لإيدن: «اضربه.. اضربه بشدة.. اضربه الآن!».

وانسحب إيدن إلى الغرفة المخصصة للمناقشات ومعه لورد سالسبورى، وسلوين لويد وزير الخارجية ولورد هيوم وزير شئون الكومنولث.

لقد كان ما يشغل بال إيدن هو رد الفعل لدى الدول العربية، ذلك أن تحدى عبدالناصر بتأميم القناة سوف يهدد كيان بريطانيا بأسره فى العالم العربى.

وهكذا قرر إيدن منذ البداية رد بريطانيا على تحدى عبدالناصر، وهو الضرب دون أن يثير العالم العربى، والاستمرار فى المحافظة على هيبته أمام العرب بفضل استعراض القوة، وهذه وجهة نظر كانت مختلفة تماما عن وجهة نظر الدوائر السياسة الفرنسية الحاكمة ـ كما أشرت سلفا.

وفى واشنطن لم يتوقع المسئولون شيئا غير عادى.. لقد أحس دالاس غداة الإجراء الذى اتخذه عبدالناصر بحاجة ملحة للذهاب لحضور الاحتفالات الخاصة بتولى رئيس جمهورية بيرو مهام منصبه، فى الوقت الذى كان فيه أيزنهاور مشغولا فى لعب الجولف، بينما كانت وكالات الأنباء تذيع خبر التأميم فى المساء.. لقد كان قرار التأميم مفاجأة لواشنطن، لكنه لم يؤثر كثيرا على الشعب الأمريكى الذى كان مشغولا فى انتخابات الرئاسة التى اقترب موعدها.

كان إيدن أثناء ذلك قد أعد بيانا قصيرا يزمع إلقاءه فى مجلس العموم فى اليوم التالى، وقد أبلغ إيدن نصه لسفير فرنسا والقائم بالأعمال الأمريكى، وطلب من حكومتيهما اتخاذ إجراء موحد رداً على التهديد المشترك الموجه لمصالحهم جميعا.

هذا هو ما تم فى ذاك اليوم الموافق السادس والعشرين من يوليو الذى امتد إلى الفجر على غير المألوف.. وفى باريس كان جى موليه يطرح مسألة الثقة فى الساعة السابعة من صباح يوم ٢٧ من يوليو على الجمعية الوطنية التى ظلت مجتمعة طوال الليل.

ووسط هذه الأحداث أوفد بن جوريون مبعوثا خاصا هو شمعون بيريز، الذى وصل إلى باريس كى يجرى محادثات مع الحكومة الفرنسية بقصد الإسراع فى توريد أسلحة لإسرائيل.

ولنتساءل: هل أصدر عبدالناصر قرار التأميم عشوائيا، أم قدر الموقف، على أساس حسابات لردود الفعل لدى قوى الغرب الثلاث: الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا؟.

الواقع أن عبدالناصر قدّر الموقف وعمل حساباته، وبنى قرار التأميم على هذا التقدير. فعبد الناصر كان يدرك تماماً أن إيدن لن يسرع فى استخدام القوة ضده، إذ أن القوات

المسلحة البريطانية منتشرة حول العالم ويحتاج تعبئتها وتنظيمها كحملة عسكرية إلى شهرين على الأقل.

وكان عبدالناصر يظن أن دالاس يختلف عن إيدن فى أسلوب الهجوم، فهو يفضل استخدام الضغوط الاقتصادية عن أسلوب الحرب لتسوية مشكلة السويس، هذا فضلا عن علمه بأن سنة الانتخابات الأمريكية تجعل واشنطن تميل إلى عدم تغيير الأمر الواقع، أو الاشتراك فى أى حملات عسكرية جديدة فى الخارج.

وقد أدرك عبدالناصر أن الخلافات بين واشنطن ولندن وإن كانت فى الطريقة وليست فى الهدف، فإنها كانت بعيدة عميقة، ولذا كان يأمل فى أن يستطيع أن يحول الرأى العام العالمى ونفوذ واشنطن وموسكو إلى جانبه، خلال الشهرين اللذين تحتاجهما بريطانيا لتعبئة قواتها.

وكان عبدالناصر يعتمد فى تقديره على التنافس بين لندن وباريس على منطقة الشرق الأوسط، ففرنسا عارضت حلف بغداد، على أساس أن بريطانيا كانت لا تزال تحاول أن تقوم بدور قيادى فى المنطقة، بعد انسحاب فرنسا من سوريا ولبنان.

على أنه من ناحية أخرى أخطأ عبدالناصر فى تقدير درجة ردود الفعل لدى فرنسا إزاء التأميم.. كانت مساعدة عبدالناصر الفعالة لثورة الجزائر، وقيامه بتأميم قناة السويس التى تملك فرنسا الجزء الأكبر من أسهمها، قد جعلا موليه يصل إلى درجة من الغضب الذى طغى على تفكيره، وجعله يميل إلى استخدام القوة لضرب عبدالناصر.

كان عبدالناصر يظن أن انشغال فرنسا فى الثورة الجزائرية سوف لا يمكنها من المشاركة فى أى عمل عسكرى موجه لمصر، رغم كراهية موليه له.

وهكذا ظن عبدالناصر أنه بالرغم من رغبة موليه وإيدن فى استخدام القوات المسلحة لتدميره، فإن الظروف تمنعهما من ذلك، وأن ما يقومان به من تلويح لاستخدام القوة ليس إلا بمثابة إرهاب له ليقبل نوعا من الإشراف الدولى على القناة.

على أن عبدالناصر استبعد فكرة قيام بريطانيا وفرنسا باستخدام إسرائيل كمخلب قط فى محاولة الاستيلاء على قناة السويس.. كانت المخابرات المصرية قد زودته بمعلومات عن قيام فرنسا بتخطيط هجوم على مصر بالاشتراك مع إسرائيل، ولكنه اعتبر هذه المعلومات مجرد معلومات مضللة لحثه على دفع قوات مصر ضد إسرائيل.

ويثور عبدالناصر حينما يصله تقرير من سفارتنا فى باريس، جاء به أن مسيو بينو وزير خارجية فرنسا، أهان السفير المصرى، ونعته بأنه قاضٍ يحمى مجرما عتيداً.

ومن ناحية أخرى لم يفاجأ عبدالناصر من قيام بريطانيا بتجميد رصيد مصر غير المسحوب من الاسترلينى الذى بلغ مائة وثلاثين مليونا من الجنيهات الاسترلينية، بحجة حماية المستحقات البريطانية فى شركة قناة السويس.. كان عبدالناصر يتوقع مثل هذه الإجراءات.

لقد علت الأصوات داخل مجلس العموم البريطانى تطالب بعدم السماح لعبد الناصر بأن يسيطر على الشريان الدولى.. كما هاجت الصحف البريطانية وماجت، فقامت صحيفة التايمز اللندنية، وقالت أنه لا يجوز أن يترك مجرى مائى دولى بمثل هذه الأهمية والتعقيد لتديره دولة واحدة، لا تمتلك المهارات الفنية والإدارية اللازمة لإدارة مثل هذا المرفق الضخم.

كان عبدالناصر يدرك تماما أن إيدن لن يتوانى فى استخدام أية وسيلة حتى اللجوء إلى الحرب للقضاء عليه.. وفى حسابات عبدالناصر أبعد فكرة إشراكه الدول العربية فى حرب لا طاقة لهم بها أمام جيوش دول كبرى، ومن ثم قرر أن يفوت الفرصة على الغزاة، ويعتمد على قوة الرأى العالمى من خلال الأمم المتحدة فإذا ما قام الغزاة باحتلال قناة السويس فسوف يبقى فى القاهرة يمارس سلطته، أما إذا تقدم الغزاة نحو القاهرة. فإنه كان ينوى أن ينسحب إلى الصعيد بحكومته وقوات مسلحة ليستمر بالمعركة.

ووضع عبدالناصر فى حسبانه استخدام حرب العصابات ضد الغزاة، وضد أى إنسان يتعاون معهم.. كان فى تفكير عبدالناصر أن الغزاة لو نجحوا فى الوصول إلى القاهرة سوف يعينون رئيس جمهورية أو رئيس حكومة لممارسة السلطة، ومن ثم كان على قوات خاصة أن تقوم باغتيال أى رئيس جمهورية أو رئيس حكومة يتعاون مع الغزاة.. وأوكل هذه المهمة إلى كمال رفعت.

وبالرغم من أن عبدالناصر لم يستطع أن يكبح جماح نفسه أمام مذكرة احتجاج لإيدن إذ أعادها إلى السفارة البريطانية مرفقا بها قصاصة ورق مكتوب عليها معادة إلى السفارة البريطانية، فإنه بذل بعد ذلك جهدا فى انحنائه للعاصفة.

ذلك أن عبدالناصر أوقف أعمال الفدائيين داخل النقب، وأصدر فى قرار التأميم بنداً ينص على استمرار بقاء جميع موظفى القناة بمن فيهم الفرنسيون والبريطانيون، كما

حاول عدم التدخل فى الملاحة حتى لا يعطى إيدن وموليه وأعوانهما فرصة الزعم بأن الملاحة داخل قناة السويس أصبحت خاضعة لنزوات عبدالناصر.

وأعلن عبدالناصر تعهد مصر بضمان تنفيذ اتفاقية القسطنطينية وحرية الملاحة كما كانت قبل التأميم.. وكان عبدالناصر على استعداد أن يقابل إيدن ومولية فى أى بلد محايد، ولكن لم يكن لديه الاستعداد أن يتخلى عن مبدأ جوهرى هو أن القناة تخص مصر، وأن إدارتها ودخلها ينبغى ألا يبقيا بعد ملكا لقوة أجنبية.. ومع ذلك كان لديه الاستعداد بالتنازل عن حق الدول المستخدمة للقناة المشاركة فى المسائل التى تؤثر على مصالحهم.

وهنا يلعب العملاء المزدوجون دوراً ملموساً فى لعبة الحرب السياسية.. لقد كان عبدالناصر يريد أن يجس نبض لندن وواشنطن إزاء الوصول إلى تسوية للموقف، فاختار عميلين شقيقين، أحدهما ينتمى للمخابرات المركزية الأمريكية وهو الصحفى مصطفى أمين فأرسله إلى واشنطن، والآخر ينتمى إلى المخابرات البريطانية وهو شقيقه الصحفى على أمين فأرسله إلى لندن.

وقام عبدالناصر بتزويد العميلين بالتوجيهات، وطلب منهما أن يبينا للبريطانيين والأمريكيين أن القناة فى ظل الإدارة المصرية سوف تظل مفتوحة لجميع سفن دول العالم، ولن تستخدم قط كسلاح ضد أية دولة تستخدم القناة.. ولكن جهود الأخوين أمين باءت بالإخفاق، فأولا لا يمكن لعميل مزدوج أن يقوم بمهمة السفارة بين الدول حتى لو كانت مهمة سرية، وثانيا لأن الأحداث كانت قد سبقت الزمن.

وبالطبع تقوم أجهزة المخابرات الأجنبية بحماية عملائها، فتصورهم أمام شعوبهم بأنهم يقومون بخدمة أوطانهم، ولكن الواقع أنهم يقومون بخدمة سادتهم وأنفسهم.. كان الأخوان أمين قد بدآ يتحركان لخدمة سادتهما بعد رفض عبدالناصر لحلف بغداد، وبعد إعلان صفقة الأسلحة التشيكية، وأخذا يشككان فى نظام عبدالناصر، وبأنه يمهد للشيوعية للدخول فى مصر.

المؤتمر الأول للمنتفعين بالقناة

لم يكتف إيدن بالإجراءات التى اتخذها عقب تأميم القناة، مثل تجميد أرصدة مصر

من الاسترليني، ومثل منع السفن البريطانية من دفع رسوم القناة فى مصر، بل قام بإصدار أوامره لاستدعاء خمسة وعشرين ألف جندى احتياطى للقوات البريطانية، وبتحريك وحدات من القوات البحرية والطيران والجيش من انجلترا إلى قاعدتى قبرص ومالطة.

وجاءت المعلومات إلى عبدالناصر من المخابرات تفيد بأن غرض هذه الوحدات هو الاستعداد لإجراء عمليات عسكرية بالمشاركة مع القوات الفرنسية لضرب عبدالناصر واستعادة قناة السويس لإشراف دولى.

وبدأت حملات حرب نفسية سوداء من قبرص وعدن والعراق وفرنسا، موجهة إلى الشعب المصرى، ومحرضة له على الثورة والإطاحة بعبد الناصر.

كان إيدن لا يستطيع أن يخفى حقده الكامن إزاء عبد الناصر، ولذا لم يترك أية فرصة دون أن يندد به.. ففى الثامن من أغسطس أعلن إيدن فى حديث إذاعى وتليفزيونى من لندن أنه لن يتفاوض مع الكولونيل عبدالناصر، واستطرد يقول: «إن الكولونيل عبدالناصر قاد حملة دعاية شرسة ضد بلدنا.. لقد أظهر أنه ليس الرجل الذى يمكن أن يوثق فيه كى يحفظ عهدا، وإن بدا فى الوقت الحالى كأنه على استعداد للتفاهم».

واجتمع دالاس ومولیه وإيدن فى لندن فى أوائل أغسطس، وأصدروا بيانا مشتركاً أعلنوا فيه قرار دولهم الثلاث بدعوة ممثلى عشرين دولة بحرية لعقد مؤتمر دولى يقوم بإنشاء نظام دولى، يضمن استمرار عمل القناة وفقاً لاتفاقية القسطنطينية، ذلك لأن التأميم يهدد حرية القناة وأمنها.

وكان دالاس قد تحدث فى برنامج تليفزيونى يوم ٣ من أغسطس وقال: «ليس من الخير أن تقوم دولة واحدة ولأغراض ذاتية باستغلال مجرى مائى نظمت تدويله معاهدة دولية، إذ تعتمد عليه حياة عشرين دولة أو أكثر».. واستطرد دالاس يقول: «إن المؤتمر القادم سوف يوفر للقناة إدارة دولية».

وصرح موليه محذرا باستخدام القوة عند الضرورة، كما صرح إيدن بالمعنى ذاته فى الثامن من أغسطس.

وفى يوم ١٢ من أغسطس أكد الرئيس أيزنهاور ضرورة الوصول إلى حل سلمى، وذلك فى اجتماع غير عادى لزعماء الكونجرس، كما أرسل إلى الرئيس عبدالناصر يطمئنه بأنه لن يلجأ إلى فرض تسوية على مصر. وفى ١٣ من أغسطس اختلف حزب

العمال البريطانى مع الحكومة حول موضوع استخدام القوة.. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان عبدالناصر تواقا إلى أن يرسل مندوبين مصريين ليحضروا أى اجتماع دولى يدعى لمناقشة أى ترتيبات مستقبلة للقناة.

ولكن إيدن كان يتهم عبدالناصر بأنه انتهك القوانين والاتفاقيات الدولية، فتحداه عبدالناصر، وطلب منه أن يذكر اتفاقا دوليا واحدا قامت مصر بانتهاكه.

وأعلن عبدالناصر رغبته فى الحضور فى مؤتمر غير متحيز، يضم الخمس والأربعين دولة المنتفعة بالقناة، وليس الأربع والعشرين دولة التى قامت واشنطن ولندن وباريس باختيارها بعناية كى تضمن أصواتها فى تشكيل الأغلبية التى ستقر اقتراحاتها فى المؤتمر.

واجتمع المؤتمر الأول للمنتفعين بالقناة فى لندن يوم ١٦ من أغسطس وأوفد عبدالناصر على صبرى كممثل شخصى له، وقد حمل معه تعليمات عبدالناصر بمداومة الاتصال بأى وفود ترغب المناقشة مع مصر حول وجهة نظرها، ولكن فى اجتماع الدول المنتفعة بالقناة، فاق عدد الدول الحليفة لبريطانيا فى الناتو، والسيتو والكومنولث باقى الدول المشتركة، بدرجة لم يستطع المؤتمر أن يصل بالمفاوضات إلى حل.

وقام دالاس فألقى فى مؤتمر المنتفعين الأول خطابا ذكر فيه أن مصر تمسك بسيف يمكنها به أن تتحكم فى اقتصاديات دول كثيرة.

وكان أبرز ما جاء فى خطاب دالاس تأييد العالم أجمع بما فيه مصر لفكرة التسوية الدولية للمشكلة.

قال دالاس: ينبغى الوصول إلى حل مقبول سليم عن طريق إسناد مسئولية إدارة القناة إلى مجلس دولى يتم إنشاؤه بمعاهدة، ويلحق بالأمم المتحدة، على أن يؤكد حق مصر فى الإيرادات، ومراعاة جميع سلطاتها المشروعة وسيادتها، وأن يقرر تعويض عادل للشركة العالمية، ويعهد إلى لجنة تحكيم تعينها محكمة العدل الدولية بتسوية كل الخلافات التى يمكن أن تنشأ بشأن تعويض الشركة العالمية، وبشأن حق مصر فى نصيب عادل من الإيرادات.

وكان السوفييت يخشون عودة قوات الغرب العسكرية إلى المنطقة، فقد صرح شبيلوف وزير الخارجية السوفييتى فى القاهرة خلال زيارة له فى يونيو سنة ١٩٥٦ بقوله: «إن موسكو لا تحبذ قيام حرب بين العرب وإسرائيل، لأن العرب لن يكسبوا من ورائها شيئا، وعلى العكس سوف يكون من شأن هذه الحرب أن تتيح فرصة للغرب كى يثبت أقدامه فى المنطقة مرة أخرى، لأنه لا يمكن أن تظل هذه الحرب حربا محدودة».

وفى ١٥ من أكتوبر قال ميكويان الوزير السوفيتى: «إن القناة يجب أن تظل مفتوحة لكل سفن العالم بما فى ذلك إسرائيل».

على أنه حينما قام دالاس وأكد لشبيلوف عدم عودة قوات الغرب إلى المنطقة، ساند شبيلوف موقف دالاس، بضرورة فرض عقوبات رادعة لكل من يخرق قرارات مؤتمر المنتفعين الأول.

وأقر المؤتمر تشكيل مجلس لإدارة القناة يكون مسئولاً عن تشغيل القناة وصيانتها وتحسينها.

وغادرت لندن لجنة برئاسة روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا وعضوية ممثلين عن الولايات المتحدة والسويد وإيران والحبشة متوجهة إلى القاهرة لشرح المشروع للرئيس عبد الناصر.

كان منزيس حاقدا على عبدالناصر، وكان رأيه معروفا إزاء التأميم فقد أعلن فى لندن قبل حضوره لمصر رأيه بقوله:

«لو تركنا مصالحنا الحيوية تحت رحمة نزوة رجل واحد، فإن ذلك يعد بمثابة انتحار لنا.. إننا لن نستطيع أن نقبل شرعية ما قام به عبدالناصر حتى من الزاوية الأدبية».

وأخفق منزيس فى مهمته، ولوح لعبد الناصر بأن تحركات القوات الفرنسية والبريطانية لا تعنى إلا استعداد بريطانيا وفرنسا للقيام بعمل عدوانى ضد مصر.

وكاد عبدالناصر أن ينهى الاجتماع، ولكن لوى هندرسون ممثل واشنطن فى الوفد حاول أن يقنع عبدالناصر كى يستمر فى مناقشة هندرسون وباقى أعضاء وفد منزيس.. ولكن عبدالناصر رفض رفضا قاطعا أن يوافق على خطة ما أطلق عليها «الاستعمار الجماعى».

كان عبد الناصر يرى فى مشروع منزيس ضياع سيادة مصر، فضلا عن أن المشروع يغرق قناة السويس فى دوامة السياسة بدلا من انتزاعها بعيدا عن السياسة.

ولم يقنع عبدالناصر بتبرير منزيس للإشراف الدولى، حيث قال له: «إن الإشراف الدولى على القناة يعطى لمصر حق السيادة، بينما تؤجر ممتلكاتها لفريق من المستأجرين».. لقد قارن عبدالناصر بين هذا التشبيه وبين ماكان يحدث فى قناة السويس من قبل..

كانت مصر تمتلك منطقة قناة السويس، بينما قام المستأجرون البريطانيون بحفر مواقعهم العسكرية فى المنطقة خلال احتلال دام أربعة وسبعين عاماً.

فعاد وفد منزيس إلى لندن وقد أخفق فى مهمتة، وبدا فى الأفق أن لندن وباريس تعدان هجوماً مسلحاً على مصر.

وبالطبع كان لابد من العثور على حجج لتبرير هذا العدوان.. كان أهم هذه الحجج يكمن فى الادعاء بعدم قدرة مصر على إدارة القناة وتشغيلها، ولذا قامت إدارة شركة قناة السويس الدولية ـ مدعمة من إيدن وموليه ـ بتشجيع المرشدين الأجانب الذين بلغ عددهم أكثر من ثلاثة أرباع مجموع المرشدين لترك العمل فى القناة.

ولقد تم العثور على رسائل فى شركة القناة تؤكد أن جاك جورج بيكو المدير العام لشركة القناة الدولية، أغرى المرشدين الأجانب بترك العمل فى شركة القناة المؤممة، بأن عرض عليهم أجر ثلاث سنوات مقدما لو رفضوا العمل مع الشركة المؤممة.

وحينما قامت الحكومة المصرية بالإعلان فى الصحف البريطانية والفرنسية عن وظائف خالية للمرشدين بدلا من المرشدين الأجانب الذين رفضوا العمل مع الشركة المؤممة، قامت إدارة الشركة السابقة بعرض أموال على هذه الصحف لمنع نشر الإعلان.

لقد غادر جميع مرشدى القناة الأجانب مصر، عدا أحد عشر مرشدا يونانيا رفضت حكومتهم الإذن لهم بالاستقالة.

وهكذا أصبحت القناة محك اختبار للإدارة الجديدة المصرية لمدى قدرتها على المحافظة على حركة الملاحة بين السويس وبورسعيد.

ونجح المهندس محمود يونس فى استعواض المرشدين الذين تركوا العمل بمرشدين مصريين وببعض المرشدين الألمان والروس، كما استطاع جمع عدد من المرشدين من الجنسيات الأخرى.

ولكن الواقع أن الحمل الأكبر وقع فى الفترة قبل استكمال الشركة للمرشدين اللازمين على عاتق الأربعين مرشدا المصريين، والأحد عشر مرشدا اليونانيين الذين استمروا فى عملهم.

وقد بذل محمود يونس مجهودا جباراً ونجح بهذا العدد الصغير نسبيا لا فى المحافظة

على حركة الملاحة فى القناة فحسب، بل ازدادت أيضا نسبة مرور السفن عما كانت عليه من قبل.

وقد تحدى محمود يونس الدعاية المضادة التى جاءت من الغرب، تتهم إدارة القناة الجديدة بإخفاقها فى تشغيل إدارة القناة، إذ أعلن فى الأسبوع الأول من مغادرة المرشدين الأجانب تصريحا يقول: «ارسلوا إلينا سفنا أكثر.. إننا نستطيع أن نتعامل معها.. كلما ازدادت السفن لدينا، كلما حصلنا على أرباح أكثر».

وبدا لعبد الناصر أن شبح الحرب تبدد، فلم تعد هناك حجة لإيدن ومولية، كى يبررا عدوانهما على مصر نتيجة إخفاق مصر فى إدارة القناة.

المؤتمر الثانى للمنتفعين

صرح أيزنهاور فى العاشر من سبتمبر بأنه مازال عند رأيه بأن الولايات المتحدة لا يمكن أن توافق على إجراء عسكرى إلا إذا حدث عدوان مصرى.

وحتى تمنع الولايات المتحدة حلفاءها من اللجوء إلى استخدام القوة، اقترح دالاس فى الحال أن يكون المنتفعون بالقناة هيئة لإدارة حركة القناة، تقوم بالتعاقد مع المرشدين، وبتنسيق حركة الملاحة، وتستلم رسوم المرور... أى تشرف على إدارة القناة بصورة عامة..

ولقد وصفت بعض المصادر الدبلوماسية المشروع بأنه «لعبة محام بارع».

وبعد يومين تاليين ـ أى فى ١٤ من سبتمبر ـ قال دالاس:

«إن الولايات المتحدة ستجعل سفنها تدور حول أفريقيا بدلا من مرورها فى القناة».. لقد تجنب دالاس استخدام عبارة مقاطعة القناة.. وبعد ثلاثة أيام أخرى صرح باستعداده لاعتماد مبلغ بليون من الدولارات لحلفاء الولايات المتحدة لتغطية نفقات الرحلة الطويلة.

على أن دالاس لم يرتاح إلى الطريقة التى عرض بها إيدن المشروع على البرلمان الإنجليزى فى جلسة طارئة حيث قال: إذا لم تتعاون مصر مع هيئة المنتفعين بقناة السويس، فإن لبريطانيا مطلق الحرية فى اتخاذ أى خطوات لاستعادة الموقف.

ولقد علق دالاس على تصريح إيدن فى مؤتمر صحفى عقد فى واشنطن بقوله: «مهما كان تفسير إيدن لاقتراحى، فليس فى نية الولايات المتحدة أن تسمح لهيئة المنتفعين بشق طريقها بالقوة فى القناة».

ومع ذلك، فقد قام عبدالناصر يوم ١٥ من سبتمبر ونسف المشروع كله، وذلك حينما صرح فى حفل تخرج دفعة من طلبة كلية الطيران بقوله: «إن هيئة المنتفعين بقناة السويس سوف تؤدى إلى ملكية دولية لقناة السويس».

واستطرد عبدالناصر يقول:

«إن هذا الاقتراح من السذاجة بحيث يمكن تشبيهه بمشروع لإنشاء هيئة من المنتفعين لتشغيل ميناء لندن، تصر على أن كل السفن التى تستخدم الميناء، ينبغى عليها أن تدفع الرسوم للهيئة.. إن هذا الاقتراح قد تم تخطيطه لاغتصاب سيادة مصر وحقوقها فى إدارة القناة، التى اعترفت بها بريطانيا منذ سنتين فى المعاهدة الإنجليزية - المصرية عام ١٩٥٤، حيث قررت أن القناة جزء حيوى من مصر».

وقامت صحيفة التايمز بالتعليق على مشروع دالاس فقالت: «إن مستر دالاس قد أفرغ الهواء من إطارات المركبة الجديدة، وأن المشروع قد حدث به تغيير ونال منه الضعف بحيث لم يعد يمكن التعرف عليه».

ولكن دالاس أعلن فى اليوم ذاته أن المؤتمر قد وسَّع إلى حد كبير الصورة المرتقبة لوظيفة هيئة المنتفعين.

كان دالاس يرى أن الخطر الحقيقى فى منطقة السويس يكمن فى مدى السيطرة على آبار بترول الشرق الأوسط.. وقد علق مايكل هوفمان فى ١٩ من أغسطس على ذلك بقوله: «لم يكن الخوف على تجارة البترول هى التى أقلقت الخواطر من جراء فقد القناة، ولكن الخوف كان يكمن فى فقد البترول نفسه.. لقد كانت أنابيب البترول ومنشآته معرضة للنسف، كما كان الموظفون معرضين للاغتيال».

ومن ناحية أخرى، كان عبدالناصر منذ نشوب أزمة تأميم قناة السويس يرغب فى الوصول إلى تسوية سلمية، طالما كانت لا تمس سيادة مصر، وكان هناك دافعان أساسيان يحثانه لاتخاذ هذا النهج.

كان الدافع الأول سياسيا، إذ تعرض عبدالناصر لنوع ما من الضغوط من بعض الدول العربية ومن روسيا ويوغسلافيا والهند، إذ كانت تحبذ فكرة الوصول إلى تسوية.. وكان

عبدالناصر حينما قام بتأميم القناة قد حصل على إعجاب زعماء الدول العربية كلها عدا نورى السعيد رئيس حكومة العراق، والحبيب بورقيبة رئيس تونس والملك إدريس ملك ليبيا الذين كانوا ينفرون من عبدالناصر.

ولكن ما أن تطورت الأزمة، وبدأت تظهر فى الأفق بوادر احتمال نشوب الحرب، حتى بدأت الدول العربية المنتجة للبترول - وبخاصة الدول التى تمتلك خطوط أنابيب تمتد إلى البحر الأبيض - تخشى على أمن القناة كمنفذ رئيسى لتصدير بترولها إلى الغرب.

وفضلا عن ذلك، كان الملك حسين يعانى من ثلاث غارات إسرائيلية وحشية على الأردن فى فترة تقل عن شهر واحد، فقدت فيها الأردن ما يربو على مائة قتيل.. ومن ثم بدأ الملك حسين يحاول استخدام التنافس بين مصر والعراق لحماية حدوده.

كذلك قامت السودان بتحذير عبدالناصر منذ فجر الأزمة عن طريق محمود محجوب وزير خارجيتها، فقالت له إن مصر قد تجد نفسها فى حرب مع الغرب، بمجرد أن تتم انتخابات الرئاسة الأمريكية فى شهر نوفمبر.. وقد أضاف محجوب بأن مصر فى مثل هذه الحالة لن تجد أية معونة من شقيقاتها العرب عدا الإمداد بالتموين.

ومن ناحية أخرى قام الهنود بحث عبدالناصر للاعتراف بهيئة المنتفعين لقناة السويس، وكان تيتو يحمل بعض المشاعر الطيبة للغرب مما كان له أثر على نصح عبد الناصر لمحاولة الوصول إلى تسوية سلمية.

أما السوفييت فقد كانوا يواجهون تهديدا وشيكا بثورة فى المجر، وإخفاق فى بولندا حينما قام البولنديون بطرد المارشال الروسى روكوسوفسكى من منصبه كوزير للدفاع.

وهكذا كان خروشوف فى وضع حرج لا يستطيع مد يد المعونة العملية لو نشبت الحرب، ولذلك كان خروشوف يميل إلى فكرة وصول عبدالناصر إلى اتفاق سريع مع لندن وباريس.

وكان الدافع الثانى الذى حث عبدالناصر لمحاولة الوصول إلى تسوية سلمية هو دافع مالى.. ذلك أن بريطانيا قامت بتجميد رصيد مصر من الاسترلينى فى لندن مما أثر على اقتصاد مصر، فضلا عن أن انجلترا وفرنسا كانتا تسيطران على ما يقرب من ٧٠٪ من السفن التى تستخدم القناة، والتى كانت تدفع رسوم المرور إلى الشركة السالفة فى لندن

وباريس، مما جعل عبدالناصر لا يدرى كيف يمكنه تحصيل رسوم مرور هذه السفن فى مصر دون أن تسبب زيادة فى التوتر الذى كان قائما بينه وبين الغرب .

ولقد كشف دالاس فى مؤتمر صحفى عقد فى الثانى من أكتوبر عن الوضع الحقيقى للأحوال حسب تطورها فى ذاك الوقت، بأن أقر أن هناك اختلافات ذات طبيعة جوهرية مع حلفاء الولايات المتحدة، وأن هذه الخلافات منشؤها الموقف المستقل الذى تتخذه الولايات المتحدة.

وبعد أن وصل إلى أوروبا حاول أن يمحو هذا التورط، وصرَّح بأن المشروع النهائى لهيئة المنتفعين هو بعينه المشروع الذى سبق وضعه قبل ذلك بأسبوعين .. هذا فى الوقت الذى كان فيه الكثيرون فى دول الغرب يفضلون مبدأ استخدام القوة.

خدعة اللجوء إلى الأمم المتحدة

فى ضوء هذه الظروف الصعبة اتصل عبدالناصر بالدكتور محمود فوزى وزير خارجيته، الذى كان قد غادر القاهرة إلى نيويورك، وطلب منه أن يدعو لعقد اجتماع لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة الأزمة.. وقد ذكر عبدالناصر لوزير خارجيته بأن يقبل إنشاء مجموعة استشارية دولية، وفقاً لما جاء فى اقتراح الهند، مهمتها التشاور مع سلطة القناة المؤممة.

وقام محمود فوزى بإبلاغ همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة بأنه على استعداد لمناقشة فكرة إنشاء «مجلس دولى».

وكان البريطانيون قد لجأوا فى ٥ من أكتوبر إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وكانوا يريدون أن يفعلوا ذلك قبل هذا التاريخ، ولكن دالاس كان قد ناشدهم العدول عن ذلك، وتقدم بفكرة هيئة المنتفعين للضغط على الرئيس عبدالناصر لإجباره على قبول المفاوضة.

ومن ناحية أخرى قام همرشلد بعد مقابلة فوزى له بدعوة لويد وبينو للاجتماع مع وزير الخارجية المصرى فى جلسة خاصة تحت رئاسته.

وذكر لويد لهمرشلد أن هناك ستة مبادئ أساسية للوصول إلى أية تسوية لقناة السويس.. كانت هذه المبادئ الستة تتضمن ما يلى:

أولا حرية المرور فى قناة السويس لجميع السفن دون تمييز للدول، وثانياً احترام سيادة مصر، وثالثا تأكيد استقلال القناة عن سياسة أية دولة، ورابعا الاتفاق بين السلطات المصرية والمنتفعين بالقناة على قيمة رسوم المرور، وخامساً تخصيص نسبة معقولة من الرسوم لتحسين القناة، وأخيرا الاتفاق على مسائل التحكيم فى أى نزاعات بين الشركة المنحلة والحكومة المصرية.

على أن الشىء الذى يلفت النظر ما قام به الدكتور فوزى بعد افتتاح المحادثات تحت رئاسة همرشلد، إذ أعلن أن مصر لا توافق على هذه المبادئ الست فحسب، بل توافق أيضاً على إنشاء هيئة دولية تمثل المنتفعين بالقناة، وتؤكد أن إدارة القناة مستقبلا سوف تسير وفقا لهذه المبادئ.

وبهذه التنازلات المصرية الكبيرة، تم الاتفاق على مجموعة من المبادئ، وقرر وزراء الخارجية الثلاثة الاجتماع فى جنيف يوم ٢٩ من أكتوبر لبحث التفاصيل الضرورية مثل تكوين هيئة المنتفعين وسلطاتها.

ولكن باريس ولندن قوضتا هذه الجهود، إذ قام لويد وبينو بالنكوص عن قرار وزراء الخارجية، وعادا إلى مجلس الأمن مطالبين بالتصويت على مسودة قرار يشكو مصر بأنها لم تقدم اقتراحات محددة كافية تواجه الاحتياجات المبينة فى المبادئ الستة.. كما طلب أن تقوم مصر فوراً بتقديم خطة لا تقل فعاليتها عن الاقتراحات التى حملها منزيس إلى عبدالناصر، وأن توافق مصر أيضا على أن تقوم هيئة المنتفعين بقناة السويس باستلام رسوم مرور جميع السفن التى تمر فى القناة.

واستشاط عبد الناصر غضبا فى القاهرة حينما وصلته هذه الأنباء، وأحس بسوء نية إيدن وموليه، وبأنهما يدبران تدبيرا خفيا للقضاء عليه.

والواقع أن قرار إيدن وموليه بالرجوع إلى مجلس الأمن مرة أخرى لنظر النزاع، لم يكن تحركا جديا، بل كان مجرد خدعة استراتيجية لإعداد مرحلة من مراحل التآمر، وذلك باستدراج موسكو لاستخدام حق الفيتو على القرار الفرنسى ـ الإنجليزى، ومن ثم يبدو للعالم أن لندن وباريس سلكتا أولاً سبيل السلم للتسوية، فلما أخفقتا لم تجدا سبيلاً سوى اللجوء للحرب لتسوية النزاع.

وتمت الخدعة.. ووضعت خطة العدوان.

كانت أصول هذه الخطة تكمن فى مشروع قدمه بن جوريون فى أكتوبر السابق للاستيلاء على غزة كمصدر لنشاط الفدائيين المصريين، وعلى شرم الشيخ عند مضيق ثيران، وذلك حينما قامت مصر بغلق خليج العقبة أمام السفن والناقلات المتجهة إلى ميناء إيلات الإسرائيلى.

وكان موليه قد تعهد فى عدة اجتماعات سرية مع موشى ديان منذ شهر سبتمبر، بأن هذه الخطة لو توسعت لتشمل اندفاع القوات الإسرائيلية خلال سيناء فى اتجاه القناة، فإن القوات الفرنسية سوف تنضم للقتال وتستولى على القناة، بينما يقوم الإسرائيليون بالاستيلاء على أى أرض يريدونها للقضاء على الفدائيين المصريين، ولوضع حد لحصار مصر.

ولكن بن جوريون تردد، فقد خشى أن تقوم مصر بدك تل أبيب والمدن الإسرائيلية بالطائرات السوفيتية التى حصلت عليها، وذلك أثناء تقدم القوات الإسرائيلية فى سيناء.

ومن ثم كان لابد من تدمير طائرات مصر بمجرد تقدم الإسرائيليين، ولما كانت لبريطانيا قواعد للقاذفات قريبة لمصر، بينما تفتقد فرنسا لذلك، اقترح موليه إشراك إيدن فى المؤامرة.

ووافق الإسرائيليون على إشراك لندن، وتمت عدة اجتماعات على جانبى القنال الإنجليزى، بعضها بين موليه وإيدن، وأخرى بين لويد وبينو وبن جوريون.

وبعد انتهاء هذه الاجتماعات، وافق رؤساء وزراء الدول الثلاث على الترتيبات النهائية للمؤامرة.. كان على إسرائيل أن تقوم بالهجوم يوم ٢٩ من أكتوبر وهو اليوم الذى كان مزمعاً أن يعقد فيه اجتماع جنيف، الذى كان سيحضره فوزى مع بينو ولويد.. وبمجرد أن تتقدم قوات ديان فى سيناء، كان على فرنسا وانجلترا أن يصدرا إنذاراً إلى إسرائيل ومصر، للكف عن إطلاق النار، والانسحاب بقواتهما عشرة أميال على جانبى القناة، والموافقة على احتلال القوات الفرنسية ـ الإنجليزية للمواقع الحاكمة عند بورسعيد والإسماعيلية والسويس.

وكان على إسرائيل المتآمرة مع لندن وباريس أن توافق بالطبع على الإنذار، بينما ترفضه مصر.. ومن ثم تقوم القاذفات البريطانية بتدمير القوة الجوية المصرية، وشل قدرتها

العسكرية استعداداً لغزو فرنسى - إنجليزى بواسطة قوات المظـليين من قبرص، والقوات البرية المحمولة بحرا من مالطة.

وكان المتآمرون يظنون أن نظام عبدالناصر سوف يسقط نتيجة الهزائم التى ستلحق به، ونتيجة المنشورات التى ستلقى على المدن المصرية تحض الشعب المصرى للثورة عليه.

وهكذا نجد أن مؤتمرى لندن الأول والـثانى، وجمعية المنتفعين بقنـاة السويس واللجوء إلى مجلس الأمن لم تكن سوى مجرد وسائل لاكتساب الوقت للمتآمرين بالعدوان.

على أنه سـار بجانب الإعداد للحـرب تمهيد نفسى لـلعدوان.. وقد تكفلـت به على خير وجه معظم أجهزة الدعاية ووسـائل الإعلام فى أوروبا والولايات المتحدة.. كان لابد من التمهيد للحرب الساخنة بحرب أخرى نفسية، اتخذت لنفسها أربعة أشكال مميزة:

الشكل الأول: وكان موجها للشعب المصرى، هدفه الأساسى الإيحاء بأن العمل الذى أقدم عليه عبدالناصر لا يمكن أن يمر بسهـولة فضلا عن أن خسائره سوف تكون أكثر من مغانمه.

الشكل الثانى: وكان مـوجها إلى الشعوب العربية، هدفه محاولـة عزل مصر عن بقية الدول العربية ومحاصرة الشعب المصرى داخل أراضيه.

الشكل الثالث: وكان موجها إلى شعوب آسيا وأفريـقيا وأمريكا اللاتينية التى استقلت حديثا، أو التى مازالت تكافح من أجل استقلالها الوطنى، وكان هدفه العمل على احترام العهود والمواثيق الدولـية والإيحاء بأن الشعوب الصغيرة لا ينبـغى أن تتورط فى أعمال لا تستطيع بقوتها المحدودة مواجهة عواقبها.

الشكل الأخير: وكان موجها أساسا إلى الرأى العام الأوروبى والأمريكى، وكان هدفه واضحا، وهو تهيئة الأذهـان لتقبل مبدأ العدوان المسلح على مـصر لاسترداد القناة ووقف أطماع مصر عند حـد معين، وتأمين مصادر البترول فى الشـرق الأوسط.. ولقد ارتفع فى ذلك الوقت شعار ضرورة تأديب الغزاة.

ولقد ذكر العديد من الآراء والتكهنات حول التـواطؤ بين بريطانيا وفرنسا من جانب، وإسرائـيل من جانـب آخر.. وليس ثـمة دليل صـدق على قيـام التآمر الـثلاثى أكثـر من المحاولات اليائسة من قبل بريطانيا لنفى قصة التآمر.

وقد ظهـر ذلك بوضوح فـى الدراسة التـى قام بها المؤرخ الـبريطانـى الشهيـر «هيوم

توماس» ونشرتها جريدة الصنداى تايمز.. لقد كانت هناك وقائع اتفاقية سيفر السرية التى ختمت التواطؤ بين بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بالعمل المشترك لغزو مصر بطلبات بن جوريون كى تتحرك إسرائيل.

ويقول توماس بالنص عن هذه المطالب:

- ضرورة أن تقوم بريطانيا وفرنسا بتحطيم السلاح الجوى المصرى قبل أية خطوة.

- ضرورة أن تقوم فرنسا وبريطانيا بالرقابة الكاملة على المطارات المصرية حتى لا يقوم منها خطر ينقض على إسرائيل.

- ضرورة أن تتولى فرنسا إقامة حزام بحرى واق حول إسرائيل حتى تمنع البحرية المصرية من التهديد لها.

ويقول توماس فى دراسته عن اتفاقية سيفر ما يلى:

«أصر بن جوريون على أنه لا يستطيع أن يعود إلى إسرائيل إلا بورقة مكتوبة يطمئن بها زملاءه فى الوزارة إلى أنهم يستطيعون الحركة، وعندما كلف إيدن وكيل خارجيته «باتريك دين» بتوقيع هذه الورقة لبن جوريون، رفض بن جوريون، وطار بينو وزير خارجية فرنسا إلى لندن فى مهمة سرية سريعة ليعود بتأكيد شخصى من إيدن يضمن الصفقة.

«وفى يوم ٢٢ من أكتوبر وصل بن جوريون وديان وبيريز ومعهم الكولونيل «مان جان» إلى باريس فى طائرة من طراز «د س ٤»، كان ترومان أهداها إلى ديجول فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وهبطت الطائرة فى مطار «فيلاكوبلى» واستقل الجميع سيارة قطعت بهم ميلاً أو ميلين إلى فيللا فى «سيفر» إحدى ضواحى باريس. وانضم إليهم فيما بعد بينو ومولييه. وقد جاء بن جوريون لعدة أسباب. كان يريد أن يتأكد أولا من أن السلاح الجوى المصرى سيدمر قبل أن تزحف القوات الإسرائيلية عبر سيناء.. وكان يريد فرض رقابة دولية فوق المطارات المصرية تبدأ منذ اللحظة التى تجتاز فيها القوات الإسرائيلية حدود مصر . وكان يطالب باتفاق مكتوب توقعه الدول الثلاث لكى تتحرك إسرائيل، وأن يحضر وزير بريطانى مسئول المناقشات الأخيرة التى ستدور حول الاتفاق».

«وأخيرا طلب بن جوربون ضمانات بألا تؤدى التسوية التى كانت على وشك أن تتم

فى نيويورك بين محمود فوزى وزير الخارجية المصرى وهمرشلد إلى تأجيل الحرب، وأن تحمى السفن الفرنسية سواحل إسرائيل، وأن تتولى قلة من الطائرات المقاتلة الفرنسية حماية المدن الإسرائيلية، وأن تلقى الطائرات الفرنسية بالمظلات المواد الغذائية والذخيرة والسيارات على القوات الإسرائيلية الزاحفة، وكان من المقرر أن تنطلق تلك الطائرات من قبرص.. وفى تلك الليلة سافر الوزير البريطانى المسئول ومعه أحد المسئولين سرا إلى باريس.. وليس ثمة ما يدعو إلى الشك أن الوزير الذى سافر إلى باريس هو لويد ، وأن المسئول الذى رافقه هو باتريك دين، المستشار القانونى السابق لوزارة الخارجية البريطانية الذى خدم إيدن بإخلاص طوال الأزمة، ولقد قال لى بينو بإخلاص خلال حديث معى: إن الوزير كان مندوب بريطانيا.

فى خضم هذه الظروف بدت بوادر فى الأفق تشير إلى أن عدوان إسرائيل المرتقب سوف يوجه إلى الأردن..وظهر أن الملك حسين سوف يتجه للعراق لمعاونته ضد التهديد الإسرائيلى، فبادر عبد الناصر ودعا لعقد اجتماع مع الملك سعود وشكرى القوتلى رئيس سوريا، واستطاع عبد الناصر أن يقنعهما بعرض معونة مالية مشتركة على الملك حسين كسبيل لانضمام الأردن للقيادة المصرية ـ السورية المشتركة.

ولكن حسين رفض عرض عبد الناصر مدفوعا بقرابة الدم مع الملك فيصل الهاشمى فى العراق، وطلب من العراق إنشاء قيادة مشتركة للقوات الأردنية ـ العراقية..ولكن الخطة أخفقت نتيجة الخلاف على من سيتولى سلطة القائد الأعلى للقوات المسلحة المشتركة.

وقامت القوات الإسرائيلية فى العاشر من أكتوبر بغارة شرسة على قرية «قليقلة» الأردنية، فبادر الملك حسين بمناشدة عبد الناصر كى يعاونه فى تحويل التهديد عن الأردن، عن طريق إعادة بعض القوات المصرية التى كان عبد الناصر قد سحبها من حدود النقب.. ولكن عبد الناصر اعتذر على أساس أن تهديد البريطانيين والفرنسيين لقناة السويس، يجعل من الصعوبة بمكان إعادة أى قوات داخل سيناء.

وجاءت الانتخابات الأردنية فى الأسبوع التالى، وحازت الحركة الوطنية فى الأردن بزعامة سليمان النابلسى على نصر حاسم فى الانتخابات.. ورضخ حسين للشعور الشعبى وقام فى ٢٤ من أكتوبر بتعيين سليمان النابلسى رئيسا للوزراء، كما وافق على انضمام الأردن إلى التحالف السورى المصرى.

فى تلـك اللحظة نـفسها، كـانت الترتيـبات النهائـية للغـزو الإنجليزى ـ الفـرنسى ـ الإسرائيلى لمصر قـد تمت.. كما تم فى اليوم ذاته زحف الدبابات الـروسية إلى بودابست للقضاء على الثورة المجرية التى كانت قد هبت منذ يومين ضد سيطرة الروس.

تعيينى نائبا لرئيس المخابرات ثم رئيسا لها

فى صباح الثالث والعشرين من أكتوبر سنة ١٩٥٦، استدعانى عبد الناصر لمقابلته فى قصر الطاهرة بمنطقة سراى القبة بالقاهرة،حيث كان يقيم وأسرته مؤقتا، ريثما تتم بعض الإصلاحات والإنشاءات فـى منزله بمنشية البكرى.. وكنت أعمل فى ذاك الـوقت مديرا لمكتب القائد العام للقوات المسلحة.

كان عبد الناصر ينظر إلى الأشياء بنظـرة تفاؤل أو تشاؤم.. فمثلا كان يتفاءل بالإقامة بمنزلـه فى منشية البكرى الـذى شغله مـع بداية الثـورة، وكان فيما مـضى سكنـا خاصا متواضعا لناظر المدرسـة الثانوية العسكرية التى ألغيت بعد الـثورة، وقد أدخل عبد الناصر علـيه فيـما بعـد بعض الإنـشاءات والتـوسعـات كى يفـى باحتـياجات مـنصب رئيس الجمهورية.. وكان عبدالناصر يكره سكنـى القصور ويتشاءم منها، ويذكر أن فاروق عزل من قصر رأس التين، كمـا كان يتفاءل بمبنى قيادة القوات المسلحـة فى كوبرى القبة الذى بزغت منه الثورة، فلما انتقلت القيادة العامة للقوات المسلحة إلى مبنى القيادة المشتركة فى ألماظة، تشاءم من هذا النـقل، وعبر عن ذلك بقوله : «أنا متشائم من يـوم ما نقلت القيادة إلى مبنى القيادة المشتركة».

كنـت أظن فى بـادئ الأمر أن عبـد الناصـر قد دعـانى لمنـاقشتـى فى أمور الـقوات المسلحة، وحالة الأمن بها حيث كنت مسئولا عن أمن القوات المسلحة.

وقد بدأ حديثـه بسؤالى عن شتى الأمور التـى تتعلق بهذا الموضوع، ثـم تدرج حديثه إلى ما تتعرض إليه البلاد من تآمر فـى الداخل والخارج، وقد أسهب فى الحديث لما يقرب من الساعة.. وفجأة وبلا مقدمات قال لى:

«أنا عاوزك تروح المخابرات العامة».

كان هذا العرض مفاجأة لى، ولم أكن تواقا لقبوله.

قلت له : أروح أعمل إيه؟

قال : تشتغل نائب مدير.

كنت فى ذاك الوقت ضابطا فى القوات المسلحة برتبة البكباشى وأبلغ من العمر ستة وثلاثين عاما، وكان منصب نائب مدير المخابرات بدرجة نائب وزير.. وكان الكثير من المسئولين يتوقون إلى هذا المنصب، ومع ذلك فقد عزفت عنه، واعتذرت لعبد الناصر عن قبوله.

لم أكن أدرى حقيقة رسالة المخابرات، ولم تكن لى دراية بعلم المخابرات، ولا أعرف من أمورها شيئا سوى بعض المعلومات عن المخابرات الاستراتيجية، تلقيتها أثناء دراستى بكلية أركان حرب.. وكانت الفكرة السائدة فى مصر أن المخابرات تعنى التجسس على الناس.. كانت اسما غير مستحب لدى الناس.. لقد تسلطت هذه الفكرة على عقول كثير من المصريين حتى فى عقول أولئك الذين يعملون فى مناصب كبرى بالحكومة .. الوزراء أنفسهم كانوا لا يعرفون ما هى المخابرات؟.

وكنت أحد المسئولين الذين تسلطت عليهم هذه الفكرة فى ذاك الوقت، فنفرت منها.. ولكننى بعد أن عملت بها، أدركت أعماق مهام المخابرات، وأحببت العمل بها، وتبين لى أن رسالتها من أشرف الرسالات، بالرغم مما تعرضت له فى محنتها من تشهير العملاء والخونة.

كان على صبرى فى ذاك الوقت يعمل مديرا لمكتب عبد الناصر، وقد عينه عبدالناصر فى منصب مدير المخابرات ليستفيد بدرجة الوزير المخصصة لمنصب مدير المخابرات، وكان زكريا محيى الدين مشرفا على المخابرات والمحرك الفعلى لها، لانشغال على صبرى فى إدارة أعمال مكتب عبد الناصر.

وكان علىّ أن أبرر سبب رفضى لعرض عبد الناصر، فقلت له: أولاً إننى شغوف بعملى كضابط بالقوات المسلحة، وأريد أن أكمل المشوار فى هذا الطريق، وثانيا لأننى لا أستطيع العمل فى جهاز يتنافس على إدارته رئاستان: مدير المخابرات والمشرف العام، وأخيرا لأننى لم أنسجم فى العمل مع رئاسة المخابرات القائمة لاختلاف الطباع، والانسجام فى العمل من أهم عوامل نجاح أى عمل.

ولكن عبد الناصر سدّ أمامى سبل التخلص من هذا العرض.

قال لى :

«إننى سأعين على صبرى وزيرا للدولة بعد عدة شهور، وستتولى أنت رئاسة الجهاز،

أما زكريـا فسيتفـرغ لوزارة الداخلـية، وستصبـح أنت رئيس الجهـاز المسئول أمـام رئيس الجمهورية شخصيا».

ومع ذلك لم يبد على وجهى الارتياح..وهنا قال لى عبد الناصر فى إصرار:

«اعتبر أن هذا تكليفا من الثورة لأحد رجال الثورة».

وأسقط فى يدى..ويبدو أن عبد الناصر كان قد أعدَّ قرار تعيينى .. فنهض من مقعده بجوارى وتوجه إلى مكتبه وأحضر قرار التعيين من فوقه وقال لى :

«سأوقع القرار».. وفعلا قام بتوقيع القرار.

وبذلك تركت عملى بالقوات المسلحة وتوجهت فى اليوم التالى وقد ارتديت ملابسى المدنية إلى مبنى المخابرات العامة الذى كان مشـيدا خلف مبنى مجلس الوزراء القائم أمام مجلس الشعب .

والواقع أن عبد الناصر برّ بوعده، ففى ١٣ مـن مايو سنة ١٩٥٧ أصدر قراراً بتعيينى رئيسا للمخابرات .. وبدأت مرحلة جديدة فى حياتى السياسية.

هجوم إسرائيل وقرار الانسحاب

لم تمض أيام على إخماد ثورتى المجر وبولندا، حينما كان قد استقر الرأى على خطط الحرب الفرنسيـة ـ البريطانية فى منتـصف أكتوبر، ولـم يكن معروفـا مدى انشغال الاتحاد السوفييتى فى الأيام الأولى من شهر نوفمبر،وهو الوقت الذى كان محددا لضرب مصر.

أما الأمريكيون فكانـوا مشغولين بانتخابات رئاسة الجمهوريـة فى ٧ من نوفمبر، ومع ذلك فـقد كان من جـراء التعبـئة العامـة فى إسرائـيل يوم ٢٨ من أكـتوبر أن أرسل لـها أيزنهاور تحذيراً سريعاً بعدم التحرك.

وبالرغـم مـن هذا فقد تحرك طابور إسـرائيلى بعد ظـهر ٢٩ من أكتوبر بقـيادة موشى ديان نـحو مصـر فى أربعـة محاور.. انـدفع المحوران الأولان تجـاه قناة الـسويس بـهدف السيطرة على القناة، بينما اندفع المحـوران الثالث والرابع لسد قطاع غزة والاستيلاء على شرم الشيخ.

كان لـم يمر عـلى عمـلى فى المخـابرات سوى ستة أيام..خلـعت ملابـسى المدنـية

وارتديت كسوتى العسكرية..وتوجهت إلى القيادة العامة لأضع نفسى تحت تصرف القائد العام للقوات المسلحة.

كانت المعركة تدار من مبنى القيادة المشتركة فى ألماظة..وتوجهت إليها .. وجدت جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامرمنهمكين فى دراسة الموقف على الخرائط .. وأخذ أعضاء مجلس الثورة يتوافدون مساء..عبداللطيف بغدادي ـ زكريا محيي الدين ـ كمال الدين حسين ـ أنور السادات ـ حسين الشافعي .. هذا فضلا عن ضباط القيادة العامة.

كان مكتب عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة أشبه بسوق عكاظ، يفتقر إلى الهدوء الذى يحتاجه قائد القوات لإدارة معركته، وكانت هناك مناقشات من كل جانب جعلت القائد العام فى موقف لا يحسد عليه .

وتقرر فى هذا اليوم أن تحاول القوات الجوية المصرية الحصول على السيطرة الجوية حتى يمكنها أن تعمل بكفاءة ضد قوات إسرائيل الأرضية، ولن يتأتى ذلك إلا بضرب طائرات العدو ومطاراته وتدميرها فوراً.

ولكن هذا الهدف لم يتحقق، لاشتراك قوات الطيران الفرنسى منذ أول يوم مع الطيران الإسرائيلى فى المعركة الجوية.

وفى يوم ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٥٦ أرسلت بريطانيا وفرنسا إنذاراً ـ أقصاه ١٢ ساعة ـ إلى كل من مصر وإسرائيل تطلبان فيه وقف إطلاق النار، والسماح بوضع القوات الفرنسية والبريطانية على طول ضفة القناة بصفة مؤقتة، وكذلك الانسحاب إلى مسافة عشرة أميال من القناة.. وبالطبع قبلت إسرائيل هذا الإنذار ورفضته مصر، بينما ناشد الرئيس أيزنهاور إيدن ومولية أن يكفا عن العمل فى الوقت الذى كانت قاذفات قنابلهما تغير على المطارات المصرية.. أما فى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فقد استخدمت بريطانيا وفرنسا حق الفيتو للتصويت ضد قرار اقتراحات الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار.

كان إيدن وموليه قد اجتمعا معا صباح ٣٠ من أكتوبر، وفى الساعة الرابعة بعد الظهر، قامت وزارة الخارجية البريطانية بتوزيع الإنذار سالف الذكر إلى كل من السفير المصرى والقائم بالأعمال الإسرائيلى.

وفى الوقت ذاته أعلن إيدن لأعضاء مجلس العموم الذين دهشوا من الإنذار، العمل الذى اتخذه بالاشتراك مع حليفته فرنسا.. وانقسم أعضاء مجلس العموم بين مؤيد ومعارض، وانتشرت أنباء الإنذار الإنجليزى فى جميع أنحاء العالم.

وحينما وصل الإنذار الفرنسي ـ البريطاني عبد الناصر، ظن في بادئ الأمر أنها خدعة من لندن وباريس كي يجبراه على الاحتفاظ بقواته الرئيسية بعيدا عن أرض المعركة في سيناء، بقصد معاونة إسرائيل في الحصول على نصر ساحق.

ولكن سرعان ما تيقن عبد الناصر من المؤامرة الثلاثية، وأيقن أن دور إسرائيل التي بدأت الهجوم ليس سوى دور ثانوي،كما تأكد أن الإنجليز والفرنسيين سيبدأون غزوهم.

لقد وصلت عبدالناصر الأنباء بأن الطيران البريطاني قام بغارة جوية على القاهرة في مساء ٣١ من أكتوبر، بينما كان الطيران الفرنسي يعمل فوق سيناء.

كان عبدالناصر قد جمع مجلس الوزراء مساء ٣٠ من أكتوبر وقرأ للوزراء الإنذار، ثم أعلن للمجلس أنه سيرفض الإنذار الفرنسي ـ البريطاني، وأنه سيدعو تريفليان السفير البريطاني ويبلغه ذلك.

ومع أن بعض الوزراء المصريين شكوا في قدرة مصر على القتال، وحاولوا أن يثنوا عبد الناصر عن قراره، فطلبوا منه دراسة أوفى للموقف قبل أن يبلغ السفير البريطاني رفضه للإنذار، فقد كان عبد الناصر مصراً على تنفيذ ما انتواه.. وبذلك بدأت الحرب بين مصر من جانب وبين بريطانيا وفرنسا من جانب آخر.

كانت القيادة العامة قد انتقلت يوم ٣١ أكتوبر إلى مبنى القيادة العامة السابق في كوبري القبة.. وكان عبد الحكيم عامر قائد عام القوات المسلحة قد أدرك من عدد الطائرات المغيرة وأنواعها اشتراك فرنسا وانجلترا في المؤامرة.

وفي المساء كانت غرفة القائد العام بكوبري القبة تغص بأعضاء مجلس الثورة، كما حضر جمال عبد الناصر.

وبعد أن شرح عبد الحكيم عامر الموقف، تبين أن انجلترا وفرنسا ضالعتان في المؤامرة، وأن دور إسرائيل لا يتعدى أن يكون مبرراً لتدخل قوات فرنسا وانجلترا، بأن تقوم بعزل القوات المصرية شرق القناة في سيناء، ومن ثم يمكن القضاء عليها وتدميرها.

جلس عبد الناصر على مكتب عبد الحكيم عامر وأمامه خرائط المعركة.. وبعد مناقشة أمر الانسحاب تقرر سحب كل قواتنا من سيناء.

وأصدر عبد الحكيم عامر أوامره بالانسحاب في تمام الساعة العاشرة والنصف مساء إلى قواته.

لكن من صاحب قرار الانسحاب؟

كان عبد الناصر يشترك أو بمعنى أدق يشرف على إدارة المعركة منذ هجوم إسرائيل ..وكان فى بادئ الأمر يستبعد فكرة نزول القوات الفرنسية ـ البريطانية فى منطقة القناة، ولذا حث عبد الحكيم عامر على دفع قواته إلى سيناء حتى يحرم القوات الإسرائيلية من تحقيق نصر ساحق.

وكان عبد الحكيم عامر قد استشعر من معركة سيناء أن قوات الطيران الفرنسية مشتركة فى المعركة، وأن القوة الجوية المعادية تفوق قوة إسرائيل فى الطيران.

وناقش الأمر مع صلاح سالم واتفقا على أن يذهب صلاح سالم إلى عبد الناصر ويقنعه بالانسحاب.. ولكن عبد الناصر لم يقتنع.

وحضر عبد الناصر إلى مبنى القيادة بكوبرى القبة مساء ٣١ من أكتوبر ولم يمض أقل من ساعة حتى قامت قوات طيران معادية بإلاغارة على القاهرة وتبين أنها من قوات السلاح الجوى البريطانى .

وعدل عبد الناصر عن رأيه ووافق على الانسحاب على نحو ما شرحت سلفا.

توتر العلاقة بين عبد الناصر وعامر

وبعد أن أصدر عبد الحكيم عامر أوامره بالانسحاب، حدثت غارة جوية على القاهرة، كانت الساعة قد تجاوزت الحادية عشرة مساء بقليل. كنت فى غرفة العمليات، حينما وصلت الأنباء تفيد بأن قوة من جنود المظلات المعادية أنزلت فى منطقة السباق بمصر الجديدة.. وحدث هرج ومرج فى غرفة العمليات..وسمعت أحد ضباط العمليات العقيد صلاح حسين يقول: لقد انتهت مهمة العسكريين ..وعلى السياسيين أن يبحثوا عن الحل.

والواقع أن هذه المعلومات كانت خاطئة .. وأن ما حدث هو أن بعض الطائرات المغيرة كانت قد أسقطت بعض المشاعل فوق منطقة السباق لتكشف لها الأهداف التى تريد قصفها. وقدر ضباط القيادة أن هدف قوات المظلات المزعومة هو الاستيلاء على مبنى القيادة فى كوبرى القبة.. وحينما بلغ أعضاء مجلس الثورة هذا الخبر المزعوم حدث اضطراب بينهم، وطلب عبد الحكيم عامر منهم أن ينصرفوا، على أن يبقى هو مع قواته المسلحة للاستمرار فى المعركة..ويقوم الباقى بالإعداد للعمل السرى إذا ما تطلب الموقف.

وفى الصباح الباكر من يوم الخميس أول نوفمبر قام السلاح الجوى البريطانى بقصف مطارى ألماظة ومصر الجديدة.

واستمر العدو فى قصف الأهداف العسكرية.. والإغارة على القاهرة.. كان الناس يسيرون فى الشوارع ولايكترثون للطائرات المغيرة.. كانت روحهم المعنوية عالية.. وبعد أن بدا لعبد الناصر أن اشتراك فرنسا وانجلترا فى الحرب أمر مؤكد، برز التساؤل: هل نستمر فى الحرب مهما كانت التضحيات، أم نجنب البلاد ويلات الحرب بالاستسلام وبدء عمليات المقاومة الشعبية.

كان من رأى عبد الناصر الاستمرار فى القتال. وقال : «إننا لو لم نقاتل اليوم فلن نقاتل أبدا.. لابد لنا من القتال حتى لو أجبرنا على الانسحاب إلى الوجه القبلى واللجوء إلى حرب العصابات».

أما عبد الحكيم عامر فقد ذكّر عبد الناصر بتحذيره له من مواجهة دولتين كبيرتين وقال لعبد الناصر: «إن القوات المسلحة ليست فى وضع استعداد لمواجهة غزو كبير، وإن معنى ذلك انتحار القوات المسلحة وتخريب اقتصاد مصر».

واستطرد عبد الحكيم يقول:

«إن ضرب مصر سوف يؤخرها ألف سنة على الأقل، وأن ضميره لن يسمح له أن يتحمل الشعب المصرى هذه المجزرة».

وقد قام صلاح سالم بتأييد عبدالحكيم عامر فى رأيه،وذهب صلاح سالم إلى عبدالناصر واقترح عليه أن تستسلم الحكومة القائمة، وتأتى حكومة جديدة تتفاوض مع الغزاة.

قال صلاح سالم لعبد الناصر :

« إننا لم نقم بثورة كى نعرض البلاد للخراب.. إن وطنيتنا كمجلس ثورة تحتم علينا أن نترك الحكم، ونسلم أنفسنا للسفير البريطانى، وبذلك ننقذ مصر من الخراب».

وهنا انفجر عبد الناصر فى وجه صلاح سالم ونعته بالجبن وقال له أنه داعية استسلام، مما أثار حفيظة صلاح سالم.. كان عبد الناصر فى حالة أشبه بالهستيريا، ويبدو أنه تذكر نهاية هتلر وبعض أعوانه، فاقترح على أعضاء مجلس الثورة الانتحار كبديل للاستسلام .. وبالفعل كلف عبد الناصر زكريا محيى الدين كى يعد كمية من عبوات سيانيد البوتاسيوم تكفى أعضاء مجلس الثورة لاستخدامها لو لزم الأمر.

كانت القيادة العامة قد انتقلت إلى نادى مصر بالزمالك المواجه لنادى الجزيرة.. وفى مساء الجمعة، ٢ من نوفمبر أرسل سليمان حافظ زوج ابنته وهو ضابط بالقوات المسلحة يدعى الرافعى برسالة شفهية إلى عبد الناصر يطلب فيها تدبير لقاء فورى بين جمال وسليمان حافظ لأمر بالغ الخطورة على حد قول الرسول .. وقابلت هذا الضابط، وفهمت منه أن الأمر يتعلق بمجرى الحرب، وبأن هناك اقتراحا من سليمان حافظ بتنحى القيادة السياسية الحالية عن مسئولياتها لإنقاذ مصر من الخراب الذى سوف تتعرض له .

ويبدو أن عبد الناصر كان لديه علم بما كان يريده سليمان حافظ.. فما أن دخلت غرفة الاجتماع فى مبنى القيادة، وأبلغت عبد الناصر برغبة سليمان حافظ فى مقابلته حتى بدا على وجهه الامتعاض وقال : «هو سليمان حافظ مش هيبطل المناورات الحزبية.. دى خيانة.. أنا هعتقله».

ورفض عبد الناصر مقابلة سليمان حافظ، وكلف عبد اللطيف بغدادى بهذه المهمة، ولما أبلغت رسول سليمان حافظ بأن بغدادى سوف يقابل سليمان حافظ نيابة عن عبدالناصر، عاد فقال إن سليمان حافظ يريد أن يحضر عبد الحكيم عامر هذا اللقاء.

وتوجه البغدادى وعامر لمقابلة سليمان حافظ فى منزل بالدقى حوالى الساعة التاسعة مساء .. وحينما عاد عبد الحكيم من هذا اللقاء سألته عما جرى من حديث مع سليمان حافظ.. قال عبد الحكيم عامر: « الراجل ده ذو أنياب زرقاء.. ويبدو أنه لم ينس حقده على جمال عبد الناصر، فهو يطلب تنحية جمال عبد الناصر لأنه مكروه على حد قوله، وأن يأتى بشخص آخرمثل محمد نجيب، يطلب من الدول المعتدية اعتبار مصر دولة محايدة ..وفى رأيى أنه يمهد لحكومة حزبية تجىء بعد التخلص من نجيب وتتعاون مع الغزاة..».

قام الإنجليز صباح السبت ٣ من نوفمبر بغارة جوية شديدة على مطارألماظة والثكنات العسكرية القائمة بها، وسببت خسائر فى المعدات وبعض الأرواح، وضربت خزينة ألماظة العسكرية وانتثرت الأموال التى كانت بها.

وأحس عبد الناصر بمدى الخطر الذى تتعرض له البلاد وبالتالى نظامه، لو قامت القوات الفرنسية ـ البريطانية بغزو بلاده، وفهو ليس مهددا من الخارج فحسب، بل من الداخل أيضا.

وكان عبد الناصر يكن الكره لصلاح سالم، ويظن أنه هو الذى يحث عبدالحكيم عامر على فكرة تجنب ويلات الحرب.

وبدا فى الأفق بداية لتدهور العلاقات بين صديقى العمر جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، إذ بدأ جمال يشكو لكل من يقابله من عبد الحكيم عامر، قائلا أن عبد الحكيم عزله عن القيادة العسكرية،وأنه لا يضعه فى الصورة عما يجرى من أمور الحرب بالرغم من أنه المسئول الأول عن حماية البلاد وأمنها.

والواقع أن فى هذه الشكوى تجنياً كبيرا، فعبد الناصر كان موجودا دائما منذ بداية عدوان إسرائيل فى القيادة العامة، وهو الذى ابتعد بعد ذلك عن القيادة بعد أن تبين خطورة الموقف.

أحسست أن ثمة تصدعاً فى العلاقة بين جمال وعبد الحكيم وشيك الحدوث.

فى ظهر يوم ٣ من نوفمبر اتصل جمال عبد الناصر هاتفيا بعبد الحكيم عامر فى مبنى القيادة بكوبرى القبة، حيث كانت القيادة العامة قد تركت مركزها فى الزمالك وعادت إلى مبنى كوبرى القبة.. ولاحظت أن عبد الحكيم عامر يعض على نواجزه.. وبعد انتهاء المحادثة طلب عبد الحكيم عامر من صلاح سالم الذى كان موجودا بالمكتب أن يسافر فورا إلى السويس ويتولى مسئولية الدفاع عنها.

وخرجت مع صلاح سالم لأودعه، وكان يبدو على وجهه مسحة من حزن وحسرة..

وعلى درجات مبنى القيادة قال لى صلاح سالم وأنا أودعه:

« بقى جمال عبد الناصر بيقول علىّ جبان علشان كنت عاوز أنقذ مصر من ويلات الحرب.. أنا رايح السويس وهاحارب .. ودى مش أول مرة أحارب فيها .. أنا كان غرضى أن أحمى مصر من الخراب..» .. واستقل صلاح سالم سيارته، وسافر إلى السويس ليشرف على العمليات العسكرية بها.

على أن ما أريد أن أبينه هو أن العلاقة بين عبد الناصر وعامر بدأت تتأثر منذ حرب السويس .. فقد اتهم عبد الناصر عبد الحكيم عامر بأنه واقع تحت تأثير صلاح سالم، وبأن عبد الحكيم لا يضعه فى الصورة عما يجرى فى القوات المسلحة.

وحدثت مشادة بين الرجلين، وطلب عبد الحكيم عامر من جمال أن يتولى القيادة العسكرية بدلا منه، وأبدى عبد الحكيم استعداده بالعمل تحت قيادته.

وقد ثار عبد الحكيم عامر على جمال حينما قال الثانى للأول أنه واقع تحت تأثير صلاح سالم .

رد عليه عبد الحكيم بقوله:

«أنت عارف أن لى شخصيتى المستقلة، ولا يمكن أن يؤثر على صلاح سالم أوغيره».

لقد شعرت منذ هذه الأيام أن علاقة عبد الحكيم عامر وجمال عبد الناصر قد شابتها الحساسية والتصدع، وربما كانت هذه الأيام بداية لتوتر العلاقات بينهما، التى ازدادت على مر الأيام، حتى تمت مأساة عام ١٩٦٧ ـ على نحو ما سأبينه فى حينه.

كنت قد توجهت يوم ٤ من نوفمبر إلى الإسماعيلية بناء على تعليمات عبد الحكيم عامر لأقف على الموقف العسكرى هناك.. وعلى طريق الإسماعيلية رأيت فلول جيش ودمار جعلا الحسرة تكاد تفتك بى .. دبابات مدمرة ومدافع محرقة وسيارات عسكرية مقلوبة أوخاوية على هيكلها.. كل من هذه تشير إلى ما فعله العدو بقواتنا المسلحة .

وصلت الإسماعيلية وتوجهت إلى مبنى القيادة العامة بها، فوجدته غاصاً بالضباط .. كانت البلبلة تبدو على وجوه كثير من الضباط، ولم تكن هيئة القيادة العسكرية توحى بأنها على مستوى مواجهة عملية غزو كبير.

ورأيت عبد الناصر وكمال الدين حسين.. كان عبد الناصر يبدو كأسد جريح أدمته الخناجر .. وكان يبدو على وجهه قلق واضح مما تخبئه الأيام.

طلب منى عبد الناصر أن أعود إلى القاهرة، وأن أبقى بجوار عبد الحكيم، وطلبت منه العودة إلى القاهرة، حتى يستطيع أن يدير دفة الدولة ولكنه رفض، ولكننى ما أن عدت للقاهرة حتى عاد عبد الناصر إليها، وعلمت من عبد الحكيم أنه هو الذى ألح عليه بالعودة إلى القاهرة.

وشعرت أن عبد الحكيم قد ساءه أن يسافر جمال إلى القناة دون أن يخبره..ومع أن هذه من المسائل الصغيرة، فإنها زادت من الحساسية بين جمال وعبد الحكيم.

وبدأت بريطانيا وفرنسا بعملية الغزو صباح الاثنين ٥ من نوفمبر ـ على نحو ما سأبينه فيما بعد.

موقف الولايات المتحدة

وكانت واشنطن قد سادتها موجة من الغضب بعد أن استخدمت بريطانيا وفرنسا حق الفيتو للتصويت ضد قرار اقتراحات الولايات المتحدة لوقف إطلاق النار ـ كما بينت سلفا ـ كان غضب كبار المسئولين الرسميين فى واشنطن مما لا يمكن السيطرة عليه،

بدرجة أن دالاس استدعى السفير الفرنسى، ولقنه محاضرة كتلك التى يلقنها ناظر عتيد إلى تلميذه المنحرف.

ولكن كانت المسألة تكمن فى التساؤل: هل كان لهذا الغضب فى واشنطن ما يبرره نتيجة أن حلفاءها قد تركوها فى الظلام اعتقاداً منهم بأن مسلك الحكومة الأمريكية كان يتسم بالخيانة والغدر؟

الواقع أن دالاس كان قد أحس بأنه أهين إهانة شخصية لأن حلفاءه غدروا به.

حقيقة أن الولايات المتحدة لم تكن فى موقف تستطيع فيه أن تتخذ موقفا متزنا نتيجة غضب حكومتها من تصرف انجلترا و فرنسا الذى تم خلف ظهرها، ونتيجة قصور الأمم المتحدة فى علاج المشكلة.. ومع ذلك فقد تقدم دالاس إلى الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى أول نوفمبر، باقتراح قرار لوقف إطلاق النار، ولكنه يختلف عن القرار الذى استخدمت فيه بريطانيا وفرنسا حق الفيتو فى أنه لم يقصر اللوم فى عملية غزو مصر على إسرائيل فحسب، بل وجه اللوم أيضا إلى أطراف النزاع.

وفى الثالث من نوفمبر رفضت بريطانيا وفرنسا النداء بوقف إطلاق النار.. وتعقدت المشكلة وأصبحت تهدد بالانفجار.. كان أمام الولايات المتحدة أن تختار بين أن ترى الأمم المتحدة تندد بحلفائها، أو أن تتزعم هى عملية التنديد.. ومن شأن السبيل الأخير أن يثير فى عقول الملايين الكثيرة من أبناء الحلفاء الشعور العميق بالضرر الذى لحق بهم، ولكنه كان يتميز بأنه يضع الولايات المتحدة على رأس الكتلة العربية الآسيوية المحايدة، كما أنه يحول ـ ولو إلى حين ـ دون تزعم الاتحاد السوفييتى لأغلبية فى الجمعية العمومية تقف ضد بريطانيا وفرنسا.

كذلك إذا أمكن للأمم المتحدة أن تحرزموافقة أغلبية حاسمة لوقف القتال، فعند ذلك تكون هيبتها وسلطتها قد حفظت لمناسبة أكثر خطورة من هذه.

وعندما وازنت واشنطن بين الجوانب المختلفة، وجدت أن الاعتبار الأخير يبرر تصويتها مع قرار وقف إطلاق النار الذى تمت الموافقة عليه بأغلبية ٦٤ ضد خمسة أصوات. عند ذلك أصبح الموقف مهيأ كى يتقدم السوفييت باقتراح مؤداه أن يسمح مجلس الأمن أن تمد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى مصر بالمعونة العسكرية، مالم يتوقف القتال فى مدى اثنتى عشرة ساعة، ولكن لم يوافق على القرار (٤ :٣).

فى هذا الوقت كانت القوات الإنجليزية ـ الفرنسية قد نزلت على شواطئ بورسعيد

فى الطرف الشمالى من قناة السويس، وكانت القناة قد تم سدها من بدايتها إلى نهايتها ببعض السفن التى قامت مصر بإغراقها بعد أن ملأت بعضها بالأسمنت المسلح.

كان العدو قد أنزل فوجا من جنود المظلات عند مطار الجميل وفى منطقة المقابر ببورسعيد .. كما أنزل قوة أخرى من المظلات عند كوبرى الرسوة فى المنطقة ذاتها.

وقد لقى هذا الفوج مقاومة شديدة من المصريين، ولحقت به خسائر كبيرة.. فأنزل العدو فوجا آخر يدعم الفوج الأول.

كانت هذه القوات بمثابة رأس شاطئ لقوات العدو التى سيقوم بإنزالها بعد أن تقوم قوات المظلات بتأمين قاعدة لها.

ودار قتال مرير بين قوات المظلات والقوات المصرية والفدائيين المصريين يوم ٥ من نوفمبر، وكان القائد البريطانى قد نزل مع بعض قوات المظلات عند وابور المياه فى بورسعيد، وأرسل إلى قائد القوات المصرية ببورسعيد يطلب منه أن يرسل مندوبا إليه ليبلغه شروط تسليم مدينة بورسعيد.

واتصل اللواء صلاح الموجى قائد حامية بورسيعد المصرى بالقيادة فى مصر، يبلغها عن تطورات الموقف، فأصدر إليه عبد الناصر تعليمات باستمرار المقاومة، وأن يطلب من قائد العدو أن يسلم نفسه ومن معه من جنود.

واستمرت القوات المصرية تدافع بالاشتراك مع المقاومة الشعبية، إلى أن قام أسطول العدو بضرب المدينة تمهيدا لإنزال قواته الرئيسية كما قامت طائرات العدو بالتركيز فى ضرب المدينة.

ومع ذلك استمرت المقاومة المصرية بالرغم من تفوق العدو.. حتى صدر الأمر بإيقاف إطلاق النار ووافقت عليه كل من فرنسا وانجلترا.

الإنذار السوفييتى

وعندما رأى الاتحاد السوفييتى أن الولايات المتحدة والأمم المتحدة تقفان إلى جانبه، ترك عملية إخماد ثورة المجر بعض الوقت ليقوم بهجومه فى الخامس من نوفمبر لمصلحة مصر.. إذ أرسل ثلاث رسائل شديدة إلى كل من أيزنهاور وإيدن وموليه.

وفى الرسالة التى أرسلها الاتحاد السوفييتى إلى الرئيس أيزنهاور طلب فيها منه أن

ينضم إلى الاتحاد السوفييتى لإنهاء الغزو . وفى الرسالة الموجهة إلى إيدن تساءل كيف يكون موقف بريطانيا لو وجدت نفسها معرضة لهجوم من دولة أقوى منها تمتلك كل أنواع الأسلحة الحديثة المدمرة ومن بينها الصواريخ؟.

وجاء فى الرسالة أيضا: إن الاتحاد السوفييتى وقد طلب من الولايات المتحدة أن تشترك معه، مصمم كل التصميم على أن يسحق المعتدين وأن يعيد السلام إلى منطقة الشرق الأوسط باستخدام القوة.. كان الاتحاد السوفييتى يأمل أن يتخذ إيدن سبيل العقل والحكمة، وأن يستخلص من هذه المذكرة الاستنتاجات المطلوبة.

وكانت الرسالة الموجهة إلى موليه شبيهة بالرسالة التى أرسلت إلى إيدن.

وعموما كانت هذه الرسائل الثلاث تحوى تنديدا قارصا «باللصوص»، وبحرب النهب، وبالحرب الاستعمارية.. وكانت لهجتها من النوع الذى يبعث الدفء والحرارة فى قلوب العرب.

وقضت واشنطن ليلة ملؤها التوتر الشديد نتيجة لهذه الرسائل، ولقد كتب أحد المراسلين الصحفيين فى واشنطن يقول:

« من العسير أن نكون مغالين إذا وصفنا التوتر المتناهى الذى استولى على حكومة الولايات المتحدة من الساعة السادسة مساء أمس حتى الساعة الواحدة بعد ظهر اليوم، عندما أعلنت بريطانيا وفرنسا وقف إطلاق النار فى مصر.لقد أخذت الحكومة الأمريكية موضوع التهديد مأخذ الجد الشديد.. لقد كانت اللهجة القاسية التى صيغت بها المذكرات الثلاث مفاجأة ولّدت الذعر فى الحال..».

وأصدر الرئيس الأمريكى بيانا قال فيه:

«إن الولايات المتحدة سوف تعارض أى تدخل سوفييتى عسكرى فى الشرق الأوسط».

ولقد تم استدعاء الضباط ورجال الدفاع الجوى الأمريكيين من منازلهم، وظل المسئولون الأمريكيون طوال الليل يحاولون تخمين المكان الذى سوف تضرب القوات السوفيتية منه ضربتها وكيف يضربون، بينما كانت إدارات المخابرات الأمريكية تبذل مجهوداتها اليائسة لتقييم الشائعات التى لا حصر لها للحركات العسكرية السوفيتية.

وكان إعلان وقف إطلاق النار من جانب بريطانيا وفرنسا سببا فى انقشاع سحابة التوتر فجأة.

وإذا كان هذا هو تأثير الرسائل السوفيتية على واشنطن، فإن تأثيرها على باريس ولندن كان ساحقا.. لقد كان قرار الحكومة البريطانية فى لندن معرضاً لهجوم عنيف عليه من نصف الشعب البريطانى تقريبا، ولموجة غضب عنيفة فى واشنطن، وللاستنكار الأدبى الشديد فى الأمم المتحدة.

لقد كانت هذه الضغوط متوقعة مقدما، ولكن ما كادت الرسائل الثلاث تكيل ضرباتها، حتى نكصت الحكومة البريطانية على عقبيها، وأصدرت أوامر بوقف إطلاق النار..وكانت المذكرات السوفيتية لم تحدد موعداً للندن وباريس، ولكن بريطانيا سلمت فى مدى الاثنتى عشرة ساعة التى حددتها مذكرة الكرملين إلى الأمم المتحدة.

لقد أذيع التهديد السوفييتى أولا بواسطة الإذاعة حتى أنه كان له أثره المطلوب عند تسليمه فعلا.

والواقع أن انهيار الحكومة البريطانية، وإنهاء الغزو يرجع إلى ضغط الولايات المتحدة الشديد على الغزاة..لقد استخدم أيزنهاور اللغة العسكرية عندما قام بحديثه التليفونى مع رئيس الوزراء إيدن، وطلب منه أن يتصل تليفونيا بدوره برئيس وزراء فرنسا فى باريس فى ظرف دقيقتين ويطلب منه إلغاء الغزو.

على أنه من ناحية أخرى هناك من يعزو انهيار بريطانيا وفرنسا إلى الخوف من التدخل الروسى، وإصرار واشنطن على إبعاد الدب الروسى عن منطقة الشرق الأوسط.

نتائج الغزو

ولقد ظل البريطانيون والفرنسيون يحاولون طيلة أسابيع عدة أن يحصلوا على بعض الضمانات بشأن المستقبل، بعد أن تنسحب قواتهم من مصر، ولكنهم كانوا لايجدون إلا أذانا صماء فى كل من واشنطن والأمم المتحدة.. فلم يكن هناك اتصال عملى بين حكومتى واشنطن ولندن.. وكان المسئولون البارزون فى واشنطن لايقبلون مقابلة أى ممثل بريطانى .. لقد ثبت لهم أن البريطانيين والفرنسيين معتدون مذنبون ولذلك فلن ينالوا من الولايات المتحدة أية معاونة.

وكان هذا هو الموقف ذاته فى الأمم المتحدة، وإلى جانب الارتباط الأمريكى العربى الآسيوى، كانت هناك المعارضة الشديدة من جانب همرشلد السكرتير العام.

لقد جندت قوات صغيرة تابعة للأمم المتحدة من بين الدول الصغيرة لتسهيل مهمة

خروج القوات البريطانية والفرنسية والإسرائيلية من مصر، ولمنع حدوث أية اشتباكات.. ولكن همرشلد كان مصراً على ألا تستخدم هذه القوات لتسوية الخلاف .. لقد كان يشعر أن الهجوم على مصر لم يكن له مايبرره، وأنه خرق لميثاق الأمم المتحدة، كما أنه قوض التحسن الذى كان قد نجح فى إحرازه فى مجال التوتر العربى الإسرائيلى، بعد زيارته للمنطقة فى الربيع السالف.. ولهذا كان يصرخ بأنه لايمكن عمل أى شىء بواسطة قوات الأمم المتحدة إلا بموافقة الرئيس عبد الناصر، كما أن بقاء هذه القوات فى مصر رهن برضائه.

كما قامت الولايات المتحدة مع الأمم المتحدة بالوقوف بجانب مصر، وبدا أن سياسة الولايات المتحدة كانت تهدف أساسا إلى معاقبة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل، لأنها لم تطع وزارة الخارجية الأمريكية.

وبعد أن هدأت بريطانيا وفرنسا، اتجهت وزارة الخارجية الأمريكية نحو إسرائيل وقامت بتهديدها بالطرد من الأمم المتحدة لو رفض بن جوريون رئيس وزرائها أن يسحب قواته من سيناء . وقد رضخت إسرائيل، واسترد عبدالناصر مكانته بعد أن أحرز نصراً سياسياً.

وكانت النتيجة انتصاراً باهراً أحرزه السوفييت فى الشرق الأوسط، حيث ظن الجميع فى كل أنحاء العالم أن الإنذار السوفييتى كان العامل الفاصل فى هذه الأزمة.

أمابالنسبة للشعبين الفرنسى والبريطانى، فكانت النتائج محزنة، إذ انتهز عبدالناصر الفرصة فقام بمصادرة البنوك والشركات البريطانية والفرنسية، وكانت تبلغ قيمتها بليوناً من الدولارات، كما قام بطرد اليهود المصريين بعد مصادرة ممتلكاتهم.

على أن بريطانيا حينما حاولت أن تستخدم القوة التى باءت بالإخفاق، كان اقتصادها مهتزا، فازدادت لندن اضطراباً نتيجة إخفاقها، واضطرت الدول الغربية أن تقلل من حجم نشاطها الاقتصادى نتيجة نقص البترول.. كما ازدادت الحال سوءاً نتيجة الإجراءات التى اتخذتها شركات البترول الأمريكية، التى لم تكتف برفع الأسعار فجائيا بل عمدت إلى إجبار الأوروبيين على أن يتسلموا كميات أكبر من الوقود فى وقت لم تكن مواردهم تعينهم على ذلك.

وفضلاً عن هذه الضربة الشديدة التى أصابت كبرياء الشعبين البريطانى والفرنسى، وأفقدتهما الثقة فى نفسيهما، فقد اتضح أن كلا من باريس ولندن لاتستطيع تأمين مصالحها الحيوية دون تدخل القوتين الأعظم : الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى.

إن الدليل على أن بريطانيا وفرنسا لم تعودا دولا عظمى كان فاصلا.. كان أثر ذلك على بريطانيا ملموساً، لدرجة أن مكاتب الهجرة إلى كندا واستراليا وغيرهما ظلت مكتظة لعدة شهور بصفوف طويلة من الراغبين فى الهجرة . وتبين أن ٤٠٪ من سكان بريطانيا يرغبون الهجرة لو سنحت لهم الفرصة.

ويعلق البرفسور فلنج الأمريكى على العدوان البريطانى ـ الفرنسى بقوله: «.. ومن ناحية أخرى كان الهجوم البريطانى الفرنسى على مصر خطأ، وكانت شكوى فرنسا أعمق حينما ذكرت أن الرئيس عبدالناصر كان يحاربها فى الجزائر.. ولكن لم يكن جائزا لأيهما أن تثير حرباً على مصر..».

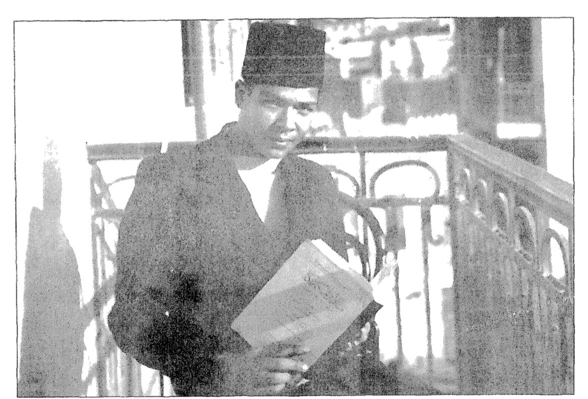
ويضيف قائلا:

«.. وكان اعتذار انجلترا وفرنسا بأن تدخلهما كان لحماية القناة اعتذاراً أجوف، لأن تدخلهما سوف يؤدى إلى أن يقوم المصريون بسد القناة لعدة شهور .. لقد انكشف غرضهما الحقيقى،وهو استعادة السيطرة على القناة من الإنذار الذى وجهاه لمصر، والذى يتضمن احتلالهما للقناة على أية حال..».

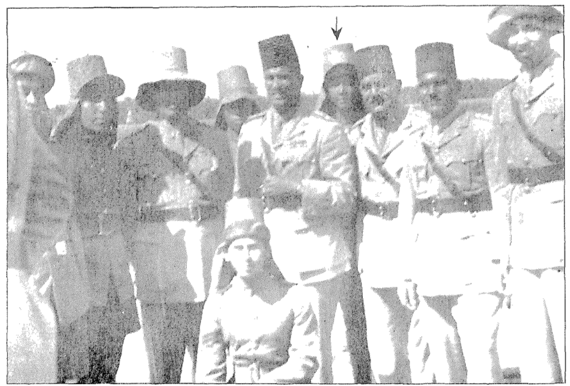
لقد انتهت الحرب وحصلت مصر على نصر سياسى، وأصبح عبد الناصر زعيم الأمة العربية بلا منازع. ومحط أنظار الوطنيين العرب، وملجأ للأحرار.

وبانتهاء حرب السويس يقف عبدالناصر كبطل عربى تلجأ الشعوب العربية إليه فى محنها. وتبدأ مرحلة جديدة فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو حيث تتم وحدة مصر وسوريا، وحيث تتكالب القوى الخارجية والداخلية على فصم الوحدة.. ثم دخول مصر حرب اليمن .. وهذه الموضوعات سيتناولها الجزء الثانى من هذه الأوراق.

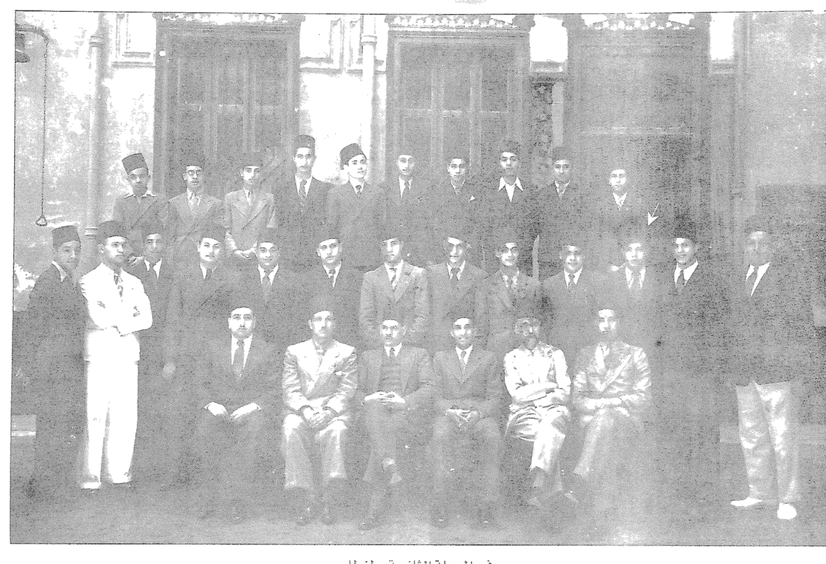
صلاح نصر



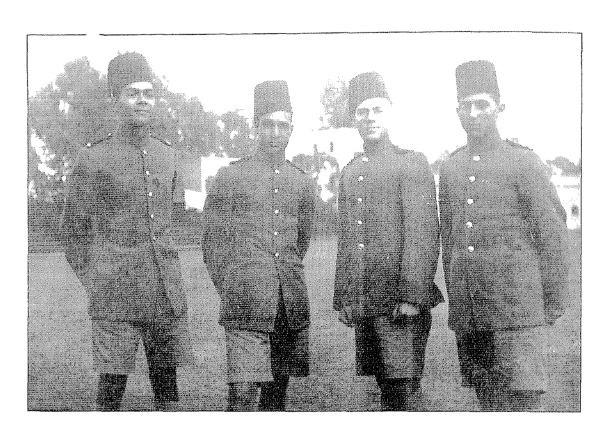
أثناء الاستذكار فى المرحلة الثانوية

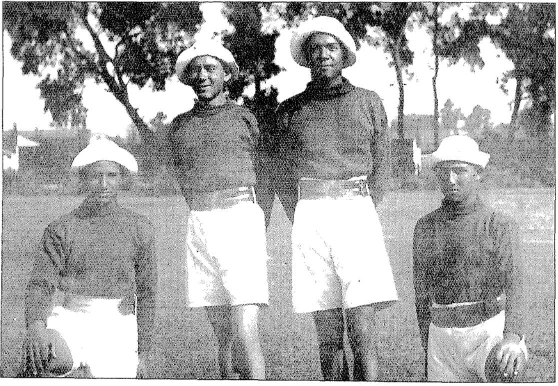


فى قرية بهيج مع الصاغ عبدالله النجومى قبل الالتحاق بالكلية الحربية

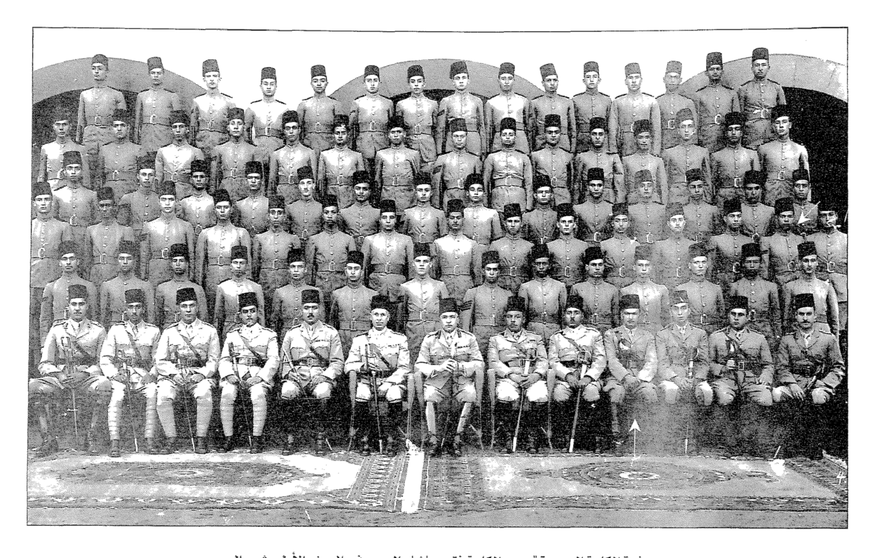


فى المرحلة الثانوية بطنطا





فى الكلية الحربية



دفعة الكلية الحربية "مدير الكلية فتوح باشا والسهم في الصف الأول يشير إلي
البطل أحمد عبدالعزيز والسهم فى الصف الثالث يشير إلى صلاح نصر"

صورة تذكارية لبعثة انجلترا



صورة تذكارية لدفعة أركان حرب . والسهم في الصف الأول يشير إلي المشير عبدالغنى الجمصى ، والسهم فى الصف الثانى يشير إلى محمد حافظ إسماعيل . والسهم فى الصف الثالث يشير إلى أمين هويدى ، والسهم فى الصف الأخير يشير إلى صلاح نصر



الكتيبة ١٣ فى العريش قبل الثورة "قائد الكتيبة عبدالفتاح سلطان"



مع إمام الكتيبة ١٣ وجنودها



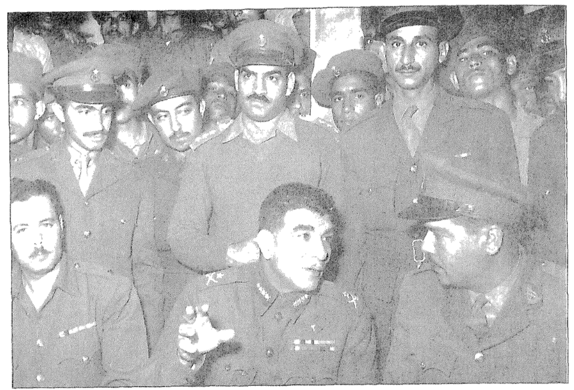
مع هانى صلاح نصر



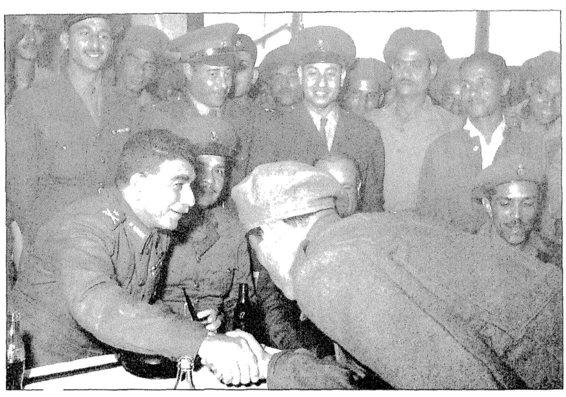
مع محمد نجيب صلاح نصر



مع عبدالله عبدالله النجومى وسلوى صلاح نصر



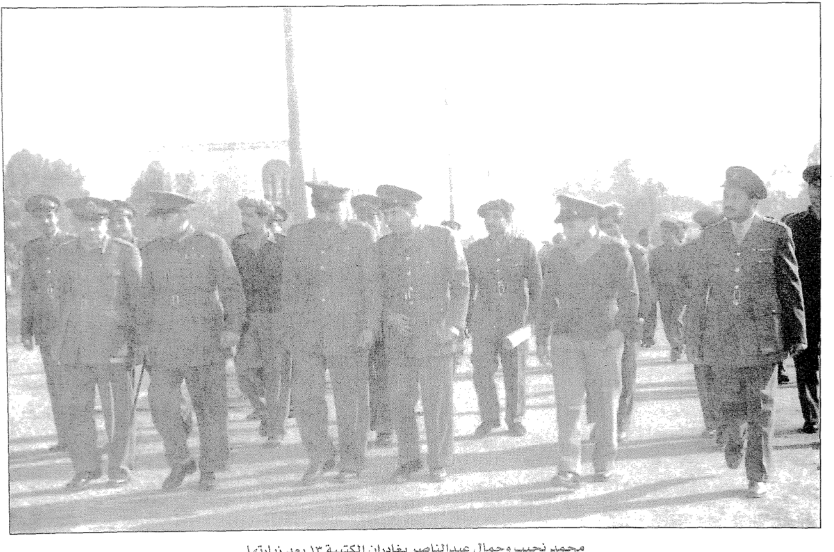
محمد نجيب فى حوار مع صلاح نصر أثناء زيارته للكتيبة ١٣ وبجواره صلاح سعده



محمد نجيب يصافح أحد جنود الكتيبة ١٣



صلاح نصر يتوسط الكتيبة ١٣ ، ويظهر عن يمينه صلاح سعدة، وعن يساره محمد نهاد منير، وفى الصف الأول أحمد فؤاد عبدالحى ، محمد سيد عفيفى، سعيد عبدالعزيز حليم ، وفى الصف الثالث السهم يشير إلى واصف لطفى حنين، والسهم الآخر يشير إلى عمر محمود على، وفى الصف الأخير السهم يشير إلى مصطفى أبو القاسم



محمد نجيب وجمال عبدالناصر يغادران الكتيبة ١٣ بعد زيارتها



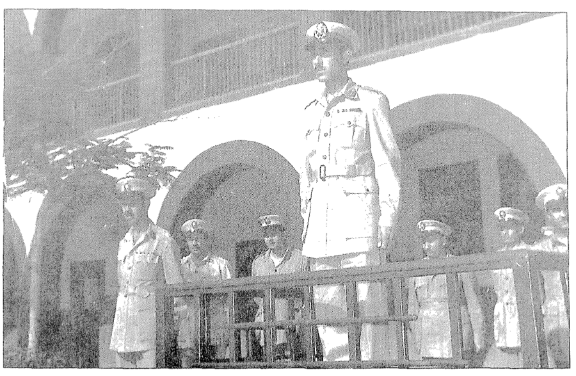
فى احتفال بالكتيبة ١٣ بعد الثورة يظهر يوسف صديق يتوسط صلاح نصر وأحمد شوقى ، ويظهر فى الصورة الضباط الأحرار بالكتيبة ١٣



محمد نجيب أثناء زيارة الكتيبة ١٣ ويظهر صلاح نصر قائد الكتيبة عن يمينه ،
وأحمد شوقى قائد قسم القاهرة على يساره وبجواره صلاح سعده



صلاح نصر أثناء حفل تسليم قيادة الكتيبة ١٣ إلى صلاح سعده



عبدالحكيم عامر فى زيارة للكلية الحربية، وفى يسار الصورة يظهر محمد فوزى،
وفى الخلف صلاح نصر مدير مكتب القائد العام



عبدالحكيم عامر وإلى يمينه الفريق على على عامر

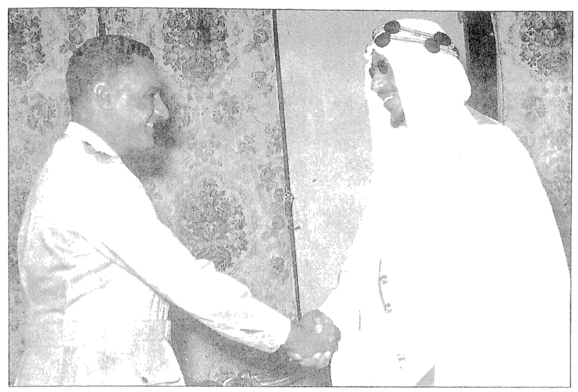


صلاح نصر بمطار القاهرة وإلى جواره مصطفى راشد رمزى ،
وأنور بهاء الدين فى انتظار عبدالناصر عند عودته من مؤتمر باندونج

محمد نجيب يجتمع مع بعض الضباط ، ويظهر عن يمينه اللواء محمد نصار مدير الخدمات الطبية ، ثم حلمى السعيد، ثم صلاح نصر



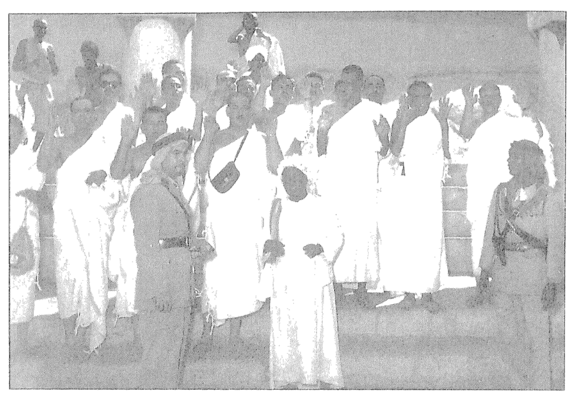
محمد نجيب وعبدالحكيم عامر فى وداع عبدالناصر قبل سفره للسعودية لتقديم واجب العزاء فى الملك عبدالعزيز آل سعود



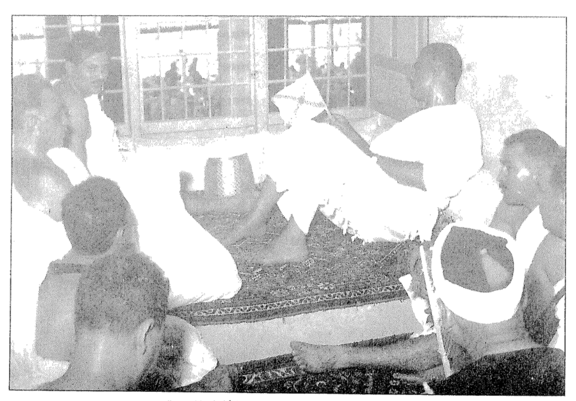
عبدالناصر وتقديم واجب العزاء للملك سعود



صلاح نصر يؤدى واجب العزاء إلى الملك سعود



عبدالناصر وبعثة العزاء يستقبلا الحجر الأسود لتأدية العمرة



عبدالناصر والبعثة فى استراحة أثناء العمرة



صلاح نصر فى سوريا وإلى يساره توفيق عبدالفتاح ، والسهم يشير إلى الرئيس السورى حافظ الأسد

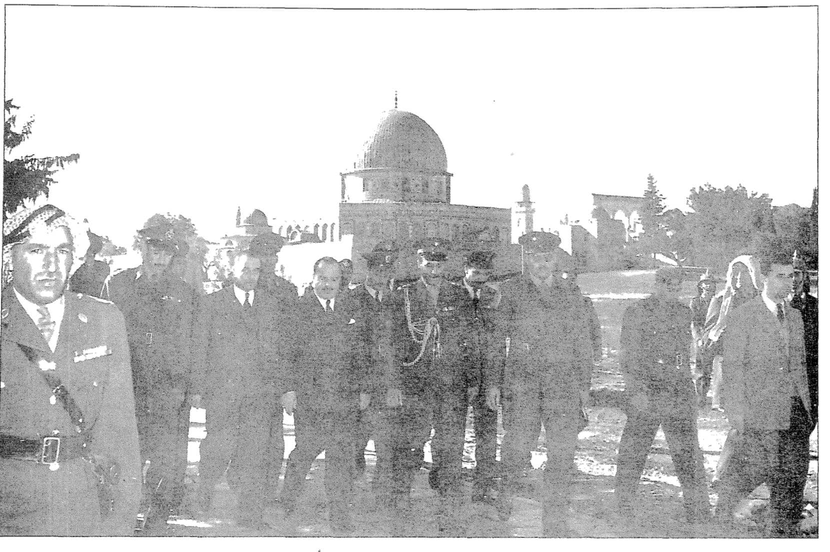


صلاح نصر فى زيارته لسوريا

فى سوريا وصورة تذكارية



المشير عامر وإلى يساره الشهيد صلاح مصطفى الملحق العسكرى المصرى بالأردن ، وبجاوره الجنرال جلوب



عبدالحكيم عامر فى زيارة للمسجد الأقصى



فى مطار القاهرة وأول رحلة له وهو فى جهاز المخابرات ووالده إلى يساره ، فى أقصى اليمين شعراوى جمعة،
والسهم يشير إلى طلعت خيرى وخلفه عباس رضوان

مصر العربية للطباعة والنشر
7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين
تليفون : 3256098 - 3251043



الواقع أننى لم أفكر قط أن أنشر فى حياتى شيئاً مما سجلته عن ثورة ٢٣ من يوليو لأسباب عديدة : أولها أننى كنت أفضل أن تنشر فى ظروف يسودها اطمئنان النفس وصفاء الضمير الإنسانى، وثانيها أننى كنت أدرك مدى المشقة التى سوف أعانيها حينما أسجل أحداثاً قد يتطلبها العرض الأمين أن أنقد بعض الأخطاء، أو يظن البعض أننى عمدت الإساءة إليهم، وآخرها تجنباً لمظنة أو لتأويل بأننى أهاجم ثورة يوليو حينما أنقد أعمالها.

وقد يكون من السذاجة أن يظن البعض أننى أهاجم ثورة ٢٣ يوليو حينما أحاول نقد بعض قرارات أصحاب القرار، أو أعرض لأخطاء انزلقت فيها الثورة، فأنا أحد الضباط الأحرار الذين شاركوا فيها، سواء بالإعداد أو بالتنفيذ أو بالمساهمة فى مسيرتها بجهد أترك للتاريخ تقييمه، ومن ناحية أخرى أؤكد أننى لم أقصد الإساءة إلى أحد، أو تجريح أى إنسان، وإنما أمانة العرض فرضت علىَّ أن أذكر الأحداث على حقيقتها وأن أسرد الواقع كما عايشته وعاصرته. وها أنذا أقدم الجزء الأول من أوراقى، وهو يضم أحداث المرحلة الأولى من الثورة منذ الإعداد لها وقيامها حتى استكمال قواها وتدعيم رواسيها، بعد أن قضت على أعدائها، وبعد أن أخمدت الفتن والانقسامات التى هددتها وانتصرت فى معركة التحرير، وتنتهى هذه المرحلة بحرب السويس سنة ١٩٥٦ .

كما أود أن أنبه أننى حاولت قدر طاقتى، وجاهدت نفسى بكل السبل كى أبعد خصوماتى السياسية عن ذهنى، وأنأى بمحنتى عن أن تسيطر على تفكيرى وأنا أسجل هذه الأوراق، وهذا بالطبع أمر شاق على النفس البشرية، وبخاصة إذا أحست أن أيدى الشر قد تكالبت عليها ظلماً لتزهقها .. وحمدت الله أننى انتصرت على نفسى .

دار الخيال - القاهرة - لندن